شهاب الدين السهروردي

المؤلفات الفلسفية والصوفية

I

التّلويحات العرشية كتاب المقاومات

المشارع والمُطارحات

تحقيق

هنري كوربان

منشورات الجمل

شهاب الدين السهروردي: المؤلفات الفلسفية والصوفية ـ I

شهاب الدين السهروردي

المؤلفات الفلسفية والصوفية

I

التّلويحات العرشية   كتاب المقاومات

المشارع والمُطارحات

تحقيق

هنري كوربان

منشورات الجمل

شهاب الدين السهروردي: المؤلفات الفلسفية والصوفية ـ I:
التلويحات العرشية، كتاب المقاومات، المشارع والمُطارحات
تحقيق: هنري كوربان، الطبعة الأولى

تلفون وفاكس: ٣٥٣٣٠٤ ١ ٠٠٩٦١
ص.ب: ١١٣/٥٤٣٨ ـ بيروت ـ لبنان

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a. N. - Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: alkamel.verlag@gmail.com

كتاب

التلويحات اللوحيّة والعرشيّة

(العلم الثالث)

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم ربّنا آتنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة[١] تباركتَ ربّنا خالق النور ومبدأ الوجود أرزقْنا شوق لقايك والصعود إلى جناب كبريايك واجعلْ ذواتنا من الطاهرات الكاملات فالفارقاتِ العايداتِ إليك، إنّك وليّ الأيد وصاحب الطَول العظيم[٢].

هذا هو الشروع في علم ما بعد الطبيعة من التلويحات اللوحيّة والعرشيّة[٣] لم ألتفتْ فيها إلى المشهور من مذاهب المشّائين[٤] بل أنقّح[٥] فيها ما استطعتُ وأذكر لبّ قواعد المعلّم الأوّل وعلى اللّٰه توكّلي إِنّه القايم على كلّ نفس ومنه بدء كلّ بادٍ[٦] وإليه أوبة كلّ آيب، وفيه أطوار تقسيمٍ وضوابط وخمس موارد والمرصاد الأخير ويتقدّم[٧] على الكلّ مقدّمة.

---

(١) ربنا آتنا . . . وفي الأخرة حسنة RS: ـ KCN.

(٢) المجيد KCN: المجد RS.

(٣) والعرشية: يريد بالتلويح اللوحي ما استفاده من ألواح الأوايل وهم صحفهم ودفاترهم وبالعرشي ما استفاده من العقل كيف كان أما أصل البرهان أو تصرف فيه Nz.

(٤) من مذاهب المشائي N: ـ KCRS.

(٥) بل انقح KCRSN: واهذب + N.

(٦) باد: كذا في الأصول يعني بادئ.

(٧) ويتقدم KC: ونقدم RS.

مقدمة[1]

(١) أنّه لما كان[2] الأمور منها ما لا يتعلّق بأعمالنا كالسماء والأرض ومنها ما يتعلّق بها سُمّي العلم المتعلّق بالأول الحكمة النظريّة وبالثاني الحكمة العمليّة، وينقسم الثاني إلى حكمة خُلقيّة ومنزليّة ومدنيّة، باعتبار أن الإنسان يحتاج إلى معرفة الفضايل ليقتضيها والرذايل ليجتنب عنها[3] فاحتاج إلى الأول[4]، وباعتبار معرفة مصالح منزله إلى الثاني ليعلم تدبيره وكيفيّة النظام اللايق به والواجب من المشاركة بين أهله، وباعتبار أن يعرف ما ينبغي من المشاركة مع[5] الناس وأهل المعمورة واستبقاء النوع إلى الثالث، والحكمة النظريّة لها أقسام، فما يتعلّق بأمور غير مادّيّة أصلاً كالواجب الحقّ والعقول ونحوها وأقسام الوجود المطلق التي وإن خالط شيء منها المادّة لكن[6] لا على سبيل الافتقار إليها لطبيعتها يسمّى العلم الأعلى وموضوعه أعمّ الأشياء وهو الوجود المطلق ويبحث عن أعراضه الذاتيّة وأقسامه، فمنه العلم الكلّي أي[7] الذي فيه تقاسيم الوجود ومنها الإلهي، وما يتعلّق بأمور متعلّقة بالمادّة لكن[8] الوهم يجرّدها ولا يحتاج في فرضها موجودةً إلى مادّة خاصّة مستعدّة سُمّيت الحكمة الوسطى وموضوعها الكمّ، فمن حيّز المتّصل الهندسة ونحوها، ومن المنفصل الحساب وما يليه والذي[9] يتعلّق بالمادّة غير متجرّد[10] أصلاً بل مفتقر إلى موادّ[11] خاصّة واستعداداتٍ وتغيّرات سُمّي[12] العلم الطبيعي

---

(١) مقدمة KCN: ـ RS.
(٢) كان KRSN: كانت C.
(٣) ليجتنب عنها KCR: ليجتنبها S.
(٤) الأول RS: الأولى KC.
(٥) مع KCR: بين S.
(٦) لكن RS: ولكن KC.
(٧) أي KCR: ـ S.
(٨) لكن KRS: ولكن C.
(٩) والذي KCS: وما R.
(١٠) متجرد KCR: مجرد S.
(١١) مواد KCR: أمور S.
(١٢) سُمّي KCR: يسمى S.

وموضوعه جسم العالم من حيث إنّ[١] فيه مبدأ حركةٍ وسكونٍ وتغيّرٍ ولا يخرج الأمور عن القسمين وكلٌّ من ثلاثته[٢]، وأمّا تقاسيمه فنذكرها[٣] في تلويحات ثلاثة[٤].

التلويح الأوّل
في قول جمليّ وإشارات[٥] إلى المقولات

(٢) اعلم إنّ الوجود والشيئيّة من حيث مفهومهما لا جنس ولا فصل لهما فلا حدّ ولا لازم أظهر منهما فلا رسم، والتعريف بأنّه الذي ينقسم إلى فاعلٍ ومنفعلٍ أو قديمٍ وحادثٍ أو ما يصحّ أن يُخبَر عنه[٦] وإيرادُ لفظةِ ما والّذي ومَن وهَوَ ونحوها في تعريف شرحه[٧] لا حاصل له، فإنّ الأربعة الأولى[٨] يدخل في حدّها الوجود ولا تُعرَّفِ إلاّ به مع اعتبار إفادة واستفادة[٩] أو سبقِ عدمٍ أو لا سَبْقه فيكون من الأغاليط التي بيّنت[١٠] لك، وهذه الألفاظ كلّها من أسماءٍ[١١] الوجود أمّا[١٢] مرادفة له أو أخصّ وَأَخذُ الشيء في حدّ نفسه أغلوطة عرفتَها فتصوُّره بديهيٌّ فطريٌّ[١٣] لا حاجة له إلى شرح، والشيئيّة تُحمَل على الأشياء غير متأصّلة ولا شيء مطلقًا بل هي تابعة للمتخصّصات من الماهيّات في التعقّل[١٤]. ولا واسطة بين الوجود والعدم، وأخذ بعض الناس محمولاتٍ على الحقايق كاللونيّة على أنواعها على أنّها غير موجودة ولا معدومة وسمّاها أحوالاً فغلط من الكلّيات التي هي غير معدومة عن الأذهان ولا موجودة في الأعيان، فيقال لهم إذا كان السواد معدومًا فلونيته معدومة فإنّه إذا لم يكن السواد موجودًا فلا تتحقّق لونيّته فإذا وُجد السواد فلونيّته إن بقيت على العدم

---

(١) ان CRS: ـ K.

(٢) من ثلاثته C: من ثلثته K من ثلثة RSN.

(٣) فنذكرها KRS: فسنذكرها C.

(٤) ثلاثة CS: ثلثة KR.

(٥) إشارات RS: إشارة KCN.

(٦) أو ما يصح... عنه RtS: ـ KC.

(٧) في تعريف شرحه KCRtS: في التعريف R.

(٨) الأولى KCR: الأول S.

(٩) واستفادة KCR: أو استفادة S.

(١٠) التي بينت RS: الذي بين KC.

(١١) من أسماء RS: أسماء KC.

(١٢) أما CRS: فأما K.

(١٣) بديهي فطري RS: فطري KC.

(١٤) في التعقل CRS: في العقل K.

فللموجود صفة معدومة يوصف بها هذا[1] محال، وإن حصلت فوُجدت، وقالوا إنّ الوجود من هذا القبيل والأشياء تمتاز بالأحوال، والعجب إنّ في الوجود إمّا ما به الاشتراك أو ما[2] به الافتراق وكلٌّ عنده غير موجود ولا معدوم فليس في الوجود موجود، وإذا[3] علمتَ أنّ صفة الشيء إمّا أن تكون حاصلة له فهي موجودة والحصول هو الوجود أو لم تحصل فهي معدومة ولا مشاحّة في الأسماء فما سمَّوه ثابتًا هو ما سمّيناه موجودًا وما سمّوه نفيًا هو العدم.

وزعم أيضًا أنّ المعدوم الممكن شيء والمنفيّ هو المحال والممكن ثابت قبل الوجود، يُقال له الماهيّة المعدومة ليست بموجودة فوجودها منفيّ مسلوب وهو ممكن فهو مبطل كلامهم، ثمّ إنْ ثبت الوجود المعدوم للماهيّة كما هو مذهبه في الممكن وما ثبت لِشيء[4] من الصفات يوصف به فالوجود يوصف به المعدوم هذا محال، ثمّ الذي أشير إليه بهذا إن[5] كان قبل الوجود ثابتًا وهو هذا فيكون قبل الوجود موجودًا أو لم يكن هذا فهذا لم يكن قبل الوجود ممكنًا بلى[6] قد ينعدم عن الأعيان[7] الموجود في الأذهان وبالعكس.

مقسِمٌ[8] إنّ الموجود إمّا أن يكون في المحلّ أو لا يكون، وبالصيغة الأولى نعني أنّه يكون في شيء[9] شايعًا فيه لا كجزءٍ منه ويُسمّى هو حالاً وما فيه محلّه[10]، وقد وقع الاحتراز من كون الإنسان في الخطب والوتد في الحايط والجزئيّ في الكلّي والشيء في الزمان والمكان بالقيد الأوّل، وعن كون الجزء في الكلّ بالقيد الثاني، والذي هو في المحلّ: منه ما يستغني المحلّ عنه في قوامه فيتقوّم[11] هو دونه ومنه ما لا يستغني، والأوّل[12] يسمّى عَرَضًا ومحلُّه موضوعًا بالإضافة إليه والثاني صورةً ومحلُّه هيولى وإن كان الهيولى قد تُقال على محلٍّ[13] بالنسبة إلى الصورة الغير الحاصلة بعدُ وبالنسبة إلى الحاصلة يسمّى موضوعًا فيكون

---

(١) هذا KCS: فهذا R.
(٢) أو ما KCS: وأما ما R.
(٣) وإذا KRS: وإذ C.
(٤) لشيء KCR: للشيء S.
(٥) ان KRS: أ C.
(٦) بلى KC: بل RS.
(٧) عن الأعيان KCR: على الأعيان S.
(٨) مقسم KCSN: تقسيم R.
(٩) في شيء KRS: في الشيء = C ويسمى R: يسمى Ct فسمى KCS.
(١٠) محله KCS: محلاً R.
(١١) فيتقوم هو CRS: فيتقوم K.
(١٢) والأول KCS: فالأول R.
(١٣) على محل KCR: على محله S.

واقعًا بالاشتراك على هذا وعلى الاعتبار[١] الإضافة إلى العرض، والعرض لا يغيّر جوابَ ما هو والصورة مغيِّرةٌ، واعتبرْ بثوب[٢] أسود أبيضَ[٣] وماءٍ صار هواءً وعدمِ تغيّر الجواب في الأوّل وتغيّرِهِ في الثاني. فالعرض هو الموجود في الموضوع والجوهر هو الموجود لا في موضوع سواءٌ[٤] استغنى عن المحلّ أصلاً أو حلّ ولم يستغنِ المحلّ عنه كالصور[٥]، وأقسام الجوهر[٦] أربعة: جسمٌ وجزءاه[٧] الهيولى والصورة والخارج عن هذه[٨] الأقسام الثلاثة المفارقات[٩] ولم يخرج عن هذه الأقسام من أنّه إمّا جسم أو أحد جزءَيه أو غيرها.

(٣) فصل ومن خاصيّة الجوهر أنه ليس[١٠] له ضدّ على اصطلاح الحكماء فإنّ الضدّ عبارة عندهم عن ذاتين متعاقبتين على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف والبُعد[١١] والجوهر لا موضوع له وإن غُيّر لفظ الموضوع بالمحلّ فبعض الجواهر كالصور[١٢] لها ضدّ، ومن خاصيّة الجوهر أنّ بعضه يُقصَد بالإشارة كجزئيات الأجسام ولا توجد هذه[١٣] لغيره، وأنَّ بعضه يقبل الضدّين لتغيّره في نفسه، وقُيّد بهذا ليخرج[١٤] عنه تغيّرُ الظنّ[١٥] الكاذبِ صادقًا فإنه لِتغيّرِ الأمر في نفسه لا لذاته.

وكُلّ موجود في الموضوع إمّا أن يُتصوّر ثباته أو لا يتصوّر أصلاً وهذا هو الحركة كانت في الكيف أو في الكمّ أو الوضع أو المكان وقد سبق تعريفه، وما يُتصوّر ثباته فإمّا أن تُعقَل ماهيته دون القياس إلى غيرها أو لا تُعقل إلاّ بالقياس إلى غيرها وهذه هي الإضافة كالأبوّة والبنوّة لا الأب[١٦] والابن فإنّ لكلّ منهما وجودًا جوهريًا[١٧] ثم ربما تلحقه الإضافة بعد حين كالأب وإن كان يسمّى المُضافَ الغيرَ

---

(١) وعلى اعتبار KCR: وباعتباره S.
(٢) بثوب KaCR: ثبوت KS.
(٣) أبيض KCR: صار أبيض S.
(٤) سواء CRS: سواء أن K.
(٥) كالصور KC: كالصورة RS.
(٦) الجوهر KS: الجواهر CR.
(٧) وجزءاه RS: أجزاؤه KC.
(٨) هذه C: ـ KRS.
(٩) المفارقات KCR: المفارق S.
(١٠) انه ليس RS: ان ليس KCN.
(١١) والبعد RS: ـ KC.
(١٢) كالصور KC: كالصورة RS.
(١٣) ولا توجد هذه KC: ولا يوجد هذا RSN.
(١٤) ليخرج KCR: التخرج S.
(١٥) تغير الظن KCR: بغير الظن S.
(١٦) لا الأب KCR: للأب S.
(١٧) وجودًا جوهريًا KRS: وجود جوهري C.

البسيط وكالمعلوم والعلم فإنّ المعلوم ماهيّة ذاته تتحقّق دون الإضافة ولكن لا من حيث كونها معلومًا والأوّل هو المُضاف الحقيقي البسيط.

سؤال العلّة قِيل إنّها لا بدَّ وأن تكون قبل المعلول وهذا محال إذ العلة لا يُعقَل مفهومها إلاّ مع المعلول وإذ لا معلول لا عليّة[١].

جواب هويّة ما حُمل عليه العلّيّة تتقدّم على هويّة ما حُمل عليه المعلوليّة[٢] لا من حيث العلّيّة والمعلولية وهذان معًا والمتضايفان متعاكسان وإذا اشتبه عليك ما يتعاكس[٣] إليه أحد المضايفين فارجع إلى حدّ الإضافة وانظر إلى آنّها بوضع ماذا تصير موضوعةً وبرفع ماذا ترتفع فتعرف قسيمَهُ المتعاكَس عليه وتلحق هذه جميع المقولات بحسب مساواة أو أشدّية أو مشابهة ونحو هذه[٤]، والذي يُتصوّر ثباته معقولاً دون إضافةٍ فإمّا أن يحصل تصوّره دون اعتبارِ أَن يُوجِب التجزّي وعدم التجزّي ونسبةً وترتيبًا[٥] في نفسه ومحلّه أو يحصل تصوّره موجبًا لذاته هذه الأشياءَ وهذا هو الكمّ وهو ما لذاته يقبل التجزّي واللاّتجزّي[٦] والتناهي واللاّتناهي والمساواة واللاّمساواة[٧] وتلحق هذه بالجسم بتوسّطه.

سؤال عرّفتَ الكمّ بهذه ولا تُعرَّف إلاّ به؟

جواب ليس هذا حدًّا حقيقيًا ولا رسمًا كما ينبغي وليس كلّ ذاتي يخطر بالبال مفصّلاً كما دريتَ وإن أُخطر[٨] جملةً[٩]، فالعامّة عرفوا الجسم وأخذوا فيه جملةَ جزءَيه الهيولى والصورة وفي التفصيل احتاج[١٠] إلى الحجّة وإن كان ذلك يحصل بتنبيه أيضًا، والجسم أشهر من جزءَيه المفصّلين إلاّ إجمالاً[١١] بل ربما كان الإنسانيّة أشهر من النفس وإن أخذت في تعقّلها البتة في الذهن مجملاً، فهذه وإن كانت تتقوّم بالكَمِّيَّة فهي[١٢] أشهر من اخطارها مفصّلةً مستقلّةً، فجُعلت كشرح[١٣]

---

(١) لا عليه KC: لا علة RS.
(٢) على هوية ما حمل عليه المعلولية S: على ما حمل عليه المعلول R على هوية المعلولية KC.
(٣) يتعاكس CRS: ينعكس K.
(٤) ونحو هذه KCSN: ونحو ذلك R.
(٥) وترتيبًا NSN: وترتيب CR.
(٦) واللاتجزي KCS: وعدم التجزي R.
(٧) واللامساواة CRtS: والتفاوت KR.
(٨) أخطر KCS: أخطرت R.
(٩) جملة KCS: ـ R.
(١٠) احتاج KCR: يحتاج S.
(١١) إجمالاً RSNz: لا إجمالاً KC.
(١٢) فهي RS: هي RC.
(١٣) كشرح KRS: كمشرح C.

اسم في تقسيم لا حدًّا ولا رسمًا[١] كيف والعوالي من المقولات لا جنس لها ولا فصل[٢] لها فلا حدّ لها فهي[٣] ظاهرة.

وقُسِّم إلى كميّة متّصلة وهي التي يوجد لأجزائها حدّ مشترك تتلاقى عنده، وقُسمت إلى غير قارّ الذات كمقدار الحركة التي تتّصل أجزاؤها بالآن وقارّها، وقُسّم إلى مجرّد طول مأخوذٍ[٤] في العقل وحدَه يسمّى خطًّا[٥] ومع العَرْض يسمّى سطحًا ومع العمق يسمّى جسمًا[٦] تعليميًا، وهذه الأبعاد أعراضٌ كما ستعرف، وظُنّ[٧] أنّ المكان من أنواع الكمّ المتّصل ومن حدّه السطح والباقي من المُضاف فلا استحقاق للنوعية له، وإلى كمّية منفصلة[٨] وهي التي لا يوجد لأجزائها ذلك كالعدد، وليس القول نوعًا منه بل أمرٌ يلحقه ذلك، والخفّة والثِقَل اللذان هما عبارتان عن قوة محرّكة للشيء إلى الوسط أو عنه ظنّ أنّهما من الكمّية وليس كذا ومن ظُنّ أنه مساواة أُخذ من تقاوم شيئَين في جذب عمود الميزان وإذا اشتدّ الجذب لشدّة الثقل سُمّي تفاوتًا، وفي الحقيقة المساواة هو انطباق طرفَي كلّ من شيئَين على طرفي الآخر مع انطباقهما وما ليس كذا[٩] فلا مساواة فيه، وقسم الكمّ أيضًا إلى ذي وضع وغيره وهو ما لأجزائه اتّصال مع ثبات[١٠] يمكن أن يُقال أين كلّ واحد منهما من الآخر وخرج منه[١١] من أنواع المتّصل الزمان داخلاً في ما لا وضع له الذي ليس كذا، والكمّيّات لا ضدّ لها إذ ثلاثة المتصلات تجتمع والزمان لا يتعاقبها على موضوعها فإنّ موضوعه الحركة والمنفصلات كلّ نوع أقلّ موجود[١٢] في الأكثر فلا مضادّة، والزوج والفرد ليسا بضدّين بل الفرد هو العدم[١٣] المقابل للزوج فليس بذات وأُخذت الذات[١٤] في حدّ الضدّين ثمّ الفرد يتقوّم بالزوج كما قال الشيخ المبّرز <ابن سينا> وعنى أنّ العدميّات في مفهومها تتقوّم بالوجوديّات[١٥]،

---

(١) ولا رسما KRS: أو رسما C.
(٢) ولا فصل R: فلا فصل KCS.
(٣) فهي KRS: وهي C.
(٤) مأخوذ CRS: موخوذًا K.
(٥) يسمى خطا RS: ويسمى خطًا KC.
(٦) يسمى جسمًا RS: جسمًا ـ KC.
(٧) وظن CRN: فظن KS.
(٨) منفصلة KCRN: مفصلة S.
(٩) كذا KCS: كذلك R.
(١٠) ثبات KaCRS: إثبات K.
(١١) منه KCS: ـ R.
(١٢) موجود KCRS: موجودًا Ka.
(١٣) العدم KCS: العدد R.
(١٤) الذات RS: ـ KC.
(١٥) بالوجوديات KRS: بالوجودات C.

والمتّصلات لا تضادّ المنفصلات للاجتماع وأمّا من غيرها فلا مضادّة، وما يأخذ أضداداً[1] في الكم كالانحناء والاستقامة في الخطوط والأقلّيّة والأكثرية في المنفصل والأصغرية والأكبرية في قسيمه[2] فالأوّلان كيفيات في كميات وهذه ليس بينها غاية الخلاف وتختلف بالإضافات أما لا ننكر أنّ المقدار الأكبر وسمّي (ج) في نفسه والأصغر وهو (ب) المتّصلين المتعاقبين على مادّة واحدةٍ بالتخلخل والتكاثف لا يجتمعان حتّى لو حذف غاية الخلاف كانا ضدّين، والذي يُعقَل غيرَ متعلّق[3] لنفسه بهذه الأشياء من قبول التجزّي ونحوه[4] هي الكيفية وهي هيئة قارّة لا يحوج تصورُها إلى أمرٍ خارجٍ عنها وموضوعِها ولا اعتبارِ ما ليس بواجبٍ فيها من التجزئة والترتيب ونحوهما، فمنه كمالات واستعدادات والأولى محسوسة وغير محسوسة، وأُولاهما منها[5] الثابت كحمرة الورد وملوحة ماء البحر وتسمّى[6] كيفيات انفعالية ومنها الغيّر الثابت كحمرة الخجل وتسمّى انفعالات، وثانيهما منه الثابت كعلم العليم[7] وحلم الحليم وتسمّى ملكات ولا يشترط في الملكة الوجود بالفعل بل القدرة على الاحضار متى شاء من غير تفكّر، ومنه ما لا يثبت كمرض المصحاح وسمّي حالاً، والاستعدادات منها ما للمحسوسات[8] وما لغيرها، ومنها ما للامتناع كالصلابة المتأبّية عن قبول الانفصال والمصحاحيّة لا الصّحة ويسمّى قوة طبيعيّة وما للقبول كاللِين والممراضية ويسمّى لا قوة طبيعية، ومن الكيف ما يختصّ بالكم كاستقامة الخطّ، ولمّا كان المحمول عليه[9] الوجود إمّا موجودًا لا في موضوع وهو الجوهر وإمّا موجودًا فيه إمّا غير قارّ الذات كالحركة أو قارّها الذي لا يُعقَل إلاّ مع الغير وهو المُضاف، والقارّ الغير الإضافي إمّا أن يوجب لذاته التجزّي والنسبة وهي الكمّيّة أو لا يوجب لذاته ذانّك[10] وهو الكيف، فانحصرت الأمّهات من المقولات في خمسة.

---

(١) أضدادًا KRSN: أضداد C.
(٢) قسيمه KCR: قسميه N قسمته N.
(٣) متعلق KCRSN: متعقلٍ Ct.
(٤) ونحوه KCRS: وغيره N.
(٥) منها CRS: منه K.
(٦) وتسمى KCR: ـ S.
(٧) كعلم العليم RS: كالعلم KC.
(٨) منها ما للمحسوسات KaCSNz: منها ما على المحوسات K منها المحسوسات ومنها ما للمحسوسات R.
(٩) عليه KaCRSN: علة K.
(١٠) ذانك: كذا في الأصول.

سؤال وما يُدريك لعلّ أحد الأقسام ينقسم أيضًا؟

جواب القسمة حاصرة بالنفي والإثبات وما ينقسم يقع أقسامه تحته، وأمّا باقي ما أُخِذ من المقولات كالأين وعُرِّفَ بأنّه عبارة عن كون الجوهر في المكان ومتى الذي هو عبارة عن كون الجوهر في الزمان وخصّ اسم السؤالين بجوابيهما والمِلْكُ والجِدة الذي هو عبارة عن كون الجوهر في محيطٍ بكلّه أو بعضه منتقلٍ بنقله كالتقمّص والتختّم والوضع وهو[1] هيئة تحصل من نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض نسبةً مختلفةً بالجهات وأن يفعلَ وهو تأثير الجوهر في غيره تأثيرًا غير قارّ وأن ينفعلَ وهو تأثّر[2] الجوهر عن غيره غير قارّ تأثّره[3] وفي الحقيقة متى وأين[4] والملك والوضع لا يُعقَل إلاّ وأن يُعقَل الإضافة قبلها فإنّه إذا كان الجسم في المكان ولم[5] يحصل له هيئة إلاّ الإضافة إليه وهي إضافة خاصّة وكونه فيه ليس وجودًا له بل وجود إضافةٍ فإذا كانت[6] الإضافة ذاتية للكلّ وكلّ ذاتيّ عامٌّ إمّا جنسٌ أو جزءُ جنسٍ فالإضافة تَعمّ هذه الأشياء فليست بأجناس عامّة، والفعل والانفعال حركة تُضاف تارة إلى الفاعل وأخرى[7] إلى القابل فنفس الإضافة ما استحقّت المقولية.

سؤال خالفتَ المعلّم الأوّل[8] <أرسطاطاليس> والجمهور؟

جواب أمّا المقولات فليست مأخوذة عن المعلّم بل عن شخصٍ فيثاغوريّ يُقال له أرخوطس وليس له برهان على الحصر في العشرة[9] والبرهان هو الذي نتّبع.

سؤال ما تعرّضتَ لدخول الأشدّ والأضعف في كلّ[10] من المقولات؟

جواب لكثرة المغالطات فيه فترى شخصًا[11] يقول لا أشدّ في الكمّ ثم يعترف بأنّ خطًّا أطول من خطٍّ أو أعظم وتعلم أنّ الطول والعظم ليسا بمقدارين زايدين على الخطّ بل أخذ الخطّ على أنّه عبارة عن الطول فحسبُ ثم يقول إنّه ليس أشدّ خطّيّةً لأنّ هذا اللفظ لا يطلق بل أشدّ طُولاً ويُطلَق أنّ مقدار هذا الخطّ أكبر[12] وسُلّم أنّه

---

(1) وهو KCS: هو R.
(2) تأثّر KCR: تأثير S.
(3) تأثّره KC: تأثيره RS.
(4) وأين KC: والأين RS.
(5) ولم KCR: لم ـ S.
(6) كانت R: كان KCS.
(7) وأخرى KCS: وتارة R.
(8) المعلم الأول RS: المعلم KC.
(9) في العشرة CRS: ـ K.
(10) في كل KCSN: في كل واحد R.
(11) فترى شخصًا KCR: فيرى شخص S.
(12) أكبر KS: أكثر C أكبر R.

نفس المقدار ويعتمد على أنّ حدّ الخطيّة يعمّهما، وكذلك يعمّ حدّ البياض الأشدّ فيه والأضعف.

سؤال للأشدّيّة حدّ تقف عنده؟

جواب فمن يسلّم[١] قد وقد[٢] ويسلّم أنّ العدد لا يشتدّ لأنّه لا يُقال كذا أشدّ عدديّةً ثمّ يقول عدد كذا أكثر من عدد كذا والكثرة[٣] والعدد واحد ويعتمد كثيرًا[٤] على إطلاق الألفاظ، ويأخذ الحيوانيّة في حدّها الحسّاسيّة والمتحرّكيّة ثمّ الذي له حاسّتان وتحريك ضعيف لا بدّ وأن يساوي ذا الحواسّ التامّة والتحريكاتِ القويّة والمبدأ الأقوى في ذلك وليس كذا، ويأخذ الجوهر أنّه لا شدّة فيه ويسلّم كثيرًا أنّ المفارقات المستغنية عن المحلّ أصلاً أتمّ قوامًا وتجوهرًا[٥] من الصور المنطبعة مع أنّ الحكماء المتقدّمين قاطبةً على أنّ جواهر هذا العالم كظلٍّ للعالم[٦] الأعلى كيف ساواها في الجوهريّة؟ وفي الأكثر يقتصر على مجازيّ الاطلاقات فلستُ أُحبّ[٧] هذا.

سؤال الأولويّة والأشدّيّة تُقال في ما بين ضدّين؟

جواب الوجوْد الواجبيّ والعلّيّ[٨] أتمّ من[٩] الوجود المعلوليّ وأشدُّ[١٠] إذ لا

---

(١) فمن يسلم KCRN: فمن نسلم S.

(٢) قد وقد: معناه أن الوقوف عند حد قد يسلم والذي يسلم ذلك يقول إن الأشدية قد تقف عند حد وذلك بحسب الواقع في الخارج وقد لا تقف بحسب الأمر الذهني Nz أجاب <المصنف> بأنا لا نسلم إن الكيفيات تنتهي في الشدة إلى ما لا يمكن الزيادة عليه في نفس الأمر وإن كان الذي في الوجود منه متناهيًا عند حد ليس في الوجود ما هو زايد منه وكذا الطول والكثرة من غير فرق وعلى تقدير تسليمنا أن من الزيادات في نفس الماهية ما تقف عند حد فلا يلزم من ذلك أن الكم لا يقبل الاشتداد والنقص مع قبول الكيف إياهما لأن المفهوم من الشدة على التقسيم المقدم ذكره يكون منقسمًا حينئذ إلى قسمين إلى ما يقف الشدة فيه عند حد كالكيفيات وإلى ما لا يقف فيه عنده كالكم وبهذا يظهر معنى قول <المصنف> Ka.

(٣) والكثرة CRS: إذا الكثرة K.

(٤) كثيرًا KCR: كثير S.

(٥) وتجوهرًا KCR: ونحو هذا S.

(٦) للعالم KC: العالم RS.

(٧) فلست أحب KCR: فلست أوجب S.

(٨) والعلى KCR: والعلمي S.

(٩) أتم من KCS: أشد من R.

(١٠) وأشد KCS: وأتم R.

أعني[١] بالشدّة القدرة على الممانعة ونحوها بل إنّه أتمّ وأكمل، ولا تعاقُب لهما[٢] على موضوع واحدٍ[٣] ولا[٤] ضدّيّة ولا سلوك[٥].

(٤) ضابط وما وراء الجوهر منْ هذه إلاّ عداد العوالي[٦] أعراض وتتبدّل هي أو من نوعها أو من جنسها[٧] على محلٍّ والحقيقة كما هي غير متغيّرة فيها جواب ما هو، ورأيتَ الشمعة يتغيّر لونها وشكلها وأبعادها وهي هي ومجموع الأعراض عرض فالجسم التعليميّ عرض والمقدار عُرِّفَتْ عرضيّته بالتخلخل والتكاثف.

(٥) رمز عرشيّ الجرم[٨] العينيّ لا يتقوّم[٩] بمقدار مّا وامتداد مّا كلّي فإنّه لا يكون إلاّ في الذهن فكيف يقوّم العينيَّ؟ ولا يُتصوّر أن يُقال في الجرم امتدادٌ حاصل هو جوهر وآخر هو عرض[١٠] لأنَّ[١١] الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب ما هو فلا[١٢] يكون منه جوهر وعرض، ثمّ إنَّ الامتداد الجوهريّ موجود في كلّ جسم وجزئه وما في الكلّ أكثر ممّا في الجزء[١٣]، وكذا إذا تخلخل الجسمُ إن بقي[١٤] الامتداد الجوهريّ كما كان وهو مقدار لا شكّ فليس في كلّ الجرم[١٥] المتخلخل الزايدِ مقدارهُ[١٦] الصورةُ[١٧] الجرميّة وهو محال وإن زاد فحصل منه شيء آخر وهو كم بذاته فإذن المقدار واحد في الجسم وهو عرض، وللجسم[١٨] جزء ثابت جوهريّ[١٩] هو الهيولى[٢٠] وآخر عرض متجدّد به أعداد الأجسام مع بقاء الحقايق النوعيّة فليس الجسم محض الجوهر، ولمّا بُرهن على أن

---

(١) أعني KCS: نعني R.
(٢) لهما KCR: لها S.
(٣) واحد KCR: ـ S.
(٤) ولا KCR: فلا S.
(٥) ولا سلوك: فإذن قد صدق الأشد والأضعف على ماهيتين ليس أحدهما ضدًا للأخرى ولا سلوك من أحداهما إلى الأخرى Ka.
(٦) من هذه الأعداد الموالي: لم يقل من هذه الأجناس الموالي كما هو المشهور لأنها عنده ليست بأجناسٍ إذ لم يثبت جنسيتها KA.
(٧) من جنسها KRS: جنسها C.
(٨) الجرم KCR: الجرمي S.
(٩) لا يتقوم KCR: ـ S.
(١٠) هو عرض RS: عرض KC.
(١١) لأن RS: فإن KC.
(١٢) فلا RS: لا KC.
(١٣) في الجزء KRS: للجزء C.
(١٤) إن بقي KCR: بقي S.
(١٥) الجرم KCR: الجزء S.
(١٦) مقداره KRS: المقدار C.
(١٧) الصورة KCR: ـ S.
(١٨) وللجسم KCR: والجسم S.
(١٩) جوهري KC: جوهر RS.
(٢٠) هو الهيولى KCS: وهو الهيولى R.

لا هيولى دون مقدار فيكون[1] مقدار ما يلزمها على سبيل البدل كالوحدة والكثرة وليس من شرط ما لا يتحقّق الشيء دونه أن يقوّم وجوده واعتبرْ بزوايا المثلّث، فليس الامتداد صورة جوهريّة كما ظنّ الجمهور وإن سُمّيت صورةً فلا بأس، والعدد أيضًا قد يختلف في ماءٍ فيتّحد[2] ويتكثّر وحقيقته محفوظة والحدّ واحد والعدد له خواصّ ومراتب وأنّى يكون للعدم ذلك؟ فبطل كلام مَن زعم أنها أمور معدومة، وليست الخمسة جزءًا مقوّمًا لحقيقة العشرة لأنّا نعقلها شيئًا واحدًا دون النظر إليها.

سؤال العدد ضدّ الواحد فكيف يتقوّم به لأنّه إذا تكثّر شيء بطلت[3] وحدته؟

جواب بطلت[4] وحدة كانت قبل التكثّر وحصلت آحاد مقوّمة والعشرة حقيقة نوعيّة واحدة ليست عشرة لنفسها بل هي كثرة وعشرة لغيرها.

والإضافة بيّن عرضيّتها.

سؤال قِيل إنّها ليست بشيء؟

جواب لو كانت الأبوّة نفس مفهوم الشخص الموصوف بها لكان[5] أبًا أبدًا وليس كذا ولو كانت سلبيّة أو عدميّة كان سلبها أو عدمها عن محلّها وجوديًا فيه والتالي باطل.

وهذا طريق في إثبات وجود باقي العوالي، فالمعيار في عرضيّتها تبدُّلها أو شيء منها أو زوالها وانحفاظ المجموع، والشكل أو اللون[6] لو كان له قوام[7] بنفسه إن لم يكن مشارًا[8] إليه فليس هو، وإن أشير إليه من جميع الجهات فله الأبعاد وشارك بها جميع الأجسام[9] وفارقها في السوادية[10] فهي في الجسم وفُرضت دونه، وإن أشير إليها لا من جميع الجهات فهي في مستقلّ بالجهة وهو[11] الجسم وكانت مجرّدة هذا محال، ومن هذا يُعلم أنّ الصور[12] لا تنتقل وكذا الأعراض لأنّها لدى المفارقة تستقلّ بالحركة والجهات فلها أبعاد ثلاثة إذ ستّة الجهات مستدعية لثلاثة

---

(١) فيكون KC: يكون RS.
(٢) في ماء فيتحد KCN: في ما يتحد RS.
(٣) بطلت KC: بطل RS.
(٤) بطلت KCR: بطل S.
(٥) لكان RS: كان KC.
(٦) أو اللون CRS: واللون KN.
(٧) قوام KCRN: تقوم S.
(٨) مشارًا KuR: مشار CS.
(٩) جميع الأجسام RS: الأجسام KC.
(١٠) في السوادية Kc: للسوادية R بالسوداية S.
(١١) وهو RS: هو KC.
(١٢) الصور KCSN: الصورة R.

الأبعاد فهي مع الجسمية[1] وقد فُرضت[2] مفارقةً لها فهو ممتنع وأيضًا آنُ مفارقتها لمحلّ غير آن حلولها في آخر[3] وبين الآنين زمانٌ قامت فيه بنفسها.

(٦) ضابط وما قام بنفسه محال أن ينطبع في غيره إذ لا بدّ في الحلول من أن يكون شايعًا فيه ملاقيًا للكلّ بالكلّ وما قام مستقلاً بالأبعاد[4] لا يتداخل، هذا لك قانون فاحفظه.

(٧) فصل[5] وإذا ثبت الشكل الكرويّ ثبتت الدايرة لأنّ الكرة إذا قُطعت بنصفين حصلت الدايرة، وأيضًا إذا فُرض جسم ممتدّ مستقيم يلازم أحد طرفيه نقطة والآخر يتحرّك مستمرًّا على سطح إلى أن يعود إلى نقطةٍ[6] فارقَها حصلت من حركته دايرة، وموجب التضريس من[7] القايلين بالجزء يلزمه أنَّ محلَّ الثلمة إن كان ينسدّ بصحاح الجواهر فسُدّت بها فتساوت الخطوط الخارجية من المركز إلى المحيط وإن كان بأقلّ من جوهرٍ فانقسم الجزء الذي هو مبنى الخيال، وإذا ثبتت الدايرة والخطوط ثبت متساوي الأضلاع من المثلّث ويجوز دور أحد ضلعي القايمة[8] على الزاوية فيرتسم مخروط، والوجود والعرضيّة دريتَ أنهما غير ذاتيّين للماهيات والوجود يقع بالتشكيك[9] على الواجب أولى وأوّلَ[10] ثمّ على الجوهر ثمّ على القارّ[11] الذات والغير الإضافيّ منه أتمُّ، ومن الكمّ ما لا يتقدّم على جميع الكيف إذ من الكيفيّات علوم، والحقيقة اعتبار ذهنيّ فيقال[12] على المقول عليه بعد الوجود وإن كان مفهومه معقولاً قبلهما[13].

(٨) خاتمة وإشارة وإذا فهمتَ[14] أنَّ الأربعة لها مفهوم وهو من الكمّ المنفصل

---

(١) الجسمية KRS: الجسم C.
(٢) وقد فرضت RtS: ووضعت KCR.
(٣) في آخر KCS: في الآخر R.
(٤) بالإبعاد: CRS فبالإبعاد K.
(٥) فصل CRSN: ـ K.
(٦) إلى نقطة RSNz: نقطة RC.
(٧) من KC: عند RS.
(٨) القايمة CRSNz: القاعد K.
(٩) التشكيك RSNz: بالتشكك KC.
(١٠) أولى وأول KCS: أول وأولى R.
(١١) القار CSN: قار R.
(١٢) فيقال RS: يقال KaC يقول K.
(١٣) قبلهما C: قبلها KRS الحقيقة من حيث هي حقيقة لا من حيث خصوص الفرسية أو الحجرية مقولة على تلك الخصوصيات بعد الوجود وقبل الوجود تسمى مفهومًا ومفهوم الخصوصيات المقولة عليها الحقيقة معقول قبل الحقيقة والوجود Nz.
(١٤) وإذ فهمت R: وإذ علمت KC وإذا علمت S.

فصورتها في المدرِك منك، إن كان جسمًا[١] ممتدًّا[٢] بامتداده فالكمّ المنفصل صورته تكون طابقت المتّصل هذا محال، فمدرِكها غير جرميّ وليكُن هذا لك من البراهين العرشيّة على وجود النفس.

التلويح الثاني
في الكلّي والجزئي والنهاية واللاّنهاية
والاعتبارات العينية والذهنية

(٩) والوجود[٣] ينقسم إلى الكلّي والجزئيّ وقد عرفتَهما وليست الإنسانيّة الكلّيّة[٤] معنًى واحدًا عامًّا موجودًا بعينه في الجزئيات فإنّ هذا الإنسان غير ذاك[٥] الإنسان، فلو كان في كلّ واحد شيء[٦] منها[٧] وكان إذا بطل بطل جزؤها فما بقيت الإنسانيّة وليس كذا بل في كلّ شخص إنسانيّة تامّة ما ضرّه[٨] عدم الآخرين وفي الذهن ما لم يضرّه عدمه[٩] أيضًا فلِكلٍّ إنسانيّةٌ تخصّه، والكلّي إنما هو في الذهن وهو ما أُخذ من الصورة من جزئيٍّ طابقته وغيرَه كشمعةٍ إذا[١٠] أخذت رشمًا[١١] من شيء لم تختلف بورود أشباهه[١٢] فمعنى اشتراكها فيها مطابقتها لها، والعموم والخصوص والكلّيّة والجزئيّة عرفتَ أنها[١٣] عوارض للماهيّة من حيث مفهومها وهي صالحة من حيث هي لحملِ كلٍّ وقسيمِه عليها، والكلّيّ تكثّره في الأعيان لا بدّ وأن يكون في ما يقع بالتواطؤ بشيء زايد[١٤] فإنّ أربعة من الماء والطير اختلف[١٥]

---

(١) جسمًا KRS: جسم C فمحل تلك الصورة. . . لا جايز أن يكون جسمًا أو جسمانيًا Ka.

(٢) ممتدًّا RS: ممتده KC.

(٣) والوجود S: الموجود R والموجود KC.

(٤) وليست الإنسانية الكلية KCS: وليس الإنسان الكلي R.

(٥) ذاك RS: ذلك KCNz.

(٦) شيء KCS: جزء R.

(٧) منها CRS: منهما K.

(٨) ما ضره KCRS: ما ضرها KaNz.

(٩) عدمه KCRS: عدم شخص من أشخاص الإنسانية الخارجة KaNz.

(١٠) إذا RS: ـ KC.

(١١) رشمًا KuC: رسمًا RSNz.

(١٢) أشباهه: وقد مثل ذلك بشمعة حصل فيها نقش من طابع فإذا أورد على تلك الشمعة أشباه ذلك الطابع لم يكن الحاصل في الشمعة إلاّ النقش الحاصل أولاً Ka.

(١٣) أنها RS: أنهما KC.

(١٤) بشيء زايد CSN: لشيء زايد K بشيء هو زايد R.

(١٥) اختلف R: اختلفت KCS.

عدداهما بهما وهذه الأربعة غير تلك فلو كان كونها هذه بمطلق[١] الأربعيّة لكانت هي هذه وليس فأُولات المحلّ من الماهيات تغايرها باختلاف حواملها أو بالزمان[٢] إن[٣] اتّحد المحلّ كسوادين حصلا في محلّ واحد ولكنّ أحدهما بعد بطلان الآخر ومن هذا[٤] تعلم أنّ لا حصول لمثلى صورةٍ وعرضٍ في محلّ واحدٍ[٥] لعدم المميّز[٦] بالحامل والزمان.

سؤال يكون أحدهما حاصلاً في زمان (ج) والآخر في زمان (ب) فاجتمعا؟

جواب إضافات الأزمنة لا تُميّز الحاصل بعدها لأنها إذا بطلت بطلت الإضافة[٧] إليها وإن بطل[٨] الشيء مع زمانه فلا يجتمع مع ما بعده.

فإذا كان الزمان ممّا يمتاز به المثلان فلا يتصوّر إعادة ما انعدم لأنّ الكاين في الزمان الثاني غير ما كان[٩] في الزمان الأوّل فكلّ[١٠] واحد منهما يتشخّص بزمانه، فإن قِيل يُعاد الأوّل بإعادة زمانه قِيل إنّ الزمان إن أُعيد فيكون الزمان قد وُجد في زمانين قبل وبعد فيلزم[١١] للزمان زمان إلى غير النهاية وهو محال.

(١٠) فصل والفصل علمتَ[١٢] أنّه لا يقوّم حقيقة الجنس بل وجود مخصّصه، والنوع البسيط ما ليس فيه جعلان جعلٌ لجنسه وجعلٌ آخر لفصله، والغير البسيط ما يغيّر فصلُه جوابَ ما هو ولكن لجنسه وفصله جعلان كصورة الحيوانيّة فإنّ جعلها ووجودها ليس جعْلَ جسميّتها في الأعيان بل تستبقى[١٣] الجِسميّة في الأعيان والحيوانيّة غير باقية، والأمور الزايدة على الماهيّة إذا لم تقتضها الماهيّة لذاتها فلحوقُها بها لعلّةٍ فكلّ[١٤] عرضيّ يُعلّل إمّا بالماهيّة كالزوايا الثلث[١٥] للمثلّث فإنها لو أمكنت نسبتها إليه لانفرض دونها ويستحيل ذلك[١٦] ولو وجبت بغيره لأمكنت

---

(١) بمطلق KCN: لمطلق RS.
(٢) أو بالزمان KCN: وبالزمان R أو الزمان S.
(٣) ان KCS: وان R.
(٤) ومن هذا KCS: ويمثل هذا R.
(٥) واحد RSN: ـ KC.
(٦) المميز CRSNz: التميز K.
(٧) بطلت الإضافة RS: بطل الإضافة KC.
(٨) وان بطل RS: إلا وان يبطل KC.
(٩) غير ما كان KCS: غير الكاين R.
(١٠) فكل KRS: وكل C.
(١١) فيلزم KCS: فيكون R.
(١٢) علمت KRSN: قد علمت C.
(١٣) تستبقي KCS: تبقى R.
(١٤) فكل RSN: وكل KC.
(١٥) الثلث RSN: الثلثة KC.
(١٦) ذلك RS: ـ KC.

بالنسبة إليه وقد بطل[١] وهي حادثة فممكنة[٢] فالمرجّح والموجب نفس الماهيّة، وإمّا أن يعلّل بخارج الماهيّة إذ لو وجب بذاته ما انضاف إلى غيره عرضيًّا له وإذا[٣] لم يترجّح بنفس الماهيّة فتعيّن بغيرها لأنّك ستعلم[٤] أنّ الممكن بدّله من مرجّح.

(١١) ضابط في ما يجب فيه النهاية وما لا يجب وهو طور تقسيم آخر ينفعُنا في أمرٍ سيأتي، كلّ عدد آحاده موجودة معًا وله ترتيب وضعيّ أو طبيعيّ يجب فيه النهاية إمّا الترتيب الوضعيّ فكما[٥] للأجسام وسبق برهانه، وإمّا الطبيعيّ فكالعلل والمعلولاتِ والصفاتِ والموصوفاتِ الموجودةِ المترتّبةِ معًا فإنّا إذا وجدنا[٦] سلسلةً موجودة غير متناهية من هذين لنا أن نحذف في العقل من بين أيّ عددين اتّفق عددًا متناهيًا ونوصّل[٧] على الترتيب فنأخذ السلسلة معه تارة وليكُنْ[٨] (ج) ودونه أخرى[٩] وليكُنْ (ب) فإمّا أن يكون في مقابلة كلّ واحدٍ واحدٍ من أعداد[١٠] (ج) واحدٌ واحدٌ من أعداد (ب) وهو محال إذا زاد عليه (ج) بالعدد[١١] المحذوف فلا بدّ من التفاوت وليس[١٢] في وسط الترتيب للتوصيل[١٣] وكلّ[١٤] تفاوت لأعداد[١٥] غير واقع[١٦] في وَسطٍ فهو[١٧] في جانبٍ فاستمرّت سلسلة (ج) و(ب) انتهت دونها وزاد عليها (ج) بالقدر المتناهي وما زاد على المتناهي بمتناهٍ فهو متناهٍ، ويستعمل أيضًا هٰهنا البرهان العرشيّ من أنّ بين كلّ واحدٍ واحدٍ من الأعداد إمّا أن لا يتناهى فينحصر بين حاصرين مترتّبين[١٨] فيمتنع، أو يتناهى فلا يبقى واحد فيه على الترتيب إلاّ وبيّنه[١٩] وبين أيّ واحدٍ كان من الترتيب متناهٍ فالكلّ[٢٠] متناهٍ والفاقدُ لأحدٍ

---

(١) وقد بطل KCRSN: وقد بطل إمكانها بالنسبة إليه فبطل وجوبها بغيره Ka.
(٢) فممكنة KCN: وممكنة RS.
(٣) وإذا K: وإذ C فإذا RS.
(٤) ستعلم KRS: تعلم C.
(٥) فكما KCS: كما R.
(٦) وجدنا KCRtS: أخذنا R.
(٧) ونوصل KCRS: ويوصل بينهما لئلا يقع ثلمة Nz.
(٨) وليكن KCS: فليكن R.
(٩) أخرى CRS: آخر K.
(١٠) أعداد KCRtS: أحاد R.
(١١) بالعدد CR: بالقدر KS.
(١٢) وليس Nz: وليست KCRS.
(١٣) للتوصيل KRS: للتوصل C للوصل Nz.
(١٤) وكل CRS: وكذا K.
(١٥) لأعداد CRS: ـ K.
(١٦) غير واقع RS: غير واقعة KC.
(١٧) فهو RS: فهي KC.
(١٨) مترتبين KCRS: قريبين + K.
(١٩) إلاّ وبينه KC: إلاّ بينه RS.
(٢٠) متناهٍ فالكل Nz: متناهيًا فالكل KCRS.

الشرطين[١] من الوجود معًا والترتيب ليس لهذا البرهان إليه سبيل ولا يجب فيه النهاية كالنفوس البشريّة الموجودة معًا دون الترتيب أو[٢] الحركات التي بخلافها.

(١٢) فصل ولمّا انساق الكلام إلى هٰهنا فنعمل مَيزانًا في الاعتبارات الذهنيّة والعينيّة[٣] فإنّ من الأمور ما يزيد على الماهيّة ذهنًا وعينًا ومنها ما يزيد ذهنًا فقط.

القسطاس الأوّل: أخذنا[٤] في الوجود العينيّ امتدادًا طويلاً معيّنًا ثلثة[٥] أذرع مثلاً سمّيناه وكلّ ما ساواه (ج) على أنه اسم لكلّ ما مقداره كذا وامتدادًا دونه سمّيناه وما ساواه (ب) فجيم أخذنا[٦] صورته الكلّيّة في الذهن الواقعة بالتواطؤ على جزئياته[٧] وباء كذلك وأخذنا[٨] في الذهن الامتداد[٩] المطلق المقول على الجيم والباء وغيرهما فطابق الامتداد المطلق جزئيّات (ج) وجزئيّات (ب) العينيّة وطابق (ج) جزئيّاته[١٠] و(ب) جزئيّاته فأقول جزئيّات (ج) في الأعيان ليس فيها جهتان طابقها الامتداد بجهةٍ والجيميّة[١١] بالأخرى[١٢] بل هو امتداد واحد في الأعيان مثلاً ثلثة[١٣] أذرع وطابق الامتداديةَ لذاته والجيميّة أيضًا وليس شيء منه طابق الامتدادية غير ما طابق الجيميّة في الأعيان.

سؤال فيه امتدادية وزايد؟

جواب إن كان في الأعيان فالزايد أيضًا امتداد فليت شعري كمّ الأصل وكمّ الزايد والكلام عايد إليهما، وأمّا في الذهن فليس مفهوم الجيميّة والامتداديّة واحدًا[١٤] وإلاّ فالامتداد[١٥] قِيل على باء فكان كذا الجيم وليس كذا بل كلّ جزئيّ من الجيم امتداد واحد وجيم واحد وشخص واحد وكذا باء، فتعيّن هٰهنا ضابطان: أحدهما أنّه لا يلزم من التغاير الذهنيّ التغاير العينيّ، والثاني أنّ الجيم والباء ليس الامتياز بينهما بما وراء الامتداد بل بكمالٍ ونقصٍ في نفسيهما فكلّ كلّيّ واقع

---

(١) الشرطين KCS: شرطين R.
(٢) أو KuC: و RS.
(٣) والعينية RS: ـ KCN.
(٤) أخذنا KCRSN: فرضنا Rt.
(٥) ثلثه CRSNz: ثلث K.
(٦) أخذنا KRS: أخذ ما C.
(٧) جزئياته: CRS: جزئياتها K.
(٨) وأخذنا KRS: وأخذ ما C.
(٩) الامتداد KCS: للامتداد R.
(١٠) جزئياته CRS: جزئياتها K.
(١١) والجيمية KCS: والجيم R.
(١٢) بالأخرى KC: بأخرى RS.
(١٣) ثلثة CRS: ثلث K.
(١٤) واحدًا RS: واحد KC.
(١٥) فالامتداد KCS: فالامتدادية R.

بالتشكيك[1] لا يلزم أن يكون الامتياز بين شخصيّاته في الوجود بما وراء الماهيّة كبُعدين طويل وقصير ذكرناهما[2] من حيث هما كذلك ليس الطول[3] وراء البعدية امتاز به[4] عن غيره وكذا[5] الأشدّ بياضًا والأنقص بل يجوز أن يكون ثَمَّ[6] مميّزات أخرى ولكن حكمتُ بعدم اللزوم عند التفاوت.

(١٣) فايدة لا يجوز أن يُقال[7] الوجود في الأعيان زايد[8] على الماهيّة لأنّا عقلْناها[9] دونه فإنّ[10] الوجود أيضًا كوجود العنقاء فهمناه من حيث هو كذا ولم تعلم أنه موجود في الأعيان فيحتاج الوجود إلى وجود آخر فيتسلسل مترتّبًا[11] موجودًا معًا إلى غير النهاية وعرفتَ استحالته.

سؤال الوجود وكونه موجودًا واحدٌ[12] فما لغيره منه فله في ذاته؟

جواب فهمناه مضافًا إلى الجنّ[13] مثلاً كما سبق ولم نعلم أنه حصل[14] فوجود الوجود غيره[15] كما قِيل في أصل الماهيّة ولو[16] كان موجودًا لكونه وجودًا فكان لماهيّته كذا فلا يتصوّر أن ينعدم ثمّ إذا زاد وجود الوجود عليه متسلسلاً[17] لا يحصل الوجود للشيء[18] إلاّ وإن يوجِدَ الفاعلُ وجودَ وجوده وهكذا صاعدًا فلا يحدث حادث في زمانٍ إلاّ ويحدث قبله فيه ما لا يتناهى والمتوقّف على ما لا يتناهى مترتّبًا غير حاصل بعد لن[19] يحصل أبداً، ثمّ إذا كان الوجود في الأعيان صفةً للماهيّة فهي قابلة إمّا أن تكون موجودة بعده فحصل مستقلاً دونها فلا قابليّة ولا صفتيّة أو قبله فهي قبل الوجود موجودة أو معه فالماهيّة موجودة مع الوجود لا بالوجود فلها وجود آخر وأقسام التالي كلّها باطلة فالمقدّم باطل، وإذا أخذ

---

(١) بالتشكيك KRS: بالتشكك C.

(٢) ذكرناها RS: وذكرناهما KC.

(٣) الطول KCR: المطول S.

(٤) امتاز به R: به امتاز S به ـ KC.

(٥) وكذا KRS: وكذلك C.

(٦) ثم KCS: ثمة R.

(٧) يُقال KCSN: يكون R.

(٨) زايد KCSN: زايدًا R.

(٩) عقلناها KCR: عقلنا S.

(١٠) فإن CRS: لأن K.

(١١) مترتبًا KCR: مرتبًا S.

(١٢) واحد KRS: واحدًا C.

(١٣) الجن KRS: الجزء C العنقا Rt.

(١٤) حصل KCRts: كان R.

(١٥) فوجد الوجود غيره Kc: موجودًا لوجود غيره RC.

(١٦) ولو KC: فلو RS.

(١٧) متسلسلاً KCRN: متسلسلة S.

(١٨) الوجود للشيء KCR: للوجود S.

(١٩) لن KaC: ان KRS.

الموجودات شيئًا واحدًا أَوْ أن لا[١] موجود إلاّ واحد هو جيم فليس ثَمّ إضافةٌ إلى أمر آخر حتى يُقال إنه كاين في الأعيان أو في الخارج عن الذهن بل ماهيّة كما هي، والوحدة أيضًا ليست في الأعيان وراء الماهيّة المقولة عليها فإنّها إن كانت فهي موجود واحد من جملة الموجودات ثانيه الموصوفُ به فإنه كما يُقال ذات وذوات كثيرة يُقال واحد[٢] وآحاد كثيرة فعاد الكلام إلى وحدة الوحدة مترتّبًا متسلسلاً معًا.

سؤال وجود الوحدة ووحدتها هي؟

جواب فوحدة الوجود هو حتّى لا يذهب أصلاً فإذا[٣] قلنا وجود كذا غير ماهيّته[٤] فإنما نعني[٥] بحسب التفصيل الذهنيّ وإنّما[٦] قلنا شيء كذا وجوده عين ماهيّته أي لا يتصوّر في مفهومه أن يفصّله الذهن إلى وجودٍ وشيء آخر، ولو لم تكن الصعوبة في هذا إلاّ أنّ الوجود إذا أضيف إلى الماهيّة فإضافته موجودة ولوجودها إضافة مستمرًّا هكذا إلى غير النهاية لكفى.

(١٤) قرينة والذاتيّات في بسايط الأنواع كاللونية في السواد[٧] التي لا يجوز بحسبها أن يُقال جُعل اللون فجعل سوادًا كما لا يجوز أن يُقال جُعِل سوادًا فجعل لوناً المخالفةُ لذاتيّات[٨] الغير البسايط الجايز فيها أن يقال جُعِل جسمًا[٩] مثلاً فجُعِلَ حيوانًا لا يجوز أن يكون لها وجود غير وجود الذاتي الآخر فإنّ اللونيّة لو كان لها وجودٌ غير وجود[١٠] ما به خصوص السواد وليست بمستدعية له لماهيّتها وإلاّ لازمها فَلَنا أن نستبقي لونيّة السواد مع زواله بخصوصه مُقرِنين بها خصوصَ بياضٍ كاستبقاينا الهيولى مع زوال صورةٍ نبدّلها وإذ لاجعلانِ فلا وجودانِ فهي[١١] شيء واحد، ولو كان للجنس وجود غير ما للفصل عينًا لكانت[١٢] الجوهريّة المقولة على الهيولى[١٣] والصورة لها وجود في الهيولى فلها[١٤] فصل آخر موجود ثم فصلها

---

(١) أو أن KC: وأن لا S ألا R.
(٢) واحد CRS: واحدة K.
(٣) فإذا RS: وإذا KC.
(٤) ماهيته CRS: متناهية K.
(٥) نعني KCR: يعني به S.
(٦) وإنما K: وإذا CRS.
(٧) في السواد KCN: والسواد RS.
(٨) لذاتيات KCS: للذاتيات R.
(٩) جسمًا KCR: قسمًا S.
(١٠) الذاتي الآخر... غير وجود KaCRSN: ـ K.
(١١) فهي KR: فهو CS.
(١٢) لكانت R: لكان KCS.
(١٣) في الهيولى KRS: في الهيولى الجوهرية CNz.
(١٤) فلها RS: ولها KC.

جوهر آخر[١] أيضًا إذ لا يقوّم الحوهر غير[٢] الجوهر ثم ما زاد به الفصل على الجوهريّة له وجود آخر في الأعيان فلا بدّ له من جوهريةٍ هكذا متسلسلاً مترتّبًا مع أنّه يحصل في الهيولى تركيب قابليّ وصوريّ.

سؤال يلزمك مثل هذا التسلسل في الأذهان؟

جواب خطرات الأذهان لا يجب فيها النهاية.

سؤال خالفتَ المعلّم الأوّل <أرسطاطاليس> ؟

جواب هذا بعينه موافقته إذ بهذا فرق بين الجنس والمادّة أي بالجعلين، والسواد بكلّيته محسوس وكذا البياض وليس في ذات أحدهما ما يُطابق شيئًا من الآخر في الحسّ أصلاً بل في العقل بخلاف ما بين جسمٍ وجسمٍ مثلاً حيوانيّ ونباتي.

(١٥) قرينة أخرى والإمكان والوجوب ليسا بزايديَن في الأعيان على الماهيّة وإلاّ الإمكان إن زاد فله وجود فإن كان واجبًا من غير نسبةٍ فلا يُوصَف به غيره وإن وجب بنسبته[٣] إلى الماهيّة فهو معلول ممكن وله إمكان وكلّ ممكن إمكانه قبل وجوده إذ يُقال أمكن فوُجِدَ لا وجد فأمكن فإذا كان إمكانه قبله فليس هو ويعود الكلام إليه[٤] كما سبق وكذا الكلام في الوجوب ووجوب وجوده[٥] مستمرًا بل هي أمور ذهنيّة والاعتبارات الذهنية لا حدّ لها دون الحقايق العينيّة المترتّبة، فمن جملة المغالطات أخذُ الاعتبارات العقليّة ذواتٍ[٦] في الأعيان تُبنى عليها أمور.

سؤال فكيف[٧] طابق المختلفاتِ الغير المتطابقة شيء واحدٌ؟

جواب كما سبق في القسطاس الأوّل وليس من شرط المثال[٨] المطابقة من جميع الوجوه العقليّة.

سؤال خالفتَ المعلّم الأوّل <أرسطاطاليس> في الإمكان إذ يحكم[٩] أنّ كلّ حادث يتقدّمه إمكانٌ وموضوعٌ؟

---

(١) جوهر آخر R: آخر ـ KCS.

(٢) غير CRS: إلا K.

(٣) بنسبته CRS: بنسبة K.

(٤) إليه KCRtS: فيه R.

(٥) وجوده KRS: وجوبه C.

(٦) ذواتٍ RS: ذواتًا KC.

(٧) فكيف KCSN: كيف R.

(٨) المثال KCR: ـ S.

(٩) يحكم RS: حكم KC.

جواب ليس ذاك هذا الإمكان[١] بل إمكان لا يوجد للأزليّات وسيأتيك.

(١٦) **مخلص القسطاس** كلّ ما رأيتَ تكرّر[٢] أنواعه[٣] متسلسلاً مترادفًا فطريق التفصّي ما قلتُ فأفهمْ وفَتِّشْ كلّ كلام حتى لا يقع الأمر ذهنيًّا مأخوذًا ذاتًا عينيّة فتفضى إلى باطل، وأطنبتُ لعظم[٤] حاجةٍ مسّتْ في ما بعد وكثرة الخبط فيه.

ضابط: كلّ نوعٍ لم يمتنع التكّثر فيه لم يقف[٥] فيه النهاية على حدّ وكلّ ما يفرض موجودًا وإن سُلب النهاية عنه يبقى من العدد ما لم يقع بعدُ.

التلويح الثالث
في بقايا تقاسيم[٦] الوجود

(١٧) **الطور الأول من التقسيم** أنه ينقسم إلى واحدٍ وكثيرٍ والحقيقي من الواحد أربعة: الأوّل والأحقّ[٧] بالوحدة ما لا[٨] ينقسم في الكمّ والحدّ لا بالقوة ولا بالفعل كذات الباري عزّ جاره[٩]، والثاني ما لا ينقسم في الكمّ أصلاً قوةً وفعلاً وإن تصوّر انقسامه إلى أجزاء الحدّ[١٠] ذهنًا كالعقول والنفوس، والثالث الواحد بالاتّصال كالواحد من الخطّ والماء وهو قابل للقسمة[١١] بالقوة وأجزاؤه تتشابه[١٢] وتشاركه في الحدّ، والرابع الواحد بالاجتماع كالإنسان الواحد من نفسٍ وبدنٍ مركّب من جلدٍ وعظامٍ ونحوها، والواحد[١٣] الغير الحقيقيّ هو بحسب شركةٍ أمّا في المحمول فالاتّحاد في النوع يسمّى مشاكلة وفي الجنس يسمّى[١٤] مجانسة وفي[١٥] الكيف مشابهة وفي الكمّ مساواة والاتّفاق في الوضع مطابقةً وفي الإضافة يسمّى واحدًا بالنسبة كما يُقال نسبة النفس إلى البدن كنسبة السلطان إلى المدينة، وأمّا في

---

(١) ذاك هذا الإمكان KC: هذا الإمكان ذاك RS.
(٢) تكرار KRS: يكون تكرر C.
(٣) أنواعه RS: نوعه KCNz.
(٤) لعظم RS: لعظيم KC.
(٥) لم يقف R: لا يقف KS لا وقف C.
(٦) تقاسيم KN: تقسيم CRS.
(٧) والأحق CSNz: واللاحق R ولاحق K.
(٨) لا CRS: لم K.
(٩) عز جاره KCS: تعالى R.
(١٠) الحد KCRts: الماهية R.
(١١) للقسمة CRS: القسمة K.
(١٢) تتشابه KRS: متشابهة C.
(١٣) والواحد CRSN: فالواحد K.
(١٤) يسمى R: ـ KCS.
(١٥) وفي (في الموضعين) RS: في ـ KC.

الموضوع كقولهم الحلو والأبيض واحد أي هما[١] محمولا شيءٍ واحدٍ كالسُكّر مثلاً، ومن لواحق الواحد الهُوَ هو وهو أن يكون ذات واحدة لها اعتباران يُشار إليها إن صاحب هذا الاعتبار بعينه ذو ذلك كقولهم هذا القايم هو الطويل[٢]، والأحقّ بالوحدة الحقيقيّة مما ذكرناه[٣] المتقدّم فالمتقدّم، ومن الواحد تامّ لا إمكان لزيادة فيه هو هو[٤] كخطّ الدايرة، ومنه ناقص وهو ما يمكن فيه ذلك كالخطّ المستقيم والتامّ أحقّ بها، ومن لواحق الكثرة التغاير والتقابل.

(١٨) طور آخر في التقسيم، والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيءٍ واحدٍ في زمان واحد من جهة واحدة وذلك على أنحاء: الأول تقابُل الإيجاب والسلب لا في القضيّة وحدها بل في مثل قولك فرس ولا فرس[٥]، والثاني تقابل المتضايفين كالأبوّة والبنوّة والمُضاف الحقيقيّ هو[٦] الإضافة لا ما حُملت[٧] عليه، والثالث تقابل الضدّين وعرفتهما كالسواد والبياض، والرابع تقابل الملكة والعدم[٨] والملكة[٩] على المشهور[١٠] هي[١١] القدرة للشيء[١٢] على ما من شأنه أن يكون له متى شاء كالقدرة على الإبصار والعدم هو[١٣] انتفاء هذه القدرة مع بطلان التهيّؤ في الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه[١٤] كالعمى لا كما للجرو[١٥] قبل فتح البصر، والعدم الحقيقيّ المقابل للملكة الحقيقيّة هو انتفاء أمرٍ عمّا فيه إمكان وجوده أو في بعض ذاتيّاته كالعمى[١٦] والظلمة وانتشار الشَعَر بداء الثعلب الذي هو بعد الملكة والمرودية التي هي قبلها وعدم البصر الممكن في حقّ الشخص الأعمى وانتفاء اللحية للمرأة الممكنة[١٧] لنوعها كلّ هذه عدميّات، وليس هذا عدمًا بحتًا لأنه

(١) هما CRS: هو K.
(٢) الطويل KRS: هذا الطويل C.
(٣) ذكرناه KCS: ذكرنا R.
(٤) وهو هو KCNz: وهو RS.
(٥) ولا فرس KCS: ـ R.
(٦) هو CRS: هي K.
(٧) حملت CS: حمل KRNz.
(٨) الملكة والعدم CRS: العدم والملكة K.
(٩) والملكة CRS: ـ K.
(١٠) على المشهور KCS: في المشهور R.
(١١) هي RS: هو KC.
(١٢) للشيء KCR: على الشيء S.
(١٣) هو K: ـ CRS.
(١٤) فيه KCS: له فيه R.
(١٥) لا كما للجرو KCS: لا كالجرو R.
(١٦) كالعمى RS: فالمعمى KC.
(١٧) الممكنة: الممكن KCRS كالأكمه الذي لا يبصر فإنه وإن لم يكن له إمكان الإبصار بحسب شخصه فيكون له إمكان الإبصار بحسب نوعه المقوم لشخصه Nz.

يشترط فيه الإمكان ويكذب على المعدوم لهذا، ومن التقابل ما بين الواحد والكثير وليسا[1] بضدّين لتقوُّم الكثير بالواحد وليس تقابُلهما بالسلب والإيجاب والعدم والملكة لأنهما وجوديّان وليسا بمتضايفين إذ الوحدة قد تكون دون إضافةِ كثرةٍ[2] ومن ذلك تقابل الصور كالمائيّة والهوائيّة، فعدم الخلوّ والجمع خاصّيّة الأوّل لا بدّ من صدق أحد طرفيه وكذب الآخر، والباقيات تكذب على المعدوم ومنها ما يكذب على غير المعدوم، وخاصّيّة الثاني التلازم وخاصّيّة الثالث الواسطة وجواز الانقلاب إليها من الجانبين ولا يوجد لغيره، والفَرق بين الضدّين والعدم والملكة إنّ لكلّ من الضدّين وجودًا وله علّة وجوديّة والعدم لا ذات له ولا يحتاج في تصوّره إلى غير كوْن الملكة في الموضوع وعلّة العدمي كالسكون عد علّة الملكة كالحركة.

(١٩) طور آخر وينقسم الوجود إلى متقدّمٍ ومتأخّرٍ، فمن المتقدم ما بالزمان كما لموسى على عيسى، وما بالشرف كما لأبي بكر الصدّيق[3] على عمر، وما بالطبع كتقدّم الجزء على الكلّ مثل ما للواحد على الاثنين وبالجملة تقدُّم[4] ما يمتنع بعدمه الشيء ولا يجب بوجوده وحده[5]، والتقدّم بالرتبة فمنه رتبيّ وضعيّ وهو ما[6] بحسب المكان كتقدّم الإمام على المأموم بالنسبة إلى المحراب ويتقدّم عليه المأموم بالنسبة إلى الآتي من الباب، وطبيعيّ[7] كترتّب العموم كما إذا ابتدأتَ من الجوهر هابطًا إلى الإنسان وجدتَ التقدّم للأعمّ فالأعمّ[8] وإذا ابتدأتَ من الإنسان رجع التقدّمُ إلى الأخصّ[9] فما يليه، وكلّ ترتيبٍ يتقدّم متأخّره بحسب الابتداء من الجوانب، والتقدّم بالذات وهو تقدّم العلّة الكاملة على معلولها فنقول تحرّك الأصبعِ فتحرّك الخاتم وما تحرَّك فما تحرَّك ولا نقول تحرّك الخاتمُ فتحرّك الأصبعُ وما تحرّك فما تحرّك، وأقسام التأخّر تُوازيها، وكذلك المعيّة ولا يجتمع التقدّم والتأخر باعتبارٍ واحدٍ في شيءٍ واحدٍ ويجوز[10] بالاعتبارين[11].

---

(١) وليسا RS: فليسا KC.

(٢) كثرة RNz: كثيرة KS كثير C.

(٣) الصديق R: ـ KCS.

(٤) تقدم KCR: كتقدم S.

(٥) وحده KCRtN: وجوده RS.

(٦) وهو ما CRS: وما هو K.

(٧) طبيعي RS: طبعي KC.

(٨) التقدم للأعم RS: المتقدم الأعم KC.

(٩) إلى الأخص KCS: للأخص R.

(١٠) ويجوز RS: فيجوز KC.

(١١) بالاعتبارين KuCS: باعتبارين R.

(٢٠) طور آخر وينقسم الوجود إلى علّةٍ ومعلولٍ، فالعلّة[١] على أحد مفهومَيها هي الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر وبالجملة ما يجب بوجوده وعدمه وجودُ شيء آخر وعدمه، والمعلول ما يكون وجوده من شيء آخر ويصير ضروريّ الوجودِ والعدمِ لوجوده[٢] وعدمه، وقد يُقال العلّةُ بإزاء ما له مدخل في وجود الشيء فيمتنع بعدمِه ولا يجب بوجوده، وهذه أربعة: فاعليّةٌ وهي[٣] ما به وجود الشيء كالنَّجار للكرسيّ وقد تكون بالقوة كما هو قبل الشروع وقد تكون بالفعل كما هو بعده كانت كلّيّة كمطلقةٍ أو جزئيّة كالمشار إليه، منه عامّةٌ كما قِيل الصانع علّة للكرسيّ أو خاصّةٌ، وقد تكون هذه أي الفاعليّة قريبة كالعفونة للحمى وقد تكون بعيدة كالاحتقان مع الامتلاء، والأخرى مادّيّة وهي التي عنها الشيء كالخشب للكرسيّ، والصوريّة وهي التي يلزم منها وجود الشيء كصورة الكرسيّ فإنّها إذا وُجدت يلزم أن يكون الكرسيّ موجودًا لا بها بل بها وبغيرها، والغائيّة وهي التي لأجلها الشيء كحاجة الاستواء عليه وهي علّة فاعليّة للعلّة[٤] الفاعليّة لماهيّتها ومعلولةٌ في الوجود لها لا في علّيّتها، وهي[٥] تخرج إلى الفعل بعد الشيء وفي الحقيقة العلّة الغائيّة ما هي متمثّلة عند الفاعل لا الواقعة عينًا، والعلّة قد تكون بالذات كالطبيب للعلاج وقد تكون بالعرض على جهتين إحداهما أن تكون العلّة بالذات غير ما وضع كالكاتب للعلاج وإنما بحسب كونه طبيبًا، والأخرى أن يكون المعلول غير ما وُضع ككون السقمونيا مبرّدًا فإنه ليس بالذات كذا بل لأنّه يستفرغ الصفراء، والعلّة القريبة للجسم المادّة والصورة، والفاعل المطلق للشيء ما هو علّة لجميع أجزائه وإن كان يجوز أن يكون علّة للمجموع[٦] لأنه علّة بعض الأجزاء، وبالمعنى الأوّل لا يجوز أن يكون للشيء الجزئيّ علّتانِ فإنه إن لم يكن لأحداهما مدخل في وجوب الشيء ووجوده فليس بعلّةٍ له[٧] وإن كان له مدخل فهو جزء العلّة الكاملة والشيء الكلّيّ يجوز أن يكون له علّتانِ كالحرارة الكلّيّة التي عرفتَ عللها والإمكان للماهيّات الجوهريّة والعرضيّة.

---

(١) فالعلة KC: والعلة RS.
(٢) لوجوده KC: بوجوده RS.
(٣) وهي KCS: وهو R.
(٤) للعلة KRS: العلة C.
(٥) وهي KuC: وهي التي RS.
(٦) للمجموع RS: للجميع KC.
(٧) له KCS: ــ R.

(٢١) طور آخر وينقسم الوجود[١] إلى ما هو بالفعل وإلى ما هو بالقوة فالأول[٢] ما هو حاصل والثاني ما هو غير حاصل ولكنّ له استعداد الحصول وإن[٣] كان القوة قد تُقال على المعنى الذي به يتهيّأ الفاعل للفعل وإذ ذاك ليس لعموم جوهريّته أو جسميّته فلِمعنى[٤] زايدٍ وعلى المعنى الذي به يتهيّأ[٥] الشيء[٦] للانفعال وإذ[٧] لم يكن لأمرٍ عامٍّ فلشيء يخصّه وإن كان القوة قد تُقال لِمعنًى في شيء يأبى عن التغيّر والانفعال، والقوة الثانية غير الأولى فإنها تجتمع مع الفعل ولا كذلك الأولى.

(٢٢) طور آخر وينقسم الوجود[٨] إلى واجب وممكن والممكن[٩] هو الذي ليس بضروريّ الوجودِ والعدمِ وهو ليس بعدميّ فإنّه يجتمع مع الوجود والماهيّاتِ فلا يكون عدمَها وسلبَها وليس عدمَ الواجب فيكون الممتنع أيضًا عدمَه فللشيء[١٠] عدمانِ وذلك مُحال[١١] بل[١٢] اعتبارٌ عقليّ وجوديّ والممتنع سلبهما[١٣]، والممكن بشرط حضور العلّة الكاملة يجب وجوده وبشرط عدمها يمتنع[١٤] وعند قطع النظر عن[١٥] الشرطين يمكن[١٦] في نفسه، ومن خاصّيّة الممكن صدْقُ قسيميه عليه بشرايط وليس لغيره من الجهات هذا، والممكن لا يصير موجودًا من نفسه إذ لو ترجّح وجوده على عدمه لذاته فهو واجبٌ وعدمه على وجوده ممتنعٌ بل وجوده لوجود علّته[١٧] وعدمُه[١٨] لعدمها، والواجبُ بذاته لا يجب بغيره فإنه إن بقي وجوبه[١٩] عند فرضِ عدم الغير فلا تعلُّق أَوْ لا يبقى فهو ممكن بذاته لا واجب، ولا بدّ من اعتبار الوجوب أوّلاً حتى يُوجَد الشيء فإنّه إن وُجد ثُمَّ وجب فقد وُجد

---

(١) الوجود N: الموجود KCRS.
(٢) فالأول KCS: والأول R.
(٣) وإن KRS: فإن C.
(٤) فلمعنى KaCRS: فالمعنى K.
(٥) به يتهيأ CSN: يتهيأ به KR.
(٦) الشيء KRSN: للشيء C.
(٧) وإذ KCR: إذا S.
(٨) الوجود KaCRN: الموجود KS.
(٩) والممكن CRS: فالممكن K.
(١٠) فللشيء CRS: فيكون للشيء K.
(١١) محال R: ممتنع KCS.
(١٢) بل KCR: بلا S.
(١٣) سلبهما KRSN: سلبها C.
(١٤) يمتنع CRSN: ممتنع K.
(١٥) عن KCSN: إلى R.
(١٦) يمكن KCS: ممكن R.
(١٧) علته RS: علة KC.
(١٨) وعدمه CRS: وعدمها K.
(١٩) وجوبه CRS: وجوده K.

دون الترجّح[1] ولا بدّ من الترجّح فالترجّح بالعلّة فإنّ ما فُرض علّته[2] إذا كان نسبةُ الممكن إليها الإمكانَ كما في نفسه لا يوجد به.

(٢٣) فصل[3] وزوال المانع كسقوط القايمة[4] أيضًا له مدخل في علّة الهَوِيّ[5] للسقف.

سؤال كانت مانعة والعلّة الطبع؟

جواب لو كان يجب بالطبع وحده دون سقوط المانع[6] لوُجد وإذ لم يجب إلاّ مع الزوال فهو جزء العلّة إذ المعلول إذا لم يقع بما[7] فُرض علّةً فليس بعلّة[8] لأنّ النسبة إليه بعدُ إمكانيّةٌ.

سؤال واجبة به لولا المانع؟

جواب صحيح أي به مع[9] عدم المانع يجب وذلك ما نقول.

سؤال العدم كيف يُقال إنه علّة؟

جواب أمّا[10] العدم وحده لا يجوز أن يكون علّة كاملة ولا علّة مفيضة للوجود وهذه أعلى العلل بل شيء مّا باعتبار العدم يجب به[11] آخر فإذا أخذ المجموع لا يكون عدمًا بحتًا، أمّا العدم البحت لا يجوز أن يكون معلولاً إلاّ بالعرض فإنّ الأمر الوجوديّ إذا أثّر في العدم فيكون أثّر[12] في لا شيء وكلّ أثّر في لا شيء ليس بشيء فلا عليّة فليس العدم مقدورًا ولا معلولاً.

---

(١) الترجح KCR: الترجيح S.
(٢) علته RS: علة KCN.
(٣) فصل CRSN: ـ K.
(٤) القايمة RNi: القامة CRS.
(٥) علة الهوى KCRNz: علية الهواء S.
(٦) سقوط المانع RS: السقوط للمانع RC.
(٧) بما KCR: مما S.
(٨) بعلة RS: علة KC.
(٩) به مع KCRt: أنه مع S أنه بعد R.
(١٠) أما KCS: ـ R.
(١١) به KRS: فيه C.
(١٢) فيكون أثر KCR: فيكون أثرًا S.

المورد الأوّل
في واجب الوجود وما يليق بجلاله وكيفيّة فعله

وفيه خمس تلويحات

التلويح الأوّل: في ذاته

(٢٤) ولما كان كلّ واحد من الممكنات محتاجًا[١] إلى العلّة فجميعها محتاج لأنه معلول الآحاد الممكنة فيفتقر إلى علّة خارجة عنه وهي غير ممكنة وإلاّ كانت من الجملة فهي إذن[٢] واجبة الوجود، وأيضًا السلسلة المرتّبة[٣] من عللٍ ومعلولاتٍ متناهيةٌ فتنتهي إلى ما لا يمكن[٤] فيجب إذ لا وجه للامتناع، ونمهّد على طريق آخر فنقول المجموع معلول الآحاد فعلّته الكاملة إن كان كلّ واحد فيكون علّةً لنفسه ولعللهِ أو الجملة فهي والمجموع واحد أو بعض كيف اتّفق والبعض[٥] معلول فإذا لم يكن فيها غير معلول فجميع أبعاضه محتاجة إلى ما وراءها الخارج عن السلسلة الإمكانيّة وهو واجب الوجود، وكنّا نسلك في غير هذا الكتاب اقتداءً ببعض الكبار < أبي علي ابن سينا >[٦] مسلكًا وهو أنّ الواجد الوجود[٧] لا يجوز أن يكون وجوده غير ماهيته فإنّ الماهيّة يجوز أن تكون علّة لبعض صفاتها كالمثلّث لزواياه ولا يجوز أن تكون علّة لوجود نفسها فتكون قبل الوجود موجودة ولا يكون الوجود الذي هو صفة الماهيّة[٨] واجبًا إذ كلّ عرضيّ بيّنٌ أنه ممكن فكلّ ما وجوده غير ماهيّته ممكن، نقدٌ[٩]: وهذا إقناعيّ فإن لقايلٍ أن يقول على هذا الطريق الوجود المحمول على الماهيّات عرضيّ وكلّ عرضيّ يتأخر وجوده عن وجود الماهيّة وكذا الصفة فالماهيّة قبل الوجود يجب أن تكون موجودة هذا محال والقسطاس أثبَتَ أنّ الوجود في الأعيان لا يزيد[١٠] على الموجود فانهدم الأساسان.

---

(١) محتاجًا CRS: محتاجة K.
(٢) فهي إذن KCS: فإذن هي R.
(٣) المرتبه KRS: المترتبة C.
(٤) لا يمكن CRS: يمكن K.
(٥) والبعض KCS: فالبعض R.
(٦) أبي علي ابن سينا KaNz.
(٧) الواجب الوجود Ku: الواجب وجوده CS واجب الوجود R.
(٨) الماهية RS: لماهية KC.
(٩) نقد KCSN: أقول R.
(١٠) لا يزيد KCR: ليس بزايد S.

(٢٥) وأقول بطريق عرشي إنّ الذي فصل الذهن وجوده عن ماهيّته فماهيّته إن امتنع وجودها لعينه لا يصير شيء منها موجودًا وإذا صار شيء منها موجودًا[١] فالكلّيّ له جزئيّات أخرى معقولة لا تمتنع لماهيّتها إلاّ لمانع بل ممكنة إلى غير النهاية[٢] وقد علمتَ أنّ كلّ ما وقع من جزئياتِ كلّيٍّ بقي الإمكان بَعدُ فإذا[٣] كان هذا الواقع واجب الوجود وله ماهيّة وراء الوجود فهي إذا أُخذتْ كلّيّةً أمكن وجودُ جزئيٍّ آخر لها لذاتها إذ لو امتنع الوجود للماهيّة لكان المفروض واجبًا ممتنعًا[٤] باعتبار ماهيّته هذا محال، غاية ما في الباب أن يمتنع بسبب غير نفس الماهيّة[٥] فيكون ممكنًا في نفسه.

سؤال أويكون واجبًا؟

جواب جزئيّات الماهيّة الكلّيّة وراء ما وقع ممكناتٌ كما سبق فليست واجبة فإذا كان شيء من ماهيّتها ممكنًا فصار الواجب أيضًا باعتبار ماهيّته ممكنًا وهذا محال فإذن إن كان في الوجود واجب[٦] فليس له ماهيّةٌ وراء الوجود بحيث يُفصِّلها الذهن إلى أمرين فهو الوجود الصِرف البحت الذي لا يشوبه شيء أصلاً من خصوص وعموم، وما سواه لمعة عنه أو لمعة عن لمعةٍ لا يمتاز إلاّ بكماله ولأنّه كُلّه الوجود وكلّ الوجود.

سؤال فالوجود كلّيّ[٧] فله[٨] جزئيّات ممكنة وأُتِمَّم على ما سبق؟

جواب صِرف الوجود الذي لا أتمّ منه كلّ ما[٩] فرضتَه فإذا نصرتَ فهو هو إذ لا مَيْز في صرف شيء والمُخالطُ منه ليس هو الواجب المذكور إذ الذي فصّله الذهن إلى وجود وماهيّةٍ ليس ممّا[١٠] لا يقبل العرضيّ ويمنع الشركة كيف ويقع بالضرورة تحت مقولة من المقولات؟ وهذه[١١] عرشيّاتٌ إلهاميّةٌ[١٢] فواجد الوجود لا يتكثّر أصلاً وليس في الوجود واجبان.

---

(١) وإذا صار شيء منها موجودًا KCS: ـ R.
(٢) النهاية KRS: نهاية C.
(٣) فإذا CRS: وإن K.
(٤) ممتنعًا KRS: ممتنع C.
(٥) غير نفس الماهية KCR: غير ماهيته R.
(٦) واجب KRS: واجبًا C.
(٧) كلي KCRS: كله كلي N.
(٨) فله KCSN: وله R.
(٩) كل ما KCS: كما R.
(١٠) مما KCS: ما R.
(١١) وهذه KC: فهذه RS.
(١٢) عرشيات إلهامية KCRt إلهامات عرشية RS.

(٢٦) **طريق عرشي** لو كان في الوجود واجبان لم يمكن الاشتراك بينهما من جميع الوجوه إذ لا بدّ من مميّز ولا الافتراق من جميع الوجوه إذ لا بدّ من الشركة[١] في وجوب الوجود فلا بدّ من اشتراكٍ وافتراقٍ فيلزم إمكان المقَسِّم والمقَسَّم وقد فرضنا واجبين هذا محال، وواجب الوجود لا جزء له من طريق آخر فإنه يصير معلولاً فيمكن.

(٢٧) **قال المحصلون** واجب الوجود إن كان نوعه يقتضي أن يكون هو فلا يكون من نوعه واجب آخر وإن لم يكن فتخصّصُ نوعه به لعلّةٍ فلم يجب فنوعه هو فحسب، وإذ لا جزء فلا جنس ولا فصل فكلّ[٢] جسم منقسم بالكمّ وأجزاء الحدّ وكلّيُّه ينقسم[٣] إلى أنواع وأشخاصٍ وليس واجب الوجود كذا فالجسم[٤] والقايم به ممكن فيحتاج إلى واجب قبله.

سؤال واجب الوجود يشارك[٥] الأشياء في الوجود فلا بدّ وأن يفارقها بشيءٍ فيتركّب ويصير معلولاً؟

جواب الامتياز قد سبق أنّه بما وراء الماهيّة يجب في ما يقع بالتواطؤ وفي الكلّيّ الواقع بالتشكيك[٦] يصحّ[٧] الامتياز بالكمال في الشيء نفسه، وقد علّمك القسطاسُ السابق.

سؤال الوجود المُطلق إن اقتضى أن يكون واجبًا فليكُن كلّ موجود كذا وإن لم يقتض فالوجوب ممكن فواجب الوجود وجوبه ممكن؟

جواب أمّا أنّ الواجب بذاته من أقسام الوجود ضروريٌّ ساعدتَني عليه[٨] وأمّا أنّ مفهومه لا يقتضي الضرورة إذ هو واقعٌ على الحادث والممكن أيضًا بيّنٌ وساعدتَ فقولك في المقدّمة وإن لم يقتضِ الوجود أن يكون واجبًا فوجوبه ممكن غير صحيح إذ الوجوب لا يمكن إلاّ أن يُعنَى به الإمكان العامّ أو المحتمل فلا يضرّه أن يمكن فلا ينتج نقيض مقصودنا[٩]، وإذا تأمّلتَ القسطاس السابق لا ترى[١٠] لهذا

---

(١) إذ لا بد من الشركة KCS: فلا بد من الشركة R.
(٢) فكل RS: وكل KC.
(٣) ينقسم KCSN: منقسم R.
(٤) فالجسم RSN: والجسم KC.
(٥) يشارك KuS: شارك CN يشاركه R.
(٦) بالتشكيك RS: بالتشكك KC.
(٧) يصح CRS: يجب K.
(٨) عليه KCS: ـ R.
(٩) مقصودنا KCRtS: مطلوبنا R.
(١٠) لا ترى CRSN: لم تر K.

اتّجاهًا[١] إذ للماهيّة الذهنيّة المطلقة اعتبارات غير ما للماهيّة العينيّة[٢] الواقعة وهو واحد ولا تزيد وحدته عليه وقد علّمك القسطاس، واندفع بالقسطاس أيضًا ما يُظَنّ من أنّ الوجوب يزيد عليه مع أنّ الوجوب ليس إلاّ كمال الوجود الغير المحتاج إلى علّةٍ فحسب، وواجب[٣] الوجود لا يشارك الأشياء في معنًى جنسيّ فلا يحتاج إلى فصل.

سؤال هو موجود لا في موضوع فيقع تحت مقولة الجوهر[٤]؟

جواب ليس هذا حدًّا للجوهر ولا رسمًا حقيقيًا ومع ذلك لا نعني الموجود لا في الموضوع بالفعل حتى إن[٥] مَن علم أنّ الجيم[٦] جوهر علم بالضرورة أنه موجود ونسبة الجوهرية إليه غير معلولة بخلاف الوجود بالفعل بل معناه أنّ له ماهيّةً إذا وُجدت تكون لا في موضوع والوجود[٧] البحت ليس كذا، ثم الوجود إذا لم يكن جنسًا كما[٨] سبق فبإضافة أمرٍ سلبيٍّ ما استحقّ الجنسيّةَ، وإذ لا جنس له ولا فصل له[٩] فلا حدّ له وإذ لا واجب غيره فلا ندّ له ولمّا كان بريًّا عن الموضوع فلا ضدّ له على ما سبق[١٠] وكلٌّ[١١] معلوله فلا ضدّ له الذي فُسّر في إطلاق العامّة بالمُساوي في القوة الممانع، ولا بُعد له فلا جهة ولا إشارة[١٢] إليه إلاّ بإشارة عقلية وهو الوجود البحت فلا ذات في نفسه موجودٌ إلاّ هو[١٣] وإذ كلّ هويّة شَرَرٌ من نوره فلا هو على الإطلاق إلاّ هو، ولمّا امتنع فيه القسمة على الاعتبارات فهو الواحد المطلق، وهو الحقّ لأنّ حقيقة كلّ شيءٍ خصوصية وجوده الثابت له فلا أحقّ بالحقيقة ممّن نفسُ وجودِه خصوصيّة[١٤] والحقّ قد يُقال بإزاء ما يكون الاعتقاد بوجوده صادقًا فلا أحقّ بأن يكون حقًّا ممّن يدوم الاعتقاد بوجوده صادقًا بل وبأنّه

---

(١) لهذا اتجاهًا KCSN: اتجاهًا لهذا R.

(٢) للماهية العينية RS: للعينية KC.

(٣) وواجب RSN: واجب KC.

(٤) الجوهر KRS: الجواهر C.

(٥) حتى إن RS: حتى KC.

(٦) الجيم KCR: الجسم S.

(٧) والوجود KCSNz: والموجود KaR.

(٨) كما RS: لما KC.

(٩) وإذا لا جنس له ولا فصل له C: وإذ لا جنس له ولا فصل KRN وإذ لا جنس لا فصل له S.

(١٠) فلا ضد له على ما سبق KCS: على ما سبق فلا ضد له R.

(١١) وكل CRS: فكل K.

(١٢) ولا إشارة RS: فلا إشارة KC.

(١٣) فلا ذات في نفسه موجود إلاّ هو KuCNz: فلا ذات في نفسه موجودة إلاّ هو RS فلا هو في نفسه إلاّ هو N.

(١٤) نفس وجوده خصوصية KCtSN: نفس وجوده خصوصيته CR.

لذاته[١] موجود[٢] بل ولأنّه[٣] هو الوجود البحت، وهو الخير المحض باعتبار أنّه يتشوّقه كلّ شيءٍ ومنه وجوده وباعتبار[٤] أنه نافع والشرّ عدميّ كما ستعرف[٥] والإمكان شرٌّ إذ ليس فيه استحقاقُ وجودٍ وأُخِذ عدميًا لهذا المعنى فالخير المُطلق هو الوجود المُطلق وهو تامّ لم يفصل[٦] من نوعه ما يكون ذاتًا أخرى.

(٢٨) وطريق آخر من البرهان على واجب الوجود هو أنّ الهيولى غير واجبة ولا الصورة وإلاّ استغنى[٧] كلٌّ عن صاحبه ولا يجوز أن يكون شيئان كلٌّ يجب به وجود الآخر فيكون علّة لنفسه وعلّته وذلك مُحال فمجموعهما[٨] وهو الجسم ممكن ومحتاج إلى واجب غير جرميّ وإلاّ عاد الكلام إليه[٩]، والأجسام واجبة التناهي ولا يتركّب ذلك الواجب عن أمرين وإلاّ لكان[١٠] حاله حال الجسم، وأيضًا لمّا عرفتَ أنّ الحركات ليست بطبيعيّة للجسم فلها محرّك غير متحرّك وغير متغيّر فإن[١١] أمكن انتهى إلى واجبٍ[١٢]، والطريق الأوّل أشرف فينظر إلى الوجود فيشهد بالواجب فنعرف[١٣] الواجب وبه غيره.

(٢٩) طريق آخر وإذ يسّر اللّه لنا برهان حصر المقولات في ما ذكرنا فواجب الوجود لا يقع تحت مقولةٍ إذ ما من مقولة إلاّ وشوهد من جزئياتها حادثٌ أو مفتقر إلى مميّز أو محلٍّ فيكون ممكنًا فيمكن جنسه المخصَّص ففي طبيعة جنسه الإمكان إذ ما يجب لماهيّته لا يمكن بسببٍ فجميع المقولات ممكنة مفتقرة إلى واجب لا يقع تحتها فيكون وجودًا بحتًا غير متكثّر فيحوج التكثّر[١٤] إلى مميّزٍ مؤذنٍ بالإمكان.

---

(١) لذاته KCS: بذاته R.
(٢) موجود KRS: موجودًا C.
(٣) بل ولأنه CRS: ولا بأنه K.
(٤) أنه يتشوقه... وباعتبار KCR: ـ S.
(٥) ستعرف KRS: ستعرفه C.
(٦) يفصل CRS: يفصله K.
(٧) وإلا استغنى KuS: وإلا لأستغنى RR ولا استغنى C.
(٨) فمجموعهما KCS: فمجموعها R.
(٩) إليه KCS: فيه R.
(١٠) لكان R: كان CS كانت K.
(١١) فإن KR: وإن CS.
(١٢) واجب KRS: واجب الوجود C.
(١٣) فنعرف KRS: ونعرف C.
(١٤) التكثر KCSN: ـ R.

التلويح الثاني
في كلام جمليّ في صفاته

(٣٠) إن من المعقول قسمَين[١]: ذاتٌ كمالها بنفسها وذاتٌ فُرض أنّ جميع ما للأولى بنفسها فلها من الضمّات[٢]، وصريح العقل حاكمٌ[٣] بأنّ الأولى أتمّ لعدم افتقارها في ما لها إلى زايدٍ، فالمتجرّدةُ عن الصفات إذا كان لها في نفسها من الكمالات ما للمحفوفةِ بها بل أكثر فهي أكمل.

ضابط: كلّ ذات فعلتْ وقبلت فالفعل بجهة[٤] والقبول بأخرى لوجهين: الأوّل[٥] إن الفعل للفاعل قد يكون في غيره والقبول للقابل لا يكون في غيره، والثاني[٦] إن القابليّة لا تقتضي إلاّ التهيّؤَ والاستعداد والفاعليةُ مقتضية للوجوب فالمقتضى للإمكان غير جهة تقتضي الوجوب، والوجوب مبطل للقوة التي اقتضاها القابليّة ولا يُبطِل شيء بذاته ما[٧] اقتضاه لذاته فهما جهتان، ولو[٨] كانتا جهةً واحدةً لقبل[٩] كلّ ما فعل بنفسه وفعل كلّ ما قبل بنفسه[١٠] وهاتان[١١] الجهتان يعود الكلام إليهما حتى ينتهي إلى جهتين في حقيقة الذات إن كان ما استفادتهما[١٢] من غيرها.

(٣١) مخلص واجب الوجود لا يجوز أن يكون له صفة واجبة لما علمتَ أن لا واجبان في الوجود ولا شيئان كلّ هو الوجود البحت، وأيضًا بالضرورة قامت الصفات بالذات فإن قامت أيضًا بها فليس ولا واحد منهما بواجب[١٣]، أو قامت الصفات وحدها بها وكلّ ما قام بغيره لو لم يكن هو لم يكن فوجوده بغيره فيمكن لذاته[١٤] فالصفات ممكنة، وليس[١٥] مرجّحها الذات فتقبل الذات الوحدانيّة[١٦]

---

(١) قسمين KNi: قسمان CRS.
(٢) الضمات KCNi: الصفات RS.
(٣) وصريح العقل حاكم RSNz: صرح العقل حاكمًا KC.
(٤) بجهة KRSN: ـ C.
(٥) الأول KCSN: آ R.
(٦) والثاني KCSN: ب R.
(٧) ما KaCRSN: مع K.
(٨) ولو KCR: فلو S.
(٩) لقبل KCS: فقبل R.
(١٠) وفعل... بنفسه KCR: ـ S.
(١١) وهاتان RSN: وهذان KC.
(١٢) استفادتهما KuCR: استفاد بهما S.
(١٣) بواجب KRS: بواجب الوجود C.
(١٤) لذاته KC: بذاته RS.
(١٥) وليس KCS: فليس R.
(١٦) الوحدانية KCS: الذاتية R.

وتفعل بجهةٍ[1] هذا محال ولا غير الواجب إذ لا واجب غيره ولا ينفعل أيضًا عن معلوله وهو بيّنٌ مع أنّه يكون[2] فَعَلَ وانفعل عن الفعل فاشتمل على جهتين تعالى الواحد الحقّ عنهما، فمن الأمّهات العوالي العرضيّة لا يجوز عليه إلاّ الإضافة كالمبدئيّة والعلّيّة إذ يتغيّر ما على يمينك أو في محاذاتك دون تغيّرك فلا يحتاج إلى قبول وتغيّر في الشيء نفسه، وما سواها[3] من العوالي يلزم منها شيءٌ من المحالات التي ذكرتُ[4]، فله تعالى صفاتٌ إضافيّة لا صفات يلزمها الإضافة فتكون[5] في نفسها كيفيّة أو نحوها ويلزم ما قلنا، وله صفات سلبيّة كالقدوسيّة والفرديّة والأحديّة وهي سلوب لعوارض وقسمةٍ لا تخلّ بوحدانيّته عزّ سلطانه.

(٣٢) ضابط جامع كلّ شيء حكم العقل أنه كمالٌ لذاتٍ مّا من حيث هي ذات وموجودٌ من غير اعتبار خصوص تجسّمٍ[6] وتركّبٍ[7] وعارض مّا وتكثّرٍ وممكنُ بالإمكان العامّيّ فيمكن بالإمكان العامّ علَى واجب الوجود فيجب لأنّه كمال للوجود من حيث هو وجود ولا يوجب تكثّرًا فلا يمتنع، والوجود البحت الواجبيّ أولى بكلّ كمال غير متكثّر. وهو المعطى لكلّ كمال ويمتنع أن يعطى الكمالَ القاصرُ عنه فيصيرَ المستفيد أشرف من المفيد هذا محال، وإذا كان العلم والحياة وغيرهما كذا فتجب له والممكن العامّ على واجب الوجود يجب له إذ لا يمكن بالإمكان الخاصّيّ[8] شيء عليه فيوجب فيه جهة إمكانيّة فيتكثّر وهذا تعرفه في ما بعد أخّرناه لغرضٍ.

التلويح الثالث
في الفعل والإبداع

(٣٣) ظن العامّة أنّ الفعل هو أن يكون وجود شيء عن غيره بعد أن لم يكن، وكثير منهم قال إنّ البارئ فرضُ عدمه[9] لا يخلّ بوجود العالم إذ الموجود بوجوده

---

(١) بجهة KRS: بجهة واحدة C.
(٢) يكون KCR: قد يكون S.
(٣) سواها KCS: عداها R.
(٤) ذكرت CS: ذكر KR.
(٥) فتكون CRS: تكون K.
(٦) تجسم KC: جسم R بجسم S.
(٧) تركب KCS: تركيب R.
(٨) الخاصي KuRS: الخاص C.
(٩) فرض عدمه KRtS: لو فرض عدمه KaCR.

استغنى عن الفاعل فلا يُوجِد ما وُجد ومثّلوا بالبناء الباقي بعد البنّاء، قلنا أن ننظر في ما إذا كان وجود شيءٍ عن غيره بعد أن لم يكن فإنّه سلّم مفعوليّته، فنرى[1] ما له مدخل في المفهوم وما زاد وأُوردَ فصار أخصّ من المفعول أو وجب فحُذِفَ فصار أعمّ كتقييدٍ بالإرادة أو بالطبع فنقول أمّا إن هذه لا[2] مدخل لها فلأنّ التقييد بها لا يناقض[3] مفهوم الفعل ولا يوجِب التكرير[4] كقولك فَعَلَ بالطبع: لو[5] كان مشروطًا فيه الإرادة لناقَضَ[6] أوْ الطبع لتكرّرَ، وأمّا أنَّ التقييد بسبق العدم لا وجه له فلانّ العدمَ لِلحادثِ[7] لا[8] ينسب إلى الفاعل بل نسبة الحادث إليه من حيث إفادة الوجود حتى لو وُجد بذاته بعد العدم لم يكن فعلاً فإذن التعلّق بالفاعل من حيث تعلّق وجوده الممكن به، ومفهوم الوجوب[9] بالغير لذاته لا يمنع الدوام واللادوام وتعلم أنّ الصفة الدايمة للشيء الغير الدايمة لغيره حملُها عليه أولى منه[10] ولم يلحق الثاني إلاّ وقد لحق الأوّل دون العكس، فإذا كان شيئان: واجبٌ بغيره دايمًا وواجبٌ به وقتًا مّا فلم يلحق الوجوب بالثاني إلاّ وقد[11] كان لاحقًا بالأوّل فيصحّ[12] أن يُقال للدايم إنه[13] واجب بغيره وقتًا مّا ولم يمكن أن يُقال للحادث إنّه واجب به دايماً، فالأوّل هو أحقّ بالنسبة إلى الفاعل[14] والمفعولية وإن لم يسمَّ مفعولاً اصطلاحًا فلا مشاحّة فيه ليخترع له اسم[15] أعلى وهو الإبداع، ثمَّ الممكن لا يصير واجبًا من ذاته فترجُّحه ما دام موجودًا ووجوبُه بغيره إذ لو انتفى الفاعل وبقي لذاته صار واجبًا في نفسه مرجّحًا.

سؤال الوجود في الزمان الأوّل رجّح[16] بقاءَه في الزمان الثاني؟

جواب المرجّح لا بدّ وأن يبقى لدى الترجيح إذ المعدوم لا يرجّح والإضافة

---

(١) فنرى C: ونرى RS فيرى K.
(٢) لا RS: فلا KC.
(٣) يناقض KuCS: ينافى R.
(٤) التكرير KuC: التكرر RS.
(٥) لو KUC: ولو RS.
(٦) لناقض KuCS: ليناقض R.
(٧) للحادث KCR: الحادث S.
(٨) لا KCR: ولا S.
(٩) الوجوب KuCRtS: الوجود RN.
(١٠) أولى منه: يريد أن حملها على ما هي دايمة له أولى من حملها على ما ليس بداية له Ka.
(١١) الا وقد RS: ألا و KC.
(١٢) فيصح KRS: فصح C.
(١٣) للدايم أنه KCS: للدايم R.
(١٤) الفاعل CRS: الفاعلية K.
(١٥) اسم KuCN: اسما RS.
(١٦) رجح KCRS: مرجح N.

إلى الزمان باطلة ببطلانه فكيف يرجّح؟ وأمّا مثال البناء والبنّاء فلْيعلم[١] أنّ الشيء قد يكون له علّة وجود وعلّة ثبات كالصنم مثلاً فإنّ علّة وجوده الفاعل وعلّة ثباته يبوسة[٢] العنصر الحافظ لشكله، وقد يكون علّتهما واحدة[٣] كالقالب المُشكِّل للماء المبقي للشكل ببقايه معه فإذا عدمت علّة الوجود لم تبقَ[٤] علّة الثبات فلا تصوُّر للوجود[٥].

التلويح الرابع
في ترتيب المعلول على العلّة
والإشارة إلى كيفية العلل التي وجب فيها النهاية وما لم تجب

(٣٤) اعلم أنّ وجود المعلول متعلّق[٦] بالعلّة من حيث هي[٧] على الجهات التي صارت بها علّة من وجودِ ما ينبغي وارتفاعِ ما لا ينبغي كالحاجة إلى مُعاونٍ كالنشّار[٨] إلى مثله أو وقتٍ أو مادةٍ أو زوالِ مانعٍ أو جودِ آلةٍ أو إرادةٍ أو داعٍ كحاجتك في إرادة الأكل إلى الجوع وكلّ ما يصير به أمرٌ مّا علّةً لغيره بالفعل فله مدخل، فإذا وُجد الجميع لم[٩] يتأخّر عنه المعلولُ، وإذا انتفى المعلول فإمّا لانتفاء علّته بجميع أجزائها أو لانتفاء جهةٍ هي بها علّةٌ فإذا استمرّ عدم العلّة على الطريقين[١٠] دايمًا تسرمد عدم المعلول وإذا تسرمد وجودها بالفعل تسرمد المعلول، والإبداع هو أن يكون وجود شيءٍ عن شيءٍ غير متوقّف على غيره أصلاً كمادّةٍ ووقتٍ وشرطٍ مّا وهو غيرُ التكوين المنسوب إلى المادّة والأحداثِ المنسوب إلى وقتٍ وأعلى منهما، فكلّ[١١] مسبوق بالعدم غيرُ مُبدِع لحاجته إلى حضور أمرٍ مّا مما ذُكر[١٢].

---

(١) فليعلم KCR: فيعلم S.
(٢) يبوسة KuCSN: ـ R.
(٣) واحدة K: واحد C واحدًا RS.
(٤) لم تبق RS: إن لم تبق KC.
(٥) فلا تصور للوجود KuC: فلا يتصور الثبات RS.
(٦) متعلق RS: يتعلق KC.
(٧) هي KCR: هي هي S.
(٨) كالنشار RS: كما لنشار KC.
(٩) لم KaCRSN: لا K.
(١٠) الطريقين KCRS: الطرفين N.
(١١) فكل RS: وكل KC.
(١٢) ذكر KRS: ذكرنا C.

(٣٥) واعلم أنّ الممكن المتأخّر عن العلّة الكاملة بالذات إنما وجوبه بغيره[١] بعد إمكانه لذاته[٢] عقلاً، إذ لو وجب بذاته أو امتنع فلا تعلّق له[٣] بالغير، والممكن لا يستحقّ الوجود، لستُ أقول يستحقّ العدم ليمتنع، فلا استحقاق وجوده باعتبار الإمكان قبل استحقاق الوجود بغيره فلا كونه يتقدّم عقلاً[٤] على كونه، وهو الحدث[٥] الذاتيّ المتحقّق في كلّ وقت في دايم الوجود[٦] بغيره أيضًا إذ من ذاته لا يستحقّ الوجود ومن غيره يستحقّ ﴿فكُلّ[٧] شيءٍ هالك إلاّ وجهَه﴾ (٢٨/٨٨) أي جهة الوجوب به، فإذا حدث شيء فلا محالة[٨] تَرجّح وجوده ولا بدّ[٩] وأن يكون المرجّح أو جهةٌ مّا لها مدخل في الترجيح[١٠] حدث إذ لو دام الترجيح لدام الترجّح والوجود، ثم يعود الكلام إلى الحادث المترجّح[١١] غيرَ منقطعٍ، إمّا أن يتسلسل علل حادثة واقعة معًا وقد بطل بالبرهان والضابطِ أو يتسلسل علل متعاقبة ويتعيّن هذا ولا ينقطع إذ يعود هذا الكلام في أوّل حادث فكلّ حادث فلحدوثه أسبابٌ متسلسلة عديمة النهاية متعاقبة لا تجتمع أصلاً، والحادث من غير الحركات الغيرِ الواقفة دفعةً إن لم يبقَ فآنُ وجوده غيرُ آنِ عدمه وبين الآنين[١٢] زمان فله ثبات فلا بدّ من علّة ثبات ولا تتسلسل[١٣] إذ هي معًا فينتهي إلى الواجب، ثم من الظاهر أنّ في الوجود أشياء ثابتة من الممكنات ومجموع الممكنات ثبتت أو بطلت لها علّةُ ثبات، فمبدأ الوجود والثبات للجملة من حيث هي جملة هو الواجب وجوده.

سؤال الحادث إذا حصل وله علّةُ ثباتٍ فنسبته إليها ليست دايمة وإلاّ لدامت[١٤] ولكنّها حادثة فللنسبة علّةُ حدوثٍ وثباتٍ ثم يعود الكلام إلى نسبة النسبة في نسبتها إلى علّة الثبات فيتسلسل[١٥] العلل الثابتة[١٦] إلى غير النهاية؟

---

(١) بغيره KCRN: لغيره S.
(٢) لذاته KCSN: بذاته R.
(٣) له RS: ـ KC.
(٤) عقلاً KRS: ـ C.
(٥) الحدث KuCN: الحدوث RS.
(٦) دايم الوجود KCS: الدايم الوجود R.
(٧) فكل RS: وكل KC.
(٨) فلا محالة RSN: لا محالة KC.
(٩) ولا بدّ KuC: فلا بد RS.
(١٠) في الترجيح KSN: في الترجح R.
(١١) المترجح KaRS: المرجح KC.
(١٢) الآنين KCSN: آنين R.
(١٣) ولا تتسلسل: وعلل الثبات مجتمعة إذ لا يثبت الشيء مع زوال مثبته كما مرّ ولا يتسلسل تلك العلل إلى غير أن النهاية بسبب اجتماعهما كما سبق في ضابط التناهي واللاتناهي Ka.
(١٤) لدامت KCSN: دامت R.
(١٥) فيتسلسل RS: يتسلسل C وتسلسل K.
(١٦) الثابتة KCR: التامة S.

جواب فلولا وجود شيءٍ ثباتُه على سبيل الحدوث متجدّد الاتّصال وهي الحركة الدايمة[1] المقرّبة والمبعّدة للعلل للزم السؤال شديداً، فالحركة من حيث عدم ثبات آحادها توجب حدوثَ حوادث ومن حيث ثبات نوعها قد لا تنافي[2] الحادث بل باستمرار مدّةٍ تُثبِت نسبةَ الحادث إلى علّته المُوجدة والمثبتة حتى يأتي عددٌ من نوعها يوجب قطع النسبة فينعدم الحادث فأثبتت النسبةَ بثبات مدّة وأوجبت الحدوث والبطلان لتجدّد أعداد المدّة، فانظرْ إلى حركةٍ أوجبت النهار لطلوع الشمس مدّة وبقاءَها فوق الأرض جملة تثبت بصنفها[3] مثلاً متجدّدًا أعدادها إلى أنْ قربَتْ من الغروب فبطل النهار فضروريٌّ[4] وجودُ حركة دايمة لا تنصرم وقد علمتَ أنّها الدوريّة وهي نفسانيّة[5].

(٣٦) واعلم أنّ المباشر للحركة لا يجوز أن يكون عقلاً محضًا أي مجرّدًا عن المادّة بالكلّيّة إذ لا بدّ له من تخيّل حدود جزئيّة فإنّ الحركة من (ج) إلى (ب) غير الحركة من (ب) إلى (ب)[6] والرأي الكلّيّ لا تنبعث منه الإرادة الجزئيّة إذ ليس تخصُّصه لنفسه بجزئيّ أولى من غيره والعقل رأيه الكلّيّ متساوي النسبة إلى النقط فلا يلزم تعيّن نقطة منه، ورعاية الأوضاع لا بدّ لها من قوّة تخيّليّة في جسم[7] فلا يمكن[8] للمجرّد عن المادّة ذلك بل المباشر للحركة نفسها.

سؤال الحركات معلولة للإرادات الجزئيّة والإرادات الحادثة لا بدّ وأن يكون لها علل من نوعٍ فوقها فيثبت طبقات[9] من الأنواع علل ومعلولات لا تتناهى معًا[10]؟

جوابٌ لولا أنّ النفس المحركة[11] لهذه لها إرادة كلّيّة تستند إليها الإرادات الجزئيّة للزم هذا[12] إلاّ أنّ لها إرادة دايمة كلّيّة بإزاء حركةٍ دايمةٍ توجب إرادات جزئيّة فكلّ نقطة نفرض وصول المتحرّك إليها من ضرورة الإرادة الكلّيّة لمطلوب

---

(١) الدايمة KCSN: الدايمية R.
(٢) قد لا تنافي KCNz: قد لا يتأتى في RS.
(٣) تثبت بصنفها KuCNz: ثبت نصفها RS.
(٤) فضروري KCRtS: فصار إلى R.
(٥) وقد علمت... نفسانية KaCRSN: ـ K.
(٦) من ب إلى د KCSNz: من ب إلى ج R.
(٧) في جسم... بل المباشر KCR: ـ S.
(٨) فلا يمكن KCN: فلا يكون R.
(٩) لها... طبقات KCR: ـ S.
(١٠) لا تتناهى معًا KCS: معًا لا تتناهى R.
(١١) المحركة KCR: المجردة S.
(١٢) هذا KCS: ذلك R.

كلّيّ ثابتٍ يتخصّص إرادة جزئيّة[1] بالتحريك عنها إلى أخرى، فالوصول إلى كلّ نقطة مع الإرادة الكلّيّة علّةٌ لها جزءٌ ثابتٌ وهو الإرادة الكلّيّة ومتجدّدٌ وهو وصول النقطة للحركة منها إلى غيرها وهذه الحركة علّة الوصول من نقطة[2] إلى نقطة أخرى[3] فلا زالت الحركاتُ علّةَ الوصول إلى النقط والوصولُ من الإرادة الكلّيّة موجبًا[4] للإرادة الجزئيّة ولا تحتاج الإرادة إلى نفس حركة احتاجت تلك الحركة إليها حتى يلزم الدور بل إلى عددٍ[5] آخر من نوعها فلا دور ممتنعًا.

سؤال الحركة إن كانت علّة لحدوث[6] شيءٍ لا تكون[7] قبل وجودها ولا مع وجودها إذ لا بدّ وأن تحصل ثمّ تصيرَ علّةً وبعد الحصول لا بقاء للحركة زمانًا فلا علّيّة؟

جواب بعد وجودها بالذات ومع وجودها بالزمان كما يُتوهمّ من حركة الشعاع مع حركة الشمس أو حصوله شيئًا فشيئًا لحركتها[8] كما يحسّ حقيقةً وإذ قد علمتَ من طريق آخر إنّ القبليّات لا انصرام لها ولا أوّل منها فمن طريقين ثبت دوام الحوادث سلسلةً[9] متعاقبة.

(٣٧) فصل قِيل إنّ كلّ حادثٍ قبل حدوثه ممكن وليس إمكانه نفس[10] العدم فقد يكون العدم مع امتناع الوجود، وليس قدرة القادر عليه إذ يُقال هو غير مقدور لأنه غير ممكن قولاً[11] صحيحًا ولو كان المعنى واحدًا لكان تعليل الشيء بنفسه، وإذا كان متحقّقًا إمكان الحادث قبله وليس أمرًا يقوم بنفسه إذ لو كان كذا لما وُصِف به غيره وما أُضيف إليه فلا بدّ له من موضوعٍ فكلّ حادث يتقدمه مادّة وإمكان.

(٣٨) تفصيل قول المعلم الأوّل أرسطاطاليس[12] أنّ كلّ حادث يسبقه قوة وجود وموضوع لا يعني به الإمكان الحقيقيّ لما سبق في القسطاس إذ الإمكان إن

---

(١) فكل نقطة... إرادة جزئية KCR: ـ S.
(٢) من نقطة RS: ـ KC.
(٣) إلى نقطة أخرى KCS: إلى أخرى R.
(٤) موجبًا KC: مِوجبة RS.
(٥) عدد KC: أعداد RS.
(٦) لحدوث KCSN: لوجود R.
(٧) لا تكون: يعني لا تكون علةً بالفعل.
(٨) لحركتها KC: بحركتها RS.
(٩) سلسلة KaCRS: متسلسلة K.
(١٠) نفس KCR: ليس S.
(١١) قولاً KCR: فعلاً S.
(١٢) المعلم الأول أرسطاطاليس Ka: المعلم KCRS المعلم الأول N.

كان حادثًا عاد الكلام إليه وهكذا إن كان دايم[١] الوجود إذ لا بدّ له من أن يمكن على ما سبق ويسبقه[٢] إمكانه إذ لا يجب بالغير ما لا يمكن أوّلاً وينجرّ[٣] الكلام إلى سلسلة موجودة أجزاؤها معًا ممتنعة بل الإمكان اعتبار ذهنيّ.

سؤال هو ممكن في الأعيان؟

جواب أي هو محكوم عليه ذهنًا أنّه ممكن في الأذهان أو[٤] محكوم عليه ذهنًا أنه ممكن في الأعيان، والحكم الذهنيّ على الشيء قد يكون على أنه في الذهن وعلى أنّه في العين ومطلقًا ومن المحمول ذهنيٌّ فحسبُ[٥] ومنه[٦] ذهنيٌّ يُطابق العنيّ، والإمكانُ ونحوُه من قبيل الأوّل، ثم الإمكان ينضاف بالضرورة[٧] ولا إضافة إلى المعدوم.

سؤال أي أنّه إذا عُقِل ينضاف الإمكان إليه؟

جواب ما عُقل من الصورة نفسها لا يقع[٨] وما يقع فهو غيرها، ثم إن[٩] كان الإمكان لكلّ واحد واحدٍ من جزئيّ نوع فكيف امتازت في العدم حتى يمتاز إمكان كلّ واحد؟ وأيُّ عدد يفرض إمكانه موجودًا يبقى على الإمكان المعقولُ وراءه؟

سؤال هو إمكان النوع؟

جواب النوع الكلّيّ ممتنع الوقوع وأيضًا يلزم أن يكون الشخصيّ[١٠] نفسه غير ممكن قبل الوقوع.

سؤال نُقل عن المعلّم أنّه يجوز أن يكون للإمكان إمكان إلى غير النهاية؟

جواب يُبيِّن هذا كلامي إذ من قواعده أُخذ أنّ العدد المترتّب الموجود معًا يجب فيه النهاية، فلا يعني به ذلك وعلمتَ[١١] أنّ للذهن تمكّن الحكم إلى غير النهاية.

سؤال فما يعني بالإمكان هٰهنا؟

---

(١) دايم KRSN: ـ C.

(٢) ويسبقه KCSN: ـ R.

(٣) وينجر KCRN: ويجرى S.

(٤) أو K: و CRS.

(٥) فحسب CRS: فقط فحسب K.

(٦) ومنه KCS: و R.

(٧) بالضرورة KuCN: بالضرورة إلى المعدوم RS.

(٨) لا يقع: يريد أنه لا يقع في الخارج لاستحالة نقله من الذهن إلى الخارج فيمتنع وجوده عينًا فلا يكون ممكنًا Ka.

(٩) ان KCS: إذا R.

(١٠) الشخصي KuCS: الشخص R.

(١١) وعلمت KuCN: وقد علمت RS.

جواب الإمكان القريب وهو الاستعداد التام الذي يستدعي وجود الشيء بتّة إذ الفاعل إذا لم يتغيّر فالحادث حدوثه إنما يكون لاستعداد المادّة كما سيأتي[١] بعد.

سؤال إنّما أراد به الإمكان الحقيقيّ لتعليله بأن يُقال الشيء غير مقدور لأنّه غير ممكن ولا شكّ يُراد به الحقيقيّ؟

جواب البرهان صدّنا عن ذلك والتأثير في ما لم يستعدّ أيضًا غير مقدور كإيجاد الحياة في مادّة الحجر فيجوز التعليل على هذا الطريق أيضاً، والاستعداد من الكيف ونحوه إذ لا نعني به إلاّ مزاجًا أَوْ حالاً[٢] يستدعي وجوده وجود شيء بعده فيقال ذلك استعداد هذا هٰهنا.

سؤال والاستعدادات أيضًا تترتّب[٣] إلى غير النهاية؟

جواب الاستعدادات القريبة لا تبقى مجتمعة إلى غير النهاية فلا يضرّ[٤] والحوادث متسلسلة كما سبق.

التلويح الخامس
في كيفية إبداع الواحد من جميع الوجوه

(٣٩) وإن الواجب لم يصدر[٥] عنه شيء بعد أن لم يكن والواحد لا يصدر عنه[٦] إلاّ واحد[٧] فإنه إن صدر عنه شيئًا جيم وباء فاقتضاء الجيمية ليس نفس اقتضاء البائيّة فيكونَ هي هي، فلا بدّ من جهتين في ذاته للاقتضاءين المختلفين، وأيضًا اقتضاء الجيم يُحمَل عليه لا اقتضاء الباء بالإيجاب المعدول وإن كان المحمول أعمّ[٨] فيكون بجهة واحدة اقتضى باء وما اقتضاها[٩] هذا محال، فلا بدّ

---

(١) سيأتي KCR: يأتي S.
(٢) لا نعني به إلاّ مزاجًا أو حالاً CRS: لا يعني به إلاّ مزاج وحال KCtN.
(٣) والاستعدادات... تترتب KCS: والاستعداد يترتب RN.
(٤) فلا يضر: أي لا يقدح ترتيب الاستعدادات إلى غير النهاية Ka.
(٥) لم يصدر CRSN: لا يصدر K.
(٦) يصدر عنه CR: يصدر منه KCtS.
(٧) واحد KRS: واحدًا C.
(٨) أعم: إذ كل ما هو اقتضاء جيم فهو غير اقتضاء باء وليس كل ما هو غير اقتضاء باء فهو اقتضاء جيم Ka.
(٩) اقتضاها R: اقتضاء KCS.

لفاعل شيئين[1] من حيثيّتين[2] ثم[3] إن كانتا[4] من لوازمه عاد الكلام إليهما حتى ينتهي إلى حيثيّتين في ذاته فيتركّب فمبدأ الاثنين بلا واسطةٍ منقسم فواجب[5] الوجود لا يصدر عنه إلاّ واحد.

(٤٠) دعامة عرشية[6] إذا كان الممكن منه الأخسّ والأشرف ووُجد الأخسّ فيدلّ على أنّ الأشرف وُجد أوّلاً لأنه إذا اقتضى واجب الوجود الأخسّ فلا جهة أخرى فيه تقتضي[7] الأشرف، والممكن لا يلزم من فرض وجوده محال، فإذا انفرض الممكن الأشرف فيستدعي أن يقتضيه جهة تُعقَل أشرفَ من واجب الوجود وهو محال، والشيئان أحدهما يقتضي الأشرف لذاته دون اعتبار شرطٍ آخر والثاني الأخسّ فلا شكّ أنّ الأوّل أتمّ، وقد وُجد الأجسام والماديّات والماهيّة المجرّدة عن المادّة غير ممتنعة وإلاّ ما أمكن النفس فما وُجدت والمتجرّد[8] بالكلّيّة أشرف منها فيجب لما قلنا.

فايدةٌ: عليك بها فإنّ لها عمقًا عظيمًا[9] واستعملها في بقاء النفس فإنّه غير ممتنع وهو الأشرف، والأفلاك تتحرّك لأمر علويٍّ لا لما تحتها ويجب[10] الأشرف والسعادة والخير ممكن فوق الشقاوة والشرّ فيجب، فإذا[11] تبيّن إمكان ما أنت بسبيله وشرفُه فيكون قد وجب، ثم علمتَ أنّ النفوس كثيرة وواجب الوجود واحد والجسم لا يوجدها ولا بعضُها بعضًا إذ لا أوْلوية في طبيعة نوعٍ أن يوجِد بعضُ أشخاصه المتساوية[12] بعضًا من العكس فهي[13] إذن من مجرّد[14] ممّا[15] ذكرناه[16].

(٤١) فصل والإمكان الأشرف طريقته إنما تطردُ في أمورٍ تُلحَظ نفسُ ماهيتها

---

(١) لفاعل شيئين KC: في فاعل الشيئين RS.
(٢) حيثيّتين KCS: جهتين R.
(٣) ثم RS: ـ KC.
(٤) كانتا RS: كانا KC.
(٥) فواجب RS: وواجب KC.
(٦) دعامة عرشية: إنما عنونه بالدعامة لكثرة ما يبتني عليه من المسايل Ka.
(٧) تقتضي KRS: فتقتضي C.
(٨) والمتجرد KCS: والمجرد R.
(٩) عمقًا عظيمًا KRSN: عمق عظيم C.
(١٠) ويجب KRS وتحت C.
(١١) فإذا KR: وإذا CS.
(١٢) المتساوية RSN: المساوية KC.
(١٣) فهي CS: فهو KR.
(١٤) من مجرد KCS: مجرد R.
(١٥) مما KCR: ما S.
(١٦) ذكرناه KC: ذكرنا RS.

ولا يوجب عدمَها أمرٌ آخر بخلاف ما يقع تحت الحركات والأمزجةِ والأسبابِ المختلفةِ فقد يصير الممكن فيها ممتنعًا باعتبار أمرٍ اتّفاقيّ، ومثلُ هذا لا يوجد في ماهيّات معقولة هي فوق الحركات والاتفاقات فإنّ ماهياتها إن أمكنت من حيث هي هي لا يمنعها خارجيّات دونها، وإذا لم يجتمع الإمكان الأشرف مع الأخسّ فيجب الأشرف ويمتنع الأخسّ بما قلنا وإلا[1] ينتهي فرضه إلى جهةٍ أشرف من واجب الوجود.

(٤٢) فصل[2] وواجب الوجود لا يصدر عنه شيء بعد أن لم يكن، فإنه إن كان المرجّح هو نفسه أو على ما أخذ من صفاته وهو دايمٌ فيجب دوام الترجّح[3] ودوام وجود المعلول، وإن لم يفعل ثم فعل فلا بدّ من حدوثٍ ما ينبغي في فعله أو عدمِ ما لا ينبغي ويعود الكلام إليه ولا يقف، فواجب الوجود لا تسنح له إرادة، وحَال كلّ ما يتجدّد حال ما لأجله التجدّدُ في استدعاء مرجِّح[4] حادثٍ، وليس[5] قبل جميع الوجود[6] وقت يتوقّف عليه الفعل ولا يمتاز في العَدم البحث حالٌ يكون الأوْلى به أن يصدر عنه شيء أو بالشيء أن يحصل[7] عنه[8]، فلو حصل منه شيء بعد أن لم يكن لَتغيّر ذاته ولتسلسل[9] الحوادث فيها إلى غير نهاية[10] وهو محال ففعله دايم.

سؤال يلزم أن يكون الحوادث غير متناهية وذلك محال لأنّ كلّ واحد مسبوق بالعدم[11] فيكون الكلّ مسبوقًا بالعدم[12]، وأيضًا كلّ واحد دخل في الوجود فيكون الكلّ قد دخل فانحصر في الوجود هذا محال.

جواب هذا هو الحكم على الكلّ بما على كلّ واحدٍ وذلك لا يجوز فإن كلّ

---

(١) وإلا KC: ولا RS.
(٢) فصل CRSN: ـ K.
(٣) الترجح KaCRN: الترجيح KS.
(٤) مرجح CRSN: ترجح Ku.
(٥) وليس KSCN: فليس R.
(٦) جميع الوجود KaCN: جميع الموجود R جميع الموجودات S الجميع KCtRt.
(٧) بالشيء أن يحصل KCSN: بالشيء أن يصدر R.
(٨) أن يحصل عنه: أي ليست الأولوية حاصلة في واجب الوجود بالنسبة إلى ذاته ولا بالنسبة إلى الحادث Nz.
(٩) لتسلسل KCtR: تسلسل CS.
(١٠) نهاية KaCtS: النهاية KCR.
(١١) بالعدم RS: العدم KC.
(١٢) مسبوقًا بالعدم RSNz: مسبوق العدم KC.

ممكن غير الحركة جايزٌ وقوعه دفعةً ولا كذلك الجميع وكلّ واحد من الضدّين ممكن في محلّ[1] وللكلّ معًا غير ممكن مع أنّ المعدوم[2] لا كلّ له.

سؤال كلّ واحد يلزم أن يتوقّف على ما لا يتناهى وهذا[3] محال.

جواب التوقّف إنما يُقال في أشياء ما حصلت بعدُ: يكون شيء منها بعد شيء، وما فرضتَه في المستقبل متوقّفًا على غيره فيه وجدت بينك وبينها حوادث متناهية وهكذا[4] دايمًا، وإن عنيتَ بهذا التوقّف أنّ الواحد لا يوجَد إلاّ بعد ما لا يتناهى فذلك نفس محلّ[5] النزاع.

سؤال كلّ آنٍ حاضر فهو آخر ما مضى فهو[6] نهايته؟

جواب الكلام في بدايته فالأبدُ[7] أيضًا يؤخذ[8] الآن مبدأه ولا نهاية له من الجانب[9] الآخر.

سؤال نأخذ جميع الحركات الماضية ونجمعها ونزيد عليها من المستقبل[10] سنةً فمعها أكثر من المأخوذ دونها فيتناهى الناقص، وما زاد على المتناهي بمتناهٍ فهو متناهٍ.

جواب فرضُ الحركات المتعاقبة معًا محال ولم يلزم النهاية لاستحالة الجمع فكيف يُفرَض الممتنع ليمتنع بوجوده ما أمكن لعدمه الواجبِ؟

سؤال في ما ذكرتم إثبات المساواة بين البارئ والخلق لأنّه[11] كما يلزم من رفع العلّة رفع المعلول يلزم من ارتفاع المعلول ارتفاع العلّة؟

جواب ليس هذا اللزومُ وذاك على وتيرةٍ واحدةٍ فإنّ المثلّث يُوجبَ بارتفاعه[12] في نفسه ارتفاعُ الزوايا[13] دون العكس بل[14] ويلزم من تسليم ارتفاع زواياه أن

---

(1) محل KCS: المحل R.
(2) المعدوم KCN: العدم RS.
(3) وهذا KC: وهو RS.
(4) وهكذا KCS: فهكذا R.
(5) محل KRS: ـ C.
(6) فهو RSN: هو KC.
(7) فالأبد KCS: والأبد R.
(8) يوخذ KR: يوجد CS.
(9) من الجانب KCS: في الجانب R.
(10) من المستقبل KCN: في المستقبل RS.
(11) لأنه KCS: فإنه R.
(12) يوجب بارتفاعه KRS: يوجب ارتفاعه C.
(13) الزوايا CRS: الزاوية K.
(14) بل RS: بلى KC.

يكون المثلّث قد ارتفع أوّلاً لزومًا استدلاليًا[١]، وهكذا في جميع العلل الكاملة والمعلولات.

سؤال كلّ واحد من النفوس الناطقة حادث في وقتٍ إذ يتعلّق حدوثها بحدوث البدن فالكلّ من المفارقات منها يكون حادثًا إذ هو معلول الآحاد؟

جواب بل كلّ آحادٍ لها مجموع متناهٍ أو غير متناهٍ[٢] فبحدوث كلّ جزء آخر يحدث مجموع آخر، ذلك المجموع من حيث هو هو لم يكن قبله، وكلّ وقتٍ يحصل من مفارقات النفوس شيء يحدث باعتباره مجموع آخر إذ[٣] المجموع الذي أخذ فيه الشيء غير المجموع الذي[٤] لم يؤخذ فيه ذلك الشيء، فكلّ وقت لها مجموع آخر حادث بل وحال مجموع[٥] الموجودات قديمها مأخوذًا[٦] مع حادثها أيضًا كذا فلا يدلّ هذا في النفوس على نهايتها ولا على سبق العدم على نوعها هذا[٧] أقوى خيالات المعطّلة[٨] الذين عطّلوا اللّه تعالى عن جوده[٩].

---

(١) لزومًا استدلاليًا CRS: لزومًا ما استدلاليًا K.

(٢) غير متناه KaCRS: غيره K.

(٣) إذ KRS: إذا C.

(٤) غير المجموع الذي R: غير الذي KCS.

(٥) حال مجموع KCS: حال جميع R.

(٦) مأخوذًا CRS: مأخوذ K.

(٧) هذا KSN: هذه CR.

(٨) المعطلة: والتعطيل هو وجود العلة الواجبة لذاتها دون معلولها في هذه الحالة معطلة عن الصنع والإبداع وهو جايز عند المتكلمين غير جايز عند الحكماء... والعالم عند الحكماء وإن لم يكن محدثًا زمانيًا فهو محدث حدث ذاتي وليس بين الشرايع الإلهية الحقة وبين الحكمة خلاف على الحقيقة... ولا يصير الإنسان حكيمًا فيلسوفًا حتى يتيقن هذه المسئلة... Nz.

(٩) جوده KuCR: وجوده SN.

المورد الثاني
في المبادئ والغايات والترتيب وحال جميع[1] الموجودات

وفيه ثلث تلويحات

التلويح الأوّل
في الغنيّ

(٤٣) الغنيّ[2] المطلق هو الذي لا يتعلّق بغيره ذاته ولا حال لذاته هي كماله له والفقير ما يتوقّف منه على غيره ما ذكرنا، والملك الحقّ هو الذي ليس ذاته لشيء وله ذات كلّ شيء، والغنيّ المطلق لا يستغني عنه شيء إذ لو استغنى عنه شيء فكان فقره إلى الغنيّ أولى له وعند الاستغناء انتفى[3] ما هو الأولى عن الغنيّ فهو عديم كمال فافتقر فلو كان في الوجود[4] غنيّ لا يستغني عنه غيره وهذا تنبيه على وحدانيّة الواجب وجوده[5].

(٤٤) فصل[6] والجود إفادةُ ما ينبغي لا لعِوَضٍ، فالمعطى لما لا ينبغي ليس بجواد أو لما ينبغي طالبًا لعوض كان عينًا[7] أو مدحًا أو ثناءً أو إظهارَ قدرةٍ وفضيلة أو تخلّصًا[8] عن قبيح فكلّ هذا عوضٌ وهو بما أفاد اشترى شيئًا فمعاملٌ لا جواد، ومن كان الأولى به فعل[9] ما فإذا لم يفعل لا يحصل الأولى به فهو[10] عادم الكمال المطلق لافتقاره في كمالٍ إلى غيره وكلّ مريد ومختار لا بدّ وأن يختار أحد طرفي النقيض إذ لو استوى[11] الطرفان بالنسبة إليه فالنسبة إمكانيّة لا تقع والشيء إذا كان خيرًا في نفسه مثلاً ما لم يكن أحبّ وأولى بالإضافة إلى المختار لا يختاره، فالوجود البحت الواجبيّ لا كمال خارج عنه فكلّ[12] ما يتحقّق[13] كمالاً

---

(١) جميع KSN: مجموع CR.
(٢) الغني KS: والغني CR.
(٣) انتفى KaCRS: انتفا K.
(٤) فلو كان في الوجود KCRS: إذا كان موجودًا Nz.
(٥) الواجب وجوده KS: واجب الوجود CR.
(٦) فصل CRSN: سؤال K.
(٧) عينًا KRN: غنيًا CS.
(٨) تخلصًا KN: تخلص CRS.
(٩) فعل ما CRS: فعلاً ما K.
(١٠) به فهو KCS: له فهو R.
(١١) استوى CRS: اشترى K.
(١٢) فكل RS: وكل KC.
(١٣) يتحقق RN: تحقق KCS.

فبتحقّقه[1] يتحقّق[2] وهو الحقّ الذي وراء كلّ كاملٍ لا يفتقر إلى شيءٍ والعالي لا غرض له في السافل.

سؤال يجوز أن يخصّص[3] الإرادة أحد الطرفين لا لغرض بل لأنّ من خاصّيّتها ترجيح أحد المثلين؟

جواب لو اختارت الآخر أيضًا حصلت خاصّيّتها فالنسبة إمكانيّة والمرجّح الإراديّ داير معه السؤال، وإن كان من خاصّيّة الإرادة المُطلقة تعيين هذا الطرف مثلاً بعينه فكان كلّ إرادة يجب فيها ذلك وليس كذا فلا بدّ لكلّ إرادة من داعٍ[4] مرجّح.

التلويح الثاني
في التحريكات السمائيّة

(٤٥) وإذ هي إرادية فلو كان غرضها شيئًا واقعًا ما طلبته[5] بالحركة أو مطلوبًا جزئيًّا دفعيًّا لوقفت إن نالت أو قنطت إن كان ممّا لا ينال[6]، فلها مطلب كلّيّ فتلزمها إرادة كلّيّة[7] موجبة لعلم كلّيّ دالّ على نفس ناقطة مبطلة لجحود[8] مَن جحدها فيها، وعلمتُ أيضًا أنّ الإرادات[9] الجزئيّة مضبوطة بإرادة كلّيّة في ما[10] سلف، ومن طريق آخر: مطلبها بالإرادة إمّا أمر حيوانيّ أو عقليّ والمطلب الحيوانيّ جلبُ نافعٍ حيوانيّ[11] أو دفع ضارٍّ وإذ ليست تنخرق ولا تتكوّن وتنفسد فلا نموّ لها ولا مُضادّ لها مزاحمًا لمكانها فلا جلب ولا انتقام فلا شهوة ولا غضب فهو إذن أمر كلّيّ عقليّ موجب لنفسٍ ناطقةٍ، وليس غرضها[12] مظنونًا من الثناء والمدح فإنّ الحركات عرفتَ أنّها واجبة الدوام فتبتني على أمر واجب الدوام وليس المظنون

---

(١) فبتحقّقه RS: فبتحقيقه KCN فبحقيقته Ct.
(٢) يتحقق RN: تحقق KC، ـ S.
(٣) يخصص KCRN: يتخصص S.
(٤) داع KRS: داعي C.
(٥) ما طلبته: فطلبه بالحركة هو تحصيل للحاصل وهو محال Ka.
(٦) ينال KuC: يناله RS.
(٧) كلية KRS: ـ C.
(٨) لجحود KaRS: بجحود KC.
(٩) الإرادات RSN: الإرادة KC.
(١٠) فيما KRS: على ما C.
(١١) نافع حيواني KRS: نافع C.
(١٢) غرضها KRN: غرضًا C غرضها غرضًا S.

كذا، وأيضًا هو الإمكان الأشرف وهذا العالم أحقر بالنسبة إلى إجرامها الشريفة من أن تتحرّك لأجله[١]، والحدس الصحيح يحكم بهذا دون حاجة إلى برهان، فحركتها لمعشوقٍ إمّا لتنال ذاته أو لتشبّهٍ بصفةٍ دفعيّة فكان[٢] على ما سبق من الوقفة[٣] أو تشبّه تجدّديّ وهو متعيّن فالمتشبَّه[٤] به ليس بجرم فلكيّ وإلاّ كانت الحركات متفقة وليست، وظنّ أنّ الاختلاف لعدم مطاوعة الطبيعة ولا يستقيم فإنّ الأوضاع للجرم الكريّ متساوية من حيث اقتضاء الطبيعة والميل المستدير، وليس المُتشبَّه به نفسُ فلكيٌّ وإلاّ تشابهت التحريكات[٥] ولا شيءٌ واحدٌ وإلاّ اتّفقت، فالمتشبَّه به ذوات عقليّة هي[٦] بالفعل من جميع الوجوه فتشبّهت بها النفوس حتى لا يبقى شيء فيها بالقوة، والنفس إذا كانت في أمرٍ تتبعها هيئات بدنيّة كالمناجي مع نفسه بأمور عقليّة يتحرّك شيء من أعضايه بحسب ما يتفكّر فيه، وجرم الفلك فيه جميع الأشياء بالفعل إلاّ الأوضاع[٧] إذ لو دامت على واحد لدامت الباقيات على القوة العدميّة، ولا يمكنها الجمع معًا بين الكلّ والقاصر عن استبقاء ذات يسعى في استبقاء نوعها فأخرجت إلى الفعل بما أمكنها من التعاقب الراشح للخير تبعًا[٨] على السافل متأصّلا[٩] في قصدها التشبّهُ بالعالي الدايم في تدويم نوع ما لم تدم ذاته بل تتجدّد، وظُنَّ أنّ المتشبّه به واحد ولكن جمعت الأفلاك بين مطلبها ونفع السافل عند استواء الجهات كالشخص الخيّر المختار[١٠] لطريقٍ[١١] ساواه غيره لنفع شخصٍ[١٢] محتاج ولم يُعلم أنه لو صحّ هذا لصحّ أن يُقال ساوى[١٣] الحركة السكونَ فاختارتها[١٤] لنفع السافل، فلمّا لم يُطلب بالأصل لتعاليها عليه[١٥] لم يُطلب بتخصيص[١٦] الجهة

---

(١) لأجله R: لأجلها S.
(٢) فكان CRS: وكان K.
(٣) من الوقفة KRS: في الوقفة C.
(٤) فالمتشبه RS: والمشبه KC.
(٥) التحريكات CRS: الحركات K.
(٦) هي KCS: وهي R.
(٧) الأوضاع CRS: انضاع K.
(٨) تبعًا KCR: نفعًا S.
(٩) متأصلاً CRS: متأصل KCt.
(١٠) المختار RC: المخير KC.
(١١) لطريق KCS: بطريق R.
(١٢) شخص RS: ـ KC.
(١٣) ساوى CRS) ساوا K.
(١٤) فاختارتها KCR: فاختارها S.
(١٥) فلما... عليه: فلما لم يجز أن تطلب الأفلاك نفع ما تحتها بأصل حركتها لتعاليها على ما تحتها لم يجزِ أن تطلب ذلك بتخصيص جهة حركتها Ka.
(١٦) بتخصيص KCS: بتخصص R.

مع أنّه يجوز أن يكون لكلّ واحدٍ[1] معشوقٌ خاصّ وللجميع[2] معشوق واحدٌ[3] وهو الأوّل فتشابهت الحركات في دوريّتها لمطلبٍ متشابهٍ واختلفت في الجهات لاختلاف معشوقاتٍ خاصّةٍ، ونسبة كلّ عقل معشوقٍ إلى نفس فلكيّة كنسبة العقل الفعّال إلى نفوسنا، والمعلول لا ينال الروح من محض الوجود الحقّ إلاّ بتوسّط علّته، وما ينال الأفلاك من اللذّة الوافرة والأنوار اللامعة من الأفق الأعلى كثيرًا ما يقع للمكاشفين من أهل المواجيد وقد حكاها الحكيمان العظيمان[4] المعلم < أرسطاطاليس > والإلهي أفلاطون عن نفسيهما وكذا مَن قبلهما وبعض الإسلاميّين أيضًا من الصوفيّة، فالعقول بعدد الحركات[5]، وقد أخذ المتأخّرون بعدد كليّات الأفلاك وكان على رأي المعلّم الأوّل بعدد حركات الكرات كلّها كلّيّة وجزئيّة، وهو الإمكان الأشرف وكانت أكثر من خمسين إذ كلّ كرة نوعٌ كما ستعرف فلها[6] حركة تخالف حركة غيرها وهي مباينة الذات عن غيرها فتستحقّ نفسًا وحينئذٍ لا بدّ لها من عقلٍ، وقد لوّحنا إلى شيء من هذا في كتاب قوانين الحقايق المسمّى بالمشارع والمطارحات.

(٤٦) فصل وكلّ قوة في جسم هي متناهية أي يجب أن يتناهى فعلها، واعلم أنّ أقوى الراميين يتفاوت بشدّة[7] أو مدّة أو عِدّة وإن استوى مع الآخر في أمرين فيتفاوت[8] بالآخر، فالقوة في الجسم اللازم انقسامها لانقسام[9] حاملها: إذا فُرض أنّ جزءها يحرّك كل الحامل مثلاً وكلّها كلّه معًا أو أنّ القوّتين[10] في شيئين متساويين بحركاتهما في مسافةٍ عن[11] مبدأ محدود واستويا في شدّة[12] وعدّة فلا بدّ من تفاوتٍ وإلاّ قوي الجزء على ما قوى عليه الكلّ هذا محال، والتفاوت إذا لم يقع في الوسط فإنما يقع في الطرف فينقطع تحريكات الجزء متناهية وتزيد عليها

---

(١) لكل واحد RS: لكل C.

(٢) واحدٍ... وللجميع CRS: ـ K.

(٣) معشوق واحد KRS: معشوقًا خاصًا واحدًا C.

(٤) العظيمان KCRS: معًا + S.

(٥) الحركات KuCSN: الأفلاك R.

(٦) فلها RS: ولها KC.

(٧) بشدة KCR: لشدة S.

(٨) فيتفاوت CRS: يتفاوت K.

(٩) لانقسام KCS: بانقسام R.

(١٠) القوتين KaCRS: الوقتين K.

(١١) عن KaCRS: غير K.

(١٢) في شدة R: بشدة C شدةً KS.

تحريكات الكلّ على نسبتهما[١]، وما[٢] زاد على التناهي بما يناسبه فهو متناهٍ وهذا[٣] يخصّ[٤] بما انطبع من القوى.

(٤٧) طريق آخر عرشي[٥] وهو يعمّ جميع النفوس: إنّ القوة الغير المتناهية لو حرّكت جسمًا بكلّ قوتها مسافةً وحرّكته[٦] أخرى متناهية فلِزمانيهما[٧] بالضرورة نسبةٌ وكذا لسرعة[٨] حركتيهما وبُطئهما، فنسبة تأثير الغير المتناهي أثرهُ إلى تأثير المتناهي أثره نسبة متناهي التأثير إلى متناهيه هذا محال[٩]، وقد ذُكر من طريق آخر وهو أن نفرض قوة تحرك جسمًا عن مبدأ مفروضٍ حركاتٍ لا تتناهى ويتحرّك بمثل تلك القوة أصغر منه وأقلّ ميلاً عن ذلك المبدأ مساويًا مع تحريكات الأوّل شدّة وعدّة فتتفاوت المدّة بالضرورة[١٠] وإلاّ استوت القدرة على قليل التمانع وكثيره هذا محال، فكان التفاوت في الأخير على ما سبق.

سؤال للمنازع أن يقول القوة غير متناهية والممانعة الجرميّة تفاوتُها لدن قوة غير متناهية وجودها وعدمها[١١] سواء؟

جواب صحيح ما قلتَ والحجة من كيس المتأخّرين.

سؤال أما قِيل إنّ النفس التي لنا غير متناهية القوة؟

جواب لا تطوّل فإنّ البرهان هو المعتمد وإذا[١٢] انتهى قوى[١٣] النفوس الفلكية التي هي أقوى منّا فكيف حال قوانا وهي أيضًا ناطقة[١٤]؟ إنما قِيل في

---

(١) نسبتهما KuR) نسبتها CS.
(٢) وما CRS: فما K.
(٣) وهذا RS: هذا KC.
(٤) يخص CRS: يختص K.
(٥) طريق آخر عرشي KR: طريق عرشي SN نكتة عرشية C.
(٦) وحركته KCSN: وحركتها R.
(٧) فلزمانيهما KaCRNz: فلزمًا بينهما KS.
(٨) وكذا لسرعة KRS: وكذلك بسرعة C.
(٩) محال CRS: خلف K.
(١٠) بالضرورة KCS: ضرورةً R.
(١١) وجودها وعدمها KCRSN: وجوده وعدمه Ka.
(١٢) وإذا CRS: فإذا K.
(١٣) قوى KRS: ـ C.

(١٤) وهي أيضًا ناطقة: يشير بذلك إلى النفوس الفلكية فإن الذين كانوا قبل الرئيس أبي علي ابن سينا أثبتوا للفلك نفسًا ولم يتعرضوا لإثبات أنها ناطقة... Ka إن جماعة الحكماء المشائين يزعمون أن النفوس الفلكية غير مجردة ولا ناطقة بل هي منطبعة في اجرامها والشيخ الرئيس كأنه هو أول من تنبه لتجردها وعلى ما ذكرها في الإشارات مرموزًا وصريحًا والشيخ الإلهي يبلغ في أن نفوسها ناطقة... Nz فلو أنها غير ناطقة بل منطبعة يجاز أن يكون نفوسنا الناطقة أقوى =

الإقناعيات إنّ أنفسنا تقدر على التعقّل الغير المتناهي وإذا[1] علمتَ أنّ لها ذلك من العقل الفعّال فهي القابلة والقبول للآثار الغير المتناهية والتأثير على سبيل التوسّط يتصوّر في الجسم وقواه وإنّما[2] الممتنع هو التأثير الاستقلالي، ثم لو كان لأنفسنا القوة الغير المتناهية ما منعها مادّة[3] القوى الهيولانية عن عالمها وما انحصر تأثيرها في بدنٍ واحد وما انحبست في علاقة الأجرام، فإذا كانت الحركات غير متناهية والمباشر للحركة متناهٍ فلا بدّ وأن يكون المبدأ العقليّ لا يزال يفيض منه الأنوار والتشريقات على النفس الفلكية ممدًّا لها بالقوة الغير المتناهية والنور والشوق والعشق الغير المتناهي فيضه منه عليها.

نكتة عرشيّة: هو أنّ واجب الوجود لا يتصوّر من طريق آخر أن يحرّك جسمًا مباشرةً فإنّ الجسم ما من حركةٍ فيه[4] إلاّ ويتصوّر أسرع[5] منها عن قوة أشدّ فإذا[6] حرّكه الواجب وجوده بكلّ قوته فتقع حركة لا يتصوّر أسرع منها[7] وهو محال مع أنه ذات[8] لم تتغيّر فلم يكن علّة لأمرٍ واجب التغيّر.

التلويح الثالث
في ترتيب الوجود

(٤٨) والجسم مركّب من الهيولى والصورة[9] وجعل كلٍّ غير جعل الآخر، فلا بدّ له من فاعل فيه أثنينيّة وليس واجب الوجود كذا فلا يصدر عنه الجسم فأوّل صادر منه تعالى جوهر عقليّ[10] سمّاه بعض الحكماء عقل الكلّ[11] والعنصر الأوّل وهو أعظم ما يمكن وأشرفه، واعلم أنّ الجسم لا يصدر عنه الجسم فإنّ الحاوي لو

= منها... فنبه على أن نفس الفلك ناطقة أيضًا كنفوسنا ليلزم من تناهي قوى نفس الفلك تناهي قوى أنفسنا من طريق الأولى Ka.

(١) وإذا RS: فإذا RC.

(٢) وإنما RS: إنما KC.

(٣) مادة RS: ـ KC.

(٤) فيه KCSN: ـ R.

(٥) أسرع KCSN: فيه أسرع R.

(٦) فإذا KCS: فإن R.

(٧) لا يتصور أسرع منها CRS: ولا... منها K لا تصور لأسرع منها Ct.

(٨) ذات KuCS: علة R.

(٩) من الهيولى والصورة KuRN: من هيولى وصورة CS.

(١٠) عقلي KCSN: ـ R.

(١١) عقل الكل KuCNz: العقل الكل RS.

كان علّة للمحويّ فمع وجوبه إمكان المحويّ إذ وجوبه بعد وجوبه ووجوده فيكون مع وجوده إمكان كون المحويّ المقارنُ لا مكان لا كونه فيقارنه[1] إمكان الخلاء وقِيل إنه ممتنع بذاته هذا محال، ولا يمكن أن يوجِد المحويّ الحاويَ الذي هو أشرف منه وأعظم فالجسم شيء[2] لا يوجِد شيئًا.

سؤال إذا[3] وضعتَ أنّ الحاوي والغير الجسم[4] الذي هو علّة المحويّ المتقدِّم عليه معًا وما مع القبل قبل فيلزم من تقدّم الحاوي عليه الخلاء.

جواب ما مع القبل بالزمان ونحوه قبل، أمّا ما مع[5] القبل بالذات ليس قبلاً بالذات[6] كما أنّ ما مع العلّة ليس بعلّةٍ وليس هذا التقدّم إلاّ بالعلّيّة.

سؤال الحاوي والمحوي كلاهما ممكنان فيمكن خلوّ مكانيهما فيلزم الخلاء؟

جواب أمّا العدم فليس بخلاء وإنما ينفرض الخلاء إذا وُجِد المحيط لا حشو له إذ[7] الخلاء أبعاد، والنفس أيضًا ليست بعلّة للجسم فإنها إن أوجدت بغير توسّط جسمها فليست بنفس بل هي عقل وكيف موجد الجوهر[8] يحتبس عن التجرّد المحض لعلاقة[9] عرضية؟ وبتوسّط الجسم يلزم ما قلنا من إمكان الخلاء.

(٤٩) طريق آخر[10] الهيولى لا فعل لها فيلزم في ذاتها جهتا قبولٍ وفعلٍ، والصور[11] دون الهيولى لا تفعل بل تختصّ آثارها بما لها معها علاقة وضعية فلا بدّ من توسّط الهيولى والجسم إذا لم يوجَد أصلاً فلا علاقة وضعيّة بين الصورة وبينه[12] ولا وساطة[13] للهيولى ولا نسبة إلى ما ليس بل[14] الأجسام تُعِدُّ، والجسم والنفس يجوز أن يكونا علّةً لعرض ما فإنّ اللازم للماهيّة أمر ما، فإذا امتنع

---

(١) إمكان كون... فيقارنه CRSNz: ـ K إمكان وجود المحوى المقارن لإمكان عدمه ومع إمكان عدمه مع وجود الحاوي إمكان الخلاء Kz.

(٢) شيء RS: ـ KuC.

(٣) إذا CSN: وإذا KR.

(٤) والغير الجسم KCRSN: والعقل KaNz.

(٥) أما ما مع RNz: أما مع KCS.

(٦) ليس قبلاً بالذات KCRNz: ـ S.

(٧) إذ KRS: إذا C.

(٨) وكيف موجد الجوهر KCS: وموجد الجوهر كيف R.

(٩) لعلاقة KCR: بعلاقة S.

(١٠) آخر KCSN: ـ R وهذه طريقة أخرى للحكماء المشائين Nz.

(١١) والصور KCRS: والصورة N.

(١٢) وبينه KRS: والجسم C.

(١٣) وساطة KR: واسطة CS.

(١٤) بل KCN: بلى RS.

رفعه في الوهم فليس بعلّة خارجة وإلاّ أمكن فارتفع وهمًا، فإذا جاز أن تكون[١] علّة لعرض ما[٢] فيثبت جواز العلّية بلى[٣] الأمور التي هي كالمقدار وما ذكروه[٤] ممّا لا يترجّح بالجسميّة ولا يستوي فيها لها علّل من خارج كالعقول، وقال المحصّلون إنّ جزئيات نوع واحد لو يوجِد بعضها بعضًا لعدم الأولوية بحسب الماهيّة فالعقول ليست من نوع واحد، وأيضًا لو اتّفقت أنواعها لاتفقت آثارها من الأفلاك فإنّ النوع الواحد لا يلزمه المختلفات المتقابلة والأفلاك ما اختلفت أمْكِنَتُها وحركاتها إلاّ وهي مختلفة الطبايع وكلّها بالنسبة إلى العالم العنصريّ طبيعة خامسة، وأيضًا لو كانت الأفلاك من نوع وأمكن الانقسام على النوع فيمكن على الشخص فتتخرّق وليس كذا، ولو أنّها من نوع واحد لاتّصل بعضها[٥] ببعض وليس كذا، وأيضًا لو كانت العقول والأفلاك[٦] من نوع واحد[٧] لكان الامتياز بالعوارض وقبل الاتفاقات والحركات لا أولوية للحوق بعض ببعضٍ إذ[٨] الطبيعة النوعيّة يستوي استحقاق أشخاصها بحسبها لما يمكن من العوارض.

(٥٠) فصل وإذ لا يصدر من الحق الأوّل إلاّ واحد فإن استمرّت السلسلة في اقتضاء الواحد فلا ينتهي إلى الجسم أبدًا ولا يوجَد ولكنّه قد وُجد فلا بدّ من وقوع كثرة في واحد، وأيضًا لا تصدر الأفلاك كلّها عن عقل واحد أخير إذ علمتَ أنّ لكلّ معشوقًا آخر فليس إلاّ[٩] أن المعلول الأول له إمكان من نفسه ووجوب بالأول وتعقّل الاعتبارين وذاته، قالوا[١٠] فلِتعقّله لوجوب وجوده ونسبته إلى الحق[١١] الأول يقتضي أمرًا أشرف وهو عقل آخر، ولتعقّله[١٢] لإمكانه من نفسه أمرًا آخر هو

---

(١) أن تكون: يريد أنه كما جاز عليه ماهية الجسم لعرض فيها لازم لها كوجوب زوايا المثلث بمجموع أضلاعه... Ka فكذلك يجوز أن يحصل من بعض الأجسام إذا وجد قابلاً أثر يجب وجوده بالجسم والقابل جميعًا Nz.

(٢) لعرض ما KCS: لعرض R.

(٣) بلى KRS: بل C.

(٤) ذكروه RS: ذكر KuC.

(٥) بعضها CRS: بعض K.

(٦) والأفلاك CRS: أو الأفلاك K.

(٧) واحد KCS: ـ R.

(٨) إذ KRS: إذا C.

(٩) إلا KCR: ـ S.

(١٠) قالوا: وإنما حكي أنهم < المشائين > قالوا ذلك ولم ينسبه إلى نفسه لأن فيه عدة أحكام غير مجزوم بصحتها... Ka.

(١١) الحق KCS: الواجب R.

(١٢) ولتعقله RS: ويتعقله KC.

جرم الفلك الأقصى إذ الإمكان أخسّ الجهات فيناسب المادّة وباعتبار تعقله لماهيته نفس هذا الفلك المحرِّك له بالشوق إليه، ثمّ من الثاني بالتثليث أيضًا عقل وفلك الثوابت ونفسه ومن الثالث عقل وفلك زحل ونفسه وهكذا إلى أن يتمّ الأفلاك التسعة، والعقل العاشر باعتبار تعقّل إمكانه يحصل منه الهيولى المشتركة التي للعناصر وباعتبار تعقّل ماهيته[١] صورها وباعتبار نسبة الوجوب إلى المبدأ نفوسنا الناطقة وإنما ذلك بمعاونة الأجرام السمائية المناسبة باشتراك كلها في حركة دورية لاشتراك العنصاريات في مادّة واحدة الموجبة بذلك الاشتراك في الحركة استعداد عود هذه إلى شيءٍ واحدٍ وبافتراق حركاتها افتراق أنواع الصور، وهذا العاشر لكثرة المعاونات والموجبات للاستعدادات المختلفة يكثر فيضه، والفاعل بجهةٍ واحدة يجوز أن يفعل مختلفات لاختلاف القوابل واعتبر بشعاع الشمس الواقع على الزجاجات المختلفة اللون، والعقل لا يتغيّر أصلاً إذ يتسلسل تغيّره إلى أن ينتهي إلى تغيّر واجب الوجود لأنه ليس في عالم الحركات بل يحصل منه ما لم يحصل للقوابل المختلفة الاستعداد بالحركات السمائية[٢].

سؤال فَلِمَ لا يصدر عن واجب الوجود كذا؟

جواب أمّا ما يُفرَض عند اقتضاء جميع الوجود لا إمكان لفرضِ حركة واستعداد مادّة فلا يصدر عنه إلاّ واحد ويكون أزليًا وإلاّ يوجب التغيّر إذ ليس[٣] ممّا يتغيّر حينئذ إلاّ الفاعل، وبعد هذا الترتيب إن حصل عنه[٤] شيء آخر في الموادّ فينقسم فعله إلى ما من شأنه أن يكون في المادّة وإلى ما من شأنه أن لا يكون وهو المعلول الأوّل فيتكثّر تعالى عن ذلك، ثمّ إذا أثّر في المادّة ومعلولاتُه من العقول أفادت وجودَ العقول والنفوس والأجرام الفلكية فصار معلول معلوله أشرف من معلوله بلا واسطة هذا محال.

سؤال كيف فعل العقل بتوسّط الإمكان وقلتَ الإمكان لا يزيد في الأعيان[٥]

---

(١) تعقل ماهيته KCS: تعقله لماهيته R.

(٢) بل يحصل منه... السمائية KCRS: فالعقل لا يمكن أن يحصل منه ما لم يكن حاصلاً إلاّ لأجل القوابل المختلفة الاستعداد وليس اختلاف الاستعدادات فيها إلاّ بسبب الحركات السمائية Kz.

(٣) إذ ليس KuC: وليس RS.

(٤) إن حصل عنه KCS: إن صدر منه R.

(٥) لا يزيد في الأعيان KCSNz: في الأعيان لا يزيد R.

على ذات الممكن؟ وأيضًا لو حصل منه للإمكان شيء فكان كلّ ممكن كذا حتى الأجسام؟ ثمّ الإمكان عدميّ كيف يُفعل بتوسّطه؟

جواب أهملتَ في السؤالين الأولين قولنا إنّ العقل بتوسّط ما يعقل من إمكانه يفعل شيئًا والإمكان في التعقّل زايد وإذا فعل شيء لخصوصيّته[1] بتوسّط أمرٍ[2] شيئًا لا يلزم أن يشاركه عديمُ تلك الخصوصيّة فيه، والتعقّل للإمكان ليس بعدميّ والعدميّ قد يُقال لما يدخل في مفهومه العدم كالسكون وعلى ما لا يتصوّر بقاؤه كالحركة ولصفة وجودية[3] موضوعها باعتبارها يوجب لا استحقاقَ وجوده كالإمكان وعلى ما ليس له إلاّ جهة القبول والقوة ولا يخرج إلى الفعل[4] إلاّ بأمور زايدة عليه من الصور وغيرها كالهيولى ويقرب هذا الاعتبار مما[5] قبله فليس[6] هذا العدميّ هو المعدوم فههنا[7] اعتبارات لا تخلّ بنا نحن فيه.

(٥١) فصل وإذا تثنّى الوجود فقد انفتح باب التكثّر[8] ولو لم يكن إلاّ ذاتاهما إذ يجوز أن يحصل من الأفراد غير ما يحصل من مجموعهما وكذا في النزول.

(٥٢) فصل ولا تحصل الهيولى بعد أن لم تكن إذ لا بدّ للحادث من استعداد قابل إذ[9] سبق أنّ الفاعل لا يتغيّر وهو الإمكان الذي أشار إليه المعلّم الأوّل بأنّه[10] يتقدّم على الحادث لا غير كما[11] سبق فالهيولى لا قابل لها فلا تحصل

---

(١) لخصوصيته CR: لخصوصه KCt لخصوصية KaN بخصوصية S.

(٢) بتوسط أمر KCSN: وبتوسط شيء R.

(٣) ولصفة وجودية KCN: وكل صفة غير وجودية R وكل صفة لا وجودية S ومراده بكون الصفة التي هي كالإمكان وجودية أنها وجودية في الذهن دون الخارج Ka فمراده بوجودها إنما هو في الذهن دون العين Nz.

(٤) إلى الفعل RSN: بالفعل KC.

(٥) مما KCRN: بما S.

(٦) فليس RS: وليس KC.

(٧) فههنا RS: فهاهنا KC.

(٨) فقد انفتح باب التكثير: يريد أن وجود الواجب لذاته ومعلوله الأول كافيان في فتح باب تكثر الموجودات المتكافية الوجود وغير المتكافية الوجود من غير حاجة إلى كثرة اعتبارات في العقل الأول بل لو لم يكن إلاّ ذاتاهما فقط دون هذه الاعتبارات لجاز مع ذلك صدور هذه الكثرة عنهما... Ka الشيخ لا يرتضي الطريق المذكور من الاعتبارات العقلية الثلثة في كيفية تكثر الموجودات على ما أشار إلى ذلك في المطارحات وحكمة الإشراق... Nz.

(٩) إذ NCR: إذا S.

(١٠) بأنه CtRS: فإنه KC.

(١١) كما KR: لما CS.

حادثةً، ويحصل عن هذا العقل الأخير[1] المواليد[2] كلّها وصور العناصر والمواليدِ والنفوس الأرضيّة والنفس الناطقة وعند الناطقة وقف ترتيب العقليّات، وابتدأ الوجود من الأشرف فالأشرف[3]: فالعقل ثم النفس للفلك والأجرام السماوية ثم الهيولى المشتركة وهي الأخسّ، ثم عاد من الأخسّ فالأخسّ إلى الأشرف فالأشرف من الاعتدال المزاجيّ والنفس النباتية ثم النفس الحيوانية[4] ثم النفس الناطقة ومنها القوة الهيولانية وهلمّ إلى العقل المستفاد والنفس القدسيّة، وكان[5] النفس باعتبار جهتي وجوبها وإمكانها حصل لها وجه إلى القدس وآخر إلى الحسّ: الأشرف للأشرف والأخسّ للأخسّ.

سؤال المعلول الأوّل ليس فيه إلاّ جهتا تعقّل وجوب وإمكان، والجرمُ الفلكيّ له هيولى وصورة جرميّة وأخرى نوعيّة وفلك الثوابت فيه من الكواكب ما فيه ولكلٍّ خصوصيةٌ غير ما للآخر فلا يفي بها الجهات الثلثة والكرات الكثيرة في كلّ فلك لكلٍّ طبيعةٌ وحركة غير ما للآخر.

جواب صحيح إنّ هذه الثلثة لا تفي بهذه إلاّ أنّ الحكماء المتأخّرين لمّا بيّنوا إمكان التكثّر أخذوا على أقلّ ما يمكن وهو عشرة غير جازمين بامتناع أكثر منها ولم يفصّلوا كثيرًا بناء على مكنة التفصيل لمن له قريحة، وقالوا يجوز أن يكون للعقل ذاتيات حقيقية لنوعيّته البسيطة ليس لكلّ واحد منها جعلُ غير ما للآخر كما للهيولى والصورة فيوجبَ تكثّرًا في ذات مبدعه تعالى وتقدّس وتعقلها مفصّلة وإن كانت في الأعيان شيئًا واحدًا كما أعطاك القسطاس الأوّل ضابطه، ولهذا قال مبرّز المتأخّرين[6]: ولأنه معلول فلا مانع عن أن يتقوّم بمختلفاتٍ في ما يعقل من

---

(١) عن هذا العقل الأخير: لا شك أنه ذكر ذلك اتباعًا للشهرة لا مع الجزم... Ka والشيخ لم يحكم على سبيل القطع إن العالم السفلي جميع ما فيه صادر من العقل الأخير لجواز أن يصدر عن بعض العقول المتوسطة أو عن جملة من العقول التي هي أرباب الأصنام... Nz.

(٢) المواليد KC: المواد RS.

(٣) فالأشرف CRS: ـ K.

(٤) النفس الحيوانية RS: النفس ـ KC.

(٥) وكان KCSN: فكان R.

(٦) مبرز المتأخرين: أشار بمبرز المتأخرين إلى الرئيس أبي علي بن سينا والذي حكاه عنه ذكره في كتاب الإشارات مختصرًا وفي كتاب الشفاء مبسوطًا Ka قال الشيخ المبرز أبو علي ابن سينا... =

التفصيل لواحدٍ واحدٍ يوجب أشياء أخرى.

سؤال فيجوز أن يوجَد الكلّ من غير واسطة؟

جواب لكلّ فلك معشوق ما عرفتَ ولا يعشق ما لا تعلّق له معه بالعلّيّة فلا بدّ من الترتيب والحقّ ما أشار إليه المعلّم الأوّل[1] من كثرتها، وكان عند كثير من المتقدّمين لكلّ نوع من الأنواع الجرميّة مثال وصورة قايمة لا في مادّة هي جوهر عقليّ يطابق المعنى المعقول من الحقيقة، وربما احتجّوا بالإمكان الأشرف وقالوا هذه الأنواع أصنامها[2] وهي رشم منها وظلالها والحقايق الأصليّة هي تلك[3]، وهذه مُثُل أفلاطون وباتّفاقهم للعقول كثرة وافرة.

(٥٣) فصل ولا يلزم من قولنا إنّ كلّ اختلاف فهو عن اختلاف أن يكون عن كلّ اختلاف اختلاف حتى يذهب الفيض إلى غير النهاية ولا عكس للموجب الكلّيّ موجبًا كلّيًا[4]، وكان الحكماء أخذوا العالم حيوانًا واحدًا سمّوا جسمه جسم الكلّ له نفس واحدة ناطقة هي مجموع النفوس وعقل واحد هو مجموع العقول وسمّوا مجموع النفوس نفس الكلّ ومجموع العقول عقل الكلّ، وأكثرهم خصّ العالم بالسماء غير ملتفت إلى الكاين الفاسد، وربما عنوا بكلّ كلّ من الثلاثة الجرم الأعلى ونفسه وعقله.

= فلا مانع... أن يتقوم بالمختلفات الكثرة في العقل دون الخارج كما عرفته في السواد... وقوله في ما يعقل... معناه أن العقل وإن كان في ذاته واحدًا بسيطًا فهو بواسطة تعقله لواحد واحد من المختلفات المتقومة بها ماهيته في العقل دون الخارج... يجب أن يصدر عنه أشياء غير ما يصدر عن الذات بدون النظر إلى تلك المقومات المختلفة Nz.

(١) ما أشار إليه المعلم الأول: يريد بذلك أن المعلم الأول أشار إلى أن لكل واحد من الأفلاك الجزئية كأفلاك التداوير والخوارج المركز نفسًا وعقلاً يخصه وعلى هذا فلا يكون العقول محصورة في عشرة <على ما يقولونه المتأخرون> Ka Nz.

(٢) أصنامها KCNz: أصنافها CtRS.

(٣) تلك RS: ـ KC.

(٤) موجبًا كليًا R: كليًا KCS.

المورد الثالث
في كلام في التجرّد عن المادّة والإدراك والعناية والقضاء والقدر والسعادة

وفيه فصول

(٥٤) **الفصل اللأول في الإدراك والتجدد** إنّ بعض الناس ظنّ أنّ إدراك المدرك شيئًا هو أن يصير هو هو وآخرون ظنّوا أنّ إدراك النفس هو اتّحادها بالعقل الفعّال وقد علمتَ في ما سبق أن شيئين لا يصيران شيئًا واحدًا إلاّ بامتزاج[١] واتّصال[٢] أو تركيب مجموعي وذلك من خاصّيّة الأجسام، ثم إذا قلنا صار (ج) (ب) أبقى (ج) وحصل (ب) فتعدّدا أو بطل (ج) أو لم يحصل (ب) فلا اتّحاد وغلطهم ممّا يُقال إنّ الماء صار هواءً وإنّما ذلك يعني به أنّ مادّة الماء صارت هواءً أي خلعت صورة المائيّة ولبست صورة الهوائيّة وهي مشتركة والنفس ليس فيها ذلك، ثمّ إذا عقل النفس (ج)[٣] أهي كما كانت قبلها فلا اتّحاد ولا حصول أو بطلت وحدث غيرها فلا اتّحاد[٤] أو يغيّر حال لها وذلك ليس ببعيد وليس باتحاد بل هو كساير التغيّرات، ثمّ إنّ[٥] الاتّصال بالعقل الفعّال صحيح والاتحاد به يوجب إمّا تجزئة أو الإحاطة بجميع العلوم عند العلم بشيء واحد وبيِّن فساده، وهذا الكلام نقله أفضل المتأخرين[٦] <أبو علي ابن سينا> عن فرفوريوس[٧] وشنّع[٨] عليه كثيرًا على وجه لا يليق بفضلهما[٩] مع أنّه في «المبدأ والمعاد» وبعض الكتب[١٠] غيرِهِ[١١]

---

(١) بامتزاج KCRN: بالامتزاج S.
(٢) واتصال KCtR: أو اتصال CS.
(٣) ج KCR: ـ S.
(٤) فلا اتحاد KCRt: ولا حصول + RS.
(٥) ثم إن RtS: إن ـ KCR.
(٦) أفضل المتأخرين: زاد اللّه روحه العزيز قدسًا بل زاده بمطالعة أنواره أنسًا + R.
(٧) فوفوريوس: هو صاحب إيساغوجي وهو بعد المعلم الأول والرئيس نقل عنه ذلك في كتاب الإشارات Ka.
(٨) وشنع KRSNz: ويشنع C.
(٩) بفضلهما KC: بفضله RS.
(١٠) الكتب KCSN: كتب R.
(١١) غيره KCRN: ـ S ولم أقف في غير المبدأ والمُعاد من كُتب الرئيس على هذه الدعوى وتقريرها ويمكن أن المنصف قد وقف من كتبه على ما لم أقف عليه ووجد ذلك فيه Ka فذلك KC: فذاك RS.

ادّعى اتّحاد النفس بالصورة المعقولة صريحًا ثم علم بطلانه في الأخير ففي الأوّل إن قلّده فذلك[1] أقبح وإن اقتضى نَظَرهُ ذلك فليشنّع على نفسه أيضًا.

واعلم أنَّ النفس يجوز أن تعلم الجزئيات على وجه كلّيّ مثل معرفتها لزيدٍ بأنّه[2] الطويل الأسود ابن شخص كذا على جهةٍ[3] لا تكون تلك الكلّيّات مجتمعة في غيره ولكن مع ذلك مجموع تلك الكلّيّات نفس مفهومه لا يمنع وقوع الشركة فيه وإن فُرض امتناع الشركة[4] فيكون لمانعٍ غير المفهوم، هذا ليَكُنْ[5] عندك ضابطًا.

(٥٥) حكاية ومنام وكنتُ[6] زمانًا شديد الاشتغال كثير الفكر والرياضة وكان يصعب عليّ مسألة العلم وما ذكر في الكتب لم يتنقّح لي[7] فوقعتُ ليلةً من الليالي خلسةً في شبه نومٍ[8] لي فإذا أنا بلذّةٍ غاشيةٍ وبرقة لامعةٍ ونور شعشعاني مع تمثّل شبح إنساني فرأيته فإذا هو غياث النفوس وإمام الحكمة المعلّم الأول على هيئةٍ[9] أعجبتني وأُبّهَةٍ أدهشتني فتلقّاني بالترحيب والتسليم حتى زالت دهشتي وتبدّلت بالإنس وحشتي فشكوتُ إليه من صعوبة هذه المسألة فقال لي ارجعْ إلى نفسك فتنحلّ لك، فقلتُ وكيف[10]؟ فقال[11] إنّك مُدرك لنفسك فإدراكك لذاتك بذاتك أو غيرها فيكون لك إذن قوّة أخرى أو ذات تدرك ذاتك والكلام عايد فظاهر استحالته، وإذا أدركتَ ذاتك بذاتك أباعتبار أثرٍ لذاتك في ذاتك؟ فقلتُ[12] بلى، قال فإن[13] لم يطابق الأثر ذاتك فليس صورتها فما أدركتَها، فقلتُ فالأثر صورة ذاتي، قال صورتك لنفسٍ مطلقةٍ أو متخصّصةٍ بصفات أُخرى، فاخترتُ الثاني، فقال كلّ صورة في النفس هي كلّيّة وإن تركبت أيضًا من كلّيّاتٍ كثيرةٍ فهي لا تمنع الشركة لنفسها وإن فُرض منعُها تلك فلمانعٍ[14] آخر وأنتَ[15] مدرك ذاتك وهي[16] مانعة

---

(١) لزيد بأنه KCS: بزيد أنه R لزيد أنه N.
(٢) على جهة KCR: على وجه SN.
(٣) امتناع الشركة KuCN: فيه+ RS.
(٤) ليكن CRSN: ليكون K.
(٥) وكنت KCRN: كنت S.
(٦) لي KRSN: ـ C.
(٧) في شبه نوم CN: في سنة نوم KRS أي أني كنت في ما بين النوم واليقظة وهو عالم المثال Nz.
(٨) هيئة KCRN: ـ S.
(٩) وكيف KCR: وكيف ذلك S.
(١٠) فقال KC: قال RS.
(١١) فقلت CRS: قلت K.
(١٢) فإن KCR: وإن S.
(١٣) وإن KC: فإن RS.
(١٤) فلمانع KCtRS: لمانع C.
(١٥) وأنت KC: فأنت RS.
(١٦) وهي CRS: فهي KCT.

للشركة بذاتها فليس هذا الإدراك بالصورة، فقلتُ[١] أدرك مفهوم أنا، فقال مفهوم أنا من حيث مفهوم[٢] أنا لا يمنع وقوع الشركة فيه وقد علمتَ أنّ الجزئيّ من حيث إنه جزئيٌ لا غيرُ كلّيٌّ وهذا وأنا ونحن وهو لها معانٍ[٣] معقولة كلّيّة من حيث مفهوماتها المجرّدة[٤] دون إشارةٍ جزئيّةٍ فقلتُ فكيف[٥] إذن؟ قال فلمّا لم يكن علمك بذاتك بقوةٍ غير ذاك فإنّك تعلم أنّك أنتَ المدرك لذاتك لا غيرُ ولا بأثرٍ مطابق ولا بأثرٍ غير مطابق فذاتك هي العقل والعاقل والمعقول.

فقلتُ زِدني! قال[٦] ألستَ تدرك بدنك الذي تتصرّف فيه إدراكًا مستمرًّا لا تغيب عنه؟ فقلتُ بلى قال ألِحصول[٧] صورةٍ شخصيّةٍ في ذاتك وقد عرفتَ استحالته؟ قلتُ لا بل على أخذِ صفاتٍ كلّيّةٍ، قال وأنت تحرّكُ بدنك الخاصَّ وتعرفُه بدنًا خاصًّا جزئيًّا وما أخذتَ من الصورة نفسها لا يمنع وقوع الشركة فيها[٨] فليس إدراكك لها إدراكًا لبدنك الذي لا يتصوّر أن يكون مفهومه لغيره ثمّ أما قرأتَ في كتبنا[٩] أنّ النفس تتفكّر باستخدام المفكّرة وهي تفصلُ وتُركّب الجزئيات وتُرتّب الحدود الوسطى؟ والمتخيّلة لا سبيل لها إلى الكلّيّات لأنّها جرميّة فإن لم يكن للنفس اطّلاع على الجزئيات فكيف تُركّب مقدّماتها؟ وكيف تنزع[١٠] الكليات من الجزئيات؟ وفي أيّ شيء تستعمل المفكّرة؟ وكيف تأخذ من الخيال وماذا يفيدها تفضيل المتخيلة؟ وكيف تستعدّ بالفكر للعلم بالنتيجة؟ ثمّ المتخيّلة جِرميّة كيف[١١] تدرك نفسها والصورة المأخوذة عنها في النفس كليّة؟ وأنت تعلم متخيّلتك ووهمَك الشخصيتين الموجودتين[١٢] ودريتَ أنّ الوهم ينكرهما.

قلتُ فأرشدني جزاك اللّه عن زمرة العلم[١٣] خيرًا! قال وإذا دريتَ إنّها تدرك لا

---

(١) فقلت KRS: قلت C.
(٢) فقال مفهوم أنا من حيث مفهوم أنا CRS: فقال مفهوم من حيث أنا K.
(٣) معان RS: معاني KC.
(٤) المجردة KCtRS: المتجردة C.
(٥) فكيف CtRS: وكيف K كيف C.
(٦) قال KC: فقال RS.
(٧) لحصول KCtRS: بحصول C.
(٨) فيها KCS: فيه R.
(٩) في كتبنا KS: من كتبنا CR.
(١٠) تنزع CRS: تتنزع K.
(١١) كيف KCR: فكيف S.
(١٢) الشخصيتين الموجودتين RS: الشخصيتان الموجودتان KC.
(١٣) زمرة العلم KCRS: زمرة أهل العلم Rt.

بأثر مطابق[1] ولا بصورة فاعلم إنّ التعقّل هو حضور الشيء[2] للذات المجرّدة عن المادّة وإن شئتَ قلتُ عدم غيبته عنها وهذا أتمّ لأنّه يعمّ إدراك الشيء لذاته ولغيره[3] إذ[4] الشيء لا يحضر لنفسه ولكن لا يغيب عنها أمّا النفس فهي مجرّدة غير غايبة عن ذاتها فبقدر تجرّدها أدركتْ ذاتها وما غاب عنها إذا[5] لم يكن لها استحضار عينه كالسماء والأرض ونحوهما فاستحضرت صورته أمّا الجزئيات ففي قُوًى حاضرة لها وأمّا الكلّيّات ففي ذاتها إذ من المدركات كلّيّة لا تنطبع في أجرام، والمدرَك هو نفس الصورة الحاضرة لا ما خرج عن التصوّر وإن قِيل للخارج إنّه مدرَك فذلك بقصد[6] ثانٍ، وذاتها غير غايب عن ذاتها ولا بدنها جملةً ما ولا قوى مدركة لبدنها جملة ما وكما أنّ الخيال غير غايب عنها فكذلك الصورة الخياليّة فتدركها النفس لحضورها[7] لا لتمثُّلِها في ذات النفس، ولو كان تجرّدها أكثر[8] لكان الإدراك لذاتها[9] أكثر وأشدّ، ولو كان تسلّطها على البدن أشدّ كان حضور قواها وأجزائها لها أشدّ.

ثمّ قال لي اعلم أنّ العلم كمال للوجود من حيث مفهومه ولا يوجب تكثّرًا فيجب للواجب وجوده، وأشار إلى ما ضبطناه في الضابط الجامع[10] من قبلُ، فواجب الوجود ذاته مجرّدة عن المادّة وهو الوجود البحت والأشياء حاضرة[11] له على إضافة مبدئيّة تسلّطيّة لأنّ الكلّ لازم ذاته فلا تغيب عنه ذاته ولا لازم ذاته وعدم غيبته عن ذاته ولوازمه[12] مع التجرّد عن المادّة هو إدراكه كما قرّرناه في النفس، ورجع الحاصل في العلم كلّه إلى عدم غيبة[13] الشيء عن المجرّد عن المادّة صورةً كانت أو غيرَها، والإضافة جايزة في حقّه وكذلك السلوب ولا تخلّ بوحدانيّته،

---

(١) مطابق RSN: يطابق KC.
(٢) حضور الشيء: العلم تحقيق الحضور R حاشية.
(٣) ولغيره RS: وغيره KC.
(٤) إذ KRS: إذا C.
(٥) إذا KCR: إذ S.
(٦) بقصد KC: لقصد RS.
(٧) لحضورها KC: بحضورها RS.
(٨) أكثر KCS: ـ R.
(٩) لذاتها KRS: لذاتها بذاتها C.
(١٠) في الضابط الجامع: أي في آخر التلويح الأول من المورد الأول في واجب الوجود R (حاشية).
(١١) حاضرة KC: الحاضرة RS.
(١٢) ولوازمه KaRS: أو لوازمه C ولوازمها K.
(١٣) غيبة KCR: غيبته S.

وتكثُّر أسمايه لهذه السلوب والإضافات ولا يعزب عن علمه إذن ﴿مثال ذرّة في السّماوات ولا في الأرض[1]﴾ (٣/٣٤) ولو كان لنا على غير بدننا سلطنة كما على بدننا لأَدركناه كإدراك البدن على ما سبق من غير حاجة إلى[2] صورةٍ، فتبيّن من هذا أنّه بكلّ شيء محيط وأدرك[3] أعداد الوجود وذلك هو نفس الحضور له والتسلّط من غير صورة ومثال، ثمَّ قال لي: كفاك في العلم هذا وأرشدَني إلى[4] أمور فرّقتُ بعضها في هذا الكتاب.

فقلتُ له ما معنى الاتّصال والاتّحاد للنفوس بعضها مع بعضٍ وبالعقل[5] الفعّال؟ قال: امّا ما دمتُم في عالمكم هذا فأنتم[6] محجوبون وإذا[7] فارقتموه كاملين فلكم الاتّحاد والاتّصال، فقلتُ: كنّا نُنكر على طوايف من إخوان التجريد[8] والحكماء في إطلاق الاتّصال فإنّه لا يكون إلاّ في الأجرام، فقال: اعلم[9] أنّك في ذهنك تعقلُ اتصالاً مطلقًا بين جسمين معقولين مجرّدين وتدرك أعضاء حيوان واحد معقولة مع اتّصال، فقلتُ: بلى، فقال: هل في ذهنك طرف معيّن وامتداد مشخّص؟ قلتُ: لا، قال: إنما هو اتّصال عقليّ فالنفوس أيضًا تَجِدُ[10] بينها في العالم العلويّ اتّصالاً عقليًا لا جرميًا واتّحادًا ستعرفه بعد المفارقة، ثمّ أخذ يُثني على أستاذه أفلاطون الإلهي ثناءً تحيّرتُ فيه فقلتُ: وهل وصل من فلاسفة الإسلام[11] إليه أحدٌ؟ فقال: لا[12] ولا إلى جزء من ألف جزء من رتبته، ثمّ كنتُ أعدّ جماعة

---

(١) ولا في الأرض RS: والأرض KC.
(٢) إلى RS: ـ KC.
(٣) وأدرك KC: بإدراك RS.
(٤) إلى KCS: في R.
(٥) وبالعقل KCN: ومع العقل RS.
(٦) فأنتم KR: فأنكم C، ـ S.
(٧) وإذا KCR: فإذا S.
(٨) إخوان التجريد: يريد كبار مشايخ الأمم وسلاكها وهؤلاء كلهم من الحكماء يطلقون على النفوس الناطقة الكاملة أنها اتصلت بالعقل وبالعلة الأولى مع أن الاتصال في اللغة لا يكون إلاّ بين الأجرام Nz.
(٩) فقال أعلم RS: فقال عليه السلم KC.
(١٠) تجد RS: ـ KC.
(١١) فلاسفة الإسلام: كالفارابي وأبي علي بن سينا وغيرهما وعدم التفاته إليهم فلقلة سلوكهم وكثرة بحوثهم التي لا تتم إلاّ بالرياضات والتجرد ولم يكن لهم ذلك وأما أبو يزيد البسطامي وسهل التستري والحسين ابن منصور الحلاج وأبو الحسن الجرجاني وذو النون المصري وأشباههم وإن كانوا قليلي البحث والنظر في الحكمة النظرية فلهم اليد البيضاء في الحكمة الكشفية Nz.
(١٢) لا KCR: ـ S.

أعرفهم فما التفت إليهم ورجعتُ إلى أبي يزيد البسطامي وأبي محمّد سهل بن عبد اللّه التستري وأمثالهما[١] فكأنّه استبشر وقال: أُولئك هم الفلاسفة والحكماء حقًّا، ما وقفوا عند العلم الرسميّ بل جاوزوا إلى العلم الحضوريّ الاتّصاليّ[٢] الشهوديّ وما اشتغلوا بعلايق الهيولى فلهم ﴿الزلفى وحُسْنَ مآب﴾ (٣٨/ ٢٤ و٣٩) فتحرّكوا عمّا تحرّكنا ونطقوا بما[٣] نطقنا، ثمّ فارقني وخلّفني أبكي على فراقه فوالهفي على تلك الحالة[٤].

(٥٦) **فصل** ومن قال إنّ ما يُعقَل وله ذات مجرّدة عن المادّة قايمة بنفسها فيَعقِل لأنّ ذاته مجرّدة كصورته فلا يمتنع أن ترتسم صورة ما أدركه فيه ولا يمتنع أن يعقلها، ثمّ قال واجب الوجود يُعقَل فيَعقِل لأنّ غير الممتنع يجب في حقّه. ـ بناء على هذا يجوز أن يكون سها[٥] لأنّه بناء على أنّ المعقول[٦] ذاته الخارجيّة[٧] يجوز أن يحصل فيه صورة مجرّدة فيعقلها واعترف بأنّ مقارنة الصورة محال على واجب الوجود، وفيه أيضًا أخذُ مثال الشيء مكانه فإنه قال جاز على صورته[٨] مقارنة ذاتٍ عقلّيةٍ فيجوز عليه لأنّ الاستعداد للماهية المطلقة، ولقايل أن يقول عليه جاز على صورته الانطباع في جوهر فيجوز عليه لأنّ الاستعداد لمطلق الماهيّة ولا يحكم على الشيء بحكم مثاله، ولا نطوّل إذ لا يليق[٩] بالمختصرات، ويجب أن يكون إحاطة الحقّ الأوّل بالأشياء ليس أمرًا متغيّرًا بزمانٍ، واعلم أنّ علومنا بالزمانيّات متغيّرة فإنّ أحدنا[١٠] إذا علم مثلاً أنّ فلانًا سيجيء حينَ هذا حقّ يكذب الحكم بأنّه جاء فإذا جاء وحكم بأنّه سيجيء كما كان فجعل، فلا بدّ من التغيّر وواجب الوجود منزّه عن هذه التغيّرات وليست[١١] الزمانيات المتغيّرة الماديّة بأشخاصها[١٢] لازمة حاضرة لواجب الوجود فإنّه مجرّد عن المادّة بالكلّيّة، وفي الجملة كلّ علم غير موجب للزيادة والتغيّر والتمثّل فيه الذي يكفيه مجرّد الحضور واجب له تعالى كيف كان

---

(١) وأمثالهما RS: وأمثالهم KC.
(٢) الاتصالي KC: والاتصال RS.
(٣) بما RS: مما KC.
(٤) الحالة KCS: السانحة R الحال Rt.
(٥) سها KC: سهى R يسها S يسهي N.
(٦) المعقول KCRS: المجرد + Rt.
(٧) الخارجية KRS: الخارجة C.
(٨) صورته KCRS: ماهيته Rt.
(٩) لا يليق KCS: لا يحسن R.
(١٠) أحدنا KCR: أخذنا S.
(١١) وليست KCS: وليس R.
(١٢) بأشخاصها KCS: أشخاصها R.

وغيره لا يجوز عليه، وإذا كان مبدأً للوجود كلّه ومدركًا للوجود كلّه[١] فهو حيّ لأنّ الحيّ هو الدراك الفعّال فإذا لم يزد علمه على ذاته فكذلك حياته[٢] وإذا لم يلزمه حاجة[٣] إلى تحريك آلات فلا افتقار له إلى قوة محرّكة كما لنا فلا يحتاج إلى قدرة زايدة على ذاته، وهذا النظام الموجود[٤] في العالم لا[٥] يصدر عن[٦] جزاف، ففي المبادئ العلويّة العقليّة تمثّلُ صورته[٧] إذ يمكن على العقول التصوّر والتمثّل، فعلوم المبادئ بكيفيّة نظام الكلّ وما يجب أن يكون عليه هو العناية وفي الأوّل لا تزيد على ذاته وعدم غيبته عن ذاته ولوازمها وفي العقول يجوز أن تكون نقشًا[٨] زايدًا معلّلاً بالتجرّد عن المادّة وعدم الحجاب بينها وبين لوازمها ومبادئها وإمكان الانتقاش، ونقوش العقول[٩] أيضًا حاضرة له تعالى[١٠] وكذا نقوش نفوس الأفلاك بالنسبة إلى ما فوقها فكل سافل نسبة حضور نقشه[١١] إلى ما فوقه كما عرفتَ من حضور الصور الخيالية للنفس فافهم وعمّم الإحاطة الإلّهيّة كذا، ولو عدلتَ إلى غير هذه الطريقة في العلم لكثّرتَ[١٢] الحقّ تكثيرًا، واعلم أن الذي هو الوجود المحضِ وماهيته وجوده الذي لا أتمّ منه لا يعرفه كما هو إلاّ هو ﴿وَلا يُحيطون به علمًا وعَنَتِ الوجوه لِلحَيّ القيّوم﴾ (٢٠/١٠٩ ـ ١١٠) فسبحانه سبحانه لا تدركه الأبصارُ وهو يدرك الأبصارَ.

(٥٧) فصل لو نظرتَ إلى آثار رحمة اللّٰه في هذا العالم لقضيتَ العجب من أنّ الرحمة الإلهيّة لمّا كان غير جايز أن تقف على حدٍّ يُبقي وراءها الإمكانَ الغير المتناهي وجدتَ الهيولى[١٣] ذات قوة القبول إلى غير النهاية كما للمبادئ قوة الفعل إلى غير النهاية، وكان[١٤] لا بدّ أيضًا لتجدّد الفيض من تجدّد أمر ما فوجدتَ

---

(١) ومدركًا للوجود كله R: ومدركًا له N ومدركًا KS ومدرك C.
(٢) حياته KS: حيوته CR.
(٣) لم يلزمه حاجة KCR: لم يكن به خاصة S.
(٤) الموجود CR: للوجود KS.
(٥) لا CRS: فلا K.
(٦) عن CRS: على K.
(٧) صورته KaNz: صورتها KC صور لها S صورها R.
(٨) نقشًا KaCRNz: نفسًا KS.
(٩) العقول CRS: العقل K.
(١٠) تعالى KCS: وتقدس + R.
(١١) نقشه KCR: نفسه S.
(١٢) لكثرت KCR: لكثرة S.
(١٣) الهيولى RS: هيولى KC.
(١٤) وكان KRS: فكان C.

الأشخاص الفلكيّة[1] دايرةً لأغراضٍ علويّة يتبعها استعداد غير متناهٍ ينضمّ إلى فاعل غير متناهٍ وقابل كذلك فينفتح[2] باب نزول البركات ورشح الخير الدايم في الآزال[3] والآباد، ويحصل الفيض على كلّ قابل بحسب استعداده إذ المبدأ الواهب لا تغيّر فيه، ولو كان للنملة[4] استعداد قبول نفس أشرف كما للإنسان لحصل فيها من فيض العقل الفيّاض، ثمّ لمّا كان أشرف ما يتعلّق بالهيولى النفس الناطقة وكان[5] غيرَ جايز خروجُ جميع[6] الممكن منها دفعةً دون الأبدان ولا مع الأبدان فبحسب الأدوار والأكوار والاستعدادات تحصل نفوس من فيض واهبها قرنًا بعد قرنٍ راجعة إلى ربّها إذا كملتْ، ثم نظرتَ إلى كيفيّة وضع الأرض في الوسط إذ لو قربت من الأثير لاحترقت سريعًا، ولو جاور الفلك غير النار من العناصر لسخّنته الفلك فصار[7] نارًا انضمّ[8] إليها تسخين النار لتحلّلت جميع العناصر، ولمّا كانت الحيوانات أُولات التحريك والإدراك محتاجة إلى عناية العنصر اليابس وغلبته إذ به تنحفظ الصور المدركة وأشكال الأعضاء وغيره[9] فوُجِدَتْ عنده غير محيط بها الماء لحاجتها إلى استنشاق الهواء ووضع[10] تحت النار ما يناسبها في الحرّ وعند الأرض ما يناسبها في البرد وكان الماء أيضًا له[11] مع الهواء مناسبة مِيعانٍ فجاوره[12] بحيث لا يبطل العدل، ثم لو كانت[13] الأفلاك كلّها نورية لأحرقت[14] بالشعاع ما دونها، ولو كانت عريّة عن النور لبقي آل[15] هاوية الهيولى في ظلمة لا أَوْحَش منها، ولو كان أنوارها ثابتة دون[16] تحرّك[17] لأثّرت بإفراط وتفريط وأحرقت ما دامت في مقابلته ولم يلحق أثرها غيره، ولو كان لها حركة واحدةً للزمت[18] دايرة غير واصل أثر

---

(1) الأشخاص الفلكية RS: أشخاص فلكية KC.
(2) فينفتح KCS: فتح R.
(3) الآزال KNz: الأزل CRS.
(4) للنملة KCR: للنمل S.
(5) وكان KRS: فكان C.
(6) جميع KRS: ـ C.
(7) فصار KC: وصار RS.
(8) انضم CRS: وانضم K.
(9) وغيره KR: و ـ CS.
(10) ووضع KCR: وضع S.
(11) له RS: لها KC.
(12) فجاره RS: فجاورته K فجاور به C.
(13) لو كانت KCS: لو كان R.
(14) لاحرقت CS: لاحترقت KR.
(15) آل CtNz: إلى KC ـ، RS.
(16) دون KCS: من غير R.
(17) تحرك K: تحريك CRS.
(18) للزمت RS: للازمت C للازمه K.

الشعاع[١] إلى نواحيها فحصلت[٢] الحركة السريعة تابعة لحركة المحيط[٣] على الكلّ ولكلّ فلك هو حامل جرم نوريّ حركة أُخرى بطيئة يميل بها إلى النواحي جنوبًا وشمالاً، وغير ذلك من عجايب السماوات والأرض فسبحان الواهب النافع ينبوع الوجود[٤] ومبدأ الخير الدايم، انظرْ كيف نسبة بدنك إلى عالم العناصر وكيف نسبة العنصريات إلى جرم الكلّ وكيف نسبة جرم الكلّ إلى نفس الكلّ وكيف نسبة نفس الكلّ إلى العقول وكيف نسبتها إلى العقل المسمّى بالعنصر الأعلى وهو العرش العظيم المجيد ولا نسبة له إلى جناب الكبرياء فانطوت العناصر في الأجرام[٥] السماويّة وهي في قهر النفوس وهي في قهر العقول وهي في حيّز قهر المعلول الأوّل واللّٰه من ورائهم محيطٌ ﴿وَهُوَ الْقاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ﴾ (٦/١٨ و١٦) ﴿وَسِعَ[٦] كُرْسِيُّهُ السَّماواتِ وَالأَرْضَ﴾ (٢/٢٥٦) تلاشى[٧] الكلّ في جبروته فسبحانك[٨] اللّٰهُمَّ وبحمدك أَشْهَدُ أَنَّ كُلّ معبود من دون عرشك إلى قرار الأرضين[٩] باطل ما خلا وجهك الكريم لا أنت إلاّ أنت[١٠]، طهّرنا بعزّتك عن رجس الهيولى وهبْ لنا من لدنك رحمةً إليك الرغبوت ومنك الرهبوت وأنت إله العالمين.

(٥٨) فصل واعلم أنّ الشرّ لا ذات له بل هو عدم ذات أو عدم كمال ما، وما يوجد من الموجودات شرًّا فإنما هو شرّ[١١] لتسبّبه لعدم كمال[١٢] شيء إذ لو فُرض موجودٌ[١٣] لا يخلّ بذات شيء ولا كمالٍ وهيئةِ حُسْنٍ واعتدالٍ له فوجوده لا يضرّه ولا يكون أيضًا شرًّا لنفسه فلا يكون شرًّا، واعلم أنّ من[١٤] الممكنات ما لا شرّ فيها أصلاً بل هي خير وهي أمور تامّة لا يعوزها ما ينبغي لها أصلاً ولا يخالطها ما لا ينبغي، ومنها أمور فيها خير كثير ويلزمها شرّ قليل، وفي القسمة شرّ مطلقًا[١٥] أو

---

(١) أثر الشعاع KRS: أثرًا للشعاع C.
(٢) فحصلت RS: فجعلت K فجعل C.
(٣) المحيط RS: محيط KC.
(٤) الوجود KCS: الجود R.
(٥) في الأجرام KCRS: في قهر الأجرام Nz.
(٦) وسع CR: ويسع KS.
(٧) تلاشى KR: فتلاش C بلاشى S.
(٨) فسبحانك KCS: سبحانك R.
(٩) الأرضين KCS: الأرض R.
(١٠) لا أنت إلاّ أنت CNi: لا إله إلاّ أنت KRS.
(١١) هو شر RS: هو KC.
(١٢) كمال KCR: ـ S.
(١٣) موجود CtR: موجودًا KCS.
(١٤) من CtRs: ـ KC.
(١٥) مطلقًا KRS: مطلق C.

كثيرُ شرّ مع قليل خير، فوجب من الخير المحض الواجبي القسم الأوّل على ما علمتَ من حال الإمكان الأشرف، وكذا القسم الثاني لأنّ في ترك الخير الكثير لشرّ قليل شرًّا كثيرًا[١]، ويمتنع الباقيان[٢]، فالقسم الأوّل كالعقول ونحوها والثاني مثل خلق النار النافعة نفعًا بالغًا ولكن قد يلزمها بحسب اتفاقاتٍ حرقُ شيء بملاقاتها له فتُعَدّ شرًّا، وكذلك حيواناتٌ وجودها خير إلاّ أنها بحسب المصادمات قد تتأدّى إلى ضررٍ ما، وكذا[٣] نوع الإنسان المستعدّ للفضايل قد يعتريه لاتفاقاتٍ[٤] اعتقاد[٥] سوءٍ وجهلٌ وارتكاب خطيئة، ولكنّ هذه الشرور في أشخاص أقلّ من أشخاص السالمين وأوقاتٍ أقلّ من أوقات السلامة، والشرّ داخل في القدر مرضيٌّ به بالعرض ومنبعُه الإمكان والعدم.

سؤال لِمَ ما أُوجِد[٦] هذا القسم على وجهٍ لا يلزمه هذا؟

جواب فيكون غير نفسه فيرجع إلى القسم الأوّل الذي قد وُجد ما أمكن منه فكأنّك قلتَ لِمَ ما جُعلت النار غير النار والماء غير نفسه؟

سؤال لِمَ قلتَ إنّ الخير غالب وأكثر الناس الغالب عليهم مضادّ كمالاتهم؟

جواب كما أنّ حال الأبدان على أقسامٍ: بالغٌ في كمالاتها ومتوسّطٌ وهو الأكثر على مراتب ونازلٌ شديد النزول وهو أقلّ من المتوسّط فضلاً عن مجموع القسمين فكذلك في أحوال الآخرة.

سؤال إن[٧] كان الكلّ بالقضاء والقدر فلِمَ يعاقَب؟

جواب العقاب للنفس على خطيئتها ليس لمنتقم من خارج بل هي حاملة عذابها معها فساقتها[٨] الاتّفاقات القدريّة إلى اقتراف شهوات وارتكاب جهالات ففارقت متلطّخةً رُدّ إليها أعمالُها فتأذّت بما[٩] معها كالمتألّم بمرضه[١٠] لنهمة سابقة سايقة إليه، والكلّ بالقدر الذي هو تفصيل القضاء الأول الوحداني.

---

(١) شرًّا كثيرًا KRS: شر كثير C.
(٢) الباقيان KCR: الباقيات S.
(٣) وكذا KRS: وكذلك C.
(٤) لاتفاقات KuCS: في الاتفاقات R.
(٥) اعتقاد KCS: اعتقادات R.
(٦) ما أوجد KC: ما وجد N لم يوجد RS.
(٧) إن CRS: إذا K.
(٨) فساقتها RS: فساقها KC.
(٩) بما KRS: لما C.
(١٠) بمرضه CRS: لمرضه K.

(٥٩) فصل اعلم أنّ النفس باقية بعد البدن لبقاء علّتها الفايضة لوجدها لأنها لو بطلت كان بطلانها إمّا لذاتها أو لحصول ما لعدمه مدخل في بقايها أو لبطلان ما لوجوده مدخل في وجودها، والأول[١] باطل إذ لا يقتضي الشيء عدم نفسه وإلاّ ما وُجد[٢]، وليس لها ضدّ ولا مستدعى ضدٌّ ولا مانع مزاحم لتجرّدها عن المحلّ والمكان، وليس لها شرط فإنه إن كان جوهرًا مباينًا[٣] غير مفيض[٤] الوجود لا يلزم من عدمه عدمها وإن كان عرضًا[٥] في غيره فهو أولى وإن كان عرضًا فيها فإعراضها ليست إلاّ أمورًا إدراكيّة وأفعالاً[٦] وانفعالاتٍ متعلّقةً بالبدن وليس شيء منها شرطها، إذ الأولى بالشرطيّة لبقايها كمالاتها فكانت عديمةُ الكمال لا تبقى مع البدن أيضًا، إذ لا يُتصوّر أصلاً استمرار وجود شيءٍ[٧] دون شرطه، وليس كذا وليس شيء منها مبطلاً لها وإلاّ كان الجدير بإبطالها الانفعالاتُ عن البدن والجهلُ، فكان كلّ نفس شريرة لا تثبت مع وجود هذه كيفي كانت أصلاً وليس كذلك.

سؤال شيء من هذه مبطل ولكن عند قطع العلاقة؟

جواب أمّا العلاقة فإضافة ما تابعة[٨] لوجود النفس، وأضعف الأعراض الإضافة فإنّ تغيّرها لا يوجب تغيّرًا في الشيء فانقطاعها لا يبطل النفس، والباقياتُ إن كانت مُبطِلة لذاتها فما اختلف تأثيرها بعلاقة وعدمِها.

حجة أخرى هي أنّ النفس بالفعل موجودة ولها بالفعل أن تبقَى وكلّ ما يبطل فلا بدّ له من قوة للفناء مقارنةٍ لقوة الثبات، والنفسُ وحدانيّة وهي من حيث هي بالفعل فلا يكون في الشيء الواحد البقاء والفناء[٩] بالفعل وقوتا الثبات والفناء، والإعراضُ والصور لها ذلك في محلّها والنفس لا حامل لها، وإن أُخذ في النفس أمر ما كالصورة فنعمد[١٠] الكلام[١١] إلى المجرّد عن المادّة الذي هو الأصل فلا بدّ وأن تبقى.

---

(١) والأول KRS: فالأول C.
(٢) ما وجد KCS: لم يوجد R.
(٣) جوهرًا مباينًا KRS: جوهر مباين C.
(٤) غير مفيض KRS: غير مقتض C ليس بعلة فاعلية KaNz.
(٥) عرضًا KRS: عرض.
(٦) أفعالاً RS: أفعال KC.
(٧) شيء RS: الشيء KC.
(٨) تابعة KCR: بالغة S.
(٩) والفناء CRS: ـ K.
(١٠) فنعمد RS: فيعمد KCt فنعمل C.
(١١) الكلام R: بالكلام KCS.

سؤال ألستم قلتم استعداد وجود النفس في المادّة فكذلك استعداد عدمها؟

جواب استعداد البدن هو لأن يكون له كمال هو جوهر مباين[1] الذات ولا يكون كمالاً له[2] حتّى يكون في نفسه موجودًا، ثمّ إذا بطل للبدن استعدادُ أن يكون هذا الجوهر كمالاً له فلا يلزم من لا كونه كمالاً له أن لا يكون في نفسه بخلاف ما كان عند كونه كمالاً له إذ[3] كان يستدعى كونُه كمالاً له كونَه في نفسه، فحصل الاستعداد حتى لو كان الجوهر المباين يلزم من لا كونه لشيء لا كونه[4] في نفسه لبطل النفس ببطلان استعداد البدن لأن تكون هي كماله، والشيء ما لم يجب عدمُه لا ينعدم فافهم هذا.

(٦٠) **فصل الحجة في امتناع التناسخ** إنّ البدن إذا حصل له مزاج استحقّ به[5] من الواهب نفسًا فإذا قارنته[6] النفس المستنسخة فيحصلُ لحيوان واحدٍ نفسان ولا يعلم الإنسان لبدنه إلاّ نفسًا واحدةً لا غير.

سؤال الخصم ليس يسلّم أنّ بدن الإنسان يفيض إليه من الواهب شيء بل قال إنّ نفوس النبات انتقلت إلى الحيوانات ومن الحيوانات إلى الإنسان بعد انتقالها في أنواعٍ من النبات والحيوانات ثم ما يتخلّص فيصعد إلى رتبة الإنسان.

جواب أن استعدّ النبات بمزاجه[7] لنفسٍ فالأولى أن يستعدّ الإنسان بمزاجه الأكمل الأتم.

سؤال مثل هذه الأولويّات في عالم الاتفاقات غير مسموعة فإنّ هٰهنا أمورًا[8] قدرية غايبة، ولو اجتمع الناس على أن يستخرجوا أنّ المغناطيس لأيّ مزاجٍ استعدّ للقوة الجاذبة للحديد لم يمكنهم العثور، وليس لقايل أن يقول إذا استعدّ المغناطيس لجذب الحديد بمزاجٍ فمزاج الإنسان أكمل فينبغي أن يجذبه فإنّ الأمور خفيّة.

ثم أقول[9] بلى إنّ المزاج الأشرف يستدعي النفس الأشرف وهي التي جاوزت

---

(١) جوهر مباين KCS: جوهر هو مباين R.

(٢) كمالاً له CRS: كماله K ولا يكون ذلك الجوهر المباين الذات كمالاً للبدن إلاّ إذا كانت في نفسه موجودًا Ka.

(٣) إذ KCR: إذا S.

(٤) لشيء لاكونه KCR: ـ S.

(٥) به KRS: له C.

(٦) قارنته R: قارنه KCS.

(٧) بمزاجه KCS: لمزاجه R (في الموضعين).

(٨) مورًا KRS: أمور C.

(٩) ثم أقول: لما دفع الحجة على منع التناسخ حكايةً عن القايلين به أخذ بعد ذلك في ذكر الحجج التي احتجوا بها على إثباته وهي ثمان حجج Ka.

الدرجات النباتية والحيوانية، والنفوس إنما كان احتياجها إلى القوالب لأجل أنها بالقوة فالنفوس الإنسانية الجاهلة الشقيّة هي أنحس ممّا كانت في أول فطرتها ولها الملكات الرديّة فهي أشدّ انجذابًا إلى الأجرام ممّا كانت، ثمّ الفاسق الشرير[١] الجاهل إذا قلّت شواغله في منامٍ أو لخللٍ[٢] كما للممرورين يطّلع[٣] على أمور غيبيّة لاتّصاله بذلك العالم فكيف جوّزتم مفارقة الأشقياء عن البدن وليس بينها وبين النفوس الفلكية حجاب فتتّصل بها وتتلّذذ فأين الشقاوة؟ وإن[٤] قلتم منعها الهيئات الرديّة فلِـمَ ما منعها عن المنامات أو الأمور الغيبيّة عند خلل؟ فلا محالة ينبغي أن تنتقل نفوس الأشقياء على حسب أخلاقها[٥] وملكاتها وعلاقتها[٦] مع الأجرام إلى شيء من الحيوانات المعذّبة[٧]، ثم الحيوانات ليس لها عضو إلاّ وينتقص ويتحلل ولو يسيرًا يسيرًا، وإذا[٨] لم يثبت فيها شيء دون تحلّل إذ الحرارة والهواء المحيط وغيرها من الأسباب مخفّفة مُحلّلة فليس[٩] لنا أن نقول إنّ الفرسَ لا يزال ينقص نفسه الحيوانية فينقص[١٠] فرسيّته، ثم ما نرى[١١] من الحيوانات من عجايب الأفعال تشهد أنّ لها نفوسًا غير منطبعة ينبغي أن ترتقي إلى كمال[١٢] فإنّ العناية لا توجب إهمال نوع عن كماله فترتقي إلى الإنسانية، وكانت الحكماء كلّهم من القُدماء يرون هذا الرأي وإليه إشارة الأنبياء وكقول القايل الحقّ سبحانه وتعالى ﴿كلّما نضجَتْ جلودُهم بَدّلْنَاهم جلودًا غيرها﴾ (٤/ ٥٩) وقوله ﴿لقد خلقنا الإنسانَ في أحسن تقويمٍ ثم رَدَدْناه أسفلَ سافلين﴾ (٩٥/ ٤ـ٥) وقوله ﴿وما من دابَّةٍ في الأرض ولا طائرٍ يَطيرُ بجناحَيْهِ إلاّ أُمَمٌ أَمْثالكم ما فرّطْنا في الكتاب مِن شيءٍ ثُمَّ إلى رَبِّهم يُحْشَرُون﴾ (٦/ ٣٨) وقوله ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثنتَيْنِ وأحييتَنا اثنتَيْنِ فاعترفنا بذنوبنا فَهَلْ إلى خروجٍ من سبيلٍ؟﴾ (٤٠/ ١١) وقوله ﴿رَبَّنا أخرجْنا منها فإنْ عُدْنا فإنّا ظالمون﴾ (٢٣/ ١٠٩)، والمسيح وغيره من الأنبياء عليهم السّلام يقرب من

---

(١) الشرير KCR: الشديد S.
(٢) لخلل RS: بخلل KC.
(٣) يطلع CRS: فيطلع K.
(٤) وإن KCR: فإن S.
(٥) أخلاقها KCR: اختلافها S.
(٦) وعلاقتها CRS: وعلاقاتها K.
(٧) المعذبة CRS: المتعذبة K.
(٨) وإذا KCtS: وإذ CR.
(٩) فليس KR: وليس CS.
(١٠) فينقص KCS: فينتقص R.
(١١) نرى R: ترى C يرى KS.
(١٢) كمال KRS: الكمال C.

التصريح[١] في ما نحن فيه، والذي يُقال لا يجب أن يطابق عدد الكاينات عدد الفاسدات ولا وقت الفساد بالكون غير صحيح، فإنّ من الأمور الفلكية المستمرة ما يخفي علينا أثرها ولعله وجب بقانون مضبوطٍ في العناية وما اطّلعتَ عليه، وأمّا العدد فليس عن جميع الحيوانات تنتقل إلى الإنسان ولا عن جميع النبات، ثمّ في ما بينها رُتَبٌ كثيرة ومدّة بقاء مختلف ولا ينضبط لنا، ولولا كثرة نفوس راجعة في أزمنة طويلةٍ لكان التطابق ممتنعًا مع أنه يجوز أن يكون حيوانات لا استعداد لها لقبول فيض جديد مقصورة الاستعداد على ما ينقطع تصرّفه عن الهياكل الإنسانيّة منتقلاً بتصرّفه إليها إذا كانت[٢] علاقته مع الأجرام باقية دون السعداء الذين قِيل فيهم ﴿لا يموتون فيها إلاّ الموتة الأولى﴾[٣] (قابل ٤٤/٥٦)، وبهذا يستمرّ[٤] التعذّب بالجهل المركّب وغيره فإنّ المفارقة بالكلّيّة ليس معها تخيّل، والجهلُ المركّب لا بدّ فيه من تصوّرات وتصديقات على خلاف ما ينبغي حاضرةٍ فلا متخيّلة متخصّصة بصورةٍ صورةٍ ولا اتفاقات متجدّدة كما في السرمد[٥] فلا تعذّب لها بالجهل المركّب، غايةُ ما في الباب أنْ يبقى ملكاتٌ، فإذا لم يبق مددٌ إدراكيٌّ ولا شوقٌ إلى ما لا تصوّر[٦] له بوجهٍ ولا مخصّص ولا قوة نزوعيّة فلا تألّم بالشوق أيضًا إلى أشياء كثيرة، وقد ارتفعت المشوّسات الحسّيّة فكان لها ما لِمن وقفت قواه فنال اللذات العُلى ومَن أنصف من نفسه وجد تصديقًا بهذا، وكذا من نظر إلى عجايب في الحيوانات[٧] كتكبّر الأسد ورياسته وكقوة بعضهم المعجزة للإنسان: أكان[٨] بنفس المزاج والإنسان أتمّ مزاجًا، أو بضخامة البدن الممانع ثقله لجهات التحريك الغير[٩] المطرّد وقد لا يزيد على الإنسان[١٠] ببدنه وليس كذا، أو بنفسه المنطبعة التي زادت

---

(١) والمسيح وغيره من الأنبياء عمّ يقرب من التصريح RSN: والمسخ وغيره من هذه الأشياء يقرب التصريح KC إنا نجد الأنبياء عمّ قد أشاروا في التناسخ في الكتب المنزلة عليهم Ka.

(٢) كانت CR: كان KS.

(٣) لا يموتون فيها إلاّ الموتة الأولى KuCRS: لا يذوقون فيها الموت إلاّ الموتة الأولى (٤٤/٥٦) Nz.

(٤) يستمر CRSN: يتم K.

(٥) السرمد: الذي هو نسبة الأمور الثابتة إلى الأمور الثابتة Ka.

(٦) تصور KC: يتصور RS.

(٧) في الحيوانات KRS: في ـ C.

(٨) أكان KCR: لكن S.

(٩) الغير KCS: للغير R.

(١٠) على الإنسان CRS: على هذا الإنسان K.

على المجرّدة بقوتها وهو محال، وما ترى من رياسة النحل وسماع الإبل المُنسى له جميع مهمّاته يشهد بهذا، واحتراز الفَرَس[1] مثلاً عن البئر أو الذئب: أكان لِبئرٍ[2] أو ذئبٍ هو[3] في الخيال معيّن كما قِيل فما كان يحترز عمّا يخالفه في المقدار واللون والشكل والوضع وليس كذا، أو عن أمرٍ كلّيّ يستدعي نفسًا مجرّدة فلا انطباع فتستدعي من العناية سعادة أمّا الترقّي إلى الإنسان أو بلذّة من عقل بعد المفارقة، والذوق السليم يتفطّن لهذه الأشياء، ولعلّ هذه[4] من إحدى عشر[5] مسألة كتمها المعلّم الأوّل لمصلحةٍ، وليس هذا ما اصطُلح عليه بالتناسخ فأفهم القايلون بأنّ النفوس جرميّة دايمة الانتقال في الحيوانات، وأيضًا لا مانع عن أن يكون من الحيوانات والنبات الغير الثابتة زمانًا طويلاً ما[6] ليس لها مثل هذه النفوس، ففي الأدوار والأزمنة الطويلة بعد اللبث أحقابًا ينجو نفرٌ من الأشقياء عن هذه العُمُد[7] الممدّدة من هذه جَهَنَّم التي قِيل لها ﴿هلِ امْتَلأتِ؟ وتقول[8] هل من مَزيدٍ؟﴾ (٥٠/٢٩)، وعلى حسب الأخلاق والملكات تتخصّص بالأنواع[9].

الجواب أمّا الأولويات[10] فكما قلتَ إلاّ أنّ لكلّ مزاج كمالاً[11] وإذا استدعى المزاجُ الأخسّ من الواهب فالأكمل أولى، وأما ثبات شيءٍ في الحيوان فمشهور[12] إنّ بعض الأعضاء تبقى إلى حلول الأجل، وأمّا العددُ فكم من عَددٍ من الحيوانات لا يعيش أسبوعًا ومنها ما لا يبقى سنةً! وكذا النبات فكيف ينطبق العدد لها على عدد ما يبقى سنين وهو أقلّ منها عددًا؟ وليس نقلُ[13] البعض أولى من بعض، وأمّا غرايب إدراكات الحيوانات وتحريكاتها فبمعاونة[14] قُوًى فلكية وإلهامات، وأمّا حال الإبل فالتلذّذ[15] بالمدرَكات الحسّيّة ليس ببعيد عن قوة جرمية، وأمّا المكتوم وغير

---

(١) الفرس KaRS: العرش K النفس C.

(٢) لبئر KaCRS: كبيرًا K.

(٣) هو RS: هي KC.

(٤) هذه KC: هذا RS.

(٥) عشر KCR: عشرة S.

(٦) طويلاً ما VRS: طويلاً K.

(٧) عن هذه العمد: من العظام والأعضاء كما جاء في التنزيل ﴿إنما عليهم مؤصدة﴾ أي طبقة ﴿في عمد ممددة﴾ (١٠٤/٨-٩) وهذه جهنم... Nz.

(٨) وتقول: فقالت KCRSNz.

(٩) بالأنواع KRS: الأنواع C.

(١٠) الأولويات KaCRS: الأوليات K.

(١١) كمالاً KRS: كمال C.

(١٢) فمشهور RSN: مشهور KC.

(١٣) نقل KCRN: هل S.

(١٤) فبمعاونة KCR: فمتعاونه S.

(١٥) فالتلذذ RS: والتلذذ KC.

المكتوم فالاعتماد على البرهان فيهما، وأما أن يكون استدعاء النبات بمزاجه[١] نفسًا من الواهب وفيضًا جديدًا لخصوصيّته[٢] كما ذُكر من قوة المغناطيس دون الإنسان فتلك الخصوصيّة ليست إلاّ بالمزاج على حسب أحواله واعتدالاته، فكما أنّ ما يستدعي[٣] المغناطيسُ من الخاصّيّة لا يصلح لغيره وما زاد عليه بالاعتدال زاد بنوع آخر من الكمال عليه فكذلك النبات وعُجْمُ الحيواناتَ والإنسانُ زاد عليها بالاعتدال[٤] فيزيد عليها بقبول فيض مستقلّ من الواهب دون تبعيّتها، وأمّا الرموز النبويّة فلها محامل، وسيأتي تتمّة هذا الكلام[٥] من بعد وليس هذا الكتاب محلّ التطويل.

(٦١) فصل اعلم أن اللذات الحسّية الظاهرة تغلبها اللّذاتُ الحيوانيّة الباطنة[٦] حتى إنّ محبّ الشطرنج وغيره من اللعب قد يختاره على طيّبات المطاعم، والإنسان يلتذّ بمحافظة حشمته[٧] على وجهٍ يختار ترك كثير من اللذّات على تركها، ولا يختصّ نحو هذا بالإنسان بل وعُجْمُ الحيوانات كذلك[٨] حتى إنّ المرضعة تختار ما ولدتها على نفسها، فإذا كانت هذه هكذا فكيف اللذّات العقلية! والعوامّ غافلون[٩] عن أنّ لذّات الملايكة وتنعّمها بشهود جلال اللّه أعظم من لذّات البهايم التي شاركتنا في وقاع وغذاء، واللذة هي إدراك ما وصل من كمال المدرَك وخيره إليه من حيث هو كذلك وإن شئتَ قيّدت بقولك: ولا شاغل ولا مضادّ، والألم إدراك ما وصل من آفة المُدرك وشرّه إليه من حيث هو كذلك وإن شئتَ قيّدت بما سبق، ولِكلّ من قواك المدرِكة كمال وشرّ وكذا[١٠] لذّة وألم باعتبارهما، واللذّة متعلّقة بوصول لِكمال خيريّ وإدراكِه من حيث هو كذلك، ويظنّ أنّ من الكمالات ما لا يُلتذّ به عند الوصول مثل الصحّة وليس كذا فأنّا شرطنا وصولاً وإدراكًا والمحسوسات عند

---

(١) بمزاجه KCN: لمزاجه RS.
(٢) لخصوصيته RSN: لخصوصية KC.
(٣) يستدعى CR: استدعى KS.
(٤) زاد بنوع آخر... زاد عليها بالاعتدال KCR: ـ S.
(٥) تتمة هذا الكلام RSN: تتمة الكلام K همة الكلام C.
(٦) الباطنة KCR: الباطلة S.
(٧) حشمته KCR: جسمته S.
(٨) كذلك KRS: كذا C.
(٩) والعوام غافلون: من هذا الموضع إلى الفصل ٧٤ ـ C (سقطت من النسخة أوراق).
(١٠) وكذا RS: فكذا K.

الاستقرار[١] قد لا تُدرك على أنّ المريض عند الأوبة إلى صحّته عاجلاً يلتذّ عظيمًا، واللذيذ قد يصل دون اللذّة كما للمريض المبغض للطعام، وإنّما ذلك لأنه ليس[٢] بكمال في حالته تلك أو لعدمِ الشعور من حيث هو كذا ولأنّه يُشترط في الشعور السلامةُ حتى لا يكون كعليلِ المَعِدَة المبغض للطعام[٣] والفراغُ حتى لا يكون كالممتلئ شديدًا إذا لم يلتذّ بما يحضره من الطعام، والسبب المؤلم قد يصل ولا يحصل الألم لعدم الشعور إما بناءً على عدم السلامة كمَن سقطت قواه[٤] عند الموت أو على مانعٍ كالخَدَر والسُكْر، فإذا استوت القوة عظم الألم ومن لم يؤتِ ذوقًا قد لا يشتاق إلى الكمال[٥] كالعنين الغافل عن لذّة الجماع وانتفاء شوقه ليس لعدم لذّات[٦] الوقاع بل لانتفاء ذوقه، ومن لم يكن له مقاساة قد لا يبالغ في الاحتراز كالمقصّر في الحمية لغفلته عن ألم الأمراض[٧].

واعلم أنّ الذي هو عند الشهوة خير وكمال[٨] هو مثل تكيّف العضو الذي له قوة الذوق بكيفية الحلاوة كانت مأخوذة عن مادّة[٩] أو لم تكن، وكذلك اللمس والشمّ وغيرهما، وكمال قوة الغضب تكيّفُ النفس بالغلبة أو شعورٌ بأذى[١٠] عدوٍّ أو انتقامٍ فلِكلّ[١١] قوة على حسب كمالها لذّة، وكمال الجوهر المدرِك أن يصيرَ عالمًا عقليًا ينتقش بجميع الوجود من لدن مسبّب الأسباب الحقّ الأوّل آتيًا على العقول والنفوس والأجرام فما تحتها على النظام الذي له والمعادِ إدراكًا مع ملكة حقيقيةٍ، والعقلُ لا يُقاس لذّته إلى اللذّات البهيميّة التي سلفت الإشارة إليها لأنّها[١٢] أشرفُ المشاعر وإدراكاتها أقوى فإنها لا تقتصر على السطوح والظواهر كالحواسّ بل هي مستظهرة البواطن، وأَلْزَمُ: فإنها[١٣] لا تنفسد بخلاف الحواسّ، وأكثر إذ[١٤]

---

(١) الاستقرار KRts: الاستمرار R.
(٢) ليس KR ـ: S.
(٣) للطعام KuR: للطعام الحلو S.
(٤) قواه KRts: قوته R.
(٥) الكمال R: كمال KS تحصيل الكمال Nz.
(٦) لذات K: لذاذة RS.
(٧) عن ألم الأمراض: هذا كله إنما ذكره في الأمور الحسية لتطبيق ذلك في الأمور العقلية النفسانية Nz.
(٨) واعلم... خير وكمال KS: واعلم أن الذي عند الشهوة هو خير وكمال R.
(٩) مادة KR: المادة S.
(١٠) بأذى RS: تأذى K.
(١١) فلكل RS: فلكل K.
(١٢) لأنها: يعني لأن القوة العقلية (Ka).
(١٣) فإنها KR: لأنها S.
(١٤) إذ RS: ـ K.

مدرَكاتها لا تتناهى بخلاف ما للحواسّ، وأشرفُ: فإنّ مدرَكاتها الحقّ الأوّل وما يليه من الذوات القدسيّة فنسبة لذّاتها إلى لذّات ساير القوى نسبة المدرِك والمدرَك والإدراك إلى المدرِك والمدرَك والإدراك، والحسّيات إدراكها مشوب[1] والعقل هو المدرِك الخالص الصافي، ولا يكذب أصلاً والاعتقادات السيّئة إنما هي لغلبة وَهْم ونحوِه، وأمّا كمال النفس من جهة علاقة المادّة فإن يحصل لها الهيئة الاستعلائيّة على البدن ولا تنفعل عن قواه ويحصل لها العدالة وهي عفّة وشجاعة وحكمة، وهي ملكة توسّط القوة[2] الشهوانيّة والغضبيّة واستعمالِ القوة العمليّة في ما يدبّر به الحياة وما لا يدبّر، وكمالها بالجملة التشبّه بالمبادئ بحسب الطاقة حتى تتجرّد عن المادّة من جميع الوجوه متنقشة بهيئة الوجود، وإذا لم تشتق[3] النفس إلى كمالها أو لم تتلذّذ[4] فإنّ ذلك لعوايق بدنيّة، وهذه الهيئات والملكات الردّية إذا تمكّنت بعد المفارقة كانت النفس بعدها ككونها قبلها إلاّ أنها زال عنها مانع الألم فتتألّم وليست منطبعة بل لها علاقة شوقيّة إذا لم يحصل لها ملكة الاتّصال بالعقل الفعّال، وقد حيل بينها وبين مَا تشتهي[5] فتتألّم بجهلها المركّب، والجهل المركّب هو عدم العلم بالحقّ مع اعتقاد نقيضه ﴿ومَن كان في هذه أعْمَى فهو في الآخرة أعمى وأَضَلُّ سَبيلاً﴾ (١٧/ ٧٤)، فتبقى مقهورة مخذولة ما لها من شفيع ولا حميم في نار روحانيّة أشدّ من نار جسمانيّة[6]، والجهل المركّب هو الذي لا يُرجَى فيه النجاة بل يتأبّد، وما كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم.

سؤال فارقت النفس عالم الاتفاقات والألمُ لا ينعدم[7] بذاته فيكف تتخلّص؟

جواب إن في عالم النفوس تجدّداتٍ وإن لم تكن إلاّ بتلاحق[8] نفوس مفارقةٍ لكفى في التجدّد، فكلّ نفس طاهرة تتّصل بنوعها تتلذّذ بالمفارقات وتلذّذت هي أيضًا بها فتعاكست الأنوار من كلٍ على الآخر، والأنفس الخبيثة المتلطخة تتألّم بالاتّصال ﴿كلّما دخلت أمّةٌ لعنت أُختَها﴾ (٧/ ٣٦).

والبُلْهُ والصلحاء والزهّاد لكلٍّ سعادةٌ بحسبه، وأما ما يُقال إنه يكون في الهواء

(١) مشوب KaRS: شوب K.
(٢) توسط القوة RS: توسط قوة K.
(٣) تشتق KRN: سبق S.
(٤) تتلذذ RSN: تلتذ K.
(٥) وقد حيل... تشتهي: قابل ٣٤/ ٥٣.
(٦) نار جسمانية KS: النار الجسمانية RN.
(٧) لا ينعدم KRN: لا ـ S.
(٨) بتلاحق RS: تلاحق KN.

جرم مركّب من بخار ودخان[١] موضوعًا لِتخيّلات بعض نفوس[٢] البُلْه لتحصل لهم سعادة وهمية وكذلك لبعض الأشقياء شقاوةٌ[٣] وهمية لا أصل له، إذ ما هو في الهواء لا يبقى فيه اعتدال، وإن قرب[٤] من النار فتُحيله بسرعةٍ إلى جوهرها[٥]، وإن كان دونه[٦] في الهواء فإمّا أن يتحلل بحرٍّ[٧] أو يتكاثف فينزل ببر، وليس فيه جرم محيط يغلب عليه اليبس ليحفظه عن التبدد ويمنع غيره عن ممازجته ويتعيّن فيه محلّ التخيّل متشكّلاً به ولا بدّ من جوهر يابس ينحفظ[٨] فيه الصور ورطبٍ لتُقبَل، وأمّا ما قاله بعض العلماء[٩] من كون جرم سماويّ موضوعًا لتخيّلات طوايف من السعداء والأشقياء لأنهم لم يتصوّر لهم[١٠] العالم العقلي ولم ينقطع علاقتهم عن الأجرام وهم بعدُ على القوة التي باعتبارها احتاجت النفس إلى علاقة البدن فكلامٌ حسنٌ، أمّا السعداء[١١] فيتخيّلون مُثُلاً وصورًا عجيبةً أنيقة ويتلذذون بها، وكذا جميع ما يُلتذّ به[١٢] عندنا، وتلك الصور أشرف مما في مدركات هذه الأجرام[١٣]، إذ لا يشوبها هذه الكدورات وأبقى وأبعدُ عن كلال وملال لقوة[١٤] فهي ألذّ، ولكن لا ينقطع علاقتها بعد وجودها إذ لا فساد في الجرم السماوي.

سؤال فالنفوس المفارقة لكلّ طبقة غيرُ متناهيّة فيلزم سلب النهاية عن مواضع التخيّل من الأجسام وهذا محال.

جواب إنما يلزم إذا كان لكلّ واحد جرمٌ آخر هو محلّ تخيّله، وإذا فهمتَ ما سلف في العلم الحضوريّ لا[١٥] تستبعد أن يكون لكثير من النفوس جرم واحد يشاهد كلّ منها فيه الصورَ وليس لها تحريك ذلك الجرم لتتمانع باختلاف إرادات،

---

(١) ودخان RSN: أو دخان K.

(٢) نفوس KN: النفوس RS.

(٣) شقاوة RS: لشقاوة K.

(٤) قرب KR: قرت S.

(٥) جوهرها RS: جوهره K.

(٦) دونه KRS: دون ذلك Ka دون النار Nz.

(٧) بحر KR: لحر S.

(٨) ينحفظ R: لينحفظ KN ليحفظ S.

(٩) بعض العلماء: يريد إما أبا نصر الفارابي أو أبا علي بن سينا Nz.

(١٠) لأنهم لا يتصور لهم KRS: لعدم تصورهم Nz.

(١١) السعداء: هذه النفوس التي صارت الأجرام السماوية مظاهر لها تتخيلون بها مثلاً عجيبة Nz.

(١٢) به RS: بها K.

(١٣) هذه الأجرام: الحسيه

(١٤) لقوة JRS: لشدة قوتها

(١٥) لا KRtS: لن R

ويجوز أن يكون هذه الأجرام متفاوتة في الشرف وتحصل العلايقُ معها على قدر الدرجات، ولا يبعد أن يكون إليه الإشارة بقول القايل إنّ الجنّة في السماء الرابعة وقد قِيل إنها جنّة ﴿عرضها كَعرضِ السماءِ[١] والأرض[٢]﴾ (٥٧/ ٢١) ولهم فيها ما يشتهون وملك كبير، ولا يبعد أن يكون لهم اطّلاع على أحوال هذا العالم أيضًا بمثل ما سنذكر للنفوس الفلكية، وأما الأشقياء فلا يكون علاقتهم مع هذه الأجرام الشريفة ذوات النفوس النورّانية والقوة تحوجهم إلى التخيّل الجرمي، فليس بممتنع أن يكون تحت فلك القمر وفوق كرة النار جرمٌ كرويٌّ غير منخرق هو نوع نفسه ويكون برزخًا بين العالم الأثيري والعنصري موضوعًا لتخيّلاتهم فيتخيلون به من أعمالهم السيّئة مُقُلاً من نيران وحيّات تلسع وعقارب تلذع وزقوم[٣] يشرب وغير ذلك، وبهذا يندفع ما بقي من شبه أهل التناسخ، ولستُ أشكّ لما اشتغلت به من الرياضات أنّ الجُهّال والفَجَرة لو[٤] تجرّدوا عن قوة جرميّة مذكّرة[٥] لأحوالهم مستبقية لملكاتهم وجهالاتهم مخصصة لتصوراتهم نجوا إلى الروح الأكبر، وإن نظرتَ[٦] فيه[٧] إلى قوانين أعطيتُكها ستعلم شطرًا منه.

(٦٢) فصل أشدّ مبتهج بذاته هو الحقّ الأول لأنه أشدّ إدراكًا وأعظم مدرِك لأجلّ مدرَك، له البهاء الأعظم والجلال الأرفع، وهو الخير[٨] المحض والنور والجمال، وكمال[٩] كلّ شيء ما يجب أن يكون له، فما ظنّك بشيء وجب له الوجود لذاته؟ وكلّ شيء وجوده به وكماله منه وهو نفس ما يجب في الوجود لذاته[١٠]، والعشق هو الابتهاج بتصوّر حضرة ذات ما، والشوق هو الحركة إلى تتميم كمال ما عقليّ أو ظنّيّ أو غيرهما، وكلّ مشتاق فقد نال شيئًا وفاته شيء، فالأول عاشق لذاته فحسب ومعشوق لذاته ولغيره وهو مقدّس عن الشوق، ويعد لذّته وإدراكه إدراكُ الجواهر العقلية المبتهجة به وبذواتهم من حيث هم مبتهجون به، ولا

---

(١) كعرض السماء KSN: كعرض السموات RNz قابل ٣/ ١٢٧.
(٢) والأرض RSN: ـ K.
(٣) وزقوم: قابل ٥٦/ ٥٢.
(٤) لو KRN: لم S.
(٥) مذكرة KRtSN: مدركة R.
(٦) نظرت RSN: نظر K.
(٧) فيه K: في هذا الفصل Nz، ـ RS.
(٨) وهو الخير RS: والخير K.
(٩) وكمال RS: وجمال KN.
(١٠) لذاته: أي الوجود نفس حقيقته R (حاشية).

ينسب إليهم شوق لأنهم بالفعل، وبعدهم النفوس الفلكية المحرّكة شوقًا وعشقًا، ووراءها النفوس البشرية منها أُولات المعارج من المقرّبين ودونها السعداء من أصحاب اليمين على مراتب، لكل لذّة هي بإدراك وحياة، فما ظنّك بذواتٍ نفسُها حياة[1] وإدراك وعلم؟ ودونها طايفة انتكست وبقيت في كرب الهيولى وغصّة وعذاب[2] مغلولةً مقيّدةً بسلاسل علايق الهيولى يلذعها عقارب الهيئات السيّئة[3] ﴿خالدين فيها ما دامت السمٰوات والأرض﴾ (١١/ ١٠٩) وكانت قد ناداها[4] المنادي الحقّ[5] فتغافلت وغوتْ فحلّ عليها غضب الحقّ فهوتْ فهؤلاء هم الأشقياء سُلبت قواهم فصاروا في ظلم الهيولى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[6] (٢/ ١٧)، وقد قِيل فيها ﴿ومَن أعرض عن ذكري فإنّ له معيشة ضَنْكًا ونحشره يوم القيامة أَعْمَى قال ربِّ لِمَ حشرتني أعمى وقد كنتُ بصيرًا؟ قال كذلك أتتك آياتُنا فنسيتَها وكذلك اليومَ تُنْسَى[7]﴾ (٢٠/ ١٢٣-١٢٦) ومِن أعظم آلامهم[8] ﴿أنّهم عن ربّهم يومئذٍ لَمحْجُوبُونَ﴾ (٨٣/ ١٥) وقد ﴿رَانَ على قلوبهم ما كانوا يَكْسِبُون﴾ (٨٣/ ١٤) وأحاطت بهم خطيئاتهم[9] فهُم ﴿في الدرك الأسفل من النار﴾ (٤/ ١٤٤) متقاعدون.

ثمّ السعداء قد فازوا بنعيم الأبد والسرور الدايم في حضرة جلال ربّ العالمين ﴿في مَقْعدِ صِدقٍ عند مَليكٍ مُقتَدِرٍ﴾ (٥٤/ ٥٥) غير مخرجين عن لذّاتهم لهم ﴿فيها ما تشتهيه[10] الأنفس وتلذّ الأعين﴾ (٤٣/ ٧١) جُردٌ عن عوارض الهيولى مُردٌ عن مزاحمة القوى مكحلين[11] بالأنوار الشارقة ينظرون إلى ربهم بوجوههم المفارقة والنفس[12] حينئذ كلها وجه وعين في جنّة بُنيتْ من خضرة زبرجد الحيوة[13] حصاها

---

(١) حيوة RS: حياة K.

(٢) وغصة وعذاب: قابل ٧٣/ ١٣.

(٣) السيئة Nz: السوء KRS.

(٤) ناداها KRN: ناديها S.

(٥) المنادى الحق KRS: منادى الحق من الأنبياء والحكماء Nz.

(٦) صم بكم عمي KS: صمًا بكمًا عميًا R قابل ١٧/ ٩٩.

(٧) تنسى: فنسيان الآيات في تفسير أهل الظاهر هي نسيان آيات القرآن وفي تفسير أهل الباطن نسيان آيات الآفاق والأنفس وحجابهم عن الواجب لذاته لعدم تجرد نفوسهم بعد المفارقة Nz.

(٨) آلامهم KR: ألم S.

(٩) خطيئاتهم: ﴿أحاطت به خطيئته﴾ (٢/ ٧٥).

(١٠) تشتهيه R: تشتهي KS.

(١١) مكحلين RS: مكتحلين K.

(١٢) والنفس RSN: والأنفس K.

(١٣) الحيوة RSN: الحياة K.

وحجرها دُرَر ويواقيت حيّة[١] من أرواح طاهرة[٢] عيونها إدراك وتعقّل وقصورها[٣] مراتب، ولكل درجات مما عملوا[٤] انحذفت شواغل الهيولى فارتفعتْ الحجب فَهُم في حضرة ربّهم إخوان على سُرُر درجات الجلال متقابلين، لهم السياحة[٥] الحقيقية في أبحر النور والطيرانُ الحقيقي في فضاءِ الملكوت[٦]، لا يتجدّد عليهم حال ولا يغيّر ولا يمسّهم فيها نَصَبٌ ولا يمسّهم فيها لغوبٌ في ظلّ ﴿سدرة المُنتهى[٧] التي عندها جنّة المأوى إذ السدرة غاشية لما يغشى[٨]﴾ (٥٣/ ١٤ـ١٦) وقد رتَعَتْ هذه النفوس في رياض الأفق الأعلى مبتهجة بربّ دعاها إلى ذاته فآوى، وقد انجذب[٩] إليه[١٠] ذواتٌ آخرون انجذابَ إبرة حديد إلى عوالم غير متناهية من مغناطيس، باقية متعلقة بجلال اللاهوت فانية عن النظر إلى ذواتها، غرقتْ في بحر بهايه ﴿والله غالِبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ (١٢/ ٢١).

عجّلْ رحمك اللّه بسيرٍ[١١] حثيثٍ لتلحق سعادةً لا يفي بذكرها مقالاً ولا يرتقي إليها بالتصوّر وهمٌ وخيال، فتبرَزُ إلى ربّك وترى ﴿السمٰوات مطويّات بيمينه﴾ (٣٩/ ٦٧) وبرزوا للّه الواحد القهّار، هناك الولاية للّه الحقّ فسلام على نفسٍ قربتْ من مبدئها بقطع علايق الناسوت، سلام على ذاتٍ[١٢] هبّتْ عليها رياح الملكوت، واشوقاهْ إلى السُرادق القدسي[١٣]! وأسفاهْ[١٤] على العالم العقلي! إلهنا وإلهَ مبادينا! يا قيّوم يا حيّ يا كلّ يا مبدأ الكلّ يا نور كل نور يا فايض كلّ خير وجودٍ! خلّصْنا إلى مشاهدة عالم ربوبيّتك نَجّنا عن قيد الهيولى أذقْنا برد عفوك وحلاوة مناجاتك، يا ربّنا

---

(١) حية Ku: جنة RS.
(٢) طاهرة KuR: ظاهرة SN.
(٣) قصورها مراتب: كل هذا تعريض بتأويل ما ورد في صفات الجنة Ka.
(٤) مما عملوا: بحسب أعمالهم Nz.
(٥) السياحة KRN: الساحة S.
(٦) الملكوت: العالم النفساني KaNz.
(٧) سدرة المنتهى: وهذه السدرة في عالم المجردات هو العقل الأول وفي عالم الأجسام هو الفلك الأعلى Nz.
(٨) يغشى RS: يغشا K.
(٩) انجذب RSN: انجذبت K.
(١٠) إليه RSNi: إليها K.
(١١) بسير RS: ناشد K.
(١٢) على ذات KS: على ذوات R.
(١٣) السرادق القدسي: هو العقل بلغة الصوفية المحققين فإنهم يعبرون عن العقول بالسرادقات النورية والمشاهدة هي عندهم شروق الأنوار على النفس بحيث تنقطع عنها منازعة الوهم وقد خصه بعضهم بما يرتسم من الصور الغيبية في الحس المشترك فيرى ظاهرًا محسوسًا KaNz.
(١٤) وأسفاه: RS وأسفا K.

وربّ كلّ عقل ونفس! أرسلْ على قلوبنا رياح رحمتك ﴿وأخرجنا عن < هذه > القرية الظالم أهلُها﴾ (٤/ ٧٧) وأنزلْ على أرواحنا لوامع بركاتك وأفْض على نفوسنا أنوار خيراتك، يسّرْ لنا العروج إلى سماء القدس والاتصال بالروحانيّين ومجاورة المعتكفين في حضرة الجبروت المطمئنّين في غُرفات المدينة الروحانية التي هي وراء الوراء، سبحانك ما عرفناك حق معرفتك، سبحانك ما عبدناك حق عبادتك يا مَن لا يشغله سمع عن سمع، سبحانك أنّك أنتَ المتجلّى بنورك لِعبادك[1] في أطباق السمٰوات والأرضين.

(٦٣) فصل لكل شيء كمال وعشق إليه ولِما يتصوّر له الفقد عشقٌ وشوقٌ: للإراديّ بحسبه وللطبيعيّ[2] بحسبه، والقدر سايق إلى حد طرفي النقيض، والعناية ملهمة كما قيل[3] ﴿الذي أعطى كلَّ شيءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ (٢٠/ ٥٢) ﴿وَنَفْسٍ وما سَوّٰيها[4] فألهمها فجورها وتقوٰيها[5]﴾ (٩١/ ٧ـ٨).

(٦٤) فصل لا تحسبنّ أنّ السعادة على نوع واحد بل للمقرّبين من العلماء البالغين في الملكات الشريفة لذّات عظيمةٌ ولأصحاب اليمين أيضًا لذّات دونها[6] سيّما على تقدير وجود المُثُل التخيّليّة فلهم وقفة في العالم الفلكي معها دون الوصول إلى رتبة السابقين، ﴿والسابقون[7] أولئك هم المقرّبون﴾ (٥٦/ ١٠ـ١١)، وقد يخالط لذّات المتوسطين شوبٌ من لذّات المقرّبين كما يشير إليه حيث قال تبارك وتعالى في شراب الأبرار إنه ﴿من رحيق مختوم﴾ ﴿ومزاجه من تسنيم عينًا يشربُ بها المقرّبون﴾ (٨٣/ ٢٥، ٢٧ـ٢٨)، وهؤلاء لهم العروج إلى مشاهدة الواحد الحق مستغرقين فيه، والأبرار على تقدير وجود المُثُل التخيّلية يتلذذون بأصباغ[8] تخيّلية فلكية وطيور وحور عين وذهبٍ وفضّةٍ وغيرها وهي أحسن مما عندنا وأشرف.

---

(١) لعبادك K: ـ RS.

(٢) وللطبيعي RSN: والطبيعي K.

(٣) قيل KR: قال تعالى S.

(٤) سويها: سواها KRSN.

(٥) تقويها S: تقواها KRN.

(٦) دونها: دون لذات الكاملين إن قلنا إن نفوسهم تتجرد عن المادة بالكلية كما هو الظاهر من مذهب أرسطاطاليس وإن لم نقل بتجردها وقلنا بوجود العالم المثالي التخيلي فتصير الأجرام الفلكية مظاهر لنفوسهم لظهر لهم فيها أنواع اللذات الجسمانية من عالم المثال بحسب استعدادهم Nz.

(٧) والسابقون. . .: ﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾ ٥٦/ ١٠ ـ ١١.

(٨) بأصباغ KS: أصناع S.

المورد الرابع
في النبوّات والآيات والمنامات ونحوها

وفيه[1] تلويحات ثلثة

التلويح الأول: في النبوّات

(٦٥) واعلم[2] أنّ الشرط الأول في النبوّة[3] أن يكون مأمورًا[4] من السماء بإصلاح النوع، وستعرف كيفية هذا الأمر، ومما يتعلق برتبتهم[5] حصول العلوم أكثرها من غير تعلّم بشريّ، وقد عرفتَ مراتب الحدس[6] وإمكانه وشدة الاتّصال بالعقل الفعّال، وأيضًا طاعة هيولى العالم لهم بما أرادوا من الزلازل والخسف والتحريكات والتسكينات، وسنشير إلى كيفية ذلك، وأيضًا لهم الإنذار بالمغيبات والأمور الجزئيّة الواقعة إمّا في الماضي أو في المستقبل[7]، وسيأتيك بيانه، والأول هو العمدة وغيره من الخصال الثلثة قد تجتمع في إخوان التجريد.

(٦٦) فصل ولمّا كان الإنسان لم ينحصر نوعه في شخص فاختلفت أعدادٌ وتفرّقت أحزاب وانعقدت ضياع وبلادٌ والواحد لا يقوم بأمر نفسه غيرَ مفتقر إلى معاونة بنى نوعه فاضطُرّ النوع في معاملاتهم ومناكحاتهم وجناياتهم إلى قانونٍ متبوعٍ مرجوعٍ إليه، وعقولهم متعارضة متكافئة ولا يُذعِن مَن يدّعي كمالَ رأيٍ لمثله فلا بدّ لهم[8] من شخص هو الشارع المعيّن لهم منهجًا يسلكونه يُذكِرهم الرحيلَ إلى ربّهم ويُنذرهم بيوم ينادون فيه ﴿من مكان قريب﴾ (٥٠/ ٤٠) و﴿تَشقّقُ الأرضُ عنهم سِراعًا﴾ (٥٠/ ٤٣) ويُذكرهم ربّهم ويهدي[9] إلى الحقّ وإلى ﴿صراط[10] مستقيم﴾ (٢/ ٢٠٩)، ولا بدّ من تخصّصه بآياتٍ دالّة على أنّه من عند ربّهم العالم

---

(١) وفيه RSN: وفيها K.

(٢) واعلم KSN: اعلم R.

(٣) النبوة KSN: النبوات R.

(٤) أن يكون مأمورًا: يعني أن يكون النبي مأمورًا (Nz).

(٥) برتبتهم: يعني برتبة الأنبياء (Nz).

(٦) الحدس: القوة القدسية Nz.

(٧) في المستقبل KS: في ـ R.

(٨) فلا بد لهم R: فلا بد فيهم KS.

(٩) ويهدي KR: ويهديهم S ويهدي الخلق N.

(١٠) صراط K: طريق RSN.

القادر[1] الغافر[2] المنتقم ليخضع النوع له، ويفرض عليهم العبادات: منها وجوديةٌ يخصّهم نفعها[3] كالإذكار والصلوات فتُحرّكهم[4] بالشوق إلى اللّه تعالى، وعدميةٌ تخصّهم أيضًا وتُزكّيهم كالصوم، ووجوديةٌ نافعة لهم ولغيرهم كالقرابين والزكوات[5] والصدقات، وعدميّةٌ متعدّية أيضًا كالكفّ عن إيلام النوع والجنس والصمت ونحوهما، ويُرغّبهُم في أسفار ينزعجون فيها عن بيوتهم طالبين رِضَي[6] ربّهم يتذكّرون يومًا[7] ﴿من الأجداث إلى ربّهم ينسلون﴾ (٣٦/ ٥١)، فيزورون الهياكل الإلهية ومساكن الأنبياء ونحوها، ويأمرهم بالتعاطف ويشرع لهم عباداتٍ يجتمعون عليها كالجمَع، فيكتسبون المثوبة الايتلاف والمصافاة[8] والتودّد، ويكرّر عليهم العبادات للتحكيم وألا[9] ينسون فيهملون[10].

التلويح الثاني
في سبب أفعال خارقة للعادة

(٦٧) إنه قد يُشاهَد من الأنبياء والمجرّدين إلى ربّهم أعمال خارقة للعادة كحصول طوفانات باستدعايهم وزلازل واستنزال عقوبات واستهلاك أُمّةٍ فجرتْ و﴿عتَتْ[11] عن أمر ربّها ورسله﴾ (٦٥/ ٨) واستشفاء[12] المرضى واستسقاء العطشى[13] وغيره وخضوع عُجم الحيوانات لهم.

فاعلم[14] أنّ النفس غير منطبعة في البدن وقد خضعها البدن، وعلمتَ تأثير الأوهام حتى إنّ الماشي على عالي[15] حايطٍ شديد الارتفاع قليل العرض لا يزال وهمه يواعده بالسقوط حتى إنه ربما يتزلزل من تخويفه وانفعالِه عن تصوّره فينحدر ساقطًا، والأمزجة تتأثّر عن الأوهام إمّا بأوهام عامّية أو[16] بأوهام شديدة التأثير في

---

(١) القادر KSN: القدير R.
(٢) الغافر KaRSN: الغفار K.
(٣) نفعها KRN: نفعا S.
(٤) فتحركهم KS: وتحركهم R.
(٥) الزكوات RSN: الزكات K.
(٦) رضى RSN: رضا K.
(٧) يومًا KRS: قومًا N.
(٨) والمصافاة RS: والمصافات K.
(٩) والا KuN: لئلا RS.
(١٠) فيهملون KuRN: فيهلكون S.
(١١) عتت KS: عتب R.
(١٢) واستشفاء RSN: واستشفى K.
(١٣) العطشى RSN: العطشا K.
(١٤) فاعلم KR: واعلم S.
(١٥) عالى KRtN: ـ R.
(١٦) أو RS: وأما K.

بدء الفطرة أو متدرجة بالتعويد والرياضات إلى ذلك، وإذا كان كذا فلا عجب أن يكون لبعض النفوس قوةٌ إلهيّةٌ تكون بقوتها كأنها نفس العالم[١] يطيعها العنصر طاعةَ بدنها لها، سيّما وقد علمتَ أنّ جميع العنصريات[٢] وجميع الأجرام مطيعة للمجرّدات، فإذا[٣] زادت النفس في التجرّد والتشبّه بالمبادئ ازدادت قوةً، وإذا كان لها التأثير في المزاج والكيفيات التي هي مبادئ أحوال هذا العالم فيكون لها التأثير بكثير من الغرايب، وعلمتَ أنه ليس من شرط كل مسخِّن أن يكون حارًّا وكذا نحوه، وأيضًا قد يحرّكون أجسامًا يعجز[٤] عن تحريكها النوع، ونعلم[٥] أنّا إذا كنّا على طرب وهزّة نعمل ما نتقاصر عن عُشره حين زالت عنّا[٦]، فما ظنّك بنفس طربت باستهزاز علويّ واستضاءت بنور ربّها؟ فحرّكت ما عجز عنه النوع، وقد اتّصلت على ﴿الأفق المبين﴾ (٨١/ ٢٣) ﴿بذِي قوةٍ عند ذي العَرش مكينٍ مُطاعٍ ثُمَّ آمينٍ﴾ (٨١/ ٢٠ـ٢١).

(٦٨) فصل وإمساكهم عن الطعام[٧] مدّة يعجز عن شطرها غيرهم ليس ببعيد لِما تعلم أنّ المرِيض إذا اشتغلت طبيعته بهضم الموادّ الرديّة تبقى الموادّ المحمودة محفوظةً فيعيش زمانًا دون مدد غذاءٍ من خارج، ودريتَ أنّ الهيئات النفسانية والبدنية صاعدةً ونازلة عادية من كلّ إلى صاحبه، والنفس إذا انجذبت إلى جانبٍ انجذبت قواها خلفها[٨] حتى إن الخايف تعجز قواه عن أفعال كانت مؤاتية عند عدم الخوف، فإذا كان الانجذاب إلى عالَمها انجذبت خلفها قوى بدنها فتعطّلت[٩] الأفعال الطبيعية المنسوبة إلى النفس النباتية فوقفت الهاضمة وغيرها وبقيت[١٠] الموادّ محفوظةً لم يتحلّل منها أكثر ممّا يتحلّل للمرضى، وقد باتت النفس عند ربّها[١١] فأطعمها وسقاها[١٢].

---

(١) العالم RS: للعام K.
(٢) جميع العنصريات RS: جميع ـ K.
(٣) فإذا RS: فإن K.
(٤) يعجز RS: عجز K.
(٥) نعلم K: تعلم RS.
(٦) عنا KS: ـ R.
(٧) عن الطعام RSN: على الطعام K.
(٨) خلفها KaRS: كلها K.
(٩) فتعطلت RS: فعطلت K.
(١٠) وبقيت R: وبقي KS.
(١١) ربها KaRSN: ربه K.
(١٢) وسقاها: يشير بذلك إلى أن هذا المعنى المذكور في هذا الفصل هو تأويل الكلام المروي في كتب الحديث وهو «أبيت عند ربي فيطعمني ويسقيني» KS.

(٦٩) **فصل** وإذا[١] علمتَ تأثير النفوس الإلهية والأوهام أيضًا فمن جملتها العين والمبدأ فيه هيئةٌ نفسانيّة معجبة تؤثر في فساد المتعجَّب عنه[٢] بخاصّية، والسحر أيضًا من تأثير النفوس والأوهام إلاّ أنها شريرة تستعمل في الشرّ، ومن موجبات خوارق العادات النيرنجيات وهي الخواصّ كجذب المغناطيس للحديد، والطلسمات وهي من أمزجة أرضية مخصوصة بهيئات وضعية أو قوى نفوسٍ أرضيةٍ مخصوصةٍ بأحوال فلكية أو انفعالية بينها وبين قوًى سماويةٍ مناسبة توجب آثارًا غريبة، ويقرب من هذه الأشياء التباخير المقوّية للنفس المُطرّبةُ لها بشدّةٍ المجمّةُ المثبّتة لعزايمهم وغير هذا.

(٧٠) **فصل** والمداوم[٣] على ما من شأنه أن يكون له قليله ليس ببعيد أن يستكثر به[٤] منه، وللأمور أشباهُ يُعينك النظر إليها على ما أنت[٥].

التلويح الثالث
في سبب إنذارات

(٧١) **وهاهنا مقدمة** اعلم أنّك علمتَ أنّ للأفلاك نفوسًا ناطقةً ذوات إرادات جرئيّة، فلها أيضًا جهة[٦] شبيهة بقوتنا النظرية وأخرى بالعملية، ولها رأيٌ كلّيّ وعلوم كلّيّة حاصلة فيها عن مباديها[٧] وحركات جزئيّة، وللكاينات ضوابط معلومة محفوظة ليست بصادرة عن جزاف بل هي على حسب مُثُلٍ غيبية هي ذكر حكيم في لوح أعلى، والإنذارات تدلّ على عالِمٍ بجزئيات، وليست[٨] للنفوس البشرية بذاتها

---

(١) وإذا RSN: فإذا K.
(٢) عنه RS: منه K.
(٣) والمداوم KRNz: والدوام SN.
(٤) به KS: ـ RN.
(٥) على ما أنت: على تحصيل ما أنت طالب له Nz.
(٦) جهة KR: قوة S.
(٧) عن مباديها: تشتمل هذه المقدمة على بيان أمرين أحدهما أن صور الكاينات مرتسمة في المبادي العالية قبل كونها على وجه كلي وعلى وجه جزئي، وثانيهما أن للنفس الإنسانية أن تتقش بنقوشها بحسب استعدادها وزوال الحايل بينها وبينها Ka وتقرير ذلك أن النفوس الفلكية المحركة لأجرامها عن مبدأ عقلي لها شعور بحركاتها ولوازم حركاتها الحاصلة عنها في عالم الأجسام ولها علوم بما فوقها من العالم العقلي وبما تحتها من السفلي Nz.
(٨) وليست KS: وليس R.

وإلاّ ما غابت عنها ولا بحسب قواها التي تخصّها وإلاّ ما تقاعدت عنها وقتًا ما، وليس إلاّ من أمر[١] علويّ ليس مما لا يتخيّل الأمور الجزئيّة من المجرّدات، فهي من العالم النفساني[٢] من الأفلاك فيجب أن يكون لها ضوابط كلية عن مباديها إنه: كلّما كان كذا كان كذا، قوانين أُحصيت في العالم العقلي، ثمّ إذا كانت منتقشة[٣] بها النفس الفلكية وتتخيّل الوصول إلى كلّ نقطة فلها أن تَعلمَ لازمَ حركتها باستثناء الشرطيّات: لكن كان كذا فيكون كذا أو ليس فليس، وكلّ ضابطٍ كلّيّ عندها وقوعه في الأعيان واجب التكرار والاستئناف، وإلاّ إن كان لها معلومات مترتّبة غير متناهية أنها تقع في المستقبل، فإما أن يكون منها ما لا يقع أبدًا فالعلم كاذب أو ليس منها ما لا يقع أصلاً فيأتي وقت يقع فيه الكلّ فليس لا يتناهى، ثمّ بعد ذلك يقع ما لا تعلم هي[٤] وهو محال مع أنّ المترتّب الغير المتناهي معًا محال، والغير المنطبع في المادّة لولا احتجابه بها لتلألأ فيه النقوش التي في النفوس العالية إذ لا مباينةَ بين المجرّدات إلاّ المادّة فلَدَى الارتفاعِ يُطالِعها[٥]، ولنفوسنا[٦] هذا الاستعداد لولا البدن وإلى تخفيف عوايقه سبيلٌ، وقد عرفتَ صحّة منامات والنوم إنما هو انحباس الروح عن الظاهر في الباطن.

(٧٢) فصل القوى البدنية متنازعة متجاذبة وكلّما[٧] انجذبت النفس إلى شيء من القوى الشهوانية والغضبية أو الحواسّ الظاهرة أو الباطنة اشتغلت عن الباقيات حتّى أنّ المتوغّل في فكره تتحيّر حواسّه متعطّلة عن إدراكاتها[٨]، والحسّ المشترك هو الذي كلّ شيء ينطبع فيه يحسّ كأنّه مشاهد[٩] كان الارتسام من سبب[١٠]

---

(١) من أمر KS: لأمر R.

(٢) فهي من العالم النفساني: فسبب الإطلاع ليس إلا اتصال النفس بالنفوس الفلكية العالمة بجميع الحوادث الماضية والمستقبلة الحاصلة بسبب الحركات العالمة بها وبلوازمها الكلية والجزئية، ولا يجوز أن يكون هذا الإلقاء من الجواهر المجردة العقلية التي لا تتخيل الأمور الجزئية من الحوادث فهي من العالم النفساني الفلكي Nz.

(٣) منتقشة RS: منقشة K.

(٤) هي KS: ـ R.

(٥) يطالعها: والضمير يعود إلى نقوش نفوس الأفلاك التي لأنفسنا استعداد الانتقاش بها لولا الحجاب البدني KaNz.

(٦) لنفوسنا KR: لنفسنا S.

(٧) وكلما RS: فكلما K.

(٨) إدراكاتها KS: إدراكها R.

(٩) مشاهد KRS: مشاهدا N.

(١٠) من سبب KS: بسبب R.

خارجيّ أو من داخل كما للممرورين، إذ لا سبب خارجيّ هناك والصور[١] التي شاهدوها كثيرًا ما لا تنسب إلى وضع خارجي، ولو[٢] غمّضوا أعينهم لم يتغيّر الإدراك، وما كان كذا لو كان من خارجٍ، فإذن يكون الحسّ المشترك منتقشًا عن التخيّل والتوهّم وغيرهما كما كانت هي منتقشة عنه على ما يجري بين المرايا المتقابلة.

سؤال فلِمَ لا يدوم كذا؟

جواب الصارف عن انتقاش بنطاسيا عن ذلك شيئان: عقليٌّ ووهميّ يشغل الفاعل الذي هو المتخيّلة بأفكار وأحوالٍ عن أن يرتسم فيه، وحسّيّ ظاهر يشغل القابل الذي هو الحسّ المشترك، وإذا فتر أحدُ الحافظيَن: العقليُّ كما إذا استولى على الأعضاء الرئيسة مرضٌ فينجذب النفس شديدًا إلى جهة المرض والحسّيُّ الظاهر كما في النوم، ففي الحالتين[٣] يتسلّط المتخيّلة[٤] على لوح الحسّ المشترك فتُنقِّشه[٥] بالمُثُل[٦] تنقيشًا فترى الأشياء مشاهدةً[٧]، وكلّما كانت النفس أضعف كان انفعالها عن الجوانب أشدّ، وكلّما كانت النفس أقوى كان ضبطها للجانبين أشدّ وكان قوتها لحفظ الجميع أوسع، كما يعهد في الناس من يقرأ ويكتب ويفعل غيرهما معًا لشدّة قوته ورأينا من ذلك كثيرًا ممّا يعجز عنه الأغلب.

---

(١) والصور KR: والصورة S.

(٢) ولو RS: ولم K.

(٣) الحالتين R: الحالين KS.

(٤) المتخيلة RS: المخيلة K.

(٥) فتنقشه: فينقشها (!) KRS وذكر الرئيس أبو علي ابن سينا في الإشارات أن النوم قد يشغل ذات النفس في الأصل أيضًا بما تنجذب معه إلى جانب الطبيعة المستهضمة للغذاء... وصاحب الكتاب مع كونه قد قرر مسئلة علم الغيب على وفق ما في الإشارات لم يذكر هذا الوجه لكون ما ذكره كافيًا في بيان تسلط المتخيلة على لوح الحس المشترك ونقشه < وانتقاشه > Nz بالمثل ومشاهدتها في حالتي المرض المذكور والنوم KaNz، والذي في الإشارات «ولوحت في النقوش المتخيلة مشاهدة» (طبع تهران ٣/ ١٢٧).

(٦) بالمثل: ذكر صاحب الكتاب في حكمة الإشراق... إن الحق في صور الخيال أن مظهرها التخيل كما أن المرآة مظهرة لصورها من غير أن تكون منطبعة فيها بل هي مثل معلقة لا في محل ولا في مكان، فالحس المشترك والخيال وما يجري مجراهما من القوى ليست إلاّ مظاهر صقالية للصور، وبهذا تبين أن مراده في التلويحات بانطباع الصور وارتسامها وانتقاشها هو هذا المعنى لا ما يدل عليه ظاهر هذه الألفاظ Ka.

(٧) فترى الأشياء مشاهدة: فرآها النفس على سبيل المشاهدة Nz.

(٧٣) فصل والمقتضى لأمر نوعيّ إذا عاقه عايق نوعيّ ثمّ يوجَد لشخص منه تمكّنٌ، فذلك إمّا لضعف العايق أو لقوةٍ[١] في المقتضى فالنفس التي عاقها عن عالَمها قواها إذا تمكّنت من الاتصال فإمّا لقوتها الأصلية كما للأنبياء أو لقوةٍ مكتسبة كملكة الأبرار والأولياء، أو لضعف العايقِ بحسب ضرورة ما[٢] كما في المنام، أو فطريّ كما لكثيرٍ ممّن[٣] ضعفت آلاته فطرةً[٤] أو[٥] كما للممرورين والمصروعين، أو كسبيّ كما يستعين بعد المتكهّنة بأمور يحصل منها للحسّ حيرة وللخيال وقفة، فيستعدّ القوة الناطقة لتلقي الأمر الغيبيّ[٦] لضعف العايق كما كان بعض التُرك يستعين بحركة سريعة جدًا لا يزال يلهث فيها حتى يكاد[٧] يتصرّع فتتراءى له أمور غيبية[٨] ويسمع[٩] الحفَظَة ليبنوا عليه آراءهم وكان لا يخلو أيضًا من ضعف فطريّ، وكأشغال[١٠] بعض المستنطقين أبصار[١١] الصبيان[١٢] والنساء ذوات الآلات الضعيفة بأشياء محيّرة للبصر شفّافة[١٣] تُرعِش البصر برجرجتها أو تُدهِشه بشفيفها كإشغالهم إياهم بتأمّل لطخ سواد ذي بصيص[١٤] وبأشياء دوّارة بسرعة وبأشياء مترقرقة، وكاستعانة بعد المتكهّنة[١٥] برقصٍ وتصفيقٍ وفيه مع ذلك تطريب أيضًا وتدوير الرؤوس وغيرها، وكلّ[١٦] هذه موهّنة للحواسّ مُخِلّة بها، وربّما يستعينون أيضًا بالإيهام بالعزايم والتخويف والترهيب بالجنّ إذا استنطقوا غيرهم، والكهنة قد يركّبون أصباغًا للتفريح وتنجيرات، وربّما يحتاجون أيضًا إلى أمور خفيّة، وقد يجتمع السببان[١٧] ضعفُ العايق وقوةُ النفس بتطويب كما لكثير من المرتاضين من أُولي الكدّ، وهذا حسنٌ وما للكهنة والممرورين نقصٌ وإخلال بالقوى وإفسادها

(١) أو تقوة Ku: أو القوة RS.
(٢) ضرورة ما K: ضرورة RS.
(٣) ممن RS: من K.
(٤) فطرة RS: فطرية K في أصل فطرته Nz.
(٥) أو KuNz: ـ RS.
(٦) الغيبي KaRNz: العيني KS.
(٧) يكاد KS: كاد R.
(٨) غيبية KaRSNz: عينية K.
(٩) ويسمع KS: ويستمع R.
(١٠) وكأشغال RS: وكاشتغال K.
(١١) أبصار KS: أنصار R.
(١٢) الصبيان RS: والصبيان K.
(١٣) شفافة RS: باشفافها K.
(١٤) ذي بصيص Ku: ذي بضيض RS: هو كلطخ الإبهام بالدهن وبالسواد المتشبث بالقدر حتى تصير أسود براقًا KA.
(١٥) المتكهنة KS: المتكهنين R.
(١٦) وكل RS: فكل K.
(١٧) السببان RSN: الشيئان K.

وتعطيلها وهو غير محمود عند العلماء، والرياضات أُولي البصيرة أمورٌ مكتومة مخزونة فيتوسّلون هؤلاء الكلّ بهذه الأشياء إلى الانتقاش بمغيبات ويوكّلون الهمّ[١] على شيء بخصوصه فيتخصص استعدادهم بقبوله وثباتُ العزيمة العقليّة لها مدخل[٢] عظيم في أمور.

(٧٤) فصل وقد دريتَ أنّ القوة المتخيّلة محاكيةٌ[٣] لهيئات إدراكية ومزاجيةٍ سريعة الانتقال من الشيء إلى ضدّه أو شبيهه، ولتخصّص الانتقال أسبابٌ جزئية غابت عن ضبطنا، وقد تثبت على صورة حينًا إمّا لتلذّذها بها أو لتكرّرٍ[٤] أو لوضوح انتقاشها أو لكون الشيء مهمًّا شديدًا، فالسانح القدسيّ في النوم واليقظة للجميع قد يلمع كبرقةٍ إمّا مع لذّةٍ خاطفةٍ كما لكثير من أصحاب الرياضات وإخوان التجريد، وفيهم وفي غيرهم قد يسنح دون لذّةٍ بل كأكثر المنامات، فإذا قلّت الشواغل فيقع للنفس خلسةٌ إلى جانب القدس فانتقشت بنقش غيبيّ فقد ينطوي سريعًا وقد يشرق على الذكر وقد يتعدّى إلى الخيال فيتسلّط الخيال على لوح الحسّ المشترك فيرتسم فيه صورة في غاية الحسن والزينة على أكمل هيئةٍ وأبهاها تُناجيه بالغيب أو يرتسم صورة الأمر الغيبيّ مشاهدة أو ينسطر على سبيل كتابةٍ أو على طريق نداءِ هاتفٍ غايبٍ أو على غلبة ظنٍّ بالأمر الغيبيّ فيطلع، وما بقي من الكلام محفوظًا في النوم واليقظة فهو رؤيا[٥] صادقة أو وحي صريح، وما بطل هو وبقيت محاكياته فهو وحي محتاجٌ إلى تأويل أو حُلمٌ مفتقر إلى تعبير، ويختلف بالمواضع والأشخاص والأوقاتِ والعاداتِ هذه[٦] المحاكياتُ، وما يرى من الجنّ والغول والشياطين فهو من أسبابٍ باطنةٍ تخيّليةٍ، وليس انتقال المتخيلة يختص بالنوم بل قد[٧] يشغلك عن

---

(١) الهم KR: لهم S.

(٢) لها مدخل: لما ذكر الوجوه المكتسبة للضعف المعين على الاتصال بالمبادئ العالية وتلقى بعض المغيبات منها ذكر بعد ذلك السبب الذي من أجله يخصص اطلاع النفس على مغيب مخصوص دون غيره وفي الأغلب لا ينطبع في النفس مما في تلك المبادئ إلاّ ما يناسب عزمتها ويكون مهمًا لها Ka إلاّ ما يناسب غرضها من المهمات وثبات العزيمة العقلية لها مدخل عظيم في جميع الأمور المطلوبة الممكنة الحصول للطالب Nz.

(٣) محاكية CRSN: محاكة K.

(٤) أو لتكرر C: أو للتكرر RS: ـ K.

(٥) بالأمر الغيبي. . . فهو رؤيا CRS: ـ K.

(٦) هذه KCt: وهذه CRS.

(٧) بل قد Ku Nz: بل وقد CRS.

مهمّك ناقلةٌ[1] فتحتاج إلى رجوع بالقهقرى وتحليل بالعكس، وكما أنّ المدرَكات تتعدّى إلى الحسّ المشترك فلا يبعد أن تنعكس منه تارة أخرى إلى الحواسّ فتنعكس الصورة من الحسّ المشترك إلى العين، وربّما تنعكس إلى الهواء الراكد في العين المبتلّ برطوبتها وكذا إلى ساير الحواسّ من اللمس والذوق، فقد شاهدنا من هذه الأشياء عجايب، وبالجملة إذا حصل في الحواسّ استرخاءٌ لا يبعد مِثل هذه النقوش، وكلّما انقشع[2] عنك غيوم الطبيعة يبدو لك سرٌّ طالَما كَتَمَ عنك الحكماء[3].

(١) ناقلة: في الأصول ناقله وله وجه.

(٢) انقشع KCSN: انقشعت R.

(٣) يبدو <يبدوا > C لك... الحكماء KCR: يبدوا لك شرطًا لما كتمه عنك الحكماء N يبدو كل سر طال ما كتم عنك الحكماء S، وهذه الأسرار هي التي كتمها الحكماء والمتألهون عن العامة الغير المستعدين لكشفها Nz.

مرصاد عرشيّ[1]

وفيه فصول

(٧٥) لا تُحدِّثْ نفسَك[2] إن كنتَ امرءًا ذا جِدٍّ[3] بأن تتكئ[4] على سرير الطبع راضيًا برغد عيشةٍ في هذه الخِرْبة[5] القذرة وتمدّ رجليك فتقول قد أحطتُ من العلوم الحقيقية بشطرها، ولِنفسي عليّ حقٌّ، كيف وقد فزتُ[6] بقصب السبق على أقراني، إنّ هذه خطرة[7] ما أفلح ما دام عليها قط.

(٧٦) فصل كلّ هذه العلوم صفيرُ سفيرٍ[8] يستيقظك عن رقدة الغافلين[9]، وما خُلقتَ لتنغمس في مُهلكِك، انتبهْ يا مسكين، وانزعجْ[10] بقوة وارفضْ أعداء اللّٰه فيك، واصعدْ إلى آل طاسين[11]، لعلك ترى ربَّك بالمرصاد.

---

(١) مرصد عرشي: إنما عنون هذا المرصاد بالعرشي دون اللوحي لأن أكثر ما فيه من الخطابة الراتبة والكلمات الشايعة لم يستفدها الشيخ من كتاب ولا يعلمه من أحد بل هي إنشائه وتأليفه، فأنا قد ذكرنا أنه يريد بالعرشي ما حصله بأنظاره ورياضته، وباللوحي ما استفاده من الكتب وغيرها Nz: المرصاد الطريق وإنما صونه بالعرش لأن جمهور ما فيه من المباحث العلمية والكلمات الخطابية مما تفرد به المصنف أو لم يستفده من كتاب ولا من معلم بشري فإني استقريت هذا الكتاب إلى آخره فما وجدت فيه من المباحث التي عنونها بذلك ما هو موجود في غير كتبه... ولعل مراده من اللفظين المذكورين غير هذا ولا سبيل إلى الاطلاع على ذلك إلا بالنقل... Ka.

(٢) لا تحدث نفسك KCRSN: لا ضيع عمرك Nz.

(٣) ذا جد CRSN: أجد K.

(٤) تتكئ KCRS: تبكي N.

(٥) الخربة KCRS: الجزئية Ni.

(٦) فزت CRSN: قدت K.

(٧) خطرة KCRN: خطيرة.

(٨) سفير KCSN: سفير قدس R.

(٩) الغافلين CRSN: الجاهلين K.

(١٠) وانزعج CRS: وانزع K.

(١١) آل طاسين KCtRN: طاسين C، ويقال إن آل طاسين هم أهل البيت عليهم السلام وكذا آل ياسين وكأنه أراد بهم هاهنا كل من وصل إلى الكمال الأعلى، وطاسين هو مبتدأ سورة النمل، ولا أعلم ما الذي قصد بتخصيص هذه السورة بالذكر Ka وآل طاسين هي الجواهر العقلية والنفوس الفلكية، والحروف التي هي في أوايل السور كلها إشارة إلى تلك الجواهر المفردة كأفراد هذه الحروف، فإذا تيسر للسالك الصعود إلى الجواهر العقلية والاتصال بالنفوس الكاملة =

(٧٧) فصل أتسمعُ منادى اللّه تُناديك وتتصامَمُ[١]؟ قُمْ من مرقَد طبيعتك واستشرِقْ، لعلّ نفخةً من اللّه تتلّقاك، وإذا عزمتَ فاصبرْ، وإذا شرعتَ تمّمْ[٢]، وإذا طرحتَ فاصعدْ، وإذا رأيتَ فاسجدْ، فلعلّ بارئك يناجيك.

(٧٨) فصل جلْ[٣] ببدنٍ غابت[٤] نفسه واعتصمْ بكلمةٍ تُقدّسك[٥] وقُل لقومِك[٦] خذوا حذركم واتّقوا، فقد[٧] قرب الموعد، فإن لم تنتهوا فإنّ عذاب اللّه آتٍ.

(٧٩) فصل أما والعادياتِ[٨] لفرطِ شوقٍ دارت على أرجاء الكون ونفوس قصدنَ[٩] بقوة إلى ذُرَى العرش أنّ إنسانًا لم يحارب بني جنٍّ أوَوْا إلى قُلّة طَوْدٍ[١٠] منعوا حقّ اللّه عزَّ وجلَّ لن[١١] يعبُر عن سِكّته إلى درب الأزل ولن يصل[١٢] إلى ساحل العزّة[١٣]، ولعلّ موجًا هيَّجه، العاصفاتُ سراعًا[١٤] تختطفه، فيغرق في تيّار

= من أهل بيت النبوة أن قلنا إنهم المرادون بآل طاسين سهل عليه مشاهدة الواحد الحق إن دام على ما هو عليه، فتصدق قوله لعلك ترى ربك بالمرصاد والطريق الذي أنت سالكه، وهذا الصعود إلى الجواهر العقلية ومشاهدة الواجب لذاته بعين اليقين لا يمكن أن يحصل بالعلم النظري الذي هو علم اليقين بل لا يحصل إلاّ بالتجرد التام Nz.

(١) وتتصامم CRSN: فيتصامم K.

(٢) تمم: كذا في الأصول وكان الصواب «فتمم».

(٣) جل KCSN: خذ R، أي دز وسح ببدنك في البلاد التي لا وطن لك بها Nz.

(٤) غابت KSN: غاب CR.

(٥) بكلمة تقدسك: الكلمة هي النفس الناطقة... ويكون معنى الكلام أنه أمرك بالاعتصام عن الشواغل البدنية والموانع المادية بكلمة كاملة أما النفوس الإنسانية والفلكية أو العقلية تجعلها أمامك Nz.

(٦) لقومك: يحتمل أن يكون أراد بقومك قواك البدنية ويحتمل أن يريد به أصحابك من الناس Ka.

(٧) فقد KCSN: لقد R.

(٨) أما والعاديات: التي أقسم بها هي الأفلاك إذ هي التي تتحرك حول عامل الكون والفساد حركة شوقية Ka.

(٩) قصدن RS: قصدت KCNz.

(١٠) قلة طود: كأنه أراد ببني جن القوى المدركة الباطنة... والطود هو الجبل العظيم فكأنه شبه الإنسان بالجبل ورأسه الذي هو أعلاه بقلة الجبل والقوى المذكورة أووا في تلك القلة لأن محل هذه القوى الدماغ فكأنها أوت إليه Ka.

(١١) لن CRSN: لم K.

(١٢) ولن يصل CRSN: وإن لم يصل K.

(١٣) ساحل العزة KCRSN: وفي بعض النسخ ساحة العزة Na.

(١٤) سراعًا CRSN: شراعًا K.

الغسَق، حيث لا عينٌ باصرة تطرف، ولا قرينٌ ذو ودّ يُسامر، فهنالك[1] يلاقيه مقتُ السلاطة في هيبةٍ[2] لا مَعْبرَ عنّا للعابرين.

(٨٠) فصل إنّ سكينة من رحمة اللّه[3] لن[4] تلحق إلاّ نفسًا فارقت أطلالَ[5] ذوي إفكٍ عَتَوا، فأَنّتْ ورَنَتْ[6] ووقفت على رَصَدٍ فرأت طيورًا[7] صافّاتٍ حاضرات واقفات عند كُوْةِ[8] الكبرياء، فنادت بخفيّ ندايها: يا مُنجي الهلكَى ويا غياث مَن استغاث! إنّ ذاتًا هبطتْ فاغتربتْ وتذكّرتْ فاضطربتْ فسارعت فُمنعت، فهل إلى وصول مِن سبيل؟

(٨١) فصل نادَى مُنادٍ[9] من الملايكة حفّت من حول عرش النور[10] أنْ[11] يا أيها التايهون في مهمة البَوار، إنّ أبواب السموات تُفتح في صبيحة كلّ جمعة طلعتْ شموس عن مغاربها، فَهَلمّوا إلى الباب الأكبر وحركوا الذكر الحكيم وقولوا: يا آخذ النواصي! بدأتَ فتمّمْ، خلقتَ فأهدِ، قضيتَ فأعفُ، ملكتَ فاغفرْ، يا واهب الحيوة[12] حقًّا! بِبابك عبدٌ من عبادك أتى من رجس الهيولى تايبًا، أفيرجع من رَوحك خايبًا؟ يا مَن غواشي نوره أضاءت[13] الذوات[14] الذاكرات، وطوالع مَواهِبه زَينُ[15] الأرواح السابحات، إنَّ نفسًا طلبتْك فلا تردّها في انقلاب الناكسين

---

(١) فهنالك KCRN: فهناك S.

(٢) هيبة KCRN: هيئة S.

(٣) الله CRSN: الإلهين K.

(٤) لن KCRtS: لا R.

(٥) أطلال KaCRSN: ـ K.

(٦) فأنّت ورنت KCR: معناه فجاءت وأدامت النظر. . . ولم أجد في النسخ متفقة عليه بل وجدت في بعضها فأنت ورنت من الأنين والرنين وفي بعضها فآبت ورنت من الأوب والرنو وكان التصحيف وقع هاهنا لعدم الإطلاع على غرض الكلام Km فانت ورنت NS معناه أن هذه النفوس المفارقة لاطلال ذوي أفك إذًا أنت من الأنين بسبب الاجتهاد والرياضة. . . كما أن المريض الضعيف القوى من شأنه ذلك، ورنت يحتمل أن يكون من الرنين الذي هو الصوت المترنم به، ويحتمل أن يكون ورنت من رنا إلى الشيء إذا أدام النظر إليه، وعلى كل واحد من التقديرين يكون هذه النفس ناظرة وإنما إلى ذلك العالم ترنم بذكره ترنم العاشق على معشوقه Nr.

(٧) طورًا CRS: طيور K.

(٨) عند كوة Nz: عندها كوة KCRS.

(٩) مناد CRN: منادى KS.

(١٠) النور KCRN: النيران S.

(١١) ان KCS: ـ R.

(١٢) الحيوة KRS: الحياة C.

(١٣) أضاءت KC: أضاء RS.

(١٤) الذوات RSN: ذوات KC.

(١٥) زين KCRNz: أين S.

فارحمْ وانصرْ واعصمْ وأنتَ خير العاصمين.

(٨٢) فصل إنَّ الناشطات عقدَ الناكثين، والناهضات[١] إلى أُفق علّيّين، وكلّ مجتاز[٢] على يمّ قَطرانٍ، إن لم[٣] يخوضوا على طَرَبِ مطيِّر وأُهبةٍ تامّة عادلةٍ فيلتقمهم الحوت المظلم، ولن[٤] يشربوا بعده إلاّ سموم الأساود، ولا يصيبهم نسيم مَهَبّ العاطرين ولذايذ نغمات الفارقين.

(٨٣) فصل قام هرمس يُصلّي ليلةً عند[٥] شمس في هيكل النور، فلما انشقّ عمود الصبح فرأى أرضًا تخسِف بقُرىً غضب اللّٰه عليها فتهوِي هُويًّا، فقال: يا أبي نجِّني عن ساحة جيران سوءٍ، فنودي[٦] أن اعتصمْ بحبل الشعاع واطلعْ إلى شَرَفات الكرسي، فطلع فإذا تحت قدمه[٧] أرضٌ وسموات[٨].

---

(١) إن الناشطات... والناهضات: يقال نشطت إذا عقدت وأنشطت إذا حللت، والناشطات والناهضات كلاهما يشير به النفوس الإنسانية سمّاها ناشطات باعتبار وناهضات باعتبار آخر Ka والناشطات هي النفوس الكاملة التي نشطت إلى العالم العلوي فحللت عقد قوى البدن واتصلت بعالمها، والناهضات هي النفوس المستكملة الناهضة عن العلايق البدنية إلى العوالم العلوية التي هي أفق عليين Nz.

(٢) مجتاز KCR: مختار SNz.

(٣) إن لم CRN: إذا لم K لم S.

(٤) ولن CRS: ولم K.

(٥) عند KCRNi: عيد S.

(٦) فنودي KCRN: فيودي S.

(٧) قدمه KCSN: قدميه R.

(٨) أرض وسموات: مراده بهرمس النفس الكاملة الشريفة، وبالصلوة التوجه إلى ذلك العالم، وليلة عند شمس ليلة حضور مقصود النفس من الرياضة والسلوك، وبانشقاق عمود الصبح ظهور النفس عن البدن لورود الأنوار الإلهية والبوارق القدسية عليها وكما كان عمود الصبح إنما يظهر عن أفق الأرض عندنا فكذا عمود هذا الصبح أعني النفس الناطقة بسبب ما وصل إليها من تلك الأنوار العقلية عن أرض البدن، فيصدق قوله فرأى أرضًا... أي رأى هذا السالك أعني النفس الناطقة الظاهرة عن البدن عند التجلي الإلهي أرض البدن وقراه التي هي القوى تخسف بها لكون النفس عند هذا الكشف والظهور في حيز الأنوار العقلية والذوات العلوية والبدن حينئذ وقواه في حيز العالم السفلي المغضوب عليه لغاية بعده بالمرتبة عن ذلك الجناب الإلهي، فنادى هذا السالك المرتفع عن حضيض البدن إلى أوج العقل: يا أبي، إشارة إما إلى الواجب لذاته أو إلى العقل الذي هو العلة، بجني عن... القوى البدنية والعلايق المادية فنودي إن اعتصم بحبل الشعاع الذي هو الحكمة النظرية والعملية الموصلتان إلى العوالم العلوية، واطلع =

(٨٤) فصل بَرَقَ بارقُ العزّة في سرّ عبدٍ قعد بمعزلٍ عن بني جنسه، غلق[١] على نفسه باب حواسٍّ مدركاتٍ وخواطرَ وارداتٍ[٢] وهموم مهلكاتٍ، يقهر بذكر اللّه ما دبَّ في ضميره من دبيب النمال التي هي مثل الخيال، وعسى ينقطع لِفقد المدد بالملال وما خطر بباله من الأقدام على كثيرِ عددٍ من الأفعال، ولا يشتغل بغير ربّه ويحسب نفسه كأنها فارقت الأقطار والجهات والأزمان والأوقات معلّقةً مجرّدةً مفارقةً مخلّصةً زمانًا طويلاً، فإن دامت كذا فسيأتيها برقٌ ثم حَرْقٌ ثم طمسٌ وهي معلّقة عند ذات الذوات[٣] بالمرصد الأعلى.

= إلى شرفات الكرسي التي هي المجردات العقلية، فإذا تحت قدمه أرض وسموات لارتفاعه حينئذ عن العوالم الجسمانية الفلكية والعنصرية وقد جرت عادة بعض القدماء بتسمية المجردات أفلاكًا لإحاطة الأشد نورًا منها بالأضعف كإحاطة السموات بعضها ببعض ولهذا قال أفلاطون: إني رأيت عند التجرد أفلاكًا نورية... Nz، هذا من الرموز المشكلة ويحتمل أنه أراد بانشقاق عمود الصبح ظهور أنوار المعارف وبالأرض البدن أو المادة مطلقًا وبالقرى النفوس المتعلقة بالأبدان أو القوى الحالية فيها فكأنه شبه هذه بأهل القرى وعبر بالقرى عن أهلها... وأراد بهويها انحطاطها عن المرتبة التي تستحقها بأصل فطرتها... ويريد بالساحة البدن وبجيران السوء القوى البدنية وبحبل الشعاع الوصلة إلى العالم العلوي وبشرفات الكرسي عالم المجردات ويكون تحت قدميه أرض وسموات ارتفاعه عن عالم الأجسام والجسمانيات أرضيها وسمائيها، وقد حكم المصنف في حكمة الإشراق عن أفلاطون أنه رأى عند التجرد أفلاكًا نورية وذكر أنها هي السموات العلى التي يراها بعض الناس في قيامتهم ﴿يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات﴾ (٤٩/١٤) غير السموات... ولعل الأرض والسماوات التي ذكرها هي من عالم المثل ولهذا ذكرهما بلفظة التذكير، ويؤكد هذا الاحتمال ما ذكره في كتاب المطارحات هو أنك إذا «سمعت في أقوال القدماء وجود عالم مقداري هو غير العقل والنفس فيه مدن لا يكاد تحصى من جملتها... جابلقا وجابرصا فلا تبادر بالتكذيب فإن السالكين يرونه ولهم فيه مآرب...» ومما يدل على أن المدن التي أشار إليها هي من عالم المثل المعلقة التي سبقت الإشارة إليها هو أنه في مسئلة العلم من كتاب المطارحات أيضًا < في المشرع السابع من العلم الثالث > ذكر أن «أجود ما يعتمده الباحث قبل البحث عن حكمة الإشراق الطريقة التي ذكرناها في التلويحات مما جرى بيني وبين الحكيم... أرسطاطاليس في مقام جابرصا حين تكلم معي شبحه»، وقد صرح في التلويحات بأن الذي جرى «بينه وبيني» في المسألة المذكورة إنما كان في المقام الذي كل ما يرى فيه فهو مثل معلقة كما ذكر في حكمة الإشراق، وبالجملة فحقيقة غرضه من هذا الفصل هو أشد أشكالاً عندي مما تقدم من فصول هذا المرصاد Ka.

(١) غلق KCR: وغلق S.

(٢) واردات Rts: وارادات KCR.

(٣) ذات الذوات: يحتمل أن يريد به الواجب لذاته ويحتمل أن يريد به المعلول الأول ويحتمل أن =

(٨٥) فصل إنّ طايفة اللّٰه تألّهت فتعظّمت وتقاطعت فتواصلت وجاوزت غير أنّ جبلي بني الأخياف[١] إلى[٢] جبلَي شرقٍ أصغر وشرقٍ أكبر[٣]، وثَمَّ باب الأبواب[٤]، أيُّ نَسَمةٍ[٥] سَمَتْ إليه أخذتها أعينُ اللّٰه[٦] واتّقدت فيها شعلةٌ جذّابةٌ فشبّتها، وهنالك انمحق المستغرقون، للّٰه كلمةٌ[٧] هذا شأنها في المتزعزعين!

= يريد به العقل الذي هو مبدأ النفوس الإنسانية فإن لكل واحد من هذه المحامل الثلثة وجهًا غير بعيد Ka.

(١) الأخياف KCRS: الاختلاف N.

(٢) إلى CRSNz: على K.

(٣) وشرق أكبر: جاز أن يشير به تخليتها للقوى المدركة والمحركة واتصالها بعالمي النفوس والعقول، والغيران جمع غار فهو كالكهف في الجبل وكأن مراده بها في هذا الموضع بطون الدماغ وغيرها من محال القوى البدنية، والجبلان المذكوران أولاً يحتمل أن يريد بأحدهما محل القوى المدركة وبالآخر محل القوى المحركة، والأخياف المختلفون ومنه يقال الأنام أخياف، وأما الجبلان المذكوران ثانيًا فقد يجوز أن يريد بجبل الشرق الأصغر عالم النفوس السمائية وبجبل الشرق الأكبر عالم العقول المجردة بالكلية ولا يبعد أن يريد بالأصغر منهما القوة العملية وبالأكبر القوة النظرية Ka، والجبلان اللذان تجاوزت النفوس إليهما عند تجاوزها جبلي بني الاختلاف أحدهما شرق أصغر وهو عالم النفوس والثاني شرق أكبر وهو عالم العقول فجعل البدن وقواه كالمغرب الذي يغرب فيه النفوس لخفاء آثارها بسبب العلاقة البدنية وعالم النفوس والعقول مشرقان لأن المشرق محل طلوع الأنوار الكوكبية والعقول تطلع من الأفق الإلهي كما تطلع النفوس من الأفق العقلي ويجوز أن يكون ظهور النفس عن البدن بعد الرياضة وإشراقها وتجليها بحيث يظهر لها عالم النفوس الذي هو كالمشرق لها لظهورها عن أفق البدن الذي هو كالمغرب ثم يظهر عالم العقل لها بعد ذلك الذي هو كالمشرق لظهورها عن أفق عالم النفس الذي هو لها كالمغرب إلى عالم العقل المشرقي Nz.

(٤) باب الأبواب: يحتمل أن يريد به العقل الأخير الذي هو علة نفوسنا ومكملها [على ما صرح بذلك في المقالة الخامسة من القسم الثاني من حكمة الإشراق + Nz] وربما أراد به العقل الأول، إن جميع العقول أبواب يلجها السالكون إلى اللّٰه تعالى وهذا العقل هو الذي يسلك من كلها إليه ومنه إلى القيوم نور الأنوار Ka.

(٥) أي نسمة: فالنسمة هي النفس وسموها ارتقاءها وتوجهها إلى الجنبة العالية Ka.

(٦) أعين اللّٰه: هي المجردات Ka الجواهر العقلية Nz.

(٧) للّٰه كلمة: أي للّٰه در كلمة ونفس يكون ما ذكره حالها وشأنها في النفوس المتزعجة من الجانب السفلي إلى الجانب العلوي، ولا يبعد أن يكون هذه الخطابة الحسنة مفيدة لليقين لذوي الحدوس الباقية إما بالفطرة أو بالاكتساب Nz وكل هذه من الرموز التي يشكّل على مقصوده منها وأكثر ما ذكرته في شرح الفصول المذكورة من أول المرصاد إلى هاهنا إنما هو من طريق الحدس والتخمين والأخذ بالمناسبة والاحتمال من غير جزم وقطع أن ذلك هو مراد المصنف =

(٨٦) فصل اعلمْ رحمك الله أنه لما انتهى كلامنا إلى ههنا وحان وقت الاقتصار فجدير بنا حُسن توصيةٍ: لا تضيّعْ عمرك فإنّك لن تجده[١] بعد فواته، اصبرْ صبر الرجال ولا تعوّد نفسك بأخلاق رَبّات الحجال[٢]، واعلم أنّ الحكماء الكبار منذ[٣] كانت الحكمة خُطابيّةً في الزمان السابق مثل والد الحكماء أب الآباء هرمس وقبله[٤] أغاثاذيمون وأيضًا مثل فيثاغورس وانباذاقلس وعظيم الحكمة أفلاطون كانوا أعظَم قدرًا وأجلَّ شأنًا من كلّ مبرّز في البرهانيّات نعرفه[٥] من الإسلاميّين[٦]، ولا يغرّنّك استرسال هؤلاء مع فيثاغورس، فإنّ هؤلاء القوم وإن

= وما بقي من ألفاظ منها لم أشرحها فذلك لعدم اطلاعي على وجه مناسب يمكن حملها عليه ولولا أن تركي شرح باقيها غير موافق لغرض السادة الملتمسين لما كنت شرحته على أن ما ذكرته وإن لم يتحقق مراد صاحب الكتاب من بعضه هو غير منفك من فوايد وربما كان مطرقًا لبعض المتفكرين فيه إلى الوقوف على حقيقة الغرض المقصود منها أو من بعضها إن لم يكن ما أوردته في شرحها هو حقيقة ذلك الغرض وكذلك الحال في شرح خطبة الكتاب وما يجري مجراها من الألفاظ الموردة في خطابياته الرمزية، وجميع هذه الفصول جارية على قانون الخطابة ليس فيها بحث برهاني وغرضه منها الترغيب في العلم والتحذير من غوايل الدنيا والحض على الزهد فيها والتشويق إلى العالم الأعلى. . . ومن تحقق الأصول السالفة من ذوي الحدس القوي المايلين إلى الجناب الأعلى فطرة أو اكتسابًا صارت هذه الخطابيات أو بعضها في حقه جارية مجرى البرهانيات الموقعة لليقين، وهذا هو فايدة ذكرها للخواص ومجرى الظن والإقناع فهو فايدة ذكرها للعوام Ka.

(١) تجده KCRN: تجد S.

(٢) ربات الحجال KCRS: ربات الخلاخل والحجال Nz.

(٣) منذ KCSN: مذ R.

(٤) وقبله KCS: ومن قبله R.

(٥) نعرفه KCR: تعرف S.

(٦) من الإسلاميين: كأبي نصر الفارابي وأبي علي ابن سينا وتلاميذه فمن لا سلوك له ولا اجتهاد في العلوم الكشفية بل ليس لهم إلاّ النظر في البراهين والبحث عن الأدلة التي لا طايل تحتها بل ولا تتم أيضًا بدون سلوك وتجرد، وقد جرت عادة أبي علي ابن سينا واتباع المشائين أن ينقلوا كلام هؤلاء الأساطين لا سيما فيثاغورس ويناقضونه ويسفهون آراءهم ويعظمون أمامهم أرسطاطاليس وينصرون كلامه حتى قال الشيخ في آخر منطق الشفاء عن المعلم الأول إنه «لم ينتقل إلينا من الأوايل في المنطق إلاّ أمور مجملة وضوابط قليلة ونحن فقد كددنا أنفسنا زمانًا طويلاً في طلبها حتى استخرجناها من القوة إلى الفعل مفصلة ترتيبًا وتهذيبًا» ثم إن أبا علي عظمه بعد ذلك وفخمه على وجه يزري بالأوايل، ونقل في الشفاء عن فيثاغورس أن العدد مبادئ الموجودات كلها وأن الواحد مبدأ جميع الأعداد وناقضه هناك وسفه رأيه من غير أن =

فصّلوا ودقّقوا[١] ما اطلعوا على كثير من خفيّات سراير الأوّلين سيّما الأنبياءِ منهم، والاختلافات إنما وقعت في التفاصيل، وأكثر كلام القومِ على الرموز والتجوزاتِ[٢] فليس من الواجب الردّ عليهم، وقد اتّفق الكلّ على ما ينبغي في الآخرة من علم الواحد الحقّ وما يليه من العقول والنفوس والمعاد للسعداء، فعليك بالرياضة[٣] والانقطاع! لعلّك تنال ممّا نالوا، وقد حكى الإلّهيّ أفلاطون عن نفسه فقال ما معناه «إني ربما خلوتُ بنفسي[٤] وخلعتُ بدني جانبًا وصرتُ كأنّي مجرّد[٥] بلا بدن عريّ عن الملابس الطبيعية[٦] بريّ عن الهيولى[٧]، فأكون داخلاً في ذاتي خارجًا عن ساير الأشياء فأرى في نفسي من الحسن والبهاء والسناء والضياء والمحاسن العجيبة الأنيقة ما أبقى متعجّبًا فاعلمُ أنّي جزءٌ من أجزاء العالم الأعلى الشريف» في كلام طويل[٨]،

= يعرف مقصوده فإن مراده بالواحد الواجب لذاته وبالأعداد الجواهر العقلية... فهذا وأمثاله هو استرسالهم مع فيثاغورس وغيره Nz.

(١) ودقّقوا CRS: وحققوا K.

(٢) الرموز والتجوزات: ومثال رموز الأقدمين وتجوزاتهم ما حكاه المصنف في كتاب المطارحات [في أواخر المشرع السادس من العلم الثاني] وهو أنه «قد يجري في كلامهم أن النفس أخطأت وهبطت فرارًا من غضب الله مع علمهم أن في عالم القدس لا تصور لسنوح خطيئة أو اقتراف معصية ولا يطرق إليه المستحدثات آثار الحركات «وتأول» خطيئتها بحصولها عن مبدئها... ناقصة في جوهرها... وهبوطها بأعراضها عن المفارق بالعلاقة البدنية... وفرارها من سخط الله لشوقها إلى تدبير البدن... ليزول عنها النقص» ومن رموزهم ما يحكى [في هذا الموضع بعينه] «عن بعض المشرقيين أن الظلمة حاصرت النور وحبسته ثم أمدته الملايكة فاستظهر على أهرمن الذي هو الظلمة فقهر الظلمة إلاّ أنه أمهلها إلى أجل مضروب وأن الظلمة حصلت عن النور لفكرة ردية» وتأويله إن «أصل هذا الحديث كان عن النفس فإنها جوهر نوراني كما برهن عليه الفهلويون والظلمة هي القوى البدنية والحصار والحبس تسلط القوى عليها وجذبها النفس إلى العالم السفلي، ومدد الملايكة مصادفة توفيق القدر بإعداد النفس لإشراق علوي وخروج الفعل، والإمهال إلى أجل مضروب بقاء القوى إلى الموت، والفكرة الردية ميل النفس إلى الأمور المادية» Ka.

(٣) بالرياضة CRS: بالرياضات KCt.

(٤) بنفسي KCRS: بنفسي كثيرًا Nz.

(٥) مجرد KCRS: جوهر مجرد Nz.

(٦) عري عن الملابس الطبيعية KRS: عري عن ملابس الطبيعة C، ـ Nz.

(٧) برى عن الهيولى KCRS: ـ Nz.

(٨) في كلام طويل: قابل F. Dieterici, Die sogenannte Theologie des Aristoteles, Leipzig, 1882, S. 8 - 9.

وحكى المعلّم الأوّل عن نفسه هذه الأنوار العظيمة، وقد اتّفق[1] كلّهم على أن مَن قدر على خلع جسده ورفضِ حواسّه صعد إلى العالم الأعلى، واتّفقوا على أن هرمس صعد بنفسه إلى العالم الأعلى وغيره من أصحاب المعارج، ولا يكون الإنسان من الحكماء ما لم[2] يحصل له ملكةُ خلع البدن والترقّي، فلا يلتفت إلى هؤلاء[3] المتشبّهة بالفلاسفة المخبّطين المادّيّين، فإنّ الأمر أعظم مما قالوا، وطرايق هؤلاء[4] منها خفيّةٌ لشرفها وعظمتها ومنها ظاهرةٌ.

(٨٧) **فصل** الصوفية والمجرّدون من الإسلاميّين سلكوا طرايق أهل الحكمة ووصلوا إلى ينبوع النور وكان لهم ما كان ﴿ومن لم يجعل اللّٰه له نورًا فما له من نور﴾ (٢٤/ ٤٠).

(٨٨) **فصل** وكانوا قد[5] يشغلون[6] المريدين بالذكر الدايم وتركِ الإحساس والحركات والعقودِ في الزاوية وقطعِ كلّ خاطرٍ يجرّ إلى هذا العالَم، وهكذا إلى أن تحصل لهم الأمور، ومن الطرايق العبادةُ الدايمة مع قراءة الوحي الإلهي والمواظبة على الصلوات إلى جُنح الليل والناس نُيّامُ، والصومُ وأحسنه ما يؤخّر فيه الإفطار إلى السحر لتقع العبادة في الليل على الجوع، وقراءة آيات في الليل مهيِّجةٌ لرقّةٍ وشوقٍ، وينفعهم الأفكار اللطيفة والتخيّلات المناسبة للأمر القدسيّ ليتلطّف سرّهم وهذا له مدخل عظيم، وكذا الغلبة اللطيفة[7] والنغمة الرخيمة والوعظ عن قايلٍ زكيّ، فأوّل

---

(١) وقد اتفق KCSNz: فقد اتفقوا R.

(٢) ما لم CRS: ما لا K.

(٣) هؤلاء KCRtS: هذه R فلا ينبغي للعاقل الحكيم أن يلتفت إلى هؤلاء المتشبهة بالفلاسفة Nz.

(٤) وطرايق هؤلاء: وطرايق هؤلاء الحكماء في الحكمة والسلوك Nz.

(٥) وكانوا قد KRSN: وقد كانوا C.

(٦) يشغلون CRNz: يشتغلون KS.

(٧) الغلبة اللطيفة KuCRS: هي المعتدلة وقد ذكر في حكمة الإشراق أن من قدر على تحريك قوتي عزة ومحبة تتحكم نفسه على الأشياء بحسب كل قوة فيما يناسبها لا غير، وذكر في المطارحات أنه «إن كان الغالب على جوهر النفس الأمر القهري فيقع الشروق على وجه يغلب فيه حصة الأمور القهرية من السمائيات وأرباب طلسماتها فيكون المعنى الذي تسميه الفهلوية «خرة» مما يأتي في الشهب النورانية أثره في القهر فيصير صاحبه شجاعًا. . وإن اعتدل وكثر فيه حصة هيئات النور بواسطة السيد النير الأعظم فيكون ملكًا معظمًا. . . وهذا وحده يسمى كيان خرة» ولعله أشار بالغلبة هاهنا إلى ما ذكره في الكتابين المذكورين، ولا يبعد أن يكون لفظة =

ما يبتدئ عليهم أنوارٌ خاطفة لذيذة سمُّوها[1] الطوالع[2] واللوايح، وهي كلمعةٍ بارقٍ سريعة الانطواء، ثمّ يُمعنون في الرياضة إلى أن يكثر عليهم ورودها لملكةٍ متمكّنةٍ[3]، وقد يخرج عن اختيارهم هجومها، ثمَّ بعد ذلك يثبت الخاطف وعند ثباته يسمَّى السكينة، وعند التوغّل[4] في الرياضة تصير ملكةً، ثمّ بعد ذلك يحصل لهم قوّة عروجٍ[5] إلى الجناب الأعلى، وما دامت النفس مبتهجةً باللذّات من حيث هي اللذّات فهي بعدُ غيرُ واصلةٍ، وإذا[6] غابت عن شعورها بذاتها وشعورها بلذّاتها فذلك الذي سمَّوه الفناء، وإذا[7] فنيت عن الشعور[8] فهي باقية ببقاء الحقّ تعالى، وقد سبقت إشارةٌ[9] إلى الاتّحاد، وثَمَّ مقام آخر في الفناء هو الفناء[10] في الخلسة وهو أقرب الحالات إلى الموت، وربّما سمّاه[11] بعض الصوفية[12] مقام الخُلّة وأشار إليه أفلاطون، وهذا[13] غير الفناء الذي قد يجتمع مع التحريك البدنيّ[14] المشهور.

(٨٩) **فصل** قال صاحب التوحيد[15] في مقام التجريد: ما أنطق[16] برهانكم يا

= الغلبة غلطًا وقع من النساخ فإني أجد مناسبتها للرياضات المذكورة في هذا الموضع بعيدة Ka وكذا ينفعهم العبارة اللطيفة وهي البليغة المعتدلة في الكم والكيف Nz.

(١) سموها KCt: وسموها CRS.

(٢) الطوالع CRSN: الطوالح K.

(٣) لملكة متمكنة CRNz: لملكة متممة K الملكة متمكنة S.

(٤) التوغل CRSN: التواغل K.

(٥) عروج KRSN: العروج C.

(٦) وإذا KCSN: فإذا R.

(٧) وإذا KCSN: فإذا R.

(٨) فنيت عن الشعور: كمال الفناء فناؤه عن الفناء Nz.

(٩) إشارة KCR: الإشارة S.

(١٠) وهو الفناء CtRS: هو الفناء KC وفي الفناء N.

(١١) سماه KCRN: سموه S.

(١٢) بعض الصوفية: يعني أبا طالب المكي في «قوت القلوب»، راجع طبعة القاهرة ١٣٥١، الجزء الثالث ص ١١٢.

(١٣) وهذا KRSN: وهذا الفناء C.

(١٤) يجتمع مع التحريك البدني: فإن مفهوم كلامه أن الفناء فناءان، أحدهما يجتمع مع التحريك البدني وليس هو آخر المقامات السلوكية وثانيهما الذي لا يجتمع معه كما ذكرناه ووصفناه وهو آخر المقامات Nz.

(١٥) صاحب التوحيد: يريد بالتوحيد في هذا الموضع ما هو على مصطلح الصوفية وهو افراد النفس عن علايق الأجرام بحسب الإمكان على وجه تنطوي ملاحظة المبادئ والترتيب في العظمة القيومية وهو مقام عظيم وفيه مراتب وكلامه في هذا النفس... يدرج على ستة مباحث هي من أشرف ما في هذا الكتاب... Ka.

(١٦) أنطق KCRNz: انطبق S.

أهل الحكمة وأوضح بيانكم! لقد كشفتُم الغطاء عمّا صار القلوب فيه صرعَى، وأتيتم على جميع ما يُحتاج إلى معرفته في حال البدء والرجعَى[١]، فسقيًا لنفوسٍ هذه آثارها وعقولٍ من الحقّ شعارُها ودثارُها وإلى اللّه مسيرها[٢] ومطارُها، لقد[٣] أظهرتم بأبين الحجّة أعظمَ المحجّة وساعدتكم نفوس جميع أهل الحقيقة، إلاّ أنّ هاهنا حرفًا واحدًا[٤] وهو أنّي تجرّدتُ بذاتي ونظرتُ فيها فوجدتُها أنّيّةً ووجودًا، وضُمَّ إليها أنّها لا في موضوعٍ ـ الذي هو كرسم للجوهرية ـ وإضافاتٌ إلى الجرم[٥] ـ التي[٦] هي رسم للنفسية[٧] ـ أمّا الإضافات فصادفتُها خارجةً عنها وأمّا أنّها لا في موضوعٍ[٨] أمرٌ سلبيٌّ، والجوهرية إن كان[٩] لها معنى آخر لستُ أحصلُها وأحصّلُ ذاتي وأنا غير غايب عنها، وليس لها فصل فإنّي أعرفها بنفس عدم[١٠] غيبتي عنها، ولو كان لها فصل أو خصوصية وراء الوجود لأدركتُها حينَ أدركتُها إذ لا أقرب منّي إليّ، ولستُ[١١] أرى في ذاتي[١٢] عند التفصيل إلاّ وجودًا وإدراكًا[١٣] فحسبُ امتاز عن غيره بعوارض والإدراكِ على ما سبق فلم يبق إلاّ الوجود، ثمّ الإدراك إن أُخذ له مفهومٌ محصّلٌ غير ما قِيل فهو إدراك لشيءٍ[١٤] وهي[١٥] لا تتقوّم بإدراك نفسها ـ إذ هو بعد نفسها ـ، ولا بإدراك غيرها ـ إذ لا يلازمها والاستعداد للإدراك[١٦] عرضيّ ـ، وكلّ من أدرك[١٧] ذاتَه على مفهوم أنا وما[١٨] وُجد عند

---

(١) البدؤ والرجعي: المبدأ والمعاد Nz.

(٢) مسيرها KCR: مصيرها SNz.

(٣) لقد KCSNz: فقد R.

(٤) حرفًا واحدًا KRN: حرف واحد CS.

(٥) الذي هو كرسم... وأما أنها لا في موضوع CRS: ـ K.

(٦) الجرم CR: الجرمي S.

(٧) التي CS: الذي R.

(٨) للنفسية RS: النفسية C.

(٩) إن كان KRS: لو كان C.

(١٠) عدم KR: عدمي S بعدم Ct.

(١١) ولست KCR: وليست S.

(١٢) في ذاتي CRS: ذاتي K.

(١٣) إلاّ وجودًا وإدراكًا RS: إلاّ وجود وإدراك KC.

(١٤) لشيء KCR: بشيء CTكسبي S.

(١٥) وهي (أي وذاتي) KCS: وهو R، إدراك الأشياء سواء كان بالاستعداد أو بالفعل خارجي، والشيئية ونحوها من الأوصاف الاعتبارية، وكذا إدراكها لذاتها إذا أخذ زايدًا مضافًا إلى الذات... لا نجدها ضرورية في إدراك إنائية النفس فالحيوة في ماهيتها Ka.

(١٦) والاستعداد للإدراك R: واستعداد الإدراك KCS.

(١٧) ادرك KCR: إدراك S.

(١٨) وما KCR: وأما S.

التفصيل والنظر إلاّ وجودُ مُدرِكٌ نفسَه فهو هو، ومفهوم أنا من حيث مفهوم أنا على ما يعمّ الواجب وغيرَه أنّه شيء أدرك ذاتَه، فلو كان لي حقيقة غير هذا فكان مفهوم أنا عرضيًّا لها فأكون أنا أُدركُ العرضيَّ لعدم غيبتي عنه وغبتُ[١] عن ذاتي وهو محال، فحكمتُ بأنّ ماهيّتي نفس الوجود وليس لماهيّتي في العقل تفصيل إلى أمرين[٢] إلاّ أمورٍ سلبيّة - جُعل لها أسماء وجودية - وإضافاتٍ.

سؤال لك فصل مجهول؟

جواب إذا أدركتُ مفهوم «أنا» فما زاد عليه من المجهول[٣] فهو بالنسبة إليّ «هو» فيكون خارجًا عنّي.

قِيل لي: فإذن ينبغي أن يجب وجودك وليس كذا.

قلتُ: الوجود الواجبيّ هو الوجود المحض الذي لا أتمّ منه، ووجودي ناقص وهو منه كالنور الشعاعيّ من النور الشمسيّ، ولمّا وُجد التفاوت والكمال والنقص[٤] كما أشرتم إليه في البُعدين السابقين لا يحتاج إلى ممّيزٍ فصليّ، وإمكان هذه[٥] نقص وجودها ووجوبُه كمال وجودِه الذي لا أكمل[٦] منه.

قيل: لا أشدّ ولا أضعف في ما يقوم بنفسه.

قلتُ: هذا تحكّم قد انخسم بابُه فيما أسلفتُم من القواعد.

سؤال إن[٧] كان الوجود من حيث هو كذا واجبًا[٨] فكان الكلّ كذا؟

جواب اندفع بالتامّ والناقصِ هذا الكلام وإنّما يقع هذا موقعه في المتواطئة ثمّ إنّ هذا يلزمكم أيضًا[٩] في الوجود الواجبيّ والممكنِ إذ من حيث[١٠] مفهومه لم يختلف.

وإذا كان ذاتي على هذه البساطة فالعقول أوْلى[١١].

---

(١) وغبت CRS: وغيبتي K.

(٢) أمرين CRS: الأمرين K.

(٣) من المجهول KCRSNz: من المحمول Ka.

(٤) التفاوت والكمال والنقص KCR: تفاوت الكمال والنقص CtS التفاوت بين الشيئين إذا كان بالكمال والنقص Nz.

(٥) هذه CRS: هذا K.

(٦) أكمل KCS: أتم R.

(٧) إن KCR: إذا S.

(٨) واجبًا R: واجب KCS.

(٩) يلزمكم أيضًا KCS: أيضًا يلزمكم R.

(١٠) من حيث KCRS: من حيث إن N.

(١١) فالعقول أولى: وتحقيق ذلك أن العقول علل النفوس على ما علمت وهي أقرب في مرتبة المعلولية إلى الواجب لذاته فإن

وأمّا عدم الأوْلَوية في إيجاد بعض نوع[1] لبعضه[2] فإنّما يستقرّ عند استواء رتبة الوجود والمساواة[3] في الكمال والنقص، وإلاّ[4] عند التفاوت كما في النور التامّ والناقِص لا يصحّ.

وأمّا ما قيل إنّ اختلاف آثار العقول لاختلاف أنواعها فمدفوعٌ لأنّه لمّا جاز أن يصدر عن ذات واحدة باعتباراتٍ[5] أشياءُ جاز عن نوعٍ واحدٍ باعتباراتِ مراتبِ الوجود وعوارض أخرى، فإنّ العقل الثاني له رتبة من الوجود وكمالٌ[6] غير ما للثالث كيف والثالثيّة والرابعيّة نفسها مراتب للوجود ولوازم مختلفة يجوز أن تختلف الآثار والحركات[7] باعتبارها للأفلاك، وإلى هذا أشار المتقدّمون إلى أنّ الأعداد هي مبادئ الوجود[8]، ثمّ إنّ العدد على اختلاف مراتبه حصل من الآحاد ولا واحدَ متشابهٌ وللمراتب خواصّ عجيبة، وكلّ العجب في نسب أعداد ومراتبَ[9] فكذا[10] رتبة أعداد العقول ونسبُها، وباعتبار ذلك أثرها وبمراتبه[11] أظلالٌ[12] ومُثُلٌ في الأجرام، وتعلم أن الأفلاك تؤثر لمقابلاتٍ[13] ومناسباتٍ فهي متَشبّهة[14] في هذه أيضًا بما بين العقول من النسبة العقلية وكما أنّ الصُوَر الفلكيّة كالعقرب والجبّار مثلاً إنّما هي كواكبُ كلٌّ منها جسمٌ نوريّ مستقلّ في ذاته إلاّ أنّها لِما بينها من النسبة

العقل هو أول صادر عنه لما مر وإذا كانت النفوس أنوارًا مجردة فعللها لا بدّ وأن تكون أنوارًا مجردة إذا العلة لا بدّ وأن تكون أشرف من المعلول وأقوى... وقد عرفت أن كل نور مجرد فهو مدرك لذاته وأن مدركيته تلك هي ماهيته ولا معنى للوجود المجرد إلاّ الوجود الذي لا يكون وجودًا لغيره بل لذاته... Ka.

(١) بعض نوع KRS: بعض النوع C.

(٢) لبعضه: المسألة الرابعة <من هذا الفصل> في أن العقول المجردة كلها نوع واحد لا تختلف بالحقايق خلافًا للمعلم الأول وساير اتباعه من المشائين فإن كل واحد منها عند هؤلاء نوع واحد منحصر في شخصه كالأفلاك وحجتهم على ذلك أنها لو كانت من نوع واحد لم يكن عليه بعضها لبعض أولى من العكس Nz.

(٣) والمساواة KRS: والمتساواة C.

(٤) وإلا KCR: إلاّ S.

(٥) باعتبارات: باعتبارات مختلفة أشياء كثيرة Nz.

(٦) وكمال KCRS: وكمال ما Rt.

(٧) والحركات RS: وحركات KC.

(٨) مبادئ الوجود: هو مما ينقل عن فيثاغورس المتأله KA.

(٩) ومراتب CRNz: مراتبه KCt مراتب S.

(١٠) فكذا KCS: فكذى R فكذى Nz.

(١١) بمراتبه KCt: لمراتبه CRS.

(١٢) أظلال R: ظلال KCS.

(١٣) لمقابلات KCSNz: بمقابلات R.

(١٤) متشبهة CRS: متشابهة K.

الوضعية صارت صور الأنواع، فالعقول[1] أيضًا يجوز أن تكون بينها مناسباتٌ عقلية صارت المناسبةُ[2] الوضعية للكواكب وغيرها من الأنواع ظلالُها.

وهذا من التوحيد وأشار إليه المتقدّمون، وفي كلام المعلّم[3] ما معناه هذا، وما يخالفه فإنما هو[4] من تصرّفات المتأخّرين والمعوّل على البرهان.

(٩٠) فصل والمقام عندهم هو الملكة الثابتة[5] على أمرٍ من هذه الأمور[6] والحال عندهم هو[7] أن يكون شيء مّا بالفعل من جزئيّات هذه الأشياء سريع الزوال وهو بعينه من الحال المذكور في باب الكيف ولهذا[8] قيل: ألف حالٍ لا يحصل منها مقامٌ واحد، والاعتماد على المقامات والملكات لا على الأحوال، فظُنَّ[9] ـ وفّقك اللّه ـ بالعلماء خيرًا وكُنْ كثير الدعاء في أمر آخرتك[10] فإنّ الدعاء نسبته[11] إلى استجلاب المطالب كنسبة الفكر إلى استدعاء المطلوب العلميّ، فكلٌّ مُعِدٌّ لِما يناسبه، والدعاء كما قال أفلاطون يُحرّكُ الذكر الحكيم[12]، واصبرْ وتوكّلْ واشكرْ وارْضَ بالقضاء وحاسبْ نفسك في كلّ عشيّة وصبيحةٍ وليكنْ يومُك خيرًا[13] من أمسك ولو بقليلٍ وإلاّ فأنتَ من الخاسرين، روّحْ سرّك بترك ما ثقلت عليك تبعاته[14]، اذكرْ موتك وقدومك[15] على اللّه في كلّ يومٍ مرارًا، احفظِ الناموس ليحفظك[16] ولا تؤخّرْ[17] إلى غدٍ شُغلَ يومك فإنّ كلّ يومٍ آتٍ بمشاغله ولعلّك لن

---

(١) فالعقول CR: والعقول KS.
(٢) المناسبة KCRS: المناسبات Ct.
(٣) المعلم KCRS: ويوجد في كلام المعلم الأول ما معناه هذا Nz.
(٤) هو KCRN: هي S.
(٥) الثابتة KCRS: التامة N.
(٦) على أمر من هذه الأمور CRSN: على أمر من الأمور K.
(٧) عندهم هو KR: هو عندهم CSN.
(٨) ولهذا CtRS: فلهذا KC.
(٩) فظن KCR: وظن S.
(١٠) في أمر آخرتك: قد ينتقل عن أفلاطون الإلٰهي النهي عن الدعاء في أمر الدنيا وأمر بسؤال الأمور الأخروية العالية Nz.
(١١) الدعاء نسبته CR: الدعاء نسبتها KS الدعات نسبتها Ct للدعاء نسبة Ct (حاشية).
(١٢) يحرك الذكر الحكيم: محرك للذكر الحكيم المحكم من العالم الفلكي Nz.
(١٣) خيرًا CRSN: خير K.
(١٤) تبعاته: ما ثقلت عليك ببقايه من الأمور الدنيوية Nz.
(١٥) قدومك KRS: قدموك C.
(١٦) ليحفظك: وقد حذر أفلاطون في نواميسه عن مخالفة النواميس وأربابها حتى <قال> سقراط لأصحابه لما أمروه بالفرار من ناموس أهل زمانه الذي أوجب قتله «كيف أهرب من حكم الناموس؟» Nz.
(١٧) تؤخر CR: تأخر K يؤخر N.

تلحقه[١]، واقطع[٢] بحسب طاقتك محبّة ما سوى ربّك وكلّ خاطر رَدِيٍّ يجرّك إلى الجنبة[٣] السافلة فاقطعْهُ أوّلاً لئلا[٤] يقوى فيقطعك، وحصّلْ لنفسك الملكات الفاضلة التامّة، وعليك بالصدق فلا[٥] تلطّخنّ[٦] نفسك بملكة الكذب فينفسدَ مناماتك وإلهاماتك وتعتاد[٧] بالانتقاش بغير الحقّ[٨]، ولا تظلمنّ أحدًا فينتقمَ عنك[٩] قَيّمُ العالَم، ولا تؤذينّ نملةً فإنّ عناية القيّم كما نالتك برحمته[١٠] نالتْها، فكِّرْ مرارًا ثمّ قُلْ فإن كنتَ بنطقك[١١] صايرًا من الصالحين فيوشك[١٢] أن تصير بالصمت ملكًا[١٣] من المقرّبين، احفظْ جانب اللّه في كلّ أمر وليكُنْ[١٤] لك[١٥] مع اللّه معاملةٌ لا يطّلع عليها بنو نوعِك، واعلمْ أنّ عيونًا من الملكوت ناظرة إليك. فعظِّم حُرمَات اللّه استحياءً فإنّ أعيُنَ ربّك لا تنام[١٦]، احترزْ عن اليمين[١٧] وإن كنتَ[١٨] صادقًا، كنْ برًّا بوالدَيك[١٩] إذا حقّت كلمة العذاب على قوم ففسقوا[٢٠] والقيِّمُ عليهم غضبانُ ولم يبق إلى حد[٢١] استنزال عذاب اللّه إلاّ قليلاً[٢٢]، فلا تكوننّ بصغيرتك[٢٣] متمِّمَ الكباير فحينئذٍ يمسّك[٢٤] من الخِذْلان ما مسَّ القرون

---

(١) لن تلحقه KCR: أن يلحقه S.
(٢) واقطع CRSN: فاقطع K.
(٣) الجنبة KCR: ـ S.
(٤) لئلا KCRS: كيلا Rt.
(٥) فلا KRS: ولا C.
(٦) تلطخن CRS: تطلبن K.
(٧) وتعتاد CRN: تعاد K تعداد S.
(٨) بغير الحق: وقد قال الحكيم فيثاغورس «إياك والكذب فإنه مفسد للنفس فلا تتلفظ به ولا تضمره في نفسك» Nz.
(٩) عنك KCtS: منك CR.
(١٠) برحمته CRSN: رحمته K.
(١١) بنطقك: الصايب في العلوم ووعظك المرشد إلى العالم العلوي Nz.
(١٢) فيوشك CRSNz: فتوسل K.
(١٣) ملكًا CtRtNz: ـ KCRS.
(١٤) وليكن KCR: فليكن S.
(١٥) لك KCR: كل S.
(١٦) لا تنام: وإذا علم العبد أن عيون الملايكة التي لا يحجبها شيء ناظرة إليه فيجب عليه تعظيم حرمات اللّه... فإن أعين اللّه من الملايكة لا تنام Nz.
(١٧) عن اليمين: وقد نهى الحكيم فيثاغورس على سبيل التشديد عن اليمين الصادقة باللّه تعالى فما ظنك بالكاذبة! Nz.
(١٨) كنت CRS: كان K.
(١٩) بوالديك KCRN: بوالدتك S وذلك أن الإنسان له أبوان روحانيان هما العقل والنفس وبرهما هو تحصيل الكمال الحقيقي وأبوان جسمانيان هما سبب وجوده ونشوه وإصلاح حاله Nz.
(٢٠) ففسقوا: قابل ١٧/١٧.
(٢١) حد RS: أحد KC.
(٢٢) قليلاً KCRS: قليل Ct.
(٢٣) بصغيرتك KCR: بصغرتك SN.
(٢٤) يمسك RNz: يمسكم CS تسلم K.

الخالية[١]، كُنْ ذا عزيمةٍ، فإنَّ عزايم الرجال تُحرّك الأسباب، اتّقِ دعوة العجايز واليتامى فإنّ القيّم قد لا يسامح بكسرٍ على كسيرٍ، صَلِّ لِربِّك والليل داجٍ واذكر[٢] اللّه كثيرًا[٣]، وكلُّ ما حرّكك إلى أمرٍ من الأمور العالية[٤] إن تتبّعتَه وفتّشتَ كتابي هذا وجدتَ فيه ما يُعِينك على الوصول إلى كماله، ولقد[٥] أودعتُ[٦] في هذا الكتاب ما لا حاجة معه إلى غيره في هذا الفنّ، وفرّقتُ ما ينبغي أن يُفرّقَ في مواضعه وما ليس ههنا[٧] برهانُه أو جزمُ الحكم به لا يضرُّك جهلُه، واشتملَ على رموز إن فهمتَها وغرايب ونوادر ومن العلم على قواعد منقّحةٍ ليس فيها هرجٌ ومرجٌ، ولو حمدتُ الدعاوى لادّعيتُ فيه أمورًا جليلة، وإن نبّهتُك على قدرةٍ تُخُلُّ بأمرٍ[٨] أعرفُه ولا تقلّدْني وغيري فالمعيار[٩] هو البرهان، وكفاك من العلم التعليميّ[١٠] طرفًا فعليك بالعلم التجريديّ الاتصاليّ الشهوديّ[١١] لتصيرَ[١٢] من الحكماء، ولا تبذلنَّ العلم وأسرارَه إلاّ لأهلِه[١٣] واتّقِ شرّ مَن أحسنتَ إليه من اللئام فلقد

---

(١) الخالية KRSN: ـ C.

(٢) واذكر KCtBS: واذكروا C.

(٣) كثيرًا VR: ـ KS.

(٤) العالية CRSN: العلمية K.

(٥) ولقد KCS: وقد R.

(٦) أودعت CRSN: أدعيت K.

(٧) ههنا RS: هاهنا KC.

(٨) تخل بأمر: ولو حمدت الدعاوى لأدعيت فيه دعاوى جليلة وأظهرت محاسنه وفضايله لكن الأولى ترك ذلك فإن في التنبيه على شرف الشيء وفضيلته سكون وجودٍ عن الطلب والفحص وفي إهمال ذلك شدة النشايط [النشاط؟] والطلب والفحص عن الأسرار واللطايف المودوعة في ذلك فإن الإنسان حريص على ما منع ومن شأنه أن يبعد عمن يقرب ويقرب ممن يبعد عنه ثم إنه أمر بترك التقليد له ولغيره وأتباع سبيل البرهان الصادق Nz.

(٩) فالمعيار CRS: والمعيار K.

(١٠) التعليمي KCRSN: التعلمي Ct.

(١١) الشهودي Rt: ـ KCRS.

(١٢) لتصير KCRS: لتصيرن Ct.

(١٣) إلا لأهله: وقال المسيح عمّ «لا تعلقوا الدر في أعناق الخنازير» أي لا تلقوا كلمات الحكمة التي هي درر وجواهر إلى العوام ولرعاع الذين غلبت عليهم القوى الشهوانية والغضبية الموجودتان في الخنازير Nz.

أصابتْني[1] منهم شدايد، واذكرني في صالح دعايك[2] وفّقنا اللّه وإيّاك ورحمنا وآوانا إنه سيّدنا ومولانا ولِواهبِ العقل حمد غير متناهٍ.

تمّ[3] كتاب التلويحات اللوحيّة والعرشيّة

(١) أصابتني R: أصابني KCS.
(٢) في صالح دعايك: اللهم إني أسألك يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام أن ترفع درجات هذا الشيخ [يحيى السهروردي] في عالمك العقلي وأن ترسل على نفسه من الأنوار الإلهية والأشعة القدسية ما يقرب بها إليك ويدنو من الملايكة المقربين بين يديك إنك سميع الدعاء قريب من النداء وأن تشركنا في صالح دعايه وتجعلنا مستجيبين لندايه ومنخرطين في سلكه وأن تنور بصايرنا بأنوار معرفتك وتنفذ في أسرارنا سرًا من لطايف حكمتك إنك بالجود الأعم على الخلايق منان وبالرحمة الشاملة على الكل حنان Nz.
(٣) تم. . . والعرشية: تأليف الشيخ الإمام شهاب الدين السهروردي + C تم. . . والعرشية بحمد اللّه تعالى وحسن توفيقه R تم التلويحات اللوحية والعرشية بعون اللّه وحسن توفيقه والصلوة على خير خلقه محمد وآله أجمعين S وهذا آخر شرح التلويحات. . . وقع الفراغ من تصنيف هذا الكتاب في أوايل سنة سبع وستين ستماية هجرية Ka وهذا آخر ما تيسر لنا من شرح كتاب التلويحات. . . وصلّى اللّه على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين Nz.

كتاب المقاومات

(العلم الثالث)

بسم اللّه الرحمن الرحيم وبه أستعين[١]. هذا مختصر يجري من كتابي الموسوم بالتلويحات مجرى اللواحق، وفيه إصلاح ما يحتاج إلى إصلاحه ممّا كان الأوّلون يرسلونه إرسالاً ولم يتيسّر إيراده في التلويحات لشدّة[٢] إيجازها فلم يكن يلايمها ما يحتاج إلى أقلّ بسطٍ، والإيجاز في مواقعِ تَدارُكِ السهوِ في العظيمات[٣] لا يفيدُ، فاوردناه[٤] ههنا مضمومًا إليه نكتًا مشهورةً، وسمّيتُه المقاومات مستعينًا باللّه ومتوكّلاً عليه[٥].

في العلم الثالث[٦]

(١) اعلم أنّ الزاعم أنّ الشيئيّة أعمّ من الوجود ـ معلّلاً بأنّ المعقول الذي لا وجود له[٧] خارجَ الذهن شيءٌ وليس بموجودٍ ـ كأنّه غَفَلَ عن المعقول المذكور: كما أنّه شيء في التعقل هو موجود فيه وكما[٨] أنه في الأعيان غير موجود فليس بشيء فيها.

سؤال الشيئيّة اعتباريّة؟

جواب الاعتباريات[٩] تُضاف تارةً إلى الأذهان وتارةً إلى الأعيان، كقولك: إنّ كلّ جيم[١٠] ممتنع في الأعيان، ثم سنبيّن حال الوجود وأن لا فارق بينهما في ما يُرجَع إلى كونهما اعتباريّين.

---

(١) وبه أستعين R: بعونك يا لطيف S.

(٢) لشدة: بشدة S.

(٣) في العظيمات S: في العظيمين R في العلمين Rt.

(٤) فأوردناه R: فأوردنا S.

(٥) عليه R: ـ S.

(٦) في العلم الثالث: والحمد لواهب العقل + R.

(٧) له R: لها S.

(٨) وكما S: كما R.

(٩) الاعتباريات R: الاعتبارات S.

(١٠) كل جيم S: جيم R.

(٢) واعلم أن مَن اعترف بصحّة قولنا «شيء كذا ممكن الوجود» أو «وجوده من الفاعل» بخلاف ما يُقال «إنّه ممكن الشيئيّة» ـ فقد التزم اختلاف الاعتبار[١] ـ ليس له دعوى الترادف.

واعلم أنّ الحاكم بشيئية غيرِ موجود[٢] في الأعيان وأنّه[٣] ثابت[٤] لإمكانه أخطأ ويُعيَّن شخصٌ، فيقال له: هذا لمّا كان غير موجود هل كان ثابتًا[٥] «هذا» أو لم يكن؟ فإن لم يكن ثابتًا هذا فالممكنُ غيرُه، وإن كان ثابتًا هذا فهو في العدم مشارٌ إليه. ـ فإن قال «المصحّح للإشارة[٦] وجوده أو وجود صفاته» فيقال: الصفات كانت ثابتةً له لا مكانها له، والوجوداتُ للصفاتِ والماهيةِ أيضًا ثابتةٌ لِما قلنا، وليس للوجود[٧] وجودٌ آخر يُفيده الفاعلُ وإلاّ لتسلسل، والثبات حاصلٌ بنفس الإمكان فلا حاجة إلى الفاعلِ في وجود الماهيّة والصفاتِ لثباته لها ولعدمِ حاجته إلى وجود آخر، فلم يبق[٨] له مصحّحٌ للإشارة حالةَ العدمِ إلاّ وقد تحقّق فيشارَ إليه، وليس كذا، ثمّ فيه التعطيل إذ لم يبق الحاجة إلى الفاعل.

ثم يُبنَى علىَ هذا امتناعُ ما ليس بموجودٍ ولا معدومٍ في الأعيان، فإنه إن قال بشيئيّة المعدوم: فالشيء ـ إذا كان معدومًا والوجود[٩] عنده أيضًا ممّا لا يُوصَف[١٠] بوجودٍ ولا عدمٍ والثبات له لنفس إمكانه ـ فلا يفيده الفاعلُ شيئًا، والصفاتُ كُلّها وجوداتُها أيضاً ثابتةٌ، فهذا السواد المُشار إليه يجب أن يُوجَد قبلَ وجودِهِ وهو محال. ـ وإن لم يكن من القايلين بهذه الطريقة: فالسواد إذا كان معدومًا فهو منفيّ، ولا يُثبَتُ للمنفيّ في الأعيان وصفٌ، فيجب أن يكون صفاتُه كلّها حالةَ عدمِهِ[١١] منفيّةً حتى الإمكان فإنه من جملة[١٢] الصفات ولا يُثْبَت للمنفيّ صفةٌ أصلاً، فإذا انتفى الإمكان فهي غير ممكنةٍ[١٣] ولا واجبةٍ فهي ممتنعة أعني الماهيَّةَ والصفاتِ:

---

(١) اختلاف الاعتبار S: بخلاف الاعتبار R.
(٢) غير موجود S: غير الموجود R.
(٣) وأنه R: فإنه S.
(٤) ثابت S: ثابت فيها R.
(٥) هذا لما كان... ثابتًا R: ـ S.
(٦) للإشارة R: الإشارة S.
(٧) للوجود R: الموجود S.
(٨) يبق R: يبقى S.
(٩) والوجود R: فالوجود S.
(١٠) لا يوصف R: لا يوجد S.
(١١) عدمه R: عدمية S.
(١٢) من جملة R: في جملة S.
(١٣) فهي غير ممكنة R: غير ـ S.

أمّا لا إمكان[١] فلانتفاء الإمكان وأمّا لا وجوب[٢] فلعدمها، وأيضًا: كلُّ منتفٍ معدومٌ فهي معدومة أيضًا.

وإذا[٣] وُجد السواد: فإن بقت اللونيّة ـ التي هي[٤] عنده حالٌ غيرُ موجودٍ ولا معدوم ـ منفيّةً ومعدومةً فليست «غيرَ موجودةٍ ولا معدومةٍ» بل بقي[٥] الحال معدومًا، وكذلك الإمكان والوجود، فإنّ كلّ هذه عنده من أحوال[٦] لا توصَف بالوجود ولا بالعدم، فيكون الموجود عديمَ الإمكان وعديمَ الوجود وهو محال. ـ وإن وُجِدتْ فكانت معدومةً ثم صارت موجودةً فليست «لا موجودةً ولا معدومةً» .ـ وإن ثبتت[٧] بعد عدمها: فإمّا أن تبقى[٨] معدومةً كما كانت أو ينافي الثبوتُ العدمَ، فإن بقيت معدومةً كما كانت فليست «لا معدومةً» وهي عنده لا معدومةٌ! وإن نافَى الثباتُ العدمَ فالعدم ليس بشيءٍ فتعيّن أن يكون سلبًا[٩]، فتقابلُه[١٠] للوجود ليس بتضادٍّ ولا تضايفٍ ولا العدمِ والملكةِ ـ فإنه لم يُعتَبر في هذا العدم الإمكانُ ـ وفي الجملة هو سلبٌ فيكون هو اللاّوجود، فلا يتصوَّر الواسطة بينهما، وأيضًا يلزم أن لا يكون الثباتُ أعمَّ من الوجود وإلاّ يلزم من صِدْقِ الأعمّ صِدْقُ الأخصّ لمنافاة[١١] العدم والثباتِ على أنّ هذا الغلط لفظيٌّ: إذا حُذِفَ لفظةُ العدم وأُورِدَ اللاّوجودُ سقط النزاعُ.

وإن مَنَعَ كونَ المنفيّ[١٢] معدومًا جَريًا على سفسطته[١٣]: فإذا وُجد السواد إن بقيت اللونيّةُ منفيّةً كما كانت وهي لا محالة ممتنعةُ الوجود وكلُّ صفةٍ منفيّةٍ ممتنعةِ الوجود[١٤] لا يصحّ حملُها عليه ـ بل وإن لم تكن ممتنعة لأنّ الحمل إثباتٌ وإثباتُ المنفيّ كاذبٌ ـ فيكون سوادًا وليس يكون وهو محال، ونسبة اللونيّة إليه وإلى الجوهر والرايحةِ والباريْ سواءٌ إذا لم تُثبَت لهذه وهي ممتنعة الوجود لها وهذا

---

(١) لا إمكان R: لا مكان S.
(٢) وأما لا وجوب R: واللاوجوب S.
(٣) وإذا R: فإذا S.
(٤) التي هي R: التي S.
(٥) بقي R: نفي S.
(٦) من أحوال R: من الأحوال S.
(٧) وإن ثبتت S: وإن ثبت R.
(٨) تبقى R: تبق S.
(٩) سلبًا S: سلبيًا R.
(١٠) فتقابله R: مقابلة S.
(١١) لمنافاة R: لمنافاة S.
(١٢) المنفي R: ـ S.
(١٣) على سفسطته R: على سفسطة S.
(١٤) منفية ممتنعة الوجود R: منفية الوجود S.

باطل. ـ وأمّا أن تُثبَت الآن وكانت غير ممكنة الثبات لأنّ الإمكان لا يُثبَت للمنفيّ فيُثبَت[1] ما لا يمكن ثباتُه وهو محال. ـ وإن كان[2] للإمكان ثباتٌ وللثبات إمكانٌ فيذهب السلسلة المترتّبة الثابتة إلى غير النهاية وهو محال كما[3] سبق، تقرُّرُ ما[4] في التلويحات هذا.

(٣) واعلم أنّ الحقّ قد يُعنَى[5] به نفس الموجود في الأعيان، وقد يُعنَى به الموجود الدايم، وقد يُعنَى به ما يجب وجوده[6] بذاته، وقد يُعنَى به ما يستأهل له الشيء من حيث هو كذا، وقد يُعنَى به حال القول أو الاعتقادِ من حيث مطابقتها للأمر[7] في نفسه، وللحقّ محامل أخرى[8] ذكرناها في المطارحات[9].

(٤) واعلم أن المعدوم ممتنع الإعادة[10] لأنّ الواقع تشخّصُهُ[11] إذا فُرض عَوْدُه فإمّا أن يكون هو هو باعتبار الماهية المطلقة، مثلاً لكونه سوادًا[12] فيكون كلّ سوادٍ هو[13] وهو محال، أو باعتبار المحلّ فيكون كلّ سواد وقع[14] في ذلك المحلّ هو، فلا يمكن في محلٍّ كان فيه حرارةٌ وجودُ حرارةٍ غيرها أبدًا، فيمكن على مُشارِك[15] جنسه الأقرب ما أمكن عليه وامتنع على مُشارِك نوعه ـ وهو الكون في ذلك المحلّ بعده[16] ـ وليس كذا، أو باعتبار بقاء الإشارة إلى هويّته حالةَ العدمِ فيكون المعدوم موجودًا وهو محال.

سؤال أمكن كونه في الزمان الأول فيمكن في الزمان الثاني، ولو امتنع عوده ـ لذاته أو للازمٍ[17] ـ فكان ممتنعًا أوّلاً[18]، أو لعارضٍ ـ فيجوز زواله.

جواب هو ممكن البقاء لذاته في كثير من الأزمنة.

---

(١) فيثبت R: ويثبت S.
(٢) وإن كان S: وإن R.
(٣) كما S: لما R.
(٤) تقرر ما S: تقرر R.
(٥) قد يعني R: قد يبني S.
(٦) ما يجب وجوده S: ما يجب R.
(٧) مطابقتها للأمر R: يطابقها الأمر S.
(٨) وللحق محامل أخرى R: والحق محامل آخر S.
(٩) ذكرناها في المطارحات R: ـ S.
(١٠) الإعادة R: إعادته S.
(١١) تشخصه R: مشخصه S.
(١٢) سوادًا R: سواد S.
(١٣) كل سواد هو R: كل سودًا هو هو S.
(١٤) وقع S: واقعا R.
(١٥) مشاركة S: مشاركه R (في الموضعين).
(١٦) بعده R: هذه S.
(١٧) أو للازم R: أو اللازم S.
(١٨) أولا R: ـ S.

سؤال ليس الكلام في البقاء بل في العود!

جواب الامتناع لعدم معنى[1] العود ههنا لا لوجودِ السواد، فالغايبُ شخصهُ، والحاصلُ الثاني مُشارِكُهُ[2] لا شخصُهُ، ومحالٌ صيرورةُ[3] غيره شخصِه شخصَه[4]، وأمَّا جواز زوال العارض كيف ما كان ففاسدٌ، اعتبرْ بحدوث[5] زيد أوّلَ ما حدث في زمان (ج)[6] فإنه لا يزول عنه هذا ولا يمكن بتّة صِدْقُ سلبه على وجهٍ.

(٥) **في الجوهر والعرض** اصطلح المشّاؤون بالجوهر على «الموجود لا في الموضوع»، ومَن قَبْلَهم على «الموجود لا في محلّ»، فالأوّلون: ما ليس له محلّ مستغنٍ[7] عنه يسمّونه الجوهر[8] سواءٌ لم يكن له محلّ أو كان محلّه غير مستغنٍ[9] عنه، والأوّلُون يعتبرون بالقوام الغيرَ المفتقر إلى المحلّ[10]، والجوهر لفظٌ اصطلاحيٌّ ولا منازعة في الاصطلاحات، غيرَ أنّ الأقدمين يقولون لهم[11]: اختلف اعتبارُ «الكون لا في الموضوع» في الصورة والجوهرِ «القايم لا في محلٍّ»، فإنَّ الصورة كونُها «لا في الموضوع» لافتقارِ المحلّ إليها، وكونُ القايم «لا في محلٍّ»[12] ليس لافتقار المحلّ إليه، بل لا محلّ[13] له وهو جوهر! وإن لم يفتقر إليه جوهرٌ فيكون الضابط «الكونُ لا في الموضوع» إمَّا سلبَ المحلّ أو سلبَ المحلّ المستغني لا لسلب المحلّ بل لسلب الاستغناء، فاختلف الاعتبار. ـ وهذا أمرُه قريبٌ ولفظة «في» مُشترَكة على مثل كون الشيء في الزمان والمكانِ والخصبِ، ففي إذا أُضيف به الشيءُ إلى محلّ يُعنَى به[14] مُجامَعَةٌ بالكلّية مع غيره[15] بحيث لم يبقَ له سَمْكٌ لا يُجامَعُ، فالحالّ هو المجامِعُ[16] بالكلّية مع غيره بحيث لم يُنْسَبْ إليه سَمْكٌ ولا قُصِدَ بإشارةٍ[17]، والمحلُّ ما جامَعَهُ[18] شيءٌ هذا حالُه، وأيضًا الحالُ

(١) معنى R: ـ S.
(٢) مشاركه RtS: مشار إليه R.
(٣) صيرورة R: ضرورة S.
(٤) شخصه R: ـ S.
(٥) بحدوث R: لحدوث S.
(٦) ج R: ـ S.
(٧) مستغن: مستغنى RS.
(٨) الجوهر R: جوهرًا S.
(٩) غير مستغن: غير مستغنى RS.
(١٠) إلى المحل RtS: إليه R.
(١١) لهم R: ـ S.
(١٢) فإن الصورة كونها... وكون القايم لا في محل S: ـ R.
(١٣) ليس لافتقار... بل لا محل R: ـ S.
(١٤) يعنى به S: يعنى R.
(١٥) مع غيره S: ـ R.
(١٦) المجامع S: الجامع R.
(١٧) بإشارة R: بالإشارة S.
(١٨) ما جامعه R: أما جامعة S.

يُفيد[1] هيئةً ووصفًا لمحلّهِ دون العكس، ولا ينبغي أن يوضع قولنا «هو الموجود في شيءٍ» جنسًا ويُجعَلَ الباقي فصلَه[2]، فإنَّ اللفظ مشترَك لا عامٌّ له[3] فضلاً عن الجنسية، وما يُذكر بعده يكون[4] مَعنًى «في» ههنا، فيكون تكريرًا للشيء في التعريف.

وقومٌ من شيعة المشّائين جوّزوا كونَ شيءٍ[5] واحدٍ جوهرًا وعرضًا فقالوا: السواد عرضٌ بالنسبة إلى الجسم[6] وجوهرٌ بالنسبة إلى المجموع منه ومن محلّه، فإذا أُضيف إلى محلّه فهو «موجود في موضوع» لاستغناء المحلّ عنه فهو موجود < فيه > «لا كجزءٍ منه» فهو عرضٌ، وإذا أُضيف إلى المجموع[7] فهو موجود فيه «ليس لا كجزءٍ منه» فهو جوهرٌ.

ونلخّص فنقول: إنْ عرّفتم الجوهر «بالموجود في شيء ليس[8] لا كجزءٍ منه» فالعقل أو جملة العالَم ليس بموجودٍ في شيءٍ «لا كجزءٍ ولا على أنه غيرُ جزءٍ» بل ليس موجودًا في شيءٍ[9] أصلاً، فلا ينبغي أن يُقال لهما جوهرٌ. ـ وإن عنيتُم به[10] «غيرَ موجودٍ في شيء يكون فيه لا كجزءٍ منه[11]» ـ ليُعمّ ما ليس بموجودٍ في شيءٍ أصلاً كالعقل ـ: فإنّه إذا لم يكن في الشيء لا «يكون فيه على أنّه لا كجزءٍ منه». وما يكون في الشيء «وليس لا كجزءٍ» بل «كجزءٍ له»: فإنّ الجزء غيرُ موجودٍ في الشيء الذي هو جزؤه «لا على أنّه جزؤه» بل «هو جزؤه»، فالعدديّة للأربعة والوحدةُ للأثنين والعفّة للعدالة كذا[12]، فإنها غيرُ موجودةٍ فيها «لا كجزءٍ منها» بل «كجزءٍ منها[13]»، فأجزاء الأعراض أيضًا جواهر على هذا الاصطلاح، فإن[14] لم يلتزموا بكون[15] أجزاءِ الأعراض جواهرَ فقد التزموا بفسادِ اصطلاحهم، وإن

---

(1) يفيد R: يفيده S.
(2) فصله R: فصلاً S.
(3) له: لها RS.
(4) يكون R: فيكون S.
(5) شيء R: الشيء S.
(6) إلى الجسم R: إلى الجوهر S.
(7) فهو موجود فيه... إلى المجموع S: ـ R.
(8) ليس S: ـ R.
(9) لا كجزء... موجودًا في شيء S: ـ R.
(10) به R: ـ S.
(11) فيه لا كجزء منه R: لا كجزء فيه S.
(12) والعفة للعدالة كذا R: كذا أو العفة للعدالة S.
(13) بل كجزء منها R: ـ S.
(14) فإن R: وإن S.
(15) بكون R: كون S.

التزموا[1] فلا يلزمهم هذا الطريقُ ويكون العرض عندهم «الموجود في شيء لا كجزءٍ منه» ويخرُج عنه القايمُ لا في محلٍّ أصلاً[2] والذاتيُّ، فإن[3] أراد مُريدُ الفسخَ عليهم فيُلزِمهم السوادَ بالنسبة إلى السماء[4]، فإنه «غيرُ موجودٍ[5] فيه بحيث يكون لا كجزءٍ منه ولا بحيث يكون كجزءٍ منه» فبِالنسبة[6] إليه يكون جوهرًا وهو فاسد، ثم لفظة «في»[7] مشترَكة على إضافة[8] الجزئية والمحلّية، والصابر على البحث التأمَ اصطلاحَ القدماء. ـ وقسم المشاؤون الجواهر إلى أوايل كالأشخاص وإلى ثوانٍ[9] كالأنواع وإلى ثوالث كالأجناس.

(٦) قالوا: والأشخاص أَوْلَى بالجوهرية ثم الأنواع، فإنّ الأجناس أبعد عن الوجود من الأنواع والأشخاص موجودة، قالوا[10]: لأنّ الجوهرية باعتبار الموجودية[11] لا في موضوعٍ، والموجوديةُ في الأعيان للأشخاصِ وسبق القسمة إليها[12]، وقد قاومناهم في المطارحات وما يُذْكَرُ ههنا أنّ الوجود عندهم عرضٌ[13] والجوهر جنسٌ.

(٧) وقالوا: الجنس: لا يمكن فيه التقدّم والتأخّر، فكانوا قالوا: يتقدّم <الشخصُ> بالوجود لا في الجوهريّة إذ هو أَوْلَى بالوجود! ثم الوجود العينّي: فإنّ المعاني الكلّية كالجنس والنوع لا وجودَ لها في الأعيان، وإن أُريدت[14] الطبيعة بحيث يصحّ وقوعُها لا مع النوعية فلا يصحّ أن يُقال إنّ الشخص أَوْلَى منها، فإنّ الشخص[15] إن أُخذ باعتبار أعراضه فلا مدخل لها في الجوهرية، وإن أُخذ بحسب الواقع من الماهيّة فهي الطبيعة نفسها، فتتقدّم على نفسها بالجوهرية وهو محال.

---

(١) وان التزموا R: فقد التزموا S.
(٢) أصلاً S: ـ R.
(٣) فإن R: وان S.
(٤) إلى السماء R: السماء S.
(٥) غير موجود R: غير الموجود S.
(٦) فبالنسبة R: فالنسبة S.
(٧) في S: ـ R.
(٨) إضافة R: إيضًا فيه S.
(٩) ثوان: ثواني RS.
(١٠) قالوا: أي المشاؤون.
(١١) الموجودية R: الموجود S.
(١٢) القسمة إليها S: التسمية إليها R، والأشبه بالصواب «وسبق التسمية لها».
(١٣) وما يذكر... عرض S: لا نذكره ههنا وما نذكروا (؟) إن الوجود عندهم عرضي R.
(١٤) أريدت S: أريد R.
(١٥) فإن الشخص S: ـ R.

وعلّل بعضهم كونَ الجزئيّ أَوْلَى بالجوهرية[١] بأنّ الكلّيّ لا يُعقَل إلا[٢] بالقياس إلى الجزئيّ، وأمّا الجزئيّ بالمعنى الغير المُضاف ـ وهو باعتبار منع الشركة ـ فإنّ الكلام فيه يُعقَل دون الإضافة، وهذا فاسد: فإنّ الكلام ليس في الكلّيّ والجزئيّ من حيث الكلّيّة والجزئيّة فإنهما اعتباريّان، بل الطبايع التي يعرض لها ذلك هي التي تُوصَف بالجوهرية ويقع[٣] عليها البحث، والطبيعة التي يعرض لها الكلّيةُ تُعقَل دون الجزئيّة[٤].

ومن المشهور أنّ كلّيّ الجوهر جوهرٌ، وإن عُنِيَ به ما لا يمنع الشركةَ ـ وهو في الذهن ـ فليس بجوهرٍ، فإنّه وإن كان صورةً للجوهر[٥] إلاّ أنّ هذه الصورة في محلٍّ هو العاقلُ لها وهو مستغنٍ[٦] عنها لزوالِها عنه ووجودِه[٧] قبلها وبعدها خليًّا عن بدلها[٨].

(٨) **قالوا**: إنّ المعقول من الجوهر جوهرٌ لأنّه موجود لا في موضوع أيْ أنّ ماهيته إذا وُجدت تكون لا في موضوع، والمغناطيس في الجيب وإن لم يجذب الحديدَ إلاّ أنّه بحيث إذا أُخرج[٩] يجذبه، فكذلك المعقول هو بحيث إذا كان واقعًا عينًا كان لا في موضوع، وهو غلط بحسب تضييع الاعتبارات وأخْذِ الكلّيّ مكانَ الجزئيّ، فالمغناطيس لا مانَع لشخصه نفسه عن الخروج عن الجيب والجذبِ بالفعل والصورةُ الذهنيّة محالٌ[١٠] انتقالها من محلّها وحصولها بالفعل عينًا.

سؤال يقع ما هي مثال له؟

جواب فيكون هو[١١] الموجود لا في موضوع[١٢]، فكما لا يلزم من كون الخارجيّ لا في محلّ أصلاً كونُ ما هو مثالٌ له لا في محلّ أصلاً ـ فإنه مثالٌ لما

---

(١) وهو محال وعلل... بالجوهرية S: ـ R.
(٢) إلا S: ـ R.
(٣) ويقع R: وقع S.
(٤) دون الجزئية R: دون الجزئي S.
(٥) للجوهر R: الجوهر S.
(٦) مستغن: مستغنى RS.
(٧) ووجوده: ووجودها RS.
(٨) خليا عن بدلها R: ـ S.
(٩) أخرج R: خرج S.
(١٠) فالمغناطيس... الذهنية محال R: ـ S.
(١١) هو R: ـ S.
(١٢) لا في موضوع S: لا في الموضوع R.

ليس في محلّ أصلاً[١] ومثال لما أنّه ليس[٢] في محلّ أصلاً لا أنّه[٣] ليس في محلّ أصلاً[٤] وليس من شرط المثالِ المطابقةُ من جميع الوجوه ـ فلا يلزم من جوهرية الشيء جوهرية مثاله، وصور الخيال ونحوها[٥] فيها مثالُ الطول والعرضِ والعمقِ[٦] وليست في ذاتها أجسامًا[٧] ذوات أبعادٍ وجواهرَ، وبهذا يُعلَم وهنُ قولهم «الخارجيُّ إذا كان جوهرًا لذاته فيلزم ما يشاركه في الحقيقة ـ أيْ الجوهريةُ ـ فيلزم جوهرية الذهنّي» فإنه ينفسخ: أوّلاً بالاستغناء عن المحلّ، وثانيًا أنّ صورة الإنسانيّة ذهنًا ليست هي الإنسان بل مثال الإنسان ولا يمكن عليها دَوَران الشكل والأحياز بل مثال ذلك، وكذا التغذّي والنموّ، هذا إذا وقع الاعتراف بانطباع الصور كما التزموا به[٨] ـ ووراء ذلك أبحاثٌ في الإشراق ـ وكلامنا في المعترفين[٩] بالانطباع. ـ وقد رُدّ على من قال «إنّ الهيولى والصورة ليستا بجوهرين لأنّهما مبدأ الجوهر الذي هو الجسم» بأنّ الجوهرية باعتبار الموجود[١٠] لا في موضوع وقد تشارك[١١] فيه الجسم وجُزءاه فبطل قوله المبنيُّ على وَهْمٍ ضعيف.

(٩) واعلم أنّ الموجود ينقسم إلى موجود لذاته وبذاته ـ كالأوّل فإنه موجود لذاته[١٢] إذ ليس وجوده لغيره كالسواد[١٣] وموجودٌ بذاته لا بسبب ـ، وإلى موجود لذاته غير موجود بذاته ـ كالجوهر فإنه موجود لذاته فإنه ليس موجودًا لغيره[١٤] ولكن ليس موجودًا بذاته لحاجته إلى السبب ـ، وإلى موجود لا لذاته ولا بذاته ـ كالعرض الأوّل لحاجته إلى السبب الثاني لأنّ وجوده للجوهر. ـ ومن خاصّيّة[١٥] الجوهر أنه يقبل الضدّين لتغيّره في نفسه لا كتبدّل الظنّ الصادق إلى الكاذب أيْ أنه يتغيّر باعتبار صفاته المتقرّرة فيه لا بمجرّد الاعتبارات[١٦] الخارجيّة[١٧].

(١) مثال لما ليس في محل أصلاً R: ـ S.
(٢) ومثال لما أنه ليس R: ومثال لما ليس S.
(٣) لا أنه S: إلاّ أنه R.
(٤) في محل أصلاً S: في محل R.
(٥) ونحوها R: ـ S.
(٦) مثال الطول والعرض والعمق R: أمثال طول وعرض وعمق R.
(٧) أجسامًا R: أجسام S.
(٨) به R: ـ S.
(٩) في المعترفين R: على المعترفين S.
(١٠) الموجود R: الوجود S.
(١١) تشارك R: تشاركت S.
(١٢) وبذاته... موجود لذاته R: ـ S.
(١٣) كالسواد: كسواد R، ـ S.
(١٤) وموجود بذاته... فإنه ليس موجودًا لغيره R: ـ S.
(١٥) ومن خاصية: من خاصية R وخاصية S.
(١٦) الاعتبارات S: اعتبارات R.
(١٧) الخارجية R: الخارجة S.

(١٠) واعلم أنّ الأجناس العالية لا جنس فوقها فلا فصل لها فلا حدّ، وتعريفهم الكَمّ «بأنّه هيئةٌ[١] تقبل لذاته التجزّي والتفاوت والمساواة والتناهي» ليس بحدٍّ[٢] - فإنّ المساواة هي اتّفاق في الكميّة وكذا نحوها - بل تعريف مّا، ويجوز تعريف مفهومِ اسمِ جزءٍ واحدٍ بالكلّ إذا كان اسم الكلّ أشهر، وإن كان مَن عَقَلَ الكلّ عَقَلَ الجزءَ إلاّ أنه ليس من شرط مَن عَقَلَ شيئًا أن يكون عَرَفَ جميع أساميه أو عَرَفَ اسمًا له بل قد يعقل ما لا اسم له أو ما عَرَفَ له اسمًا[٣] أصلاً، ولا كلُّ مَن عَرَفَ جملةً[٤] في ماهيّة من الأجزاء[٥] فَصَلَ بالفعل.

وقد أوردوا على أنفسهم إشكالاً وهو أنّكم قلتم: المادة هي التي باعتبارها التجزّي والوصل والفصل، وقد أثبتّم ههنا أنّ الكمّ بذاته يقبل التجزّي واللاتجزّي. - أجابوا عنه بأنّ التجزّي بمعنى القطع والانفصالِ بالفعل لا يقبله إلاّ المادة، وأمّا التجزّي بمعنًى ثانٍ[٦]: أن يتوهم في أمرٍ شيءٌ غيرُ شيءٍ، فهو من خاصّية الكمّ.

وأيضًا قالوا: يجوز أن يكون المُعِدُّ للمادّة لقبول الفصل والتجزّي الكمَّ، ثمّ يقبل الكمُّ الفصل والتفكّك بتوسّط[٧] المادة وإن كان هو المصحّح، ويجوز أن يقبل المصحّحُ بالذات أمرًا أفاده لغيرِه بالعرض، وعلى هذا بحثُ تبديلِ لفظة[٨] القبول في الرسم بما هو في معنى الاقتضاء.

(١١) واعلم أنّ التجزّي إذا أُريد به فَرْضُ شيءٍ غيرِ شيءٍ فاللاتجزّي بهذا الاعتبار - الذي هو سلب التجزّي بهذا الاعتبار - ينافي الكمَّ بتّةً[٩]، وإن أُخذ اللاتجزّي بالفعل فليس من خواصّ الكمّ لأنّ كثيرًا ممّا ليس بكمٍّ لا يتجزّى، وليس بلازم فإنّ كثيرًا من الكميّات[١٠] لا تتجزّى بالفعل، ثم يختلف بالإيجاب[١١] والسلب معنى التجزّي المستعمل في التعريف في الكتب، وينبغي أن لا يورَد اللاتناهي أيضًا فإنه سلب النهاية، وما لا كميّة له يُوصَف أيضًا باللانهاية، وهو كلّ

---

(١) بأنه هيئة R: - S.
(٢) بحد R: بجزء S.
(٣) ما عرف له اسمًا R: ما عرف له اسم S.
(٤) جملة R: حكمه S.
(٥) من الأجزاء S: الأجزاء R.
(٦) ثان: ثاني R: الثاني S.
(٧) بتوسط R: بسبب S.
(٨) لفظة S: لفظ R.
(٩) ينافي الكم بتة R: في الكم S.
(١٠) من الكميات R: من الكتاب S.
(١١) بالإيجاب R: في الإيجاب S.

ما لا نهاية له، إذ لا يخرج شيء[1] عن النفي والإثبات.

سؤال هو عدميّ؟

جواب العدم المقابل[2] يجب أن يكون فيه ما يدلّ على سلبٍ وإمكانٍ، واللانهايةُ[3] دلّت على السلب وليس[4] فيها ما يدلّ على الإمكان وكذلك اللامساواة.

وظَنَّ[5] أنَّ القول نوعٌ من الكمّ المنفصل مَن نظر إلى عدم حدٍّ مشترَكٍ يتلاقى عنده الأجزاء، وبمجرّد هذا لا يصير الشيء كمًّا منفصلاً، فإنّ النفوس الناطقة كذا وكثير من الأشياء، بل ينبغي أن يكون كمًّا بذاته ثم لا يتلاقى أجزاؤه، فهذه الأشياء يعرض لها الكمُّ وليس كلّ ما يعرض[6] له الكمُّ نفسَ الكمّ، والمتّصل والمنفصل اللذان هما فصلا[7] الكمّ ليسا[8] الاتّصال الذي فرضوه مصحِّحًا لأبعاد ثلثة ـ فإنه جوهرٌ على ما وضعوه[9] ـ ولا الاتّصالَ[10] الذي هو اتحاد نهايتَي الجسمين[11] الذي[12] يُبطله الانفصال ـ فإنهما من عوارض الكمّ ـ، وهذان فصلانِ للكمّ[13] وجوديّان تحتهما أنواعٌ محصّلة وإن عرِّفَ أحدُهما بسلبٍ.

وما يُفرَض أنّ السبعة التامّة فيها الثلثان على واحدٍ هو الحدّ المشترك: فاسدٌ، فإنه إن فُرض واسطة بين آحاد مصطفّة يلزم لها طرفانِ، فتكون أشياء هي سطوح متقدّرة وفي الجملة مقادير متّصلة عَرَضَ لها الكمُّ[14] وليست[15] هي نفس الكمّ، فالعدد من حيث هو عدد[16] لا ترتيب وضعيّ ولا واسطة[17] فيه.

والظانّ أنّ الواحد عدد لأنه مبدأُ للعدد[18] أخطأ فلا يلزم أن يكون مبدأ

---

(1) شيء R: الشيء S.
(2) المقابل: أي المقابل للملكة.
(3) واللانهاية S: اللانهاية R.
(4) وليس R: ليس S.
(5) وظن R: فظن S.
(6) لها الكم وليس كل ما يعرض R: ـ S.
(7) فصلا R: ـ S.
(8) ليسا: ليس RS.
(9) على ما وضعوه R: ـ S.
(10) ولا الاتصال R: والاتصال S.
(11) الجسمين R: جسمين S.
(12) الذي R: اللذين S.
(13) للكم R: الكم S.
(14) الكم R: ـ S.
(15) وليست R: وليس S.
(16) من حيث هو عدد S: من حيث عدد R.
(17) واسطة R: وسط S.
(18) للعدد R: العدد S.

للشيء[1] مشاركًا له في الماهيّة، اعتبرْ بالحيوان فإنه ما شارك الإنسان في الإنسانية، وبالجسم فإنه ما شارَكَ[2] الماء في المائية، ثمَّ معنى الكميّة مفقود في الواحد ولا يُعَدُّ الواحدُ ومجازات[3] العُرْف لا اعتبار لها، وإذا بُيّن معنى العدد فلا يجمع الواحدَ وما سواه من الكمّيات جامعٌ معنويٌّ. وقالوا: النقطة مقدار لكونها مبدأه[4]، وهو خطأٌ لأنها عدميّة.

وظُنّ أنّ الزوج والفرد أيضًا نوعان من العدد، وهو خطأٌ فإنها كيفيّات في كميّات، وأنواعُ العدد والكمّ[5] لها مبلغٌ، والزوجيّة لا تدلّ على مبلغٍ، ومَن علم زوجيةَ شيءٍ بعرضِ تثانيه[6] دون ضبط العدد لا يعلم من الزوجية كميّة. ـ وقد يُظَنّ ما ليس بكميّةٍ محضةٍ كميّةً محضةً[7] كالطول والقِصَر والكِبَر والصِغَر[8] الإضافيّاتِ ولم يعلمْ أنه اعتبر فيه الإضافة وربّما سلب، فيقال أصْغَرُ وأَكْبَرُ فيستدعي صغيرًا وكبيرًا.

(١٢) واعلم أنّ العدد تقدير المنفصل كما أنّ المساحة تقدير المتّصل، والعادّيةُ والماسحيّةُ[9] من خواصّ[10] المدرِك، ومَن حَكَمَ بكون الجسم مقدارًا لا غير ـ ممّن[11] ينكر[12] إنّ الهيولى أبسط من الجسم ـ فهو يرى أنّ الجسم شيء واحد وتكمُّمه[13] باعتبار تقديرٍ ذهنّيٍ، وهكذا[14] قال في الحركة إنّها ليست بأمرٍ يلحقها المقدارُ لاستحالة انسلاخ مقدارٍ عن الحركة[15] مع بقاء الحركة ـ بل إذا بطل بطلت وإذا رُفع وهمًا ارتفعت أي المتخصّصةُ به من حيث هي ـ بل مقدارُها في الأعيان ليس بشيءٍ زايدٍ على الحركة، والتقديرُ الذهنيُّ اعتبارٌ[16] يلحقها فكذلك في الأجسام، وكما حَكَمَ في الأعداد فعنده التكمّم كلّه اعتبارٌ[17] لا غيرُ، والمتّصلاتُ

---

(١) للشيء R: الشي S.
(٢) ما شارك R: ان شارك S.
(٣) ومجازات R: والمجازات S.
(٤) مبدأه R: مبدأ S.
(٥) والكم R: في الكم S.
(٦) تثانيه: ساسه R: مباينة S.
(٧) كمية محضة R: كمية S.
(٨) والكبر والصغر S: والصغر والكبر R.
(٩) والماسحية R: والمساحية S.
(١٠) من خواص R: من الخواص S.
(١١) ممن R: فمن S.
(١٢) ممن ينكر..: يريد الإشراقيين.
(١٣) وتكممه R: وبكمية S.
(١٤) وهكذا RtS: وكذا R.
(١٥) عن الحركة S: عن حركة R.
(١٦) اعتبار R: باعتبار S.
(١٧) اعتبار R: اعتباري S.

كلّها تجتمع معًا وإن لم تكن متكافئةً ـ ولا شيء من الأضداد يصلح بعضها موضعَ بعضٍ إذ ينتهي إلى محلّ واحد ـ وكذلك العدد لا ينافيها[1].

(١٣) **والجمهور** حكموا بأنّ الكميات لا يُتصوّر فيها الأشدُّ والأضعفُ ـ فليست أربعة أشدَّ من أربعة ـ ولكن فيها الزايد والناقص. قالوا: وفُرِقَ بينهما فإنّ الزايد والناقص يمكن فيهما الإشارةُ إلى مثل قدرٍ[2] فاصلٍ بخلاف الأشدِّ والأضعفِ وهذانِ ينحصرانِ بين طرفَين[3] بخلاف الزايد والناقص، والحدُّ يختلف في الشديد والضعيف ولا كذلك الخطّ الطويل والقصير.

(١٤) **قالوا**: والخمسة ليست[4] جزءًا للعشرة لتعقّلها دون الالتفات إليها، وليس كونُها[5] من خمسَين أَوْلَى من كونها من سبعة وثلثة وغير ذلك، والشيء لا يتركّب من أنواع مختلفة متضادّة[6] ولا يكون لماهيّةٍ واحدةٍ[7] صُوَرٌ كثيرة.

(١٥) **قالوا**: وكلّ نوع من أنواع العدد ماهيّةٌ بسيطةٌ وليس[8] لأنواعها وحقايقها البسيطةِ[9] اسمٌ، ولكلّ واحدة لوازمُ[10] وخواصُّ بحسبه، ونعبّر عنها بلوازمها وهي العشريّة والأربعيّة ـ وهذا فاسدٌ: فإنّ المعقول لنا العشريّةُ وما عَقَلْنا شيئًا هو عددٌ يلزمه العشريةُ[11]، وإذا كان مجهولَ[12] الاسمِ والحقيقةِ فَكيف يُحكَمُ بوجوده أو لا؟

سؤال استدلالاً من اللازم الذي هو العشرية[13].

جواب إنما يُستدلّ بها على شيءٍ معدودٍ لها، وأمّا أنّها ليست هي النوعَ بل غيرَها والعشرةُ معقولُنا[14] من العشرة ليست بعشرةٍ بل العشرةُ ما لا نعقلها ـ فاسد.

(١٦) **قالوا**: والوحدة ليست بجوهر، وإلاّ ما صحّ أن يُوصَف بها العرضُ،

---

(١) ينافيها R: ينافيه S.
(٢) مثل قدر R: مثل وقدر S.
(٣) طرفين S: الطرفين R.
(٤) ليست R: ليس S.
(٥) وليس كونها R: وليس من كونها S.
(٦) متضادة R: متصادمة S.
(٧) واحدة R: ـ S.
(٨) وليس S: ليس R.
(٩) البسيطة R: ـ S.
(١٠) لوازم R: ولوازم S.
(١١) وما عقلنا... العشرية R: ـ S.
(١٢) مجهول S: محصول R.
(١٣) من اللازم الذي هو العشرية R: من اللوازم التي هي العشرية S.
(١٤) معقولنا R: ومعقولنا S.

ويلزم من جوهريتها امتناع اتّصاف العرض[١] بها[٢] ويصحّ اتّصاف الجوهر بالعرض دون العكس. ـ قالوا: ولو كانت[٣] الوحدة داخلةً في حقيقة الجوهر ما عُقل الجوهرُ إلاّ بها وليست[٤] كذا. وممّا سبقت الإشارة إليه أنّ الاستقامة والاستدارة في الخطّ والسطح فصلانِ لامتناع الانسلاخ واتحادِ الجعلِ. والأوْلَى أن لا يُجعَلَ الضابطَ للمساواة انطباقُ الطرفَين مع انطباق ما بينهما مِن المقدارين ـ إذا المساواة تُوجَد في الكمّ المنفصل ولا طرفَ ولا وسطَ فيه ـ بل يُقتصر على أنّها[٥] اتّفاق في الكميّة. وقد عرّف بعض المتقدّمين الكمَّ بأنّه ما يصلح جوابًا «لِكَم الشيء؟» والكيف ما يصلح جوابَ[٦] «كيف الشيءُ؟» وناقَضَه المتأخّرون ـ بأنّه قد يجاب عن الكيف[٧] بأنّه قايمٌ أو مستلقٍ وعن الكَمّ[٨] بأنّه كذا ـ بُطْلاً وكان هذا غيرَ مُبين، فإنّ هذه تجوّزاتٌ، وعلى الشارح أن لا يستعمل المجازيّات، لا ما يؤخذ عنه المجازيّات[٩].

والأقسام المعتبرة ممّا عُدّ في الكيفيات[١٠] أربعةٌ: أحدها الحال والملكة، والثاني الانفعالات والانفعاليات، والثالث القوة واللاقوة، والرابع كيفيات الكميات، إلاّ أنّ الملكة إن اعْتُبر فيها القوةُ والقدرةُ على الاحضار يُخرِجُ علمَ المفارقات بالكليّة عن هذا إثباتُ صورِها العلميّةِ[١١]، فإذا أُريد تعميم القسمة يُحْذَفُ من التقسيم ما وُضع على ذي النفس وغيرِ ذي النفس بل يُقتصر على كمالٍ محسوسٍ وغيرِ محسوسٍ ليَدخل فيه حالُ المُفارَق[١٢] بالكليّة وغيرُه، والملكة لا تؤخذ بمعنى الاستعداد بل بمعنى هيئةٍ لا يُحَسُّ جنسُها[١٣] ثابتةٍ أو ما يقرب من هذا لِتَعُمَّ[١٤]، وإن أُخذ فيها الاستعداد تُجعَلُ واقعةً[١٥] تحت قسمِ الكمالِ الغير المحسوس.

---

(١) اتصاف العرض R: اتصاف الجوهر S.
(٢) بها R: ـ S.
(٣) لو كانت R: ـ S.
(٤) وليست R: وليس S.
(٥) على أنها S: على أنه R.
(٦) جواب R: بجواب S.
(٧) من الكيف S: بالكيف R.
(٨) وعن الكم S: ونحو الكم R.
(٩) لا ما يؤخذ عنه المجازيات R: ما لا يوجد غير المجازيات S.
(١٠) في الكيفيات R: من الكيفيات S.
(١١) إثبات صورها العلمية R: الإثبات صورها علمية S.
(١٢) المفارق R: مفارق S.
(١٣) جنسها R: بجنسها S.
(١٤) لتعم R: النعم S.
(١٥) تجعل واقعة R: يجعل واقعًا S.

(١٧) **والشكل** ليس نفس الحدّ بل هيئةٌ تلزم الجسمَ المحدودَ من حيث إنه محدود، والشكل حاصلٌ في جميع ذلك المحدود وإن كان مشروطًا بالحدّ. ومن المشهور أن ليست الدايرة[١] في الخطّ وإن كانت لا تتمّ إلاّ بانعطافٍ، ولو كانت في مجرّدَ الخطّ[٢] لكانت استدارةً أو تقويسًا، ولا الكرةُ في مجرّدِ سطحٍ وإن كانت لا تتمّ إلاّ بتقبيب سطحٍ، ولو كانت مجرّدة لكانت إمّا تقعيرًا أيْ بحسب التجويف أو تقبيبًا أيْ بحسب السطح الخارج. قالوا: فالحقّ أنّ الكرة جسمٌ لا سطحٌ والدايرة سطحٌ لا خطٌّ. وتعلم أنّ الحجّة قاصرة عن المطلوب: وما ذُكر دلّ على أنّ الدايرة ليست في الخطّ ولا يلزم منه أن تكون سطحًا، بل ومن الأقسام أن تكون في السطح[٣]، ولا يلزم من أن لا تكون في خطٍّ أن لا تكون خطًّا خاصًّا، وكذا أمرُ الكرة، فالأَوْلَى الرجوعُ[٤] إلى الاصطلاح فإنّ العبارةَ علميةٌ.

ومن الناس مَنْ ظنَّ كثيرًا من الكيفيات مضافًا لِمَا يعرضُ له المُضافُ كالعلم والخُلق ولم يعلموا أنّ المُضاف[٥] لا يُعقَل جزئياتُه إلاّ بالقياس إلى شيءٍ[٦]، وجزئياتُ[٧] العلم كالهندسةِ والنحوِ لا يُقال إنها هندسةٌ ونحوٌ بشيءٍ ولا جزئياتُ الخُلق، ولو كانتا بالذات تحت المضافِ ما انقطعت الإضافةُ عن جزئياتهما. وجوّز هؤلاء كونَ الشيء الواحد من مقولتَيْن.

(١٨) **وقالوا:** الجسم الأبيض ليس من مقولة الجوهر ولا من مقولة الكيف ولا زايدًا[٨] على المحصور فيتعيّن به كونُ شيء واحد تحت مقولتَين. وليس إذا لم يكن المجموع المذكور من مقولة الكيف ولا من مقولة الجوهر يلزم أن ينفرد بمقولةٍ، فإنّ الحقايق المختلفة إذا تركّبت لا تصير حقيقةً أحدّيةً بسيطةً، وكلامُهم في منعِ كونِ شيء من مقولتَين إنما هو في البسايط، وأَمّا المركّبات فما مثلُ البياض من الكيف والجسمُ من الجوهر.

وجماعةٌ[٩] ظنّوا أنّ الشكل لونٌ، وكذّبهم اختلافُ الوانٍ متّفقات الشكل

---

(١) الدايرة R: دايرة S.
(٢) في مجرد الخط S: في مجرد خط R.
(٣) ولا يلزم منه... في السطح R: ـ S.
(٤) الرجوع R: رجوع S.
(٥) المضاف R: مضاف S.
(٦) إلى شيء S: بشيء R.
(٧) وجزئيات S: ـ R.
(٨) زايدًا R: زايد S.
(٩) وجماعة R: والجماعة S.

وبالعكس ـ أيْ القلب لا المنطقيّ ـ ولكانت[1] البسايط الشفّافة تُرَى لكونها ذاتَ شكلٍ وليس كذا.

والثِقَلُ والخفّةُ[2] من الكيفيات المحسوسة، وقد يُدفَن الجسم تحت الأرض أو تحت الزِبْلِ فيزداد ثِقَلاً، والممتزج من البسايط ـ وفيه الخفيفان[3] ـ يزداد ثِقَلُه على مُساويه جَحْمًا من أثقل بسايطهِ، فليس كما تُوهّم أنّ الثِقَل في المرْكّبات ما لنفس الأرضية. وللقَسْرِيّ من المُيُول سَوِيّةٌ سايرِها في كونها كيفيّةً.

(١٩) واعلم أنّه قد يُقال «شكلٌ» ويُعنَى به مقدارٌ مشكّلٌ وإن كان المقدار المشكّل كميةً من حيث مقداريّته، وكذلك يُقال «زاوية»[4] ويُعنى بها[5] المقدارُ ذو الزاوية، وبهذا الاعتبار يُقال للزاوية «ثُلْثٌ ورُبْعٌ» والمقدارُ ذو الزاوية من حيث مقداريته كميةٌ، ويكون رسمُ الزاوية بهذا الاعتبار «المقدارَ الذي هو ذو حدودٍ[6] تنتهي عند حدٍّ مشترَكٍ من حيث هو كذا» وكما أنّ الهيئة الشكليّة كيفيةٌ فكذلك للمقدار من حيث هو ذو حدودٍ تجتمع عند حدٍّ مشترَكٍ». ـ ومن المشهور أنّ الشكل الملوّن يسمّى خِلْقَةً وصورةً، ويُضبَط معناهما بالشكل من حيث إنّه[7] محسوسٌ في جسمٍ طبيعيّ أو صناعيّ مخصوصًا بما يتأتّى أن يُبْصَرَ.

(٢٠) واعلم أنّ من المتضايفين ما يتشابهان من الطرفَين كالإخْوّة، ومنها ما يختلف كالأبّوّة والبُنوّة، والمُضافُ الحقيقيّ لا بدّ له من انعكاس بالتكافؤ، والمركّب أيضًا لا بدّ له من انعكاس إذا أُخذ الطرفان متعادلَين، فإنّ الأب أبٌ لابنٍ[8] والابنُ ابنٌ لأبٍ[9] وإذا اختلّ[10] التعادل اختلّ التعاكس، فإذا قيل: السكّانُ سُكّانٌ لسفينةٍ واليدُ يدٌ لحيوانٍ[11]، لا ينعكس ليقال[12]: الحيوان حيوانٌ ليدٍ والسفينة سفينةٌ لسكّانٍ، وإنما يتعادل إذا قيل: الرأس لِذي الرأس والسكّان لِذي السكّان.

---

(١) ولكانت R: ولو كانت S.
(٢) والثقل والخفة S: والخفة والثقل R.
(٣) الخفيفان S: الخفيفتان R.
(٤) ويُعنَى به مقدار... يقال زاوية R: ـ S.
(٥) بها: به RS.
(٦) ذو حدود S: ذو عدد R.
(٧) من حيث إنه R: من حيث هو S.
(٨) أب لابن R: أب الابن S.
(٩) ابن لأب R: ابن الأب S.
(١٠) وإذا اختل R: وإذا حصل S.
(١١) لحيوان: حيوان R.
(١٢) فإذا قيل السكان... لا ينعكس ليقال R: ـ S.

سؤال من الزمان متقدّم ولا متأخِّرَ[١] معه فانضاف إلى المعدوم؟

جواب مقدار الزمان ذهنيّ فالإضافة بين الأجزاء أيضًا ذهنيّةٌ، وفُرِقَ بينِ أن يُقال[٢] «الكيف الموافق لكيفٍ[٣]» وبين قولنا «موافقة كيفٍ لكيفٍ» فإنّ الأوّل أُشير به إلى الكيف المركّب مع إضافةٍ والثاني أُشير به إلى إضافةٍ[٤] هي الموافقة متخصّصةٍ بالكيفية.

وفرقوا بين النسبة والإضافة[٥] بأنّ النسبة من طرفٍ واحدٍ والإضافة من الطرفَين، وكلّ شيء له نسبة إلى لازمٍ له ليست بإضافة[٦]، فإن أُخذت النسبة مكرّرةً صارت إضافةً. قالوا: فالسقف له إضافة إلى الحايط من حيث هو مستقِرٌّ عليه والحايط من حيث حايطيّته غيرُ مضاف، وإذا أُخذ[٧] الأب أنه أبٌ للصبيّ والجناحُ أنه لطايرٍ فنسبةٌ[٨]، وإذا أُخذ[٩] إلى الابن وذي الجناح صارت إضافةً.
ـ مقاومة[١٠]: وهذا فيه وهنٌ[١١]، فإنّ النسبة من حيث هي نسبة لا تُعقَل إلاّ بين شيئين فمن حيث هي نسبة مضافةٌ، وقد وُجد فيها حدّ المضاف وضابطُه، والأب كما أنه ليس بنفس الإضافة ليس نفس النسبة، فإذا جُردت الأبوّةُ فهي[١٢] لا تُعقَل إلاّ بين[١٣] شيئين فهي نسبة وإضافة، وكذلك الحايط ليس حايطًا من حيث ماهيّته لسقفٍ ولا السقف سقفًا لحايطٍ، فإذا نسبتَ وأخذتَ الاستقرار الذي لا يُفهَم إلاّ بين شيئين تحقّقَتَ الإضافة تامّةً، وليست إضافةُ (ب) إلى (ج)[١٤] نفسَ إضافة (ج) إلى (ب)[١٥] بل هما إضافتان، فكأنه قال: النسبة إضافةٌ من جانب واحد[١٦]: وعلى قوله «إذا تكرّرت النسبة صارت[١٧] إضافةً» يلزم أن يكون الجنسُ العالي هو النسبةَ: فإنها إذا وُجدت من جانبٍ فحسبُ ليست[١٨] بمضافةٍ، وإذا تكرّرت

---

(١) ولا متأخر R: ومتأخر S.
(٢) أن يقال R: ـ S.
(٣) الموافق لكيف R: الموافق S.
(٤) والثاني... إضافة R: ـ S.
(٥) والإضافة R: وإضافة S.
(٦) بإضافة R: بالإضافة S.
(٧) أخذ R: أخذت S.
(٨) فنسبة R: فنسبته S.
(٩) أخذ R: أخذت S.
(١٠) مقاومة S: مقامة R.
(١١) وهذا فيه وهن R: وهذا وهي S.
(١٢) فهي R: فهو S.
(١٣) بين S: ـ R.
(١٤) ب إلى ج S: ج إلى ب R.
(١٥) ج إلى ب S: ب إلى ج R.
(١٦) جانب واحد S: جانبة واحدة R.
(١٧) صارت S: ـ R.
(١٨) ليست: ليس R.

صارت مضافةً[1] ـ وتكرُّرُ الشيءِ لا يُوجِدُ اختلافَ حقيقته! ـ فقد صارت الإضافةُ نسبةً مكرّرةً فالجنس هو النسبة[2]، ثم الإضافة ليست نوعًا تحته ولا تستحقّ النوعيّة[3] لأنّ تكرُّرَ الشيءِ لا يُنوّعه وقد علمتَ حال المخصِّص[4] في البسايط والأنواع الحقيقية، ثمّ النسبة على قوله إذا لم تكن إضافة ولم تدخل تحتها[5] وليست هي بكيفية ولا بكميّة[6] ولا شيء ممّا عُدّ فيجب أن يوجَد مقولةٌ وراء العشرة، وكلّ هذا ممّا يختلّ به قواعدُهم وقواعدُ المقولاتِ[7] مختَلّة[8].

(٢١) **قالوا:** والأين هو كون الشيء في المكان، وهذا الكون ليس نفسَ الإضافة بل أمرٌ لزمه الإضافة[9] كما للسواد إلى محلّه، وليس هذا الكونُ الوجودَ الذي للشيء وإلاّ كان يتبدّل وجودُه عند كلّ أين وكان كونُه في الزمان أيضًا وجودًا له: فكان للشيء وجوداتٌ[10]، وهكذا عبّروا عن الكون في الزمان، فمنهما عامٌّ كالكون في المكان والزمان مطلقًا، ومنهما خاصٌّ على مراتبَ[11] كالكون في البلد والسنةِ والشهرِ والمحلّةِ والأسبوعِ والبيتِ، ومنهما جزئيٌّ، واعتبروا في الأين التضادّ: فإنّ الكون فوقُ عند المحيط في غاية[12] البعد من الكون أسفلُ عند المركز، ويصحّ تعاقبهما على موضوع واحد ولا يصحّ اجتماعهما فيه، وفيه اشتدادٌ فإن الصاعد لا يزال أشدَّ فوقيةً إلى انتهاء الحركة لا أنّ[13] أينًا بعينه يشتدّ بل يُبطَل واحدٌ بعد واحدٍ.

(٢٢) **ومن المقولات ما عُدّ[14]** الوضع، وهو كون الجسم بحيث يكون لبعض أجزائه إلى بعضٍ نسبةٌ مختلفةٌ بالجهات. قالوا: وإن كانت[15] النسبة من باب

---

(١) مضافة: مضافًا R.
(٢) فإنها إذا وجدت... فالجنس هو النسبة S: ـ S.
(٣) النوعية R: للنوع S.
(٤) المخصص R: المخصص والمخصص S.
(٥) تحتها: تحته RS.
(٦) بكمية S: كمية R.
(٧) المقولات R: المعقولات S.
(٨) مختلة S: مختلفة R.
(٩) بل أمر لزمه الإضافة R: ـ S.
(١٠) وجودات S: وجودان R.
(١١) كالكون في المكان... على مراتب S: ـ R.
(١٢) في غاية S: وغاية R.
(١٣) لا أن R: لأن S.
(١٤) ومن المقولات ما عد R: والمقولات على ما عند S.
(١٥) كانت R: كان S.

المُضاف إلاّ أن كونه[١] بحيث يلزمه[٢] هذه النسبة هو الوضع. قالوا: وليس هذا الوضعُ المعتبَرُ بالجهات من الحاوي والمحويِّ الوضعَ المذكورَ في باب الكمّ المعتبَرَ فيه اتّصالُ أجزاءٍ وإشارةُ أَنَّ بعض أجزائه أين هو من الآخر، ومَن حقّق عليهم أبطل[٣] هذا الفرق، وليس الوضع هو الأين فإنّ المحدِّد ليس بذي[٤] أينٍ مع امتناع الأين له. ـ قالوا: والوضع قد يكون بالفعل: فمنه ما بالطبع كوضع الأرض من الفلك[٥]، فإنّ حيّزَيْهما متمايزان بالطبع، ومنه ما ليس بالطبع كحال ساكنِ البيت من البيت ولم يختلف الحيّزان طبعًا، وقد يكون[٦] بالقوة[٧] كما يُتوهّم قُرْبُ دايرة قطبِ[٨] الرحَى ونسبتها إلى الطوقية ولا دايرةَ إلاّ بالقوة فيها. والوضع يختلف بالشدّة كالأشدّ انتصابًا، وهيئةُ كون الإنسان رأسه إلى السماء ورجلَيه إلى الأرض[٩] وكونُه بالعكس هما في غاية البعد متعاقبانِ لا يجتمعان، فهما[١٠] ضدّان وكذا الاستلقاء والانبطاح[١١]. ـ وأمّا المِلْكُ وقد يسمّونه «مقولة لَهُ» كما يقال «السواد لهذا المحلّ» و«الدار لزيد»، وقد خصّه المتأخّرون بكون الجسم في محيطٍ بكلّه أو بعضِه منتقلٍ[١٢] بانتقاله أيْ بانتقال المحاط، فمنه[١٣] طبيعيّ كحال الهِرَّةِ مع إهابها[١٤]، ومنه غيرُ طبيعيّ. ـ وسلّموا في مقولةِ «أن يفعلَ» و«أن ينفعلَ» الاشتدادَ بحسب شدّة الابيضاض، وكانوا منعوا فيه الحركة فاختلط الأمر عليهم، وذلك بأنّهم يتركون مشاهدة[١٥] العلوية وطرايقَ[١٦] التجريد ومعاينةَ الأنوار القدسية ويشتغلون بما لا يضرّ[١٧] جهلُه. ـ هذا على ما[١٨] يذكرون.

(٢٣) وصاحب البصاير <عمر بن سهلان الساوي> **قد حصرها[١٩] في**

---

(١) كونه: يعني كون الجسم.

(٢) يلزمه R: يلزمها S (يعني يلزم الجسم على رواية R أو أجزاءه على رواية S).

(٣) أبطل S: ابطال R.

(٤) بذي R: لذى S.

(٥) الفلك R: السماء S.

(٦) يكون R: يكونا S.

(٧) بالقوة R: ـ S.

(٨) قطب الرحى R: القطب للرحى S.

(٩) الأرض S: المركز R.

(١٠) فهما R: فمنهما S.

(١١) والانبطاح: والانطباح (؟) S والأنطاح (؟) R.

(١٢) منتقل R: منتقلا S.

(١٣) فمنه R: فيه S.

(١٤) الهرة مع إهابها S: الهوة مع اهبائها R.

(١٥) مشاهدة S: المشاهدة R.

(١٦) وطرايق R: الطرايق S.

(١٧) يضر R: يصير S.

(١٨) هذا على ما R: هذا ما S.

(١٩) حصرها R: بصرها S.

أربعة في بعض المواضع: في الجوهر والكمّ والكيف والنسبة، وخرج عنها الحركةُ فإنها ليست بكمّيةٍ - وإن عرض لها تكمُّمٌ[١] - ولا نسبةٍ - إن عرض لها نسبةٌ - ولا شيءٍ ممّا عدّوا[٢]. أمّا نحن فقد[٣] حصرناها في خمسة على ما بيّنّا في التلويحات وفصّلناه في المطارحات. أمّا الأين ومتى الوضع والمِلْك فإنها لا تُعقَل إلاّ بالنسبة.

سؤال النسبة تابعة؟

جواب إذا كان الجسم وحدَه والسطحُ المأخوذُ مكانًا وحدَه لا يحصل الأين، فإذا وقعت[٤] النسبة ذهنًا وعينًا حصل أين[٥]، ويجب أن يحصل النسبة أوّلاً[٦] وتُعْقَلَ ليُعْقَلَ بها الأينُ، وكذا في متى والوضعِ أيضًا: فإنّ الجسم شيءٌ واحدٌ وما لم يوقَعِ النسبةُ إلى الجهات أوّلاً لا يحصل الوضع، واعتبرْ بالمحدِّد أنّه لم يُوضَع لسطحِه[٧] - الذي ليس إلينا - وضعٌ، وأيضًا الجسم لا يدخل في مفهومه[٨] المكانُ ولا الزمان، والأين ومتى ليسا[٩] نفسَ المكانِ والزمانِ[١٠] إذا الزمان وحده ليس بمتى، ولا جامعَ بين المتباينات إلاّ النسبة، فإنّ الحركة الأرضيّة[١١] متباينة عن السماويّة، وما لم يوضع النسبة لم تُعقَل هذه الأشياء، والمِلْكُ أيضًا كذا، فالنسبة ذاتيّةٌ[١٢] لهذه الأشياء عامّةٌ وما له ذاتيٌّ عامٌّ يكون ذلك الذاتيُّ[١٣] إمّا جنسَه أو فصلَ جنسِهِ، وعلى التقديرين لا يكون هو الجنس العالي.

ومَن احتال في إثبات أن «أن يفعل» لم يدخل في مفهومه الحركةُ - بناءً على أنّ الذي في «أن يفعل» اعتبارُ فعلِه غيرُ اعتبارِ الحركةِ - أخطأ، فإنه إذا كان وجوديًا ولم يكن كونه في «أن يفعل» ذاته ولا باعتبار[١٤] هيئةٍ قارّةٍ فيتعيّن لهيئةٍ غيرِ قارّةٍ لو لم[١٥] تُوضَع لا يُقال للشيء إنه في مقولة «أن يفعل»، فالحركة داخلة في مقولة «أن يفعل» لا حركة أخرى تلحق ذاتَ الفاعل، بل نفسُ الحركة الحاصلةِ في المنفعل لها

---

(١) لها تكمم R: له التكمم S.
(٢) مما عدوا R: من قاعدوا S.
(٣) نحن فقد R: قد نحن S.
(٤) وقعت R: وقع S.
(٥) أين R: الأين S.
(٦) أولا S: - R.
(٧) لسطحه R: بسطحه S.
(٨) مفهومه R: مفهوم S.
(٩) ليسا: ليس RS.
(١٠) والزمان S: والزمان وحده R.
(١١) الحركة الأرضية S: حركة أرضية R.
(١٢) ذاتية S: إنها ذاتية R.
(١٣) ذلك الذاتي S: - R.
(١٤) ولا باعتبار S: وباعتبار R.
(١٥) لو لم R: أو لم S.

مَدخَلٌ في معنَى «أن ينفعل» وبعينها لها مَدْخَلٌ في معنى «أن يفعل»، ثم الذي في «أن يفعل» إذا كان له[1] حركةٌ أخرى كالسِكّين يُحرّكُ أجرامًا تُقطَع إلى التفريق ويتحرّك فهو في «أن يفعلَ» بالنسبة إلى المقطوع وفي «أن ينفعلَ» بالنسبة إلى المحرِّك، ولا بدّ من دخول أمرٍ غير قارّ الذات في مفهومهما[2] بتّةً وهو الحركة. والكيف تعريفُه التامّ من أطراف التقسيم الذي حرّرناه: فمن تقسيم الجوهر له الهيئةُ، ومن تقسيم الحركة أنه قارُّ الذاتِ، ومن تقسيم الإضافة أنه لا يحتاج إلى تصوّره إلى شيءٍ خارجٍ منه، ومن تقسيم الكمّ أنّه لا يلزمه[3] لذاته المساواة[4] والتجزّي وغيره، ثمّ هذا الحصر أيضًا ليس ممّا يخلو عن مساهلةٍ، وليس في المقولات فايدة كثيرة.

(٢٤) واعلم إنه لو أراد اللّٰه بأبناء الحكمة خيرًا ردّهم إلى طرايق[5] أسلافِهم في مشاهدة الأنوار والصعودِ إلى السماوات والاتّصالِ[6] بالعلويات وركوبِ الأفلاك ومعانقةِ السيّد، ونقّصَ[7] عنهم المقالات[8] في المقولات، وزاد لهم التمهّدَ[9] للنفحات[10] وشَيْمَ البارقات وخَلْعَ الحواسّ وتركَ مِثْلِ هذه هواجسِ الوسواسِ[11].

(٢٥) واعلم أنّ قولهم «إنّ هذه الأشياء[12] التي هي[13] مثل أين ومتى أكوانٌ مجهولةٌ يلزمها النسبةُ وإنّ المضاف كونٌ يعرض له أن يُعْقَلَ بالقياس إلى غيره وذلك[14] الكونُ مجهولٌ وهذا لازمٌ له لا مقوِّمٌ[15]» خَطَأٌ، فإنه جَعَلَ المضافَ غيرَ نفسه، ثم إن كانت هذه أكوانًا يلزمها النسبة وهي هيئات قارّة وليست بكميّة فهي كيفيات إذ من الكيفيات ما يتبعها نسبةٌ[16].

سؤال هذه لا تُعقَل إلاّ بنسبة!

---

(١) له R: ـ S.
(٢) مفهومهما R: مفهومها S.
(٣) يلزمه S: يلزم R.
(٤) المساواة والتجزى R: مساواة وتجزى S.
(٥) طرايق R: طريق S.
(٦) والاتصال R: والالتصاق S.
(٧) ونقص: ويعض S بعض R.
(٨) المقالات R: المقولات S.
(٩) التمهد R: التمهيد S.
(١٠) للنفحات R: النفحات S.
(١١) مثل هذه هواجس الوسواس (كذا) R: هذه الهواجس والوسواس S.
(١٢) هذه الأشياء R: مثل هذه الأشياء S.
(١٣) التي هي R: التي S.
(١٤) وذلك R: وهذا S.
(١٥) مقوم R: يقوم S.
(١٦) نسبة R: النسبة S.

جواب قلتَ إنّ النسبة خارجة عنه[١]، وليس إذا عُرّف الشيء بلازم يُجعَل اللازمُ له حقيقةً أخرى غيرَ ما يستحقّ بنفسه، وأيضًا ذلك المجهول إذا لم يُطَّلَعْ عليه وليس له اسمٌ فكيف يُحكَم بوجوده ما لم يُتصوّر؟ ومَن يسلّم ذلك وجوده[٢]؟

سؤال باللازم[٣]!

جواب غيرُ مسلَّمٍ دلالةُ هذه الأشياء إلاّ على أنّها[٤] عوارض الجوهر، ثم إذا لم تَعقِله كيف تَحْكُمُ بجنسيّته؟ ثم إذا عقلتُ الشيء دونه فكيف يكون جنسًا؟ والناسُ فهموا الأين كما[٥] ذكرنا وكذا المضاف دون ذلك.

وجماعة من هؤلاء المتأخّرين يجتهدون في جميع المواضع ليجعلوا الحقَايقَ بعد أن عُلِمَتْ مجهولةً. قولهم «إن العرضية ليست[٦] بجنسٍ لأنّها عبارة عن إضافة الموضوع» يمنعه الخصمُ، وكذا «كون الجوهر عبارة عن سلب الموضوع» بل سلبُ الموضوع تابعٌ[٧] لكمالية قوامِه المستغنى عن الموضوعِ أو الحاملِ[٨] على رأي الأقدمين، والإضافةُ إلى الموضوع إنما لزمت من ضعفِ هويّتِهِ التي ما استبدّتْ بقوامها.

سؤال الأُبُوّة يتقدّم عليها وجود الشخص الذي هو الابن، والبنوّة يتقدّم عليها وجود الشخص الذي هو[٩] الأب فهو دَوْرٌ[١٠].

جواب الاعتبار[١١] مختلف والصفتان معًا ويتقدّم[١٢] عليهما الموصفان، فجوهر الأب تقدّم على ثلثةٍ: على الأبوّة والبنوّةِ والابنِ[١٣]، وجوهرُ الابن يتقدّم على اثنين: على الأبوّة والبنوّةِ، وهاتان معًا، وكذلك العلّة[١٤] والمعلول والمركّبان[١٥] من حيث هما مركّبان منهما معًا، وجوهر الأب والعلّة متقدّم.

---

(١) عنه: أي عن ذلك الكون المجهول.
(٢) سؤال هذه لا تعقل... ذلك وجوده R: ـ S.
(٣) باللازم R: يستد باللازم S.
(٤) إلاّ على أنها R: إلاّ بها S.
(٥) كما S: بما R.
(٦) ليست R: ليس S.
(٧) تابع R: تابعة S.
(٨) أو الحامل R: والحامل S.
(٩) الابن والبنوة... الذي هو R: ـ S.
(١٠) دور R: الدور S.
(١١) الاعتبار R: الاعتبارات S.
(١٢) ويتقدم عليهما R: وتقدم عليها S.
(١٣) والابن R: ـ S.
(١٤) العلة R: علة S.
(١٥) والمركبان S: والمركبات R.

(٢٦) فصل في مواقف[١]: أمّا الأقدمون فقد ذكرنا قاعدتهم في الجوهر وضابطهم فيه، ومن جملة ما يتأتّى لهم الإلزام به[٢]:

< الموقف الأوّل > أنكم[٣] لِماذا حكمتم بجوهرية بعض المنطبع مع افتقاره إلى المحلّ؟ إن حكمتم باستحالة الخلوّ فمِن الأعراض كذا كالوحدة والكثرة وشكل ما ومقدار ما، أو لحاجة التخصيص؟ فلِمَ قلتم إنّ العرض لا يجوز أن يخصّص؟ وهل أشخاص النوع تمايزت إلاّ بعوارض؟

سؤال لاتفاق الجعلَين.

جواب كلامنا في الصُوَرِ[٤] وجَعْلُ الهيولى غيرُ ما للصورة، اعتبرْ[٥] بالتبدّل.

سؤال لأنّ الأعراض لم تدخل في حقيقة الإنسان.

جواب ولا شيء من المخصَّص يداخل في الماهيّة المشتركة، وإن علّلتم بتقوّم[٦] حقيقة المجموع فكلّ شيء يقوِّم حقيقةَ ما يركَّب منه وغيرِه.

سؤال لو كان الإنسان نوعُه في شخصه ما احتاج إلى مميّز.

جواب وكذا الهيولى والجسم.

سؤال الجسم لا بدّ له[٧] من مقدارٍ خاصٍّ وشكلٍ خاصٍّ.

جواب وكذا النوع لا بدّ له منهما ومن كونه على لونٍ ووضعٍ وغيرِه.

سؤال الهيولى محتاجة ـ وكذا الجسم ـ إلى الصور.

جواب ما زدتم على ما سبق؟ وبأيّ[٨] شيء عرفتم حاجتها؟ وحُجَجُكم ما دلّت على غير امتناع الخلوّ؟ ثم لها بدلٌ[٩] وكذلك الأشكال والمقادير، وإن استدللتم باستحالة حصولِها مطلقة[١٠] فكذلك النوع مع أنكم[١١] عرفتم بأنّه أتمُّ تحصّلاً من الجسم والهيولى، فمخصِّصه يكون أقوى من مخصِّص الهيولى والجسمِ لأنّ ما إليه حاجة الأقوى أتمُّ.

---

(١) مواقف Rt: مقاومات RS.
(٢) به S: ـ R.
(٣) انكم S: بانكم R (خاطب ههنا المشائين النايب عن الأقدمين).
(٤) في الصور R: في الصورة S.
(٥) اعتبر R: واعتبر S.
(٦) بتقوم R: بتقويم S.
(٧) الجسم لا بد له S: لا بد له R.
(٨) وبأي R: باي S.
(٩) لها بدل R: لا بد بدل S.
(١٠) مطلقة R: مطلقًا S.
(١١) مع أنكم R: مع الكم S.

سؤال مخصّصات الأنواع تابعةٌ.

جواب فكذا مخصّصات الجسم.

سؤال هي مقوِّمة الوجود.

جواب النزاع فيه!

الموقف الثاني لهم[١]: إنّ الصور مبادئ آثارٍ[٢] ولا كذلك الأعراض.

جواب ينفسخ بالمَيْل فإنه مبدأ الحركة وهو عرض باعترافكم، والحركةُ مُوجِبةٌ للحرارة وكذا الشعاعُ وليست بصورٍ.

الموقف الثالث: الصُوَرُ جزءُ الجوهر وجزءُ الجوهر جوهرٌ.

جواب ممنوعٌ كونُه جزءَ الجوهر[٣]، وإنما نسلّم ذلك[٤] إذا كان جزءُ الجوهر من جميع الوجوه ـ وإذا عُرف[٥] كونُه من جميع الوجوه ـ جوهرًا، ومن جملة ذلك[٦] صُوَرُه وفي الجملة آحادُ أجزائه، فلا حاجة إلى الاستدلال عليه ـ بأنّ[٧] شيء كذا جزءُ الجوهر فيكون جوهرًا ـ لأنّ المجموع إنّما يكون جوهرًا، أو يُعرَف أنه جوهر إذا كان عُرفَ أنّ آحاد أجزائه جوهرٌ؟ فهو دَوْرٌ، ويتبيّن بذلك[٨] أنّ الحديدة ما زاد فيها غيرُ أعراضٍ بها صارت سيفًا، وليس لقايل أن يقول: هذه الهيئات جزءُ الجوهر الذي هو السيف وجزء الجوهر جوهرٌ، فإنّ السيف ممنوعٌ كونُه جوهرًا من جميع الوجوه بل يُحمَل عليه الجوهرية باعتبار مادّته التي هي الحديدة مثلاً[٩] وكذلك[١٠] الأبيض والكرسي والمركّبات ممّا لا يتناهى.

الموقف الرابع لهم: يتبدّل جواب «ما هو» بالصُوَر ولا كذلك الأعراض.

جواب[١١] وينفسخ بالحديد إذا جُعل سيفًا فإنه إذا سُئِل أنّه[١٢] «ما هو» لا يتأتّى الجواب بأنّه حديد، والقطن ما زيدَ عليه[١٣] هيئاتٌ جوهريّةٌ إذا غزلناه ونسجناه[١٤]

---

(١) لهم: يعني للمشائين.
(٢) آثار R: الآثار S.
(٣) ممنوع كونه جزء الجوهر: يمنع المصنف التعليل بأن يكون كون جزء الجوهر جزء الجوهر كونه جوهرًا مطلقًا.
(٤) ذلك S: ـ R.
(٥) عرف R: عرفت S.
(٦) ذلك S: ـ R.
(٧) بأن R: بأي S.
(٨) بذلك R: ذلك S.
(٩) مثلاً R: ـ S.
(١٠) وكذلك R: وكذا S.
(١١) جواب R: ـ S.
(١٢) إنه R: ـ S.
(١٣) عليه S: فيها R.
(١٤) غزلناه ونسجناه R: غزل ونسج S.

بل اعراضٌ، وإذا سُئل بأنّه «ما هو» لا يجاب[1] بأنه قطنٌ بل ثوبٌ، فلِمَ قلتم بأنّه[2] ليس من الإعراض ما يتبدّل به جواب «ما هو»؟ فأنّا[3] لم نكن اصطلحنا على أنّ الجوهر ما يتبدّل به جواب «ما هو» والعرض ما لا يتبدّل < به > .

الموقف الخامس: إنّ الكيفيات[4] تشتدّ وتضعف ولا كذلك الصُوَر.

جواب ينفسخ بكيفيات الكميّات كالزوجيّة، فلِمَ منعتَ أن يكون وراءها كيفياتٌ[5] لا تشتدّ ولا تضعف بها الماهيةُ؟ وفيه إشكالات أُخرى أيْ[6] آثرنا الاختصار[7]، ولا ننكر أنّ من الأعراض داخلةً يصحّ تسميتُها صُوَرًا.

(٢٧) **مقاومة في فصل اشتداد**: اعلم أنّهم[8] إذا قالوا «شيء كذا اشتدّ» لا يعنون به أنّ ذاتًا واحدةً تبقى بعينها وتشتدّ بل السواد الأوّل يُبطَل عند الاشتداد ويحَصُل سوادٌ آخر، وفي الحقيقة لا يكون في الأعيان سوادٌ مشتدٌّ[9] بل اشتدادُ السوادِ تَبدُّلُ أشخاصٍ متفاوتةٍ منه[10]، فإنّ ذات كلّ شيءٍ واحدةٌ، فإن كانت واحدًا[11] من المزايد والناقص[12] والمتوسّطِ فليس الآخرُ من هذه الثلثة هو نفسَه فدلّ على اختلافِ[13]، وهذا بعينه قد جَعَلَهُ بعضُ المتأخّرين حُجَّةً على اختلاف نوعيّةِ المتفاوتات في الشدّة، ولا يتوجّه فإنّ المُنازع يقول: الحقيقة النوعيّة ليست بنفس[14] الزايد ولا قسيمَيه[15] بل الجامع للكلّ كما أنّ ماهيّة الإنسان ليس نفسَ زيدٍ وعمرٍو ولا الرجل والمرأة بل الجامع.

ومن طريق آخر ـ في بيان أنّ[16] الاشتداد بالتبدّل ـ نقول: اشتداد شيء كالسواد ليس بغير السوادية ـ فإنّه حينئذٍ لا يكون أتمَّ في السوادية ـ ولا بضَمٍّ. ـ لامتناع اجتماع المِثلَين ـ فتعيّن تجدُّدُ الذوات المتفاوتة، ثمَّ إن أمكن الضمّ فما

---

(١) وإذا سئل... لإيجاب R: إذا سئل عنه فلا يجاب S.
(٢) بأنه S: ان R.
(٣) فإنا R: فإن S.
(٤) إن الكيفيات R: ـ S.
(٥) وراءها كيفيات S: كيفيات وراءها R.
(٦) أي S: ـ R.
(٧) الاختصار R: الاقتصار S.
(٨) أنهم: يعن المشائين.
(٩) سواد مشتد S: مشتد R.
(١٠) متفاوتة منه R: فتفاوته فيه S.
(١١) فإن كانت واحدًا R: فإن كان واحد S.
(١٢) من الزايد والناقص S: من الناقص والزايد R.
(١٣) اختلاف R: الاختلاف S.
(١٤) بنفس R: ـ S.
(١٥) قسيميه R: قسمية S.
(١٦) بيان أن S: بيان R.

كان الزايدُ نفسَ الناقص، فما كان الناقص نفسُه اشتدّ. ومن المتأخّرين مَن احتجّ في اختلاف نوعَي الشديد والضعيفِ بأنّ الاختلاف ليس في أمرٍ خارجٍ عن السواد، فإنّه لا يكون أتمّ سوادًا[1] إذا كان المميّز عرضيًا، والمميّز بين الشيئين إمّا عرضيٌّ أو فصلٌ، وههنا إذا لم يكن عرضيًّا فيتعيّن أن يكون الامتيازُ بالفصل. ـ وليست هذه[2] بمستقيمةٍ، فإنّ الفصل أبدًا عرضيٌّ للمقوّم المشتَرك الذي هو الجنس وإن كان مقوِّمًا لحقيقة النوعِ، فإذا اعترف بأنه لا يصحّ أن يكون التمييزُ بعرضيٍّ للسواد لئَلّا يلزم أن لا يكون الأشدّيّةُ في نفس السواد ـ والفصلُ المُقسِّم[3] للسواد عرضيٌّ له فيكون خارجًا عنه ـ فلا يكون الشدّة به، إذ لا يمكن أن يقال: التمييزُ بين المشترِكات في السواد بالفصل المقوِّم لحقيقة السواد، بل بمُقسِّمه[4] الخارجيِّ، ثم حَصْرُ المُميِّز بالفصل والخارجيّ[5] يُمنَع بقسمٍ ثالثٍ هو الكمالية والنقص.

سؤال الكمالية خارجة؟

جواب هي في الذهن اعتبارٌ زايدٌ وما به الكمالية ليس بخارجٍ، ـ ثمّ هذا القايل اعترف بأنّ طبيعة الامتداديّة من نوعٍ واحدٍ، فهلا[6] قال: وَحَدَ المميّزُ بين المقدارَين[7] الصغير والكبير، ولا يكون بعارضٍ وإلاّ لا يكون أعظم امتدادًا[8]، فيكون بفصلٍ؟ وبأيّ شيءٍ اعتذر؟ ههنا يلزم[9] مِثلُه في ما سبق. وليس لقايلٍ أن يقول: زاد الكبير على الصغير بأمرٍ وراء المقدار، فإنّ الفاصل[10] أيضًا مقدار.

(٢٨) واعلم أنّ الفصل لا ينبغي أن يكون من جوهر جنسِه بل يجب أن يكون خارجيًا، فليس فصلا[11] الفرسية والثورية كماليةَ حيوانيةٍ ونَقْصَها، والكمال أو النقصانُ وإن أُخذ في الأذهان[12] اعتبارًا خارجيًا إلاّ أنه إذا أُضيف إلى السواد والمقدار يكون بنفس السوادية والمقداريةِ لا بخارجٍ، وفي الأعيان ليست كماليةٌ وسوادٌ بل طبيعةٌ واحدةٌ متّحدةٌ[13].

---

(١) سوادًا R: السواد S.
(٢) هذه: يعني هذه الحجة.
(٣) المقسم R: مقوم S.
(٤) بمقسمه S: بمقتسمه R.
(٥) بالفصل والخارجي R: في الخارج والفصل S.
(٦) فهلا S: فهل لا R.
(٧) المقدارين R: ـ S.
(٨) امتدادًا S: امتداد R.
(٩) يلزم R: يلزمه S.
(١٠) الفاصل R: الفاضل S.
(١١) فصلا R: فصل S.
(١٢) في الأذهان R: في الأعيان S.
(١٣) متحدة S: متحددة R.

(٢٩) **واعلم** أنه لا مانع أن يتأدّى السلوك[١] في نحو هذه الأشياء ـ في انتقاصها لا في اشتدادها ـ إلى واسطةٍ خارجةٍ عن حَدّ الطرفَين كالحمرة، فإنها نفسها ليست بسواد ولا بياضٍ ولا شديد أحدِهما ولا ناقصه، وأمّا في مثل الحرارة والبرودة فالاعتدال المطلق ليس من حَدّ الطرفَين أيضًا إذ لا يكون شيء واحد واقعًا تحت نوعَي الحرارة والبرودة معًا.

سؤال فدلّ على اختلاف الأنواع.

جواب مخالفة نوع المتوسّط للطرفَين مسلَّمٌ، وفي السلوك[٢] ممنوعٌ مثله، وإذا قِيل[٣]: أتمُّ حرارةً أو سوادًا[٤] يجب أن يكون السواد أو الحرارة[٥] جنسًا ـ إن لم يكن نوعًا بالاتّفاق ـ لأنّهما[٦] مقولان على الشديد والضعيف، فما مَنَعَ أن يكون شيء واحد في نفسه تحت نوعَين ـ حرارةٍ وبرودةٍ ـ مَنَعَ عن أن يكون تحت جنسَين بالذات وهما[٧] الحرارة والبرودة، ثم كيف يكون حقيقةٌ بسيطةٌ تحت جنسَين ـ كيف ما كان ـ فضلاً عن المتضادين[٨]؟

سؤال يُستسخَن بالقياس إلى البارد ويُستبرَد بالقياس إلى الحارّ؟

جواب الشيء في نفسه لا يكون حرارةً وبرودةً، والاستسخان والاستبرادُ إنما هو بحسب ما يتراءى لأمزجةٍ[٩] وما كانت[١٠] الحرارة حرارةً بالقياس إلى المدرِك بل في ذاتها، وكيف يصير شيءٌ واحدٌ[١١] بالنسبة[١٢] إلى شيئَين[١٣] واقعًا في ذاته تحت جنسَين؟ أو كيف يكون الأتمُّ سوادًا ليس بسواد ولا واقعًا تحته؟ وكذا الأنقص ـ فلا يكون في الوجود سواديةٌ ـ بل الحقّ أنّ لكلٍّ[١٤] من هذه الأنواع حَدًّا[١٥] يقع أوّلُ الشروع فيه عند الاشتداد وآخرُ التخلية عند النقص، وفي الحرارة والبرودة أن وقع مزاجٌ معتدلٌ لأدرك التفرقة بين الحدَّين والمِثلَين[١٦] وفرق بين آخِرِ نقصانٍ

---

(١) السلوك R: الشكوك S.

(٢) السلوك R: الشكوك S.

(٣) قيل S: ـ R.

(٤) سوادًا S: سواد R.

(٥) أو الحرارة: والحرارة RS.

(٦) لأنهما R: لأنها S.

(٧) وهما S: وهي R.

(٨) المتضادين R: المتصادمين S.

(٩) لأمزجة R: بالأمزجة S.

(١٠) كانت S: كان R.

(١١) شيء واحد S: شيئًاواحدًا R.

(١٢) بالنسبة RtS: بالقياس R.

(١٣) إلى شيئين R: إليه شيئين S.

(١٤) لكل R: الكل S.

(١٥) حدا: حد RS.

(١٦) والمثلين R: والميلين S.

للحرارة لا يبقى بعدها ما يقع تحتها وأوّلِ زيادةٍ للبرودة.

(٣٠) واعلم أنّ الشدّة لا يُعنَى بها القوة على الممانعة ونحوُها بل كماليةٌ في جوهر الشيء الذي يدلّ عليه حرف المبالغة في اللغات كالأطول والأحرّ[١]، وشارَكَ فيه الكيف والمقدارُ[٢]، فإن لم يُسمَّ مُسمٌّ في المقادير شدّةً ـ لأنّه ليس بين طرفَين أو لشيءٍ ممّا سبق ـ فلا مُشاحّة معه، فليجمعهما اسمُ كماليةٍ في تلك الماهيّة أو نحوها، وإذا كان الوجود اعتباريًا فالتقدّم إنما هو لجوهر العلّة على جوهر المعلول[٣].

سؤال اشترك الجوهر العلّيّ والمعلوليّ في «الوجود[٤] لا في موضوعٍ[٥]» ولم يتفاوت فيهما هذا[٦].

جواب هذا غلطٌ بسبب أخْذِ خارجيٍّ عن الشيء لازمٍ أو نحوِه مكانَه، فهذا لم يكن حدًّا[٧] حقيقيًا ولا رسمًا، وليس إذا لم يختلف العرضيّة في الأتمّ سوادًا والأنقصِ لا يختلف السواديةُ، وقد قلنا إنّ الجوهرية إشارةٌ إلى كماليّةٍ في القوام والاستقلالِ والعلّةُ في هذا أتمُّ من المعلول، ثم قد بُيّن أنّ الوجود اعتباريٌّ فتقدّم العلّة بنفس جوهرها، وهذا معنى قولنا في التلويحات «كما ساواها؟»[٨] وكيف لا يكون قوة استقلال العقل أتمَّ من الهيولى أو من الصورة المنطبعة؟ فردُّ هؤلاءِ على انباذقليس وأفلاطون فاسدٌ، ثم منعوا التشكّك[٩] في الأجناس وأخذوا السواد جنسًا ـ لتقسيمه بالفصول ـ واقعًا تحته[١٠] بالتفاوت، والحيوانيّةُ جنسٌ ومِن حَدِّها الحسّاسيّةُ والمتحرّكيّةُ وقد اختلفت[١١] في الحيوان.

سؤال لم تُعتبر بالفعل؟

جواب فالمبدأ في الإنسان[١٢] أقوى ممّا في الدودة حتى أنّ الحيوانية[١٣]

---

(١) والاحر S: وهو الاحر R.
(٢) والمقدار R: فيه + S.
(٣) جوهر المعلول S: الجوهر المعلولى R.
(٤) في الوجود S: في الموجود R.
(٥) في موضوع R: في الموضوع S.
(٦) فيهما هذا R: فيهما S.
(٧) حدًّا R: جزئيًا S.
(٨) كيف ساواها: راجع كتاب التلويحات ههنا ١٣,٧.
(٩) التشكك R: الشكل S.
(١٠) تحته R: ـ S.
(١١) اختلفت: اختلف RS.
(١٢) في الإنسان R: للإنسان S.
(١٣) الحيوانية S: الحيوة R.

تتفاوت، كيف وجُعِلَ ضابِطَ الحيّ «الدرّاكُ والفعّالُ[١]»! والدرّاكيّةُ والفعّاليّةُ تختلف[٢] بالكماليّة، ثم النفس نفسيّتها باعتبار التصرّفات حتى إن تجرّدت لا تكون نفسًا والتصرّفُ متفاوتٌ، وقد علمتَ أنّ شيئًا واحدًا لا يشتدّ سواءٌ كان جوهرًا أو عرضًا وإنّ الأشدّية في نفس العرضيّة لا تمكن بل في خصوصٍ[٣] وراءَها، وأنّه[٤] لا ينبغي أن تلتفت إلى اطلاقات العُرْفِ فإنهم في الجواهر يقولون أيضًا كقولهم[٥] «اشتدَّ السَّيْلُ» و«قَوِيَ العسكرُ[٦]».

(٣١) على التقدم والتأخر التقدّم بالحقيقة إنّما هو بحسب العلّيّة وهو يجمع ما بالطبع وما بالذات، وأمّا التقدّم بالزمان فإنما هو[٧] بحسب أجزاء الزمان، وقد سبق أنّها يتقدم بعضها على بعض بالطبع فانتهى إلى التقدّم العلّيّ، وما بحسب الوضع فيُبتنى على أوّل ما يصل إليه المتحرّك أو المفروض متحرّكًا بالتوهّم إن كان التقدّمُ بالتوهّم، وأوّل الالتقاء زمانيّ لتقدُّم زمانِه على زمان ما بعده. وأمّا التقدم الشرفيّ فإنه أيضًا مُبتنى على تقدّم[٨] الأفضلِ في الشروع في الأمور ذواتِ الخَطَرِ وفي حركاتٍ[٩] شريفةٍ وهو أيضًا زمانيّ. وأمّا الترتيبات فَعلى أوّل ما يشرع البادئ أو العادُّ وهو يتعلّق أيضًا[١٠] بالزمان، والزمانيّاتُ كلّها على العلّيّ فالتقدّمُ الحقيقيُّ بالعلّيّة، والتقدّمُ بين العلة والمعلول وإن كان بالذات إلاّ أنّ[١١] المأخوذ سلسلةً يختلف بالابتداء من حيث الترتيب النزوليّ أو الصعوديّ، فهو رتبيّ. وقد قسموا[١٢] الموجود إلى واحد وكثير[١٣]، فالواحد قد يُعنَى به أمرٌ وجوديٌّ[١٤] هو مبدأ العدد وهو اعتباريٌّ، والواحدة التي بإزاء التفرّد والتي بمعنى عدم الانقسام سلبيّةٌ، ومن الوحدة ما بحسب النسبة إِمّا إلى غايةٍ واحدةٍ كقولهم «صحّيّ» للقصد[١٥] والدواء ـ أو إلى مبدإٍ واحدٍ ـ كقولنا[١٦] «طِبّيّ» للكتاب والدواءِ ـ أو باعتبار مبدأ وغايةٍ ـ

---

(١) والفعال R: ـ S.
(٢) تختلف R: ـ S.
(٣) خصوص RtS: خصوصية R.
(٤) وانه R: و S.
(٥) كقولهم R: ـ S.
(٦) العسكر R: العكس S.
(٧) فإنما هو R: فإنه S.
(٨) تقدم S: تقديم R.
(٩) وفي حركات R: أو في حركة S.
(١٠) أيضًا R: ـ S.
(١١) إلاّ أن R: لأن S.
(١٢) قسموا R: قسم S.
(١٣) واحد وكثير R: الواحد والكثير S.
(١٤) أمر وجودي: أمرًا وجوديًا RS.
(١٥) للقصد R: للفصل S.
(١٦) كقولنا: قولنا S، ـ R.

كقولهم[١] لأشياء «إنّها الأهيّة» ـ ومن الوحدة تامٌّ وهو[٢] ما لا يمكن الزيادة فيه كخطّ الدايرة، ومنها[٣] ما يمكن كالمستقيم.

سؤال أليس المستقيم إذا زِيدَ فيه لا يبقى ذلك ذلك[٤] وكذا الدايرة؟

جواب أمّا الخطّ[٥] فقد عُلم أنّه[٦] لا حاصل له على ما زعموا، وأمّا الأجسام إذا تواصلت[٧] لا شكّ أنّ الأثنينيّة بطلت عنها إلاّ أنّ هويّة أحدهما من حيث الجوهرية[٨] ما بطلت بخلاف جسم كُريٍّ[٩] زِيدَ فيه، فإنه يحتاج إلى تبديل جميع الشكل ليصير كُرةً أخرى فبطل[١٠] الأوّل.

(٣٢) **فصل** من لواحق الكثرة[١١] الغيريّةُ: فمنها المماثلة وهو ما بحسب الشركة في الحقيقة النوعية إذ المماثلة[١٢] من جميع الوجوه بحسب اللواحق كلّها ممتنعٌ، وهو يُبطِل معنى المماثلة لأنّها استدعت الأثنينيّة، وإذا قِيل «الإنسان مثل الفرس في الحيوانيّة» يُعنَى به أَخْذُ الحيوانيّتين نوعَين محذوفَي[١٣] اعتبارِ الزوايد كما سبق في اعتبار نوعيّتها، وعلى هذا المماثلةُ في السوادَين[١٤] لموضوعَين مختلفَين. ـ ومنها المخالفة في الحقيقة الغيرُ التقابليّة كما بين السواد والطعم وهي لا تنافي الاجتماع. ـ ومنها التقابليّة: منها ما بين الإيجاب والسلب، وما بين العدم والملكة والمتضايفَين[١٥] والمتضادَّين. ومن المشهور لزوم وقوعها تحت جنسٍ قريبٍ، فالطعم لا يضادّ اللّون وإن دخَلا تحت جنسٍ بعيدٍ كالكيف. فأمّا ما بين الوحدة والكثرة[١٦] ظُنَّ أنه تقابلٌ تضايفيٌّ وهو فاسدٌ إذ الوحدة تُعقَل دون كثرةٍ، وأيضًا ليس كلّ ما يعرض له مضاف من خارجٍ هو نفسه بل ضربٌ آخر، وكذا ما بين ما سمّوه صُورًا، وكذا ما بين السواد والحمرة فإنّهما متقابلان لتعريفهم[١٧] إيّاهما «بأنّهما[١٨]

---

(١) كقولهم R: كقولنا S.
(٢) وهو R: ـ S.
(٣) ومنها: ومنه RS.
(٤) ذلك ذلك R: ذلك S.
(٥) الخط R: خط S.
(٦) علم أنه S: عرف R.
(٧) تواصلت R: توصلت S.
(٨) الجوهرية R: الجوهر S.
(٩) كرى R: كذا S.
(١٠) فبطل R: فيبطل S.
(١١) الكثرة R: الكثير S.
(١٢) المماثلة S: مماثلة R.
(١٣) محذوفي R: محذوفين S.
(١٤) في السوادين S: في السواد R.
(١٥) والمتضايفين R: ـ S.
(١٦) والكثرة R: والكثير S.
(١٧) لتعريفهم R: لتفريقهم S.
(١٨) بأنهما S: أنهما R.

لا يصدقانِ[١] على شيءٍ واحدٍ كيت وكيت»، وليسا[٢] بمتضادَّين عندهم لأنهم شرطوا غاية البعد، فليتسأنفوا اصطلاحًا آخر[٣] أو لَيزيدوا في التقسيم، والأوّلون تخلّصوا بحذفِ غاية البعد عن الاصطلاح فجمعوا[٤] هذه في التضادّ. وقيل[٥]: الشيء الواحد ليس له[٦] إلاّ ضدٌّ واحدٌ اعتبارًا[٧] ببساطة الحقيقة، بلى[٨] قد يكون المركّب كالحارّ الأسود مضادًّا بالعرض لجسمَين أبيضَ وباردٍ باعتبارَيه، إلاّ أنّ التضادّ[٩] بالذات ما بين الصفات البسيطة وما بين الموضوعَين[١٠] بالعرض.

(٣٣) واعلم أنّ العدم ليس على وتيرةٍ واحدةٍ، فمن الأسماء ما يدلّ على سلبٍ دون إمكان كالقدّوسية والفرديّةِ للبارئ، ومنها ما يدلّ على سلبٍ وإمكانٍ، فمنه ما لا يتعدّى إلى الجنس[١١] كالمرودة بل ولا يتعدّى إلى بعض النوع، ومنه ما يتعدّى كالسكون، ومنه ما بحسب سبقِ الوجود كالموت، ومنه ما يُشترط فيه[١٢] إمكانُ[١٣] فاعلٍ وقابلٍ كالعجز لا يضاف إلى الجماد ولا يضاف القادر[١٤] إلى ممتنع بل كالبصر فلا يقال للحجر «أعمى» ولا لِمَن لا يرى الصوت[١٥].

(٣٤) **فصل في الكلي والجزئي**: قد عُلم أنّ الماهيّة كالإنسانية في نفسها لا واحدةٌ ولا كثيرة ولا عامّةٌ ولا خاصّة لصحّة حملِ كلٍّ باعتباراتٍ عليها، والحجّة التي تُنسَب إلى بعض القدماء ـ إنّ الإنسانية لو لم تقتضِ الوحدة اقتضت اللاوحدةَ وهي الكثرة فما صحّ وجودُ إنسانٍ واحد، ولمّا لم يصحّ اقتضاء اللاوحدة صحّ اقتضاء الوحدةِ ـ فاسدةٌ إذ ليس نقيض[١٦] اقتضاء الشيء اقتضاء اللاشيء بل لا اقتضاء الشيء[١٧]، فلو اقتضت[١٨] الحيوانيّةُ الناطقيّةَ[١٩] ما صحّ غير ناطق حيوانًا،

---

(١) لا يصدقان S: ما لا يصدقان R.
(٢) وليسا R: وليستا S.
(٣) اصطلاحًا آخر R: اصلاحًا أخرى S.
(٤) فجمعوا R: يجتمعوا S.
(٥) وقيل S: ـ R.
(٦) له S: ـ R.
(٧) اعتبارًا R: اعتبار S.
(٨) بلى R: بل S.
(٩) التضاد R: يضاد S.
(١٠) الموضوعين S: الموضوعات R.
(١١) الجنس R: جنس S.
(١٢) فيه R: ـ S.
(١٣) إمكان R: إمكانًا S.
(١٤) القادر: لقادر RS.
(١٥) الصوت R: الصور S.
(١٦) نقيض R: يقتضي S.
(١٧) بل لا اقتضاء الشيء R: ـ S.
(١٨) اقتضت R: اقتضى S.
(١٩) الناطقية R: الناطقة S.

ولمّا لم يكن اقتضاؤها[1] الناطقيةَ لم يتعيّن اقتضاء اللاناطقيّة بل لا اقتضاء الناطقيّة.
واعلم أنهم إذا قالوا «إنَّ الكلّيّ إذا وقع في الأعيان كيت» يعنون به الطبيعة التي يعرض لها الكلّيّةُ، فالكلّيّ لا يقع في الأعيان لأنّ له حينئذٍ هويّةً لا إمكانَ للشركة فيها.

سؤال الذي في الذهن له هوّيّةٌ امتازت عن ساير الخارجيّات، ثم ليس مجرّدًا عن خصوصٍ بل معه خصوصُ الانطباع وهو مختصّ بالذهن أيضًا[2] وكونه[3] غيرَ مشارٍ إليه[4] وامتناعِ القسمة[5] ونحوُه، فإن لم يمنع هذا المطابقةَ فلا يمنع[6] الزوايدُ الخارجيّةُ، والكلّيّة إنما هي باعتبار المطابقة فيجب أن يكون الخارجيّات أيضًا كذا، وليس أنّ الماهيّة الخارجيّة لَحَقَها[7] ما لا يجب على الماهيّة والذهنية ما لحقها، بل نفس الكون[8] الذهنيّ والتجرّد ما اقتضاها نفسُ الماهية وإلاّ ما صحّت ماهيةٌ غير مجرّدةٍ أو غير ذهنية.

جواب ليس إلاّ أنّ الذهنية مثالٌ ليست متأصّلةً في الوجود ولا يصحبها إلاّ ما يَضطرّ إليه[9] التعقّل، وهي مجبولة على أن تكون مثالاً سواءٌ كان الخارجيّ واقعًا متقدّمًا عليها ـ كعلوم ما بعد الكثرة، أو لم يكن ـ كعلوم ما قبل الكثرة من المفارقات بل كثيرٍ من علومنا إلاّ أنها بصدد المثاليّة[10] وهي لك أي المثاليّة[11] دون الخارجيّ.

(٣٥) قاعدة: واعلم أنّ المتميّز ليس بصالحٍ لتصيير[12] الشيء جزئيًّا وشخصيًّا[13] أيْ لمنعِ[14] الشركة، فالفصل كالنطق مميّزُ الحيوان وما شخّصه[15]، وكذا السواد والبياض وغيرهما، والعرضيات وكلّ ما فُرض[16] موجبًا لمنعِ الشركةِ

(١) اقتضاؤها R: اقتضاء S.
(٢) أيضًا R: ـ S.
(٣) وكونه: وكونها RS.
(٤) إليه S: إليها R.
(٥) القسمة R: الإنقسام S.
(٦) فلا يمنع R: فلا يمتنع S.
(٧) لحقها R: يلحقها S.
(٨) الكون R: كون S.
(٩) إليه R: عليه S.
(١٠) المثالية R: مثالية S.
(١١) أي المثالية R: أي المثال S.
(١٢) لتصيير R: ليصير S.
(١٣) وشخصيًا S: وشخصًا R.
(١٤) لمنع R: يمتنع S.
(١٥) كالنطق... وما شخصه R: كالناطق ميز الحيوانية وما شخصية S.
(١٦) فرض R: يفرض S.

مفهومُه لا يمنع الشركةَ، ومجموع ما لا يمنع الشركة لا يمنع الشركة[1] كتركيبٍ ذهنيّ من أمور كلّيّة. والذين قالوا «إنّ المانع عن الشركة الهيولى» لم ينتبهوا لأنّ[2] للهيولى[3] سويّة غيرها في عدم منعٍ[4] الشركة في الذهن، فإن لم يلزم من عدم منع الشركة في الذهن[5] عدم منعِها[6] في العين فلسايرِها سويّةُ الهيولى. ومنهم مَن حكم بأنّ[7] منعَ الشركةِ والتشخّصَ[8] باعتبار الوضع، ولم يعلم أنّ جسمًا قد يكون على وضعٍ واحدٍ في أين واحد في زمانَين[9]، وجسمان أيضًا قد يكونان[10] على وضعٍ واحدٍ في زمان واحد في أينَين، فالوضع لمفهومه لا يمنع الشركة وفي الجملة له سويّة الكلّ، فليس إلاّ الحكم بأنّ التشخّص[11] باعتبار الهويّة الواقعة عينًا، وكلّ هويّة وقعت عينًا تشخّصت ومنعت <الشركةَ> بلى الامتياز عند المميّزين[12] يكون بلواحق، ثم قد يمتاز كلٌّ من شيئَين مقترنَين عن مشاركِيه[13] بصاحبه[14] الآخر.

سؤال يلزم الدور.

جواب يتقدّم ذات كلّ واحد منهما على[15] تمايزِ الآخر لا تميّزِهِ، والتميّزان[16] بهما معًا، والتشخّص غير التميّز[17] على ما سبق فإنّ التمييز بالنسبة إلى مدرِكٍ[18] وهو اعتباريٌّ، ولو انفرد[19] الشيء استغنى عن المميّز وما استغنى عن التشخّص.

(٣٦) في لواحق القسطاس: الظانون أنّ للوجود[20] والإمكانِ والوحدةِ[21]

---

(١) ومجموع ما لا يمنع الشركة لا يمنع الشركة R: ـ S.

(٢) لان S: أن R.

(٣) للهيولى R: الهيولى S.

(٤) في عدم منع S: في منع S.

(٥) فإن لم يلزم من عدم منع الشركة في الذهن R: ـ S.

(٦) منعها: منعه RS.

(٧) بان: أن RS.

(٨) والتشخص R: والشخص S.

(٩) في زمانين R: في الزمانين S.

(١٠) وجسمان أيضًا قد يكونان R: وجسمًا أيضًا قد يكون S.

(١١) التشخص R: الشخص S.

(١٢) عند المميزين R: عند المميز S.

(١٣) مشاركيه: أي في معنى عام.

(١٤) بصاحبه R: بمصاحبة S.

(١٥) على R: عن S.

(١٦) لا تميزه والتميزان R: لا تمييزه والتمييزان S.

(١٧) غير التميز R: غير المميز S.

(١٨) إلى مدرك R: إلى المدرك S.

(١٩) الفرد R: انفرد به S.

(٢٠) للوجود R: الموجود S.

(٢١) والوحدة R: ولوجود S.

ونحوِها صورًا في الأعيان احتجّوا بأنّا حكمنا بأنّ الشيء ممكن في الأعيان أو واحدٌ فيجب أن يكون لها ذواتٌ وصورٌ في الأعيان وإلاّ ما صحّ[١] الحكم المذكور، وينفسخ عليهم بقولنا: (ج)[٢] ممتنع في الأعيان، فلا يلزم أن يكون الامتناع له هويّةٌ عينًا فيستدعي ثبوت ما ثبت له! والمسلَّم أنّ هذه ـ أي الوجود[٣] والإمكان ونحوها ـ أمورٌ زايدة على الماهيّة ولم نُسلِّم[٤] أنّ لها هوّياتٍ عينيّةً.

سؤال أليس أن ما في الذهن يجب أن يكون مثالَ العينيّ؟

جواب إنما نعتبر المطابقة فيما يكون له في الأعيان ذاتٌ[٥] كالسواد والبياض، وأما الاعتباريات[٦] فلا هويات عينيّة لها بل وجودها العينيّ نفسُ وجودِها الذهنيّ وقد يُضاف إلى العينيّ كما يقال[٧]: شيء كذا ممتنع عينًا، وقد يضاف إلى الأذهان أو ما يعمّهما كما نقول: حصول صورةٍ وعدمُها في الذهن معًا ومطلقًا محالٌ، وعلى التقديرات اعتبارُ شيءٍ[٨] أُضيف إلى جهاتٍ وكذلك كون الشي جزئيًّا والشيئيّةُ وغيرهما ممّا سلّموا أيضًا.

حجّة أخرى لهم: إنّ الشيء المصدَّق عليه الإمكانُ إن لم يكن ممكنًا في الأعيان فيكون ممتنعًا في الأعيان أو واجبًا لِعَدم الخلوّ. ـ وهو فاسد فإنّ الثلثة اعتباريةٌ مشترِكةٌ في امتناع وقوعِ هوّياتها عينًا[٩].

حجّة أخرى لهم: إن كانت اعتباريةً فكان إلحاقُها إلينا[١٠] فكان يصدق إلحاقُنا إيّاها كيف اتّفق.

جواب لا يلزم هذا، ألم ترَ أنّ كون الشيء جزئيًّا اعتباريٌّ؟ وكذا الامتناع والجنسيّة والنوعيّة، وما يأتي الإلحاقُ كيف اتّفق بل للماهيات خصوصٌ يأبى[١١] عن صِدْقِ اعتباراتٍ كيف اتّفق.

---

(١) ما صح R: لما صح S.
(٢) ج R: ـ S.
(٣) أن هذه أي الوجود R: أن هذاي...؟ ... واعلم أي الوجود S.
(٤) نسلم S: ـ R.
(٥) في الأعيان ذات R: ذات في الأعيان S.
(٦) الاعتباريات R: الاعتبارات S.
(٧) يقال R: نقول S.
(٨) شيء R: أين S.
(٩) عينا R: عنها S.
(١٠) فكان إلحاقها إلينا: أي كان للذهن أن يلحقها بأي ماهية اتفقت (راجع الموضع المناسب في المشرع الثالث من العلم الثالث في المطارحات).
(١١) يأبى: يأتي S.

حجّة أخرى لهم: إنّ الماهية إن لم يُفِدْها[1] الفاعل شيئًا هو الوجود فهي بعدُ على العدم[2]، ـ مفسوخةٌ عليهم[3] بنفس الوجود: إن لم يُفِدْه[4] الفاعلُ[5] شيئًا فهو كما كان، وإن أفاد فللوجود[6] وجودٌ إلى ما لا يتناهى.

سؤال يفيد الفاعل للوجود الوجوبَ؟

جواب عاد الكلام إلى نفس الوجوب[7]، ثم قولهم[8] «أفادها الفاعل شيئًا» يتضمّن بوهم أنّها شيء يُفيده الفاعل شيئًا وإلاّ يبقى شيئًا دون ذلك الشيء.

وممّا نلزمهم به: إنّ الوجود عقلناه مع اختلافنا[9] في أنّه هل له في الأعيان وجودٌ كما عقلنا أصل الماهيّة وتشكّكنا في وجودها، فإن أَوْجَبَ[10] التعقّل مع التشكّك[11] كونَ الوجود زايدًا هنالك فليُوجِب ههنا ويتسلسل الوجودات سلسلةً مترتّبةً مجتمعةَ الأجزاء وهو محال لِما بُرهن، ثم يتوقّف وجود الشيء على ما لا يتناهى وبهذا انفسخ قولهم «إنّ الوجود وكونه موجودًا واحدٌ». وبأنّ الشيء إذا كان غير موجود فوجوده أيضًا غير موجودٍ[12] فصحّ سلبُ الموجوديّ[13] عن الوجود، فإذا وُجد صحّ إثبات الموجوديّة عليه فعُقِلَ مع الموجودية واللاموجودية فليس كونه موجودًا هو.

وممّا يُبطل هذا الاعتذارَ[14] نقلُ الكلام إلى مختلطات السلاسل: فسلسلةٌ تتولّد من الوجود وإمكانِه فإنّ للإمكان وجودًا ولوجود الإمكان إمكان ـ إذ لو وجب ما كان عارضًا ـ ويتسلسل الإمكانات والوجوداتُ كلٌّ على الآخر، وسلسلةٌ بين الإمكان والنسبة فله نسبة ولها إمكان وله نسبة متسلسلاً، وأخرى بين الإمكان[15] والوحدة فله وحدة ولها إمكان وله أخرى ولها آخر[16]، وسلسلةٌ أُخرى[17] بين الوجود

---

(١) يفدها R: يفيدها S.
(٢) بعد على العدم R: معدومة بعد S.
(٣) عليهم R: عليها S.
(٤) يفده R: يفدها S.
(٥) الفاعل R: ـ S.
(٦) فللوجود R: كان الموجود S.
(٧) الوجوب R: الوجود S.
(٨) قولهم: قوله R: قولنا S.
(٩) اختلافنا R: اختلافها S.
(١٠) فإن أوجب S: فأوجب R.
(١١) التشكك: الشك R: التشكل S.
(١٢) أيضًا غير موجود R: أيضًا ليس بموجود S.
(١٣) الموجودي R: الموجود S.
(١٤) الاعتذار R: الاعتبار S.
(١٥) والنسبة... وأخرى بين الإمكان R: ـ S.
(١٦) ولها آخر R: ـ S.
(١٧) أخرى S: ـ R.

والوحدة فله هي ولها هو هكذا منجرًّا، وأُخرى بين الوجود والنسبةِ إلى المحلّ فله هي ولها هو وهلمّ جرًّا، وأُخرى بين الوحدة[1] والنسبةِ، وأُخرى من وجوب الممكنات بغيرها فله إمكانٌ وكذلك للإمكان[2] وجوبٌ بالغير إذ لو وجب بذاته لما[3] أُضيف إلى ماهيّةٍ عارضًا لها[4]، وأُخرى بين وحدة الوجوب ووجوبِ الوحدة، وأُخرى بين الوجود والوجوبِ، وقد بُيّن أنّ مجتمعةَ الآحاد من السلاسل المترتبة ممتنعٌ[5] وقوعُها، وأيضًا يلزم من كثير من هذه توقّفُ الشيء على ما لا يتناهى، فإنّ الشيء ما لم يمكن لا يُوجَد وإمكانُه ما لم يمكن لا يُوجَد فلا يحصل الشيء إلاّ بعد تحصيل ما لا يتناهى ههنا وفي سلسلة[6] الوجودات والوجوبات وكثيرٍ من المختلطات. والفايدةُ في السلاسل[7] المختلطة لينقطع وَهْمُهم[8] المذكور في الوجود[9] أنه نفسُ موجوديّته[10]، فإنّ معنى الإمكان والوحدةِ أو الوجودِ أو النسبةِ لا يصير[11] شيئًا واحدًا إذ لا يصير شيئان شيئًا واحدًا، فإن كان إمكانٌ فلا وحدةَ وإن كان وحدةٌ فلا إمكانَ.

وممّا تحيّروا فيه إمكانُ المعلول الأوّل[12] أنه إن أفاده الواجب وجودهُ فلا يكون ممكنًا في نفسه فيمتنع أو يجب، ثمّ يلزم فيه جهتان[13] ليفيد ذاتَه وإمكانَه، وإن كان واجبًا ـ أيْ إمكانُه بذاته ـ فيكون في الوجود واجبان وهو ممتنع، ثمَّ كيف يكون الصفة واجبةً بذاتها وقيامُها بغيرها؟ وإذا لم يجب بالأوّل ولا بذاته فيكون معلولَ العقل الأوّل فلا يتقدّم عليه إذ المعلول يتأخّر، وإذا تأخّر فيكون العقلُ الأوّل وُجِدَ ووَجبَ ثمّ أمكن وهو محال. ـ واعتذر بعض عنه[14] بأمورٍ واهيةٍ: منها أنّ

---

(١) الوحدة R: الوجود S.
(٢) للإمكان: الإمكان RS.
(٣) لما S: ما R.
(٤) لها R: ـ S.
(٥) ممتنع R: ممتنعة S.
(٦) وفي سلسلة R: وسلسلة S.
(٧) في السلاسل R: في سلاسل S.
(٨) وهمهم: وهمه RS.
(٩) في الوجود R: في الموجود S.
(١٠) موجوديته R: الموجودانية S.
(١١) يصير S: يصيرا R.
(١٢) الأول R: ـ S.
(١٣) جهتان R: جهات.
(١٤) واعتذر بعض عنه S: واعترض بعض عنه R، يشار إلى الشيخ أبي علي ابن سينا في كتاب الإنصاف والانتصاف بحسب ما يذكره المصنف في الموضع المناسب من المطارحات (راجع المشرع الثالث من العلم الثالث).

وجود الأوّل لا يُمكِّن الإمكانَ من التقدّم[١]، وهو قول يُشبه الخُرافات، أيفيده[٢] قبل أن يمكن؟ وأينَ الحدوث[٣] الذاتيّ الذي قالوا؟ وقولهم «الإمكان من نفسه وهو متقدّم على الوجوب بالغير» ـ كيف والإمكان من نفسه[٤] شرطُ الوجوبِ بغيره! ولِمن يُشار إليه من المتأخّرين فيه كلماتٌ فيه[٥] لا طايلَ فيها. ـ وبعضٌ لمّا سمع أنّ قوة الوجود والعدمِ مقصورةٌ على ذوات المحلّ واستشعر من الفسخ[٦] بإمكان وجود المفارَق[٧] وعدمِه أَوْجَبَ أنّ معنى المُفارَقِ توقُّفُه على علّته حتى لو ارتفعت لارتفع، وفي الفاسدات معنًى آخر فقد تُبْطَل مع بقاءِ العلّة. ـ وهذا خطأٌ لأنّ قسم وجوب الوجد والعدمِ في الكلّ سواءٌ، وتوقّفُ المُفارق على العلّة ليس نفسَ الإمكان بل تابعَه، وقوله «الفاسد يُبطَل مع بقاءِ العلّة» فاسدٌ فإنه ممتنعٌ[٨] بل عسى مع بقاءِ الفاعل[٩] وهو جزءُ علّته واستعدادُ المادّةِ[١٠] من أجزاءِ العلة وقد بطل. وهذا يُعتبر للاصطلاح[١١] عند الضرورة، والاشتراكُ إنّما هو في القوة لا في الإمكانِ، والحقيقيُّ منه لا يختلف بقربٍ وبُعدٍ بخلاف القوةِ.

(٣٧) وقول صاحب البصاير < عمر بن سهلان الساوي > ـ في شكوكه في إثبات أنّ الوجود اعتباريٌّ ـ أنّه «هل هو متحصّل الذات أو ليس؟» فإن كان متحصّل الذات فله وجودٌ[١٢]، وكان قد شنّع على بعض من قال «إنّ الوجود هل هو موجود أم لا؟» بأنّه[١٣] لا يصحّ أن يقال «البياض أبيض» وقد ارتكب ما استقبح فإنّ المتحصّل بعينه[١٤] الموجودُ فقد صادَرَ[١٥].

---

(١) التقدم R: التقديم S.

(٢) أيفيده R: أي يفيده S.

(٣) الحدوث S: الحدث R.

(٤) وهو متقدم... والإمكان من نفسه R: ـ S.

(٥) فيه كلمات فيه: فيه فيه كلمات R: كلمات فيه S.

(٦) من الفسخ R: من إمكان الفسخ S.

(٧) المفارق R: المفارقات S.

(٨) فإنه ممتنع: أي فإن إبطال المعلول مع بقاء علته التامة ممتنع.

(٩) فاسد فإنه... مع بقاء الفاعل R: ـ S.

(١٠) واستعداد المادة R: وهو استعداد المادة كان S.

(١١) للاصطلاح R: الاصطلاح S.

(١٢) فله وجود R: فله الوجود S.

(١٣) بأنه R: فإنه S.

(١٤) فإن المتحصل بعينه R: وإن متحصل نفسه S.

(١٥) فقد صادر: في العلم الأول من المطارحات (في أواخر المشرع الخامس) يعرف المصنف «المصادرة على المطلوب الأول» كذا: المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة =

ومن السلاسل ما هو في نوعٍ[1] واحدٍ كالإمكان فإنّه ليس بواجب بذاته لدلالة عدم استغنايه عن المحلّ فيمكن[2]، والشيء يتقدّم عليه إمكانُ نفسِه ولا يتقدّم هو على نفسه فإمكانه غيرُه فيتسلسل[3]، وكذا الوحدة فإنّا نقول «هل[4] الوحدة وموضوعُها اثنانِ أو واحدٌ؟» ـ لا وجهَ للأخير، فإنّ شيئَين لا يكونان واحدًا، وإذا ثبت لك تعدُّد شيئَين في موضوعٍ ـ ممّا لا يقبلان الامتزاج والتركيبَ ـ فلا يتحدان أبدًا، فإنهما إن بقيا[5] أو انتفى[6] أحدهما أو انتفيا جميعًا فما اتّحدا، وإذا[7] كانا اثنين فلكلٍّ منهما وحدةٌ، فما للمحلّ يُوجِبُ أن يكون له وراءَ كلٍّ[8] وحدةً أخرى فإنّه معها[9] اثنان ويتسلسل من تراكم جهاتٍ وحداتٍ[10]. وأيضًا إذا قيل «ذات وذوات» و«رجل ورجال» قبلت الطبيعةُ الوحدةَ والكثرةَ، فكذلك قولنا «وحدة وآحاد» فيه إشارة إلى وحدة في طبيعة الوحدة وكثرةٍ فيها، وكلّ ما قبل الوحدةَ والكثرةَ فتزيدان[11] عليه، وقبول الكثرة يدلّ على أنّ وحدته غيرُ لازمةٍ[12] ماهيتَه، أوردناه لِتَفْهَمَ منه ما في التلويحات.

(٣٨) **قاعدة** وإذا ثبت أنّ الوحدة اعتبارية سقط ما يتشكّك به أنّ الوحدة إذا كانت في جسمٍ عينًا لا تُبطَل بتوهُّم القسمة، فإنّ العينيّ لا يُبطِله مثلُ هذه التوهّمات، فنُعيِّن جزءًا من الجسم فنقول «هل فيه شيء من وحدته؟» وحينئذٍ انقسمت الوحدة، أو ليست ولا في شيء من أجزائه؟ فليست فيه، أو في جزءٍ منه لا يتجزّى[13]؟ وهو محالٌ، وما تكلّفوا فيه ليكونَ هذه الأشياءُ في الأعيان فاسدٌ كلّه، يتفطّن له العاقل بسهولةٍ.

(٣٩) واعلم أنّ الوجود[14] لمّا صحّ حملُه على مختلفات ليس نفسَ

= في القياس الناتج له ويستعان بتبديل اللفظ بمرادفه.

(١) في نوع R: من نوع S.
(٢) فيمكن R: ـ S.
(٣) فيتسلسل S: ويتسلسل R.
(٤) هل R: هذه S.
(٥) فإنهما إن بقيا R: فأما ان بقيا S.
(٦) أو انتفى R: أو يبقى S.
(٧) وإذا R: ـ S.
(٨) كل R: ـ S.
(٩) معها R: معًا S.
(١٠) وحدات R: واحدات S.
(١١) فتزيدان R: فيه بذات S.
(١٢) لازمه S: لازم R.
(١٣) لا يتجزى R: ـ S.
(١٤) الوجود R: الموجود S.

أحدِها[1]، وهو وصفُ ما زاد عليه اعتباريًّا فليس جزءًا له. وممّا يُبَرْهَنُ به على النفس ما ذكرنا[2] في الوحدة، ومن الاعتبارات كلّها يَقومُ برهانٌ على النفس فإنّها إن صحّت في جسمٍ أو جسمانيٍّ[3] لصحّت في ما أضيفت[4] إليه من الأجسام[5]، ولم تصحّ فلم تصحّ.

سؤال إنما امتنِع التسلسل.

جواب السلسلة لازمة في الذهن إلى غير النهاية فلو كان جسمًا لصحّ[6] مِثلُها في مِثلِه، وإن[7] امتنع لامتناع تقدُّره فكذا، وأنت تعلم أنّ الوحدة لا تنقسم إلى وحدتَين إذ الشيء لا يصير شيئَين وكذا ساير الاعتبارات، وإذا علمتَ أنّ الوحدة اعتبارية فكذلك العدد، وإذا كانت[8] للنسب اختصاصاتٌ بمحالّها وبها تمتاز المتشابهاتُ[9] منها[10]، فيلزم للنسب نسبٌ، فيلزم اعتباريّتها ويندفع بهذا إشكالٌ على تسلسل عللٍ في نسب ثباتٍ وثباتِ نسبٍ، ولا يندفع بإثبات الحركة[11] فإنّ المفارقات بالكليّة كالعقول يتوجّه فيها[12] الكلامُ بعينه: من أنّ لها إلى عِلَلِها نسبًا[13] وللنسبة ثباتٌ بعللها[14] وللثبات نسبةٌ. والذي ذُكر في الكتب دَخَلٌ لإيرادِ قاعدةٍ فكثيرًا ما تُوردُ سؤالاً لتوجيهِ قاعدةٍ لا لتوجيه شكٍّ. ـ واعلم أنّ الاعتباريّ إذا صَدَقَ بعد أن لم يصدق لا بدّ له من حدوث مصحِّحٍ وليس هو أمرًا[15] يفيده الفاعلُ، فيلزم تعلُّله بوجودٍ[16] أو عدمٍ عينًا.

(٤٠) قاعدة وقد علمتَ أنّ اللونيّة إن كان لها[17] هويّة عينيّة ـ ولم تشترط لماهيّتها بخصوص السواد وكلّ ما لا يلزم[18] الماهيّةَ يمكن توهُّمُ تبدّلِه[19] ـ فكان

---

(١) أحدِها R: احدهما S.
(٢) ذكرنا R: ذكر S.
(٣) جسماني R: جسمان S.
(٤) فيما أضيفت R: فيها ما أضيف S.
(٥) من الأجسام R: من أجسام S.
(٦) لصح R: يصح S.
(٧) وان R: وإنما S.
(٨) كانت S: كان R.
(٩) المتشابهات R: المشابهات S.
(١٠) منها: منهما R: ـ S.
(١١) الحركة R: الحركات S.
(١٢) فيها R: فيه S.
(١٣) نسبا: نسب S، ـ R.
(١٤) بعللها S: بعلتها R.
(١٥) امرًا S: أمر R.
(١٦) تعلله بوجود R: تعليله لوجود S.
(١٧) لها R: له S.
(١٨) لا يلزم R: يلزم S.
(١٩) تبدله R: تبدل S.

لنا أن نتوهّم انسلاخَ فصلِ السوادِ عن حصّةِ جنسِه زايلاً إلى بدلٍ كالهيولى.

سؤال لا يمكن كما[1] لا يمكن انسلاخ السواد[2] عن محلّه الخاصّ مع أنّ ذلك المحلّ الخاصّ ليس بلازم ماهيّة السواد؟

جواب اللونية وفصلها[3] ليس أحدُهما محلّ الآخر، فإنه يكون هيئة ومحلّها لا جنسًا ولا فصلاً[4]، فإذا كانا موجودَين[5] فهما هيئتان في محلّ السواد وليسا[6] بمتلازمَين لخلوِّ اللونيّة في موضع آخر، والهيئتان اللتان وجودهما لثالثٍ[7] الغيرُ المتلازمتَين باعتبار الماهيّة يجوز فيهما المفارقة، فالحقّ أنّ اللونيّة اعتبارية وإذا كانت اعتبارية فليست في الحقيقة جزءًا لخلوّ العينيّ عن التقوّم بها[8].

سؤال فَصَّلَ الذهنُ السواد إلى شيئَين.

جواب ليست هذه[9] قسمةً كميّةً ولا يصير الشيء الواحد شيئَين بل هي اعتبارٌ[10] يضيفه الذهنُ إلى الماهيّة، والبسايط من المشاهدات كالسواد[11] لا حدَّ لها ولا جزءَ لها أصلاً[12] ولا تُعرَّف، أمّا مَن له حاسّةٌ فقد شاهدَه[13] وكلّ ما عرّفتَه به أخفى منه، وعديمُ تلك الحاسّةِ لا ينفعه التعريفُ وليس في المحسوسات[14] ما[15] يُوقِع تصوُّرَ محسوسٍ غيرِه، فكذا الصوت[16] ونحوه.

(٤١) واعلم أنّ مُعرِّف بسايط المحسوسات أَبْلَه والحقيقة البسيطة ما ليس فيه[17] جعلان أصلاً، وحاصلُ معرفة الأنواع في البسايط أن ما أُخِذَ نوعًا له كمالُ[18] ماهيّةٍ لا يُقسِّمها إلاّ إضافاتٌ[19] كالسواد والجسم والنفس الإنسانيّة[20]، وما وراء ذلك مركّباتٌ إمّا طبيعيّةٌ كالفرس والإنسانِ[21] والماءِ، وضابطُ نوعيّةِ هذه

(١) لا يمكن كما S: ـ R.
(٢) السواد R: بالسواد S.
(٣) وفصلها S: فصلها R.
(٤) ولا فصلا R: وفصلا S.
(٥) موجودين R: موجودان S.
(٦) وليسا R: ليسا S.
(٧) لثالث R: الثالث S.
(٨) بها R: بهما S.
(٩) ليست هذه R: ليس هذا S.
(١٠) اعتبار S: باعتبار R.
(١١) كالسواد R: كسواد S.
(١٢) أصلاً R: أيضًا S.
(١٣) شاهده S: شاهد R.
(١٤) في المحسوسات S: في محسوسات R.
(١٥) ما R: حاسة ما S.
(١٦) الصوت S: الصفة R.
(١٧) فيه S: فيها R.
(١٨) كمال R: كمالية S.
(١٩) إضافات R: الإضافات S.
(٢٠) الإنسانية S: الأنسية R.
(٢١) كالفرس والإنسان R: كما للإنسان والفرس S.

كماليّةٌ لو توهّمتَ تبدُّل ما وراءها يبقى الهويّات الطبيعيّة كبياضِ زيد وسوادِ فرسٍ، وإمّا غير طبيعيّة كالكرسيّ.

ومن المتأخّرين مَن أوجب أن الحيوان إذا فارقت نفسُه بطلت جسميّتُه ـ حتى أن الفرس الذي رجلُه في يدِك بطلت جسميّتُه وحصل جسمٌ آخر ـ قياسًا له على الحيوانيّة: فإنّ خصوص[1] النطق إذا زال لا يبقى تلك الحيوانية في الأعيان، والقياس فاسدٌ.

سؤال يعنون به أن لا يبقى تلك الجسميّة مختصّةً به؟

جوابٌ فلا يختصُّ هذا بالحيوان بل الجسم المتحرّك إذا[2] زالت[3] حركته بطل ذلك الاختصاصُ. ثم العجب أنهم يقولون بأنّ المقدار[4] عرضٌ وأثبتوا صورةً جرميّةً[5] هي[6] الامتداد المصَحِحُ لأبعادٍ ثلاثةٍ، وقالوا: «إذا بطل ذلك بطلت الصورةُ الجرميّة وحصلت صورةٌ أُخرى مع المقدار الآخر». ثمَّ قالوا: «مِن خاصّية الفصل امتناعِ التبدّل إلى خِلفٍ وفصلُ الجوهر جوهرٌ، وقد وُجد ضابط الفصل في المقدار الخاصّ فيكون جوهرًا[7]» ـ وكلّ هذه تكلّفات تتزلزل[8] بأقَلِّ نَفيَةٍ بَالَغَ فيها[9] المتأخّرون.

ثم إن كان ولا بدّ فليجعل جنسَ الحيوان الجوهرُ، فيقال «جوهرٌ مركّبٌ من جسمٍ ونفسٍ هي مبدأ الحسّ[10] والحركة» حتى إذا توهّم متوهّمٌ زوال هذا الفصل ـ وهو كونه مركّبًا كيت ـ لا يبقى تلك الجوهرية بل جوهرية بعض الأجزاء كما يقولون في الجسم إنّه «جوهر مركّب من مادّةٍ وصورةٍ»، والجوهرية شايعةٌ في الحيوان والجسميةُ غير شايعة، فإنّ النفس سيّما الإنسانيّة لا ينطبق عليها الجسمية بل هي كالحايط بالنسبة إلى البيت، فيكون الجنس هو الاعتبار الشايع الذي يصحّ حملُه على الأشياء[11] على أنّه ماهيّةٌ مشتركةٌ لها، والنوع ماهيّةٌ متحصّلةٌ[12] لا يخصّصها

---

(١) خصوصي R: الخصوص S.
(٢) إذا S: إذ R.
(٣) زالت R: زال S.
(٤) بان المقدار S: المقدار R.
(٥) جرمية R: ـ S.
(٦) هي R: وهي S.
(٧) جوهرًا R: جوهر S.
(٨) تتزلزل R: متزلزل S.
(٩) فيها R: فيه S.
(١٠) الحس R: ـ S.
(١١) الأشياء S: أشياء R.
(١٢) متحصلة R: محصلة S.

ما وراء الإضافات[١] إلاّ أمور[٢] إذا تُوهّم تبدُّلُها[٣] يبقي الهويّات الطبيعيّة دونها، والفصل اعتبارٌ خاصٌ بجوهر الشيء مميّزٌ في التعقّل[٤] له لا يلحقه لصفةٍ[٥] خارجةٍ[٦] كالضاحكيّة والكاتبيّة اللاحقتَين باعتبار حركاتٍ خارجةٍ، ولا هو نفسُه صفةٌ خارجةٌ عينيّةٌ، بل اعتبارٌ يعتبره الذهنُ[٧] كأنّه من جوهر الشيء. وفي الجملة الجنس أقربُ الاعتباراتِ العامّةِ إلى جوهر الشيء، والفصل أقربُ الاعتبارات المميّزةِ[٨] إلى جوهر الشيء[٩]، والطبيعة التي يعرض لها النوعيّةُ ليست اعتباريةً أيْ ما للأشخاص الخارجيّةِ، والاعتبارياتُ ـ مع قطعِ النظرِ عن إضافاتٍ خارجيّةٍ ـ أنواعٌ بحسبها[١٠] ولكنّ عقليّةٌ لا شخصَ لها في الأعيان، إفهمْ! فإنّ كثيرًا من الغلط ينشأ مِن عدم معرفةِ الاعتبارات[١١] وأخذِها عينيّةً، واحترزنا[١٢] بقولنا «ما وراء الإضافات» في النوع أن إضافات بسايط الأعراض لا يمكن توهُّمُها متبدّلةً مع بقاءِ الهويّة بعينها.

واعلم أنّه[١٣] لا محمول غير اعتباريّ في الحقيقة حتى المشتقّات من جهة معناها من حيث هي هي وإن كانت الصفات البسيطة تنقسم إلى قسمَين.

(٤٣) قاعدة الذي يُقال في الأمور العامّة ـ إنّه إن[١٤] وجب تخصُّصها ببعض الجزئيّات ما كانت لغيرها وإن أمكن يحتاج إلى علّةِ تخصُّصٍ ـ إنما يصحّ في طبايع لها وجود في الأعيان، أمّا الاعتباريات فلا، فإنّ العددية من حيث هي هي لا صورةَ لها في الأعيان حتى يحتاج إلى مخصِّصٍ، ولو ساغ هذا لأمكن أن يقال: تخصُّص الوجود بالواجب إن كان اقتضاءً لمفهوم الوجود فلا يُوجَد غيرُه، وإن أمكن[١٥] فيحتاج إلى مخصِّصٍ، وكذلك[١٦] الوحدة نفسها، ولا يكفيهم أن يقولوا «إنها سلبية» كما يقولون، فإنه يُعتبر الاصطلاح عند توجُّه الإشكال، فإنّ الواحد الذي هو

---

(١) الإضافات S: إضافات R.
(٢) أمور R: أمر S.
(٣) تبدلها R: تبدله S.
(٤) التعقل R: ـ S.
(٥) لصفة R: بصفة S.
(٦) خارجة R: خارجية S.
(٧) يعتبره الذهن R: يعتبر الذهني S.
(٨) المميزة R: المميز S.
(٩) جوهر الشيء R: جوهر S.
(١٠) بحسبها R: تحتها S.
(١١) الاعتبارات R: الاعتباريات S.
(١٢) واحترزنا R: واحترز S.
(١٣) إنه R: إن S.
(١٤) إن R: ـ R.
(١٥) وإن أمكن S: وأمكن R.
(١٦) وكذلك S: وكذا R.

مبدأ العدد الذي اعْترف بأنّه وجوديّ يُقال على البارئ إذا عُدّ في الموجودات، فإنه واحدٌ من الأعداد الموجودة، وكذا ينفسخ قولهم «إن اقتضى وجوب الوجود التخصُّصَ بواحدٍ فلا واجب غيره، وإن أمكن احتاج إلى مخصِّصٍ» ـ فإنه اعتباريٌّ، ويتّجه نحوهُ في نفس الوجود، بلى[1] وفي مثلِ الهيولى والجسمِ يصحّ هذه الطريقةُ: لأنّ الطبيعة التي عرض لها العموم عينيّةٌ[2] كلٌّ ما لا يلزمها يحتاج إلى مخصِّصٍ[3]، وكذلك نحو[4] الإنسان وغيره من الأنواع المحصّلة عينًا.

(٤٣) **واعلم** أنه لولا الاعتباريات وما حرّزنا من أمرِ الكمالِ والنقصِ ما صحّ إثبات واجب الوجود إذ كان لا بدّ من مشاركة غيره معه في مفهوم وجودٍ أو هويّةٍ أو شيئيّةٍ أو ثبوتٍ وعاد الكلام إلى استدعاء المخصِّص حِصّةً به[5] كما[6] كان في تخصيص الأجسام بالهيئات وغيرها. والذي يُدّعى: أنّ الوجوب إن كان نفسَ الوجود[7] فكلّ موجودٍ واجبٌ، ثمّ كيف يكون الشيئان[8] واحدًا؟ وإن كان زايدًا يُركَب[9] من أنّ الوجوب[10] سلبيّ معناه أنه لا علّةَ له ـ فاسدٌ، وما اندفع به الإشكال فإنه كيف يكون الوجوب ـ الذي تأكّد الوجود ـ سلبيًّا والإمكان والامتناع وجوديًّا؟ أو كيف يجتمع الأقسام المتقابلة على العدميّة؟ وهل كان سلبُ حاجةِ العلّة وإيجابُها فَرْعَ الوجوب والإمكان؟ وأمّا أنّه ما اندفع به الإشكالُ معاودةُ الخصم: إنّ سلبَ العلّةِ عنه إن كان لنفس الوجود ولازمَ الماهيّةِ لذاتها لا ينفكّ عن جزئيّتها فكلّ موجودٍ يجب أن يكون مسلوبَ العلّة، وإن كان لزايدٍ يعود[11] الكلام إليه.

نكتة: من أقربِ الحدسيّات في امتناع علّيّةِ جسمٍ لجسمٍ[12] تحته ما قد وُجد أشرفُ الكواكب وأعظمُها[13] أصغرَ فلكًا من كثير ممّن فوقه، واعتبرْ بالشمس

---

(١) بلى R: بل S.
(٢) عينية R: علية S.
(٣) يحتاج إلى مخصص S: يحوج إلى التخصيص R.
(٤) نحو R: نوع S.
(٥) به R: له S.
(٦) كان R: ـ S.
(٧) والذي.. نفس الوجود R: والذي أوجب به أن الوجود إن كان نفس الوجوب S.
(٨) الشيئان R: شيئان S.
(٩) يركب R: فقد نزل S.
(١٠) الوجوب S: الوجود R.
(١١) يعود R: تعدد S.
(١٢) لجسم R: ـ S.
(١٣) أشرف الكواكب وأعظمها R: أعظم الكواكب وأشرفها S.

والمريخ والمشتري وزحل[١]، وستبصر[٢] أيضًا[٣] من لزوم تقدُّمَ تعيّنِ وضعِ الجسمِ على ما يتعيّن وضعُه به وهو ما تحته.

(٤٤) قاعدة ما قِيل في إنّ[٤] العرض ممتنعُ النقل إنّه كما أنّ[٥] وجوب وجود[٦] العامِّ في مادّةٍ عامّةٍ فلا يستغني عنها فوجوب وجودِ الخاصِّ بمادّةٍ خاصّةٍ فلا ينتقل[٧]. وقد أورد عليه[٨] بعضُهم أنه انفسخ بالهيولى لما كان وجوب وجودها <العامِّ> بالصورة[٩] العامّة وما وجب[١٠] وجودُها الخاصّ[١١] بصورةٍ خاصّةٍ، وربما يفرق[١٢] المحتجُّ بأنّ الهيولى غير حادثةٍ متعيّنة تخصُّصَ الوجوب بواحدٍ بل هي واجبة أبدًا بالعامِّ المنتشرِ الأشخاص على سبيل البدل بخلاف السواد فإنّه تعيّنٌ يخصِّص أوّلَ حدوثِهِ[١٣] بالمحلّ. وإنما ينفسخ هذا بالنفس، فإنّ وجوبها[١٤] العامّ بالبدن العامّ والخاصّ بالخاصّ، ثمّ استغنت، وبالعلل الزايلة إلى خلفٍ هي علل ثبات الأشياءِ حادثةٌ[١٥]. واعلم أنّ سوادًا لو فارق محلَّه ففُرض تجرّدُه مرّةً قبلَ تقسُّم[١٦] الجسمِ ومرّةً بعده، يلزم منه صيرورةُ شيئَين[١٧] واحدًا كما ذكرنا[١٨] في الهيولى، ولا بدّ للانتقال من المفارقة.

(٤٥) واعلم أنّ الماهية والحقيقة من حيث مفهومَيهما المطلقَين اعتباريّتانِ[١٩]، والماهية[٢٠] قد يُعنَى بها «ما به يكون الشيء هو ما هو»[٢١] وبهذا المعنى يقولون[٢٢]

---

(١) وزحل R: وزحله S.
(٢) وستبصر R: واستبصر S.
(٣) أيضًا R: ـ S.
(٤) في أن R: أن S.
(٥) كما أن R: كما كان S.
(٦) وجود R: وجوده S.
(٧) ينتقل R: ينفصل S.
(٨) عليه R: عليهم S.
(٩) بالصورة R: بالصور S.
(١٠) وما وجب R: وما كان S.
(١١) وجودها الخاص S: وجود خاصها R.
(١٢) وربما يفرق R: لا يفرق S.
(١٣) يخصص أول حدوثه R: يخصصه أول حدوث S.
(١٤) وجوبها R: وجودها S.
(١٥) هي علل ثبات الأشياء حادثة R: هي علل الثبات لأشياء حادثة S.
(١٦) تقسم R: تقسيم S.
(١٧) شيئين R: ـ S.
(١٨) ذكرنا S: ذكر R.
(١٩) اعتبريتان R: اعتباريات S.
(٢٠) والماهية R: ـ S.
(٢١) بها ما به يكون الشيء هو ما هو R: الشيء به هو ما هو S.
(٢٢) يقولون S: يقول R.

للباري «ماهيّتُه[١] هي نفس[٢] الوجود»، وقد تخصَّص[٣] بما يزيد على الوجود[٤] ممّا به الشيء هو ما هو، فتقتصر على أشياءَ الوجودُ من لواحقِها، وبهذا الاعتبار يقولون[٥]: «الأول لا ماهيّةَ له أي أمر يعرض له الوجود»، والذات أيضًا من الاعتباريات[٦]، وقد[٧] يُعنَى به الماهيّة من حيث هي متشخّصة عينًا، فلا يقال للذهنيّ[٨] «الذات» أصلاً بهذا الاعتبار وإن كان يقال له «ماهيةٌ» وقد يُذْكَر مرادفًا[٩] للحقيقة أي إذا صار موجودًا، وإن[١٠] كان في الذهن أيضًا[١١] يقال له «حقيقة» و«ذات»[١٢]، وكذا كون الشيء صورةً وطبيعةً، والصورة قد تقال على ما عرفتَ وعلى الماهية النوعيّة كيف اتّفقت[١٣] سواءٌ كان عقلاً أو جسمًا أو هيئةً، وقد تقال على الهيئة كيف كانت، وفي هذه المباحث يُرَجع إلى المطارحات.

(٤٦) **فصل** فالعلّة[١٤] قد تقال بإزاءِ ما يجب به الشيءُ، وهذه[١٥] يدخل فيها[١٦] أيضًا زوالُ المانع ـ أي إن لم يرتفع المانعُ[١٧] أوّلاً لا يجب الشيءُ ـ ولو كان واجبًا بنفس وجودِ الفاعلِ الممنوعُ ما صحّ المنعُ كزوايا[١٨] المثلّث[١٩]، فلمّا امتنع بالمانع فنسبتُه إلى الفاعلِ بعدُ ممكنةٌ[٢٠]، فيترجّح بالزوال، والعدميّ لا يصحّ أن يكون سببًا[٢١] فاعليًا ـ فإنّ[٢٢] عدم المانع لا يفعل شيئًا بل لا بدّ من فاعل ـ إلاّ أنّه جزء العلّة والعلّيّةُ[٢٣] اعتباريةٌ، ولا تَجدُ[٢٤] الوجوبَ حاصلاً إلاّ بعد زوال المانع.

---

(١) ماهيته R: ماهية S.
(٢) هي نفس RtS: هو نفس R.
(٣) تخصص S: يخصصون R.
(٤) على الوجود S: على R.
(٥) يقولون S: يقول R.
(٦) الاعتباريات R: الاعتبارات S.
(٧) وقد S: قد R.
(٨) للذهني R: للذهن S.
(٩) مرادفًا S: مراد R.
(١٠) وإن R: فإن S.
(١١) أيضًا S: ـ R.
(١٢) حقيقة وذات R: ذات وحقيقة S.
(١٣) اتفقت R: اتفق S.
(١٤) فالعلة R: والعلة S.
(١٥) وهذه R: وهذا S.
(١٦) فيها R: ـ S.
(١٧) أي أن لم يرتفع المانع R: ـ S.
(١٨) كزوايا R: بزوايا S.
(١٩) المثلث S: الثلث R.
(٢٠) بعد ممكنة: بعد ممكن S، ـ R.
(٢١) سببًا R: شيئًا S.
(٢٢) فإن R: وإن S.
(٢٣) والعلية R: والعلة S.
(٢٤) تجد Rt: يوجد R: يتحد S.

ـ وقد يُعنَى بها ما يمتنع بعدمه الشيء[1]، وقُسم هذا[2] إلى فاعليّةٍ وصوريّة ومادّيّةٍ وغائيّةٍ، والخشبُ بالنسبة إلى الباب علّةٌ عنصريّةٌ[3] وبالنسبة إلى الصورة وحدها قابليّةٌ، وحينئذٍ يصير الأقسام خمسةً إلاّ أنّهما يُجمعان[4] في اسمٍ واحدٍ كالمادّيّة[5].

وقالوا: الغاية قد تكون في نفس الفاعل كالفرح، وقد تكون في خارجٍ منه كالصورة في الكرسيّ، وقد تكون في ثالثٍ كالفاعل لرضاء زيد. ـ وهذا فيه تساهلٌ: فإنّ الصورة في الكرسيّ أو رضاءُ زيد يجوز[6] أن يكون نهاية الفعل ولكن لا يجوز أن يكون الغاية ـ التي هي بالذات ـ إلاّ ما في نفس الفاعل، فلا يطلب طالبُ الصورةَ أو رضاءَ زيد إلاّ لفرحٍ في نفسه[7] أو طلبًا لكمالٍ ومَصلَحَةٍ لنفسه[8]، فالتقسيم فاسدٌ.

ورسموا الاتّفاقيَّ بأنّه غايةٌ عرضيةٌ لا أمرٌ إراديٌّ أو طبيعيٌّ أو قسريٌّ، والقسريّ ينتهي إلى الطبيعيّ والإراديّ، فالإرادة والطبيعة تتقدّمان[9] على الاتفاقيِّ وما بالعرض يستدعى ما بالذات، والخارج إلى السوق لشريَ[10] مُهمٍّ إذا وَجد الغريمَ ـ مع أنه كان غافلاً عنه[11] في قصده ـ فشريَ[12] مرادِه غايةٌ ذاتيّةٌ والظفرُ بالغريم غايةٌ اتّفاقيّةٌ، والسبب[13] قد يتأدى إلى غايته الذاتيّة ـ كالحجر شجّ ثم هبط إلى الغاية ـ ويسمّى بالنسبة إلى الغايةِ[14] الطبيعيةِ سببًا ذاتيًا وبالنسبة إلى الغاية العرضيّة سببًا اتفاقيًا، وإن اقتصر على الاتفاقيّ يسمّى باطلاً، ولعلّه[15] لا يسمّى باطلاً إذا كانت الاتفاقيّة ـ كَلِقاءِ الغريم ـ أهمَّ بالنسبة[16] إلى المطلوب الغايب، ولا مشاحّة في الاصطلاحات.

---

(١) بها ما يمتنع بعدمه الشيء R: به ما يمكن بعدية S.
(٢) وقسم هذا R: وقد قسم S.
(٣) علة عنصرية R: علته العنصرية S.
(٤) يجمعان R: يجتمعان S.
(٥) كالمادية R: ـ S.
(٦) يجوز R: وقد يجوز S.
(٧) لفرح في نفسه R: لفرح نفسه S.
(٨) لنفسه R: في نفسه S.
(٩) فالإرادة والطبيعة تتقدمان R: فالإرادية والطبيعية متقدمان S.
(١٠) إلى السوق لشرى R: إلى شوق لشوق S.
(١١) عنه S: ـ R.
(١٢) فشرى R: فشيء S.
(١٣) والسبب R: والسلب S.
(١٤) ويسمى بالنسبة إلى الغاية R: ـ S.
(١٥) ولعله R: والعلة S.
(١٦) بالنسبة R: إلاّ بالنسبة S.

ومبدأ الحركة إن كان شوقًا تخيليًا وحدَه[١] فهو الجزاف كالعبث باللحيّة، ولا يخلو أيضًا عن تخيّلِ راحةٍ أو زوال[٢] حالةٍ مملولةٍ وإن لم يبق في الذكر، وإن كان الشوق التخيّليّ مع طبيعةٍ أو مزاجٍ ـ مثل التنفّس[٣] أو حركةِ المريض ـ يسمّونه قصدًا ضروريًّا، وقسموا الضروريّ الذي هو أحد[٤] الغايات إلى ثلاثة أقسام: إمّا أمر ضروريّ في نفس تحصيل الغاية كالصلابة للحديد ليتمّ القطع، أو أمرٌ لازمٌ تحصيلَ الغاية وإن لم يكن له مدخلٌ في الأثر كالدكنة[٥] له، أو أمر لازم الغاية كحبّ الولد.

والاتفاق إذا[٦] عُني به ما يقع دون مرجّح فهو محال، وأمّا أفلاطون ومَن قبلَه فكثيرًا مّا[٧] يعنون به ما يلحق الماهيّةَ لا من ذاتها بل لأسبابٍ سماويةٍ غايبةٍ، وهو كثيرًا مّا[٨] يُستعمل في العلوم، والأكثريّ كان يجب لولا المانع وليس باتفاقيّ. ومن[٩] الموجودات ما فاعله هو علّته ومنها ما الفاعلُ جزءُ العلّة <له>، ويجوز اختلاف آثار عن واحدٍ إذا اختلفت القوابل[١٠] كالشمس في الثوب المقصور ووجهِ القصّار، ويجوز اختلاف آثار في قابلٍ واحدٍ إذا اختلفت الأسباب الفاعليّة كشيء يتسخّن من النار ويتبرّد من الماءِ، والحادث يحتاج إلى مادّةٍ فإنّ الفاعل إذا لم يتغيّر يكون لتغيّر القوابل، وفي النفس الحاجة لهذه الجهة وفي الأعراض لجهةٍ أُخرى مع هذه وهي حاجتها في قوامها إلى المادّة.

ومَن أنكر كونَ شيءٍ[١١] مطلقٍ متعدِّدَ العلل يكذّبه الزوجيةُ بمعناها فإنّها[١٢] لازمةٌ مختلفاتٍ لا بناءً على جامعٍ، ومَن أنكر كونَ العلّة مركّبةً ـ فإنّ الحكم الوحدانيّ[١٣] إن لم يكن فيه لأحدهما أثرٌ فالعلّة أحدهما، وإن كان له أثرٌ فانقسم الحكم ـ أخطأ، فإنه ليس[١٤] لجزءِ العلّةِ أثر لا كلّ الحكمِ ولا جزءه بل للمجموع

---

(١) وحده R: ـ S.
(٢) أو زوال S: زوال R.
(٣) التنفس R: تنفس S.
(٤) أحد R: إحدى S.
(٥) كالدكنة R: كالركبة S.
(٦) إذا R: إن S.
(٧) فكثيرًا ما R: كثير ما S.
(٨) كثيرًا ما R: كثير ما S.
(٩) ومن R: وفي S.
(١٠) اختلفت القوابل R: اختلف القابل S.
(١١) شيء R: ـ S.
(١٢) بمعناها فإنها R: معناها فإنه S.
(١٣) الوحداني R: الواحد S.
(١٤) ليس R: ـ S.

أثرٌ واحدٌ هو نفس الحكم، والجزء له مدخلٌ في مجموع العلّيّة وليس له مدخل في الأثر.

(٤٧) واعلم أنّ العلّة تتقدم بالذات كالشمس على الشعاع، وأمّا حركة الإصبع والخاتمِ: فإنّ مَيْل الإصبع متقدّم[١] على ميل الخاتم، ولكن حركة الخاتم متقدّمة على حركة الإصبع ـ فإنّ الخاتم ما لم يَجرَح على[٢] حيّزها لا يمكن نقلُ الإصبع إلى حيّزها ولا بدّ من العُبور[٣] على حيّز الخاتم من جميع الجهات فإنّها محيطةٌ ـ أو تكون معها. ـ والذين[٤] أوجبوا سبقَ العدم في الفعل: إن كان بناءً على اصطلاحٍ فلا مضايقة، وإن كان لحاجة الوجوب بالغير إلى سبق العدم: فإمّا أن يكون الواجبُ تخلّله بين الممكن وحصولِ مرجّحِه ـ وهو باطل بعللٍ[٥] سَلَّمَ هو أيضًا عدمَ التخلّل فيها وبالكسر والانكسارِ ـ وإن أَوْجَبَ تقدّمَ العدم[٦] على المرجّح فليُسمَّ[٧] المسألةُ «حَدَثَ الباريء».

سؤال المرجِّح إذا لم يُحدِثْ ما أعطى شيئًا؟

جواب زمانيًا: فمُسلَّمٌ، ما رجّح: ممنوعٌ.

سؤال لنا أن نقول «وُجد فدام» دون العكس، فالدَّوام ويستدعي سبقَ الوجودِ وهو حدوثٌ.

جواب ينفسخ هذه[٨] بوجود الباريء ودوامِه[٩]، والدوام اعتباريّ معلَّل بالوجود ـ أي يتقوّم[١٠] به في مفهومه ـ والتقدّم بالطبع لا بالزمان.

(٤٨) قاعدة والعلّة يجب تقدّمُها، ومن الشروط شرطٌ مركّبٌ يجب تقدّمُ وجوده وعدمِه أيضًا، وهو مِثلُ الحركة ونحوها من الشرايط السلوكية، فإنها تُنافي الوصولَ وهي شروطٌ وموانع، فالموصِّل والمحصِّل بها علّةٌ ـ كالمحرّك علّةٌ[١١] ـ مع عدمها بعد استكمال وجودها، فمثلُ هذا الشرط المركّب لا يجتمع مع الشيء

---

(١) متقدم R: يتقدم S.
(٢) يجرج على: يخرج على S: يخرج عن R.
(٣) من العبور R: ـ S.
(٤) والذين R: والذي S.
(٥) يعلل R: ـ S.
(٦) العدم R: العلة S.
(٧) فليسم S: فليسمى R.
(٨) هذه R: ـ S.
(٩) ودوامه R: بدوامه S.
(١٠) يتقوم R: يتقدم S.
(١١) علة كالمحرك علة S: كالمحرك علة R.

لأنّ وجوده وعدمَه كلاهما مطلوبٌ مع الشيء. ـ الحركة يجوز أن تكون علّةً لحركة في غير محلّها كحركتَي الماء والرحَى، وقد تكون علّةً لحركتها[١] في موضوع[٢] نفسها كخطوتك الأولَى[٣] للثانيةِ[٤]، ولكنّها جزء العلّة المركّبة[٥] انضمّ إلى الفاعل وإرادتهِ الثابتةِ ونحوها، والحركة السماوية فيها الاعتباران[٦] جميعًا.

سؤال قيل: إنّ جهة الفعل[٧] غيرُ جهة القبول، وينفسخ هذا بكون الأربعة زوجًا وبزوايا المثلّث وإمكانِ الممكناتِ لأنها اقتضت وقبلت.

جواب أَمَّا الزوجية فهي عبارة عن صحّة[٨] انقسام العدد بمتساويَين، والعدد أنواعُه بسيطةٌ عقليةٌ لا تنقسم أصلاً بل تُبطَل ببطلان وحداتها[٩]، فيرجع صحّةُ القسمة إلى الموصوفات بها، فيتعدّد الاقتضاء والقبول، وأَمَّا الزوايا وإن كانت تتعلّق بالأضلاع فقابلها السطحُ، وأَمَّا الإمكان وغيره من الاعتبارات فلا تنسب إلى قابلٍ وحالُ الزوجيّة أيضًا كذا.

(٤٩) واعلم أنّ قولهم «لو كان[١٠] الإرادة والطبعُ داخلاً في مفهوم الفعل إذا صرّح تقييد الفعل بأحدهما لَناقَض[١١] أو تكرَّر» ما أورد برهانًا على الغرض، فإنّ اطلاقات العُرْف لا يعتمد عليها في الحقايق، فكثيرًا ما يُقال «اللونُ هو سواد» ولا يستقبحون، وكذا[١٢] قولهم «صهيل الفرس» ـ والصهيل[١٣] نفسه صوت الفرس ـ يستحسنونه مع تكرار، فما ذكروه[١٤] إلجاءٌ[١٥] للخصم[١٦] إلى أن يعترف بالتجوّز، فيفوته باعترافه الاعتضادُ[١٧] به ويرجع إلى التحقيق.

(٥٠) واعلم أنّ إثبات الإرادة لا ينافي الدوامَ والتقدّمَ[١٨] بالذات إذ حالها

---

(١) لحركتها: أي لتحصيل حركة أخرى من نوعها.
(٢) موضوع: موضع Rs.
(٣) كخطوتك الأولى R: لخطواتك الأول S.
(٤) للثانية R: الثابتة S.
(٥) المركبة R: المركب S.
(٦) الاعتباران S: اعتباران R.
(٧) الفعل R: الفاعل S.
(٨) صحة S: ـ R.
(٩) ببطلان وحداتها R: ببطلانه وحدتها S.
(١٠) كان R: كانت S.
(١١) لناقض Rt: الناقص S.
(١٢) وكذا R: فكذا S.
(١٣) والصهيل R: وصهيل S.
(١٤) فما ذكروه R: مما ذكره S.
(١٥) الجاء R: ـ S.
(١٦) للخصم R: الخصم S.
(١٧) الاعتضاد به R: الاعتضادية S.
(١٨) الدوام والتقدم R: التقدم S.

كحال غيرها من الشرايط، والخصم يُعجز المنازعَ عن تعيين محلّ النزاع: فإنّ الحدوث مُسلَّمٌ بمعنى سبقِ العدم، وسبقُ العدم بالزمان لا يمكنه أن يدّعيه[1] إذ لا زمان قبل العالَم، والذاتيُّ مُسلَّمٌ من السبق، والدوام والقِدَمُ في العُرْفِ[2] يُعنَى به[3] تطاول الزمان وذلك ليس[4] محل النزاع، ومعنى[5] سلبِ سبق العدم الذاتيِّ ممتنعٌ على العالَم لأنّه مسبوق به، فلا يصحّ على غير البارئ، وكذا الأزليات[6] فإنها اصطلاحيّة.

سؤال المُثْبِت[7] للنهاية على المعدوم مُحِقٌّ لأنه في معنَى النفيِ وهو صحيح عن المعدوم، والذي يسلب النهاية مُبْطِلٌ لأنّه إيجابٌ في المعنى؟

جواب لا! بل[8] إيجاب النهاية ـ وإن كانت هي[9] عدميّة ـ لا يخرج عن الإيجابيّة، فلا يصحّ على المعدوم، وسلب النهاية وإن كان عمّا يصحّ في جنسه ذلك وجوديًا[10] إلاّ أنّه عن المعدوم نفيُ صورةٍ ومعنًى ـ كما عُرِّف في السالب المعدول ـ فصحّ[11]، والعالم والحوادث كلُّها متناهية باتفاق العقلاء لتناهيها إلى أوّل[12] هو الأوّل.

سؤال مع كلّ حركةٍ يُفرض حصاةٌ يقدّر بقاؤُها، فيجتمع آحادٌ[13] لا تتناهى؟

جواب وجود الآحاد ممكن والاجتماع[14] ممتنعٌ على هذا الوجه، فامتنع[15] البقاء على الوجه المذكور لتأدّيه إلى المحال، ولا يلزم من إمكان آحادٍ[16] إمكانُ مجموعٍ، وهذا محالٌ لزم من نفس الفرض وهو بناء على الممتنعِ[17] وتصحيحٍ للممتنع ليمتنعَ ما يصحّ[18].

---

(١) يدعيه S: يدعى R.
(٢) في العرف S: ـ R.
(٣) يعني به R: معنى S.
(٤) ليس R: ـ S.
(٥) ومعنى R: وبمعنى S.
(٦) الأزليات R: الأزلية S.
(٧) المثبت R: المثلث S.
(٨) لا بل S: بل R.
(٩) كانت هي R: كانت S.
(١٠) وجوديًا R: وجودي S.
(١١) فصح R: فيصح S.
(١٢) إلى أول R: إلى الأول S.
(١٣) آحاد: أبعاد R: الآحاد S.
(١٤) والاجتماع R: في الاجتماع S.
(١٥) على هذا الوجه فامتنع R: ـ S.
(١٦) إمكان آحاد R: ؛ S.
(١٧) على الممتنع R: على ممتنع S.
(١٨) للممتنع ليمتنع ما يصح R: الممتنع ليمتنع لا يصح S.

سؤال يلزم توقّفُ الشيء على عديم النهاية وهو ممتنع؟

جواب إذا كان[١] عديم النهاية لم يحصل بعدُ يمتنع[٢] ما يتوقّف عليه إذ لا آخر له، ولو وقع بعده شيء تناهى إلى طرفَين: أحدهما ما وقع بعده والثاني مبدأه الذي هو آن فرضك، وأمّا أنه لا يقع إلاّ بعد أمورٍ لا محدودةٍ سبقتْ فنفسُ محلِّ النزاع < هذا > .

سؤال النفوس[٣] الناطقة زوجٌ أو فردٌ؟

جواب العددُ اعتباريّ، ما عددتَ منها لا يخرج منهما، وهي في نفسها ليست بزوج ولا فردٍ[٤].

(٥١) **قاعدة** إذا علمتَ أنّ البُرَّ لا يحصل منه الشعيرُ مثلاً ـ وكذا حال أنواع أُخرى[٥] ـ فالدايم للأنواع ليس باتفاقيّ معلَّلاً[٦] بالحركات إذ المعلَّل بالحركات[٧] حادثٌ < حدوثًا > زمانيًّا[٨] ـ أيْ من الأمور الدفعيّة ـ والحركةُ لا تتقدّم على غير الحركة بالذات لأنّ الدفعيّ ـ لمّا أُشترط بمقدار منها ـ يحصل بعدها أو بعد جزءٍ منها[٩]، فيسبقه[١٠] الحركةُ فهو حادثٌ < حدوثًا > زمانيًّا[١١]، وإلاّ فليس مشروطًا بالحركة.

سؤال يُشترط بأوّل جزءٍ منها؟

جواب فكِلاهما[١٢] حادثانِ زمانًا على أنّ الحركة لا جزء أوّل لها لعدم نهاية القسمة فيها، افهمْ هذا! وكلّ ما يجب بالحركات[١٣] سيبطل لِعودِ الأمور[١٤] إلى شبيه ما كانت لِما بُرهن عليه في التلويحات، فالأمور الدايمة ولوازمُ الكليّات الطبيعيّة متقدّمةٌ[١٥] على الاتفاقاتِ معلَّلةً بماهياتٍ[١٦] ثابتةٍ، وإذ[١٧] لا أشرف من

---

(١) كان R: كلي S.
(٢) يمتنع R: يمنع S.
(٣) النفوس S: النفس R.
(٤) ولا فرد R: أو فرد S.
(٥) أخرى R: آخر S.
(٦) معللاً R: معدلاً S.
(٧) إذ المعلل بالحركات R: ـ S.
(٨) زمانيًا R: زماننا S.
(٩) جزء منها R: جرميها S.
(١٠) فيسبقه R: ـ S.
(١١) زمانيًا R: زمانًا S.
(١٢) فكلاهما R: وكلاهما S.
(١٣) بالحركات R: الحركة S.
(١٤) الأمور R: الأمر S.
(١٥) متقدمة R: متقدم S.
(١٦) بماهيات R: ـ S.
(١٧) وإذ S: إذ R.

الواجب فلا أشرف من اقتضايه سواءٌ كان[١] بغير واسطة أو بواسطةٍ كلٌّ في مرتبته، ويجب منه لا عليه رعايةُ ما هو أصلح لِمُبْدَعاتِه إذ لا[٢] يُتوهّم أشرفُ ممّا يقتضيه وممّا ينتهي إليه سلسلةُ اقتضايه، والكلّيّات لا مانع لها عن حصول الأشراف لها بخلاف الجزئيّات، فإنّها تحت مصاكّات الحركاتِ، والذي «علّتُه الكاملةُ» هو الفاعل[٣] إن تقاعد عن كماله الممكنِ فلِنقصٍ في علّته، ومَن أنكر اللزوم في أشياء بناءً على إثبات الإرادة يُعجزه حالُ أُولِي عاهات أَمْكَنَ السلامة[٤] على ماهياتها[٥].

سؤال الابتلاء للمثوبة؟

جواب <فَلِمَ> كان يُجمَع بين المثوبة والسلامة <لغيرها&gt؟

سؤال لزم من الإرادة[٦]؟

جواب لزم للزومِ أو عاد[٧] الكلام؟

سؤال هل أمكن الوجود أتمّ ممّا هو عليه؟ وهل يقدر على أتمّ منه؟

جواب أتمّ منه محالٌ، والمحال غيرُ مقدور، وما لا قدرةَ[٨] عليه لا عَجْزَ عنه، ولمّا تبيّن[٩] أنّ امتناع نَظْمِ[١٠] التراصّ في المستديرات وإمكانَه[١١] في المسدسات لذواتها لا لخارجيٍّ فلا تَعْجَبْ من نظام أشياء[١٢].

(٥٢) **قاعدة** الحجج المذكورة على وجود العقل في الكتب ستّة: اختلاف حركاتٍ سماويّةٍ، وطريقةٌ ذُكرت تبتني على نهاية قواها، وسلسلةٌ مبتنيةٌ على أنّ الواحد لا يجب به غيرُ واحدٍ، والإمكان الأشرف، وحاجةُ كثرةِ النفوسِ إلى واسطةٍ، وحال افتقار خروجِها من القوة إلى الفعل إلى جوهرٍ عقليٍّ يُخرجها منها إليه.

واعلم أنّ الإدراك الزمانيّ مختلفٌ[١٣] لامتناع صِدقِ «سيكون» و«كان»

---

(١) كان S: ـ R.

(٢) إذ لا S: لادلا (؟) R.

(٣) هو الفاعل S: ـ R.

(٤) السلامة S: بالسلامة R.

(٥) ماهياتها R: ماهيتها S.

(٦) جواب... كان يجمع... من الإرداة S: ـ R.

(٧) للزوم أو عاد R: للزوم أو إعادة S.

(٨) قدرة R: قدر S.

(٩) تبين: تبينت R: ثبت S.

(١٠) نظم Rt: نصم R، ـ S.

(١١) وإمكانه R: وإمكان S.

(١٢) نظام أشياء R: نظام يلزمه أشياء S.

(١٣) مختلف R: يختلف S.

< معًا > ، فوجب تعاقب الإدراكَين صدقًا ولزم التغيّر.

سؤال لم يختلف إلاّ الإضافات[١]؟

جواب إذا أُدرِكَ أنّ (ج)[٢] «سيكون» فهو منفيّ فلا إضافة[٣] إليه ـ فلزمت الصورة ـ ووجب[٤] التغيّر إلاّ على ما بيّنّا نحن في الكتب.

(٥٣) **فصل من**[٥] البراهين على وجود الواجب وجوده[٦]: حاجة الهيوليّات إلى ما يتمايز به[٧]، ولو وجب بها لَتشابه وليس فليس. والثاني ما برهنّا عليه سيّما في هذا الكتاب خاصّةً: إنّ حركة السماء ليست طبيعيّة، فلها مُحرِّك[٨] غير الجسم وغيرُ صورة تنطبع فيه، فإن كان الواجب فهو المراد وإلاّ ينتهي إليه.

(٥٤) طريقة أخرى من خواصّ هذا الكتاب: وهي أنّ[٩] حركة ممّا عندنا ـ كما لسهم[١٠] أو دُوّامةٍ[١١] ـ لا شكّ في نقصان مَيلِها شيئًا فشيئًا ويُحَسّ في الدوّامة وغيرِها، وليس أنّ الميل متراكمٌ يبطل منه شيء ويبقى منه[١٢] شيء، فقد[١٣] علمتَ في فصل الشدّةِ والضعفِ بطلانَ هذا، وإذا انتقص[١٤] بطل التامّ وحدث الناقصُ، فله مرجِّحٌ، وليس المرجّحُ طبيعةَ السهم مثلاً فإنّها منافيةٌ، ولا الميلَ[١٥] الأوّل فإنه لا يبقى عند وجود الثاني ولا يُوجِبه[١٦] مع نفسه فإنه يلزم في الثاني والثالث وغيرهما كذا فيجتمع ميولٌ دفعةً وتبطل معًا وهو محالٌ، ثمّ يجب أن يشتدّ لا أن يضعف المتضاعفُ، وليس[١٧] مرجّحُ الميولِ المتعاقبةِ الفاعلَ فإنّه انقطع تصرّفُه عنها ولو أراد بعد[١٨] الانفصال أن لا يحصل[١٩] المتفاوتُ[٢٠] في السهم لا

---

(١) الإضافات S: الإضافة R.
(٢) ج R: جيم S.
(٣) إضافة R: إضافات S.
(٤) ووجب R: وجب S.
(٥) من R: ـ S.
(٦) وجود الواجب وجوده R: وجود واجب الوجود S.
(٧) به R: ـ S.
(٨) فلها محرك S: فلا محرك R.
(٩) وهي أن S: ـ R.
(١٠) كما لسهم R: كالسهم S.
(١١) دوامة R: دامه S.
(١٢) ويبقى منه S: ويبقى R.
(١٣) فقد R: وقد S.
(١٤) وإذا انتقص R: فإذا نقص S.
(١٥) ولا الميل R: ولا ميل S.
(١٦) يوجبه R: يوجب S.
(١٧) أن يشتد... وليس R: أن يشد لأن تضاعف التضاعف فليس S.
(١٨) بعد R: هذا S.
(١٩) أن لا يحصل S: لا يحصل .
(٢٠) المتفاوت R: المتفاوتات S.

يطاوعه، فهو في هذا كلّه من المتفاوتات محتاجٌ إلى مرجّحٍ خارجٍ وهو[١] المحرّك لِما يظنّ الإنسانُ أنه محرِّكُه، وليس محرِّكُه الهواءَ فإنه قاسرٌ له بالخرق والتفريقِ ولا غيرَه من الأجسام وإلاّ ما انقطع حيث انقطع بضعفِ الميل، فتعيّن المجرَّد: إن كان الواجبَ فهو المراد، وإن كان ممكنًا فينتهي[٢] إلى الواجب بذاته. انظر[٣] إلى هذه «العرشيّة»: ما أُقِرَّ بها وتنتظم من الحركات الباطنةِ الحيوانيّةِ ونحوِها ـ على ما سيأتي ـ نحوُ هذا.

(٥٥) والنفسُ دلّت[٤] لقيامِ البرهان على حدوثِها، وامتناعِ التناسخ لامتناع انطباقِ أعدادِ الإنسانِ والحيواناتِ على مراتبها والنباتِ، ولسنا نرجع إلى استعداد الفيض فإنّ الواهب مطلوبٌ ههنا فيكون مصادرة، والمرجِّحُ لا يكون جسمًا إذ لا[٥] يُوجِدُ الشيءُ بذاته أشرفَ منه، فيتعيّن[٦] المجرَّدُ عن الموادّ والجهاتِ: إن وجب[٧] فهو، وإلاّ فينتهي[٨] إليه.

(٥٦) ثمّ إذا عُرف أنّ النفس لا تتركّب بل ماهيّتها بسيطةٌ دَرّاكةٌ فيجب أن يكون فاعلُها مدرِكًا وهو أبسط[٩] وأفضل حتى ينتهي إلى أقصى[١٠] أسبابِها، فيكون ذلك لا ثانيَ له: فإنهما[١١] ـ على تقدير الأثنويّة ـ يلزمهما[١٢] الاشتراك في الماهية المدرِكة، وليست[١٣] هي اعتباريّةً لأنّها[١٤] ماهيّة النفس وهي غير اعتباريّة، ولا يُدرك[١٥] المدرِك لذاتِه بأمر خارجٍ فإنه باطل، فيتعيّن أن تكون هي نفسَ الحيوة كما[١٦] ذكرنا في النفس. ولا يتمايزان بلواحقَ: فإنها إن كانت معلولةَ ما به الاشتراك فتتّفق فيهما فلا يحصل التمييزُ، وإن كان كلّ منهما[١٧] يؤثّر في الآخر فلا[١٨] يفيد شيءٌ شيئًا شيئًا[١٩] ما لا يمتاز الفاعلُ عن المنفعل، فيجب أن يمتاز

---

(١) وهو S: هو R.
(٢) فينتهي S: ـ R.
(٣) انظر S: نظر R.
(٤) ذلت R: أيضًا ذلت S.
(٥) إذ لا RtS: إلا R.
(٦) فيتعين R: فتعين S.
(٧) وجب S: أوجب R.
(٨) فينتهي S: ينتهي R.
(٩) أبسط R: بسط S.
(١٠) أقصى R: أفضل S.
(١١) فإنهما R: فإنه S.
(١٢) يلزمهما R: يلزمها S.
(١٣) وليست R: وليس S.
(١٤) لأنها R: فإنها S.
(١٥) ولا يدرك R: ولا يكون S.
(١٦) كما R: وكما S.
(١٧) منهما R: منها S.
(١٨) فلا R: ولا S.
(١٩) شيئًا شيئًا S: شيئًا R.

قبل أن يمتاز[١] وهو محالٌ، أو يميّزهما ويؤثّر فيهما خارجٌ هو الواجب. ـ وبرهان الاشتراك والافتراقِ إنّما يُذكَر بعد أمر النفس والإدراكِ لئلا يقول الخصم «إنّهما[٢] لا يشتركان في شيءٍ عينيٍّ بل اشتراكهما في أمرٍ اعتباريٍّ كما اشترك فيه الواجبُ والممكنُ» وهذا[٣] الاشتراك ضروريّ حتى إن امتنع عن إطلاق الوجود على الأوّل يلزم[٤] اعتبار ذي مفهومٍ فيه كالشيئية والثباتِ[٥] أو الهويّةِ ـ وإلاّ لا يُفهَم منه شيءٌ ويكون مفهوم[٦] لا شيءٍ وهو محالٌ ـ وكلُّ ما اعتُبر ممّا يُفهَم يلزم فيه[٧] اشتراكٌ ضروريٌّ[٨]، ولا برهانَ على وحدة الواجب غيرُ هذا وما بُني[٩] مِن الحجّة على وحدة العالَم والشمسِ. ـ وأَمّا أنّه نفس الوجود فلا يتأتّى تصحيحه لأنّه اعتباريّ، ومفهوم الحيوة غير[١٠] مفهوم الوجود. وسلبُ المادّةِ لا صورةَ له في الأعيان، ثم المادّة مسلوب عنها المادّة وليست حيّةً ولا درّاكةً، فلا بدّ وأن يكون جوهرُ المدرِك الحيوةَ فإنّ ما وراءه[١١] يمكن أن يغفل عنه مع إدراك الأنائيّةِ[١٢].

سؤال أما قلتم إنّه نفس الوجود البحت؟

جواب إنما أَرَدنا[١٣] «الموجود عند نفسه» وهو[١٤] «الحيّ» إذ ذلك[١٥] من خاصّيّة الحيّ: فإنّ غير الحيّ لا يُوجَد عنده شيءٌ[١٦] سواءٌ كان نفسَه أو غيرَه، ولولا[١٧] الحيّ ما تحقّق مفهومُ «الوجود نفسه»، أمّا أن يكون الوجود ماهيّةً[١٨] عينيّةً: فلا! ولمّا فهمتَ[١٩] ما عين ماهيّة[٢٠] الوجود وشككتَ في أنّه: هل له تحقُّقٌ عينًا ووجودٌ؟ فيكون له وجودٌ زايدٌ ويتسلسل، وليس إذا عُلم أنّ شيئًا واجبُ الوجود عُلم بنفس هذا أنّه نفس[٢١] الوجود.

---

(١) قبل أن يمتاز R: ـ S.
(٢) أنهما R: أنها S.
(٣) وهذا R: هذا S.
(٤) يلزم R: لزم S.
(٥) والثبات S: أو الهيئات R.
(٦) مفهوم R: مفهومه S.
(٧) فيه R: ـ R.
(٨) ضروري S: ضرورة R.
(٩) بني R: تبين S.
(١٠) غير R: وغير S.
(١١) مـــا وراءه S: وراءه R، (أي مـــا وراء الحي).
(١٢) الأنائية: الأنائية S: الأنانية R.
(١٣) أردنا R: أوردنا S.
(١٤) وهو R: وهي S.
(١٥) ذلك R: ذاك S.
(١٦) شيء S: ـ R.
(١٧) ولولا R: ولا S.
(١٨) ماهية S: ماهيته S.
(١٩) فهمت R: فهم S.
(٢٠) ماهية R: ماهيته S.
(٢١) أنه نفس R: ـ S.

سؤال أليس إذا كان مفهومه غير الوجود يقع تحت مقولة الجوهر؟

جواب الجوهريّة هي كماليّةُ قوامِ الماهيّةِ وهي اعتباريّةٌ ولا[1] يُخِلُّ الشركةُ في نحوها بالوحدة إذ هي ضروريّة على كلّ حال، وكما أنّ سَلْبَ الجماديّة عن الحيوان[2] لازمٌ حيوانيّته[3] لا نفسُ مفهومه فكذلك سَلْبُ المادّة لازمٌ الحيِّ المدرِكَ لذاته وهو ظاهر لنفسه وهو النوريّة المجرّدة القدسيّة ويلزمها سلبُ القيام بغيرها، فإنّ نوريّة الأجسام وجودُها لغيرها فليس ظهورها لنفسها بل هي نفس ظهور غيرها، والنور الجرميّ[4] مثالٌ للنور القايم[5] أيْ ظِلٌّ له كما أنّ[6] الحيوة الهيكليّة[7] أثرُ الحيوة القايمة وظِلُّها، والحيّ القايم هو النور القايم والحيوة هي نفس النوريّة المجرّدة، فرجع ماهيّة المفارق إلى النور المجرّد، وما صحّ تعلّقُ نفسٍ إلاّ بجسمٍ فيه نوريّةٌ وهو الروح[8]، وإذا تَكَدَّرَ وأَظْلَمَ[9] يولد منه الماليخوليا وغيره، وإذا بطل بالكلّيّة[10] انقطع سلطان النفس، وأظهرُ الأجرامِ يلزم أن يكون أشرفها وهو هورخش[11] الشديد الملك[12] قاهر الغسق[13] وبعده[14] السيّد هو مرزبانِ أسفهر[15] وكذا السادات، أفهمْ هذه «العرشيّات» وإلاّ لا تفهم رموزَ كتابنا التلويحات.

(٥٧) **وطريقة التلويحات**[16] في الوحدة الواجبيّة من أنّ الثاني أو ما يزيد على الواقع إن أمكن لماهيّته فالواقع ممكن، أو امتنع لماهيّته فيمتنع وهو ممتنع! أو امتنع لوقوع هذا أو لِشيء كذا فيكون ممكنًا في نفسه فيمكن هذا، فيجب أن يكون ماهيّة الواجب ما لا يُتصوّر لها ثانٍ وهو الحيوة الأبسط المحض إذ لا يفيد الكمالَ القاصرُ

---

(١) ولا R: لا S.
(٢) عن الحيوان R: عن الحيوانية S.
(٣) حيوانيته R: حيوانية S.
(٤) الجرمى R: الجزئى S.
(٥) القايم R: العام S.
(٦) كما أن R: كمال S.
(٧) الهيكلية R: الهيكلى S.
(٨) الروح R: الزوج S.
(٩) تكدر وأظلم R: تكرر ولظلم S.
(١٠) بالكلية R: ـ S.
(١١) هورخش R: الرخش S.
(١٢) الشديد الملك S: شديد الملك R.
(١٣) الغسق R: الفسق S.
(١٤) وبعده S: وبعد R.
(١٥) هو مرزبان اسفهر S: هرمزان اسفهر R.
(١٦) وطريقة التلويحات R: ـ S، راجع ههنا كتاب التلويحات ص ٣٤ ـ ٣٥ الفصل ٢٥.

عنه، فواهب الحيوة حيٌّ وكلُّ ما يُفرَض له ثانيًا فهو هو لأنّه إن امتاز بضعفٍ[1] أو تركّبٍ فهو معلول، وإن تجرّد فيمتنع التعدّد[2].

الطريقة الأخرى[3] المبنية على المقولات جدليّةٌ من أنّه لو صحّ الحصر المذكور فكان[4] للجنسيّة[5] معنًى يُعتبر في نحو هذا: وما من مقولة إلاّ وشوهِدَ من جزئيّاتها حادثٌ أو ممكنٌ، فتعيّن إمكانُ الجنس، إذ لو وجب الجنس ما صار ممكنًا بسبب الفصل إذ الواجب[6] بذاته لا يمكن بخارجٍ، فإذا أمكن فما كان واجبًا، وكلّ ما يقع تحت الجنس الممكن يمكن[7] لأنّ الواجب على طبيعةٍ جنسيّةٍ[8] لماهيتِها يجب لأنواعِها، وإنما كانت تصحّ هذه إذا لم يكن[9] الأجناس اعتباريةً. ـ واعلم أنّه يكفي في بيان امتناع انعدام البارئ أنّه واجب الوجود وكلّ واجب بذاته[10] ممتنع العدم.

(٥٨) واعلم أنّ الجهة الفاعليّة غير القابليّة لأنّهما تعدّدا في موضوعٍ[11] ولا يصيران[12] شيئًا واحدًا ولا يصحّ[13] أن يصير واحدٌ[14] لذاته في ذاته شيئَين. ـ والأوّل لا يلحقه إضافاتٌ مختلفةٌ توجب حيثياتٍ فيه بل له إضافةٌ واحدةٌ هي المبدئية تصحّح جميعَ الإضافات كالرازقيّة[15] والمُصورِّية ونحوِها، وله سلبٌ يتبعه جميعُ السلوب كسلب الإمكان يدخل[16] تحته سلب العرضية والجسميّة ونحوها كسلب الجماديّة عن الإنسان يدخل تحته سلب الحجريّة والمدريّة وإن كانت السلوب لا تُكثّر. وأظهر[17] البراهين على وجود[18] الأوّل ووحدته النفسُ والشمسُ وحركاتُها وحركاتُ العلويات ـ وبالجملة طريقة الحركات حَسنَة

---

(١) بضعف R: بصعب S.
(٢) التعدد S: العدد R.
(٣) الطريقة الأخرى: راجع ههنا كتاب التلويحات ص ٣٩ الفصل ٢٩.
(٤) فكان R: وكان S.
(٥) للجنسية R: لجنسه S.
(٦) إذ الواجب R: إذ لو وجب S.
(٧) يمكن R: ممكن S.
(٨) جنسية R: جنسه S.
(٩) يكن S: يمكن R.
(١٠) بذاته R: لذاته S.
(١١) موضوع: موضع RS.
(١٢) يصيران R: يصير S.
(١٣) ولا يصح أن R: ـ S.
(١٤) واحد R: واحدًا S.
(١٥) كالرازقية R: كالرزاقية S.
(١٦) يدخل R: ويدخل R.
(١٧) وأظهر R: وأكثر S.
(١٨) على وجود R: على وجوب S.

صحيحة[١] ـ وحاجةُ الهيوليات إلى التخصيص ومفيدِ الصور، وما سوى[٢] هذه[٣] جدليّة. والوجود الصِرْفُ يُورَدُ في كتبنا بمعنى «الموجود[٤] عند نفسه» أي المدرِك لذاته، وأمّا ما يورده[٥] شيعةُ المشّائين جدليٌّ وإقناعيٌّ بل فيه خَلَلٌ.

(٥٩) ولما تبيّن[٦] لك[٧] أنّ حركة السماء ليست طبيعيّةً ولا قسريّةً ـ وإلاّ ما كان لكلّ فلكٍ حركةٌ بالعرض وأُخرى له[٨] بالذات[٩] إذ القسريّ لا تمكّن من حركةٍ أُخرى ولا شهوةَ ولا غضبَ لها[١٠] فلا[١١] شاغلَ لها ـ وأنت قد جرّبْتَ البارقةَ الإلهيّةَ إن كنتَ من الحكمة في شيءٍ ـ فإنّ مَن[١٢] لم يشاهد المَشاهِد العُلويةَ والأنوارَ الحقيقيّةَ لا يُعَدُّ من الفضلاء ولا يتيقّن[١٣] له السعادة العلوية وإن حَفِظَ صُوَرَ الدواوين[١٤] (؟) كلَّها وسَيغلِبُ[١٥] به الشُكوكُ ـ فإذا جرّبتَها: فاعلم أنّها لا مانع لها[١٦] عن تلك الأنوار، وإذ لا شاغلَ <لها> فهي دايمةٌ لها، فلا تلتفت هي إلى غيرها، ووِجْهَةُ اللّهِ[١٧] العُليَا هورخش الملكُ قاهرُ الغسقِ الآيةُ الكُبرَى[١٨] والمثالُ[١٩] الأعلى أعزُّ ما ظهر: ثمّ ظهر وبَطَنَ واستخفى بنفس الظهور، فَطُوبَى لِمَن صعد إليه ولم ينزل إلاّ لضرورةِ الحاجة[٢٠]! هو القاعد على الأرض الصاعدُ إلى السماء[٢١]. ـ واعلم أنّ النفس باقية إذ لو أمكن بطلانُها لبطلت[٢٢] عند التحلّل الأوّل.

(٦٠) واعلم أنّ في الحيوان[٢٣] والنبات مِثلَ النموّ والتغذّي لا يكون مبدأه أمرًا

---

(١) حسنة صحيحة R: صحيحة حسية S.
(٢) وما سوى R: وأما ما سوى S.
(٣) هذه R: هذا S.
(٤) بمعنى الموجود R: معنى الوجود S.
(٥) يورده R: يورد S.
(٦) تبين RtS: بين R.
(٧) لك R: كل S.
(٨) له S: ـ R.
(٩) بالذات R: ـ S.
(١٠) لها: أي لنفوس الأفلاك.
(١١) فلا R: ولا S.
(١٢) فإن من R: فان S.
(١٣) يتيقن R: يلتقن S.
(١٤) الدواوين RS: لعله الدواوير أو الدوارين.
(١٥) وسيغلب به R: وسلفت بها S.
(١٦) لها R: ـ S.
(١٧) الله R: إليه S.
(١٨) الآية الكبرى R: آية الله الكبرى S.
(١٩) والمثال: والمثل RS.
(٢٠) لضرورة الحاجة R: بالضرورة لحاجة S.
(٢١) إلى السماء R: في السماء S.
(٢٢) لبطلت R: بطلت S.
(٢٣) في الحيوان R: في هذه الحيوان S.

منطبعًا[١]، فإنّ الأجزاء في التحلّل والتبدّل بالتغذّي، فإذا فُرضت القوةُ في جزءٍ بطل ما فيه[٢] منها ويُبدّد[٣] الباقي بتحلُّل الوارد ولا يسلم شيءٌ عن التبدّل، فهي أبدًا في السيلان، والحافظ للمزاج المستبقى للبدل لا يجوز أن يكون الذي فات ـ فلا يؤثّر شيء بعد عدمِه ـ ولا ما[٤] سيحدث ـ إذ لا يُحدَثُ البدلُ فرعَ البدل ـ، وليست هذه الأفاعيل فينا لنفوسِنا: فإنّ ماهيّاتها وحدانيّةٌ لم تتركّب من مدرِكٍ وطبيعةٍ غيرِ إدراكيّةٍ، ونحن في الحقيقة هي، وليس عندنا خبر عنها[٥] وكيفيّةِ حالِها إلاّ بضربٍ من الاستدلال، وهذه الأفاعيل ـ أيْ نحو التغذي والنموّ ـ منظومةٌ ومختلفةٌ[٦] في[٧] جهات على نظامٍ واحدٍ، والطبيعيُّ الغيرُ الإدراكيّ[٨] لا يختلف اقتضاؤه ولا يمكن على هذا[٩] النظامِ، فإذن[١٠] الفاعلُ غيرُنا وغيرُ قوانا بل ما في[١١] أبداننا مُيُولٌ[١٢] ويُسمَّى هذا المَيلُ قوةً تُحدَث لدفعٍ أو جذبٍ أو لصقٍ[١٣]، والمبدأ أمرٌ مدرِكٌ خارجٌ هو ربُّ الطلسم السماويُّ. والمتخيّلة إذا فُرضت جرميّةً فلا يكون تلفيق المقدّماتِ الكلّيّةِ إليها لجرميّتها، فيحتاج النفس إلى قوةٍ حاكمةٍ غير جرميّة هي في الحقيقة المفكّرةُ والشجرةُ القدسيّةُ وتُفارِقُ معها[١٤]، وليس في البدن إلاّ قُوًى تنفعل[١٥] هي مَظاهرُ صقاليّةٌ للصُورِ[١٦]. افهمْ هذا! فإنَّ هذه «عرشيّات».

(٦١) والسِرّ العظيم الذي لم يزل يعصم[١٧] مذكورٌ في كتابنا[١٨] المشتملِ على الحكمة العجيبةِ المسمّى بحكمة الإشراق، وتفصيلُ الأبحاث يطلَب من المطارحات. هذا ما أردنا، خُذْها[١٩] بيضاءَ مُشرِقةً تتلألأ بالحقايق، نتايجَ فكره مَن

---

(١) منطبعًا R: منطبقًا S.
(٢) ما فيه R: ما فيها S.
(٣) ويبدد R: ويتبدل S.
(٤) ما R: ـ S.
(٥) خبر عنها R: جزء عنها S.
(٦) ومختلفة R: مختلفة S.
(٧) في R: ـ S.
(٨) الإدراكي R: الإدراك S.
(٩) هذا R: هذه S.
(١٠) فإذن S: فإذا R.
(١١) بل ما في R: بل في S.
(١٢) ميول: راجع ص ١٨٥ الفصل ٥٤.
(١٣) لصق R: لصبي.
(١٤) وتفاوت معها: أي عند الموت تفارق النفس البدن معها.
(١٥) تنفعل R: انفعالية S.
(١٦) للصور R: لصور S.
(١٧) يعصم R: بعضهم S.
(١٨) في كتابنا R: وكتابنا S.
(١٩) خذها: أي خذ هذه العرشات.

بالَغَ في المعاودة وأَمْعَنَ[١] في النظر ولم يقنع بوهمِ[٢] التقليدِ وبَغْضَ اللُّوثةَ[٣] في سبيل الحقّ بمقدار ما ساعدَه الزمانُ، إذ ضُمّت إلى التلويحات عَظُمَ نفعُها فأغنى وأقنى، فاملكها[٤] عن الغاوِينَ العادِينَ[٥] وسيلمسونها ولا يمسّونها[٦] فيُبصِرونها ولا يَبصُرونها[٧]، وما لم يتألّق لك[٨] نورٌ[٩] يطوي عنك غواشِيَ الظلماتِ ويُرِيك[١٠] إيّاك المُصطلَمَ شُعاعَ السُّبُحاتِ[١١] في محلِّ الشرق الأعظمِ فلستَ بذي[١٢] حظٍّ من الحكمة ولم يجتمع ضوءُ الحكمة[١٣] ومحبّةُ هذه كوخ الغسق[١٤] (!) في نفس منذ[١٥] أظلّت[١٦] المُظْلِمَةُ[١٧] وأَفَلْت المُفِلَّةُ[١٨]، وما توفيقي إلاّ باللّه عليه[١٩] توكّلتُ وإليه أمنتُ[٢٠].

تمّ كتاب المقاومات[٢١]

---

(١) وامعن R: وبالغ S.
(٢) بوهم التقليد R: بوصمة النقايد S.
(٣) وبغض اللوثة R: ونقص اللون S.
(٤) فاملكها R: ما ملكها S.
(٥) الغاوين العادين R: وين S (وقبلة بياض).
(٦) ولا يسمونها R: ـ S.
(٧) فيبصرونها ولا يبصرونها (كذا) R: فينصرونها ولا ينصرونها S.
(٨) لك R: ـ S.
(٩) نور R: الأنوار S.
(١٠) ويريك R: وسيبرتك (؟) S.
(١١) السبحات R: الشبحات S.
(١٢) فلست بذي R: فليست لذي S.
(١٣) ضوء الحكمة R: ضوء لحكمة S.
(١٤) هذه كوخ الغسق S: هذه لرح (كرج؟) الغسق R: (كذا).
(١٥) منذ R: هذه S.
(١٦) أظلت R: الحلت S.
(١٧) المظلمة R: المظلة S.
(١٨) وأفلت المفلة R: وأفل العلة S.
(١٩) بالله عليه R: باللّه العظيم S.
(٢٠) وإليه أمنت R: إليه أنيت حامدًا ومصليًا على رسله S.
(٢١) تمّ كتاب المقاومات R: ـ S.

كتاب

المشارع والمطارحات

(العلم الثالث)



بسم اللّه الرحمن الرحيم، هذا كتاب يشتمل[١] على العلوم الثلاثة، حرّرتُه بحكم اقتراحكم عليَّ[٢] يا إخواني، وأوردتُ فيه مباحث وضوابط لا توجد في غيره من الكتب نافعةً جِدًّا مخرَّجةً مشحَّذةً[٣] من تصرّفاتي، ولم أخرج مع هذا عن مأخذ المشّائين كثيرًا وإن كنتُ قد أودعتُه نُكَتًا ولطايفَ تومئ إلى قواعدَ شريفةٍ زايدةٍ على ما يوردونها. ومَن أنصف وجده بعد تأمّل كتبِ القوم وافيًا بما لم يفِ غيرُه به[٤]، ومَن لم يتمهّر في العلوم البحثية به فلا سبيل له إلى كتابي الموسومِ بحكمة الإشراق، وهذا الكتاب ينبغي أن يُقرأ قبله وبعد تحقيق المختصر الموسوم[٥] بالتلويحات. وأنّا[٦] لا نراعي الترتيب ههنا ولا نلتزم في بعض المواضع بموضوعِ علمٍ بل غرضُنا فيه البحثُ وإن تأدّى إلى قواعدَ من علوم متفرقة. فإذا[٧] استحكم الباحثُ هذا النمطَ فليشرع في الرياضات المُبرِقة[٨] بحُكم القيّم على الإشراق حتى يعاين بعضَ مبادئ الإشراق ثم يتمّ له مباني الأمور[٩]. وأمّا الصور الثلاث[١٠] المذكورة في حكمة الإشراق ـ وهي[١١]: ـ علومُها لا تُعطَى إلاّ بعد

---

(١) يشتمل RUYA: مشتمل L.
(٢) على RYA: ـ UL.
(٣) مشحذة RtULYt: مسنجدة RYA.
(٤) غيره به RLYA: به غيره U.
(٥) الموسوم RtULYt: المسمى RYA.
(٦) وانا RA: فأنا ULY.
(٧) فإذا RLYA: فإن U.
(٨) المبرقة RULtYA: المترقية L.
(٩) بعض مبادئ الإشراق ثم يتم له مباني الأمور RYA (حتى يتم له الأمر Yt) RUL: بعض مباني الإشرق ثم يتم له الأمر UL.
(١٠) الثلثة RULY: المثلة A.
(١١) وهي (وهي هذه RA) RUL: يختلف رسم الرموز قليلاً في L وY (وهي في Y مرسومة في الحاشية) وهي مفقودة في R وA وفي R مكانها كلمة منطمسة.

الإشراق، وأولُ الشروع في الحكمة هو[1] الانسلاخ عن الدنيا وأوسطُه مشاهدةُ الأنوار الإلهية، وآخِرُه لا نهاية له. ـ وسمّيتُ هذا «كتاب المشارع والمطارحات»[2].

. . . .

---

(١) هو U: ـ RLYA.

(٢) وسميت هذا كتاب المشارع والمطارحات RtUl: وسميت هذا الكتاب المشارع والمطارحات RYA. نذكر هٰهنا كلامٌ للمصنف في المنطق من المطارحات (في المشرع الثاني: في المطارحات على الأقوال الشارحة) فيه إيضاح لمعنى الإشراق والحكمة المشرقية مفيد ونصه: «واعلم أن من اعترف بأن السطح ليس مقدارًا وأمرًا آخر متحصلين في الأعيان بل مقداريته نفس سطحيته في الأعيان، وليس اللون في الأعيان متحصلاً وله فصل مستقل بالوجود مجموعهما سواد بل هو شيء واحد، وإذا كان لا جزء له في الأعيان فلا جزء له في الذهن لأن الصورة الذهنية يجب أن تطابق العيني، وإذا (وإذا RYA: فإذا UL) لم يتقوم العيني في حقيته بأمر فالذهني لا يتقوم به بطريق الأولوية ومقوم الشيء لا يفارقه ذهنًا وعينًا، فهذا الشيء ـ على ما يلزمه الاعتراف به ـ لا حد له بل له رسم إن كان يعرف (يعرف RLY: معرف U تعريف A)، واللونية للسواد إذا عنى بها كونه محسوسًا بحاسة البصر يكون تابعًا لماهيته، فإن الشيء يتحقق ثم يحس، والذي أخذ فصل السواد ـ وهو كونه جامعًا للبصر ـ هو عرضي، فإن الشيء جمعه للبصر أو استعداد الجمع يتبع حقيقته المتحصلة أولاً. ولهذا صرح الشيخ أبو علي < ابن سينا > في كراريس نسبها إلى المشرقيين ـ توجد متفرقة غير ملتئمة (غير ملتئمة RYA: غير تامّة UL) ـ بأن البسايط ترسم ولا تحد (راجع منطق المشرقيين، طبع القاهرة ١٣٢٨، ص ٤٠/٤١ و٤٥). وهذه الكراريس وإن نسبها إلى المشرق فهي بعينها من (من U: ـ RLYA)قواعد المشائين والحكمة العامة (العامة ULYt: ـ RYA) إلاّ أنه ربما غير العبارة أو تصرف في بعض الفروع تصرفًا قريبًا لا يباين كتبه الأخرى بونًا يعتد به، ولا يتقرر (يتقرر RLA: يقرر UY) به الأصل المشرقي المقرر في عهد العلماء الخسروانية، فإنه هو الخطب العظيم (هو الخطب العظيم RYA: خطب عظيم RtUL) وهو الحكمة الخاصية (الخاصية RULY: الخاصة A). ونحن في هذا الكتاب لا نقصد إلا تتميم طرايق (طرايق RtUL: طرق RYA) المشائين وتفريعها وتهذيبها وهي الحكمة العامة لجميع الباحثين وإن كان قد يتفق فيه نكت متفرقة بحثية شريفة، والخطب العظيم مرموز في كتابنا المشتمل على الأصول الشريفة المسمى بحكمة الإشراق».

العلم الثالث

(١) **بسم اللّه الرحمن الرحيم.** الإشراق سبيلك اللّهُمَّ ونحن عَبيدُك، نعتزّ بك ولا نتذلّل لغيرك لأنّك أنت المبدأ الأول والغاية الأقصى، منك القوة وعليك التُكلان، أعِنّا على ما أمرتَ وتمِّمْ علينا ما أنعمتَ ووفّقْنا لِما تحبُّ وترضى، صلِّ على عبادك الفاضلين الكاملين وخصّصْ أفضلَ الرسل بالتحيّة والتسليم .ـ هذا هو تحرير العلم الثالث في كتابنا الموسومِ بالمشارع والمطارحات، ونورد[١] فيه القواعد والتعقّبات على النمط الذي سبقت الإشارةُ إليه، وما توفيقي إلاّ باللّه.

(٢) **فصل** لمّا قُسمت الأمورُ إلى ما يتعلّق بأعمالنا ـ وسمَّوا العلم المتعلّق به الحكمة العملية ـ وإلى ما لا يتعلّق بأعمالنا[٢] ـ وسمَّوا العلم المتعلّق به الحكمة النظرية ـ قسموا[٣] الحكمة النظرية إلى ثلاثة أقسام: منها ما يتعلّق بأمورٍ غيرِ مادّيةٍ مستغنيةٍ في تحقّقها عن اشتراط المادّة كالواجب الحقّ والعقولِ الفعّالةِ والأقسام الأوَلِ للوجود ـ وإن كان شيء منها يخالط[٤] المادّة إلاّ المخالطة ليست على سبيل الافتقار إلى تعيّن العروض للمادة ـ كالإمكان والمعلوليةِ مثلاً، وسمّوا هذا القسم العلمَ الأعلى، وموضوعه أعمُّ الأشياء وهو الموجود بما هو موجود: فمنه العلم الكلّيّ المشتملُ على تقاسيم الوجود، ومنه الإلٰهيّ. ـ ومنها ما يتعلّق بأمورٍ مادّيةٍ وإن كان الوهم يجرّدها تجريدًا مّا، ولا يحتاج في فرضِها موجودةً إلى خصوص مادّةٍ واستعدادٍ، ويُسمّى الحكمة الوسطى والعلم الرياضيّ، وموضوعُه[٥] الكمُّ: فمن حيّز المتّصل الهندسةُ وما يتعلّق بها، ومن المنفصل الحسابُ وما يتعلّق به. ـ ومنها ما يتعلّق بأمورٍ مادّيةٍ لا تُتوهّم مجرّدةً ومع عدم تجرّدِها لا تستغني في فرضِ وجودِها منزّهةً[٦] عن[٧] التغيّر وخصوصِ الاستعداد، ويُسمّى العلم الطبيعي، وموضوعه[٨] جسم العالَم من حيث إنّ له مبدأ تغيّرٍ ولا تغيّرٍ. ـ هذا هو التقسيم المشهور.

وموضوع[٩] الحساب لمّا كان العددَ وهو من أقسام الموجود ـ فإنّ الموجود إمّا

---

(١) ونورد GRU: نورد L.
(٢) بأعمالنا GRU: بأفعالنا L.
(٣) قسموا RUL: ثم قسموا G.
(٤) شيء منها يخالط R: يخالط شيء منها GUL.
(٥) وموضوعه R: وموضوعها GUL.
(٦) منزهة GRtUL: متنزهة R.
(٧) عن GRU: من L.
(٨) وموضوعه GRU: وموضعه L.
(٩) وموضوع GRU: وموضع L.

أن يكون واحدًا أو ذا عددٍ وليس يحتاج في وجوده إلى مادة من حيث هو عددٌ فإنّ المفارقات ذواتُ عددٍ ـ فارقَ الحسابُ الهندسةَ بأنّ موضوعه يصحّ وقوعُه في الأعيان لا في مادة، وموضوع الهندسة ـ أعني المقدار ـ لا يقع في الأعيان إلاّ في جسم، ونبيّن أنه لا يُتوهّم أيضًا إلاّ في جسم في ما بعدُ. فعلى هذا: الحسابُ فارَق الهندسةَ بما ذكرنا ودَخَلَ في ما ذكرَ ضابِطُ العلمِ الأعلى في التقسيم، وإن شُرط في التقسيم ضابطُ العلمِ الأعلى[1] ـ بأنّه لا يخالطَ المادةَ أصلاً ـ خرج منه كثيرٌ من تقاسيم الوجود، وإن لم يُشترط ـ بل تُرِكَ على صحّة التجرّد باعتبارٍ ـ دخل موضوعُ الحساب فيه، فما تمّ التقسيم، بل الأجود أن يُقسَّم العلومُ إلى ما موضوعها[2] نفس الموجود، وإلى ما ليس موضوعها نفسَ الموجود[3]: فالأول العلم الأعلى، والذي ليس موضوعُه نفسَ الموجود: إمّا أن يُشترط في فرض وقوعه صلوحُ مادّةٍ متخصّصةِ الاستعدادِ أم لا.

وجماعةٌ من أهل العلم ذهبوا إلى أنّ الطبيعيّ أشرفُ من الرياضيّ، وجماعة ذهبوا إلى أنّ الرياضيّ أشرف، وكان الحكم المطلق من الجانبَين فيه خللٌ: فإنّ الرياضيّ من حيث إنّه أقرب إلى[4] التجرّد عن المادّة فهو أشرف، وأمّا الطبيعيّ فهو من حيث إنه بحثٌ من جهة المبدأ للحركة والسكونِ ـ وهو أمرٌ جوهريٌّ ـ أشرفُ، فإنّ الرياضيّ[5] بحثٌ عن الكمّ والكميةُ عرضٌ، ولا شكّ أنّ الجوهر أشرف من العرض، ثم إنّ القوى لها التأثير وهي عللٌ مّا والأعراض تابعة.

ووجه آخر: هو أنّ الطبيعيّ في أكثر الأحوال يُعطي «اللِمَ» والرياضيّ في أكثر الأحوال يُعطِي «الإنَّ» ومُعطِي اللِميّة أشرفِ.

والوجه الثالث: هو أنّ الطبيعيّ بحثُه[6] يطابق الشيءَ في نفسه، فموضوعه وأحوال موضوعه أمورٌ حقيقيّةٌ واقعةٌ في الأعيان، والحساب والهندسة أكثرهما[7] مَبنيٌّ على التوهّمات، والأمر المتحقق الذي له وجودٌ في نفسه أشرفُ من الأوهام.

---

(١) ضابط العلم الأعلى RUL: ضابط الأعلى G.

(٢) ما موضوعها RU: موضوعها GL.

(٣) نفس الموجود GUL (في المواضع الثلث): نفس الوجود R.

(٤) إلى GRtUL: من R.

(٥) الرياضي R: الرياضيات GUL.

(٦) بحثه GRU: بحث L.

(٧) أكثرهما RL: أكثرها GU.

والوجه الرابع: هو أنّ العلم الطبيعيّ لمّا اشتمل على علم النفس ـ وهي مِن أَهمّ ما يجب به العلمُ وهي الشاعرة في الإنسان والنفسُ هي العادّةُ الماسحةُ المقدّرةُ وهي[1] أُمّ الصناعات كلِّها ولا يتقدّم على أهميّة البحث عنها إلاّ البحثُ. عن واجب الوجود وما يليق بجلاله ـ فإنّ الطبيعيّ[2] أشرفُ شرفًا[3] بالغًا عظيمًا بهذا الاعتبار. والرياضيّ وإن كان شريفًا وله رئاسةٌ ما إلاّ أنّه كان في الزمان القديم مِن شأن الصبيان الاشتغالُ به، ولا يُعَدُّ الرجل حكيمًا فيلسوفًا إلاّ بمعرفة المفارقات وأحكامِها، ولهذا قال سُقراط لمّا أراد أن ينظر في الموسيقى والحساب والشعر في آخر عمره[4] ـ ولم يتيسّر له لهجوم الواقعة المشهورة ـ معلّلاً لتأخير النظر فيها[5] ما معناه «إنّي كنتُ مشتغلاً بأفضل العلوم والصناعات وأشرفِها وهو الفلسفة، وما تفرّغتُ إلى الأمور الرياضية[6]». فإذا أُطلقت «الفلسفةُ» يُعنى بها معرفةُ المفارقات والمبادئ والأبحاثُ[7] الكليّة المتعلّقة بالأعيان، واسمُ الحكيم لا يُطلق إلاّ على مَن له مشاهدة للأمور[8] العلوية وذوقٌ مع هذه الأشياء وتألُّهٌ.

المشرع الأوّل
في بعض أمور يجب معرفتها والبحثُ عنها قبل العلم الكلّيّ ممّا وقع فيه سهو بعض الناس

1.
فصل
فيه إشارة خفيفة إلى الوجود والشيئيةِ والوجوبِ[9] والإمكانِ والامتناعِ والحقِّ والباطلِ ونحوِها

(٣) إنّ قومًا يحدّون جميع الأشياء وحَدُّوا الوجودَ أيضًا لمّا التزموا به، وأنت

---

(١) وهي GRL: هي U.
(٢) فإن الطبيعي R: فالطبيعي G: والطبيعي UL.
(٣) شرفًا GRL: ـ U.
(٤) عمره GUL: العمر R.
(٥) فيها GU: فيه R فيهما L.
(٦) الأمور الرياضية RUL: الأمر الرياضي G.
(٧) والأبحاث GRU: وأبحاث L.
(٨) للأمور GUL: الأمور R.
(٩) والوجوب RUL: والواجب G.

قد تبيّن لك ـ مما سلف في المنطق ـ وجوبُ انتهاءِ المبادئ إلى الفطريات، وإنّه لا يُبيَّن الشيءُ بما هو أخفى منه أو يساويه في المعرفة والجهالة. فممّا حدّوا به الوجود أنّه «هو الذي يُوجِب كونَ ما وُصف به موجودًا» وقد علمتَ فساد هذه الطريقة، وأنّه تعريفٌ للشيء[1] بما هو أخفى منه وبما لا يعرَّفِ إلاّ به، فإنّ الموجود من حيث هو موجود لا يعرّف إلاّ بالوجود، فكيف يُعرّف به الوجودُ[2]؟

ومنهم مَن عرَّف الموجود[3] بأنه «الذي ينقسم إلى القديم والحادث»، والقديم والحادثُ[4] لا يُعرَّفان إلاّ بالوجود مأخوذًا مع اعتبار سبق عدمٍ أو لا سبقِه. وقد عُرِّفَ أيضًا بأنّه «الذي ينقسم إلى فاعل ومفعول»، ويحتاج الفاعِلُ والمفعولُ أيضًا إلى التعريف بالوجود إمّا مع إفادة أو استفادة. وقد يُؤخَذ في حدّ الشيئيّة والوجود ألفاظ قد تُرادِفُهما مثل «الذي» و «ما» و«الأمر الذي كذا وكذا» فيكون تعريف الشيء بنفسه: فمَن عرّف الشيء بأنّه «هو الذي يصحّ عنه الخبر» ـ مع أنه عرّف الشيئيّة الظاهرةَ بصحّةِ الخبر التي هي[5] أخفى منه ـ أخذ في تعريف الشيء لفظةَ «الذي» ومفهومهما واحدٌ، فالوجود والشيئية مما لا يصحّ تعريفهما إذ لا شيء أظهرُ منهما.

واعلم أنّ بعض الناس احتجّ في أنّ الشيئية أعَمّ من الوجود ـ بناءً على أنّ المعقول الذي يمتنع وجودُه أو يمكن ولكنّه معدومٌ في الأعيان هو شيءٌ في العقل لأن له صورةً عقليّةً وليس له وجودٌ ـ سها في هذا التعليل: فإنّه كما أنّه شيءٌ باعتبار معقوليّته موجودٌ في الذهن على هذا الاعتبار، وكما أنّه ليس بموجود في الأعيان ليس بشيءٍ في الأعيان، فالوجود المطلق من دون شرط يوازيه شيئيّةٌ مطلقةٌ دون شرط، والذهنيُّ يوازيه الذهنيّ والعينيُّ العينيُّ[6]، فالتعليل المذكور ليس له حاصل[7].

ومنهم من علّل ـ في[8] كون الشيئيةِ أعَمّ ـ بأنّ الشيئيّة تعُمُّ نفسَ الوجود والماهيّةَ التي يعرض لها الوجودُ، فهي[9] أعَمُّ منهما. ـ وعورض بأنّ الوجود يقال

---

(١) للشيء RL: الشيء GU.

(٢) فكيف يعرف به الوجود GRU: ـ L.

(٣) الموجود GRU: الوجود L.

(٤) القديم والحادث R (في الموضعين): الحادث والقديم GUL.

(٥) التي هي GRU: التي L.

(٦) والعيني العيني GUL: والعيني للعيني R.

(٧) ليس له حاصل RU: ما له حاصل GL.

(٨) في GUL: ـ R.

(٩) فهي R: فهو GUL.

على الماهيّة المخصَّصة وعلى[1] اعتبار الشيئيّة اللاحقةِ بها ـ لأنّ لها وجودًا[2] أيضًا ولو في الذهن ـ فهو أعمّ منهما.

وقومٌ حكموا بأنهما متساويان لمّا وَجَدوا كلَّ واحد منهما يقال على الآخر. وآخرون ادّعوا أنهما لفظان مترادفان، وقالوا: ادّعينا أنّ مفهوم اللفظَين واحد، وذلك المفهوم الواحد فطريٌّ، فمَن زعم أنهما اثنان وحَكَمَ بالاختلاف بينهما فليبيّنْ معنى أحدهما! فإنه قد التبس علينا وحينئذٍ لا يكون أحدهما فطريًا. فقالوا: الشيء بإزاءِ الموجود، والشيئيّة بإزاءِ الوجود، والذهنيُّ من كلِّ واحدٍ منهما[3] بإزاءِ الذهنيّ، والعينيّ بإزاءِ العينيّ، وكما أنّ الشيئيّة قد يُقال لها أيضًا إنها «شيءٌ» ـ فإنّه لا يصحّ أن يُقال إنها ليست بشيءٍ ـ فكذا يُقال إنّها «موجودةٌ»، وكذلك إذا قِيل للوجود إنه «شيءٌ»[4]، فهو كما يقال له[5] إنه «موجودٌ»، فإنّ مثل هذه الأشياء جرت عادات العبارات بأن يقال شيء منها ويُحمَل مثلُه عليه، فيقال للوجود إنه «موجود» وللشيئيّة إنها «شيء»، ولا يدلّ هذه التكرارات[6] على اختلاف المعاني والحقايق. ـ وهذا المدّعى لاتّحاد مفهومَي الوجود والشيئيّةِ في الحقيقة مُنازعٌ لغويٌّ لا مباحِثٌ حقيقيٌّ، وهكذا كلُّ[7] مَن ادّعى اتّحادَ مفهومِ اسمَين كيف كانا، فإنّ معنى اللفظَين إذا لم يختلف من وجهٍ على زعم المدّعى فليس دعواه إلاّ أن هذا اللفظ وُضع بإزاءِ هذا المعنى، أو خصّصتُه أنا باصطلاحٍ مِنّي: أما ما اصطلح هو عليه فلا مشاحّة معه فيه، وأما دعوى أنّ الاصطلاح العُرفيّ أو وَضْعَ صاحبِ اللغة كذا فهو أمرٌ يتعلّق بأهل اللسان لا بالمباحث العلمية، والمُنازعُ معه أيضًا[8] في هذا الموقف بحثُه يكون أيضًا[9] لغويًا: إن وقعت المنازعة متواردةً على شيء واحد فيقول أحدهما «المفهوم واحد» ويقول الثاني «ليس بواحد بل لفظة[10] الشيئيّة تقال على ما يُعمّ الوجودَ والماهيةَ التي هي وراءَ الوجود» إمّا عُرفًا أو اصطلاحًا منه أو من غيره، فلم يبق بينهما منازعة حقيقية. بل[11] إن سَلَّم المدّعي لاتّحادِ مفهومِ الاسمَين أنّ الشيئيّة لها

(١) وعلى GRU: وهي L.
(٢) وجودًا GUL: وجود U.
(٣) منهما R: ـ GUL.
(٤) إنه شيء GRU: إنها شيء L.
(٥) له GUL: ـ R.
(٦) هذه التكرارات GUL: هذا التكرار R.
(٧) وهكذا كل RU: وكذا كل G وهكذا ليس كل L.
(٨) معه أيضًا GUL: أيضًا معه R.
(٩) يكون أيضًا GR: أيضًا يكون UL.
(١٠) لفظة RL: لفظ GU.
(١١) بل R: بلى GUL.

حكمٌ ليس للوجود ـ كما يقال «هذا الشيء ممكنُ الوجود» ولا يقال «هو ممكن الشيئيّة» ويقال «الشيء وجودُه من الفاعل» ولا يقال «الموجود شيئيّتُه من الفاعل» ـ فقد ناقَضَ نفسَه بهذا التسليم والتزم باختلاف الاعتبارَين بوجهٍ مّا، فيختلف بهما المفهوم. والذي علّل الاختلاف بينهما بأنّه يصحّ أن يقال «حقيقة كذا موجودةٌ» ولا يصحّ أن يُقال «حقيقة[1] كذا شيء» كأنّه ما علّل[2] بأمرٍ صالحٍ: فإنّ المنازع ربما يمنع أنّه لا يصحّ أن يقال[3] «إنّ حقيقة كذا شيءٌ مّا» بل ربما يعكس الدعوى، فإنّ الجمهور اعترفوا بأنّ الحقيقة لا يقال لها «حقيقة» إلاّ عند اقتران الوجود، فيكون قوله «حقيقة كذا موجودةٌ» كأنّه قال «الماهيّة المقترنة بالوجود لها وجودٌ». وتعليله أنّه إنّما لا يصحّ أن يقال «إنّ حقيقة كذا شيءٌ» لأنّه غيرُ مجهول ـ أيضًا خطأٌ: فإنّه ليس من شرطِ ما يصحّ أن يُقال[4] ـ أن يكون مجهولاً[5]، فالفطريّات التي هي[6] المبادئ الأُوَل صحيحة[7] وإن كانت غيرَ مجهولة.

(٤) واعلم أنّ جماعة من الناس ـ مِمَّن جعل الشيئيّةَ أعمَّ من الوجود ـ خرجوا إلى خيالاتٍ عجيبة، فقالوا: المعدوم الممكن شيءٌ وهو ثابتٌ، وسلّموا أنّ المحال منفيٌّ وأنّه لا واسطةَ بين النفي والإثباتِ، وربما أثبتوا واسطةً بين الموجود والمعدومِ[8] حتى يقال الثابتُ على الموجودِ وعلى أمرٍ ليس بموجودٍ و < لا > معدوم ـ ممّا[9] سمّوه «حالاً» ـ وعلى بعض المعدوم وهو الممكن. وغيرُهم قالوا[10]: إنّا إذا قسمنا المعدومَ إلى ممكنٍ وممتنعٍ لا بدّ[11] من تفرقةٍ بين القسمين بالإمكان والامتناع، وثبوتُ حُكمِ الإمكان[12] لهذا القسم من المعدوم يوجِب شيئيّةً.

(٥) **بحث وتحقيق**: وهؤلاء غفلوا عن الأمور الذهنية وأنّها في الأذهان شيءٌ،

---

(١) حقيقة GRL: إن حقيقة U.

(٢) ما علل RUL: لا علل G.

(٣) إن حقيقة GUL: حقيقة R.

(٤) أن يقال: أن يقال إنه شيء U (حاشية).

(٥) أن يكون مجهولاً: يراد أن ليس من شرط صحة المقولية على شيء كون هذا الشيء مجهولاً.

(٦) التي هي GUL: التي من R.

(٧) صحيحة: أي يصح أن يقال عليها.

(٨) بين الموجود والمعدوم RL: بين المعدوم والموجود GU.

(٩) مما GUL: كما R.

(١٠) قالوا R: ـ GUL.

(١١) لا بد GUL: ولا بد R.

(١٢) حكم الإمكان GUL: هذا الإمكان R.

ولم يعلموا أنّ التفرقة بين المعدومَين عن الأعيان باعتبار ما أُضيف إلى المتصوَّر في الذهن من مفهومَيهما، وإذا أُخذ كذا فالممتنع أيضًا ـ بحسب ما يُفهَم معنى اسمِه ويُحمَل عليه أمرٌ أو يُسلَب عليه ـ هو شيء أيضًا إذ لو لم يكن[١] شيئيّةٌ[٢] صورتُه في العقل ما صحّ الإخبارُ عنه ولا الإيجابُ والسلبُ عليه، وما ليس له ثباتٌ في الذهن والعين فالتصديق بثباتِهِ هذيانٌ والإخبار عنه ممتنع[٣]. وممّا يفتضحون به أن يُقال لهم: إذا كان الممكن معدومًا[٤] فوجوده هل هو ثابتٌ أو منفيٌّ؟ ـ فإنّه باعترافهم لا يخرج الشيءُ من النفي والإثبات ـ فإنْ قالوا: وجود المعدومِ الممكنِ منفيٌّ ـ وكلّ منفيّ عندهم ممتنع ـ فالوجود الممكنُ يصير ممتنعًا وهو محال. وإن قالوا: إنّ الوجود[٥] ثابتٌ له ـ وكلُّ صفةٍ ثابتةٍ للشيء يجوز أن يُوصَف بها الشيء ـ فالمعدوم يصحّ أن يوصَف في حالة العدم بالوجود، فيكون موجودًا ومعدومًا معًا وهو محال. وإن[٦] منعوا اتّصافَ الشيءِ بالصفة الثابتةِ له فالماهية المعدومة يجب أن لا يصحّ أن يُقال لها «إنّها شيءٌ» ـ فإنّ الشيئية ثابتةٌ لها وقد التزم على هذا التقدير بأنّه لا يصحّ أن يوصف الشيء بأمرٍ ثابت له[٧] ـ فليس بشيء وقد قال[٨] إنه شيءٌ! وكذا الإمكان، وكذا نفس الثبات أيضًا للمعدوم. ويتأتّى أن يقال لهم إجمالاً: المعدومُ[٩] الممكنُ هل هو موجودٌ أو ليس بموجود؟ ولا شكّ أنّ أحدهما نفيٌ والآخر إثباتٌ ولا يخرج عنهما. فإن قال «موجود» فقد أحال[١٠]، وإن قال «ليس بموجود» فقد نفى، فبعض الممكن صار منفيًا وكان كلُّ منفيٍّ ممتنعًا عنده! فبعض الممكن ممتنعُ واستحالته ظاهرةٌ[١١].

وممّا يُلزَمون به أنَ نُعيّنَ شخصًا كما «هو» فيقال: هذا هل كان قبل الوجود ثابتًا «هذا»[١٢] أو لم يكن؟ فإن اختار[١٣] أنّه كان ثابتًا ـ وهذا من حيث هو «هذا» مشار

---

(١) يكن: أي يؤخذ U (حاشية).
(٢) شيئية GUL: شيته R.
(٣) ما صح الإخبار. . والإخبار عنه ممتنع GRL: ما صح الإخبار عنه بأنه ممتنع U.
(٤) الممكن معدومًا GRtUL: المعدوم ممكنًا R.
(٥) إن الوجود U: الوجود GRL.
(٦) وإن GUL: فإن R.
(٧) له GRL: ـ U.
(٨) قال GRU: يقال L.
(٩) المعدوم GRL: فالمعدوم U.
(١٠) أحال: أحال بالمحال U (حاشية).
(١١) ظاهرة RUL: ظاهر G.
(١٢) هذا GRU: ـ L.
(١٣) اختار GRU: اختيار L.

إليه ـ فالمعدوم مشار إليه. وإن لم يكن ثابتًا «هذا» فهو ـ من حيث هو ـ منفيٌّ، وكلّ منفيّ ممتنعٌ لذاته عنده! فـ «هذا» يكون ممتنعًا. فإن قال: إنّما يصحّ أن يُقال له «هذا» بوجوده أو بوجود صفاته، فيقال له: بوجود وجودهِ ووجودِ صفاتِه أو ثبوتِ[1] وجودِه وثبوتِ وجودِ صفاتهِ؟ فإن التزم بالأول فقد حصل[2] للشيء وجودُ وجودٍ إلى غير النهاية: فإنّ الكلام يعود إلى كلّ وجودِ وجودٍ، فلا يُوجَد شيءٌ إلاّ ويوجَد قبله ما لا يتناهى من الوجودات وهو محال. ـ وإن قال «بثبوت وجودِه وثبوتِ وجودِ صفاتهِ» ـ وكانت هذه الوجوداتُ ثابتةً[3] لأنّها ممكنةٌ وكانت الإشارةُ موقوفةً على ثبوت الوجود أو ثبوتِ وجوداتِ الصفاتِ التي لا زالت ثابتةً فلا زال الشيءُ مشارًا إليه ـ فصار المعدومُ الممكنُ مشارًا إليه وهو محال. ـ وإن قالوا «الصفاتُ ما كانت ثابتةً» فكانت منفيّةً، فكانت ممتنعةً[4] على ما يرون وهو محال. وإن انسلخوا عن مذهبهم ـ في أنّ الوجود زايدٌ على الماهيّة فإنّهم معترفون به ـ فأنكروا وقالوا «هو نفس الماهيّة» فلا ينفعهم، فإنّه إذا كانت الماهيةُ ثابتةً ـ ماهيةً[5] ـ والماهيةُ تُؤخَذ على أنّها نفسُ الوجود فالماهية ـ ثابتةً ـ موجودةٌ أيضًا على ما سلف. ثم كيف يمكنهم هذا؟ والماهيةُ ـ ثابتةً ـ لا بدّ من أن يُفيدها الفاعلُ أمرًا ما وهو الوجود، فالوجود المستفاد من الفاعل كيف يكون نفسَ الماهية؟ ثم من العجب أنّ الوجود عندهم يُفيده الفاعلُ وهو ليس بموجود ولا معدوم، فلا يُفيد الفاعلُ وجودَ الوجودِ مع أنّه كان يعود الكلام إليه، ولا يُفيد ثباتَه فإنّه كان ثابتًا بإمكانِه في نفسه، فما أفاد الفاعلُ للماهيات شيئًا، فعطّلوا العالَم عن الصانع.

وهؤلاء قومٌ نبغوا[6] في ملّة الإسلام ومالوا إلى الأمور العقلية وما كانت لهم أفكارٌ سليمةٌ ولا حصل لهم ما حصل للصوفيّة من الأمور الذوقية، ووقع بأيديهم ممّا نَقَلَ جماعةٌ في عهد بنيِ أُمَيّة من كتُبِ قوم كانت أساميهم تُشبِهُ أسامِيَ الفلاسفة، فظنّ القومُ أنّ كلّ اسم يونانيّ هو اسمُ فيلسوفٍ! فوجدوا فيها كلماتٍ استحسنوها[7] وذهبوا عليها وفرّعوها رغبةً في الفلسفة وانتشرتْ في الأرض، وهم فَرِحون بها[8]،

---

(١) وثبوت GRL: وبثبوت U.

(٢) فقد حصل GU: فحصل RL.

(٣) ثابتة: أي في العدم U (حاشية).

(٤) فكانت ممتنعة GRL: وكانت ممتنعة U.

(٥) ماهية: أي حال كونها ماهية U (حاشية).

(٦) نبغوا: أي خرجوا U (حاشية).

(٧) استحسنوها R: استحسنوا GUL.

(٨) بها RUL: فيها G.

وتَبِعَهم جماعةٌ من المتأخّرين وخالَفوهم في بعض الأشياء إلاّ أنّ كلّهم إنما غلطوا بسبب[1] ما سمعوا أسامِيَ يونانيّةً لجماعةٍ صنّفوا كتبًا يُتوهّم[2] أنّ فيها فلسفةً وما كان فيها شيءٌ منها، فقَبِلها متقدّموهم وتبعهم فيها[3] المتأخّرون، وما خرجت الفلسفةُ إلاّ بعد انتشارِ أقاويلِ[4] عامّةِ يونانَ وخُطَبَائهم[5] وقبولِ الناس لها.

(٦) واعلم أنّ الذين حكينا كلامَهم في شيئيّة[6] المعدوم أوجبوا أشياءَ لا موجودةً ولا معدومةً[7]، فكلُّ أمرٍ[8] عامّ عندهم وكلُّ مُميِّزٍ حالٌ لا موجودٌ ولا معدومٌ، فمِنهم من يقول إنها كما ليست بموجودة ولا معدومة ليست بمعلومة ولا مجهولة ولا معقولة، ومن هؤلاء مَن يقول إنّ منها أمورًا محسوسةً.

وأعجبُ الأشياءِ ما ليس بموجود ولا معلوم وهو يُحَسُّ! ثمَّ إذا لم تكن معلومةً فالكلام فبماذا؟ وهل يعلم أنها ليست بموجودة أم لا يعلم؟ فإن لم يعلم فكيف حَكَم به؟ وإن عَلِمَ أنّها ليست بموجودةٍ ولم يعلمها بوجه من الوجوه فبماذا عَلِمَ أنها ليست بموجودة؟ وكيف صحّ التصديق دون تصوّرٍ[9]؟ وإذ[10] لم يعلم فلمَ لم يسكت؟ وهل هو إلاّ الاعتراف[11] بالهذيان؟ ثمَّ العدم إمّا أن يكون عبارةً عن اللاوجود أو عبارةً عن اللاشيئيّة ـ التي هي أعمُّ من الوجود لِما أنها تقال على الماهية التي هي وراء الوجود ـ، وليس بين الإيجاب والسلب واسطة، فإن كان العدمُ عبارةً عن اللاوجودِ والشيء لا يخرج عن الوجود واللاوجودِ فلا يخرج عن الوجود والعدم، وإن كان عبارةً عن اللاشيئيّة فبطل مذهبه في المسألة الأولى «إنّ المعدوم شيءٌ»: فإنه يكون على هذا الوجه معناه «أنّ اللاشيء شيءٌ» وهو محال. ثم إذا كان العدمُ عبارةً عن اللاشيئيّة فالماهيّاتُ المعدومةُ معدومٌ صفاتُها، فكلّها لا شيءٌ على هذا القسم[12]، فإذا وُجدتْ فقد أفادها الفاعلُ ما لم يبق[13] معه اللاشيئيّةُ، فالشيئيّةُ

---

(١) بسبب GRU: لسبب L.
(٢) يتوهم GRL: يتوهمو (كذا) U.
(٣) وتبعهم فيها RL: وتبعهم GU.
(٤) أقاويل GUL: أقايل R.
(٥) وخطبائهم RU: وخطباء قرائهم GL.
(٦) شيئية GRL: شبه U.
(٧) لا موجودة ولا معدومة GUL: لا معدومة ولا موجودة R.
(٨) فكل أمر GRL: وكل أمر U.
(٩) دون تصور GRL: دون التصور U.
(١٠) وإذ RUL: وإذا G.
(١١) وهل هو إلاّ الاعتراف R: وهل هو إلاّ اعتراف GU وهل هذا الاعتراف L.
(١٢) القسم RL: التقسيم GU.
(١٣) يبق GRL: يبقى U.

والثباتُ ممكنان[1]، فيمكن اللاشيئيّةُ والشيئيّةُ والثباتُ والنفيُ[2]، فصار المنفيّ ممكنًا وكان عنده ممتنعًا! وإن لم يكن العدمُ هو اللاشيئيّةَ واللاوجودَ ولا سلبَ ماهيةٍ خاصّةٍ كاللاإنسانية[3] ـ فإنّ اللاإنسانية تُحمَل على أشياء كثيرةٍ هي موجودةٌ ولا يصحّ وصفُها بالعدم ـ فيكون العدمُ معنًى محصَّلَ الطبيعةِ: إمّا جوهرٌ ـ إن كان لا في موضوع ـ أو عرضٌ ـ إن كان في موضوع ـ أو صفةٌ ما، وكلُّ صفةٍ لها محلٌّ ثابت، فالمعدوم الممتنع يكون ثابتًا لِتثبّتِ المعنى الثبوتيِّ الذي هو العدم، وهو محال.

(٧) طريق آخر: هو أنّه إذا كان السوادُ معدومًا ولونيّتُه والأمورُ العامّةُ ثابتة ومميّزاتُ السوادِ من ساير[4] الألوان <ثابتةٌ> والوجودُ ثابتٌ[5]، فمن حيث ثبات الوجودِ يوصف به، ومن حيث ثبات اللونيّة والأمورِ المميّزةِ الخاصّةِ والأمورِ العامّةِ تتحقّق ماهيّتُه، وهذه الأشياء كلّها وجوداتُها ثابتةٌ لا يفيدها الفاعلُ، فإنّ الفاعل يعطي الوجود، وليس للوجودات وجودٌ آخر حتى يعطيه الفاعل، فالسوادُ حالَ عدمِه بعينه حالَ وجودِه ـ إذ لا يفيد الفاعل الصفاتِ الثابتةَ الماهيّاتِ ولا الوجوداتِ الثابتةَ ـ وإن كان الفاعلُ أفاد الوجودَ وليس للوجود وجودٌ لِيعطيَه[6]: كيف وحال وجود الوجود كحال نفس الوجود! وإن قال إنّه يفيد ثباتَ[7] الوجود: فالثبات كان قبل إفادته منفيًّا، فيكون ممتنعَ التحقّق[8]، والوجودُ كان قبل الثباتِ أيضًا منفيًّا[9]، فحاله كذا. ثم الثبات والوجود إذا كانا[10] قبل إفادةِ الفاعلِ غيرَ ثابتَين فإمكانُهما غيرُ ثابتٍ إذ لا يُتصوّر ثبوتُ صفةٍ لأمرٍ غيرِ ثابت، فهما قبل إفادةِ الفاعل غيرُ ممكنَين، وليسا بواجبَين أيضًا، وما ليس بواجب ولا ممكنٍ فهو ممتنع، فالأمور كلّها ممتنعةٌ على رأيه وهو محال. ثمّ لا يُفهَم من الثبات إلاّ الوجود: إن كان ذهنيًّا فذهنيٌّ، وإن كان عينيًّا فعينيٌّ، ونحن لا نعني بالعدم إلاّ اللاوجودَ، وما ليس بموجود فهو معدوم، فإن اصطلح هو على معنًى آخر فليبيّنْ مفهومَه، وبالضرورة يعجز في هذا

---

(١) ممكنان GUL: ممكنتان R.

(٢) والنفي GUL: والمنفى R.

(٣) كاللاإنسانية RUL: كالإنسانية G: من ساير GRU: ـ L.

(٤) والوجود ثابت: أي لنفس إمكانه، راجع كتاب المقاومات ههنا ٨ ـ ٦، ١٢٦.

(٥) الخاصة RUL: والحاصة G.

(٦) ليعطيه GRU: يعطيه L.

(٧) ثبات: أي استمرار U (حاشية).

(٨) التحقق RL: التحقيق GU.

(٩) منفيًا GUL: منفى R.

(١٠) كانا RUL: كانتا G.

الموقف، ولا يتأتى[1] إلاّ بما يكون عليه. وغلطهم في أنّ المعدوم شيءٌ وفي الأحوال وأنها لا موجودة ولا معدومة بحسب عدم وقوفهم على المعاني الذهنية.

(٨) وربّما سمعوا أهلَ العلم يقولون «إنّ الكلّيّات غيرُ موجودةٍ من جميع الوجوه ـ إذ ليس لها وجودٌ في الأعيان ـ ولا معدومةٍ من جميع الوجوه ـ إذ لها وجود في الذهن ـ فهي لا موجودة ولا معدومة بالاعتبارَين المذكورَين» فغلطوا. وجماعة من الناس أيضًا تحاشوا عن أن يقولوا «إنّ البارئ موجود أو معدوم» ووقعوا في زيغ، والذي أوقعهم في ذلك ما توهّموا بسبب اللفظ أنّه على صيغة المفعول، فقدّسوه عن ذلك، وتوهّموا أيضًا أنه من «الوجدان» وما جوّزوا أن يوجَد لا «وجدانًا» عقليًّا ـ لاستحالةِ الاكتناهِ ـ ولا حسّيًّا .ـ وما بسبب[2] اللفظ أمرهُ[3] سهلٌ حتى أنه[4] إن سُلب الموجوديةُ[5] بالمعنَى المذكور يصحّ، ولا يتأتّى النزاع فيه. فأمّا الذين احتجّوا بأنّه إن كان موجودًا شارَكه الموجوداتُ في الوجود فقد ذهبوا إلى مجرّد التعطيل: فإنه لا يصحّ أن يقال إنّ له حقيقةً إذ يلزم منه أن يشارك الحقايقَ في مفهوم الحقيقةِ، ولا أنّ له ماهيةً لمثلِ ذلك، ولا أنّه شيءٌ ـ فإنّه يلزم مشاركته للأشياء في الشيئيّة فهو[6] لا شيء إذ يستحيل أن يخرج[7] عن السلب والإيجاب أمرٌ ـ، ولا أنّ له هويّةً وثباتًا، والذي لا هويّة له[8] ولا ثبات له هو منفيٌّ مسلوبُ الشيئيةِ نفيٌ صرفٌ. ثم لا يتأتّى أن يُعرَف بجهةٍ من الجهات وإلاّ يلزم منه شركةٌ ما، فعمّاذا يُخبر هذا الأبلهُ وعلى أيّ شيءٍ يتكلّم[9]؟ وهؤلاء الفِرَقُ الذين[10] ذكرنا كلامَهم في الوجود والعدم لا يستحقّون المخاطبةَ إلاّ أنّا لمّا[11] رأينا من البُلْهِ مَن يظنّ أنّهم يُعَدّون من أهل النظر أو لهم كلامٌ أردنا أن نذكر بعضَ هَوَسَاتِهم.

(٩) وأمّا الوجوب والإمكان والامتناع فقد تصدّى بعضُ الناس لتعريفها وعرّف بما يتضمّن دورًا: أمّا الممتنع فقد عرّفه بأنّه ما ليس بممكن، ثم عرّف الممكن بما

---

(١) يتأتى R: يأتي GUL.
(٢) بسبب GL: سبب U تسبب R.
(٣) أمره GRU: فأمره L.
(٤) إنه GUL: ـ R.
(٥) الموجودية RL: الوجودية GU.
(٦) فهو GUL: فهي R.
(٧) يخرج GRULt: يستخرج L.
(٨) لا هوية له RL: لا هوية GU.
(٩) يتكلم RUL: يتكلمه G.
(١٠) الذين GL: الذي RU.
(١١) لما Rt: ـ GRUL.

ليس بممتنعٍ، وظاهرُ فسادهُ، وعرّفوا أيضًا الواجبَ بأنّه الذي يلزم من فرضِ عدمِه محالٌ، والممكنَ بأنّه الذي لا يلزم من فرضِ وجودِه وعدمِه محالٌ. وبعض الناس ظنّ أنّ هذا دورٌ بسبب ما عرّفوا من «أن الممتنع ما ليس بممكن»، وهو خطأ: فإنّ ذلك هو الممكن العامّيّ، وهذا الذي عُرِّفَ بأنّه «الذي لا يلزم من <فرض> وجوده وعدمِه محالٌ» هو الممكن الخاصّيّ فلا دورَ. بلى[1] مَن عرّف الممتنعَ بما يجب أن لا يكون وعرّفَ الواجبَ بما ذكرنا فدار تعريفُه، وأمّا ما ذُكر في تعريف الممكن الخاصّيّ فلا دورَ فيه أصلاً. ولكنّ هذه التعريفات خطأٌ من وجوهٍ أُخرَى: من جملتها أنّه ذكر أنّ الواجب «ما يلزم من فرضِ عدمِه محالٌ» والواجب نفسُ عدمِه محالٌ وليس لأجلِ محالٍ آخر يلزم، بل قد لا يلزمه[2] محالٌ آخر أو لا يكون ما يلزمه أظهرَ ولا أبيَنَ من نفسِ عدمِه أو نفسِ فرضِ عدمِهِ. وكذا ما يقال «إنّ الممتنع ما يلزم من فرضِ وجودِه محالٌ»، فالمحال نفس الممتنعِ وهو تعريف الشيء بنفسه، ثم ليس امتناعُه لِما يلزمه. والممكنُ الخاصّيُّ ليس بممتنعِ الوجود والعدمِ، وذلك له بذاته لا بما[3] أنّه لا يلزم من فرضِ وجودِه وعدمِه <محالٌ>. ثم كثيرٌ من الأشياء يلزم من فرضِ وجودِها وعدمِها محالٌ لأمورٍ أُخرَى، فقد يمتنع ويجب الشيءُ بأمورٍ زايدةٍ. وهذه الأشياءُ ينبغي أن تُؤخَذ من الأمور البيّنة، فلا يُعرَّف شيءٌ منها. والذي عرّف الواجبَ بالمحال فكأنّه[4] وَجد في عُرف الناس لفظةَ «المحال» أكثرَ استعمالاً، فكأنّها[5] أشهرُ عندهم. وإن كان ولا بدّ من التعريف: فليؤخذِ الوجوبُ بيّنًا، كيف[6] وهو تأكُّدُ الوجودِ، والوجودُ أظهرُ من العدم! ثم يُعرَّف الإمكانُ[7] بسلب الضرورة عن الطرفَين، والامتناع بإثبات الضرورة على السلب. وامّا أنّ الوجود والوجوب والإمكان وما أشْبَهَها هي أمورٌ ذهنيةٌ وأوصافٌ اعتباريةٌ أم[8] ليست كذا بل هي أمور لها صُوَرٌ في الأعيان مستقلّةٌ؟ فإنّه سيأتي عليها بحثٌ شديدُ الاستقصاءِ لأنّها من أهمّ[9] مواقع البحث.

---

(١) بلى UL: بل GR.

(٢) لا يلزمه GUL: لا يلزم R.

(٣) لا بما: أي لا يعرف بما U (حاشية).

(٤) فكأنه GRL: وكأنه U.

(٥) فكأنها RL: وكأنها GU.

(٦) كيف GUL: ـ R.

(٧) الإمكان RUL: ـ G.

(٨) أم UL: أو GR.

(٩) من أهم GRU: أهم L.

(١٠) واعلم[١] أنّ الحقّ قد يُعنَى به الوجودُ في الأعيان مطلقًا، وقد يعنى به الوجودُ الدايم، وقد يُعنى به وجودُ[٢] الواجب لذاته[٣]، وقد يُعنَى به ما يستأهل له الشيء من حيث هو كذا، وقد يُعنَى به كونُ الأمر مُؤدّيًا إلى الغاية المقصودة منه، وقد يُعنَى به كونُ الأمرِ ذا غايةٍ عقليةٍ صحيحة، وقد يُعنَى به حال القولِ والاعتقادِ من حيث مطابقتِهما للشيء الواقعِ في الأعيان وحالُ القول من حيث مطابقته لِما في النفسِ أيضًا، وهذا الاعتبار من مفهوم الحقّ هو الصادق. وقد قيل إنّ الحقّيّة[٤] تقال لنسبة الأمر في نفسه إلى القولِ أو العقدِ[٥] والصدقُ لنسبةِ القول أو العقدِ إلى الأمر في نفسه، وكأنّ هذا الفرق فيه تعسّفٌ ما: فإنّه إذا قيل «قولٌ حقٌّ» و«قولٌ صادقٌ[٦]» في كليهما لا يُراد إلاّ مطابقة ذلك القول للأمر الخارج، ثم لا بدّ من المطابقة من ذلك الجانب الآخر. قالوا: وأَحقُّ الأقاويل بالحقّيّة ما يدوم صدقُه، وأحقُّ من ذلك ما يكون صدقُه أوّليًا وهو كالقول بأنّ «لا واسطةَ بين الإيجاب والسلبِ». والباطلُ بإزاءِ أقسامِ الحقّ.

وجماعة من الناس أنكروا حقّيّةَ قولٍ ما وعقدٍ ما، وسبيلُ مُفاتَحتِهم[٧] أن يقال لهم: هل تعلمون أنّ إنكاركم حقٌّ أو باطلٌ أو تشكّون؟ فإن حكموا بأنّهم يعلمون أنّ إنكارَهم حقٌّ فقد اعترفوا بحقّيّة علمٍ ما، وإن اعترفوا بأنّهم يعلمون بُطلانَ دعواهم فقد اعترفوا أيضًا بحقّيّة[٨] علم ما وهو علمُهم ببطلان دعواهم، ثمّ إذا علموا بطلان دعواهم في قولهم «إن لا حقَّ أصلاً» فقد اعترفوا بحقّيّة[٩] أشياء وسَقَطَ إنكارُهم للحقّ[١٠]. وإن قالوا: شككنا، فيقال لهم: هل تعلمون أنّكم شككتم أو أنكم أنكرتم؟ وهل تفهمون من الأقاويل شيئًا معيّنًا؟ فإن قالوا: نعلم شكّنا وإنكارَنا[١١] وإنّا نفهم من الأقاويل شيئًا معيّنًا[١٢]، فقد اعترفوا بعلمٍ ما وحقٍّ ما، وإن قالوا: لا نفهم أبدًا شيئًا ولا نعلم أنّا نشكّ أو ننكر أو نحن موجودون أو معدومون، سَقَطَ

---

(١) واعلم GRU: فصل L.
(٢) وجود R: الوجوب GUL.
(٣) لذاته RUL: بذاته G.
(٤) الحقية GRL: الحقيقة U.
(٥) أو العقد R: والعقد GUL.
(٦) صادق GUL: صدق R.
(٧) مفاتحتهم GR: مقابحتهم UL.
(٨) بحقية GRtUL: بحقيقة R.
(٩) بحقية GRtUL: بحقيقة R.
(١٠) للحق GUL: الحق R.
(١١) نعلم شكنا وإنكارنا UL: نعم شككنا وأنكرنا R.
(١٢) فإن قالوا. . . شيئًا معينًا RUL: ـ G.

الاحتجاجُ معهم ولا يُرجَى منهم الاسترشاد، فليس إلاّ أن يكلَّفوا بدخول النار: فإنّ النار واللاّنار واحدٌ، ويُضرَبوا: فإنّ الألم واللاألم واحد!

2.

فصل

في كلام إجماليّ أيضًا في الوجود والعدم

(١١) قد[1] علمتَ أنّ العدم لا يُتصوّر ولا يُعقَل إلاّ بالوجود، وكما أنّ الموجود اعتبارُه غيرُ اعتبار الوجودِ فكذلك اعتبار المعدوم غير اعتبار العدم. والموجود ينقسم إلى موجود لذاته وبذاته، وإلى موجود لا لذاته ولا بذاته. فأما الموجود الذي هو لذاته وبذاته فهو[2] الأول: فإنه موجود بذاته لا بسبب آخر وموجودٌ لذاته إذ[3] ليس وجوده لشيءٍ غيرهِ كالهيئات. وأما الموجود لذاته لا بذاته فهو الجوهر المستغنى عن المحلّ، فهو من حيث إنه موجود بغيره[4] ليس بموجود بذاته لأنّ لوجوده سببًا على ما تعلم[5]، ومن حيث إنه ليس كالهيئات التي وجودها لغيرها فهو موجود لذاته. والذي ليس بموجود لذاته ولا بذاته كالعرض، فإنه من حيث إنّ لوجودهِ سببًا ليس موجودًا بذاته بل بسببه، ومن حيث إنّ وجوده للجوهر الذي هو فيه ليس وجودُه لذاته بل لغيره.

والموجود قد ينقسم[6] إلى ما هو موجود بالذات وإلى ما هو موجود بالعرض. أمّا الموجود بالذات: فكلّ ما له حصول في الأعيان مستقلاً كان واجبًا أو ممكنًا جوهرًا أو عرضًا، فإنّ لكلٍّ منها وجودًا في ذاته وليس وجودُ السواد بعينه هو وجودَ محلّه، فإنّه قد يُوجَد محلّه ولا سواد ويتجدّد للسواد وجودٌ آخر منفرد به، فالسواد وإن لم يكن موجودًا بذاته ولا لذاته فهو موجودٌ بالذات وموجودٌ في ذاته على هذا الاعتبار. وأما الموجود بالعرض: فكالعدميّات كالسكون والعجز وكالاعتبارات التي لا تتحقّق في الأعيان، ويُقال عليها إنها موجودة في الأعيان بالعرض ـ وسيأتي ـ، وكذا كون الشيء أسودَ وأبيضَ: فإنّ الأسوديّة نفسها والأبيضيّة ليست أمورًا زايدةً

---

(١) قد GRU: وقد L.
(٢) فهو: هو GRUL.
(٣) إذ RUL: ـ G.
(٤) بغيره GRtUL: بغير R.
(٥) تعلم GRtUL: ستعلم R.
(٦) قد ينقسم GRU: ينقسم L.

على ذات ما قام به السوادُ والبياضُ ونفسِ السواد والبياض. وأمّا تحقيق هذه الأشياء فسيأتي من بعدُ. وقد[1] يراد بالموجود لذاته نفسُ ما يُفهَم من الموجود بذاته، ولا مُشاحّة في العبارات.

(١٢) وظنّ قومٌ أنّ الشيء ينعدم ثمّ يعاد هويّتُه وهو بعينه ما كان، وهم يعترفون بأنّ بين المُعاد والمستأنَفِ وجودُه فرقًا[2]، فالسواد[3] الحاصل في محلّ ـ بعد سوادٍ بطل عنه قبل ذلك ـ على سبيل الاستئنافِ والسوادُ المُعادُ على ما يُرَى اشتركا في اشتراك ما قبل العدم في السواديّة وما بعد العدم في السواديّة أيضًا وفي تخلُّلِ عدمٍ، ولا بدّ من فارقٍ بين الإعادة والاستئنافِ، وليس[4] الافتراق في المحلّ ولا في السواديّة قبل العدم وبعده ـ فإنهما اشتركا فيهما[5] ـ، فليس إلاّ لأنّ المُعاد في حالة العدم كان مشارًا إليه بأنّه كان له وجود، والمستأنَف لا يشار إليه بهذا، ثم الإشارة إلى هذا المعدوم بأنّه «هو الذي كان موجودًا» ليس بأنّ سوادًا ما كان موجودًا ـ فإنّ المستأنف كان قبله سوادٌ ما[6] موجودًا ـ أو أنّ سوادًا يشابهه أو يطابقه السوادُ الذهنيُّ كان موجودًا ـ فإن المستأنف بعد سوادٍ سابقٍ هذا حاله ـ فليس إلاّ لأنّ المفروض مُعادًا كانت له هويّةٌ متشخّصةٌ[7] مع العدم، فورد عليها الوجود، وإلاّ لا فرقَ بين الصورتين أصلاً. ـ والحاصل أنّه لو كان المعدومُ يُعاد[8] لكان كلُّ مستأنفٍ معادًا، أو كان الشيء هويتُه في حال عدمِه موجودةً، وقسما التالي باطلانِ[9]، فالمقدّم باطل.

(١٣) **وجه آخر إجماليّ**: هو أنّ من الفارق بين المشاركَين في النوع من الهيئات المحلّ أو الزمان[10] إن اتّحد المحلُّ.

سؤال يجوز أن يمتازا[11] بالفاعل أو غيرِهِ[12]؟

جواب لسنا نناقش[13] في هذا الموضع ففرضُنا أنّهما اتّفقا في الفاعل، كيف

---

(١) وقد RUL: فقد G.

(٢) فرقًا RtL: فرق GRU.

(٣) فالسواد GUR: بالسواد L.

(٤) وليس RUL: فليس G.

(٥) فيهما R: فيها GUL.

(٦) سواد ما Rt: سوادًا ما GRUL.

(٧) متشخصة R: مشخصة GUL.

(٨) يعاد GRU: ـ L.

(٩) باطلان GUL: باطل R.

(١٠) أو الزمان GUL: والزمان R.

(١١) يمتازا G: يمتاز RUL.

(١٢) أو غيره RL: وغيره GU.

(١٣) لسنا نناقش GRtUL: ليس يناقش R.

والفاعل الحقيقي واحدٌ عندكم ـ وعند غيركم ـ لجميع الأشياء! وإن كان فيه تفصيلٌ لا يضرّنا ههنا النزول. فقلنا: من الفارق بين مثلَي هيئةِ الزمانُ أو المحلُّ، فإذا[1] كان المميِّزُ المعيِّنُ بين المتشاركَين[2] في المحلّ مِن المثلَين الزمانَ ـ والزمانُ لا يُعاد ـ فالسواد المتشخّص بذلك الزمان لا يُعاد، فالمفروض[3] مستعادًا يكون غيرَه.

سؤال يعاد بإعادة زمانه؟

جواب الزمان إذا أُعيدَ يكون له في حالة العودِ وجودٌ وقبل العودِ وجودٌ[4]، فإنّه كان موجودًا. فإن قلنا: إنّ معنى «كان موجودًا» هو ماهيته وذاتُه ـ وماهيتُه وذاتُه الآن موجودةٌ ـ فكونُه قبل الآن «كان موجودًا» هو كونه الآن موجودًا، فما انعدم وأُعيد، وقد فرض أنّه انعدم وأُعيد! وأيضًا يلزم أن لا يكون قبله موجودًا ـ أي إذا كان كونُ الزمان المذكور «كان موجودًا» هو ذاته وذاته[5] حاصلةٌ الآن وليس لِـ «كان موجودًا» معنًى غيرُه ـ فالذي «كان موجودًا» وانعدم كان غيرَه، فما أُعيدَ المعدوم بل غيرُه. وإن كان لقولنا «كان الزمان موجودًا وانعدم فأُعيدَ» معنى غير «ذاتِه فايتًا[6]» وهو[7] كونه حاصلاً في ما قبلُ ـ فالقبليّة نفسُها ما عادت ـ فالمُعاد ما كان زمانًا وقد فُرض زمانًا. والحاصل أنّه لو أُعيد الزمانُ الذي كان من قبلُ لم يكن الزمانُ زمانًا، والتالي باطلٌ فالمقدّم باطل.

وحجّتهم أنّ الذي كان له وجودٌ وانعدم فاستحالةُ وجودِه لذاته ثانيًا إمّا أن يكون لذاته أو للازمِ ذاتَه أو لعارضٍ ذاتَه. فإن كان لذاته فما صحّ وجوده أوّلاً وقد فُرض أنه كان موجودًا أوّلاً، هذا محال. وإن كان للازم[8] ذاته فما صحّ وجوده أوّلاً كما سبق لأنّ لازم الذات[9] لا ينفكّ. وإن كان لعارضٍ ذاتَه والعارضُ جايز الزوالِ فيجوز أن يزول، فيجوز أن يعود[10].

(١٤) **بحث وتعقّب**[11] وهذه غير صحيحة. أمّا أوّلاً: فإنّ استحالة وجود

---

(١) فإذا GUL: فإن R.
(٢) المتشاركين R: المشاركين GUL.
(٣) فالمفروض R: والمفروض GUL.
(٤) وجود RL (في الموضعين): وجودًا GU.
(٥) وذاته RL: ـ GU.
(٦) فايتًا GRL: ذاتيًا U.
(٧) وهو L: وهي GRU.
(٨) للازم GRL: اللازم U.
(٩) الذات GUL: للذات R.
(١٠) فيجوز أن يعود RUL: ويجوز أن يعود G.
(١١) وتعقب GRL: وتعقيب U.

الشيء مرّةً ثانيةً لا يُعنَى به حصولُ جزئيٍّ من نوعه كان قبله[١] جزئيٌّ آخر[٢] منه حتى يقال «إذا استحال الثاني لماهيته يستحيل الأولُ» وهو محال، بل وجودُه مرّةً ثانيةً مستحيلٌ لماهيّته لا لمفهومِ الوجودِ، فإنّه ليس كلامُنا في مطلق الوجود بل الوجود[٣] مرّةً ثانيةً، فإنّ مفهومَ هذا اللفظ مستحيل التحقّق.

سؤال استمرار وجود الشيء في زمانَين بعينهما ممكنٌ، فإذا بطل فيجوز بعد البطلان وجوده في الزمان الثاني؟

جواب قولك «يجوز بعد عدمِه وجودُه» إن كان إشارةً إلى ما في الذهن فما في الذهن يستحيل وقوعُه. أو إلى[٤] ما يماثل بوجهٍ ما لِما في الذهن، فلا يلزم أن يكون هو المعدوم الذي فيه الكلام، بل يماثله أشياء كثيرةٌ. أو إلى نفس ذلك، وهو حالةَ العدم مستحيل الإشارة إليه. فنفس القول ممتنعُ الصحّة والإشارةُ باطلة، فالمسألة نفسها فاسدةُ التصوّر على ما يطابق غرض المدّعى، والقبليّة ممتنعة العود، فإذا[٥] فرض ثانيًا لا تكون هي هو، فالمُضْمَراتُ[٦] والإشاراتُ باطلةٌ. ـ وهذا كما يقول قايلٌ: السواد الذي في زيد إن امتنع في عمرو فإمّا أن يكون لماهيّة عمرو وزيدٍ وهي الإنسانيّة فما تُصوّر في زيد، أو لماهيّة السواد فما صحّ وجودُ سوادٍ آخر في عمرو، أو للازمِ ماهيّةَ السواد أو ماهيّةَ زيدٍ فكان على ما سبق، أو لعارضٍ فيجوز زواله فينتقل[٧] إلى عمرو.

وهذا كلّه غلطٌ بسبب أَخذِ الكلّيِّ مكانَ الجزئيّ، فليس إذا كان حصولُ «سوادٍ ما» في عمرو ممكنًا[٨] كان ممكنًا حصولُ «هذا» السواد، فإنّ هذا السواد ما صحّ الإشارة إليه بـ «هذا» إلاّ لنفس ما أنّه لزيدٍ حتى إن كان لعمرو ما كان «هذا». وقوله «إن كان ليس للازمِ فيجوز زوالُه» أيضًا فاسدٌ، فكأنّه لما وَجد بعضَ العارض ممكنَ الزوال ظنّ أنّ كلّه كذا، وليس كلّ ممكن العدم في نفسه ممكنَ الزوال، فإنّ كون السوادِ عارضًا للمحلّ ـ الذي وُجد فيه أوّلاً ـ عارضٌ لماهية السواد، ولكن لا يفارقه

---

(١) قبله GUL: قبل R.

(٢) جزئي آخر RL: جزئيًا آخر GU.

(٣) بل الوجود RUL: ـ G.

(٤) أو إلى GUL: وإلى R.

(٥) فإذا GU: وإذا RL.

(٦) فالمضمرات RL: فالضميرات G فالضرات U.

(٧) فينتقل GRU: فينقل L.

(٨) في عمرو ممكنًا GRU: في عمرو L.

أبدًا مع بقاء ماهية السواد المتخصّصة بهذا المحلّ مع أنّ كون السواد من حيث طبيعته النوعية ليس بممتنع عليه حصولُه في هذا المحلّ أو غيرِه، بل ممكنٌ عليه بالإمكان الخاصّيّ، ويُحمل على زيد أنه قد ولَدَه عمرو، فلا يزول[١] عنه صحّة هذا الوصف و < لا يمكن > حصولُ وصف آخر ـ وهو أنّه قد ولده خالد[٢] ـ وإن كان كونُه «قد ولده عمرو»[٣] عارضًا[٤] لماهية الإنسانية. وإن فرض الخصمُ أنّه يُخلَق مرّةً أخرى فيولّده[٥] خالد فكونه «قد ولده خالد أوّلَ مرّةٍ» حصولُه ممتنع أن يكون أبدًا وإن كان عارضًا للماهيّة الإنسانيّة. وأمس[٦] محالٌ أن يكون مستقبلاً وإن كانت الأمسيّة عارضةً لطبيعة اليوم، واليوم من حيث طبيعته[٧] يمكن أن يكون في المستقبل.

3.
فصل
في الجوهر والعرض

(١٥) اعلم أنّ الموجود إمّا أن يصحّ أن يقال إنّ أنيّته ماهيّته أو لا يصحّ. فالذي يصحّ أن يقال «أنيّته ماهيّته» عليه مَباحث ستأتي، وكلامُنا الآن في ما وجودُه زايدٌ على الماهية. فلا يخلو: إمّا أن يكون في محلّ أو لا يكون، ويعنون بكون الشيء في المحلّ أن يكون في شيء لا كجزءٍ منه مُجامعًا معه بالكلّية لا يصحّ مفارقته عنه. ولما نُسب أمورٌ إلى أشياء بأنّها «فيها» فكان[٨] لفظة «في» فيها بالاشتراك، وفي بعض المواضع قد تكون على سبيل التجوّز، فإنّ كون الشيء في الزمان وكون الجزء في الكلّ وكون الشيء في المكان وكون الخاصّ في العامّ وكون الكلّ في الأجزاء وكون الشيء في الخصب والراحةِ وكونه في الحركة ليس لفظة «في»[٩] في جميعها بمعنًى

---

(١) فلا يزول GRU: ولا يزول L.
(٢) إنه قد ولده خالد GUL: إنه ولده خالد R.
(٣) قد ولده عمرو GRL: قد ولده خالد U.
(٤) عارضًا L: عارض GRU.
(٥) فيولده RU: فيولد G قبوله L.
(٦) وأمس RUL: وليس G.
(٧) عارضة... من حيث طبيعته RUL: ـ G.
(٨) فكان: وكان GRU وإن كان L.
(٩) لفظة في GUL: ـ R.

واحد، فكون الماء في الكوز ليس بمعنى كونِ الشيء في الشهر والسنةِ وكون السواد في الثوب، بل لفظة «في» يختلف معناها في هذه المواضع إذ لا اشتراك بينها في معنًى يعمّ الكلَّ، ولا يجمع الكلَّ إلاّ إضافةٌ مّا، وليست نفس الإضافة مقتضيةً لنسبةِ «في»، فإنّ «مع» و«على» وغيرهما تدلّ على إضافةٍ ما، والإضافة المكانيّة تُغاير الإضافة الزمانيّة في ذاتها، وإذ[1] لم يكن نفس الإضافة مرارًا[2] بلفظة «في» وخصوصُ الإضافة مختلفٌ فيهما ولكلٍّ واحدٍ مَدخلٌ في معنى «في» فاللفظ فيهما بالاشتراك. وأما كون الكلّ في الأجزاء فهو بالتجوّز أشبهُ إذ[3] الكلّ مجموع الأجزاءِ ولا يكون في كلِّ واحد أيضًا، ويُقال إنّ الجزء في الكلّ، فلا يكون بمعنًى واحدٍ كون الجزء في الكلّ والكلّ في الجزء فيشتملَ الشيء على المشتمل عليه!

سؤال يجمع الكلَّ الاشتمال والإحاطةُ؟

جواب يرجع الكلام إلى[4] الاشتمال **والإحاطة فلنّه ليس** لشتمال الزمان على الشيء كاشتمال المكان عليه.

سؤال يجمعهما الظرفية؟

جواب يعود الكلام إلى الظرفية، فإنّه ليس ظرفية الزمان بمعنًى ظرفيةِ الماءِ للكوز، وكون الشيء في الحركة أيضًا بالضرورة يختلف معنى كون الحركة فيه، ولا يخلو الكون في الخصب والحركةِ عن تجوّزٍ ما، وليس علينا أن ننظر في أن أيّ المعاني تجوّزيٌّ وأيّها حقيقيٌّ، وما ذكرناه أيضًا كان فضلاً على المهمّ. فلو كان لفظه «في» في الكلّ أو في البعض بمعنًى واحدٍ فقولنا «الموجود في شيء لا كجزءٍ منه شايعًا فيه بالكلّيّة مع امتناع المفارقة عنه» ـ أي <مفارقة> المنسوبِ بـ «في» عن المنسوب إليه ـ إن كان مُميِّزًا لِذي المحلّ من حيث هو ذو محلّ عن المشاركات في أمر معنويٍّ، فكان[5] يمتاز بالشيوع والمجامعةِ بالكليّة عن كون الخاصّ في العامّ وكونِ الشيء في الزمان والمكانِ، وبعدمِ جواز[6] الانتقال <كون الشيء في> المكان أيضًا والخصبِ وغيره. وربّما كانَ لا يحتاج إلى ذكر امتناع

---

(١) وإذ UL: وإذا R وإن G.
(٢) مرادًا GRU: تراد L.
(٣) إذ GRL: إذا U.
(٤) إلى R: في GUL.
(٥) فكان GRL: وكان U.
(٦) وبعدم جواز RL: وبجواز GU.

المفارقة والانتقالِ أيضًا، فإنّ ما سوى ذي المحلّ ليس بشايعٍ في الشيء بالكلّية من المحاملِ الغير التجوّزية، وإذا كان اللفظ مشترَكًا فلا يكون ما ذُكر من القيود فاصلاً معنويًا إذ[1] اللفظ المشترك لا يحتاج إلى أمرٍ مميّزٍ كما كان المعنى المشتركُ يحوج، بل اللفظ المشترك ينصرف إلى معنًى بقرينة لفظية أو معنوية ويُعرَّف باسم آخر للشيء، فاشتراك اللفظ لا يحوج إلى المميّز الفاصلِ المعنويّ لأنّه ليس بجنس أو معنًى عامّ، فالمذكور في شرح الموجود في المحلّ بالنسبة إلى محالّ الاشتراك كقرينةٍ للفظة «في» ويجري مجرى الرسم، والقيودُ فيه كالفصول والخواصّ المميّزةِ مع مساهلة، و «لا كجزءٍ» احترزوا به عن كون الجزء في الكلّ كاللونيّة في السواد والحيوانيةِ في الإنسان، فإنهما شايعان وليس ما نُسبا إليه بـ «في»[2] محلَّهما، وهذا أيضًا فيه مساهلةٌ ما.

(١٦) **وكان الأوّلون** في اصطلاحهم الجوهر هو الموجود لا في مِحلٍّ والعرض هو الموجود في محلّ، ومن عهدِ أَرسطو خصّصوا اسمَ الجوهر بالموجود ـ الذي وجودُه غير ماهيّته[3] ـ الذي لا يكون في موضوعٍ، والعرض بالموجود في موضوعٍ، ويُعنَى بالموضوع المحلُّ المستغنى في قوامه عن حالّه من حيث هو كذا. فالجوهر موجودٌ[4] لا في موضوع أي ليس في محلّ يستغنى عنه سواءٌ لم يكن له محلٌّ أصلاً أو يكون له محلّ لا يستغنى عنه محلُّه، فإنّ كِلَيْهما اشتركا في أنّهما[5] ليسا في المحلّ المستغنى عنهما. والعرض هو الموجود في موضوعٍ أي في محلٍّ يستغنى عنه المحلُّ، ولا منازعة معتبرة بين الفريقَين على التحقيق وأمر الاصطلاح سهلٌ.

والموجود في المحلّ ينقسم إلى قسمَين[6]: إلى ما يستغنى عنه محلُّه في قوامه ولا يحصل منه نوعٌ متأصّلٌ وهو العرض ومحلّه هو الذي يسمَّى بالنسبة إليه موضوعًا، وإلى ما يستغنى[7] عنه محلّه ويحصل منه نوعٌ متأصّلٌ[8] ويُسمَّى

---

(١) إذ GRL: إذا U.
(٢) بفي GR: نفي L بلى (؟) U.
(٣) ماهيته: أنيته (!) GRUL: موجود GRU: هو موجود L.
(٤) موجود GRU: هو موجود L.
(٥) في أنهما GRUL: في أن R.
(٦) ينقسم إلى قسمين RUL: إلى قسمين ينقسم G.
(٧) ما لا يستغني GUL: ما يستغني R.
(٨) متأصل RUL: ـ G.

صورةٌ[1] ومحلُّه بالنسبة إليه هيولى. ـ والجوهر: إمّا نوعٌ جسمانيٌّ بحتٌ، أو جزءُ نوعٍ جسمانيٍّ بحتٍ، أو ما ليس بنوعٍ جسمانيٍّ بحتٍ ولا جزءِ نوعٍ جسمانيٍّ بحتٍ وهو المفارق، وينقسم إلى ما يُدبِّر الأجسام ـ وهو النفس ـ وإلى ما لا يدّبرها ولا يكون له معها علاقةٌ ما ـ وهو العقل ـ، والجوهر الذي هو نوعٌ جسمانيٌّ هو كالسماء والماء والنارِ، وجزء هذه هي[2] الصورة النوعية والصورة الجرمية والهيولى، فإنّ الجسم جزءٌ لأنواعِه، فجزءاه[3] من أجزائها. هذا على قاعدة مَن يرى[4] للجسم صورةً جرميّةً وأُخرى طبيعيةً، ونشير إلى مُقاوَمات الطوايف في بعضها.

المشرع الثاني
في المقولات وإثبات عرضيّة بعضها وجوهريّة بعضٍ وابحاث تتعلّق بها

1.
< فصل >
< في مباحث تتعلّق بالجوهر >

(١٧) وقد آن أن نذكر المقولات العشر[5]، ونذكر ما قِيل فيها ونسامح في الحكاية عن القوم في الحصر في أكثر المواضع، ثمّ نذكر بعد ذلك تلخيصاتٍ[6] ومقاوماتٍ في الحصر وغيره[7].

فمن الأجناس العالية التي لا جنسَ وراءها الجوهرُ، وقد عرّفناه على ما نذكر. وليس الوجود جنسًا يعمّ الجوهرَ والعرضَ، فإنّ الوجود قد بيّن آنّه خارجٌ عن الماهيّات الجوهريّة والعرضيّة، والطبيعةُ[8] التي يلحقها الجنسيةُ لا يجوز أن تكون خارجةً عن ماهية الأنواع، فالوجود عرضيّ وهو عرضٌ عامٌّ لا جنسٌ. وربّما علّلوا

---

(١) صورة RUL: صورته G.
(٢) هي GUL: هو R.
(٣) فجزءاه RtUL: فجزؤه GR.
(٤) من يرى GUL: ما يرى أن R.
(٥) العشر: العشرة GRUL.
(٦) تلخيصات RUL: تلخصات G.
(٧) وغيره GRU: في غيره L.
(٨) والطبيعة GRL: والطبيعة U.

في كونه «ليس بجنسٍ» وقوعَه بالتشكّك، وهؤلاء هم الذين يقولون إنّ السواد الأشدّ يمتاز عن الأنقص بفصلٍ، وإذا كان السواد له فصلٌ مُقسِّمٌ فيكون السواد جنسًا وهو واقعٌ بالتشكّك، فبعض الجنس واقِعٌ بالتشكّك، وقالوا: لا شيءَ من الأجناس بواقعٍ بالتشكّك!

قالوا: ومن خواصّ الجوهر[1] أنه لا ضدّ له[2]، فإنّ الضدَّين على اصطلاحهم هما الذاتان الغير المجتمعَين اللذان[3] من شأنهما التعاقب على موضوعٍ واحدٍ وبينهما غايةُ الخلاف، والجوهر لمّا لم يكن له موضوعٌ لا يكون له ضدٌّ، بلى إن أُخذ في تعريف الضدَّين ـ مكانَ الموضوعِ ـ المحلُّ فبعض الجواهر كان لها ضدٌّ كالصور[4]، وإذا اعتُبر غايةُ البُعدِ فلا يكون بين جميع الصور تضادّ أيضًا[5]، بل صورة الماء ليست بضدٍّ لصورةِ الأرض إذ ليس بينهما غاية البعد الذي بين صورة الناريّة والمائية[6] وبين صورة الأرضية والهوائية، ومع أنّه يُورَد مكانَ «الموضوع» في حدّ الضدَّين «المحلُّ» لا يكون للجوهر على اصطلاح أفلاطون ومَن قبله ضدٌّ إذ لا محلّ للجوهر على اصطلاحهم.

ومن أحوال الجوهر[7] الغير العامّة لجميع الأعراض أنّه لا يشتدّ. قالوا: ولا يضعف، وهذا لاستحالة التضادّ فيه، فإنّ الاشتداد والضعف إنما يكون بين الضدّين، وهذا ليس خاصّةً[8] للجوهر فإنّ الكَمّ أيضًا لا يقبلهما على ما سيأتي فيه الكلام. وقال بعض الناس: إنّ الجوهرية إنما لا تقع بالتشكّك لاستحالة الاشتداد والضعف فيه، وهذا على رأي المشّائين خطأٌ أيضًا[9]، فإنّه ليس جميع التشكّك يكون بالاشتداد والضعف إذ[10] الموجود على الباريْ أَوْلَى منه على الممكنات ولا اشتدادَ ولا ينقص فيه ـ على ما اشتهر[11] عنهم[12] ـ ولا تضادَّ. ـ ويقسمون الجواهر إلى جواهرِ أولَى كالأشخاص، وإلى الثواني[13] كالأنواع، وإلى

(١) الجوهر GUL: الجواهر R.
(٢) له GUL: لها R.
(٣) اللذان: اللذين GRU للذين L.
(٤) كالصور RUL: كالصورة G.
(٥) تضاد أيضًا GUL: أيضًا تضاد R.
(٦) النارية والمائية RL: المائية والنارية GU.
(٧) الجوهر GRU: الجواهر L.
(٨) خاصة GRU: خاصية L.
(٩) خطأً أيضًا RUL: أيضًا خطأً G.
(١٠) إذ RL: إذا GU.
(١١) اشتهر RUL: أشهر G.
(١٢) عنهم GRU: عندهم L.
(١٣) الثواني GUL: ثواني R.

الثوالث[1] كالأجناس. فقالوا: الأشخاص أوْلَى بالجوهرية من الأنواع لأنّها أحقّ بالمعنى الذي باعتباره وقع تسمية الجوهرية وبه عُرِّف الجوهر وهو[2] «الموجود[3] لا في موضوع»، فإنه عُهد الوجود لا في موضوع وعُرف ذلك من الأشخاص وسبق[4] التسميةُ للأشخاص، والمفارقات أيضًا أوْلَى من غيرها لأنّها أسبقُ السوابق في الوجود، والأنواع أَوْلَى بالجوهرية من الأجناس، فإنّ الطبيعة النوعية أقربُ إلى التحصيل وأَتمُّ ـ في نفسها وفي جواب من يسأل[5] عن الشيء «بما هو» ـ من الجنسية.

(١٨) **بحث**: وربما قال لهم قايل: ألستم قلتم إنّ الجوهر جنسٌ والجنس لا يقع بالتشكّك؟ فإن قلتم: وُجدتِ الأوْلَوِيّة دون الشتكّك استرواحًا إلى أنّ التشكّك يختصّ بما يجري فيه الاشتداد والضعف، فهو خطأٌ لِما ذُكر في الوجود على الواجب وغيره مع أنّه يقع بالتشكّك. وإن قلتم: لا أَوْلَوِيّةَ في الجوهريّة، فبطل قولُكم إنّ الجواهر الشخصية أَوْلَى بالجوهرية من الأنواع والأنواع من الأجناس، بل كان يجب أن تقولوا: بعضها أَوْلَى «بالوجود» من بعض لا «بالجوهرية». ولا يصحّ أيضًا أن يقال إنها أَوْلَى بالوجود العينيّ إذ النوع والجنس كلّيّان لا وجودَ لهما من حيث الجنسية والنوعية ليكون الوجود[6] العينيّ عينهما بالتفاوت، اللَّهُمَّ إلاّ أن يُعنَى بالكلّيّ[7] الطبيعةُ فحسبُ سواءٌ كانت في الأعيان أو في الذهن كما حكينا الاصطلاح عن بعضهم في المنطق، وحينئذ لا يكون الشخصُ أوْلَى بالجوهرية من النوع أيضًا، فإنّ الشخص زاد على الطبيعة النوعيّة بإعراضٍ زايدةٍ وجوهريةُ زيدٍ باعتبار طبيعة الإنسانية لا باعتبار سواده وبياضه، فلا معنى على التقديرات لهذه الأَوْلَوِيّة في الجوهرية ولا لهذا الاعتذار حتى إنَّ بعضهم صرّح بأنّ الجوهرية واقعةٌ بالتشكّك ولكنّها لا تقبل الأشدّ والضعفَ وصرّح بأنّ الوجود ليس بجنس لوقوعه بالتشكّك على أشياء، فيناقض كلامه. ـ ويقولون أيضًا إنّ كلّيَّ الجوهر[8] أيضًا جوهر.

---

(١) الثوالث GUL: ثوالت R.
(٢) وهو RL: وهي GU.
(٣) الموجود RU: الوجود GL.
(٤) وسبق GRtUL: لما سبق R.
(٥) يسأل GR: يسئل UL.
(٦) الوجود GUL: الموجود R.
(٧) بالكلي GUL: بالكلية R.
(٨) الجوهر GRU: الجواهر L.

(١٩) بحث وتعقّب[١]: فإن عُني بالكلّي لا ما لا يمنع الشركة بل الحقيقةُ فحسبُ كيف كانت ـ ذهنيةً أو عينيةً ـ فيكون لهذا وجهٌ، وإن عُني به الكلّي الذي في الذهن وله محلٌّ ـ وهو الذهن[٢] ـ ومحلُّه الذي هو الذهن مستغنٍ عنه ـ فإنّه يزول عنه صورة الجواهر وتعود ولا يتبدّل بها[٣] في نفسه ـ < فلا! > .

وقولهم إنّ المعقول من[٤] الجوهر جوهرٌ لأنّه موجودٌ لا في موضوعٍ بمعنى أنّه ماهية إذا وُجدت تكون لا في موضوع، والمغناطيس الذي هو[٥] في الكفّ لا يجذب الحديد بالفعل ولكنّه بحيث إذا كان لا في الكفّ يجذب الحديد ففي قوّته الجذب وإن كان في الكفّ، فكذلك المعقول من الجوهر هو بحيث إذا وُجد يكون لا في موضوع، وهو غلطٌ من حيث تضييع الاعتبارات وأخذِ الكلّيّ مكانَ الجزئيّ، والمغناطيس الذي في الكفّ يجوز عليه الخروج منه[٦] والجذب للحديد، وأما الكلّيّ ذاته اللتي[٧] في العقل مستحيلٌ وقوعُها في الأعيان واستغناؤُها عن موضوع، بلى[٨] يجوز أن يوجَد شيء هي مثالٌ له من وجهٍ ويكون مستغنيًا عن الموضوع، وكما لا يلزم من استغناء ما يشبه الشيء من وجهٍ استغناءُ ذلك الشيء ـ كما[٩] هو ظاهر من حال الجوهر الذهني أنه لا يصحّ استغناؤه[١٠] عن المحلّ والموضوعِ الذي هو الذهن وإن كان الجوهرُ الخارجيُّ الذي يطابقه من وجهٍ مستغنيًا عن المحلّ والموضوع ـ فكذلك لا يلزم من كون الخارجيّ[١١] موجودًا لا في موضوعٍ كونُ الذهنيّ موجودًا لا في موضوع، فلا يلزم من جوهرية الخارجيّ جوهريةُ مثالِهِ، بل الذهنيّ مثال[١٢] الجوهر لا إنّه جوهرٌ ومثالٌ، فهؤلاء[١٣] أخذوا مثالَ الشيء مكانَه.

ومن الشكوك التي[١٤] أوردوها على أنفسهم أنّكم قلتم[١٥]: الجوهر جنسٌ ولا يقع بالتشكّك، ومن المعلوم أنّ الهيولى والصورة سببان للجسم، فلا بدّ من تقدّمهما

---

(١) وتعقب GRL: وتعقيب U.
(٢) وهو الذهن GRL: وهو في الذهن U.
(٣) بها GUL: ـ R.
(٤) المعقول من GUL: المعقول من أن R.
(٥) الذي هو GUL: الذي R.
(٦) منه GRU: عنه L.
(٧) ذاته اللتي GRL: الذي ذاته U.
(٨) بلى GUL: بل R.
(٩) كما R: بما GUL.
(١٠) استغناؤه RL: واستغناؤه GU.
(١١) الخارجي GRU: الحارج L.
(١٢) ومثال RUL: ـ G.
(١٣) فهؤلاء GRtUL: وهؤلاء R.
(١٤) الشكوك التي GRU: الشوك (!) الذي L.
(١٥) أنكم قلتم GRU: أنهم قالوا L.

على الجسم بالجوهرية، وقد قِيل إنّ الجوهرية لا تقدُّمَ ولا تأخّر فيها. ـ وأجابوا عن هذا بأن التقدم والتأخر إذا أضيف إلى شيئين فقد يكون بذاتيهما كتقدّمِ وجودٍ على وجودٍ كما لوجود العلّة على وجود المعلول، فإنّ التقدّم ههنا في ذات العلّة وفي نفس وجودها على وجود المعلول، وقد يكون التقدّم والتأخّر الذي نُسب إلى الشيئَين باعتبار أمرٍ ثالثٍ كتقدّم زيد على عمرو بزمانٍ وكتقدّم شخصِ الأب على الابن، لا في الإنسانية ـ فإنها فيهما بالسواء ـ بل بالوجود والزمانِ وذلك معنًى زايدٌ على الماهية. فقالوا: تقدُّمُ الهيولى والصورةِ على الجسم إنما هو بالوجود، وهو معنًى زايدٌ على حقيقة الهيولى والصورةِ والجسم، فالوجود متقدّمٌ على الوجود بالطبع لا بأمرٍ زايدٍ، أمَّا الجوهرية ـ وهي الوجود لا في موضوع ـ فيهما بالسواء، فإنه ليس بعض منها أَوْلَى بالوجود لا في موضوعٍ من البعض. وبهذا أُجيبَ أيضًا عن[1] قول مَن قال: إنّ الهيولى والصورة ليستا[2] بجوهرَين لأنّهما مبدأ الجسم، فتتقدّمان عليه بالطبع، والتقدّم والتأخّر تنافي الجوهرية. وهؤلاء غفلوا عن أنّ التقدّم والتأخّر[3] بالوجود، والجوهريّةُ إذا كانت هي كون الشيء موجودًا لا في موضوعٍ، فكما أنّ الجسم موجود لا في موضوع فجزءاه[4] كذا.

(٢٠) **بحث وتحقيق**: وجواب هذا الأخير بيّنٌ. وأما الذي قال إنّ الجوهرية تقع بالتشكّك له معاودة بأن يقول: الجسم مركّب من الهيولى والصورةِ، والمجموع هويّتُه[5] تحصل من الأجزاء، فلولا جوهرية أجزائه ما كان المجموع جوهرًا. فكما[6] أنّكم قلتم: لحقتِ الجسمية بالإنسان بتوسّط الحيوان، فكذلك لحقتِ الجوهرية بالمجموع ـ الذي هو الجسم ـ بتوسّط جوهرية جزءيه، وكما أنه لولا جسمية الحيوان ما كان الإنسان جسمًا، فكذا[7] لولا جوهرية الجزءَين ما كان مجموعهما جوهرًا. ثمّ إذا كانت الجسمية لاحقةً بالإنسان بتوسّط الحيوان، فالجوهرية بالحيوانِ أيضًا لحقت بواسطة جسميته أو نفسِه، فيكون الجوهر بالجسم

---

(١) عن RL: على GU.
(٢) ليستا RL: ليسا GU.
(٣) عن أن التقدم والتأخر R: عن أن التقدم GUR.
(٤) فجزءاه GUL: فجزؤه R.
(٥) هويته GRU: هوية L.
(٦) فكما GRU: فلما L.
(٧) فكذا GU: فكذلك RL.

أو بالنفس أَوْلَى منه بالمجموع. ومَن يثبت أنّ الوجود[1] لا صورة له في الأعيان فالعلل والمعلولات الجوهرية[2] لا تتقدّم بالوجود لأنه وصفٌ اعتباريٌّ عنده[3] لا وقوعَ[4] له في الأعيان، فلا يبقى التقدّم إلاّ بالذات والجوهرِ.

وربما ينازعهم منازعٌ من طريق آخر وهو أنّه لما بيّن أنّ الهيولى جعلها غير جعلِ الصورة فهما موجودان ومجموعهما جسم، فالجسم لا جوهرية له في نفسه، فإنه ليس ههنا إلاّ هيولى وصورة، ومعنى الاجتماع بينهما ومعنى الجمعية بينهما[5] اعتباريٌّ أو عرضٌ[6] من الأعراض، فلا يحصل به جوهريةٌ ثالثةٌ غير ما للهيولى والصورة، والمجموع ما زاد على الجزءين إلاّ بالاجتماع وهو عرضٌ، فالجوهرية ليست على سبيل الاستقلال للمجموع. والشيء الواحد لا يصحّ أن يكون جوهرًا وعرضًا كما ظنّ بعض الناس، فقال: العرض جزء المركّب منه ومن الجوهر، والمركّب جوهرٌ، فالعرض المأخوذ جزءًا للمركّب جزءٌ للجوهر وكلُّ جزءٍ للجوهر فهو جوهر، فالعرض المأخوذ جزءًا للمركّب جوهر. وهو خطأٌ لِما أشرنا إليه في باب المغالطات. واحتجّوا من طريق آخر، فقالوا: العرض الذي في المركّب ليس لا كجزءٍ منه، وكلُّ ما هو في شيء ليس لا كجزءٍ منه[7] فليس بعرضٍ فيه. وهذه الحجّة يلزم منها أنّ العرض الذي في المركّب ليس بعرض فيه ـ وهو صحيح فإنّ المركّب ليس موضوعًا له ـ بل الجزء الآخر[8] للمركّب، ولا يلزم من لا كونه عرضًا فيه لا كونُه عرضًا في نفسه أو عرضًا في الجزء الآخر، فوُجد في المركّب شيء له موضوعٌ في نفسه، فوُجد فيه شيء هو عرضٌ في نفسه وليس عرضيّتُه بالنسبة إلى المركّب بل إلى شيءٍ آخر، فالسواد لا يلزم من لا كونِهِ عرضًا في السماء أن لا يكون عرضًا في نفسه. ولو كانوا قالوا «المنسوب إلى شيءٍ بِفِي إن كان على أنه موضوعه فهو عرضٌ فيه، وإن لم يكن على أنه موضوعه فهو جوهر فيه» لكان لهذا الكلام اتّجاهٌ، بل كان التقسيم على غير هذا الوجه.

---

(١) الوجود GRL: الموجود U.

(٢) الجوهرية GRL: ـ U.

(٣) عنده GRU: عندنا L.

(٤) لا وقوع GUL: ولا وقوع R.

(٥) ومعنى الجمعية بينهما UL: وبين الجمعية بينهما G، ـ R.

(٦) عرض GRL: عرضي U.

(٧) وكل ما... لا كجزء منه GRU: ـ L.

(٨) بل الجزء الآخر GRU: بالجزء والآخر L.

ومما احتجّ به الجمهور في أنّ كلّيّات الجواهر أنه إن لم يكن الماهيةُ ـ التي هي جوهر في الأعيان ـ جوهريّتُها لذاتها كانت الجوهريةُ عارضةً بسبب خصوصِها وجزءيّتِها، فلا تكون ذاتيّةً ولا لازمةً. وإن كانت الجوهريةُ لنفس الماهية فيكون كلّيات الجواهر أيضًا جواهرَ. وأيضًا إن كان الإنسان جوهرًا لكونه زايدًا ما كان عمرو جوهرًا، فليس الجوهرية إلاّ للإنسانية، وبمثل هذا أثبتوا أنّ أجناس الجواهر وفصولَها جواهر.

(٢١) **بحث وتعقب:** أَمّا الحجّة الأولَى فيقدح الخصم فيها بأنّ حقيقة الإنسانية التي في الذهن مثالٌ مطابقٌ للإنسان الخارج ولا يشاركه في الحقيقة، فإنّ مثال النوع لا يلزم أن يكون هو النوع، ولو كان مثالُ الإنسان إنسانًا ـ والمثالُ[١] بالضرورة حالٌّ في محلٍّ وهو النفس ـ أو[٢] ما شئتَ خُذْه[٣] ـ ولا يتصوّر لذاته المتشخّصة[٤] بالذهن مفارقتُه وقيامُه بذاته[٥] ـ فكان نوعٌ واحدٌ منه قايمٌ[٦] بذاته ومنه ما لا يقوم بذاته، ومن عيون قواعدِهم أنّ الطبيعة[٧] الواحدة لا يصحّ أن يكون منها قايمٌ[٨] بذاته ومنها حالٌّ في غيره، إذ لو كانت الطبيعة مستغنيةً عن المحلّ لَتحقّق الاستغناءُ معها حيثُ تحقّقتْ، فلو كانت[٩] صورةُ الجسم في النفس مشاركةً للجسم الخارجيّ في الحقيقة الجسميّة لاَستغنى <الصورة> عن المحلّ كاستغنائه، وإن كانت صورةُ الجسم في الذهن تُشارك الأجسامَ في الحقيقة ـ والجسم يُتصوّر عليه حركةٌ ما وخروجٌ عمّا هو فيه إلاّ أن يمنعه أمرٌ خارجٌ عن الجسمية ـ فكان يصحّ أن ينتقل صورةُ الجسم عن نفسٍ إلى غيرها، والجسم يُشار[١٠] إليه بإشارة حسّيّة فكان مثالُ الجسم يشار إليه. ـ وإن أَلحَّ مُلِحٌّ وارتكب مرتكبٌ أنّ مثال الجسم الذي في النفس يشارك الجسمَ في الحقيقة وهو جوهرٌ أيضًا وهو حالّ في النفس ومحلُّه مستغنٍ[١١] عنه ـ فإن تلك الصورة وأمثالُها تنتفي عن النفس ولا يختلّ حالُ النفس ـ فيجب أن

---

(١) والمثال GRU: والمثالي L.
(٢) أو RUL: أما G.
(٣) خذه RL: خذ GU.
(٤) المتشخصة R: المشخصة GUL.
(٥) بذاته GUL: بالذات R.
(٦) قايم GRtU: قايمًا RL.
(٧) الطبيعة RUL: الطبيعية G.
(٨) أن يكون منها قايم GU: أن يكون شيء (شيء: ـ L) منها قايمًا RL.
(٩) كانت RL: كان GU.
(١٠) والجسم يشار RL: والجسم مشار GU.
(١١) مستغن GU: مستغنى RL.

يعلم أنّ مثال الجسم له ذاتٌ واحدة، فتكون هي جوهرًا أو عرضًا[١]، موجودةً في موضوعٍ أو موجودةً[٢] لا في موضوع، أو هي عرضٌ بالفعل ـ من حيث هويّتها المتقرّرة[٣] في المحلّ المستغني ـ وجوهرٌ بالقوة، ثم كيف يكون لها جوهريةٌ بالقوة ويستحيل عليها الاستغناء؟ بل جوهريتُه لكونه مثالاً للجوهر، ولا يلزم لمثال الشيء مشاركته له في جميع الأشياء. هذا في أنواع الجوهر. وأما مجرَّدُ مفهومِ الجوهر من حيث هو كذا فسيأتي عليه الكلام. ثم يقول هذا الخصم: إنّ الإنسانيةَ الواقعة في الأعيان هي جوهرٌ وجوهريتها لذاتها، والتي في الذهن لا تشاركها في حقيقة الإنسانية، بل هي مثال الإنسانية، ولهذا مثالُ الإنسانية لا يمشي ولا يتغذى ولا يتكلّم، بل يعرض[٤] فيه مثالُ التغذّي والمشي وغيرهما، وإذا[٥] لم يكن < التي في الذهن > مُشارِكةً للحقيقة الخارجةِ فلا يلزم ما قلتم «إنه إن لم تكن جوهرًا يكون الجوهريةُ[٦] عارضةً لتلك الحقيقة» بل يكون الحقيقة جوهرًا[٧] في ذاتها، والمثال مثالٌ للحقيقة لا نفسُ[٨] الحقيقة، وكما أنّ مثال الحيوان في الذهن فيه[٩] مثالُ التغذّي والنموّ لا التغذّي والنموُّ ففيه مثالُ الجوهريّةِ لا الجوهريّةُ. وأمّا مثال زيد وعمرو فإنّ جوهريتهما لإنسانيتهما[١٠] وهي التي يحصل منها المثالُ المطابقُ للكلّ حتى إذا أُريد بالكّليّ طبيعةُ الشيء فحسبُ ـ كانت في الذهن أو في العين[١١]، منعت الاشتراك أو ما منعت ـ فيكون من الكلّيّ جوهرٌ[١٢] وهو الواقع في الأعيان. ثم قد بيّنّا في باب المغالطات أنّ مثل هذه التعليلات فاسدٌ أعني ما ذكروا في زيد وعمرو.

وعلّل بعضُهم كون الجزئيّ أَوْلَى بالجوهرية من الكلّيّ بأنّ[١٣] الكلّيّ لا يُعقَل كلّيتُه إلاّ بالقياس إلى الجزئيّ. وأورد على نفسه سؤالاً وهو أنّ الجزئيّ أيضًا لا يُعقَل

---

(١) جوهرًا أو عرضًا: جوهر وعرض GRUL.
(٢) أو موجودة L: وموجودة GRUL.
(٣) المتقررة GRU: المتفردة L.
(٤) يعرض RU: يفرض GL.
(٥) وإذا RL: وإذ GU.
(٦) الجوهرية GUL: الجوهر R.
(٧) جوهرًا RL: جوهر GU.
(٨) لا نفس GUL: لا لنفس R.
(٩) فيه GUL: ـ R.
(١٠) لإنسانيتهما GRU: ـ L.
(١١) في العين GUL: العين R.
(١٢) جوهر GRtUL: جوهرًا R.
(١٣) بأن: أن GRUL.

إلاّ بالقياس إلى الكلّي. وأجاب عنه بأنّ هذا هو[١] الجزئيّ الإضافيّ[٢]، أما[٣] الجزئيّ الغير المضاف فلا حاجة في تصوّره إلى الإضافة.

(٢٢) تعقّب: وهذا الجواب صحيح. وأما قوله «إنّ الكلّيّ لا يُعقَل إلاّ بالقياس إلى جزئيّ» فمن حيث هو كلّيٌّ ـ بمعنى أنه لا يمنع الشركة ـ لا شكّ فيه، ولكنّ الإنسان الكلّيّ وإن كان فيْ كلّيّته يحتاج إلى الإضافة[٤] فالإضافة لحقتْه من حيث صحّة اشتراك الكثرة لا من حيث نفس المتصوّر، فهذا وجهُ حاجتِه[٥] في كلّيته إلى الجزئيات لا في معناه، وكان من حقِّه[٦] أن يبيّن[٧] الأوْلَويّةَ[٨] في المعنى لا في الإضافة الخارجة عن المعنى. وقولهم «إنّ الفصول أجزاء الجوهر وجزء الجوهر جوهرٌ» قد عرفتَ حالَه في باب المغالطات وإنّ هذا[٩] البيان الغلط كيف تطرّق إليه.

ومن خاصّيّة الجوهر كونُه مقصودًا بالإشارة الحسّيّة، وهذا لا يعمّ جميع الجواهر، فإنّ المفارقات لا يصحّ إليها الإشارة ولا الجواهر الكلّيّة كما يقولون[١٠]. قالوا: ومن خواصّه كونُه مقصودًا بالإشارة العقلية، وظنّ بعضُهم أنّ هذا يعمّ جميعَ الجواهر، وهو خطأ، فإنّ الجوهر الجسمانيّ الجزئيّ غيرُ معقولٍ على ما اشتهر عندهم، فلا يُشار إليه بإشارة عقليّة إلاّ بالعرض، فإنّ الإشارة العقلية إدراكيّةٌ وهي دلالة عقلية. والعرض الجزئيّ لا يُشار إليه بإشارة[١١] عقلية ولا حسّيةٍ: أما الحسّية فلأنّ ذاته لغيره فيُقصَد بالإشارة موضوعه، وأما العقلية فلأنّ الجزئيّ من حيث شخصيته[١٢] لا يُعقَل. ومنهم مَن يجوّز[١٣] كونَ العرض مقصودًا بالإشارة العقلية بناءً على أنّه[١٤] يُعقَل دون الإضافة إلى المحلّ وحينئذ يرتفع الفرق، فإنّ الجوهر الجزئيّ والعرض الجزئي اشتركا في أنهما لا يقصدان بالإشارة العقلية من حيث جزئيّتهما، والجوهر والعرض الكلّيات اشتركا في صلاحية أنّ يكونا مقصودَين

---

(١) هو GRU: ـ L.
(٢) الإضافي R: المضاف GUL.
(٣) أما RL: وأما GU.
(٤) إلى الإضافة GRU: إلى الإضافة لا في نفسه L.
(٥) حاجته GRU: خاصة L.
(٦) من حقه GRUL: من حصه Rt.
(٧) يبين RUL: يتبين G.
(٨) الأولوية GRU: الأولية L.
(٩) هذا GRU: هذه L.
(١٠) يقولون GRU: يقول L.
(١١) بإشارة: إشارة GRUL.
(١٢) شخصيته GRU: شخصية L.
(١٣) يجوز R: جوز GUL.
(١٤) أنه RUL: ـ G.

بالإشارة العقلية على رأي هذا القايل. ومنهم من منع المقصودية بالإشارة العقلية في غير المفارقات، وإذا استُكشف عن معنى القصد بالإشارة العقلية لا يبقى نزاعٌ وهذه الأشياء أمرُها قريبٌ.

ومن خاصّيّة الجوهر أنّ الواحد منه[1] قد يكون موضوعًا لأضدادٍ كثيرةٍ لتغيّره في نفسه لا كالظنّ الصادقِ إذا كذب لتغيّر الشيء الخارجيّ، فإنّ صيرورته كاذبًا بعد الصدق ما كان لتغيّره في نفسه. وقالوا «لا كَكونِ السطح الأسود إذا صار أبيضَ» فإنّه ليس لتغيُّره في نفسه بل لتغيُّرٍ في الجسم. وقولهم «يقبل الأضداد بتغيُّره[2] في نفسه» لا يعنون به أنّ ماهية الجوهر تتغيّر في ذاتها، بل أن يكون التغيّر واقعًا لذاته بالنسبة إلى هيئاته، ويكون محلُّ هذا التغيُّر باعتبار الهيئات ذاتَه. وهذا لا يعمّ جميع الجواهر، فإن العقليات لا تتغيّر أصلاً، وأما النفوس البشرية فيجوز فيها هذا التغيّر باعتبار الأخلاق والملكاتِ والاعتقاداتِ. والكلّيّات من الجواهر[3] ـ على ما يرى القومُ أنها جواهر ـ لا تتغيّر، والجسم الكلّيّ كونُه مقولاً على الأسود والأبيض ليس لتغيّره في ذاته بل لمطابقته للمختلفات في الألوان وغيرها. ولا ينبغي أن تتوهّم أنّ الأعراض الكلّيّة تقبل الأضداد وتتغيّر لما تتخيّل أنّ اللون المطلق يصحّ كونه سوادًا وبياضًا فهو تغيّرٌ له في ذاته، فإنّه اللون المطلق نسبته إلى الجميع سواءٌ. وأما السواد إذا زال وحصل البياضُ فليس بانسلاخ فصلِ السواد عن اللونية وبقاءِ اللونية بعينها وطروّ البياض عليها. بل السواد إذا بطل فصلُه بطلت لونيّةٌ[4] كانت له وحصلت لونيّةٌ أخرى، هذا دفعٌ للوهم وفيه بحث آخر سيأتي. ـ ومن خواصّ الجوهر أنّ وجوده لذاته وليس هو لغيره، وهذا يختصّ بالجواهر التي لا محلّ لها. أما الصور والكلّيّات على رأي المشّائين فهي جواهر ووجودُها لغيرِها إذ ليس قيامُها بذاتها. وممّا هو ظاهر من قواعد المشّائين أنّ الهيئات وجودُها في نفسها وجودُها لمحلّها، وليس[5] أن يحصل لها وجودٌ ثم يلحقها وجودُها في محلّها، بخلاف كون الشمس في فلكها: فإنّ كونها في الفلك ليس نفسَ وجودِها ولا مانع عن توهُّم الشمس كاينةً في غيره، وله تحقيق في ما بعد.

---

(١) منه GRU: منهم L.
(٢) بتغيره GRU: لغيره L.
(٣) الجواهر GRU: الجوهر L.
(٤) بطلت لونية GRU: بطلت لونيته L.
(٥) وليس GRL: وليس لها R.

2.

فصل

في الكمّ وما يُذكَر فيه وفي عرضيّته[١]

(٢٣) إنّ من الأجناس العالية الكمّ، وإذا كانت هذه الأشياء هي الأجناسَ العاليةَ فظاهرٌ أن لا يكون لها حدٌّ إذ لا جنسَ لها ولا فصلَ، ولا يعمّ المقولات إلاّ الوجودُ وقد بُيّن أنه ليس بجنس، ويعمّ التسعةَ العرضيّةُ وهي من لوازم الأعراض كالسواد والبياض. وعلّلوا بأنّا نعقل السواد أولاً، ثم نعقل إضافتَه إلى محلّ، فنسبته إلى[٢] المحلّ المستغنى تابعة لماهيّته عرضيّة لها. وهذا الوجه أَصلَحُ من قولهم «أنّا نعقل السواد أو نوعًا غيره من الأعراض ونشكّ في عرضيّته، فالعرضيّة ليست بذاتية له» فإنّ هذا التبيين يتوجّه في الجوهر بعينه، فإنّهم يبيّنون أنّ الصور جواهرُ والفصول جواهرُ وكلّيات الجواهر جواهرُ بحججٍ. فيقول القايل: عقلْناها وشككْنا في جوهريتها، فالجوهريّة أيضًا عرضيةٌ، وقد قيل إنها جنسٌ، وإذا سلّموا هذا[٣] فعسى أن يصعب عليهم إثبات[٤] كثيرٍ من الأجناس. وأمّا نحن فنذكر في تفصيل القسطاس[٥] الذي أوردناه في التلويحات ههنا ضابطًا نافعًا في الأجناس والفصولِ والصفاتِ كالشيئيّة والوجودِ وغيرِهما[٦]. وإن اعتذر معتذرٌ منهم بأنّ الذي يشكّ في جوهرية فصلٍ أو صورةٍ إنّما هو لعدمِ تنبُّهه لمعنى الجوهر أو معنى ذلك الفصل أو الصورة، فليقولوا في السواد وغيرِه من الأعراض مِثلَ هذا: من أنّه إنّما يشكّ في عرضية السواد مَن لم يفهم معناه أو معنى الجوهر أو الجسمِ ومعنى العرضية.

والكمّيّة قابلة لذاتها المساواة واللامساواة ـ أي التفاوت ـ والتجزّي واللاتجزّي، وهذا قد يوردونه رسمًا، وإن كانت[٧] المساواة لا تُعرَّف إلاّ بأنّه اتّفاق في الكمّيّة[٨] فعرّفوا الشيء بما يُعرَّف بالشيء، والمتميِّزون[٩] يوردونه في مَعْرَض جُمَلٍ وذكرِ

(١) فيه وفي عرضيته GUL: في عرضيته R.
(٢) محل فنسبته إلى RUL: ـ G.
(٣) هذا GRU: ـ L.
(٤) إثبات GUL: ـ R.
(٥) في تفصيل القسطاس: راجع ههنا المشرع الثالث، الفصل ٦.
(٦) وغيرهما RL: وغيرها GU.
(٧) وإن كانت R: وإن كان GUL.
(٨) في الكمية GUL: بالكمية R.
(٩) والمتميزون: أي من الحكماء المشائين.

خواصّ لا على سبيل تحديدٍ[١].

والجمهور أوردوا على أنفسهم سؤالاً، وهو أنّكم قلتم إنّ التجزّي والقطع والفصل إنما يقبله المادّةُ، فإنّ الاتّصال لا يقبل الانفصال، وههنا أوجبتم أنّ التجزّي واللاتجزّي يقبله الكمُّ لذاته، وفيه ضرب مناقضةٍ ما. وأجابوا عنه بأنّ التجزّي بمعنى القطعِ والانقسامِ بالفعل لا يقبله إلاّ المادّةُ، أَما التجزّي الذي هو بمعنى تأتّي أن[٢] يُفرَض فيه شيءٌ غيرُ شيءٍ أو يُتوهَّم، فهو إنما يلحق الجسمَ بتوسّط الكمِّ فلا منافاة، وأيضًا لا يُستبعد أن يكون المُعِدُّ للمادّة لقبول الفصل والتجزّي الكمَّ، ثم يقبل الكمّ الفصلَ بالفعل بتوسّط المادّة وإن كان مُصَحِّحُ القبولِ المقدارَ، ويجوز أن يصحّح أمرٌ وجودَ شيءٍ غيره ثم يقبل هو بالعرض ذلك الشيءَ، وتعلم أنّ اللاتجزّي ـ الذي يقابل التجزّي المأخوذَ أنّه يقبله الكمُّ لذاته ـ ينافي الكمّيّة، وإن أُخذ اللاتجزّي بالفعل[٣] فليس من خواصّه، ويخالف معنى التجزّي الذي مع السلب الذي دونه.

(٢٤) وقسّموا الكمّ إلى متّصل ومنفصلٍ، وقد سبق تفصيل ما لمعاني لفظ المتّصل، وغرضُنا ههنا[٤] ما أُخذ فصلاً للكمّ، فالكمّ المتّصل هو الذي يمكن أن يُفرَض له أجزاء يجمع بينها حدٌّ مشتركٌ هو نهاية الجزءَين[٥]. وقسّموا المتّصل إلى ما يصحّ ثباتُه وإلى ما لا يتصوّر ثباتُه إلاّ على سبيل تجدّدٍ[٦]، والذي يصحّ ثباتُه قسّموه إلى ثلاثةٍ: منها الخطّ وهو الذي رسموه بأنّه الطول وحده دون عَرضٍ وعمقٍ، ومنه السطح وهو ما يرسمونه بأنّه طولٌ وعرضٌ فحسبُ، ومنه جسمٌ تعليميٌّ وهو الذي له طول وعرض وعمق. والجسم أتمُّ المقادير إذ ليس في الأعظام ما يشتمل على الأبعاد الثلاثة غير الجسم، فلهذا قيل إنّه أتمّ الأعظام. ولمّا كان الطول والعرض والعمق أعراضًا على ما ذُكر ومجموعُ الأعراض عرضٌ فالجسم التعليميّ عرضٌ، وقد شُرح[٧] من قبلُ حالُ الشمعة التي يتبدّل عليها الأبعادُ وماهيتُها وجسميتُها باقيةٌ، فالجسم التعليميّ غير الجسم الجوهريّ. وقد ذكروا أنّ الجسم التعليميّ يجرّده العقلُ أو الوهمُ عن المادّة، وقد ذكرنا مِن قبلُ كيفيةَ هذا التجرّد،

---

(١) تحديد GUL: التحديد R.
(٢) إن GRL: بأن U.
(٣) بالفعل RUL: الفعل G.
(٤) وغرضنا ههنا R: وههنا غرضنا GUL.
(٥) الجزءين GRU: الحدين L.
(٦) تجدد RUL: التجدد G.
(٧) شرح GUL: صرح R.

وسنشير إليه في ما بعد. ـ وأما القسم الذي لا يصحّ ثباتُه إلاّ على سبيل التجدّد هو الزمان. وظُنّ أنّ المكان نوعٌ آخر من الكمّ خارجٌ عن الأقسام التي عُدّت، وهو خطأٌ، كيف وإذا اعتبرت حدَّه لم تجد فيه إلاّ أنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماسُّ للسطح الظاهرِ من الجسم المحويّ، والظاهر والباطن وكون الشيء حاويًا ومحويًّا من قبيل المضاف، والسطح نفسه من الأقسام المذكورة في الكمّ، فليس نوعًا آخر منه. ـ والكمّ المنفصل هو الذي ليس لأجزائه إمكانُ[١] حدٍّ مشتركٍ تتلاقى عنده، وهو العدد. وما يُتوهّم أنّ السبعة ينفرض فيها واحدٌ هو حدٌّ مشتركٌ بين ثلاثةٍ وثلاثةٍ خطأٌ، فإنه إن فُرض في نوع من العدد كالسبعة آحادٌ مرتّبةٌ[٢] فيها واحدٌ متوسّطٌ وعلى الجوانب آحادٌ بطلت نوعيتُه وصورتُه الواحدةُ، ثم إذا فُرض فيها واحدٌ بين اثنين يكون له طرفٌ إلى كلٍّ واحدٍ فينقسم، فهذه الآحاد أمورٌ منقسمةٌ: إمّا أجسام أو سطوح صغار، وبالجملة[٣] هي كميات متّصلة في أنفسها ويعرض لها الوحدةُ والعدديّةُ، وكلامنا في الكمّ المنفصلِ لا ما يعرض له الكمّ المنفصل، فإنّ الذي يعرض له ذلك قد يكون جوهرًا وقد يكون مقدارًا[٤]، فالعدد ـ من حيث هو عددٌ ـ لا حدّ مشترك ولا إمكان لإنفراض ترتيبٍ ووسطٍ وطرفٍ فيه، ثم لا أَوْلَويَّة لبعض آحاد العدد بالوسطية من بعضٍ.

(٢٥) وظُنّ أنّ القول نوعٌ آخر من الكمّ المنفصل، وليس بصحيح، فإنّ القول ليس في نفسه كمّيّةً وإن كان يعرض له كمّيّة من حيث العدد، وليس كلّ ما يعرض له العدد يكون كمّيّة ـ فإنّ العدد يعرض للجواهر[٥] ـ والقولُ يُفهَم مع قطع النظر عن العدد، فليست الكميّةُ داخلةً في حقيقة القول.

وممّا ظُنَّ أنه من الكمّ وليس منه الخفّةُ والثقلُ، فإنه لما سمع بعضُ الناس في العُرف «فيهما[٦] مساواة[٧] وتفاوت» فظنّ أنهما[٨] من الكمّ، وقد عرفتَ[٩] أنهما

---

(١) إمكان RUL: ـ G.
(٢) مرتبة RUL: مترتبة G.
(٣) وبالجملة R: وفي الجملة GUL.
(٤) مقدارًا RUL: قدارًا G.
(٥) للجواهر RUL: الجوهر G.
(٦) فيهما: فيه GRUL.
(٧) مساواة GRU: مساوات L.
(٨) إنهما: إنه GRUL.
(٩) عرفت R: علمت RUL.

مَيلانِ يحرّكان[1] الشيءَ عن الوسط أو إلى الوسط، وليسا[2] بكمّيتَين في نفسيهما[3]، والمساواة[4] والتفات إنّما يقال عليهما[5] باعتبار سرعةِ حركةِ إحدى كفّتَي الميزان وبطوءِها[6]، فالمساواة الحاصلة[7] في الوزن ترجع[8] إلى مقاومة شيئَين في جذب عمودِ الميزان، وإذا اشتدّ الجذب لإحدى[9] الكفّتَين لزيادة ثقل الشيء يُسمّى تفاوتًا. والخفّة والثقل يُوجِبان بحركتِهما[10] لزوم مقادير باعتبار زمانٍ أو مسافةِ حركةٍ، ويُفرَض ثقلٌ نصفَ ثقلٍ إذا قطع في زمانه نصف مسافته، فإما أن يكونا[11] مقدارَين بذاتهما أو كميّةً أو يكونَ في نفسهما جزءٌ يصحّ أن يكون عادًّا للكلّ فلا.

وقُسّم الكمّ في تقسيم آخر: إلى ذي وضعٍ وهو الذي يُفرَض له[12] أجزاء < ذات > اتّصالٍ مع ثبات بحيث يصحّ أن يُشار إلى كلّ واحد من أجزائه أنّه أين هو من الآخر، وإلى غير ذي وضع وهو الذي ليس له أجزاء ذاتُ اتّصالٍ وثباتٍ على ما ذكرنا، فذو الوضع انحصر في المقادير الثلاثة، أما الزمان من الكمّية المتصلة شارَكَ العددَ[13] في أنهما من الكمّ الذي لا وضع له.

(٢٦) وظنّ بعض الناس أنّ الواحد لما كان مبدأ للعدد فيلزم أن يكون عددًا، فأخذوا الوحدة من الكمّيات أيضًا وهو خطأٌ، فإنه ليس كلُّ ما يكون مبدأ للشيء يلزم أن يكون حقيقته حقيقة الكلّ، وليست الحيوانية إذا كانت جزءًا للإنسانية يلزمها أن تكون إنسانًا، ثمّ كيف يتأتّى أن يُظَنّ أنّ الوحدة[14] كميّةٌ وحَدُّ الكميّة مفقودٌ فيها؟ فلا يقال للوحدة[15] «عددٌ» إلاّ بتجوّز، وظاهر الفطرة السليمة أنّ الوحدة لا تُعَدُّ ولا تكمَّم. ـ والذي ردّ على الزاعم أنّ الوحدة[16] عددٌ بأنّها لو كانت عددًا

---

(١) يحركان GUL: يحرك R.
(٢) وليسا GU: وليستا RL.
(٣) نفسيهما U: نفسهما GRL.
(٤) والمساواة GRU: والمساوات L.
(٥) عليهما RL: عليها GU.
(٦) وبطوءها: وبطوءه GRUL.
(٧) الحاصلة L: حاصلة GRU.
(٨) ترجع RL: ويرجع G مرجع U.
(٩) لإحدى R: لأحد GUL.
(١٠) بحركتهما GUL: لحركتهما R.
(١١) يكونا R: يكون GUL.
(١٢) الذي يفرض له Rt: الذي لما يفرض له GUL الذي لم يفرض R.
(١٣) العدد R: مع العدد GUL.
(١٤) الوحدة GRU: الواحدة L (في الموضعين).
(١٥) للوحدة GRULt: للواحدة L.
(١٦) الوحدة GUL: الواحدة R.

لاتّصفت بخواصّ[١] العدد من الزوجية والفردية صادَر[٢] على المطلوب الأول، والذي لا يتحاشى من أن يأخذ الواحد عددًا لا يتحاشى أن يأخذه فردًا، فإنّ كونه غيرَ منقسمٍ بمتساويَين ظاهر، وإنما امتنعتِ الفرديةُ لامتناع العددية وهو مثبت للعدديّة[٣] على الواحد، وأَجودُ ما يقع به الإلزامُ تعيينُ معنًى العدد، فإنه لا يجمع الواحدَ والعددَ معنًى صالحٌ لأن يكون اسمُ العددِ عليهما دون اشتراكٍ أو تجوّزٍ.

والذين ظنّوا أنّ الوحدة كميّة قالوا: إنّ النقطة أيضًا كميّة، وعلّلوا بأنهما مبدءانِ للكمّيّات كالخطّ والعدد، ومن جملة ما[٤] غلطوا فيه ههنا ظنُّهم أن نسبة الوحدة إلى العدد كنسبة النقطة إلى الخطّ، ولم يعلموا أنّ الوحدة جزءٌ من العدد والنقطة ليست بجزءٍ للخطّ بل نهاية، ثم النهاية[٥] عدميّة والعدميّات ليست بذواتٍ بل عدم ذوات، والعدم لا يدخل تحت مقولة، بل إنّما يدخل تحت المقولة ما له ذات، فالعدميات إعدامٌ ما دخلتْ تحت المقولات والمقولاتُ وجودية لا يدخل تحتها العدميات. والمتأخّرون يرون أنّ الوحدة[٦] والوجود لا يدخلان[٧] تحت المقولات، فليس فوقهما[٨] أجناس ولا تحتهما[٩] أنواع، فلا يُخَلّ بحصر الأجناس < العالية في عشر > ولا يدخلان[١٠] تحت مقولة أخرى حتى يزيد عددُ المقولات، وربما نشير في ما بعد إلى أنّ الوحدة هل هي أمرٌ واقعٌ في الأعيان أو وصفٌ اعتباريٌّ؟ وكذا الوجود وبأيّ المقولات أَشْبَه؟

(٢٧) وقد يُظَنّ ما ليس بكمّية محضةٍ كمّيةً محضةً كالطول والقصر النسبيَّين[١١]، فيقال «خطّ كذا طويلٌ وسطح كذا عريضٌ وعدد كذا كثيرٌ» وإن كان كلُّ خطٍّ طويلاً في نفسه وكلّ سطح عريضًا وكلّ عدد كثيرًا، إلاّ أنّ هذه وعروضها[١٢] أمورٌ تعرض للكمّ باعتبار مقايسةِ بعضٍ منه إلى بعضٍ، وقد يزداد

---

(١) لا تصف بخواص GRU: لاتفقت لخواص L.
(٢) صادر GRU: صادق L.
(٣) للعددية RUL: العددية G.
(٤) جملة ما RUL: جملتها G.
(٥) ثم النهاية RUL: ـ G.
(٦) الوحدة GRL: الواحدة U.
(٧) يدخلان: يدخل GRUL.
(٨) فوقهما: فوقها GRUL.
(٩) تحتهما: تحتها GRUL.
(١٠) يدخلان: يدخل GRUL.
(١١) النسبيين R: النسبي GUL.
(١٢) وعروضها GRU: عروضها L.

أمثال[1] هذه الإضافات على اثنين كقولهم «هذا أصغرُ وأكبرُ» فإنّ لكلّ واحد منهما إضافةً إلى شيء له إضافةٌ إلى ثالثٍ إذ الأكبر إنّما هو أكبر[2] بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما كبيرٍ وإن كان لاعظام[3] الحيوانات ـ بل ولغيرها من النبات ـ مقاديرُ هي أكبرُ مقدارٍ فيها ومقاديرُ هي أصغرُ مقدارٍ فيها على الإطلاق لا بالقياس إلى مقدار بل إلى طبيعة النوع.

(٢٨) **قالوا**: والمتّصل والمنفصل اللذان هما فصلاَ الكمّ ليسا في الأعيان أمرَين زايدَين على طبيعة الجنس حتى يلزم أن يكونا من مقولة من المقولات، فيكون العدد من مقولتين: من الكمّ الذي هو جنسه ويقع المنفصليةُ[4] التي هي فصله تحت مقولة أخرى. قالوا: فالكمّ المتّصل لا يخالف الكمّ المنفصل إلاّ بذاته. احفظْ هذا عن القوم حتى إذا وصلتَ إلى شرح القسطاس[5] الذي سيأتي تُلزمهم بمثله في أشياء[6] أخرى، حتى إذا قالوا «إنّ الإمكان مَثَلاً شيءٌ في الأعيان لأنّه يُوصَف به الشيءُ في الأعيان» نقول «في فصلَي الكمّ مِثل ذلك جَدَلاً!» على أنّا نذكر من التحقيق ما لا يحوج إلى هذا.

واعلم أنّ العدّ[7] تقديرٌ للمنفصل كما أنّ المساحة تقديرٌ للمتّصل، والعادّ والماسح لا يصحّ أن يكون إلاّ ذا نفس[8] إذ الجمادات نازلةٌ عن رتبة التقدير ـ إذ لا شعور لها ـ والمفارقات بالكلّية أرْفَعُ < من هذا > ، فهذَان من أفعال النفس[9]، والممسوح قد يعرض له أن يصير معدودًا، فيكون المعدودية غيرَ مقوّمةٍ له، بل خارجة لاحِقة. والزمان متّصلٌ بذاته منفصلٌ بالعرض من حيث قد يقسَّم إلى ساعاتٍ وشهور وأعوامٍ تُعَدُّ.

(٢٩) **والكمّيات لا تضادّ فيها**: أمّا المتّصلات ـ وهي الخطّ والسطح والجسم التعليميّ ـ فلا منافاة بينها. ثم يقولون: الخطّ في السطحِ والسطحُ في الجسمِ،

---

(١) أمثال GRU: مثال L.
(٢) إنما هو أكبر RU: إنما هو الأكبر G، ـ L.
(٣) لإعظام RUL: الإعظام G.
(٤) المنفصلية: المنفصلة GRUL.
(٥) إلى شرح القسطاس: راجع ههنا المشرع الثالث، الفصل ٧.
(٦) في أشياء GUL: أشياء R.
(٧) العد RU: العدد GL.
(٨) ذا نفس: ذو نفس GRUL.
(٩) النفس RUL: النافس G.

وأحدُ الضدَّين لا يقوم بالضدّ الآخر ولا يُقال إنه فيه، والجسم الواحد الجوهريّ قد يكون فيه سطحٌ وجسمٌ تعليميٌ وخطٌّ، والأضداد[١] لا تجتمع، وإن منع مانعٌ كونَ[٢] الخطّ في الجسم ـ بل يقول «هو عرضٌ في السطح» ـ فهو أبعدُ عن التضادّ، فإنّ المتضادَّين من شرطهما التعاقب على موضوع واحد لا أن يكون أحدُهما موضوعَ الآخر. وليس أنّ نفس المتّصليّة والمنفصليّة[٣] ضدّان لأنهما فصلا الكمّ، وليست الكميّة بحيث ينسلخ عنها الاتّصالُ وتبقى هي بعينها لِيلحقها الانفصالُ لِيصحّ تعاقُبهما على موضوع واحد، ثم قد سبق أنّ المتصليّة[٤] ليست في الأعيان أمرًا زايدًا على الكمّيّة لِتكون الكمّية موضوعًا لها، ثم الفصول المُقسِّمة لجنسٍ ليست بأنواعٍ تحته ولا يجمعها[٥] جنسٌ آخر، ومن شرط الضدَّين ـ على ما هو مشهور ـ أن يقعا تحت جنس واحد. ولا تضادّ بين الكمّ المتصل والمنفصل أيضًا، فلا منافاة[٦] بينهما، فإنّ العدد قد يعرض لخطوطٍ وسطوحٍ وأجسامٍ تعليميّة وأجسام جوهريّةٍ فيها[٧] جميع المقادير. والزمان لا يضادّ ثلاثةَ المتصلاتِ القارّة، فإنّ الموضوع مختلفٌ على ما ذكروا إذ الزمان مقدارُ الحركة والمقاديرُ الثلاثةُ القارّةُ مقاديرُ للجسم، ومن شرط المتضادَّين التعاقب على موضوعٍ واحدٍ. وأنواع العدد لا يضادّ بعضُها بعضًا لأنّ غاية البعد غيرُ متصوَّر بين عددَين والعددُ الأقلُّ موجودٌ في الأكثر. وهذا فيه توسّعٌ ما من حيث تحقّق أنّ الخمسة ليست جزءًا للعشرة من حيث هي عشرة، والعدد لا يضادّ الواحدَ، كيف والعدد يتقوّم بالواحد ولا شيء من أحدِ الضدَّين يتقوّم في حقيقته بنوع الضدّ الآخر!؟

سؤال قلتم: لا تضادّ في العدد، والزوجيّة والفرديّة فيهما تضادٌّ!

جواب لا يصحّ فرضُ التضادّ بين الزوجيّة والفرديّة من وجوهٍ: منها أنّ التضادّ إنّما يكون بين الذاتين والفرديّة عبارةٌ عن عدم انقسام العدد بمتساوِيَين، فهي عدم الزوجيّة لا ضدّ لها. ـ وثانيًا: أنّ موضوعهما غيرُ واحد ولا يُتصوَّر تعاقبُهما على موضوع واحد، فإنّ العدد الذي هو زوجٌ لا يصحّ أن يصير فردًا ولا العدد الفرد

---

(١) والأضداد GRU: والأعداد L.

(٢) كون GRU: كان L.

(٣) المتصلية والمنفصلية R: المتصلة والمنفصلة GUL.

(٤) المتصلية GRL: المتصلة U.

(٥) يجمها GU: يجمعهما RL.

(٦) فلا منافاة GU: ولا منافاة RL.

(٧) فيها GRL: منها U.

زوجًا. ـ وثالثًا: على تقدير النزول إذا سُلّم فيهما التضادّ فهما[1] كيفيّات في كمّيات لا نفس الكمّيات، على أنّ الحقّ ما قبل هذا الوجه.

سؤال الصغير والكبير من الكمّ، والصغير والكبير متضادّانِ، فبعض ما هو كمٌّ يقبل التضادَّ، وكذا القليل والكثيرِ؟

جواب المقدّمتان ممنوعتان، فإنّ التضادّ يُعتبر في ما يُعقَل ذاتُه لا بإضافة، ثم يلحقه إضافة التضادّ، والصغير والكبير مقدارٌ مع إضافة، وإن كان الصغير والكبير لا يكونان[2] إلاّ كمًّا متصلاً والقليل والكثير لا يكونانِ[3] إلاّ كمًّا منفصلاً ولكن ليسا نفسَ الكمّيّة المتصلةِ والمنفصلةِ بل كمّية مع إضافة، فمن حيث الكمّية ما قَبلا[4] التضادَّ، ومن حيث الإضافة لا تصوُّرَ لغايةِ البُعدِ، وإن سُلّم أن الصغير[5] كمّيّةٌ على سبيل النزول لامتناع غايةِ البعدِ لا يصحّ فيه التضادّ ـ فيه يُمنَع الكُبرى ـ، ثم الشيء الواحد قد يكون صغيرًا وكبيرًا بالقياس إلى شيئَين، فلو كان نفسُ الصغير والكبير[6] ضدَّين[7] ـ كيف ما كانا ـ للزم اجتماعُ الضدَّين في شيءٍ واحدٍ وهو محال، والاستقامة والانحناء أيضًا كيفيّاتٌ في كمّيات.

وظُنَّ أنّ المكان السافل يضادّ المكان العالي، وليس ما يُفرَض تضادًّا للمكان بسبب السطح ـ فقد سبق أنّ الكمّيات لا تضادّ فيها ـ فهو إمّا بسبب الحركة أو المتمكّن، والمتمكّن لا تضادّ فيه إلاّ بالعرض. ثم ليس نفس المكان العالي والسافلِ أمرَين[8] يتعاقبان[9] على موضوع واحد ليجري فيهما التضادُّ.

(٣٠) قالوا[10]: ومن أحوالِ تفرقُ بين الكمّ وبين كثيرٍ من الأعراض أنّه لا يقبل الاشتداد والضعفَ، ولا يكون أربعة أشدَّ من أربعة ولا خطٌّ أضعف من خطٍّ، والكمّية الواحدة أيضًا لا تقبل الازدياد والنقصَ[11]، وإن كان الكمّ فيه زيادةٌ ونقصانٌ باعتبار زايدٍ وناقصٍ ولكنّ كمّية واحدة في ذاتها لا تزداد، فإنّ الأربعة لا

---

(١) فهما GRU: ـ L.
(٢) لا يكونان L: لا يكون GRU.
(٣) لا يكونان: لا يكون R، ـ GUL.
(٤) قبلاً GUL: قبل R.
(٥) الصغير GR: الصغر UL.
(٦) الصغير والكبير GRt: الصغر والكبر RUL.
(٧) ضدين L: ضدان GRU.
(٨) أمرين: أمران GRUL.
(٩) يتعاقبان RUL: متعاقبان G.
(١٠) قالوا: أي المشاؤون.
(١١) والنقص U: والتنقص GRL.

تزداد لأنّه إن زاد[١] فيها[٢] شيءٌ بطلت أربعيّتُها[٣]، وكذلك إن نقص، والمقدار الواحد إذا فُرِض فيه زيادةُ شيء آخر لا يبقي الكمّية الأولى بل يحصل مقدارٌ آخر، فالشخصيّ[٤] الواحد من الكمّيات لا يزداد ولا ينقص، وكذا بالتخلخل والتكاثف على رأي الجمهور يبطل[٥] مقدارٌ ويحصل مقدارٌ آخر، ولكنّ الكمّية يكون فيها أَزْيَدُ أو أنقصُ.

قالوا «وليس فيها أشدُّ وأضعفُ» وفرّقوا بين الأشدّ والأضعفِ والأزيدِ والأنقصِ بوجوهٍ: منها أنّ الزايد والناقص يمكن أن يشار إلى مثلِ حاصلٍ وقدرٍ زايدٍ، والأشدّ والأضعف لا يُتصوّر فيه ذلك. وثانيًا: إنّ تفاوت الأشدّ والأضعفِ ينحصر[٦] بين طرفين بخلاف الزايد والناقصِ، فإنه لا ينحصر التفاوتُ فيهما بين طرفين[٧]. وثالثًا: أنّ كلّ شدّةٍ وضعفٍ يُوجب اختلافَ النوعِ وتغيُّرَ الحدِّ على ما يرى الجمهور، وليس كلّ زايدٍ كذا، فإنّ الخطّ الطويل حدّه لا يخالف حدَّ الخطّ القصير لِعدم اختلاف النوعِ، ولو قبلت الكمّيةُ الأشديّةَ والأضعفيّةَ[٨] لكان في الكمّيات تضادٌّ وقد بُيِّن[٩] أنّ لا تضادّ فيها.

ومن خواصّ الكمّ أنه بذاته يقبل المساواة[١٠]. قالوا: وليس مقابل المساوِي الزايد أو الناقص بل الغير المساوي، ثم غير المساوي ينقسم إلى زايدٍ وناقصٍ إذ ليس لشيءٍ واحدٍ مقابلان. وأنت تعلم أنّ اللامساواة ليس مما يختصّ بالكمّ، فإنّه سلبٌ يصحّ على غير المتكمّم، اللَّهُمَّ إلاّ وإن[١١] يُؤخَذ مع إمكانٍ ويسمّى التفاوتَ أو نحوَه، والمساواة هي ممّا الألْيَقُ بها أن لا تُعرَّف بشيءٍ ويُقتصر بها على الفطرة، وقد يشرحون معناها بقولهم «المساواة هي حالةٌ تكون عند توهّم تطبيق أبعادِ[١٢] المتّصلِ أو آحادِ المنفصلِ بعضها على بعضٍ فلا يُوجَد أَحدُ المنطبقَين يحصل عند حدٍّ لا يحصل الآخرُ عنده» واللامساواة هو أن يجاوز أحدهما أو يقصر[١٣]، وقد

---

(١) إن زاد RL: إذا زاد GU.
(٢) فيها: فيه GRUL.
(٣) أربعيتها: أربعيته GRUL.
(٤) فالشخص GUL: فالشخص R.
(٥) يبطل GRL: ويبطل U.
(٦) ينحصر GRL: منحصر U.
(٧) طرفين GRU: الطرفين L.
(٨) الأشدية والأضعفية R: الشدة والضعف GUL.
(٩) بين GUL: تبين R.
(١٠) المساواة RUL: المسافة G.
(١١) ألا وإن R: ألا إن L وأن GU.
(١٢) أبعاد RUL: الأبعاد G.
(١٣) يقصر RL: يقتصر GU.

عرفتَ أنّ الانفصال في التعريفاتِ والترديد ليس بصواب. والإجمال المشهور أَجْمعُ وأَحْرَزُ وهو قولهم «المساواة اتفاقٌ في الكميّة». ثمَّ العددان المتساويان[1] ليس فيهما حدٌّ ووسطٌ، وتطبيقُ الآحادِ تفصيلٌ للعددِ[2] مُبطِلٌ[3] لِنوعيّتِهِ، فما ذُكر من تطبيقِ الآحاد ـ إن كان تعريفًا أو ضابطًا ـ فيه تجوّزٌ كثيرٌ. واعلم أنّ كلّ شيءٍ يُقدَّر بأقَلِّ ما يتأتّى أن يُفرَض فيه.

(٣١) واعلم أنّ الزوج والفرد ظنَّ بعضُ الناس أنّهما نوعَا العدد، وهو خطأٌ، فإنّ أنواع العدد ذواتُ مَبالغ[4] ـ كالعشريّة والسبعيّة[5] ـ والزوجيّة والفرديّة لا يتعيّن فيهما[6] مَبلغٌ، والنوعان المحصّلان يجب أن يكون لكلّ واحد منهما فصلٌ وجوديٌّ، والفرد عدميٌّ على ما سبق، ثم إنّ[7] أنواع العدد يصحّ أن تُقال في جواب «كم؟» كما يقال «كم الشيء الفلاني[8]؟» فيجاب بأنّه أربعة أو خمسة، ولا يجاب بأنّه زوج أو فرد، وليستا بذاتيّين لأنواع العدد لِما قد علمتَ أنّ الأربعة تُعقَل أوّلاً، ثم يُعقَل أنّها زوجٌ.

وكلّ نوع من أنواع العدد عند القوم حقيقةٌ بسيطةٌ ولها وحدةٌ. قالوا: وليس لأنواع العدد من حيث وحداتها ونوعيّاتها اسمٌ، وإنّما يُعبَّر عنها ببعض لوازِمِها كالعشريّة والسبعيّة. وليست الخمسة جزءًا للعشرة من حيث هي عشرة، فإنّ العشرة تُعقَل مع قطعِ النظر عن الخمسة، وما يقال إنّ العشرة سبعةٌ وثلاثةٌ ليس[9] بأَوْلَى من أن يقال هي ستّةٌ وأربعةٌ أو خمسةٌ وخمسةٌ، والشيء الواحد لا يكون له حدودٌ كثيرةٌ، فإنّ الشيء الواحد له صورة واحدة، ولا يُتصوّر أن يكون لماهيّته صورتان، فإذا عُرِّفتِ العشرة أو نوعٌ[10] من الأعداد بمثل هذه الأشياء فإنّما هو تعريفٌ تجوّزيٌّ[11]. والعشرة لا تنقسم إلى عشرتين فليست في ذاتها قابلةً لقسمةٍ كمّيةٍ. وأنواع العددِ كلُّ واحدٍ ليس بكثرة لا يُتصوّر فيه وحدةٌ، بل العشرة لها وحدةٌ،

---

(١) المتساويان GUL: متساويان R.
(٢) للعدد RUL: العدد G.
(٣) مبطل: المبطل GRU: والمبطل L.
(٤) مبالغ RUL: بالغ G.
(٥) كالعشرية والسبعية GUL: كالسبعة والعشرة R.
(٦) فيهما RL: فيها GU.
(٧) ثم إن RL: ثم GU.
(٨) الفلاني GRU: فلاني L.
(٩) ليس GUL: ليست R.
(١٠) نوع GUL: نوعًا R.
(١١) تجوزي GUL: تجويزي R.

وباعتبار الوحدة لها لوازم وخواصّ وفيها اعتبارُ كثرةٍ، وليست كثرةً لذاتها ولا عشرةً لذاتها، بل هي كثرةٌ لغيرها. هذا على ما أوردوا، وستعلم أنّهم غيرُ محتاجين إلى قولهم «إنّه ليس لأنواع العدد من جهة وحداتِها ونوعيّاتها اسمٌ وإنّما يُعبَّر عنها بلوازمها كالعشريّة». وإذا تأمّلتَ وجدتَ العشرةَ مقعولةً لك وهي نفس العشرة لا نوعٌ مجهولٌ يعرض له العشريّةُ، وهي من حيث عشريّتها والخمسةُ من حيث خمسيّتها يقال إنّها عددٌ ونوعٌ من أنواع العدد، وأنواع العدد هي هذه لا أمورٌ أُخرى مجهولةٌ يتبعها هذه، ولا تلتفتْ إليهم بحسب طاقتك إذا أتوا يثبتون في أمورٍ فطريّةٍ أمورًا[1] مجهولةً لتصيرَ الحقايقُ بعد أن عُلمتْ مجهولةً، فإنّ هؤلاء جعلوا الفطريات كلّها بما شوّشوا وبما لزمهم من كثرة الأقاويل مجهولةً.

(٣٢) **وليس العدد** كما قد يتوهّمه[2] بعض العامّة أنه لا حقيقةَ له وليس بشيءٍ، وكيف يكون لِما لا حقيقة له لوازمُ وخواصُّ من التماميّة[3] والزايديّة والناقصيّة والزوجيّة والفرديّة ومناسبات عجيبة؟ وإذا كان العدد أمرًا وجوديًّا محصَّل الذات فالوحدة التي هي جزءه لا بدّ وأن يكون أيضًا شيئًا من الأشياء إذ الشيء لا يتركّب من لا شيء، والأشياء الكثيرة النوعيّة لا تأتلف مما لا حقيقة له. وقد يعرّفون الوحدة والعددَ بحيث يقع كلُّ واحدٍ[4] منهما في تعريف الآخر، كقول القايل «الواحد هو[5] مبدأ العددِ والعددُ أمرٌ يحصل من اجتماع الآحاد» ومثل هذا ليس بتعريف صحيح مع أنّ هذا التعريف للعدد[6] يحتاج إلى أمرٍ آخر، فإنّه ليس كلُّ ما يحصل من اجتماع الآحاد عددًا إذ الزوجيّة نفسها تحصل من اجتماع الآحاد وليست في ذاتها عددًا، إلاّ أن نذكر فيه أنه يحصل من اجتماع الآحاد حصولاً أوّليًا وحينئذ لا يخلو أيضًا من توسّعٍ. وقول القايل «العدد مجموعُ الآحادِ» قد قدحوا فيه بأنّه ليس العددُ ممّا ليس له نوعٌ محصَّلُ الذات ذو وحدةٍ تخصّه حتى يقال إنه نفسُ مجموعِ الآحاد أو جملتُها، والأجودُ أن يُقتَصر على أنّ معرفة الوحدة والعددِ من الفطريّات.

والناس يقدّرون الأشياء ويعدّونها بالواحد ويأخذون الواحد في كلّ بابٍ أَقَلَّ ما

(١) أمورًا RL: أمور GU.
(٢) قد يتوهمه GL: يتوهمه U: يتوهم R.
(٣) التمامية UL: التامية GR.
(٤) كل واحد GUL: كل R.
(٥) هو GUL: ـ R.
(٦) للعدد RUL: لعدد G.

يمكن أَو يتأتى[1] أن يؤخَذ واحدًا، ويأخذون في الممسوحات أمرًا من جنسها وفي المعدودات أمرًا من جنسها، وقد يكون ما هو واحدٌ حاصلاً بالطبع كجوزةٍ[2]، وقد يكون بالفرض كدرهم.

والوحدة[3] ليست بجوهرٍ وإلاّ ما صحّ أن يُوصَف بها العرضُ، ويلزم[4] من كونها جوهرًا أن لا يُوصَف بها العرضُ ـ فإن الجوهر ليس وصفًا للعرض ـ ولا يلزم من كونها عرضًا أن لا يُوصَف بها الجوهر[5] ـ فإنّ من شأن الأعراض أن تكون صفات الجواهر ويُوصَف بها الجواهر ـ فالوحدة عرضٌ.

ووجه آخر: هو أنّ الشمعة والماء وغيرهما تكون واحدةً وتتكثّر، وتكون كثيرةً فتتأحّد، وحقيقة[6] جسميّتها ونوعيّتها لا تختلّ، فتبدُّلُ الأعداد كتبدّلِ الأبعاد على الشمعة، فهما عرضان لا يتبدّل بهما نوعٌ ولا يتغيّر جواب «ما هو»، ولو كانت الوحدة ذاتيةً لجوهرٍ ما عُقل إلاّ بها وليس كذا، وقد أشرنا في ما قبلُ إلى حال المقدار وإنّه كيف يصحّ أن يقال «تبدّلَ على الشمعة أبعادٌ». وأَما العدد أنّه إذا كان شيئًا وجوديًّا هل هو من الأوصاف التي تُوجَد في الأعيان أم لا؟ ففيه بحثٌ نأتي عليه، وقد تبيّن أنّ السطح والخطَّ اعتبارُ كونِما نهايةً غيرُ اعتبارِ كونِهما مقدارًا.

(٣٣) وممّا يُذكر ههنا أنّ خطًّا واحدًا بالعدد لا يصحّ أن يكون موضوعًا للاستقامة والانحناء والاستدارةِ، وإنّ سطحًا واحدًا لا يصحّ أن يكون موضوعًا للتسطيح والتقبيب، فإنّ السطح والخطّ لا قِوامَ لهما بذاتهما فهويّتهما لغيرهما، وما لم يتغيّر الجسمُ عن حاله لا يصير الخطُّ المستقيمُ منحنيًا والسطحُ المسّطحُ مقبّبًا، والجسم اليابس لا يقبل التحنية[7]، وما فيه رطوبةٌ لا بدّ فيه من تفريق أجزاء ليحصلَ منها انحناءٌ بعد الاستقامة، وعند ذلك يكون الحاصلُ بعد الانحناء خطًّا آخر وسطحًا آخر بحصول[8] اتصالٍ آخر غيرِ الأوّل، فلا يكون الأوّل المستقيم صار منحنيًا، بل

---

(١) أقل ما يمكن أو يتأتى Rt: أقل ما يتأتى GRU أول ما يتأتى L.
(٢) كجوزة RUL: كجوز G.
(٣) والوحدة RUL: والواحدة G.
(٤) ويلزم GRU: فيلزم L.
(٥) أن لا يوصف بها الجوهر GRtUL: أن لا يكون موصوفًا بها الجوهر R.
(٦) وحقيقة RUL: وحقيقته G.
(٧) التحنية: التنحية (!) GRUL.
(٨) بحصول GRU: لحصول L.

بطل هو بتبدّل[1] الاتصال وحصل آخر، وقد أشرنا إلى أنّه[2] لا يزيد مقدارٌ واحدٌ وينقص في ما مضى.

ومن عادتهم أيضًا أن يذكروا ههنا أنّ الخطّ المستقيم والمستدير مختلفان بالنوع وكذا السطح. وعللوا بأنّ الاختلاف بالاستقامة والاستدارة ليس لأجلِ الموضوع، فإنّه قد يتّفق نوعٌ واحدٌ فيه كِلاهما وقد يتبدّلان أيضًا على واحدٍ بالعدد كشمعةٍ[3] أو غيرِها. فإمّا أن يكون باعتبار لازم ماهيّة الخطّيّة والسطحيّة، ولازمُ الماهيّة يتّفق في آحادها[4]، فما كان الاستقامة والاستدارة يختلف بهما[5] الخطوطُ. وإمّا بأمرٍ عارضٍ غيرِ لازمٍ، ولو كان كذا لكان[6] يصحّ استبقاء خطٍّ واحدٍ بالعدد يزول عنه الاستقامة ويحصلُ فيه الاستدارة، وقد ذُكر أنّه لا يصحّ، فلا بدّ وأن يكون الاختلاف بين الخطّ المستقيم والمستدير ـ وكذا السطح ـ بالفصول ويختلف بها الأنواعُ، وضابطُهم في الفصول قد عرفتَ أنّه أن يكون المخصِّصُ مقوم وجود الطبيعة المتخصّصة[7] به حتى لا تبقى هي بعينها[8] مع زوال المخصّص، وهما مقوِّما حقيقة النوعِ الحاصلِ منهما[9]، وقد أشرنا في المنطق في ضوابط جواب «ما هو» ما يقنع.

(٣٤) بحث وتعقّب: وأما الإعراض فقد بيّنا لك أيضًا كيفيّة سهوِ جماعةٍ فيها، وأنّ الذي قاعدته هذه في الخطّ المستقيم والمستدير لا يصحّ أن يرى أنّ العرض يقوم بعرضٍ معلّلاً بالملاسة في السطح والسرعة في الحركة، فإنّ الخصم قد يقول: إنّ السطح الأملس يخالف الخشنَ بالفصل أيضًا، فإنه لا يمكن أن يصير الأملسُ خشنًا ويبقى ذلك السطح بعينه، اللّهُمّ إلاّ أنّ يقول قايلٌ إنّ الخشن فيه سطوحٌ صغارٌ مُلسٌ، فليس[10] هو بسطحٍ[11] واحدٍ حتى لا يلزم كون الخشونة صفةً واحدةً، فالسطح الواحد عنده أَملسُ، والخشونة ليست إلاّ بتكثّرِ سطوحِ جسمٍ واحدٍ،

---

(١) بتبدل GRL: بتبديل U.
(٢) إلى أنه R: إنه GUL.
(٣) كشمعة GUL: كالشمعة R.
(٤) آحادها GRU: أحدها L.
(٥) بهما GUL: بها R.
(٦) لكان GUL: كان R.
(٧) المتخصصة RL: المخصصة GU.
(٨) بعينها R: بعينه GUL.
(٩) منهما RL: عنهما GU.
(١٠) فليس R: ليس GUL.
(١١) بسطح: سطح GRUL.

والملاسة يرجع حاصلُها إلى كون السطح واحدًا، وهذا مخالفٌ لقواعدهم. ثمّ إنّ تكثّر سطوح الخشن إذا كان بنتوٍّ أو انخفاضٍ[(١)] لبعضِ الأجزاءِ، فإذا تمايزت[(٢)] تلك السطوحُ فتتمايز تلك الأجزاءُ، فتكون أجسامًا كثيرةً، فلا تكون جسمًا[(٣)] واحدًا، فإنّ الجسم الواحد لا يكون إلى صوب واحد له سطوحٌ كثيرة، وإذا أُخذ جسمًا واحدًا يكون له إلى صوب[(٤)] واحد سطحٌ واحدٌ و <إذا> يكون خشنًا فيكون سطحًا واحدًا غيرَ أَمْلَسَ، فيكون الخشونة واقعةً في سطح واحدٍ. ثمّ لا حاجة إلى هذا، فإنّ الملاسة إذا كانت صفةً وعرضًا في السطح ـ كما يرون ـ وهو تمييزٌ[(٥)] بين السطح الأملسِ وغيرِ الأملسِ ـ كما يعترفون به ـ وإذا ارتفعتِ[(٦)] الملاسة لا يبقى السطح الذي عرضتْ له الملاسةُ، فهو[(٧)] مُميِّزٌ فصليٌّ كما قالوا في الخطّ المستقيم والمستدير، وقد فُرضت[(٨)] عرضًا في السطح.

وكذا السرعة ولا يكفيهم أن يقولوا إنّ الحركة الواحدة[(٩)] يلحقها البطء والسرعةُ، فإنّ خصمهم يقول: الذي وُصف بالسرعة غيرُ الذي وُصف بالبطء ولا يبقيان معًا، وامتازا بمعنًى وهو السرعة والبطء، والجزء الذي هو البطيء لا يصحّ فرضُ زوالِ البطء عنه وحصولِ السرعةِ فيه وهو هو، فهما أمرانِ ممتازانِ محالٌ أن يقترن بذات أحدهما ما اقترن بذات الآخر، والامتياز ليس بعارضٍ كما ذُكر في الخطّ المستدير وغيرِه، فيكون بفصلٍ. وهبْ أنّه جُعل الحركة الواحدة مركّبةً من سريعةٍ وبطيئةٍ: أليس بين السريعة والبطيئةِ فارقٌ؟ وأنّ الجزء البطيء لا يصحّ أن يُفرَض الحركةُ المخصَّصة به بعينها ملحقًا به السرعة بعد تقدير ارتفاع البطءِ، فالسرعة والبطء على ضابِطهم يلزم أن تكون فصولاً. ولا يتمشّى لهم دعوى أنّ السرعة عرضٌ قايمٌ بالحركة أو الملاسة عرضٌ قايمٌ بسطح[(١٠)]، فإنّ الطبيعة الفصليّة لا يصحّ أن يُقال إنّها عرضٌ في الطبيعة الجنسيّة، فيكون اللونيّةُ عرضًا وفصلُ السوادِ

(١) أو انخفاض R: وانخفاض GUL.
(٢) تمايزت GRU: تميزت L.
(٣) جسمًا GRU: جسمها L.
(٤) له سطوح كثيرة... إلى صوب واحد GRL: ـ U.
(٥) تمييز R: تميز GUL.
(٦) ارتفعت R: رفعت G ارفعت UL.
(٧) فهو R: فهي GUL.
(٨) فرضت GR: فرض L، ـ U.
(٩) الواحدة GRU: ـ L.
(١٠) بسطح RUL: بالسطح G.

عرضًا آخر حالاً في اللونيّة[1]، فهما عرضانِ متحصّلانِ، فلا يكون السواد عرضًا واحدًا، ولا اللونيّة جنسًا بل طبيعةً تامّةً محصّلةً نوعيّةً يقوم بها عرضٌ آخر، ثمّ العرضان تارةً أُخرى لهما مشاركاتٌ[2] في جنسٍ ما ويكون فصولُهما[3] تارةً أُخرى إعراضًا مستقلّةً، ولا يتصرّم الكلام، ونحن قد أشرنا من وجوهٍ أُخرى على فسخ هذا الضابط في الإعراض من قبلُ.

3.

فصل

في الكيف وما يذكر فيه وفي عرضيّته

(٣٥) **وقد يقال** الكمُّ والكيفُ على نفس الكمّية والكيفيّة[4] على بساطتهما، وقد يقالان على المركّب منهما وموضوعَيهما[5]، فيكون اللفظ فيه اشتراكٌ أو تجوّزٌ. وقد عرّف بعضُ المتقدّمين الكيفيّةَ بأنّها هيئةٌ صالحةٌ لأن تُقال في جواب «كيف الشيء؟» والكمّيّةَ بأنّها هيئةٌ صالحةٌ لأن تقال في جواب «كم الشيء؟» ـ وردّ عليهم[6] بعضُ المتأخّرين بأنّ[7] الذي قال في جواب «كيف الشيء؟» قد يكون وضعًا أو «أن يفعلَ» أو «أن ينفعلَ» فيقال: قايمٌ أو مستلقٍ[8] أو متحرّكٌ، والذي يقال في جواب «كم الشيء؟» قد[9] يكون خفّةً وثقلاً، فيقال: عشرة أرطال ونحوها. وكان هذا الشارح يتأتّى له أن يدفع هذا الكلام[10] بعدمِ[11] المبالاتِ بالأمور المجازيّة، فإنّ التجوّزات لا يُطرَح لأجلها الأشياءُ التي منها يُؤخَذ المجازياتُ، وقد ذُمَّ في التعريفات الألفاظُ المجازيّةُ لا الأشياء التي يُؤخَذ منها تجوّزٌ ما. والتعريف المشهور للكيفيّة أنّها هيئةٌ قارّةٌ لا يحوج تصوّرُها إلى تصوّرِ أمرٍ خارجٍ عنها وعن حاملها ولا اعتبارِ قسمةٍ ونسبةٍ في أجزاءِ محلّها، ففارقت مقولةَ «أن يفعلَ» و«أن

---

(١) في اللونية RUL: في لونه G.
(٢) مشاركات GRL: مشاركان U.
(٣) فصولهما R: فصولها GUL.
(٤) الكمية والكيفية GR: الكيفية والكمية UL.
(٥) وموضوعيهما GRL: وموضوعهما U.
(٦) عليهم GRU: ـ L.
(٧) بان GRL: ان U.
(٨) مستلق RL: مستلقي GU.
(٩) قد RUL: وقد G.
(١٠) هذا الكلام GRL: هذا U.
(١١) بعدم RUL: بعد G.

ينفعلَ»[1] في كونِها قارّةً، وفارقتِ المضافَ والأينَ ومتى والجِدة في أنها لا تُحوج في تصوّرها إلى تصوُّرِ أمرٍ خارجٍ عنها وعن حاملِها[2]، وفارقتِ الكمَّ في عدم الحاجة في تصوّرِها إلى اعتبار قسمةٍ، والوضعَ في عدم استيجابها لوقوعِ نسبةٍ في أجزاء محلّها[3].

(٣٦) ويقسّمونها إلى ما يختصّ[4] بالكمّيات وإلى ما ليس بمختصٍ بالكمّيات ولا عارضٍ لها ويقسّمون هذا إلى استعداداتٍ[5] وكمالاتٍ، والكمالاتِ إلى ما يختصّ[6] بذي النفس وإلى ما لا يختصّ[7] به، والمختصّة بذي النفس ممّا يُؤخَذ كمالاتٍ ما فتنقسم إلى سريعِ الزوالِ وإلى بطيئهِ، فأما سريع الزوال من هذا القسم فهو الذي يُسمّى حالاً كغضب الحليم، وما كان بطيء الزوال يُسمّى ملكةً، ولا يعنون بملكةِ العلم حصولَ صورةٍ بالفعل بل القدرةَ على الإحضار متى أُريدَ من غير الحاجة[8] إلى فكرٍ، وكذا في[9] الأخلاق والعادات المتمكّنةِ، ويُؤخَذ معها الأمراضُ المزمنة ونحوُها ولكن يجب أن لا يؤخَذ المرضُ[10] معنًى[11] عدميًا، فإنّ العدميّات لا تكون في مقولةٍ ما، والملكة[12] للعلمِ ونحوهِ وإن كانت في نفسها[13] استعدادًا ما إلاّ أنّها[14] غاية من الغايات التي يُتوجّه نحوَها، فإنّ مُراد[15] العالِم من التحصيل في هذا العالم[16] ملكةُ العلمِ لأنفس <حصول> صورةٍ صورةٍ[17]، وإن كانت الملكةُ أيضًا غايتُها حصولَ صورة الشيءِ[18] بالفعل إلاّ أنّه لا يُتصوّر اجتماعِ جميع الصور العلمية وبقاؤُها معًا، بل لا يحصل لنا العلم إلاّ حالاً، والملكة

---

(١) أن يفعل وأن ينفعل GUL: أن ينفعل وأن يفعل R.
(٢) وعن حاملها R: وحاملها GUL.
(٣) محلها R: حاملها GUL.
(٤) وإلى ما ليس بمختص (مختصًا R، يختص L) بالكميات GRL: ـ U.
(٥) استعدادات RUL: الاستعدادات G.
(٦) يختص RUL: يخص G.
(٧) يختص RUL: يخص G.
(٨) الحاجة GUL: حاجة R.
(٩) في GUL: ـ R.
(١٠) المرض GRU: المرضى L.
(١١) معنى GUL: امرًا R.
(١٢) والملكة للعلم ونحوه GUL: والملكة كالعلم ونحوها R.
(١٣) نفسها: نفسه GRUL.
(١٤) أنها: أنه GRUL.
(١٥) مراد GRU: المراد L.
(١٦) في هذا العالم GRU: في هذا العلم L.
(١٧) صورة صورة GU: صورة RL.
(١٨) حصول صورة الشيء L: حصول الشيء GRU.

من حيث هي ملكة في الأمور المطلوبة أشرفُ من الحال بما هو حالٌ، فملكة العلم من حيث ثباتها أفضلُ من <حصولِ> صورةٍ صورةٍ بالفعل في هذا العالم، وملكة الأخلاق أَتَمُّ في بابها من حصولِ أمرٍ ممّا يُضاف إليه الملكاتُ بالفعل، فإنّ حلمًا أو غضبًا لا يثبت بالفعل، فلهذا أُخذتِ الملكاتُ ـ وإن كانت في نفسها استعدادات لكمالاتٍ ـ كمالاتٍ، ولا يعنون بالكمال ههنا ما يكون فضيلةً أو ملايمًا للشيءِ بل ما يكون نهايةَ استعدادٍ ما، وعلومُنا في هذا العالم الواقعةُ[١] بالفعل أحوالٌ، ولبعض النفوس بعد المفارقة يُؤدّي الملكةُ إلى حصول الصور بالفعل.

وأما الكمالات الغير المتعلّقة بذي النفس فمنها ثابتةٌ أيضًا ومنها غيرُ ثابتة، وأصلُ التقسيم في الكمالات وُضع على المحسوس وغير المحسوس[٢]، فالغير المحسوس ما سبق، والمحسوس من الكيفيات[٣] ـ كالطعوم والروايح والألوان ـ منها ثابتةٌ ومنها غير ثابتة. فأمّا الثابتة الراسخة فتُسمّى انفعاليّاتٍ مِثل حلاوة العسل وحُمرةِ الورد، فقد تكون من أوّل الخلقة كما ذكرنا، وقد لا تكون كملوحة ماءِ البحر، وربما خُصّصت[٤] باسمِ اشتقّ من «الانفعال» لانفعالِ الحواسّ عنها، وليس على الفيلسوف الاشتغالُ بمثل هذه الأشياء وأسبابِ الاشتقاقات بعد أن عرف الضابط الكلّيّ والمعنى المقصود. وأما الغير الثابتة الزايلة بسرعةٍ ـ كحمرة الخجل وصفرة الوجل ـ فتُسمّى[٥] انفعالاتٍ[٦]، وشاركت الانفعالاتُ الحالَ في أنّها غيرُ راسخةٍ وفارقته في المحسوسيّة وغيرِ المحسوسيّة[٧]، وشاركت الانفعاليّةُ الملكةَ في الثبات والرسوخِ وفارقتها[٨] أيضًا بالمحسوسيّة[٩]. وأما الاستعدادات فمنها تهيّؤٌ لقبول أثرٍ ما بسهولةٍ أو سرعةٍ ويُسمّى وهنًا طبيعيًّا كالممراضية، وما كان تهيّؤًا[١٠] للمقاومة وبطوءَ الانفعالِ يُسمّى قوّةً طبيعيّةً كالمصحاحيّة.

وأمّا القسم الذي يختصّ[١١] بالكمّيات من الكيفيات <فهو> كالانحناءِ

(١) الواقعة GRUL: الواقعات Rt.
(٢) المحسوس وغير المحسوس GUL: محسوس وغير محسوس R.
(٣) والمحسوس من الكيفيات GRU: والمحسوسات L.
(٤) خصصت GRL: خصصته U.
(٥) فتسمى: وتسمى GRUL.
(٦) انفعالات RUL: الانفعالات G.
(٧) المحسوسية وغير المحسوسية GU: المحسوسة وغير المحسوسة RL.
(٨) وفارقتها GR: وفارقتا UL.
(٩) بالمحسوسية GRU: المحسوسية L.
(١٠) تهيؤا R: تهيؤ GUL.
(١١) يختص GRtUL: خصوه R.

والاستقامةِ للخطّ والزوجيّةِ والفرديّةِ للعددِ. ـ والأقسام المعتبرة ـ التي[1] بحسب ما يشبه التنويعَ ـ أربعةٌ: أحدُها الحال والملكة، والثاني الانفعاليّات والانفعالات، والثالث القوة واللاقوة، والرابع ما يختصّ بالكمّيات. وأمّا تحقيق أنّ هذه أنواعٌ محصّلةٌ تحت الكيف والمقسّمات فيها هي الفصول فربما يصعب، وكيف يصحّ أن يقال إنّ الحمرة باعتبار ثباتها وسرعةِ زوالِها تنقسم إلى نوعَين وحلم الحليم وغير الحليم من[2] نوعَين حتى يكون الانفعالياتُ والانفعالات وأمورٌ نُسِبَت[3] إلى الحال والملكةِ مختلفةٌ بالحقيقة والنوع؟

(٣٧) واعلم أنّه إذا كان مفهومُ الملكة يدخل فيها قوةٌ ما أو قدرةٌ فحصولُ الصُّوَرِ[4] العلميّةِ نفسِها الثابتةِ وهيئات علميّة لنفوسِنا بعد المفارقةِ ولنفوس الأفلاكِ وعلومُ العقول ـ على ما يرى المتأخّرون وقومٌ ممّن قَبْلَهم أنّها صورٌ فيها تخرج عن الحال والملكةِ باعتبار أنها ليست سريعةَ الزوال وليست نفس القدرة أو قوةً قريبةً بل فعل مجرَّد بصورٍ[5] حاصلةٍ لا قدرة التحصيل وليست بانفعاليّات ولا انفعالاتٍ[6] ولا ما يتعلّق بكمّياتٍ ولا استعداداتٍ ـ فقد خرجت عن هذه التقسيمات[7]. فإذا أُريدَ تعميمُ التقسيم فيحذَفُ من التقسيم ما وُضع على ذي النفس وغيرِ ذي النفس، بل يُقتصَر على كمالٍ محسوسٍ وغيرِ محسوسٍ ليدخل فيه حالُ عقلٍ ونفسٍ وغيرِه، والملكة لا تُؤخَذ بمعنَى الاستعداد بل بمعنَى هيئةٍ لا يُحَسّ جنسُها ثابتةٍ كيف كانت، أو ما[8] يقرب من هذا أو يُؤخَذ[9] حالاً وملكةً وأمرًا آخر ليدخلَ فيه الإرادةُ الكلّيةُ ـ كما لنفوس الأفلاك ـ وصورٌ ثابتةٌ للعلوم، فيكون[10] كمالاً غيرَ استعداديٍّ بوجه ثابتٍ لا يزول يكون قسيمَ[11] الحالِ والملكةِ.

ولمّا ثبت للأجسام حدودٌ فيلزمها الشكل، والشكل ليس نفسَ الحدّ بل هيئة

---

(١) التي GRU: ـ L.

(٢) من RUL: ـ G.

(٣) نسبت GRU: نسبة L.

(٤) الصور GUL: الصورة R.

(٥) فعل مجرد بصور GU: فعل مجرد لصور L مجرد صور R.

(٦) ولا انفعالات R: وانفعالات L والانفعالات GU.

(٧) التقسيمات GRU: القسيمات L.

(٨) ما RUL: ـ G.

(٩) أو يؤخذ GRU: لا يؤخذ L.

(١٠) فيكون RL: ـ GU.

(١١) قسيم GRL: قسم U قبسه (؟) Rt.

تلزم الجسمَ المحدودَ من حيث هو محدود، والشكل حاصل في جميع ذلك المحدود وإن كان بشركة من الحدّ ومشروطًا به.

وليست الدايرةُ في الخطّ ولا الكرةُ في السطح وإن كانت الدايرة لا تتمّ إلاّ بانعطاف خطٍّ والكرةُ لا تتمّ إلاّ بتقبيب سطحٍ، ولو كانت الدايرةُ في مجرَّد الخطّ لكان[١] < الخطّ > استدارةً أو تقويسًا[٢]، ولو كانت الكرةُ في السطح لكان إمّا تقعيرًا ـ بحسب ما يلي[٣] جانب التجويف ـ أو تقبيبًا ـ بحسب ما يلي الأمر الخارج ـ فالحقّ[٤] أنّ الكرة جسمٌ لا سطحٌ، وإذا كان كذا فالدايرة سطحٌ لا خطٌّ.

والكيفيّات التي تختصّ بالكمّيات قالوا: لا تقبل الأشدَّ والأضعفَ، واعتبرْ بالزوجيّة فإنّ عددًا[٥] لا يكون أشدَّ زوجيّةً من عددٍ. قالوا: والأشكال لا تقبل الأشدَّ والأضعفَ، وربما لا يثبت هذا من جميع الوجوه على البحث، وربما يقع الكلام[٦] في الأتمّ انحناءً واستقامةً والأشدِّ كريّةً لا ما يقوله المهندسون بل ما يقع في الأعيان ويصحّ وجوده على ما قد بيّنّا.

(٣٨) ومن الناس مَن ظنّ في كثيرٍ من الكيفيّات أنّها من المضاف لِما يعرض لها من المضاف ـ كالعلم والخلق ـ، وليس كلّ ما يعرض له الإضافة يكون نفسَ الإضافة، ولو كان كذا لكان الجوهر نفسُه أيضًا مضافًا لأنّه يعرض له المضاف. وجماعة من الناس أخذوا المضاف بالمعنى المركّبِ، وسنبيّن الرأي الصحيحَ عند شروعنا في مقولة المضاف. وربما جوّز بعضُ الناس أيضًا[٧] أن يكون شيءٌ واحدٌ بالذات تحت مقولتَين، وهو خطأٌ: فإنّه كما أنّ له ذاتًا[٨] واحدةً فلا يقع إلاّ تحت مقولةٍ واحدةٍ بالذات وإن كان بالعرض يقع تحت مقولةٍ أُخرى، ثم كيف يكون الذات الواحدة جوهرًا وغيرَ جوهرٍ؟

سؤال الجسم الأبيض ليس من مقولة الجوهر ولا من مقولة الكيف، فإمّا أن يكون من مقولةٍ أخرى أو يكون شيءٌ واحدٌ من مقولتين.

---

(١) لكان GUL: لكانت R.
(٢) أو تقويسًا L: أي تقويسًا GU وتقويسًا R.
(٣) يلي GRU: هي L (في الموضعين).
(٤) فالحق GUL: والحق R.
(٥) عددًا GRL: عدد U.
(٦) الكلام GRU: كلامًا L.
(٧) أيضًا GRL: ـ U.
(٨) ذاتًا R: ذات GUL.

جواب ليس إذا كان الجسم من مقولةٍ والبياضُ من مقولةٍ يلزم أن يكون مجموعُ الأبيض من مقولة أخرى حتى يكون الإنسانُ الكاتبُ مع الكتابة يخرج من مقولة الجوهر ويدخل[1] تحت جنسٍ آخر، وليس كلّ مركّبٍ يصير ذاتًا أحديّةً تستحقّ بنفسها أن تقع تحت مقولة واحدة[2]، وكلامنا في الذوات الأحديّةِ والحقايقِ البسيطةِ[3] أنّها لا تقع تحت مقولتين، أما المركّب فيجوز أن يكون له أجزاء وكلُّ جزءٍ يقع تحت مقولة، ولا يكون المجموعُ واقعًا[4] تحت مقولة أخرى، فتبيّن فسادُ ظنِّ مَن توهّم أنّ العلم من مقولتين[5] أو أنه من المضاف لِما رأى أنّ العلم علمٌ بشيءٍ[6] والخُلق خلقٌ على شيءٍ، والمضاف لا يُعقل جزئيّاتُه إلاّ بالقياس إلى غيرها، وجزئيات العلم والخلقِ ينقطع عنها الإضافةُ المذكورة، فلا يقال: الهندسة هندسةٌ بشيءٍ والنحوُ نحوٌ بشيءٍ، ولو كان العلمُ من مقولة[7] المضاف ما انقطعت الإضافةُ ـ التي تخصّه ـ عن[8] جزئيّاته.

(٣٩) ومن الناس مَن ظنّ أنّ المعقول من الجوهر جوهرٌ فقال: العلم بالجوهر[9] جوهرٌ لا عرضٌ إذ لو كان عرضًا لزم أن يكون حقيقةٌ واحدةٌ تحت المقولتين، ولكان يلزم أيضًا أنّا إذا عقلنا الجوهر ما عقلنا الجوهر بل العرض إذ المعقول هو[10] نفس الصورة. ـ وهذا الشكّ إنّما وقع من جهة ما ظنّ أنّ حُكم مثال الشيءِ بعينه هو حكمُ الشيء من جميع الوجوه حتى إذا كان الفرس الخارجيّ ليس في النفس فالفرس المعقول يجب أن لا يكون في النفس، ويلزم من هذا أن يكون الفرس المعقول غيرَ معقولٍ، فإنّه لم[11] يحصل لنفوسنا هيئةٌ ما منه لا نعقله، وإذا كان لا بدّ من حصولِ صورةٍ والصورةُ في محلٍّ لا يتقوّم ذلك المحلُّ بها ولا يضرّه بطلانُها عنه فلا بدّ وأن لا تكون جوهرًا بل هي[12] مثال شيءٍ هو[13] في نفسه جوهرٌ، وكما نحن إذا عقلنا الفرس الذي هو على الأرض فالمعقول[14] من

---

(١) ويدخل R: ويحصل GUL.
(٢) واحدة RUL: آخر G.
(٣) والحقايق البسيطة GRtUL: البسايط R.
(٤) واقعًا GUL: ـ R.
(٥) مقولتين GRU: المقولتين L.
(٦) بشيء RUL: بالشيء G.
(٧) مقولة RUL: ـ G.
(٨) عن GRU: .
(٩) العلم بالجوهر L: العلم GRU.
(١٠) هو GRL: ـ U.
(١١) ما لم GRU: لم L.
(١٢) بل هي RUL: بل هو G.
(١٣) شيء هو RUL: شيء G.
(١٤) فالمعقول: والمعقول GRUL.

الفرس ليس نفسُه على الأرض الخارجية ـ بل[1] يُنسَب في العقل إلى صورة الأرض ـ فكذا الصورة[2] العقلية إذا حُكِمَ عليها بأنّها جوهرٌ: أي الذي يطابقها ـ هذه مقولةٌ عليه[3] ـ إنّه في الأعيان جوهرٌ وصورةُ الجوهر في الذهن أيضًا، وأمّا الجوهريّة نفسها فكلُّ الكلام[4] في أنّه «هل في الأعيان لها صورةٌ؟» وسيأتي الكلام في ما بعد.

(٤٠) وجماعة من الناس أنكروا الكيفيّاتِ الفعليّةَ والانفعاليّةَ، وأنت تعلم أنّ الشيء الأسود إذا ابيضَّ وماهيتُه وشكلُه ووضعُه وجميعُ أحوالِه بعدُ كما كانت ـ إلاّ السواد والبياض ـ أنّ المتبدّل ليس إلاّ نفس البياض وهو زايدٌ على الجميع وليس لا شيئًا محضًا[5] فإنّه لا ينفعل عنه حاسّةٌ ولا يُبصَر.

وظنّ بعضُهم أنّ اللون هو نفس الشكل ـ يكذّبه وجوهٌ: منها أنّ أجسامًا قد تتّفق في الشكل وتختلف في اللون[6]، ومن البيّن أنّ المتّفق فيه غيرُ المختلف فيه.
ـ وثانيًا: أنّه لو كان اللون نفسَ الشكل لَكُنّا إذا لمسنا الشكل بالحدقة أبصرنا لونَه، فإنّ الشيء الواحد من جهة واحدة لا يصحّ أن يُدرَك بإدراكَين مختلفَين، وإذا أُدرك بإدراكين مختلفين يقصر عن إحدِهما ما يصحّ عليه الآخر[7]، فلا بدّ من التعدّد.
ـ ثالثًا: إنّ الأجسام الفلكيّة أعظمُ الأجسام مقدارًا ولها أشكالٌ، فلو كان اللون نفسَ الشكل لكان[8] شكلُها أَوْلَى بالرؤية من جميع الأشكال، وليس هذا بصحيح.
ـ ورابعًا: أنّ الألوان لو كانت نفسَ الأشكال تضادّتِ[9] الأشكالُ تضادَّ الألوان[10]، وليس هذا بصحيح، فإنه ليس بين شكلَين من الأشكال غايةُ البعد كما بين السوادِ

---

(١) بل GRU: ـ L.

(٢) فكذا الصورة: فالصورة GRUL.

(٣) هذه مقولة عليه: هذه مقول عليه GRUL. يريد المصنف: إذا حكمنا على الصورة العقلية بأنها جوهر يكون معناه أن الذي يطابق الصورة العقلية في الخارج ـ الذي تكون هذه الصورة مقولة عليه ـ جوهر في أعيان، وأما نفس الصورة العقلية فهي لا تكون جوهرًا، بل صورة في الذهن.

(٤) فكل الكلام GRUL: فكلا وكذا الكلام Rt.

(٥) لا شيئًا محضًا: لا شيء محض GRUL.

(٦) في اللون R: باللون GUL.

(٧) عليه الآخر GUL: على الآخر R.

(٨) لكان R: فكان GUL.

(٩) تضادت R: لضادت GUL.

(١٠) تضاد الألوان RUL: تضادًا لألوان G.

والبياض. ـ وخامسًا: أنّه لو كان الشكلُ نفسَ اللون والهواءُ له شكلٌ فكان له لونٌ، فما صحّ لمُنكِرِه أن ينكره من بين[1] أجسامٍ كثيرةٍ وما أثْبَتَ الخلاءَ حيث فيه الهواء. ثم لا يُدرَكُ الأشكالُ إلاّ بالألوان والكيفياتِ الملموسةِ ونحوِها، وحال ما وراءَ اللون من الكيفيات المحسوسة[2] على ما[3] ذكرنا في اللون، فإن متّفقَي الشكل قد يكون أحدُهما باردًا والآخر حارًّا وكذا الحُلْوُ والمُرُّ، ثم لو كانت المحسوسات كلّها نفسَ الشكل كان المدرَك باللمس[4] نفسَ المدرَك بالبصر، فكان إذا رُؤِيَ[5] شيءٌ من بعيدٍ عُرِفَ أنّه حارٌّ أو باردٌ أو حلوٌ أو مرٌّ، وليس كذا، وهكذا إذا كانت المحسوسات كلُّها نفسَ الأشكال والشكلُ الذي كان[6] عينَ الحرارة غيرُ الشكلِ الذي نفس البرودة، فإذا اشترك الجسمُ[7] الحارُّ والباردُ في شكل واحد فيلزم أن يكون جسم واحد حارًّا وباردًا[8] معًا، وهو محال، وعلى هذا القياس في باقي الانفعاليات.

واعلم أنّ الخفّة والثقل أيضًا من جملة الكيفيات المحسوسة[9]، وقد سبق[10] وجهُ خطأ مَن ظنّ أنّهما من الكمّية، وإذا[11] رأيتَ الجسمَ الواحدَ يثقل بسبب برودةٍ ويخفّ بسبب حرارةٍ مع وحدته وبقاءِ ماهيّته ـ والجسمُ في حيّزِ نفسِه غيرُ خفيفٍ ولا ثقيلٍ ـ فتعلم أنّ الثقل والخفّة ليسا إلاّ عرضَين وهما من الكيفيات المحسوسة، وقد يُدفَن الجسمُ تحت الأرض فيزداد ثقلاً، وقد يجتمع[12] أجسامٌ متباينةٌ ذواتُ أوزان ويحصل لمجموعها وزنٌ أكثرُ ممّا[13] يستحقّ نسبةُ الأجزاء أو أقلُّ بفعلٍ وانفعالٍ. والميل القسريّ أيضًا كيفيةٌ، والمُيُول كلُّها من الكيفيات المحسوسة.

(٤١) ومن قال إنّ الكمّيّة أعمّ[14] وجودًا من الكيفية ـ فإنّ المفارقات[15] ذواتُ عددٍ ولا كيفيةَ لها ـ نَسِيَ مذهبَه[16] أنّ العقول لها علومٌ هي صورٌ في ذواتها

(١) من بين R: بين GUL.
(٢) المحسوسة GU: الملموسة L، ـ R.
(٣) على ما GtRUL: كما G.
(٤) باللمس GL: بالملمس RU.
(٥) رؤي GUL: رأى R.
(٦) كان GRU: ـ L.
(٧) الجسم GRU: حال الجسم L.
(٨) وباردًا GUL: باردًا R.
(٩) المحسوسة GUL: المحسوسات R.
(١٠) سبق RUL: يتبين G.
(١١) وإذا GUL: فإذا R.
(١٢) يجتمع RU: يجمع GL.
(١٣) مما RUL: ـ G.
(١٤) اعم GRU: اعلم L.
(١٥) المفارقات RUL: الفارقات G.
(١٦) نسي مذهبه GUL: نسي أن مذهبه R.

وهي كيفيّاتٌ، فآحادها ذواتُ كيفيّاتٍ، وليس كلُّ واحدٍ ذا عددٍ[١]، فالكيفية أعمُّ[٢] وجودًا من الكمّية على ما اعترف به، فقد ناقض.

ويثبتون عرضيّةَ الكيفيات بالضابط المشهور وهو حاجتُها إلى محالّها واستغناءُ محالّها عنها: أما السواد والبياض والشكل لو استغنت عن المحلّ لكان إمّا أن يصحّ الإشارة إليها أو لا يصحّ. فإن صحّت الإشارةُ إليها: فهي إمّا مقصودةٌ بالإشارة أو في أمرٍ مقصودٍ بالإشارة. فإن كانت[٣] في ذاتٍ مقصودةٍ بالإشارة فهي في جسم، وقد[٤] فُرضت مجرّدةً عن الجسم، وهو محال. وإن كانت نفسُها مقصودةً بالإشارة وتأتيها الإشاراتُ من جميع الجهات فهي نفسها جسمٌ، فصارت مستغنيةً عن المحلّ وقد كانت حاله أو <فُرِضَ أن يكون> من نوعها حالٌّ، وهو مُحال. ثم أليست شاركت الأجسام[٥] في الجسميّة وفي أنّها مقصودةٌ بالإشارة وفارقتها بالسواد أو البياضِ؟ فهي جسمٌ مع هيئة[٦] السوادِ لا السواد وحده، وكان قد فُرض سوادًا وحدَه. وإن لم يصحّ الإشارة إليها: فهي إمّا جواهر يصحّ أن يتألّف منها الأجسامُ[٧] بالالتئام أو جواهر لا يتألّف منها الأجسامُ[٨]، فإن كانت بحيث يصحّ تألُّفُ[٩] الأجسامِ عنها بانضمامِ بعضِها إلى بعضٍ وهي غيرُ منقسمةٍ فيتركّب[١٠] الجسمُ من أجزاء لا تتجزّى تنضمّ، فيحصل منها الجسم، وقد بُرهن على امتناع الجزء الغير المتجزّى. وإن كانت جواهرَ لا يحصل من التئامِها الجسمُ ومن شأن نوعِها الحلولُ في الجسم فيلزم أن يكون ماهيةٌ واحدةٌ تستغني عن المحلّ بذاتها ثم يزول عنها[١١] الاستغناء فتحلّ فيه وهو محال، فإنّ الماهيّة المستغنية لطبيعتِها يبقى الاستغناءُ ببقائها. والشكل أيضًا تبيّن بهذا استحالةُ استغنائه. ثم إنّه لا يصحّ شكلٌ إلاّ مع مقدارٍ ولا مقدارَ إلاّ في جسمٍ، وإذا تبيّن[١٢] أنّ الطبيعة الواحدة لا تحتاج إلى محلّ تارةً وتستغني عنه أُخرى فلا يحتاج إلى هذه التطويلات في الحجّة، فإنّه لا بدّ في

---

(١) ذا عدد: ذو عدد GRUL.
(٢) أعم GRU: اعلم L.
(٣) فإن كانت GUL: فإن كان R.
(٤) وقد RUL: فقد G.
(٥) الأجسام RUL: للأجسام G.
(٦) هيئة GRU: هوية L.
(٧) الأجسام GUL: أجسام R.
(٨) بالالتئام... منها الأجسام GRU: ـ L.
(٩) تألف RUL: تأليف G.
(١٠) فيتركب RUL: فتركب G.
(١١) عنها RL: عنه GU.
(١٢) تبين R: بين GUL.

الأخير من الرجوع إلى هذا القسم وهو بذاته كافٍ، والباقي ليس يخلو عن أقسامٍ زايدةٍ فيها تعسّف.

وممّا يُذكر حجّةً قولُهم إنّ السواد إذا فارق المحلّ لا يخلو: إمّا أن يُحَسّ أو لا يُحَسّ، والتالي بقسَميه باطلٌ، فإنّه إن كان يُحَسّ فإليه إشارةٌ[1]، فهو مع مقدارٍ، وليس المقدار هو نفس السواد، فقد يُعقَل المقدارُ دون السواد ومفهومُ السواد أيضًا لا يدخل فيه المقدار والجسمية، فيلزم أن يكون في شيءٍ متقدّرٍ وجسمانيّ، وقد فُرض مجرّدًا، وإن كان لا يُحَسّ ولا يتأتّى أن يُحَسّ فليس[2] في نفسه سوادًا، وقد فُرض سوادًا وهو محال.

وضابطهم في إثبات عرضيّةِ كلِّ مقولةٍ صحّةُ تبدّلِها أو تبدّلِ جنسٍ منها على حقيقةٍ أو على جنسها وعدمُ تغيّرِ جوابِ «ما هو» فيها، ولمّا رأيتَ الشمعة تختلف عليها أشكالٌ كثيرةٌ وماهيّتها محفوظةٌ فتعلم[3] أنّ الشكل عرضٌ في الشمعة[4]، وإذا تبيّن أنّه عرضٌ فيها[5] ولا يصحّ أن يكون نوعٌ واحدٌ منه جوهرٌ ومنه عرضٌ فيكون كلُّ نوعٍ من أنواع الأشكال عرضًا[6]، وإن لم يفارق المحلّ فإنّ منَ الأعراض ما هي دايمة كحركة الفلك وشكله، ومنها ما يتصوّر فيها المفارقة.

(٤٢) واعلم أنه كما قد يقال «شكل» ويُعنَى به المقدار الذي هو مشكَّل ـ والمقدار المشكّل كمّيةٌ ـ فكذلك قد يقال «زاوية» ويُعنى بها[7] المقدارُ ذو الزاوية ـ والمقدار ذو الزاوية[8] من حيث هو مقدار كميّة ـ وكما أنّ هيئة الشكل كيفيّةٌ فكذلك هيئة الزاوية كيفيةٌ. وإذا قيل للمقدار الذي يعرض[9] له أنه ذو زاويةٍ «زاويةٌ» يقال للزاوية بهذا الاعتبار «ثُلْثٌ» و«رُبْعٌ» ويكون رسمُ[10] الزاوية بهذا الاعتبار «المقدارُ الذي هو ذو حدودٍ أَكْثَرَ من واحدٍ تنتهي عند حدّ مشترَكٍ من حيث هو كذا»، وإذا عُني بها الهيئة فيرسم أنها «هيئة تحصل للمقدار من حيث هو ذو

---

(١) إشارة GUL: الإشارة R.

(٢) فليس GUL: R.

(٣) فتعلم GRU: ليعلم L.

(٤) الشمعة RUL: الشمعية G.

(٥) إنه عرض فيها: إنها عرض فيه GRUL.

(٦) عرضًا R: عرض GUL.

(٧) ويُعنى بها GUL: ويراد به R.

(٨) والمقدار ذو الزاوية GRU: ـ L.

(٩) يعرض GRU: يفرض L.

(١٠) ثلث وربع ويكون رسم GRL: المقدار الذي رسم U.

حدودٍ[١] أكثر من واحدٍ تنتهي عند حدٍّ مشترَكٍ» ويكون هذه[٢] الهيئة كيفيةً. ومن المشهور أنّه قد يحصل من الشكل وغيرِ الشكلِ ما يُسمَّى صورةً وخلقةً وهو الشكل من حيث إنّه محسوسٌ في جسم طبيعيٍّ أو صناعيٍّ مخصوصًا بما يصحّ إبصاره، فالشكل الملوَّن يُسمَّى خلقةً وصورةً.

ويثبتون وجود الدايرة بأنّ الكرة إذا قُطعت بنصفَين يحصل من ذلك دايرةٌ، وقد بيّنوا وجود الكرة بالحجّة المذكورة على أنّ البسيط لا يقتضي من الأشكال غيرَ الكريّ. وإذا علمتَ أنّ الكرة التي يقولونها على ما تلاقي كرةً أخرى بنقطة يستحيل وقوعُها وتوهُّمُها ـ ممّا[٣] سلف في فصل الجزء الغير المتجزّى ـ فالدايرة التي يذكرونها التي تُلاقي دايرةً أُخرى بنقطةٍ حالُها كحالِها. وأمر النقطة أيضًا[٤] كما سبق. وما يُتوهّم عند الحركة ويُؤخَذ منطقةً ونحوَها إن صحّ[٥] فرضُه فيكون جسمًا مستديرًا أو سطحًا صغيرَ العرض، وأنّ كلّ خطٍّ[٦] يُتوهّم[٧] لا بدّ وأن يكون له طرفٌ إلى صوبٍ وآخر إلى صوبٍ آخر فينقسم[٨].

سؤال الخطّ واقعٌ في الأعيان لأنّ الجسم متناهٍ في الأعيان وسطحُه متناهٍ في الأعيان ونهاية السطح خطٌّ، فإذا[٩] كانت نهايةُ السطح[١٠] واقعةً في الأعيان فالخطّ موجودٌ[١١] في الأعيان، فهو شيءٌ.

جواب الاشتباه إنّما حصل باعتبار إعطاءِ العدميِّ حُكمَ الوجوديِّ والنهايةُ عدميةٌ، والعدميّ لا يقال إنه واقعٌ في الأعيان إلاّ بالتجوّز، فإنّ الوقوع في الأعيان إنما يُعنَى به وجودِ الشيء في نفسه، والعدميّ لا وجودَ له ـ أعني ما يدخل في مفهومه العدمُ ـ وتتأمّل أحوال هذا مما[١٢] قد تقدّم[١٣].

وقد تكلّفوا في إثبات الدايرة وجوهًا، وأظهرُ الجميعِ ما يُعتمد عليه في العُرْفِ من أمر الفرجار، ولا يثبت به إلاّ الدايرةُ العُرْفيّةُ كما أشرنا إليها. وأما المنكرون

---

(١) ذو حدود: ذو حد GRUL.
(٢) هذه GRL: هذا U.
(٣) مما GRL: ما U.
(٤) أيضًا GUL: ـ R.
(٥) إن صح RL: وإن صح GU.
(٦) وأن كل خط R: فإن خطا GUL.
(٧) يتوهم RUL: توهم G.
(٨) فينقسم GRL: فمنقسم U.
(٩) فإذا R: وإذا GUL.
(١٠) نهاية السطح GRU: نهاية L.
(١١) موجود R: واقع GUL.
(١٢) مما GRU: بما L.
(١٣) قد تقدم R: تقدم GUL.

للدايرة بناءً على وجوب[1] التضريس باعتبار الأجزاء التي لا تتجزّى يثبت عليهم الدايرةُ بأنّه إن صحّ أن تُسَدّ[2] الثُّلَمُ[3] ـ التي[4] بها حصل التضريس ـ بجوهر أو جواهر فتُسَدّ، فيثبت الدايرةُ، وإن كانت أصْغَرَ من أن تُسَدّ بجوهر واحد فوُجد أصغرُ من الجوهر، فيتجزّى الذي لا يتجزّى، وهو محال[5].

4.

فصل

في المضاف وما يذكر فيه

(٤٣) اعلم أنّ المضاف منه حقيقيٌّ بسيطٌ ومنه مركّبٌ ليس بمضاف حقيقيّ، فالأوّل كالأبوّة والثاني كالأب، وقد عرّف الحقيقيَّ بعضُ الناس بأنّه هيئة لا تُعقَل إلاّ بالقياس إلى غيرها.

بحث: وإذا اعتبرتَ هذا الرسم وجدتَه فاسدًا، فإنّ قولهم «لا يُعقَل إلاّ بالقياس إلى غيره» يرجع حاصلُ القياس فيه إلى الإضافة، فيكون تعريف الشيء بنفسه، ويكون مع ذلك متضمّنًا لأنّ «الإضافة هي التي لا تُعقَل إلاّ بالإضافة إلى غيرها» هذا مفهومُ قولِهم «بالقياس إلى غيره». وقد يُؤوِّلون[6] هذا بأنّ معنَى كونهِ معقولاً «بالقياس إلى غيره» أنّه يحوج تصوّرُه إلى تصوّر شيءٍ خارجٍ عنه، فإذا[7] قيل لهم[8]: إن عنيتم بأنّه يحوج تصوّرُه إلى تصوّر أمرٍ خارجٍ أنّه يُعلَم به[9]، فيلزم الدور في المتضايفَين، وإن عنيتم به أنّه يكون معه، فكثيرٌ من غير المتضايفين كذا ـ كالسقف[10] يُعقَل معه الحايط ـ قالوا: ينبغي أن يُعقَل معه من[11] جهة ما هو بإزائه، فإذا بُوحِثَ عن هذه المؤازاة لزمهم الرجوع إلى الإضافة. ويقرب من هذا قولهم: إنّ المضاف هو الذي وجودُه هو أنّه مضافٌ، ويعتذرون عنه بأنّ المضاف

---

(١) وجوب GRtUL: وجود R.
(٢) بأنه إن صح أن تسد RL: فإنه إن صح فسد GU.
(٣) الثلم GRU: إليكم L.
(٤) التي RUL: الذي G.
(٥) وهو محال GUL: ـ R.
(٦) يؤولون: يؤلون GRU: يأولون L.
(٧) فإذا GUL: وإذا G.
(٨) لهم RL: ـ GU.
(٩) يعلم به RUL: يعلم منه Rt (مطموس في G).
(١٠) كالسقف RU: كسقف L (مطموس في G).
(١١) معه من RUL: منه من G.

الذي أُخذ في التعريف غيرُ المضاف المحدودِ، بل هذا ـ الذي في الحدّ ـ هو المضاف المركّب وهو أشهرُ من المضاف البسيط. وقد أورد بعضُهم ما حاصلُه أنّه يجوز أن يكون للشيء جنسٌ ـ أو ما يشابهه[١] الجنسَ من الأمور العامّة ـ أشهرُ منه[٢]، ويرى الخاصّةُ[٣] اسمَ الأمرِ العامّ ـ بما هو نوعٌ له أو شَبَهُ نوعٍ ـ أَلْيَقَ، فينقلون الاسمَ إليه كما وقع في نقلِ اسمِ الإمكان من المعنَى العاميّ إلى الخاصّيّ، فكذلك المضافُ يقع على البسيطِ ـ كالأبوّة ـ وعلى مجموع[٤] البسيطِ وغيرِه ـ كالأب ـ فهو[٥] يعمّهما[٦]، والخاصّةُ نقلتِ اسمَ المضاف إلى الخاصّ[٧] الذي هو البسيط.

(٤٤) **بحث وتعقّب**: وهذا خطأٌ، فإنّ اسم[٨] المضاف لا يصحّ أن يقع عليهما إلاّ باشتراك الاسم[٩] أو بتجوّزٍ[١٠]، وليس المضاف معنًى يجمعهما[١١]، وليس نسبة الإمكان العامّ إلى المعنى الخاصيّ كنسبة المضافِ المركّبِ إلى البسيط، فإنّ الإمكان العامّ هو مَثَلاً[١٢] سلبُ ضرورةِ العدمِ، وليس فيه شرطٌ زايدٌ عن الإمكان الخاصّيّ، بل في الإمكان الخاصّيّ اعتبارٌ زايدٌ على العامّيّ[١٣] وهو سلبُ ضرورةِ[١٤] الوجود والعدم جميعًا، ولا يصحّ في موضعٍ من المواضع أن يكون العامُّ له جزء في معناه لا يُوجَد للخاصّ، ويجوز أن يكون للخاصّ جزء أو اعتبار لا يُوجَد للعامّ. وأمّا أمر المضاف فإنّ المركّب لا يصحّ أن يكون أعمَّ من البسيط، فإنّ المركّب في مفهومه البسيطُ وأمرٌ زايدٌ ومفهومُه مركّبٌ منهما، والطبيعة العامّة يصحّ حملُها على الخاصّ الذي[١٥] تحتها[١٦] بالاسم والحدّ، وأما المضاف المركّب فلا[١٧] يصحّ حملُه بالحدّ على المضاف البسيط وألاّ يلزم أن يكون البسيطُ فيه

---

(١) يشابه R: يشبه GUL.
(٢) منه GRU: ـ L.
(٣) الخاصة: أي الخواص من الفلاسفة.
(٤) وعلى مجموع RL: على مجموع GU.
(٥) فهو GRU: ـ L.
(٦) يعمهما RL: يعمها GU.
(٧) الخاص: أي الذي تحته.
(٨) اسم RUL: الاسم G.
(٩) الاسم R: اسم GUL.
(١٠) بتجوز R: تجوز GUL.
(١١) يجمعهما GRtUL: يعمهما R.
(١٢) مثلاً GUL: مثل R.
(١٣) العامي R: العام GUL.
(١٤) ضرورة RL: بضرورة GU.
(١٥) الذي GRU: التي L.
(١٦) تحتها: تحته GRUL.
(١٧) وأما المضاف.. فلا: فالمضاف... لا GRUL.

تركيبٌ، وهو محال. فليس بعامٍّ يكون البسيطُ خاصًّا له. ولا يصحّ أن يُؤخَذ المضافُ أمرًا عامًّا يعمّ البسيطَ والمركّبَ من البسيطِ وغيرِهِ بمعنًى واحدٍ إذ لا اشتراك بينهما إلاّ في البسيط[1] فحسب، فالجزء الآخر لا مَدخل له، فإذا أُخذ للجزء الآخر مَدخلٌ يكون اللفظُ مشتركًا يدلّ في أحد مفهومَيه على معنى البسيط وفي الثاني على شيءٍ جزؤُه ذلك البسيطُ، فاللفظ واقع بالاشتراك. فإذا قِيل في تعريف المضاف[2] إنّه «هو الذي وجوده أنّه مضاف» وأُريد بالمضاف المأخوذِ في التحديد البسيطُ وهو المحدود فيكون تعريف الشيء بنفسه، وإن أريد به[3] المركّبُ فيكون معناه أنّ البسيط «هو الذي وجوده[4] أنّه مركّبٌ!» وهو خطأٌ. وفي الجملة التعريف مختلٌّ، والقوم مُصِرّون في هذه الأشياء على ما لا يَعنيهم، فالمضاف البسيط معرفتُه فطريّةٌ، وكذا المركّب. والفرق بين[5] المركّب والبسيط أيضًا فطريٌّ، وقد يحتاج إلى تذكيرٍ وتنبيهٍ. فالمركّب فيه جزءٌ من مقولةٍ أُخرى كالأبِ: فإنّه جوهرٌ في نفسه لحقته[6] الأُبوَّةُ، وكالمساواةِ: فإنّه اتّفاقٌ في الكمّيّة، والمشابهةِ: اتفاقٌ في الكيفيّة، وليس الكمُّ الموافقُ أو الكيفُ الموافقُ مضافًا بسيطًا بل مركّبًا من حيث هو كذا.

(٤٥) **والنوع الحقيقيّ** للمضافِ البسيط ليس بأن يُؤخَذ الإضافةُ مع الموضوع الذي عرضت له فيُجعَل[7] المجموعُ نوعًا واحدًا، بل يجب أن يكون الإضافة وفصل النوعِ ـ الذي يكون بالحقيقة نوعًا لها ـ لا يكون جعلُ أحدِهما غيرَ جعل الآخر، بل يكون طبيعةُ الجنسيّةِ والفصليّةِ فيه ـ أي في ذلك النوعِ ـ أمرًا واحدًا[8] يعرض كما هو للملحوقِ[9] به. وفرق بينٍ ما يقال «الكيف الموافق[10] لكيفٍ» وبين ما يقال «موافقةٌ كيفٍ لكيفٍ» فإنّ الأوّل أُشير فيه إلى الكيف المركّب مع إضافةٍ هي الموافقة، والثاني أُشير فيه إلى إضافة هي الموافقة المتخصّصة[11] بالكيفية وهي

---

(١) إذ لا اشتراك بينهما إلاّ في البسيط GRtUL: إذ الاشتراك بينهما في البسيط R.
(٢) بالمضاف GUL: من المضاف R.
(٣) به GUL: ـ R.
(٤) وجوده أنه GUL: وجدانه R.
(٥) بين RUL: من G.
(٦) لحقته RL: لحقه GU.
(٧) فيجعل GRU: فجعل L.
(٨) أمرًا واحدًا RL: أمر واحد GU.
(٩) للملحوق GRU: للمخلوق L.
(١٠) الموافق GRU: للموافق L.
(١١) المتخصصة: متخصصة GRL مختصة U.

المشابهة الممتازة بذلك[١] التخصّص عن المساواة[٢] التي هي الموافقة[٣] في الكمّية. وربّما إذًا قال لهم قايلٌ: إنّكم قلتم إنّ المساواة والمشابهة اتّفقتا في موافقةٍ ما وافترقتا[٤] في التخصّص[٥] بالكيف والكمّ، فيكون إما[٦] المشابهة والمساواة[٧] من نوع واحد، وقد قلتم إنّهما نوعانِ وضابطُكم أيضًا اقتضى ذلك، فإن الموافقة في الكيفيّة لا يصحّ أن يُرفَع عنها التخصّصُ بالكيفيّة بحيث يبقى ذاتُ الموافقة ويُقرَنَ[٨] بها التخصّصُ[٩] بالكمّيّة وهي هي بعينها ـ وهذا هو ضابط كونِ المخصّص فصلاً ـ فإذا[١٠] كان كذا فيجب[١١] أن يكون الموافقةُ ـ التي هي إضافةٌ ـ فصلُها الكيفيةَ أو الكمّيّةَ أو إضافةً أُخرى إليها، فإن كانت الكيفيّة أو الكمّية نفسَ الفصل فالمفروضُ إضافةً بسيطةً ليست إضافةً بسيطةً بل إضافة مع مقولةٍ أُخرى، وكانت المشابهةُ والمساواةُ إضافةً بسيطةً على ما اعترفتم. ثم يلزم أن يكون أمرٌ واحدٌ تحت مقولتَين، وقد منعتم هذا. وأمّا أن يكون فصلُ الإضافةِ ـ التي هي الموافقة ـ إضافةً إلى الكيفيّة أو إلى الكمّية لا نفسَ الكيفيةِ والكمّيةِ، فيكون فصلُ الإضافةِ إضافةً وهو ممتنع. ثم يرجع الكلام إلى أنّ الإضافة الثانية[١٢] بماذا تمتاز عن الإضافة الأُولَى؟ فربما يحتاجون فيه إلى العود على ما سنذكر في هذا الكتاب إن شاء اللّه في شرح القسطاس الذي أوردناه في التلويحات.

(٤٦) **ومن الموضوعات** ما يضيف[١٣] الإضافات[١٤] كبنوّة عَلِي، وتشخُّص الإضافةِ[١٥] لا يكفيه تعيّن[١٦] رجلٍ كما يقول «ابن هذا الرجل»، فإنّ «ابن الشخص[١٧] الواحد» يصحّ أن يُحمَل على جماعةٍ لا يجب انحصارهم في عددٍ معيَّنٍ بحيث لا يصحّ الزيادةُ عليه، بل أُبوّة زيد لعمرو تتعيّن بتعيّنهما جميعًا، وجانبُ

---

(١) بذلك GRL: لذلك U.
(٢) المساواة RUL: المساوات G.
(٣) الموافقة R: موافقة GUL.
(٤) وافترقتا Rt: وافترقا GRUL.
(٥) في التخصص GRtUL: بالتخصص R.
(٦) أما: لعلها زائدة.
(٧) والمساواة RUL: والمساوات G.
(٨) ويقرن RUL: ويقولون G.
(٩) التخصص GRU: التخصيص L.
(١٠) فإذا GRtUL: فإن R.
(١١) فيجب R: يجب GUL.
(١٢) الثانية GRU: التامة L.
(١٣) يضيف RL: يضف GU.
(١٤) الإضافات GRL: الإضافة U.
(١٥) الإضافة RUL: الإضافات G.
(١٦) تعين RtL: تعيين GRU.
(١٧) ابن الشخص RL: أب الشخص GU.

الأُبوّة ـ وإن كان قد يُتوهَم[1] أنّه بخلاف[2] ما قلنا ـ هو مثله أيضًا، وإن كان لا يصحّ أن يقال إنّ زيدًا له أبوان ذَكرانِ[3] أو أُمّان إلاّ أنّه بسببٍ خارجيٍّ لا لأنّ الإضافة من طرفٍ واحدٍ تتشخّص، وفي بعض المواضع يحتاج في التعيين[4] الشخصيّ إلى اعتبار أكثر من تعيين[5] الحدَّين[6] اللذين[7] بينهما[8] الإضافة[9]، ولا يكفي فيهما ما كفي في تعيين الأُبوّة التي هي لعمرو بالنسبة إلى زيد بتعيّنهما كجوار زيد لعمرو، فإنّه لا يتشخّص بتعيّنهما إذ[10] يجوز[11] أن يكون بينهما مجاوراتٌ بحسب أوقاتٍ ـ وكذا المحاذات[12] ـ بل يحتاج إلى تعيّن[13] وقتٍ، وفي مجاورة الدار مَثَلاً[14] يحتاج إلى تعيّن[15] داريهما مع تعيّنهما[16].

ولمّا اعترف المشّاؤون في أنّ البنوّة سيّما بنوّة رجلٍ واحدٍ هو زيد مثلاً وإن صحّ حملُها على كثيرين أعدادُها غيرخ مختلفةِ الحقايق، فمع ذلك بنوّة خالد له امتازت عن بنوّة جعفر له بتخصّصهما[17] بهما، ولو رُفع ذلك التخصّصُ[18] بجعفر أو بخالد بطلتْ تلك البنوّة ـ والطبيعة التي لها مخصِّصات يرتفع تخصّصٌ منها عند ارتفاع مخصّصٍ[19] له كما سبق هي جنسيّةٌ على ما قالوا ـ فالبنوّة لزيد تصير جنسًا وكانت نوعًا! هذا إذا توجّه عليهم لا بدّ لهم من حيرة أو رجوعٍ إلى أمرٍ آخر وتركِ كثيرٍ من التطويلات، وذلك ما عسى نذكره على قريبٍ من هذا الموضع.

(٤٧) ومن المتضايفَين ما ينعكسان[20] رأسًا برأسٍ كالأُخوّةِ[21]، فإنّ كلّ واحدٍ منهما أخ للآخر، وليست أُخوّةٌ واحدةٌ[22] هي قايمةٌ بهما جميعًا بل لكلّ

---

(١) قد يتوهم GUL: يتوهم R.
(٢) بخلاف GUL: مخالف R.
(٣) ذكران GUL: ـ R.
(٤) التعيين GRU: التعييني L.
(٥) تعيين GRU: تعييني L.
(٦) الحدين GRU: ـ L.
(٧) اللذين RL: ـ GU.
(٨) بينهما RUL: منهما G.
(٩) الإضافة GRU: إضافة L.
(١٠) بتعينهما إذ GRL: بتعيينهما إذ U.
(١١) يجوز GUL: لا يجوز R.
(١٢) المحاذات GUL: المحاذيات R.
(١٣) تعين R: تعيين GUL.
(١٤) مثلاً RUL: مثلها G.
(١٥) تعين R: تعيين GUL.
(١٦) تعينهما R: تعيينهما GUL.
(١٧) بتخصصهما GU: بتخصصها R بتخصيصهما L.
(١٨) التخصص: RL: التخصيص GU.
(١٩) تخصص U: مخصص GRL.
(٢٠) ينعكسان GRU: يتعاكسان L.
(٢١) كالأخوة RUL: كأخوة G.
(٢٢) أخوّة واحدة GRu: الأخوة L.

واحدٍ أُخوَّةٌ أُخرى على ما اشتهر من القوم، وليست الأُبوّة والبنوّة كذا، فإنّ أحدهما أبٌ للآخر، والثاني ليس أبًا له بل ابنًا. والمضاف الحقيقيّ لا بدّ له من انعكاس الطرفين بالتكافؤ، والمركّب أيضًا لا بدّ له من انعكاس إذا أُخذ الطرفانِ على التعادل، فإنّ الأب أبٌ لابنٍ والابنُ ابن لأبٍ، وإذا اختلّ التعادل لا يجب الانعكاس، فإذا[1] قيل «السُكّان سكّان للسفينة[2]» و«الرأس رأس للحيوان[3]» لا يصحّ أن يعكس فيقال «السفينة سفينة لسكّان» و«الحيوان حيوان لرأس»، وإنما يتحقّق التعادل إذا قيل «الرأس لِذي الرأس» و«السكّان لِذي السكان». وممّا[4] يُخِلّ بالتعادل أن يُؤخَذ أحدُهما بالفعل والآخر بالقوة: كالعلم إذا أُضيف إلى خارجٍ بأنّه علمٌ بشيءٍ، فهذا العلم يلزمه معلومٌ ومعلومُه قد يُؤخَذ دون العلمِ[5] ـ ولكن لا من حيث هو معلومٌ ـ، وإن كان تصوّرًا لأمرٍ[6] لا وجودَ له في الأعيان فليس علمًا[7] بمعلومٍ خارجيٍّ، وكلامُنا في هذا المثال في ما إذا كان له معلومٌ خارجيٌّ وإن كان الخارجيّ معلومًا بالقصد الثاني على إجمال قاعدةِ القوم. فإن قيل: المتقدّم[8] في الزمان يضاف[9] إلى متأخّرٍ مع استحالة اجتماعهما، فقد أُضيف أحدُهما إلى ما ليس، فأُجيبَ[10] بأنّ الإضافة ههنا بين الجزءين ذهنيةٌ، فيأخذ الذهن الجزءين حاضرَين[11]، فيحصل الإضافة بينهما في الذهن، وهذا ظاهر. وقال بعضهم: وقد يكون أحدُهما في الذهن والآخر حاضرًا، فيُحكَم بينهما بتقدّمٍ وتأخّرٍ. وينبغي أن يُؤوّل بما إذا حصل صورة الحاضر[12] أيضًا في الذهن حتى يصحّ الحكم بينهما، فهما في الذهن كيف كانا، ودون ذلك لا يصح الحكم بينهما أصلاً.

(٤٨) واعلم أنّه إذا أخذتَ أُبوّةً مطلقةً[13] فضروريٌّ أن[14] يكون بإزائها بنوّةٌ مطلقةٌ، وإذا أخذتَ أُبوّةً محصّلةً فلا بدّ من أن يؤازيها بنوّةٌ[15] محصّلةٌ. وفرّقوا بين

---

(١) فإذا RU: وإذا GL.
(٢) للسفينة RL: السفينة GU.
(٣) للحيوان R: لحيوان GUL.
(٤) ومما GRU: وربما L.
(٥) دون العلم GUL: من غير العلم R.
(٦) تصورًا لأمر GU: تصور الأمر L تصورًا R.
(٧) علمًا RL: علم GU.
(٨) المتقدم GRU: المقدم L.
(٩) يضاف R: مضاف GUL.
(١٠) فأجيب: وأجيب GRUL.
(١١) حاضرين GUL: الحاضرين R.
(١٢) الحاضر GUL: الحاصل R.
(١٣) مطلقة RUL: مطلقًا G.
(١٤) فضروري أن GRU: لضروري بأن L.
(١٥) مطلقة.. يؤازيها بنوة GRU: ـ L.

النسبة والإضافة، وقالوا: ليس كلُّ نسبةٍ إضافةً، فإنّ كلّ شيءٍ له نسبةٌ إلى لازم من اللوازم في الذهن وليست بإضافةٍ، وإن أُخذتِ النسبةُ مكرّرةً صارت إضافةً. قالوا: فالسقف له إضافة إلى الحايط من حيث هو مستقِرٌّ عليه، والحايط من حيث حايطيّته غيرُ مضافٍ إلاّ أن يُؤخَذ السقف والحايط من حيث إنّ ذلك[1] مستقِرٌّ لمستقَرٍّ عليه وهذا مستقَرٌّ عليه لمستقِرٍّ فهو إضافةٌ. ومن مشهوراتهم في الأقاويل أنّ النسبة تكون لطرفٍ واحدٍ والإضافةُ للطرفَين، فذواتُ الأمور قد تكون منسوبة، وإن أُخذت النسبةُ من حيث هي نسبة صارت مضافةً[2]. وعلى هذا النمط إذا أُخذ الأب أنّه أبٌ لصبيٍّ يكون منسوبًا، وأمّا الإضافة فلا[3] تكون إلاّ إلى الابن. وإذا أُخذ الجناحُ للطير كان نسبةً، وإذا أُخذ لِذي الجناح صارت إضافة. هذا على ما يقولون.

(٤٩) **بحث وتعقّب**: ولِمَن ينازعهم أنّ يُلزِمهم بأنّ النسبة من حيث هي نسبة مطلقًا مُحالٌ أن لا تكون بين الشيئَين وأن تُعقَلَ دون الطرفَين، فإذا كانت النسبةُ من حيث هي نسبة لا يصحّ أن تُعقَل دون الطرفَين فالنسبة نفسها مضافةٌ، وحيث وُجدت لا[4] بدَّ وأن تكون مضافةً. فإذا[5] كان الجنس مضافًا نفسه مُحالٌ أن يكون له نوعٌ غيرُ مُضافٍ، بلى[6] قد يُؤخَذ المضافُ[7] على وجهٍ فيه تجوّزٌ، وفي الحقيقة الإضافة لا تُعقَل إلاّ بين شيئَين، والنسبة هذه حالُها، فإنّها لا تُتصوّر من حيث هي نسبة إلاّ وأن تكون بين الشيئَين. فالذي ذُكر في معنَى المضاف وجُعل ضابطًا له هو بعينه موجودٌ في النسبة. فإذا قيل «أبُ الصبيّ» فقد أُضيف مع تجوّزٍ ما، فإنّ الأب في نفسه أب للابن من حيث هو ابنٌ لا للصبيّ، ونسبة السقف إلى الحايط إن أُخذ على أنّه سقف لحايط فيُؤخذ الحايط حينئذٍ أنّه حايط لسقفٍ ويكون مقتضى الـ «لام»[8] معنَى نسبةٍ أو إضافةٍ لم يُصرَّح بها، وأمّا نفس السقف فليس نسبته إلى الحايط إلاّ من حيث هو مستقرّ عليه لا من حيث إنّه سقف فحسب. فإذا كانت النسبة من حيث هو مستقرّ عليه والاستقرار عليه في نفسه إضافةٌ ذاتُ[9] طرفَين فلا

---

(١) ذلك GL: ذاك RU.
(٢) مضافة GRtUL: إضافة R.
(٣) فلا RUL: لا G.
(٤) لا RUL: فلا G.
(٥) فإذا GU: وإذا RL.
(٦) بلى GUL: بل R.
(٧) المضاف R: المضافات GUL.
(٨) اللام RUL: اللازم G.
(٩) ذات GRU: ـ L.

فارق. ولمّا اعترف بأنّ النسبة ـ من حيث هي نسبة ـ مضافةٌ فإذا أُخذت غيرَ مضافةٍ فما[1] أُخذت النسبةُ على جهتها، فاختلال انعكاس الطرفَين إنّما كان لأنّ النسبة ما أُخذت على جهتها[2] كما قد لا يؤخذ المضاف على جهته، وهذا الحرف ضروريٌّ بحسب اعترافه.

وليس للعاقل أن يذهب إلى أنّ النسبة المطلقة ـ من حيث هي نسبة مطلقة ـ لا بدّ وأن تكون بين طرفَين ـ منسوب ومنسوب إليه ـ، والنسبة الخاصّة ـ كالاستقرار على الشيء ـ لا بدَّ وأن تكون من طرفٍ واحدٍ، فإنّ النسبة الخاصّة في نفسها أيضًا تضايفٌ من الطرفَين. فلمّا[3] لم يكن النسبة من حيث هي معقولة إلاّ لِطرفَين[4]، فإن فُرضت في غير الطرفَين فذلك لأجل الأمور المركّبة مع العدول عن التعادل كما قيل في المضاف، والحقّ أنّ النسبة بعينها هي المضاف.

وأمّا الذي يُوجِب أن يكون للمضاف[5] كونٌ يعرض له أن يعقَل بالقياس[6] إلى غيره وذلك الكون مجهولٌ وهذا[7] لازمٌ له لا مقوِّم فكأنّه قد تهوّس بما لا يعنيه[8]، ولم يعلم أنّه جعل المضافَ في نفسه غيرَ مضافٍ. وقالوا: المضاف في الحقيقة هو الإضافة وليس له إضافةٌ أُخرى، فإنّه يتسلسل إلى غير النهاية، وأمّا التحقيق فسنذكره. وأمّا أنّ المضاف أمرٌ زايدٌ على مفهوم الأشياء فلما تعلم أنّ الأُبوّة لو كانت نفسَ الإنسانيّة أو نفسَ الشخص الذي يُقال له أبٌ لكان ذلك الشخصُ[9] ما صحّ وجودُه أصلاً إلاّ وهو أبٌ، ولمّا صار أبًا بعدما لم يكن فالأُبوّة ليست ذاتَه ولا إنسانيّتَه، كيف والأُبوّة لا تُعقَل إلاّ مع بنوّةٍ والإنسانيّةُ والشخصُ الإنسانيُّ يُعقَل دون القياس إلى بنوّةٍ أو ابنٍ! والجسمان قد يُوجَدان دون محاذاةٍ[10]، ثم يتحاذيان ويُحمَل عليهما المحاذاة ولولا حدوث أمرٍ ما صحّ حملُ المحاذاةِ بعد اللامحاذاة، وليس اللامحاذاةُ بين هذَين الجسمَين شيئًا متحصّلاً حتى يكون المحاذاةُ فيهما عدمَ

---

(١) فما RUL: ـ G.
(٢) جهتها GRU: جهتهما L.
(٣) فلما GRU: فأما L.
(٤) لطرفين R: للطرفين GU الطرفين L.
(٥) للمضاف: المضاف GRUL.
(٦) بالقياس GRL: القياس U.
(٧) وهذا RUL: وهذه G.
(٨) يعنيه RU: يعينه GL.
(٩) ذلك الشخص RUL: الذي يقال له أب + G.
(١٠) محاذاة R: محاذات GUL.

ذلك الشيء، فالإضافة هي أمرٌ ما غير عدميٍّ في طبيعته، وهي تثبت[١] وتنتفي ولا يضرّ ذلك بموضوعِهما[٢]، فهي عرضٌ وأضعفُ الأعراض. وفيها بحثٌ آخر: وفي أنّها هل لها في الأعيان وجودٌ وهل يلزم من اختصاصها بمحلّ أن يكون اختصاصُها غيرَ مفهومها ويحتاج إلى نسبة أُخرى أو لا يحتاج؟ فربّما[٣] يمكنُك أن تعلم ممّا[٤] سيأتي من بعد.

5.

فصل

في بقيّة المقولات وما يذكر فيها

(٥٠) من جملة ما عُدّ في المقولات الأين وعُرّف بأنّه «هو كون الشيء في المكان» وقالوا: هذا الكون ليس نفسَ الإضافة بل هو معنًى يعرض له الإضافة كما أنّ السواد ماهيّةٌ وإضافةُ المحلّ عرضيٌّ لها، وليس كون الشيء في المكان مِثلَ كون السواد في المحلّ، فإنّ السواد وجودُه لنفسه وجودُه لمحلّه، وليس وجودُ الشيء في نفسه وجودَه في مكانه، ولو كان كذا لبطل وجودُ شيء عند مفارقته لمكانٍ وحصل[٥] له وجودٌ آخر، ولَصار المعدوم بعينه مُعادًا. وليس كونُ الشيء في المكان كونَه في الأعيان، فإنّ كونه في الأعيان نفسُ وجودِه، ولو كان كونُ الشيء في المكان وجودًا له لكان كونه في الزمان وجودًا له أيضًا، فكان لشيءٍ واحدٍ وجوداتٌ كثيرةٌ. قالوا: وهذا[٦] الكون ليس نفسَ الوجود، فإنّ هذا جنسٌ للأُيون[٧] والوجودُ نفسُه ليس بجنسٍ. قالوا: وإذا قلنا «وجود الشيء في المكان» معناه «وجود كون الشيء في المكان». هذا كلّه على ما ذكروا[٨].

ومن[٩] الأين: ما هو أَوّلُ حقيقيٌّ ككون الشيء في مكانه الخاصّ الذي لا يصحّ أن يجتمع معه فيه غيرُه، ومنه ما هو غيرُ أوّل ولا حقيقيٌّ مِثل كونِ الشيء في

---

(١) تثبت R: تتبدل GUL.
(٢) بموضوعهما GU: لموضوعهما R لموضوعها L.
(٣) فربما: وربما GRUL.
(٤) مما RUL: بما G.
(٥) وحصل RUL: ويحصل G.
(٦) وهذا RUL: فهذا G.
(٧) للأيون GRU: الأيون L.
(٨) ذكروا: ذكر GRUL.
(٩) ومن RUL: من G.

السوق، ومنه عامٌّ كالكون في المكان مطلقًا، ومنه خاصٌّ بالنسبة كالكون في الهواء، ومنه شخصيٌّ كالكون في هذا المكان المشار إليه. قالوا: والأين فيه تضادٌّ، فإنّ الكون «فوق» المحيط في غاية البُعدِ من الكون «أسفل» عند المركز، ويصحّ تعاقبُهما على موضوعٍ واحدٍ ولا يصحّ اجتماعُهما فيه. قالوا: وفيه أشدُّ وأضعفُ، فإنّه قد يكون شيءٌ أتمَّ فوقيّةً من شيءٍ، وقد يكون الشيء المتحرّك يصير أشدَّ فوقيّةً بعدما لم يكن في أشدَّ فوقيّةً، وليس أنّ أينًا واحدًا بعينه يشتدّ بل الأضعفُ فوقيّةً يبطل ويحصل الأشدُّ كما ذُكر في السواد وغيرِه.

(٥١) **ومتى** هو كون الشيء في الزمان، وحال هذا الكون بعينه حالُ ما قبله، ويقال للأمور الواقعةِ دفعةً «متى» ولكن إنما يُقال لوقوعِها في أمرٍ له تعلّقٌ ما بزمانٍ، وحينئذ لا بدّ من الالتزام بتجوّزٍ أو اشتراكِ اسمٍ، وأمرُ متى العامِّ والخاصِّ باعتبار كونٍ في زمان مطلقٍ أو زمانٍ خاصٍّ أو شخصيٍّ، وكون الحركة في زمانها المتخصّص وفي يومِها وشهرِها وحولِها كما سبق في الأين. وقالوا في متى أيضًا مثلَ ما قالوا في الأين من كون الإضافة عارضةً للكون، لا هي نفس الكون إمّا في مكانٍ أو زمانٍ. والأمور التي لها متى بالذات هي الحركات، والمتحرّكات لا متى لها من حيث جوهرها بل من حيث حركتها، وجواهرها في الزمان بالعرض. واعلم أن مَن اقتصر في تعريف الزمان على أنّه مقدار الحركة من جهة المتقدّم والمتأخّر فيلزمه ـ من جهة الاقتصار على هذا التعريف ـ أن يكون مقدارُ كلِّ حركةٍ في العالم العنصريّ أيضًا[١] زمانًا[٢] بنفسه ما لم يقيّد بأمرٍ آخر وهو أن يأخذ في الحدّ مقدارَ حركة الفلك أو حركةٍ دايمةٍ أو أظهر[٣] الحركات وأشدّها.

(٥٢) **ومنها الوضع** وهو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبةٌ في الجهات المختلفة كالقيام والقعود. قالوا: وليس هو النسبة[٤]، معلِّلين بأنّ[٥] النسبة من باب المضاف، وإن كان الأجزاء النسبة[٦] بينها من باب الإضافة إلاّ

---

(١) أيضًا GRU: ـ L.
(٢) زمانًا: زمان GRUL.
(٣) أو أظهر RL: وأظهر GU.
(٤) هو النسبة RtUL: هو نسبة R هذا النسبة G.
(٥) بأن RUL: في أن G.
(٦) الأجزاء النسبة RU: أجزاء النسبة L: للأجزاء بالنسبة G.

أنّ كون[1] الجسم بحيث يكون لأجزائه هذه النسبة هو الوضع على ما قالوا. وهذا الوضع قالوا: ليس هو[2] الوضع المذكور في باب الكمّ، فإنّ هذا الوضع يُعتبرَ فيه[3] نسبةُ الأجزاء إلى الحاوِي والمحويِّ والجهاتِ الخارجةِ، والوضع المذكور في تقسيم الكمّ لا يعتبر فيه. فكأنّهم ـ إذا كان في نِيَّتِهم هذا الفرق ـ يجب عليهم في التعريف قيدٌ يدلّ على التمييز، فإنّ هذا الوضع أيضًا لا يعرض إلاّ للمقادير الثابتة. وقولهم: هنالك[4] ينبغي أن يكون لأجزائه[5] اتصالٌ مع ثباتٍ بحيث[6] يصحّ أن يقال «أين» كلُّ واحدٍ منها من الآخر <لكنَّ> هذا الأين ليس أينًا حقيقيًّا، فإنّ الأجزاء ليس لها أين بالفعل وليس أُيونها ممّا ينضاف بعضُها إلى بعضٍ على وجهٍ يقال لبعضٍ إنّها «أين هي من الآخر»، بل حاصلُه يرجع إلى اختلاف جهات ويمين ويسار وفوق وتحت، فإن قيل: إنّ ذلك الوضع إنّما هو للكمّيّة وهذا هو للجسم[7]، فربما يقول القايل: إنّ الجسم على قاعدتكم إذا زاد عليه المقدارُ إنّما يلحق الجسمَ الوضعُ بتوسّط المقدار، ولولا المقدار ما صحّ فرضُ التجزّي واللاتجزّي ـ كما ذكرتم في حدّ الكمّيّة ـ فيلحق الجسمَ الوضعُ ـ كيف ما كان ـ بتوسّط المقدار. وأمّا ذكر الحاوِي والمحويِّ فما كان في التعريفَين، وربما إن أراد مريدٌ أن يذكر الحاوي والمحويَّ[8] في حدّ هذا الوضع مَنَعَه مانعٌ عن ذلك، فإنّ القيام والقعود واختلاف النسب المقابليّة وغيرها واختلاف نسبِ[9] الأجزاء في الجوانب معلومٌ للكلّ، يفهمها مَن لا يعلم برهان المحدِّد، وأنّ الفوقيّة والتحتيّة إنما هو بسبب المحيط والمركز. وليس الوضعُ هو الأينَ، فإن المحدِّد له وضعٌ وليس له أين، والجسم المتحرّك على مركزِ نفسِه يتبدّل وضعه ولم يتبدّل أينُه.

قالوا: والوضع قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة، والذي يكون[10] بالفعل قد يكون بالطبع وقد يكون لا بالطبع. فالذي[11] بالفعل والطبعِ كوضعِ الأرض من

(١) كون RUL: يكون G.
(٢) ليس هو R: ليس GUL.
(٣) فيه RUL: به G.
(٤) هنالك: أي في الوضع الكمي.
(٥) لأجزائه RUL: لأجزائها G.
(٦) بحيث RUL: حيث G.
(٧) وهذا هو للجسم U: وهذا هو الجسم G وهذا للجسم RL.
(٨) فما كان... الحاوي والمحوي RUL: ـ G.
(٩) نسب GRL: نسبة U.
(١٠) والذي يكون R: والذي GUL.
(١١) فالذي GRU: والذي L.

الفلك، فإنّ حيّزَيهما متمايزان بالطبع. وأمّا الذي بالفعل وليس بالطبع <فهو> كحال ساكن البيت من البيت، فإن الوضع حاصلٌ بالفعل واختلافُ حيّزَيهما ليس اختلافًا طبيعيًا. وأمّا الذي بالقوة <فهو> كما قد يُتوهّم[1] قربُ دايرةِ قطبِ الرحَى من القطب ونسبتُها إلى دايرة الطوق، ولا دايرةَ بالفعل فلا وضعَ إلاّ بالتوهّم أو بالقوة. ـ والوضع فيه تضادٌّ وفيه شدّة وضعف كالأشدّ انتصابًا وانحناءً، ومثّلوا بإنسانٍ قايمٍ ورأسه إلى السماء ورجلاه على الأرض، وظاهر أنّه إذا صار بحيث يكون رأسُه على الأرض ورجلاه[2] إلى السماء كان الهيئتان الوضعيّتان[3] مختلفتَين[4] لا اختلافًا عدديًا[5] فحسب، ومن البيّن أنّهما في غاية الخلاف وتعاقبَا على موضوعٍ واحدٍ، فهما ضدّان، وهكذا الحال في الاستلقاء والانبطاح.

(٥٣) وممّا عُدّ في المقولات المِلكُ والجِدَة. قالوا: وهو كون الجسم في محيطٍ بكلّه أو ببعضهِ بحيث ينتقل المحيطُ بانتقال المحاط، مِثل التسلّح والتقمّص. وقسموه إلى طبيعيٍّ[6] ـ كحال الحيوان بالنسبة إلى إهابه ـ وإلى غير طبيعيٍّ كالتقمّص والتختّم. وقد يعبّر عن الملك بمقولة «له»، فمنه ملكٌ طبيعيٌّ[7] ـ ككون القوى للنفس ـ ومنه اعتبار خارجيّ[8] ـ ككون الفرس لزيد ـ وفي الحقيقة المِلكُ بالمعنى المذكور يخالف هذا الاصطلاح.

(٥٤) وممّا عُدّ فيها «أن يفعل» وهو كون الجوهر بحيث يحصل منه أثر في غيرهِ غيرُ قارِّ الذاتِ ما دام الحصول في السلوك والتجدّد كالتسخين والتسويدِ[9] وبالجملة التحريكِ.

ومنها «أن ينفعل» وهو تأثّر الجوهر عن غيره تأثّرًا غيرَ قارّ الذات مثل التسوّد والتسخّن، فإذا فرغ الفاعلِ والمنفعلِ عن النسبة التي بينهما من تجدُّدِ التأثير والتأثّر[10] لا يقال إنّه تحريكٌ أو تحرّكٌ، فانتهى التسوّد إلى سوادٍ قارٍّ والتسخّنُ إلى

---

(١) قد يتوهم GRL: يتوهم U.
(٢) ورجلاه: ورجله GRUL (في الموضعين).
(٣) الوضعيتان GRL: الوضعيتان U.
(٤) مختلفتين L: مختلفان G مختلفتان RU.
(٥) عدديًا RUL: عديًا G.
(٦) إلى طبيعي GRU: إلى ما يبقى L.
(٧) ملك طبيعي GUL: طبيعي R.
(٨) خارجي RUL: بخارجي G.
(٩) والتسويد GRL: والتسريد U.
(١٠) والتأثر GRL: ـ U.

سخونةٍ قارّةٍ. وقد أثبت فيه التضادّ كما بين اسوداد الأبيض وابيضاضِ الأسود، فإنّ بين الحالتَين المتعاقبتَين غاية الخلاف. قالوا: ويقع فيه اشتدادٌ وضعفٌ بحسب شدّة الابيضاض، إمّا بحيث يكون ابيضاضًا[1] أسرعَ من ابيضاضٍ أو أشدّ تأديةً إلى النهاية. وربّما يقول قايلٌ: ألستُم قلتُم إنّ مقولة «أن يفعلَ» و«أن ينفعلَ» لا يُتصوّر فيهما الحركةُ؟ وههنا أثبتّم الشدّةَ والضعفَ فيهما، وكلُّ اشتدادٍ وضعفٍ إنّما يكون بحركة[2]. فأثبتوا صحّةَ الحركةِ بهذا الطريق، وكانوا نَفوها. وربّما يُجاب بأنّ الشدة والضعف في الشيء غيرُ اشتداد ذلك الشيء، فـ «أن يفعلَ» و«أن ينفعلَ» فيهما شدّة وضعف. ـ وهذا الجواب لا يتمشّى، فإنّ الابيضاض يجوز أن يزداد شدّةً وسرعةً شيئًا فشيئًا، فيكون سلوكًا من حركةٍ ضعيفةٍ إلى حركةٍ شديدةٍ شيئًا فشيئًا على هذا الوضع الذي اعترف به هذا القايل. واعلم أنهم إذا قالوا «مقولة كذا تشتدّ وتضعف» يعنون أنّ فيها شديدًا وضعيفًا[3] وأنّ أحدهما يحصل بعد انتفاء الآخر. وإذا قالوا «العرض لا يشتدّ ولا يضعف» يعنون به أنّ ذاتًا واحدةً بعينها لا تكون ضعيفةً وتشتدّ وهي هي بعينها، بل يبطل بالاشتداد الضعيفةُ ويحصل أُخرى.

(٥٥) بحث وتحصيل: ولمّا حَصرْنا المقولات المشهورة في كتاب التلويحات[4] في خمسة وَجَدْنا بعد ذلك في موضعٍ لصاحب البصاير <عمر بن سهلان الساوي> حصرها في أربعة: في الجوهر والكمّ والكيفِ[5] والنسبةِ، وإذا اعتبرتَ هذا الحصر الذي ذكره لا تجده صحيحًا، فإنّ الحركة لم تدخل تحت الجوهر: لأنّها عرضٌ، ولا تحت الكمّ: فإنّ الحركة ليست نفسَ الكمّ وإن كان لها تقدّرٌ ولا يلزم من كونِ الشيء متقدّرًا كونُه كمّاً بذاته. وليست كيفًا[6]: فإنّ الكيفيّة هيئةٌ قارّةٌ، ولا النسبة وإن كان يعرض لها نسبةٌ إلى المحلّ كما لِساير الأعراض، وليس إذا كان الشيءُ يعرض له نسبةٌ يكون نفسَ النسبة. فالأقربُ لِمَن يريد أن يثبت المقولات حصرُها في خمسة: الجوهر والكيف والكمّ[7] والإضافة والحركة. فإنّ

(١) ابيضاضًا GUL: ابيضاض R.
(٢) بحركة GU: بالحركة R لحركة L.
(٣) شديدًا وضعيفًا R: شديد وضعيف GUL.
(٤) في كتاب التلويحات: راجع ههنا ص. ١١ ـ ١٢.
(٥) والكيف GRU: والكيفية L.
(٦) كيفا R: بكيف GUL.
(٧) والكيف والكم GRL: والكم والكيف U.

الماهية التي هي وراءَ الوجودِ إمّا أن تكون جوهرًا أو تكون غيرَ جوهرٍ، وما ليس بجوهرٍ نُسمّيه ههنا هيئةً، وكلّ هيئة إمّا أن يُتصوّر ثباتُها أو لا يُتصوّر ثباتها. فإنْ لم يُتصوّر ثباتُها فهي الحركة، وإن تُصوّر ثباتها: فإمّا أن لا تُعقَل دون القياس إلى غيرها أو تُعقَل دون القياس إلى غيرها[١]، والتي لا تعقل دون القياس إلى غيرها هي الإضافة، وما يُعقَل دون القياس إلى غيره[٢] إمّا أن يُوجِب لذاته المساواةَ ـ أو التفاوتَ[٣] والتجزّي ـ أو لا يوجب. فإن أَوْجَبَ ذلك فهو الكمّ، وإن لم يوجب فهو الكيف. فالكيف قد وقع في آخر التقسيم وله مميّزاتٌ عن كلٍّ واحدٍ من أطراف التقسيم. فهو من حيث[٤] هو هيئةٌ امتاز عن الجوهر، ومن حيث إنّها قارّةٌ امتاز عن الحركة، ومن حيث إنّه لا يحتاج في تصوّره إلى تصوّر أمرٍ خارجٍ عنه وعن موضوعِه امتاز عن الإضافة، ومن حيث إنّه لا يحوج إلى اعتبار تجزّؤٍ امتاز عن الكمّ. واشتمل تعريفُه على جميعِ أمورٍ تَفصِلُه عن المشاركات الأربع. فهذا هو الحصر في الخمس.

أَمّا «متى» فليست[٥] البتّةَ[٦] إلاّ نسبة الشيء[٧] إلى زمانه، ومحالٌ أن يُعقَل متى إلاّ بالنسبة حتى لو أُخذ الشيء وحده والزمان وحده لا يصحّ البتّة تصوّرُ متى دون وضعِ النسبة، فبوضعِ نسبةِ الشيءِ إلى زمانه تصير متى موضوعةً، وبرفعِ نسبةِ الشيء إلى زمانه تصير مرتفعةً. وليس يحتاج النفس في تصوّر متى إلى أمرٍ زايدٍ على تصوّرِ الشيء والزمانِ ونسبةٍ[٨] بينهما البتّه. والكون في الزمان إن كانوا لا يعنون به حصولَ نسبةٍ بين الشيء وزمانِه فلا معنًى لهذا الكونِ بوجهٍ، وهو مجهولٌ مع كون متى معلومًا بتصوّر الشيءِ والزمانِ والنسبةِ، وكلُّ ما عُلِمَ الشيءُ مع الجهل به فليس بجزءٍ[٩]، فالكون[١٠] الذي يتهوّسون به إن كان مجهولاً وعُلِمَ متى دونه بما ذكرنا فهو خارجٌ، وإن كان معلومًا ـ وقد علمنا دونه متى ـ فلا بدّ أيضًا من كونه خارجًا.

---

(١) أو تعقل... دون القياس إلى غيرها GRL: ـ U.
(٢) غيره: غيرها GRUL.
(٣) أو التفاوت R: والتفاوت GUL.
(٤) فهو من حيث R: فمن حيث GUL.
(٥) فليست GRU: فليس L.
(٦) البتة GUL: ـ R.
(٧) نسبة الشيء GRL: نسبة U.
(٨) ونسبة RUL: نسبة G.
(٩) بجزء GRU: ـ L.
(١٠) فالكون GRU: الكون L.

ونقول من طريق آخر: إنّ متى لا تُعقَل دون زمانٍ: فإمّا أن يكون الزمان له مدخلٌ في مفهوم متى، أو ليس له مدخلٌ. فإن لم يكن له مدخلٌ ـ وكان متى عبارةً عن ذات الشيء ـ فالمنسوب إلى الزمان عينُه وجوهرُه متى دون اعتبارٍ زمانيٍّ، وهو محال. وإن كان متى ليست عبارةً عن ذاته؛ بل عن ذاته مع هيئةٍ إضافيّةٍ ـ فتلك الإضافة إن[1] كانت إلى غير الزمان لا تُوجِب متى، فلا بدَّ من كون الإضافة ـ على تقدير وجودها ـ إلى الزمان. وإن كانت[2] هيئةً أُخرى غير الإضافة إلى الزمان: فإمّا أن تكون قارّةً أو غيرَ قارّةٍ. فإن كانت قارّةً: فلا نسبةَ لها ـ من حيث إنّها قارّة ـ إلى الزمان، فليس كونُها متى أَوْلَى من كونِ ذاتِ الشيء ـ التي[3] يعرض لها[4] تلك الهيئةُ ـ متى، فإنّ القارّ بذاته لا متى له إلاّ بالعرض، ومتى فاتتْ[5] ولا كذا العرض الثابت، فليست[6] بمتى. وإن كانت غيرَ قارّةٍ: فهي حركةٌ، فمتى في نفسها حركةٌ. فإمّا أن يكون كونُها متى لأجل أنّها حركةٌ حتى يكون مفهومُ الحركةِ مفهومَ «متى»، فكلُّ حركةٍ متى، فلا يصحّ أن يُعلَم وقوعُ حركةٍ ويُطلَب[7] متاها، وليس كذا. أو متى حركةٌ خاصّةٌ، فلا يكون غير تلك الحركةِ «متى». فإذا كانت لجميع الحركات ـ التي هي وراء الزمان ـ متى، فيجب أن يعرض لجميع الحركات حركةٌ أُخرى هي متى، فلكلِّ حركةٍ حركةٌ أُخرى، وإذ ليست حركةٌ ـ وراء ما منها الزمان ـ ليس لها متى: فلا يكون حركةٌ ـ وراءَ الزمان ـ ليس لها حركةٌ أُخرى، وامتناع هذا بيّنٌ. وإن كان للزمان مدخلٌ في مفهوم «متى»، فليس الزمان نفسه مفهوم «متى» بل متى شيء مع زمان، ولا هما وحدهما دون جامعٍ بينهما هو النسبة، فللنسبة مدخلٌ بالضرورة، فالنسبة داخلةٌ في مفهوم متى، فهي ذاتيّةٌ له، والنسبة أعمُّ من متى، وكلُّ ذاتيٍ أعمّ إمّا جنسٌ أو فصلُ جنسٍ، وعلى التقديرَين يجب أن يكون وراء متى ذاتيٌّ آخرُ أعمُّ وجنسٌ، فلا تكون جنسًا عاليًا إذ لا يصحّ أن يكون لجنسِ الأجناسِ جنسٌ.

وكذا الأين، فإنّ الشيء إذا لم يُوضَع له نسبةٌ إلى المكان لم يُفهَم الأينيّة فيه، وحال الكون في المكان كحالِ الكون في الزمان على ما ذكرنا. ومَن لا يغالط[8]

---

(١) إن RUL: إذا G.

(٢) كانت RL: كان GU.

(٣) التي UL: ـ GR.

(٤) لها U: له GRL.

(٥) فاتت RUL: فايت G.

(٦) فليست GRL: فليس G.

(٧) ويطلب RUL: وبطلت G.

(٨) يغالط RUL: يخالط G.

نفسَه يعلم أنّ المكان نفسه ليس بأينٍ ولا جوهر المتمكّن، وما لم يُعقَل نسبةٌ بينهما لا يُعقَل الأين، وإذا وُضعت النسبةُ بينهما حصل الأين، وإذا رُفعتْ ارتفعتْ. فالأين يتقوَّم[1] بالنسبة وهي ذاتيّةٌ عامّةٌ له، وكلّ ما له ذاتيٌّ عامٌّ فليس بجنسِ الأجناس، فتحقّق أنّ الأين ليس بجنسٍ عالٍ[2].

وكذلك الوضع إذ يستحيل أن يُعقَل إلاّ بنسبةِ الأجزاء، وكلّ ما لا يُعقَل إلاّ بنسبة الأجزاء[3] فالنسبة ذاتيّةٌ له، وهي أعمُّ منه لأنّها موجودةٌ في متى وفي أين أيضًا وكذا نسب[4] أُخرى، وكلٌّ ما له ذاتيٌّ أعمُّ فليس بجنسِ الأجناس. وبعض مَن ليس له في المعقولات قدمٌ راسخٌ اقتصر ـ في دفع أنّ الأين ومتى والوضع نسبٌ ـ بقوله: إنّ هذه الأشياء فيها نسبٌ إلى مكانٍ وزمانٍ، ويشترط فيها المكان والزمانُ، والنسبة لا يشترط فيها المكانُ والزمانُ. ولم يعلم أنّ العامّ إذا كان تحته خاصٌّ فبالضرورة يُشترط الخاصُّ بما لا يُشترط به العامُّ ـ وإلاّ ما صحّ العموم والخصوص ـ وليس مَن يدّعي أنّ النسبة داخلةٌ في حقيقة الأين يدّعي أنّ مفهوم الأين مفهومُ النسبة، بل دعوى دخول النسبة إلى حدّ الأين يوجِب أن يكون للأين اعتبار زايدٌ على النسبة. ـ وربما التجأوا إلى الفرق بين النسبة والإضافة ولا يُغنيهم من وجوهٍ: منها ما ذكرنا من ضعف ما قالوا في الفرق بينهما في باب المضاف. ـ ومنها أنّه قد اعترف في مواضعَ كثيرةٍ أنّ النسبة من باب المضاف[5] إذ لا يُعقَلِ النسبةُ إلاّ بين شيئين، وهذا من خاصّيّة المضاف والأخصّ من الأخصّ أخصُّ. فالكلّ على هذا التقدير أيضًا يدخل تحت المضاف، فجزئيّات النسبة تدخل تحت النسبةِ والنسبةُ تحت المضاف على موجب التزامه، فالمضاف هو المقولة الجامعة لكلّ هذه الأشياء. ـ ومنها أنّ الفارق بين النسبة والمضافِ كونُ النسبة من طرفٍ واحدٍ والمضاف من طرفَين، والأينيّة ـ من حيث إنّها أينيّة ـ لا بدّ لها من إضافةِ الطرفَين: المكانِ والمتمكّن. وكذا الوضع وغيرهُ، فهي داخلةٌ تحت المضاف على أنّ الفرق عند الاعتبار مختَلٌّ.

وأمّا الجِدَة فظاهر أنّ المحيط والمحاط لا بدّ من اعتبار نسبةٍ بينهما كما سبق في

---

(١) يتقوم GRL: مقوم U.
(٢) عال R: عالي GUL.
(٣) إلاّ بنسبة الأجزاء GRt: إلاّ بنسبة RUL.
(٤) نسب GRL: نسبة U.
(٥) ومنها أنه قد اعترف. . .من باب المضاف GRL: ـ U.

غيرها[١]، فتتقوّم بالنسبةِ وهي ذاتيّةٌ عامّةٌ لها، فيكون حالُها حالَ ما سبق[٢].

وأمّا مقولة «أن يفعلَ» و«أن ينفعلَ» فحاصلُها يرجع إلى التحريك والتحرّك، والأصل فيهما الحركةُ أُضيفت تارةً إلى الفاعل وسُمّيت «أن يفعلَ» وأُضيفت تارةً إلى المنفعل وسُمّيت «أن ينفعلَ». أمّا الإضافة فهي مقولةٌ[٣] مستقلّةٌ، والجامعُ هو الحركة وهي لا تدخل في المقولات الأربع[٤]، فهي مقولةٌ أُخرى. والذي يَحتال ليجعل «أن يفعلَ» أمرًا لا يدخل في مفهومه الحركةُ ـ بناءً على أنّ الذي هو «أن يفعلَ» اعتبارُ فعلِه غيرُ اعتبارِ الحركة ـ أخطأ في هذا الدعوى والاحتجاج، فإنّ الذي هو في «أن يفعلَ» ليس كونُه في «أن يفعلَ» هو ذاتَه، ولا يقال له إنّه في «أن يفعلَ» باعتبار هيئةٍ قارّةٍ، فلا بدَّ وأن يؤخَذ في معنى «أن يفعلَ» نسبةٌ له إلى أمرٍ يحصل عنه في غيره غير قارِّ الذات وهو الحركة، فالحركة داخلةٌ في معنى «أن يفعلَ»، لا حركة تلحق ذاتَ الفاعلِ أُخرى، بل نفس الحركة الحاصلة في المنفعل لها مدخلٌ في معنى «أن ينفعلَ» وبعينها لها مدخلٌ في معنى «أن يفعلَ». ثم الذي يوصَف بـ «أن يفعلَ» إذا كان له حركةٌ أُخرى كالسكّين يتحرّك ويُحرِّك أجزاءَ المنقطعِ[٥] إلى التمييزِ والانفصالِ فيكون السكّينُ في «أن يفعلَ[٦]» بالنسبة إلى حركة أجزاءِ المنقطعِ والمنقطعُ في «أن ينفعلَ». ثم[٧] السكّين في «أن ينفعلَ» بالنسبة إلى ما يعرض له من الحركة[٨]، واليدُ المحرِّكةُ له بالنسبة إلى حركة السكّين في «أن يفعلَ»، وهكذا[٩] اليدُ باعتبار الحركةِ لها في «أن ينفعلَ» وليست[١٠] باعتبار حركة نفسِها في «أن يفعلَ» بل باعتبارِ ما يحصل منها الحركةُ في شيء آخر، فلا بدّ من دخول الحركة في مفهومَي «أن يفعلَ» و«أن ينفعلَ»، وتلك[١١] هي حركة ما ينفعل لا حركةٌ أخرى لمَن يفعل. ـ هذا حالُ المقولات.

---

(١) غيرها GRU: غيرهما L.
(٢) حال ما سبق GRU: حال على ما سبق L.
(٣) فهي مقولة GRL: فمقولة U.
(٤) الأربع RUL: الأربعة G.
(٥) أجزاء المنقطع RL: الأجزاء لمنقطع G الأجزاء المنقطع U.
(٦) في أن يفعل GUL: في أن ينفعل R.
(٧) في أن ينفعل ثم GRL: في أن يفعل ثم U.
(٨) من الحركة GUL: الحركة R.
(٩) وهكذا GUL: وكذا R.
(١٠) وليست GUL: وليس R.
(١١) وتلك GRL: فتلك U.

(٥٦) ولولا أنّ العادة جرت بإيرادها والقولِ فيها ما أوردناها ولا طوّلنا فيها[١] ولا تعرّضنا للتصريح بها في عدد قليلٍ ولا كثيرٍ، والفضلاء من شيعة المشّائين معترفون[٢] بأنّه[٣] لا برهانَ لهم على الحصر، وما ذُكر فيه ليس إلاّ تكلّفَ ضعيفٍ. وأمّا حصر المقولات فيما ذكرنا إن تأمّل المتأمّلُ يجد هذا الحصرَ الذي لنا أتمَّ من كلِّ حصرٍ لغيرها، ولسنا نُكلّفُ الناظرَ باعتبار هذا الحصر ولا باعتبار المقولات نفسِها، فإنّها قليلةُ الفايدة في العلومِ جدًّا[٤]، ولا يضرّ التقصير[٥] فيها، ويكفي تقسيمُ الماهيّات إلى جوهرٍ وهيئةٍ. وأمّا الأمور الاعتباريّة الصرفة فمنها ما لا يدخل تحت المقولات ولا يضرّ الحصرَ عدمُ دخولِ الاعتباريّات فيها كالوحدة والشيئيّةِ وبعضِ ما سنشير إليه عن قريب.

(٥٧) **بحث ومقاومة**: ولنرجع إلى مباحثةٍ فيما ذُكر في الجوهر والهيئةِ والصورةِ والهيولى. أمّا كون الإضافاتِ والكيفياتِ والكمّيّةِ ـ بما هي كمّيّة ـ والحركةِ وجميعِ ما عُدّ هيئاتٍ واعراضًا[٦]: ما أنكر المعتبرون من أهل النظر. أمّا الصُّوَر: فالقدماء يرون أنّ كلّ ما ينطبع في شيء هو عرضٌ ويتأبّون عن تسمية المنطبع في المحلّ «جوهرًا»، وقد عرفتَ[٧] طريقة المشّائين من إثباتهم صورًا غيرَ محسوسةٍ هي مبدأ الكيفيّات. والذي يتوجّه للذابّ عن القدماء على المشّائين:

< **الموقف الأوّل** > إنّكم بماذا عرفتم جوهريّةَ بعضِ الأمور المنطبعةِ وعرضيّةَ بعضِها؟ مع أنّ تلك الأمور التي سمّيتموها صورًا في أصلِها كلامٌ طويلٌ: أنّها هل لها أنّيّةٌ وماهيّةٌ أم لا؟ حتى ينازَع في أنّها جواهر أو اعراض[٨]؟ إلاّ أنّا ـ على المسامحة والنزولِ ـ نسلّم لَكُم أنّ غيرَ هذه الكيفيّاتِ المحسوسةِ أمورٌ تُوجَد في الأجسام، ونقول إنّ كلّ ما فرضتموه منطبعًا هو عرضٌ. فإن احتججْتُم باللزوم: فَمِن الاعراض ما يلزم باعترافكم. وإن احتججتم باستحالة الخلوّ: فيرجع حاصلُه إلى اللزوم أيضًا[٩]. ثم إنّكم اقتصرتُم في بيان حاجةِ الجسم إلى أمور سمّيتموها صورًا أخرى

---

(١) ولا طولنا فيها GRU: ولا طولناها فيها L.
(٢) معترفون RUL: يعترفون G.
(٣) بأنه RL: بان GU.
(٤) جدًا GUL: ـ R.
(٥) التقصير GRL: التقصر U.
(٦) وأعراضًا: وأعراض GRUL.
(٧) عرفت RU: عرف GL.
(٨) أو اعراض RL: واعراض GU.
(٩) أيضًا RL: ـ GU.

على كونه لا يُتصوّر خلوُّه عنها وإنّ المحلّ مفتقرٌ إليها في قوامه. فاستحالة الخلوّ عنها لا تدلّ على كونها جواهر وإنّ المحلّ مفتقرٌ إليها: أليس الجسم[1] لا يخلو عن مقدارٍ وشكلٍ، وأنتم اعترفتم بعرضيّتهما؟ ولا يخلو عن وحدةٍ وكثرةٍ والتزمتم بعرضيّتهما. وليس لقايلٍ أن يقول: إنّها يصحّ تبدّلُها مع بقاءِ محلِّها، فتكون عرضًا بهذا المعنى. فإنّ الهيولى يصحّ تبدّلُ الصور عليها وهي باقيةٌ بعينها، وما ذكرتم في البراهين على حاجةِ الجسم إلى الصور ألاَ مجرَّد أنّه لا يُتصوّر خلوُّه عن الصور؟ ولا يمكنكم دعوى امتناع التجرّد عن صورةٍ بعينها بل عنها وعن بدلِها، فكذلك لا يخلو الجسمُ عن شكلٍ وبدلِه ومقدارٍ وبدلِه وكذا غيرهما. ـ وإن احتججتم بأنّ الجسم المطلق لا يُتصوّر وجودُه فالمخصِّصات مقرّراتٌ لوجوده، فهي مقوِّمةٌ لوجوده، وكذا[2] الهيولى المطلقة: فيقع عليكم الفسخ بمخصِّصات النوع. فإنّ الطبيعة النوعيّة أتمٌّ في التحصيل من الطبيعة الجنسيّة، ومع ذلك الطبيعةُ النوعيّةُ ـ كالإنسان ـ لا يصحّ وجودها دون المخصِّصات والمميّزات. فإن كان المخصِّصُ يحتاج إليه المتخصّصُ فما يحتاج إليه في التخصّصِ[3] النوعُ ـ الذي هو أتمُّ تحصيلاً ـ أقوى ممّا يحتاج إليه الجنسُ، فإن كانت الحاجةِ بحسب التخصيص فهَلاّ سمّيتم مُخصّصات الأنواع صورًا إذ لا يصحّ تقرّرُها وتخصّصُها دونها؟

سؤال مُخصِّصات الأنواع تابعةٌ للمتخصّص[4] الذي هو النوع مع أنّ التخصّص[5] بها؟

جواب فيلزمكم[6] في صُوَر الأجسام مثلُه. فنقول: هي تابعةٌ للماهيّةِ الجسميّةِ وتخصّصها كما ذكرتم في مخصِّصات الأنواع.

سؤال الماهيّة النوعيّة في نفسها تامّةٌ[7]؟

جواب فكذا يقال في الجسميّة. فإن استدللتم بعدمِ تاميّةِ الجسمِ احتياجَهُ إلى المخصِّصات، فالإنسان أيضًا غيرُ تامٍّ لحاجتِه إلى الأمور المخصِّصات.

---

(١) الجسم RUL: ـ G.
(٢) وكذا GRL: فكذا U.
(٣) في التخصص GUL: في التخصيص R.
(٤) للمتخصص RL: للمخصص GU.
(٥) التخصص R: التخصيص GUL.
(٦) فليزمكم GRU: يلزمكم L.
(٧) تامة RUL: ثابتة G.

سؤال لو فُرض الإنسان نوعُه في شخصه ما احتاج إلى مميِّزٍ؟

جواب يقول القايل: لو[١] كان الجسمُ حقيقتُه[٢] محصورةً في شخصٍ واحدٍ ما[٣] احتاج إلى مميِّز.

سؤال كان لا بدَّ للجسم من أن يكون في مكانٍ أو وضعٍ أو حيِّزٍ؟

جواب إذا فُرض الإنسان وحدَه أو الشجرة أو نوعٌ آخر جسميٌّ لا بدّ له أيضًا ضرورةً[٤] من كونه على وضعٍ وجهةٍ ومقدارٍ ما. ثم إذا فُرض الجسم وحدَه لا يكون له مكانٌ أو وضعٌ إن كانَ هنالك[٥] امتناعٌ فَفي انحصار الأجسام في جسمٍ واحدٍ، فكذا في نوعٍ كالإنسان والشجرة.

سؤال لا مانع للإنسان ـ بما هو إنسان ـ من أن يكون هو وحدَه في الوجود محصورًا في شخصٍ واحدٍ، وإن كان يمنعه مانعٌ فهو خارجيٌّ؟

جواب هكذا يقال في الجسم بعينه بما هو جسم.

سؤال الأمور المخصِّصة للنوع تعرض عن أسبابٍ خارجةٍ وأمورٍ تتّفق ولا يتقوّم بها حقيقةُ النوع.

جواب ما فرضتموه صورًا أيضًا يلحق الأجسامَ أو الهيولياتِ بأسبابٍ خارجة، فإنّ الهيولى لا تقتضي أن تكون مع ما فرضتموه صورة[٦] ـ مائيّة أو هوائيّة ـ بل يلحقها بعضُ هذه الصور لأمورٍ خارجةٍ وهي ليست بمقوّمةٍ لحقيقةِ[٧] حاملِها.

سؤال هي مقوِّمة الوجود لحاملها بخلاف مخصِّصات النوع؟

جواب كلّ الكلام في أنّكم بماذا تبيّن لكم أنّ المخصِّصات ـ التي سمّيتموها صورًا ـ مقوِّمةٌ لوجود الجسم؟ إنّ كان بالتخصيص[٨]، فكذا يقال في مخصِّصات الأنواع. ثم إذا كان المخصِّص لا مَدخلَ له في التقويم، فليس لكم أن تقولوا ـ في كثيرٍ من المواضع كما في تعدّد واجب الوجود ـ أنّه يحتاج إلى مميّزٍ ـ فيصيرَ الذي فيه الاشتراك معلومًا[٩] للتمييز ـ ما لم تُبيّنوا[١٠] أنّ المميّز فصليٌّ أو خارجيٌّ.

---

(١) لو GUL: ولو R.

(٢) حقيقته GRU: حقيقة L.

(٣) ما RUL: لما G.

(٤) ضرورة GRU: ضرورية L.

(٥) هنالك GRt: هناك RUL.

(٦) صورة GUL: صورًا R.

(٧) لحقيقة GRU: ـ L.

(٨) بالتخصيص GRL: بالتخصص U.

(٩) معلومًا RU: معلولاً GL.

(١٠) تبينوا GRU: تثبتوا L.

(٥٨) < الموقف الثاني > : سؤال الصور مبادئ آثارٍ والإعراض ليست بمبادئ آثار[١]؟

جواب هذا موقف أخر غيرُ الموقف الأوّل، ونقول فيه أيضًا: ليس كلّ مُوجِب أثرٍ ما صورةً جوهريّةً، فإنّ الميل القسريّ وغير القسريّ مبدأ ما للحركة وليس بصورةٍ جوهريّةٍ، والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ لحرقِ جسمٍ وفي بعض المواضع سببٌ للحركة، وهي ليست بصورةٍ جوهريّةٍ، وهكذا أشياء كثيرة.

سؤال غير مسلّم أنّ هذه الأشياء آثارُ ما ذكرتموه، بل هي مُعِدّاتٌ والواهبُ غيرُها؟

جواب هكذا[٢] يُقال في صُوَرِكم.

سؤال نشاهد حصولَ الآثار من شيء في الجسم وسمّيناه صورةً؟

جواب هكذا نقول في الحرارة والمَيل المذكورِ أنه نشاهد الأثر مع أنّ مشاهدة أثر[٣] الحرارةِ وغيرها ظاهرٌ وصُوَرُكم وجودُها خفيٌّ، فكيف نسبة الآثار إليها! ـ هذا هو الموقف الثاني.

(٥٩) وأما الموقف الثالث قال النايب عن القدماء على الحجّة المشهورة التي هي العمدة ـ من أنّ الصور إذا تبدلّت يتبدّل بها جوابُ «ما هو؟» بخلاف الاعراض ـ: إنّ من الاعراض ما يُغيّر جوابُ «ما هو؟» تبدّلُه، أليس الحديد إذا كان على جهته[٤] وسُئِل أنّه «ما هو؟» حسن الجواب بأنّه حديدٌ أو بحدِّ الحديد؟ ثمّ إذا حصل فيه هيئةُ السيف فسُئِل[٥] أنه «ما هو؟» لا يُقال إلاّ أنّه سيفٌ، وما حصل فيه إلاّ اعراضٌ[٦] كالشكل والحِدّة وغيرهما. وهكذا الطين: إذا جُعل منه لَبِناتٌ وبُني بها بيتٌ وقيل إنّه «ما هو؟» لا يُجاب بأنّه طينٌ بل بأنّه[٧] بيتٌ، ولم يحدث إلاّ اجتماعٌ وهيئاتٌ هِي إعراضٌ، ولا يصحّ أن[٨] يُقال إنّ هذه الهيئات جواهر مع

---

(١) بمبادئ آثار R: بمبادئ للآثار GU بمبادئ الآثار L.

(٢) هكذا GRL: هذا U.

(٣) مشاهدة أثر GRU: مثل هذه أثر L.

(٤) الحديد إذا كان على جهته GUL: إذا كان الحديد على هيئته R.

(٥) فسئل RL: قيل GU.

(٦) إلاّ اعراض R: الا الاعراض U الاعراض GL.

(٧) بل بأنه GRL: بل إنه U.

(٨) يصح أن RL: ـ GU.

الاعتراف بأنّها كانت إعراضًا على ما بُيّن في المقولات، ولا أنّ العرض انقلب جوهرًا، ولا أنّ مجموع الإعراض يصير جوهرًا، وهل كان الثوب الذي اتّخذ من القطن إلاّ قطنًا أُحدِثَ فيه هيئاتٌ بالفتل والنسج؟ فإذا سُئِل بعد صيرورته[١] ثوبًا أنّه «ما هو؟» لا يتأتّى أن يُقال إنّه قطنٌ بل إنّه ثوبٌ، و<هكذا> أشياء كثيرة لا تحصى. فإمّا أن يمنع: فيُعارَض بمثلهِ في صُوَرِهِ[٢]، أو ينقاد للحقّ ويعترف بأنّ من الإعراض ما يتغيّر جوابُ «ما هو؟» بتبدّلها: فلا يدلُّ تبدّلُ جوابِ «ما هو؟» بتبدّلِ شيءٍ أن يكون ليس بعرضٍ، فسقط الاحتجاج.

ثم لا يحتاج إلى الفسخ بالمواضع التي[٣] ذكرناها من الأمثلة، بل يُقال لهم: إذا تَبدَّل بالأشياء التي سمّيتموها صورًا جوابُ «ما هو[٤]؟» فَلِمَ قلتم إنّها ليست بإعراضٍ؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون بعضُ الإعراض يتبدّل بتبدّلِها جوابُ «ما هو»؟ فإنّه لم يكن رسمُ الجوهر «ما يتبدّل بتبدّله جوابُ ما هو؟» ورسمُ العرض «ما لا يتبدّل»، بل كان الاصطلاح في الجوهر[٥] والعرضِ عندهم على «الموجود لا في موضوع» وعلى «الموجود في موضوعٍ»، وضابطُ الموجودِ في الموضوع «ما يستغنى عنه محلّه ويتقوّم دونه» والجوهر ليس له محلّ مستغنٍ[٦]، فالضابط احتياج المحلّ إلى التقوّم[٧] بالجوهر الصوريّ وعدم احتياجه إلى التقوّم[٨] بالعرض. وظاهرٌ أنّ هذا التقوّم تقوّمُ[٩] الوجودِ لا تقوّمُ[١٠] الماهيّة، فإنّ الحالّ لا يجوز أن يكون مُقوّمًا لحقيقة محلّه، وكيف يكون الشيءُ جزءَ ما[١١] يحمله ويُعقَل[١٢] حقيقةُ الحاملِ غيرَ محتاجةٍ إلى ما يحلّ فيه[١٣]، فليس كون المحلّ مفتقرًا إلى ما يحلّ فيه من الصُوَرِ إلاّ باعتبار تقوّم الوجود لا الحقيقةِ، فيرجع الكلام إلى الموقف الأوّل والبحثُ في أنّ حاجة المحلّ إلى بعض ما يحلّه واستغناءَه عن الإعراض هل هو بالتخصيص[١٤]

---

(١) صيرورته GRU: صيرورة L.
(٢) في صوره GRU: ـ L.
(٣) التي RUL: الذي G.
(٤) جواب ما هو RL: ـ GU.
(٥) الاصطلاح في الجوهر R: اصطلاح الجوهر GUL.
(٦) مستغن R: مستغني GUL.
(٧) التقوم GRU: التقويم L.
(٨) إلى التقوم GRU: ـ L.
(٩) هذا التقوم تقوم GRU: هذا التقويم يقوم L.
(١٠) لا تقوم GRU: لا يقوم L.
(١١) جزء ما GRU: لجوهر ما L.
(١٢) ويعقل GRU: ويقول L.
(١٣) يحل فيه R: يحله GUL.
(١٤) بالتخصيص RL: بالتخصص GU.

أو عدمِ الخلوِّ واللزوم و <ما هو> الفرق بينه وبين الإعراض؟ فيكون ذلك الموقف، فلا يكفي تبدّلُ جوابِ «ما هو؟» بتبدّله[1]، فلا يصحّ الاحتجاج به.

(٦٠) <**الموقف الرابع**> فإن قيل: إذا تبدّلت الماهيّةُ بتبدّلِه[2] يكون جزءَ الجوهر، وجزءُ الجوهر جوهرٌ، فهذا موقفٌ آخر وهو الموقف الرابع. وقد ذكرنا في باب المغالطات أنّ هذا النمط غيرُ صحيح[3]، وذكرنا[4] المثال عليه وأوردنا ما فيه كفايةً. والقدر[5] الذي نذكره[6] ههنا هو أن يقول الخصمُ: جزءُ الجوهر ـ الذي هو من جميع الوجوهِ جوهرٌ ـ أو جزءُ الشيء ـ الذي هو باعتبار جهةٍ واحدةٍ جوهرٌ ـ جوهرٌ، والأوّل هو المسلَّم والثاني غيرُ مسلَّم. فإنّ الأبيض أو الجسم الحارّ ـ من حيث هو جسم حارّ ـ إذا سُمّي مثلاً «جيمًا»[7] يصحّ عليه حملُ الجوهر، فيقال «الأبيض جوهرٌ» أو[8] «جيم هو جوهرٌ» لأنّهما من جهةٍ واحدةٍ جوهرٌ لا من جميع الوجوه جوهرٌ. فنقول حينئذ[9]: الماء يُحمَل عليه أنّه جوهر باعتبار أنّه جسمٌ أو باعتبار حاملِ صورةٍ، والماء ليس من جميع وجوهِه جوهرًا[10] بل هو مجموع جوهرٍ وعرضٍ، وحُمِلَ عليه الجوهريّةُ لأجل أحدِ الجزءَينِ لا لأجل أنّه من جميع الوجوه جوهرٌ كما يُحمَل الجوهريّةُ على الجيم المذكور وعلى الأبيض. ثمّ قد أشرنا إلى أنّك إذا عرفتَ الماء لا تعرفه إلاّ بأجزائه، ولا يمكنك أن تحكم بأنّ[11] الماء جوهرٌ إلاّ بعد أن تعلم أنّ أجزاءه جوهرٌ، فيتقدّم العلمُ بجوهريّة أجزائِه على الحكم «بأنّ الماء من جميع الوجوه جوهرٌ لا أنّه[12] مركّبٌ من جوهرٍ وعرضٍ». وإذا عُرف هذا فيكون الاحتجاجُ ـ بأنّ جزءَ الجوهر من جميع الوجوه جوهرٌ ـ مصادرةً على المطلوب الأوّل، كيف والجوهريّة إذًا كانت <لأجلِ> أجزاءِ أجزائه! وكما لا يُعقَل الكلُّ إلاّ بأجزائه فكذلك لا يُعقَل الأجزاء إلاّ بأجزائها، والمتقدّم بالطبع على المتقدم بالطبع يتقدّم[13] بالطبع، وقد عُلِمَ أنّ جزءَ الجزءِ جزءٌ. فلا يصحّ أن يُعقَل

---

(١) بتبدله: أي بتبدل ما يحل.
(٢) فلا يصح... بتبدله RUL: ـ G.
(٣) وقد ذكرنا.. غير صحيح GRU: ـ L.
(٤) وذكرنا GR: وقد ذكرنا L وذكر U.
(٥) والقدر GRU: والعذر L.
(٦) نذكره GUL: يذكر R.
(٧) جيمًا: جيم GRUL.
(٨) أو GUL: و R.
(٩) حينئذ RUL: ـ G.
(١٠) جوهرًا R: جوهر GUL.
(١١) بان GUL: أن R.
(١٢) لا أنه RL: لأنه GU.
(١٣) يتقدم GUL: متقدم R.

الماء إلاّ أنّ[١] يُعقَل أجزاؤه، ولا يُعقَل الأجزاء[٢] إلاّ بأنّها جواهرُ[٣]، فإنّ الجوهريّة جزءٌ لما هو جوهرٌ من الجواهر الخاصّة، فيلزم أن يكون إذا عُقِل الماء عُقِل جوهريّةُ جميعِ أجزائها. فكيف يصحّ أن تُثبَت بعد هذا بالحجّة أنّ شيئًا من أجزائها جوهرٌ؟ وفي الجملة لا يصحّ لك أن تُثبِت أنّ جزءَ الماء جوهرٌ إلاّ بعد أن[٤] تثبت أنّ الماء[٥] من جميع وجوهه جوهرٌ[٦] - لا بأنّ الماء[٧] مجموعُ جوهرٍ وعرضٍ - حتى يلزم أنّ جزءَ الجوهر من جميع الوجوه جوهرٌ، وإنّما يمكنك أن تثبت أنّ الماء من جميع وجوهه جوهرٌ إذا أثبتَّ جوهريَّةَ آحادِ الأجزاءِ، فقد أثبتَّ في هذه الحجّة الشيءَ بما لا يثبت إلاّ به. وإنّما طوّلنا هذا الكلامَ ليقع البحث التامّ في أمر الصُوَرِ.

وإنّما انتصبنا لِنيابةِ الأقدمين ههنا لوجوهٍ: منها أن نتبيّن للباحثِ[٨] في أثناء البحثِ الحقَّ في أحد الجانبَين. - ومنها أنّ كلام المشّائين مشهورٌ، وقد بَسَطنا - وبَسَطَ غيرُنا - القولَ فيه في مواضعَ كثيرةٍ، وليس من الإنصاف طَرحُ حجّجِ[٩] أحدِ المتخاصمَين بالكلّيّة. - ومنها أنّ جماعة آزروا على الأقدمين، وزعموا أنّهم استروحوا إلى مطالبهم[١٠] جزافًا، وأنّ غفلتهم عن مثل هذه الاصطلاحات لجهلِهم، وإنّ دعاويهم وحججهم لا تقبل التمشية حتى امتنعوا عن إطلاق اسم الحكمةِ عليهم. ومَن أدرك العلمَ الشريفةَ المعظّمةَ المخزونةَ عَرَفَ أنّ مِثلَ هذه الأشياء لا يضرّ الجهلُ بها، كيف وأنّ أقاويلهم لا تقصر في المتانة عن أقاويل غيرهم! وإن قالت طايفةٌ من المشّائين «إنّما نسمّي بعضَ الإعراض صورًا» فلا يمنع الحكماءُ هذا، كيف[١١] ومنهم مَن يسمّى جميعَ الإعراض صورًا!

(٦١) < **الموقف الخامس** > وأمّا الذي اقتصر في إثبات جوهريّةِ الصورةِ[١٢] على أنّ صورة الماء لا تشتدّ وتضعف - فإنّه[١٣] لا يكون ماء أَشدَّ مائيّةً من ماءٍ -

---

(١) إلاّ أن GRU: إلاّ وأن L.
(٢) الأجزاء GRU: أجزاؤه L.
(٣) جواهر RUL: جوهر G.
(٤) إلاّ بعد أن R: إلاّ بأن UL: (مطموس في G).
(٥) أن الماء GRU: بأن الماء L.
(٦) وجوهه جوهر GRL: الوجوه جوهرًا U.
(٧) لا بأن الماء R: لا بأنه GUL.
(٨) للباحث GRU: المباحث L.
(٩) حجج GUL: حجة R.
(١٠) إلى مطالبهم GUL: على مطالبهم R.
(١١) كيف GRU: وكيف L.
(١٢) الصورة GUL: الصور R.
(١٣) فإنه GUL: وإنه R.

والكيفيّات تشتدّ وتضعف: إن جعل الكُبرَى[1] قولَه «الكيفيّات تشتدّ وتضعف» فينبغي أن يجعلها[2] كلّيّةً ـ لأنّ الاقتران يكون من الثاني ويُشتَرط فيه كلّيّةُ الكُبرَى ـ وإذا[3] جعلها كليّةً كذبت، فإنّه ليس جميعُ الكيفيّات تشتدّ وتضعف، كيف وقد اعترف بأنّ الكيفيّات ما لا يتشدّ ويضعف مِثلَ ما يتعلّق بالكمّيّات كالزوجيّة[4] للعدد وغيره؟ فلا مانع أن يكون كيفيّةٌ أُخرى لا تشتدّ ولا تضعف. ـ وإن جعل الكُبرَى كلّيّةً وقيّدها تقييدٌ[5] كما يقول «إنّ صورة الماء لا تقبل الشدّةَ والضعفَ والكيفيّات الأربع تقبلهما» فلا يلزم منه غير أن صورة الماء ليست من الكيفيّات الأربع. فلِمَ لا يجوز أن يكون كيفيّةٌ أُخرى وهي لا تقبل الشدة والضعف؟ على أنّ[6] قولهم «إنّ الماء لا يقبل الشدّة والضعف فلا يتقوّم بالكيفيّات الأربع» فيه مَباحث أُخرى يطول فيها الكلام[7]. والجوهر على الرأي المذكور هو الموجود لا في محلّ وكلُّ ما له محلٌّ[8] فهو عرضٌ.

6.

فصل
في الشدّة والضعف وتتمّة كلام فيه

(٦٢) اعلم أنّ المشّائين يرون أنّ شيئًا ما ـ كالسواد ـ إذا اشتدّ فليس إلاّ أنّ سوادًا ضعيفًا بطل وحصل سوادٌ آخر أشدّ منه ويختلفان بالحقيقة، ونريد أن نباحثهم فيه.

بحث ومقاومة: أمّا أنّ سوادًا واحدًا لا يشتدّ ـ وهو بعينه في حال الشدّة ما كان قبلها ـ فذلك ظاهرٌ، كيف وذات الأوّل في نفسها كانت الناقصةَ والزايدةُ ليست[9] بعينها هي الناقصةَ، ولا يتأتّى فرضُ أن يبقى ذلك السوادُ وينضمّ إليه شيءٌ آخر، فإنّ الذي ينضمّ إليه إن لم يكن سوادًا بل يكون شيئًا آخر فلا يصير به السوادُ أشدَّ ممّا

---

(١) الكبرى GUL: ـ R.
(٢) يجعلها: يجعل GRUL.
(٣) وإذا RL: فإذا GU.
(٤) كالزوجية GRL: فالزوجية U.
(٥) تقييد GU: بقيد RL.
(٦) على أن GRU: على أن في L.
(٧) فيها الكلام GUL: الكلام فيها R.
(٨) وكل ما له محل GRtUL: وكل ما في محل R.
(٩) ليست RL: ـ GU.

كان في سواديّته. وإن كان الذي ينضمّ إليه سوادًا آخر فيحصل سوادانِ في محلٍّ واحدٍ وهما مُتّفقَا الحقيقةِ والمحلِّ والزمانِ، فلا امتيازَ بينهما، وهو محال. وهبْ أنّهما يجتمعان: فلا يكون أحدُهما قد اشتدّ[1]، فصحّ أنّ سوادًا واحدًا لا يشتدّ.

سؤال ينضمّ إليه سوادٌ آخر فيتّحدانِ، فالشدّة[2] باتّحاد الاثنَين؟

جواب فعلى هذا التقدير أيضًا لا يكون الواحدُ بعينه قد اشتدّ. ثم السواد ونحوهُ ليس بذاتِه ذا مقدارٍ وذا قيام[3] بنفسِه لِيجتمع منه اثنانِ، فيتّصلانِ على طرفٍ أو يمتزجان، فاتّحاد الاثنَين من السواد لا يُتصوّر لأنّهما إن بقيا اثنانِ[4] أو انتفيَا أو[5] انتفى أحدُهما لا يكون على التقديرات اتّحادًا. وإن بقي اثنانِ يكون تعدّدٌ بينهما دون امتيازٍ وهو ممتنع، فليست شدّةُ السوادِ ببقاءِ سوادٍ وانضمامِ آخر إليه، بل ببُطلانِ[6] ذاتِ الأوّل وحصولِ سوادٍ آخر أشدّ منه.

(٦٣) وأمَّا أنّهما هل هما مختلفانِ بالذاتِ والعددِ أو بالنوع، فذلك بحثٌ غيرُ هذا. فالمشّاؤون احتجّوا في إثبات الاختلافِ النوعيِّ بأنّ السواد الضعيف يخالف السوادَ الشديدَ، ولا يخلو: إمّا أن يكون المميِّزُ بينهما ـ بعد اشتراكهما في السواديّة ـ عرضيًّا خارجًا أو فصلاً[7]. قالوا: ولا يتصوّر أن يكون عرضيًّا خارجًا، فإنّ التفاوت إنّما هو في السواد[8] لا في أمرٍ خارجٍ عن السواد، فتعيّن أن يكون بفصل.

وهذا الاحتجاج رديء جدًّا، فإنّ المميّز بين السوادَين إذا كان فصلاً ـ واشترك الاثنانِ[9] في السواديّة ـ فالفصل الذي يُميِّز أحدَ السوادَين عن الآخر ليس بمقوّمٍ لحقيقةِ السواد ـ وإلاّ كان متّفقًا في السوادَين ـ بل هو فصلٌ مُقسِّمٌ للسواد ويكونُ السوادُ بالضرورة جنسًا، والفصل عرضيٌّ لطبيعةِ الجنس وهو في مفهومه غيرُ مفهوم الجنس، فصار حالُ الفصلِ كحالِ العرضيِّ الآخر، والفصل لطبيعةِ الجنسِ ليس

---

(١) أحدهما قد اشتد GRU: أحد أشد L.
(٢) فالشدة GRU: بالشدة L.
(٣) ذا مقدار وذا قيام: ذو مقدار وذو قيام GRUL.
(٤) اثنان GRU: اثنين L.
(٥) أو... أو GRU: و... و L.
(٦) ببطلان RUL: بطلان G.
(٧) عرضيًا خارجًا أو فصلاً: عرضي خارج أو فصل GRUL.
(٨) في السواد RUL: السواد G.
(٩) الاثنان GRtUL: السوادان R.

بقسيم للعرضيّ، فإنّه من جملة العرضيّات إذ[١] قد عرفتَ أنّ الفصل خاصّةٌ للجنس، وإذا كان الفصلُ المقسِّمُ للسواد عرضيًّا للسواد ويكون الاشتدادُ به وهو غيرُ السواد، فيكون الاشتدادُ فيما وراء السواد، وقد فُرض في السواد، هذا محال.

سؤال الفصل في الأعيان ليس بممتاز الجوهر عن طبيعة الجنس، بل هما في الأعيان شيءٌ واحدٌ؟

جوابٌ إذا فَصَّلَهما الذهنُ هل هما واحدٌ أو اثنانِ؟ فإن كانا في الذهن أيضًا واحدًا فليس في السواد[٢] التامّ شيءٌ غيرُ السوادية[٣] ولا في الناقص، فلا فاصل بينهما وقد فُرض بينهما فصلٌ! وإن[٤] كانا اثنَين ـ أيْ طبيعة السواد والفصل المنوِّع له المُوجِب للشدّة ـ والشدّةُ إنّما هي باعتبار مفهومِ الفصلِ ـ وقد كانت شدّةً في مفهوم السواديّة ـ فصار[٥] في مفهوم أمرٍ وراء السواديّة، فلا يكون في مفهوم السواديّة، وهو محال. والحاصل أنّ الفصل عرضيٌّ للجنس، وحالُه كما ذكروا من حالِ العرضيّ.

حجّة أُخرى لهم في أنّ الأشدّ والأضعف مختلفَا الحقيقة ـ وهي ما ذكرنا في أوايل المنطق من هذا الكتاب ـ وهي قولهم: إن كانت[٦] ذاتُ الشيء هي الزايدةَ فالناقصُ والمتوسّطُ ليسَا نفسَ الزايد، فليسا بذات الشيء، وكذا إن كانت ذات الشيء الناقصَ والمتوسّطَ. وهذا في الذات الواحدة <الشخصيّة> صحيحٌ، وأمّا في النوع فليس بحجّةٍ، فإنّ الخصم يقول: النوع هو جامعٌ للزايدَ والناقصِ والمتوسّط، ولا يُشترَط النوعُ في حقيقته بالثلثة كما لا يُشترَط في الأنواع طبيعةُ النوعِ المطلقةِ بما يختصّ به كلُّ واحدٍ واحدٍ، والخطأ ههنا إنّما كان باعتبار أَخْذِ الكلّيِّ مكانَ الجزئيّ. وأنّا[٧] قد أشرنا إلى هذا فيما سبق، فلا نطوّل فيه.

(٦٤) ثمّ إذا حُقّق عليهم الحالُ في المقدار ربّما يصعب عليهم، فإنّ المشّائين وإن منعوا الشدّة والضعف في المقدار ما منعوا فيه الزيادةَ والنقصانَ، فيقال لهم: المقدار الزايد والناقص اشتركا في المقداريّة، وزاد أحدُهما على الآخر بشيء. أمّا

---

(١) إذ RUL: إذا G.
(٢) في السواد RUL: للسواد G.
(٣) غير السوادية UL: غير السواد R (مطموس في G).
(٤) وإن GRU: فإن L.
(٥) فصار GRtU: فصارت RL.
(٦) كانت GUL: كان R.
(٧) وأنا R: وكان U وكانا GL.

أنّ ذات أحدهما ـ أي الزايدِ والناقصِ ـ ليس بذات الآخر ظاهرٌ[١] كما[٢] ذكر في الزايد والناقص. وأمّا حقيقة المقداريّة المطلقة فقد اعترفتم بأنّها واحدةٌ[٣] متساويةُ النسبة إلى الزايد والناقصِ ـ أي طبيعة المقدار النوعيّة المعقولة ـ فصحّ أنّه لا[٤] يلزم من امتنع شدّةٍ وضعفٍ وزيادةٍ ونقصانٍ على ذاتٍ واحدةٍ أنّ يمتنع في نوعٍ واحدٍ. وبهذا يقع الصدمة[٥] مع الوجوه الأوّل، فإنّهم احتجّوا في السواد الشديدِ والضعيفِ أنّ امتيازهما ليس باعتبار عرضيٍّ، فيكون باعتبار فصلٍ. فيقول الخصم: في[٦] المقدار أيضًا يتوجّه هذا! فإنّ المقدار الزايد ما زاد على الناقص بأمرٍ عرضيٍّ، فإنّهما كما تساويا في المقدار زاد أحدهما على الآخر بشيءٍ مقداريٍّ هو كَمّ في نفسه. فينبغي على رأيكم أن يكون الفارقُ بينهما الفصلَ، فيكون كلُّ مقدارٍ صغيرٍ صغيرًا ما[٧] وكلُّ مقدارٍ كبيرٍ كبيرًا ما نوعًا بنفسه، وهو مخالفُ قواعدكم ويخالف الحقَّ، كيف وما زاد أحدُ المقدارَين على الآخر إلاّ بِمثلِ ما ساوى[٨] معه في الحقيقة المقداريّة! ويتّفق أن يكون مساويًا[٩] له أيضًا في خصوص[١٠] المقدار، فما زاد إلاّ بمثل ما ساوى[١١]، فكيف يكون قدرٌ[١٢] منه مقدارًا وقدر[١٣] آخر ليس بمقدارٍ؟ وكلّ ما يُفرَض فصلاً مقسِّمًا للمقدار فهو[١٤] عرضيٌّ لطبيعته، فيكون التفاوت في غير المقدار، والذي يشاهد من التفاوت إنّما هو في طبيعة المقدار.

وإذا عُرف هذا عُلم أنّ احتجاجهم على أنّ اختلاف جزئيّاتٍ كلّيٍّ واحدٍ بالشدةِ والضعفِ يجب أن يكون بالنوع فاسدٌ لوجوهٍ: ومن جملتها أنّ حجّتهم تنفسخ بالمقدار الزايد[١٥] والناقصِ، فإنها[١٦] متساوية النسبة إلى الزايد والناقصِ والشديدِ والضعيف، وقد ذكرنا ما فيه كفاية.

---

(١) ظاهر GRL: ـ U.
(٢) كما RL: لما GU.
(٣) واحدة RL: واحد GU.
(٤) لا GRL: ـ U.
(٥) الصدمة GRU: الصدقة L.
(٦) في GRL: ـ U.
(٧) صغيرًا ما GRU: صغرًا ما L.
(٨) ساوى RU: سوى L(مطموس في G).
(٩) مساويًا L: مساو R: مساوي GU.
(١٠) له أيضًا في خصوص RUL: أيضًا حصول Rt (مطموس في G).
(١١) ساوى Gru: سوى L.
(١٢) قدر L: قدرًا GRU.
(١٣) وقدر L: وقدرًا GRU.
(١٤) فهو R: هو GUL.
(١٥) بالمقدار الزايد RL: بالزايد GU.
(١٦) فإنها R: فإنهما GUL.

واعلم أنّه لا مانع من أن[١] يكون السلوكُ الذي هو[٢] بحسب الاشتداد والضعفِ يتأدّى إلى واسطةٍ تخالفهما[٣] في الحقيقة كالحمرة بين السواد والبياض، فإنّ الفطرة السليمة تحكم بأنّ الحمرة في ذاتها ليست بسوادٍ ضعيفٍ[٤] ولا بياضٍ، بل لكلٍّ واحدٍ من السوادِ والبياضِ ضعيفٌ يقع فيه أوّلُ شروعٍ عند السلوك إليه وآخِر تخليةٍ عند السلوك عنه، وللواسطة أيضًا قد يكون مراتب، وكلامُنا فيما مِثل البياض الناقص أو السواد الناقص لا فيما مثل الحمرة، وظاهرٌ[٥] للحسّ النسبة: ما بين البياض والحمرة وما بين البياض التامّ والناقص.

(٦٥) ولنرجع ونقول: الشدّة والضعف قد يقال ويُعنَى بهما[٦] ـ باعتبار ما يوجِبه اللغاتُ وعُرْفُ الجماهير وبحسب ما يدلّ عليه أداةُ المبالغةِ في كلّ لغةٍ ـ الكمالية والنقصُ وإن كانوا يقولون لفظَ الشدّة والضعف عند التصريح على قوّةِ الشيء على الممانعةِ والتأنّي عن الانفعال أو على[٧] قلّةِ تأنّي[٨] الممانعةِ والتأنّي، وذلك أمرٌ آخر. وأمّا[٩] الذي رتّب له أداة المبالغة في اللغات فهو كما تَجدُ وتقول وتصدق به أنّ مقدارًا أطولُ من مقدارٍ أو أكبرُ، وظاهرٌ أنّ الألِف مثلاً ههنا للمبالغة، وكما أنّها[١٠] ههنا للمبالغة ففي[١١] مِثل قولِهم «إنّ شيء كذا[١٢] أسرعُ وأَحْلَى وأحمضُ[١٣]» ـ وما يشبه ذلك ـ كذا. ولسنا نتمسّك بالعرف أو اتفاق الجماهير بل غرضُنا التنبيهُ على أنّ الأمر الجمهوريّ لا يُخالَف إلاّ بأمرٍ تبيّن فسادُه، أمّا إذا كان يوافق البرهانَ فهو مقبولٌ ويزيد شهادةُ الجمهور بالبرهان طُمأنينَةً. وغرضُنا ههنا أنّ الذين يتحكّمون في الأشدّ والأضعفِ كثيرًا ما يقع لهم الالتجاءُ ـ عند توجّه الأشكال ـ إلى الأشدّ الذي بحسب العُرْفِ. فإذا أشرنا إلى كيفيّة ذلك فيصعب عليهم الالتجاءُ، ونتبيّن لك أنّ الأشدّ بحسب المبالغة العُرْفِيّة ـ كما وُجد

---

(١) من أن GR: عن أن UL.
(٢) الذي هو GUL: الذي R.
(٣) تخالفهما: أي تخالف الطرفين.
(٤) بسواد ضعيف GUL: بسواد R.
(٥) وظاهر R: فظاهر GUL.
(٦) ويعنى بهما: ويعنى بها R: ويعنى به UL يعنى به G.
(٧) أو على GRU: وعلى L.
(٨) تأني GRU: ـ L.
(٩) وأما R: أما GUL.
(١٠) وكما أنها (أن GRU) ههنا للمبالغة GRU: ـ L.
(١١) ففي GUL: فهي R.
(١٢) شيء كذا RL: الشيء كذا GU.
(١٣) وأحلى وأحمض RUL: وأعلى وأعمض G.

في الأحمض والأسرع ـ وُجد في المقادير كالأطول[١] والأكبر. ثمّ إنّ المشّائين فرّقوا بين الزايد والناقصِ والأشدِّ والأضعفِ بوجوهٍ ذكرناها فيما سلف، ومن جملتها: أنّ الزايد والناقص إنما يُقال إذا صحّت الإشارةُ إلى قدر به[٢] المساواةُ وزايدٌ أو إلى[٣] ما يتأتّى <به> تعيينُ قدرٍ مساوٍ وزايدٍ، والأشدّ والأضعف ليس بكذا. ـ فَعلى تقدير المسامحة نقول: إنّ التفاوت الذي بين الثلاثة والأربعة <هو> من حيث هما ثلاثة وأربعة معقولتانِ، فَبِماذا المساواة وفيماذا التفاوت؟ والأربعة والثلثة وغيرُهما من أنواع العَددِ كلٌّ واحدٍ ـ على ما ذُكر ـ نوعٌ بسيطٌ، لا يتقوّم الثلثةُ بالاثْنَيْن ولا الأربعة بالثلثة، وإن فُصّل في الذهن يبطل صورة الثلثة والأربعةِ ويحصل صورةٌ أُخرى. فكيف يتأتّى[٤] تعيينُ قدرٍ به[٥] المساواة وآخر به التفاوت[٦] في الأنواع البسيطة للكمّيّات المنفصلة؟ والغرض أنّا نسامح في مثل هذه الأشياء، ويجوز لهم الاصطلاح على أنّ التفاوت في الكمّ يصطلح عليه بالزايد والناقصِ وفيما سواه بالشدّة والضعفِ، إلاّ أنّ بينهما جامعًا ما[٧] وهو التماميّة في نفس الماهيّة والنقصُ فيها[٨]، فأنّا قد بيّنّا أنّ المقدار التامّ والناقص ما زاد أحدُهما على الآخر بعرضيٍّ ولا فصلٍ مُقِسّمٍ للمقدار فإنّه عرضيّ أيضًا لما يُقسّمه، فالتفاوت[٩] في المقادير بنفس المقدار، وليس الزايد خارجًا[١٠] عن[١١] المقدار بل ما[١٢] زاد به هو كما ساوى به في الحقيقة، فليس الافتراق بين المقدارَين المتفاوتَين إلاّ بكماليّةِ المقدار ونقصِه، وكذا بين السواد التامّ والناقص، فإنّهما اشتركا في السواديّة وما افترقًا في أمر خارج عن السواديّة ـ فضلاً كان أو غيره[١٣] ـ فإنّ التفاوت في نفس[١٤] السواديّة، فالجامع بين هذه الأشياء كلّها التماميّةُ والنقصُ في الماهيّة.

---

(١) كالأطول UL: الأطول R (مطموس في G).
(٢) قدر به GRU: قدرية L.
(٣) وزايد أو إلى RU: وزايدًا وإلى GL.
(٤) يتأتى R: تأتى GUL.
(٥) قدر به RUL: فلا به (؟) G.
(٦) التفاوت RUL: الالتفات G.
(٧) جامعًا ما R: جامع ما GUL.
(٨) فيها GUL: ـ R.
(٩) فالتفاوت GRL: بالتفاوت U.
(١٠) خارجًا R: خارج GUL.
(١١) عن GRL: على U.
(١٢) بل ما RUL: بل بما G.
(١٣) غيره L: غيرها GRU.
(١٤) نفس RL: ـ GU.

سؤال أليسا اشتركا في الماهيّة وافترقا[1] بالكمال والنقص؟ فهما خارجانِ عن أصل الماهيّة، فوقع التفاوت بالخارج؟

جواب أمّا أنّ المقدار الصغير والكبير اشتركا في المقدار المطلق وأنّ المقدار المطلق[2] المعقول غيرُ مشروطٍ فيه الكمالُ[3] والنقصُ: صحيحٌ، ولكنّ هذا بحسب الأمر الذهنيّ وليس بسواءٍ ما في الذهن وما في العين[4]، فليس في الأعيان أصلُ مقدارٍ وكمالٍ وأصلُ مقدارٍ ونقصانٍ بل كماليّةُ المقدار الكبير بنفس ما هو به مقدارٌ في الأعيان، وكذا نقص الصغير، وكلّ واحد منهما في الأعيان شيءٌ واحدٌ.

سؤال نحن نعني بقولنا «إنّ الامتياز بينهما بفصلٍ[5]» هذه الكماليّةَ والنقصَ؟

جواب العنايات[6] والاصطلاحات لا مانع عنها، وقد علمتَ أنّ طبيعة الفصل في الحقايق الأُخرى لا تجعل طبيعةَ الجنس[7] أتمَّ في نفسه ـ كما في السواد والمقدار ـ ولا يرجع حاصلُ الفصولِ الأُخرى إلى كماليّةٍ في حقيقة[8] الجنس فحسب، والطيران المختلفان في الحقيقة ـ كالصقر والبازي وغيرهما[9] من الأنواع مثلاً ـ ليس فصلُ أحدهما كمالَ حيوانيّةٍ وليس أحدُهما أتمَّ حيوانيّةً من الآخر، وهكذا حيوانات أُخرى، والمقدار الزايد والناقص لا يختلفان بالفصول إذ ليس حقيقتُهما مختلفةً باعترافه أيضًا، فإذا اصطلح على تسمية التماميّة المذكورة «فصلاً» فيلتزم في المقادير المتفاوتة[10] الاختلاف بالأنواع حتى يكون الخطّ الأصغر نوعًا والأطول نوعًا آخر، و <ألاّ> يلتزم باختلاف الفصول دون اختلاف النوع، وكلّ ذلك يخالف اصطلاحه في العلوم، ويكون ذلك إمّا اصطلاحًا ثانيًا أو مناقضةً لقولِ نفسه، وهذه الكماليّةِ هي التي قد يُدَلّ عليها في اللغات بأدواتِ المبالغة. ـ وأمّا الذي يتمسّك به بعض الناس بأنّ المقدار لا أشَدّيّة فيه فإنّه لا يقال «إنّ خطًّا هو أَشدُّ من خطٍّ» ثمّ يعترف «بأن[11] خطًّا أطولُ من خطٍّ» ـ والخطّ طولٌ ما والأطولُ

---

(١) اشتركا... وافترقا RUL: اشتراكا.. وافتراقا G.

(٢) وأن المقدار المطلق GRU: ـ L.

(٣) فيه الكمال GRU: بالكمال L.

(٤) في العين GRL: في الأعيان U.

(٥) بفصل RUL: بالفصل G.

(٦) العنايات GUL: هذه الغايات R.

(٧) الجنس R: جنس GUL.

(٨) حقيقة RU: تحقيقه L (مطموس في G).

(٩) وغيرهما R: أو غيرهما GUL.

(١٠) المتفاوتة GUL: المختلفة R.

(١١) يعترف بأن RUL: يعترف أن G.

هو الأشدّ[1] طولاً أعني الأتمّ طولاً! - إنّما غرَّه النظرُ إلى اللغات. وقد يدخل أداةُ المبالغة في لغةٍ على معنًى باعتبار لفظٍ[2] ولا تدخل باعتبار اسم آخر كما لا يقال «أشدُّ خطّيّةً» ويقال إنّه «أطولُ»، والأمور الحقيقيّة لا ينبغي أن يُقتَصر في تصحيحها على مجازى العُرْفِ وإن كانت الأمور المشهورة الا يُحكَم بخلافها إلاّ ببرهان أيضًا.

(٦٦) وأمّا اقتصارهم في أنّ الجوهر لا يقبل الأشدَّ والأضعفَ على أنّه[3] الموجود لا في موضوعٍ ولا يختلف هذا[4] ولا يتفاوت: ليس بمتينٍ، لأنّ هذا ليس بحَدٍّ للجوهر، فمعنَىً[5] الجوهريّة غيرُ هذا. ثمّ إذا بُيّن أنّ الوجود من الأمور الاعتباريّة فلا[6] يتقدّم العلّةُ على المعلول إلاّ بماهيّتها، فجوهر المعلول ظلٌّ لجوهر العلّة، والعلّة جوهريّتُها أقدمُ من جوهريّة المعلول، وكلُّ أمرٍ يشترك فيه العلّة والمعلولُ وما في المعلولِ مستفادٌ من العلّة وهو كَظلٍّ لها[7] فهو في العلّة أقدمُ، وهذا معنَى قولِنا في بعض المواضع إنّ الجواهر الجرمانيّة «كَظِلٍّ للأمور العقليّة، فكيف ساواها في الجوهريّة[8]؟» أيْ أنّ الوجود ذهنيٌّ، فليس التقدّم إلاّ بالماهيّة، فيتقدّم جوهريّة العلّة على جوهريّة المعلول، وهو مذهب أفلاطون والأقدمين، وهم يجوّزون أن يكون نفسٌ أقوَى من نفسٍ في جوهرها، وقد ذكرنا طرفًا في أمورٍ تتعلّق بهاذ الفصل في مواضعَ متفرّقةٍ بحسب الحاجة، فلْيُطلَب.

---

(١) الأشد RUL: أشد G.
(٢) باعتبار لفظ GRU: اعتبار لفظ L.
(٣) على أنه: لأنه GRUL.
(٤) ولا يختلف هذا R: وهذا لا يختلف GUL.
(٥) فمعنى RUL: ومعنى G.
(٦) فلا GUL: ولا R.
(٧) لها: له GRUL.
(٨) فكيف ساواها في الجوهرية: راجع ههنا كتاب التلويحات ٧، ١٣ وكتاب المقاومات ١١، ١٥٦.

المشرع الثالث
في كلام[1] في تقاسيم الوجود

1.
فصل
في المتقدّم والمتأخّر

(٦٧) وممّا نذكر ههنا أنّ الموجود ينقسم إلى متقدّم ومتأخّر. فمن المتقدّم ما بحسب الزمان، ومنه ما بالشرف والفضيلة، ومنه ما بالمرتبة[2]. ومن خاصّيّة[3] كلّ ترتيبٍ أنّ ينقلب متقدّمة متأخّرًا لا في نفسه بل بحسب أخْذِ الآخِذِ، وقسّموه إلى رتبيٍّ طبيعيٍّ ورتبيٍّ وضعيٍّ، أمّا الوضعيّ[4] فهو بحسب الاحياز كتقدّم الإمام على المأموم بالنسبة إلى الآخِذِ من قبل المحراب، أمّا بالنسبة إلى الآخِذِ من الباب يكون الأقربُ إلى الباب أقدمَ هذا. وأمّا الطبيعيّ فهو كلّ ترتيبٍ في سلاسل بحسب طبايعها لا بحسب الأوضاع كالعلل والمعلولاتِ والصفاتِ والموصوفاتِ وكالأجناس المترتّبة، فإنّك إذا أخَذتَ من المعلول الأدْنَى انتهيتَ في الأخير إلى العلّة الأعلى، فوجدتها الآخر، وإذا ابتدأتَ في النزول وجدتَ الأعلى أوّلَ، وهكذا في جنس الأجناس ونوعِ الأنواع وغيرِهما، وعلى هذه السلاسل يبتني[5] برهانُ النهاية عند اجتماع آحادها. ـ ومن المتقدّم[6] ما هو بالطبع كتقدّم ما يتوقّف عليه[7] الشيء ـ الذي يمتنع بعدمِه الشيءُ[8] ولا يجب بمجرّدِ وجوده ـ عليه: كتقدّم الواحد على الاثْنين وكتقدّم صورة الكرسيّ عليه. ـ ومن التقدّم ما هو بالذات كتقدّم ما يجب بوجوده الشيء عليه. ثمّ إذا جُمعت[9] هذه المتقدّماتُ مع متأخّراتها وجُعلت سلسلةً مرتّبةً رجع[10] التقدّم فيها إلى التقدّم الرتبيّ الطبيعيّ. والتقدّم الرتبيّ الطبيعيّ غير التقدّم بالطبع، فإنّ التقدّم بالطبع ليس بحسب أخْذِ الآخِذِ ليرجع متقدّمه متأخّرًا،

---

(١) في كلام GRL: كلام U.
(٢) بالمرتبة GRU: بالرتبة RtL.
(٣) ومن خاصية RUL: والخاصية G.
(٤) أما الوضعي RL: أما الوضع GU.
(٥) يبتني RUL: يبني G.
(٦) ومن التقدم GRL: ومن المتقدم U.
(٧) بعدمه الشيء R: بعدمه GUL.
(٨) عليه GRU: ـ L.
(٩) جمعت RUL: اجتمعت G.
(١٠) رجع L: رجعت GRU.

وأما متقدّمات ومتأخّرات بالطبع إذا جُمعت[١] أو غيرُ ما بالطبع ـ بحسب[٢] الابتداء من السلسلة ـ تكون ترتيبًا طبيعيًّا.

(٦٨) أبحاث وتحقيق[٣] وأمّا أنّ لفظة[٤] التقدّم على الجميع ـ هل هي بالتواطؤ أو بغير التواطؤ ـ وقع للناس فيه اختلاف آراءٍ: وأكثر المتأخّرين أخذوا أنّها واقعةٌ على الكلّ بمعنًى واحدٍ لا أنّه[٥] بالتشكيك. وقال بعضهم «إنّ ذلك المعنى هو أنّ المتقدّم ـ بما هو متقدّم ـ له شيءٌ ليس للمتأخّر، ولا شيء للمتأخّر[٦] إلاّ وهو موجود للمتقدّم». وهذا غير مستقيم، فإنّ المتقدّم زمانًا ـ الذي بطل قبلَ وجودِ المتأخّر ـ لا شكّ أنّ تقدّمه بالزمان، والذي للمتأخّر من الزمان لم يُوجَد للمتقدّم كما أنّ ما للمتقدّم من الزمان ما وُجد للمتأخّر، وإن اعتبر باشتمال مدّة المتقدّم على ما للمتأخّر يبطله المتقدّمُ والمتأخّر في المستقبل. ثم[٧] على الإطلاق قوله «ولا يُوجَد شيءٌ للمتأخر إلاّ وقد وُجِد[٨] للمتقدم» ليس بصحيح، فقد يوجد كثيرٌ من الأشياء للمتأخّر ولا تُوجَد للمتقدّم: كالإمكان للمبدعات المتأخّرة عن[٩] المبدع الأوّل، فكان ينبغي أن يقيّده بما فيه التقدّم، وهو مع[١٠] هذا الاحتياط يبطله ما قلنا من الزمان وغيره.

وقال بعض مَن ينسب[١١] إلى العلم: إنّ جميع أصناف التقدّم اشتركت في أنّه يُوجَد للمتقدّم الأمرُ الذي به التقدّم أَوْلَى من التأخّر[١٢]. وهذا ليس بصحيح، فإنّ المتقدّم بالزمان ليس شيءٌ فيه[١٣] أَوْلَى منه بالمتأخّر ممّا يقع باعتباره التقدّم: أمّا بالنسبة[١٤] إلى زمانٍ[١٥] ما فليس بأحدِهما[١٦] أَوْلَى[١٧] منه إلى الآخر، وأمّا الزمان

---

(١) جمعت RUL: اجتمعت G.
(٢) بحسب GRL: لا بحسب U.
(٣) وتحقيق RL: ـ GU.
(٤) لفظة GR: لفظ UL.
(٥) لا أنه RL: إلاّ أنه GU.
(٦) ولا شيء للمتأخر RUL: ـ G.
(٧) ثم GRU: ـ L.
(٨) وقد وجد GUL: وقد يوجد R.
(٩) عن UL: على R (مطموس في G).
(١٠) وهو مع R: ومع UL (مطموس في G).
(١١) ينسب GRU: ينتسب L.
(١٢) من التأخر GR: من المتأخر UL.
(١٣) شيء فيه RU: فيه شيء L (مطموس في G).
(١٤) بالنسبة R: النسبة GUL.
(١٥) زمان ما RL: زمان U (مطموس في G).
(١٦) بأحدهما UL: أحدهما R (مطموس في G).
(١٧) أولى منه إلى الآخر: أي فلا يكون الزمان الغير المعين أولى بالمتقدم منه بالمتأخر.

الخاصّ فقد اختلفًا فيه، فليس موجودًا لكلَيْهما حتى يقع الأَوْلَوِيّة فيه. ولا يمكن أن يقال إنّ[١] هذه[٢] الأَوْلَوِيّة بحسب التقدّم، فإنّ المطلوب معنَى التقدّم، ثمّ إذا كان اثنانِ: متقدّم ومتأخِر، لا يصحّ أن يقال «المتقدّمية بأحدِهما أَوْلَى»، فإنّه بالنسبة[٣] إلى الثاني متقدّمٌ من جميع الوجوه ممّا يتعلّق بالزمان، والثاني بالنسبة إليه متأخّرٌ من جميع الوجوه، وليس معهما ثالثٌ ـ إذا قيل «أحدهما متقدّم والآخر متأخّر» ـ ليقال «كِلاهما متقدّمان بالنسبة إلى ثالثٍ ولكنّ أحدهما بالمتقدّميّة أَوْلَى» على أنّ ما ذكرنا من الضابَطين أخذ التقدّمَ المطلوب ـ الذي خفي معناه المشترك بين جزئيّاتِه ـ في تعريف معناه.

وظنّ بعض الناس أنّه يقع على الكلّ بالاشتراك، والحقّ أنّه على البعض بمعنًى واحدٍ وبالنسبة إلى بعض آخر بالاشتراك أو بالتجوّز. ـ أمّا الحقيقيّ فهو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتركًا في تقدّم ذاتِ شيءٍ[٤] على ذات آخر، فإنّ العلّة سواءٌ كانت تامّةً أو غيرَ تامّةٍ يجب أن يتقدّم ذاتُها ووجودُها على المعلول، فلفظة «التقدّم» عليهما[٥] بمعنًى واحدٍ.

وأمّا التقدّم الزمانيّ[٦] فهو وإن كان من حيث العُرفِ الأشْهَرَ[٧] إلاّ أنّ التقدّم والتأخّر بالقصد الأوّل بين زمانَيهما[٨]، وكَيْقُباذ إذا تقدّم على لُهراسب بالزمان فليس تقدّمه بذاته[٩] بل لأنّ زمان كَيْقُباذ متقدّمٌ[١٠] على زمان لُهراسب، فالتقدّم والتأخّر يلحقان بالشخصَين بالقصد الثاني، والأصل ما بين الزمانَين. ونحن في هذا الكتاب خاصّةً قد بيّنّا أنّ تقدّم الزمان على الزمان إنما هو بالطبع لا غير، فإنّ الزمان المتقدّم علّةٌ للزمان المتأخّر على ما سبق، وظاهرٌ أنّ الزمان لا يتقدّم على الزمان بالزمان إذ لا زمانَ للزمان. فأمّا ما بين الزمانَين فيرجع إلى التقدّم بالطبع، وأمّا ما بين الشخصَين فمجازيٌّ إذ[١١] التقدّم والتأخّر بين زمانَيهما لا بين ذاتَيهما، إلاّ أن يكون

---

(١) ولا يمكن أن يقال إن GRUL: ولا يمكن أن Rt.
(٢) هذه GRU: هذا: L.
(٣) فإنه بالنسبة GRU: فإنه ليس بالنسبة L.
(٤) شيء GUL: الشيء R.
(٥) عليهما GRU: عليها L.
(٦) الزماني UL: بالزمان GR.
(٧) الأشهر R: أشهر GUL.
(٨) بين زمانيهما: أي بين زماني الذاتين اللتين بينهما التقدم.
(٩) بذاته GRtUL: بالذات R.
(١٠) متقدم GUL: يتقدم R.
(١١) إذ GRL: إذا U.

المتقدّم الزمانيّ له مَدخلٌ في وجود المتأخّر كالأب، وحينئذ يرجع إلى التقدّم الطبيعيّ أيضًا.

وأَمّا الرتبيّ الوضعيّ وإن كان ينسب إلى المكانيّ[1] فهو متعلّق بالزمان أيضًا وللزمان مَدخلٌ فيه، فإنّ همذان قبلَ بغداد لا بذاتهما ولا باعتبار الحيّز والمكانِ بل بالنسبة إلى القاصد من خراسان إلى الحجاز[2]، فإنه يصل أوّلاً إلى همذان، ومعنى قولنا «يصل أوّلاً إلى همذان[3]» أي زمان وصوله إليها قبل زمان وصوله إلى بغداد، ـ وليس بصحيحٍ ما يقال: إنّ تقدّم الحركة على الحركة إنما يكون بسببِ تقدّمِ مسافةِ[4] إحداهما على الأُخرى، فإنّ الحركتَين الحاصلتَين بالتكرار في مسافةٍ واحدةٍ يتقدّم إحداهما[5] على الأُخرى مع اتحاد المسافتَين. ثمّ الرتبيّ الطبيعيّ لا مسافةَ فيه ويُؤخذ أحدُ طرفَي السلسلة متقدّمًا لا في ذاته بل باعتبار أَخْذِ الآخِذِ، فإذا ابتدأ من الأدْنَى يصير الأعلى متأخّرًا، وظاهرٌ أنّ هذا الابتداء ليس مكانيًا بل إنما هو ابتداءٌ بحسب شروعٍ زمانيٍّ، فللزمان مَدخل بحسب أَخذِ الآخِذِ أوّلاً من مبدأٍ زمانيٍّ في التقدّم الرتبيّ كيف كان. فحاصل هذه يرجع[6] أيضًا[7] إلى الزمان، فالتقدّم بالذات لزمانيٍّ ما يؤخَذ متقدّمًا ومتأخّرًا[8]، وحاصل الزمان يرجع[9] أيضًا إلى الطبع.

وأَمّا ما بالشرف فهو إمّا فيه تجوّزٌ أو اشتراكٌ. أمّا التجوّز: فباعتبار أنّ صاحب الفضيلة ربّما يقدّم[10] في المجالس أو في الشروع في الأمور، والفضيلة إذا كانت سببًا لتقديمه في الشروع أو في المناصب سُمّي باسم التقدّم ـ كما جرت العادة[11] بإقامة اسم السبب مكانَ المسبَّب ـ فيرجع حاصله على هذا التقدير إمّا إلى المكان أو إلى الزمانَ[12]، والمكان أيضًا يرجع إلى الزمان، ويرجع في الأخير إلى ما سبق.

---

(١) المكانيّ GUL: المكاني R.
(٢) الحجاز RU: حجاز L (مطموس في G).
(٣) ومعنى قولنا... إلى همذان GRL: ـ U.
(٤) يكون بسبب تقدم مسافة GRU: هو بسبب مسافة L.
(٥) إحداهما: إحديهما GRUL (في الموضعين).
(٦) يرجع R: رجع G راجع UL.
(٧) أيضًا GR: ـ UL.
(٨) متقدمًا ومتأخرًا R: متقدم ومتأخر GUL.
(٩) يرجع R: رجع GUL.
(١٠) يقدم RUL: يتقدم G.
(١١) العادة R: عادتهم GUL.
(١٢) أو إلى الزمان R: أو الزمان GUL.

وإن لم يكن كذا فيكون الوقوع على ما بالشرف وعلى غيره باشتراك الاسم، وأخطأ مَن قال إنّ لفظ التقدّم على الأقسام المذكورة بالاشتراك لِما[1] سبق.

وإذا تبيّن لك ما ذكرناه تعلم[2] أن لا تقدّمَ بالحقيقة غير التقدّم بالعلّيّة كان بالطبع أو بالذات. والمتأخّر بإزاءِ المتقدّم وكذا «مع». وليس كلّ شيئَين ليس بينهما تقدّمٌ وتأخّرٌ زمانيٌّ هما معًا زمانًا، فإنّ المفارق بالكليّة لا يتقدّم على زيد زمانًا ولا يتأخّر وليس معه بالزمان أيضًا، وكذا غيره. فاللذان هما معًا في الزمان بالحقيقة يجب أن يكونا زمانيَّين، كما أنّ اللذين هما معًا في الوضع والمكان هما مكانيّانِ[3]، واللذان هما معًا بالطبع قد يكونان متكافئَين كالمتضايفين من حيث هما متضايفان[4] إمّا أن صدرًا عن علةٍ واحدةٍ أو هما نوعان تحت جنسٍ واحدٍ ونحوهما. ويصحّ أن يكون شيئان هما معًا في الزمان من جميع الوجوه، ولا يصحّ أن يكون شيئان هما معًا[5] في المكان من جميع الوجوه، بل من الأجسام ما يكون معًا من وجهٍ واحدٍ كزيد وعمرو إذا كانا معًا بالنسبة إلى مَن يأتي مِن خَلْف أو قُدّام، وإذا كانا كذا فبالضرورة يتقدّم أحدهما بالنسبة إلى مَن يأتي من اليمين أو اليسارِ، والبسايط الكلّيّة من الأجسام فلا يتصوّر المعيّة فيها.

2.

فصل

في الوحدة والكثرة ولواحقهما

(٦٩) **الواحد** كأنّا قد أشرنا إليه أنّه من الأمور التي لا تعريفَ لها حقيقيًّا[6]، والواحد لا ينقسم من الجهة التي هو بها واحدٌ. فمن الواحد ما هو واحدٌ مطلقًا، وهو الذي لا ينقسم من جميع الوجوه: لا إلى أجزاءٍ كمّيّةٍ، ولا إلى جزئيّاتٍ كما ينقسم الكلّيّ إلى جزئيّاته فيتكثّر طبيعتُه، ولا إلى أجزاءٍ حَدِّيَّةٍ لا قوةً ولا فعلاً ولا وهمًا ولا عينًا. وضابطُ هذا الواحد: هو الذي لا يصحّ تحصيلُ أمرٍ عدديٍّ مِن قِبَلِ طبيعتِه بوجهٍ من الوجوه. ـ ومن الواحد ما لا ينقسم بحسب انقسامِ كلّيّةٍ إلى

---

(١) لما GRU: بما L.
(٢) تعلم R: فيعلم GU: فعلم L.
(٣) مكانيان GRU: مكانيين L.
(٤) متضايفات RL: متضايفين GU.
(٥) في الزمان. . . هما معًا GRL: ـ U.
(٦) حقيقيًا GRL: حقيقًا U.

جزئيّاتٍ ولا بحسب انقسامٍ مقداريٍّ، ولكن قد يصحّ فيه باعتبارٍ ما قسمةٌ[1] حَدِّيَّةٌ كالعقول، فإنها[2] ـ على ما يرى المشّاؤون ـ مختلفةُ الحقايق وهي جواهرُ، فبالضرورة لها فصولٌ، فيكون بوجهٍ ما لها قسمةٌ إلى المعنى الجنسيّ والفصليّ، وإن لم تتصوّرها[3] كما هي ففي قُوّتها ذلك، وأمّا من حيث إنّها ليست[4] بجرمانيّةٍ لا تقبل القسمةَ الكمّيّةَ، ومن حيث إنّ اثنين[5] منها لا يقعان[6] تحت نوعٍ واحدٍ والكلّيُّ[7] منها لا ينقسم[8] إلى جزئيّاتٍ ـ وهي من حيث إنّها كثيرةٌ ـ تنقسم[9] قسمةً عدديّةً. ـ ومن الواحد ما لا يقبل القسمةَ الكمّيّةَ ولكن يقبل قسمةَ الكلّيّ إلى جزئيّاته والقسمةَ الحدِّيَّةَ كالنفوس الناطقة البشريّة، فإنّ كلّيّ نوعِها ينقسم إلى جزئيّاتٍ ولها حَدٌّ ما ـ على ما يرى المشّاؤون ـ ولها جنسٌ وفصلٌ. ولا نعني بقولنا «إنّ لهذه الأشياء حدًّا[10]» إن «في قوّة الإنسان أن يأتي على حَدِّها» بل إنّها من حيث طبيعتها صالحةٌ لأن يكون لها حَدٌّ. وأمّا من حيث إنّها ليست بجسميّةٍ لا تقبل القسمةَ المقداريّةَ، ويلحقها من حيث الكثرة قسمةٌ عدديّةٌ، فهذه هي التي لا تنقسم في الكمّ بوجهٍ من الأمور الجوهريّة.

(٧٠) **ومن الواحد** ما ينقسم قسمةً كمّيّةً بوجهٍ ما، وينقسم إلى أجزاءٍ معنويّةٍ حَدِّيّةٍ ولا ينقسم نوعُه الكلّيُّ إلى جزئيّات كالأفلاك والكواكب، فإنّ كلّ واحدٍ منها نوعُه في شخصِه ولكن من حيث إنّها جسم لها مادّةٌ وصورةٌ وتنقسم القسمةَ الوهميّةَ. والذي يقبل القسمةَ الكمّيّةَ فمنه ما هو أحقُّ بالوحدة كالأفلاك والعنصريّات، فإنّ الفلكيّات تقبل <القسمة> في الوهم ولكن في الأعيان لا تنخرق باعتبار[11] صُوَرِها النوعيّةِ، فهي من جهة القسمة العينيّة غيرُ منقسمةٍ بالقوة ولا بالفعل بخلاف ما هو واحدٌ من العنصريّات، فإنّه بالقوة منقسمٌ في الأعيان. والأمور العنصريّة منها هو واحدٌ بالاتّصال لا قمسةَ فيه بالفعل ولكنّه ينقسم بالقوة

---

(١) قسمة RUL: قسمية G.
(٢) فإنها RUL: فإنه G.
(٣) تتصورها GRU: يتصور L.
(٤) ليست GRL: ليس U.
(٥) اثنين GRL: اثنان U.
(٦) يقعان: يقع GRUL.
(٧) والكلي R: فالكلي GUL.
(٨) ينقسم GRU: ينفسخ L.
(٩) تنقسم RL: فينقسم GU.
(١٠) حدا R: حد GUL.
(١١) لا تنخرق باعتبار GRL: لا ينخرق اعتبار U.

كخطٍّ واحدٍ أو سطحٍ واحدٍ أو جسمٍ واحدٍ متّصلٍ بسيطٍ، ومنها[1] الواحد بالاجتماع كالكرسيّ المركّبِ من أجزاء كثيرةٍ. ومن المشهور أنّ كلّ جسمٍ لا يقبل القسمةَ الكمّيّةَ نوعه لا يجوز أن يكون من نوعه اثنان لأنّه لا يصحّ[2] بين المتباينَين من نوعٍ واحدٍ من الاتحاد ما يُفرَض بين جزءَيه الموهومَين[3] المتشابهَين، ويصحّ بين الجزءَين الموهومَين المتشابهَين من الانفصال[4] ما بين المتباينَين، فيكون في قُوّتِه قبولُ الانفصال. ـ وهذه الحجّة متقاربة، فإنّ مِثلها يتوجّه في المَوْضع الذي فيه الكوكبُ[5]، فإنّه متمايز[6] السطحَين، فتباينُهما[7] أنّه يمكن على غيرِ الجزءَين اللذَين على جُنْبَتَي[8] الكوكب من التباين ما صحّ[9] عليهما، ويصحّ عليهما من الاتّصال ما يصحّ على غيرهما. فإن وقع[10] اعتذارٌ بأصلِ الفطرة الإبداعية يعارض بمثله في شخصيٍّ نوعٍ واحدٍ ويطول الكلام، وربّما يحتاج فيه إلى أمور لا يَهُونُ علينا أن نذكرها في أمرِ الكواكب[11] والسماء لشرفِها.

(٧١) **ومن الوحدة** ما هي غير حقيقيّة. فمنها ما هو بحسب الشركة في محمولٍ: فمنه ما في النوع ويُسمَّى مشاكلةً، ومنه ما في الجنس ويُسمَّى مجانسةً، والشركة في الفصل هي[12] الشركة في النوع، ومنه ما بحسب الاتّفاق والشركة في الكمّ ويُسمَّى مساواةً، ومنه ما بحسب الشركة في الكيف ويُسمَّى مشابهةً، ومنه اتفاق في الوضع ويُسمَّى مطابقةً، ومنه اتفاق في النسبة[13] المطلقة كما يقال «نسبةُ الأمير إلى المدينة كنسبة الشمس إلى أجرام العالم»، ومنه اتفاق في نسبةٍ خاصّةٍ: فمنه ما بحسب النسبة إلى مبدأ واحدٍ كقوله «طبّيّ» أو إلى غايةٍ واحدةٍ كقولهم «صحّيّ» أو إلى مبدأ وغايةٍ جميعًا كقولهم «إلاهيّ». ـ ومن الوحدة ما هو بحسب الشركة في الموضوع كما يقال «الضاحك والكاتب واحدٌ». ولا يخلو[14] هذه الوحدات ـ التي هي بحسب الشركة في محمول أو موضوع ـ عن اتّحادٍ بحسب

---

(١) ومنها: ومنه GRUL.
(٢) لأنه لا يصح R: لأنه يصح GUL.
(٣) الموهومين GUL: المفهومين R.
(٤) الانفصال RUL: الاتصال G.
(٥) الكوكب GRU: الكواكب L.
(٦) متمايز GRL: يتمايز U.
(٧) فتباينهما R: متباينهما GUL.
(٨) جنبتي GRU: حيثيتي L.
(٩) ما يصح GU: ما صح RL.
(١٠) وقع GRU: دفع L.
(١١) الكواكب RUL: الكوكب G.
(١٢) هي: هو GRUL.
(١٣) في النسبة RUL: بالنسبة G.
(١٤) يخلو GR: يخلوا UL.

نسبةٍ، فإنّه إذا[1] قيل «زيد وعمرو واحدٌ في الإنسانيّة» لا يُعنَى به أنّ الإنسانيّة فيهما واحدةٌ، فإنّ الإنسانيّة التي لزيدٍ ليست في عمرو، والإنسانيّة التي فيها الشركةُ ذهنيّةٌ على ما سنشير إليه، بل إنّ الإنسانيّة الذهنيّة مطابقةٌ لهما جميعًا ولم يختلف نسبتُهما إليها. وكذلك الاتحاد في الجنس وغيرِه، وكذلك ما في الكيف والكمّ، فإنّ اشتراكَ الشيئَين[2] ليس في كيفيّةٍ واحدةٍ أو كمّيّةٍ واحدةٍ بل اشتراكهما في مطابقةِ ما اختصّ بهما لأمرٍ واحدٍ، وإنّ نسبتهما إليه نسبةٌ واحدةٌ، وكذا غيرهما وإن كان هذا الاعتبار غيرَ اعتبار الشركة في النسبة المحضة. وقولنا «إنّ نسبة الشيئَين إلى الأمر الكلّي واحدةٌ» لا[3] نعني به أنّ الاثنَين نسبتُهما إلى مرٍ ما شيءٌ واحدٌ، بل اتفاق في النسبة يجمعه أمرٌ[4] ذهنيٌّ كما في غيره. ـ ومن الواحد ما هو تامّ وهو الذي لا إمكان للزيادة فيه كخطّ الدايرة، ومنه ناقص وهو الذي يمكن فيه ذلك كالخطّ المستقيم. وقد يقال «الواحد التامّ» لِما[5] لا يفصل منه من نوعه ما يصحّ أن يكون شخصًا آخر بل يكون نوعُه في شخصه، والناقص ما لا يكون كذا، فالدايرة[6] من الواحد الناقص على هذا الاعتبار. وأحقُّ الأشياء باسم الوحدة المذكورُ أوّلاً ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا على الترتيب. ومن لواحق الوحدةِ «الهو هو»، ومن لواحق الكثرةِ الغيريّةُ.

3.

فصل
في أقسام الغيريّة

(٧٢) الغيريّة تنقسم إلى مماثلةٍ وإلى مخالفةٍ غيرِ تضادّيةٍ وإلى تضادٌّ. والمثلان[7] ههنا ـ بحسب هذا الاصطلاح ـ هما المتشاركانِ[8] في حقيقةٍ واحدةٍ من حيث هما كذلك، فالإنسان والفرس ليسا بمثلَين وإن كانت الجسميّةُ التي في كِلَيهما مثلَين، فالجسميّتانِ[9] مشتركتانِ[10] في حقيقةٍ واحدةٍ نوعيّةٍ وإن كان الإنسان

---

(١) فإنه إذا RL: فإذا GU.
(٢) الشيئين GUL: شيئين R.
(٣) لا GRU: فلا L.
(٤) يجمعه أمر GRU: أمر يجمعه L.
(٥) لما GRU: مما L.
(٦) فالدايرة GRU: في الدايرة L.
(٧) والمثلان GRU: والمماثلان L.
(٨) المتشاركان R: المشاركان GUL.
(٩) فالجسميتان GRU: فالجسمان L.
(١٠) مشتركتان R: مشتركان GUL.

والفرس مختلفي[1] الحقيقةِ، وإذا قيل «إنّهما مثلانِ في الحيوانيّة والجسميّةِ» معناه أنّ الحيوانيّة التي في كلٍّ واحدٍ منهما مثلٌ للحيوانيّة[2] التي في الأخرى، وكذا الجسميّة، وأمّا هما فمختلفَا الحقيقةِ، وقد علمتَ أنّ الطبيعة[3] الجنسيّة ـ إذا أُخذت أعدادُها مع قطع النظر عمّا اختلفت[4] به من الفصول ـ هي نوعيّةٌ، وكذا الفصول، فالمثلان هما المشتركان في نوعٍ واحدٍ.

ولا يصحّ أن يكون شيئان هما مثلان[5] على الاصطلاح المذكور ثم كلّ ما يُوجَد من الصفات والأحوال والنسبِ المحلّيّة وغير المحلّيّة في كلٍّ واحدٍ متماثلة بحيث لا يوجَد اعتبارٌ في أحدهما إلاّ ومشاركه[6] في النوع في الآخر، فإنّه لا يصحّ الامتياز بينهما، وكما سنشير إليه فليس معنى المثلَين المتشاركَين[7] في جميع الصفات، فإنّهما حينئذٍ يكونان شيئًا واحدًا، والمثلان من حيث هما مثلانِ لا بدّ وأن يكونا اثنَين، فالاشتراك من جميع الوجوه يُبطِل المماثلةَ بل نفس الاشتراك. وأصناف الواحد الغير الحقيقيّ ـ كالمشاكلة والمجانسة وغيرهما ـ في الحقيقة هي من عوارض الكثرة، ولولا الأثنينيّة ما صحّت المشاكلة والمساواة. وقد كان على طريقة القدماء قبلَ أرسطاطاليس[8] «كلُّ اثنَين من شأنِهما التعاقبُ على محلٍّ[9] واحدٍ ولا يجتمعان هما ضدّان» اصطلاحًا منهم. والضدّان مختلفان، وليس كلُّ مختلفَين ضدَّين[10]، فإنّ السواد[11] والطعم مختلفان وقد يجتمعان في محلّ واحدٍ، فالغيريّة أعمُّ الخلافية التي هي قسيمةٌ[12] للمثلية، والاختلاف أعمّ من التضادّ.

(٧٣) واعلم أنّ المتقابلَين قد عُرّفا في الكتب بأنّهما «اللذان لا يجتمعان في شيءٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ من جهةٍ واحدةٍ». وكأنّ صيغة «اللذان»[13] تُشعِر بما لهما ذاتٌ، والعدم والملكة والإيجاب والسلب لا ذاتَ لهما، فيُؤخَذ معنًى مثل هذه

(١) مختلفي: مختلفًا GRUL.
(٢) للحيوانية R: الحيوانية GUL.
(٣) الطبيعة GRU: طبيعة L.
(٤) اختلفت GUL: اختلف R.
(٥) مثلان GRUL: لعله مثلين (؟).
(٦) إلاّ ومشاركه RU: إلاّ ومشاركة G إلاّ ويوجد مشاركة L.
(٧) المتشاركين RL: المشاركين GU: المتشاركان L.
(٨) أرسطاطاليس R: أرسطو GUL.
(٩) محل GRL: كل U.
(١٠) ضدين R: ضدان GUL.
(١١) فإن السواد GUL: فالسواد R.
(١٢) قسيمة GR: قسمة UL.
(١٣) اللذان R: اللذين GUL.

الألفاظ بحسب التصوّر الذهنيّ، فإنّ هذه الأشياء كلّها في التصوّر أمرٌ ما، فيكون معنى ما ذكرنا «إنّ المتقابلَين هما الأمران المتصوّران اللذان لا يصدقان على شيءٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ من جهةٍ واحدةٍ». ومن[1] جملة المتقابلات التقابل بالإيجاب والسلبِ سواءٌ كان في القضيّة ـ كما في قولك «زيد أبيض وزيد ليس بأبيض» ـ أو في غير القضيّة ـ كالأبيضيّة واللاأبيضيّة ـ وتعلم ههنا أنّ الذي قال «إنّ التناقض هو نفس التقابل الإيجابيّ والسلبيّ»، سَهَا، فإنّ التناقض يدخل في مفهومه القضيّةُ بحسب[2] اصطلاح المنطقيّين، ويُعرَّف بأنّه اختلاف القضيّتَين بالإيجاب والسلب كذا وكذا، فلا بدّ من أخذ القضيّةِ في تعريفه. وأمّا التقابل في الحقيقة <فهو> بين نفس النفي والإثباتِ. والقضيّتان تتقابلان لا من حيث إنهما قضيّتان ولا باعتبار موضوع القضيّة[3] بل باعتبار الإيجاب والسلب المضافَين[4] إلى شيءٍ واحدٍ. وذلك القايل إنّما وقع له هذا من حيث إنّ التقابل لا يكون فيه صِدقٌ وكذبٌ إلاّ وأن يكون في القضيّة، ولا يلزم من توقّفِ صِدقِ شيءٍ ـ ولا حالٍ[5] من أحواله ـ على غيره أن يكون هو هو.

ومن جملة ما عُدّ في المتقابلات تقابل المتضايفَين كالأُبوّة والبنوّةِ، فإنّهما لا يصدقان من جهةٍ واحدةٍ على شيءٍ واحدٍ. ولا يخلو مقولةٌ عن أن يعرض لها إضافةٌ إمّا بحسب تقابلٍ أو تضادٍّ أو بحسب مخالفةٍ أو نسبةٍ إلى المحل أو مماثلةٍ أو غيريّةٍ.

(٧٤) وممّا عُدّ في المتقابلات تقابل الضدَّين. والضدّان على اصطلاح المشّائين هما الذاتان المتعاقبتان على موضوع واحد لا يتصوّر اجتماعُهما فيه وبينهما غايةُ الخلاف. والمتقدّمون يُجوّزون أن يكون لشيءٍ واحدٍ أضدادٌ كثيرةٌ لأنّهم لا يشترطون غاية الخلاف، فعندهم السواد كما يضادّ البياضَ يضادّ الحمرةَ والخضرةَ، واصطلاحهم يحتمل ذلك. والمشّاؤون على قواعدهم ضدّ الشيء الواحد واحدٌ، وهو ما يقع في غاية البُعد عنه. وإذا كان الشيءُ يُفرَض كالوسط وله طرفان كلٌّ واحدٍ منهما في غاية البعد ـ كالشجاعة بين التهوّرِ والجبنِ ـ فالتضادّ الحقيقيّ بين الطرفَين، ولا يضادّ أحدُهما الوسطَ تضادًّا حقيقيًّا. قالوا: وإذا[6] كان الشيء وحدانيًّا

---

(١) ومن RUL: من G.
(٢) بحسب RUL: بحيث G.
(٣) موضوع القضية GUL: الموضوع R.
(٤) المضافين؛ المضاف GRUL.
(٥) حال RUL: حاصل G.
(٦) وإذا GR: إذا UL.

وله ضدّانِ: فإمّا أن يكونا[١] على غاية البعد منه من جهةٍ واحدةٍ، فهما من نوعٍ واحدٍ وضدّ واحد، وقد فُرض ضدّان! وإمّا أن يكونا[٢] من جهتَين، فليس الشيء ذا حقيقةٍ[٣] بسيطةٍ، بل هو كالجسم الذي يضادّ الأسودَ من حيث هو أبيضُ والحارَّ من حيث هو باردٌ، والتضادّ الحقيقيّ إنما هو في الحرارة والبرودةِ والبياضِ والسوادِ، وكلٌّ واحدٍ منهما ضدٌّ واحدٌ. وأمّا الحارّ والبارد فإنّ التضادّ[٤] بينهما بالعرض، والشيئان إذا كان بينهما تضادٌّ يتضادّ محلاّهما[٥] بالعرض. وأمّا المقولات العالية لا تضادّ بعضها مع بعض. أمّا الجوهر: فلا يضادّ العرضَ لأنّ من شأن المتضادَّين التعاقب[٦] على موضوعٍ واحدٍ. وأمّا الكمّيّات والكيفيّات والحركة وغيرها: فقد تجتمع في جوهرٍ واحدٍ جسمانيٍ. والاشتراك في جنسٍ بعيدٍ[٧] لا يوجِب امتناعَ الاجتماع، فإنّ الطعم يجتمع مع السواد مع أنّهما[٨] من مقولةِ «كيف»، فلا بدّ وأن يكونا تحت جنسٍ قريبٍ ويختلفان بالفصل.

سؤال إذا كان الجنس بينهما[٩] متّفقًا فلا تضادّ مِن قِبَل الجنس، فإن كان تضادٌّ فمِن قِبل الفصل، فالمتضادّان بالذات هما الفصلان، والفصلان لا يشتركان[١٠] في الجنس القريب، فالمتضادّان بالذات لا يشتركان في جنسٍ قريب. وأيضًا الفصلان لا ينسبان في أنفسهما إلى الموضوع الذي يتعاقبان عليه، ولا يتعاقبان على جنسٍ واحدٍ لِما سبق. فإن قِيل: إنّ الفصلَين[١١] يتعاقبان على موضوعٍ واحدٍ، فهما عرضان مستقلاّن لا فصلاً عرضَين.

جواب يحلّون هذا الشكّ بما سبق إليه الإشارة: من أنّ النوع في الأعيان شيءٌ واحدٌ ليس لجنسه جعلٌ ولفصلِه جعلٌ آخر، بل إنما يفصلهما الذهنُ وسيأتي تحقيقُه.

ومن الضدَّين ما بينهما وسايط، ومنها[١٢] ما لا وسايط بينهما. وقسموا

---

(١) يكونا RL: يكونان GU.
(٢) يكونا RL: يكونان GU.
(٣) ذا حقيقة L: ذو حقيقة GRU.
(٤) التضاد GRU: المتضاد L.
(٥) محلاهما RUL: بخلافها G.
(٦) التعاقب RUL: ـ G.
(٧) في جنس بعيد R: في الجنس البعيد GUL.
(٨) مع أنهما RUL: ـ G.
(٩) بينهما: أي بين النوعين.
(١٠) والفصلان لا يشتركان GRU: والفصلان يشتركان L.
(١١) إن الفصلين RL: الفصلان GU.
(١٢) ومنها GRU: ومنهما L.

الوسايط[1] إلى حقيقيّةٍ كما بين الحارّ والبارد من الفاتر، وإلى ما هي غير حقيقيّةٍ كاللاّخفيف واللاّثقيل. وقد علمتَ أنّ الفاتر أيضًا لا حارّ ولا بارد أعني غاية الحارّ والبارد في نفسه، وأن يُستحَرّ[2] بالقياس إلى البارد ويُستبرَد بالقياس إلى الحارّ إلاّ أنّ الفاتر لا يخرج من جنس الحرارة والبرودة، والذي ليس بخفيفٍ ولا ثقيلٍ يخرج من جنس الخفيف والثقيل. ـ والتقابل بين الإيجاب والسلب أقدمُ وأحقّ باسم التقابل ممّا بين المتضادَّين، فإنّ السواد إنّما[3] يكذب مع البياض لأنّه يلزمه[4] اللاّبياض، واستحالة الاجتماع والصدقِ معًا أوّلاً للبياض واللاّبياض.

(٧٥) **ومن المتقابلات** تقابل العدم والملكة. وكان المشهور قبلَ المتأخّرين أنّ الملكة هي[5] القدرة للشيء على ما من شأنِه أن يكون له متى شاء ـ كالقدرة على الإبصار ـ والعدم انتفاء هذه القدرة مع بطلان التهيّؤ في الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ـ كالعمي ـ. وأمّا الجروِ الذي لم يفتح بصره والمرودة لا ينسب إليهما[6] العدم المقابل للملكة. وأمّا المتأخّرون فإنّ العدم عندهم هو لا كون شيء فيما من شأنه أن يكون له أو من شأن نوعِه أو من شأن جنسِه، فالعمي والمرودة[7] ـ التي قبل وجود ما هي عدمُه ـ وانتشار الشعر بداءِ الثعلب ـ الذي هو بعده ـ وكذا الموت ـ فإنّه انتفاء الحيوة عمّا من شأنه أن تكون فيه ولكن بعد وجوده ـ كلُّها عدمياتٌ، وسواءٌ كان الإمكانُ للشخص كالمرودة[8] أو للنوع كالعمى للأكمه[9] أو للجنس كالسكون للجبل.

(٧٦) **وإذا عرفتَ**[10] التقابل بما سبق فممّا[11] لا يجتمع في شيءٍ واحدٍ في حالةٍ واحدةٍ ـ على طريقة المشّائين ـ الصُوَرُ التي من شأنها التعاقب على هيولى واحدةٍ، وليس التقابل بين الصورتَين كما للمائيّة والهوائيّةِ بالتضادّ على قاعدتهم ـ فإن الصور جواهرُ وقد أُخذَ الموضوعُ في حَدِّ المتضادَّين، وإن بدل لفظ الموضوع

---

(١) الوسايط R: الواسطة GUL.
(٢) يستحر RL: يستسخن GU.
(٣) إنما GRL: ـ U.
(٤) يلزمه RU: لا يلزمه L (مطموس في G).
(٥) هي: هو GRUL.
(٦) إليهما RUL: إليها G.
(٧) والمرودة RL: والمرودية GU.
(٨) كالمرودة L: كالمرودية GRU.
(٩) للأكمه RL: والأكمه GU.
(١٠) عرفت R: عرف GUL.
(١١) فمما GRL: فما U.

بالمحلّ فيكون بينهما تقابل التضادّ ولكن ليس هذا[1] اصطلاحهم ـ ولا بالتضايف. فإنّ الصورة[2] المائيّة والهوائيّة[3] ما هما مضافان بل ماهيّتان يُعقَل إحداهما دون الأُخرى[4]، ولا تقابل الإيجاب والسلبِ والعدمِ والملكة، فإنّ الصورَتين وجوديّتان، فينبغي أن يُؤخَذ تقابلهما قسمًا خامسًا أو نَجعل في حَدّ المتقابلين قيدًا[5] آخر.

(٧٧) وأمّا تقابل الوحدة والكثرةِ فليس بتقابل[6] العدم والملكة والإيجاب والسلب لأنّهما وجوديّان، ولا تقابل المتضادَّين فإنّ غاية الخلاف قد أُخذ في حدّ التضادّ ولا يُتصوّر[7] غاية الخلاف[8] في كثرةٍ ما ولا في عددٍ ما، فإنّه يُتصوَّر أن يكون أكثر منه. ثمّ[9] الكثرة تتقوّم بالواحد، ولا شيء من نوعِ أَحدِ المتضادَّين يدخل في ماهيّة الآخر. وظنّ بعضهم أنّ بينهما تقابل التضايف، وهو خطأٌ. واحتجّ بأنّ الوحدة من حيث هي علّةٌ والكثرة معلولها[10] يكون[11] بينهما تضايفٌ، وهو خطأٌ. فإنّ الوحدة التي تُبطِلها الكثرةُ الحادثةُ ليست بعلّةٍ للكثرة المُبطِلةِ لها، وإن كانت الكثرة تتقوّم بوحدةٍ أخرى هي من نوعِها. والوحدة والكثرة ليستا نفسَ المتضايفَين بل ماهيّتان يلحقهما الإضافةُ، ولو[12] كان ما يلحقه الإضافةُ يكون التقابل الواقع في جوهرِه مع شيءٍ آخر تقابلاً تضايفيًا لكان تقابلُ المتضادَّين أيضًا إضافيًا. وليس[13] يُبطِل الوحدةَ الكثرةُ وبالعكس لأنّ أحدهما علّةٌ للآخر بل[14] من حيث ماهيّتهما، والتقابل من جهة تمانعهما لا من جهة علّيّتهما، فلا حاصل لِما ذكروا. فيجب عليهم أن يجعلوا له قسمًا[15] آخر، إلاّ أنّ المشهود في الكتب تقابل الإيجاب والسلب والمتضايفَين والتضادّ والعدمِ والملكةِ: ومن خاصّيّة الأوّل استحالة

---

(١) ليس هذا GUL: هذا ليس R.

(٢) فإن الصورة R: فإن صورة GUL.

(٣) والهوائية R: والنارية GUL.

(٤) إحداهما دون الأخرى R: أحدهما دون الآخر GRL.

(٥) قيدًا GRU: قيد L.

(٦) بتقابل RUL: تقابل G.

(٧) فإن غاية الخلاف... ولا يتصور RUL: ـ G.

(٨) غاية الخلاف GRL: غاية خلاف U.

(٩) ثم GRU: ـ L.

(١٠) معلولها GUL: معلولة R.

(١١) يكون GRU: فيكون L.

(١٢) ولو RU: وإن L (مطموس في G).

(١٣) وليس GRU: فليس L.

(١٤) بل UL: ـ R (مطموس في G).

(١٥) قسمًا GRL: قسم U.

الواسطة بين متقابلَيه وامتناعُ اجتماعهما على الصِدقِ والكِذبِ، فلا يخلو شيءٌ ما عن فرسيّةٍ ولافرسيّةٍ، وقد يخلو عن المتضايفين ـ كالأبوّة والبنوّة ـ وعن المتضادَّين ـ كالفلك فإنّه ليس بحارّ ولا باردٍ ـ وعن العدم[1] والملكةِ ـ كالحايط فإنّه ليس ببصير[2] ولا أعمى ـ وما وراء الإيجاب والسلب من المتقابلَين يكذب على المعدوم.

(٧٨) نكتة ومن خاصّيّة تقابل التضايف التلازمُ والانعكاسُ، وإنّه[3] لا يخلو عن جنسِ تقابلِه شيءٌ وإن كان يخلو عن آحاد جزئيّاته، فإنّه ما من موجودٍ إلاّ وله إضافةٌ إلى غيره إمّا بعلّيّةٍ أو معلوليّةٍ حتى واجب الوجود، فإنه مبدأ للأشياء[4]، فتقابل التضايف المطلق يعمّ جميع الموجودات دون التقابل في أنواع المضاف، فإنّ الأبوّة والبنوّة والمحاذاة لا تعمّ جميعَ الموجودات. وأمّا[5] الإيجاب والسلب فإنّه كما لا يخرج من الإيجاب والسلب مطلقًا شيءٌ[6] لا يخرج من جزئيّاته ـ كالفرس واللافرس ـ شيءٌ أصلاً. والعدم والملكة والتضادّ كما يخلو عن خاصّهما ـ كالسواد والبياض والعمى والبصر ـ بعضُ الأشياء، فكذلك يخلو عن عموم تقابلهما أشياء، فإنّ العقول لا تقبل الضدَّين ولا العدمَ المقابل < للملكة > ، فلا[7] يصحّ فيها[8] هذان المتقابلان[9] لا على وجهٍ عامٍّ ولا على وجهٍ خاصٍّ. ـ ومن خواصّ الضدَّين الواسطة وجواز انقلاب الطرفَين إليها[10] ولا يُوجَد هذا لغيرِ الضدَّين من المتقابلات. وأمّا الواسطة المجازيّة ـ مثل اللاّحارّ واللاّبارد ـ تُوجَد في العدم والملكة ـ مثل الغير الأعمى والغير البصير ـ ومن الفرق بين الضدَّين والعدم والملكة أنّ الضدَّين ذاتان والعدمُ لا ذات له، والعدم المقابل لا يحتاج في تعقّله إلاّ إلى سلبِ أمرٍ عمّا فيه إمكانُه، والضدّان كلُّ واحدٍ منهما يحتاج إلى علّةٍ وجوديّةٍ بخلاف العدم والملكة، فإنّ عدم علّة الملكة علّةُ العدم.

---

(١) وعن العدم GRL: عن العدم U.
(٢) ببصير GUL: بصيرًا R.
(٣) وإنه RUL: فإنه G.
(٤) للأشياء GLU: الأشياء R.
(٥) وأما RUL: أما G.
(٦) مطلقًا شيء GRtUL: شيء مطلقًا R.
(٧) فلا GRU: ولا L.
(٨) فيها: فيهما GRUL.
(٩) هذان المتقابلان L: هذين المتقابلين GRU.
(١٠) إليها GU: إليهما RL.

4.

فصل

في القوة والفعل وتقسيم الموجود[1] إلى حادث وغير حادث

(٧٩) اعلم أنّ القوة قد يُعنَى بها استعدادُ وجودِ الشيءِ الحاصل مع عدم حصوله، والفعلُ كونُ الشيء حاصلاً، ويبطل هذه القوةُ عند الفعل. وقد يُقال القوة ويُعنَى بها[2] شيءٌ آخر، وقد عُرّف بأنّه هو ما به[3] يصير الشيء بحيث ان يصحّ[4] أن يصدر عنه فعلٌ أو يصدر عنه انفعالٌ. وهذه القوة تجتمع مع الفعل والانفعالِ، وهذه القوة ـ على هذا المفهوم الذي ذُكِرَ ـ تعمُّ الصورَ الجوهريّةَ التي يثبتها[5] المشّاؤون والإعراضَ أيضًا. فإنّ صدور الحرق من الحديدة الحامية إنّما كان باعتبار الحرارة، وقبولُ الماءِ بسهولةِ[6] التشكّلِ والترك للميعان لا للصورة[7] المائيّةِ ـ فإنها حاصلةٌ عند الجمود بل على قاعدة القوم مقتضَى صورةِ المائيّةِ الجمودُ ـ والماء يبرّد الأشياءَ بمعاونة بُرودته[8]، فإنّ الماء الحارّ يسخّن ولا يبرّد .ـ ويقال قوة ويُعنَى به الأمر الجوهريّ الذي هو مبدأ تحصيلٍ ما .ـ وقد يقال القوة لمبدأ تغيّرٍ في شيءٍ آخر كيف كان، وهذا لا يعمّ مبدأ الأمور الغير الزمانيّة. ـ وقد يقال قوةٌ لِما به يصير الشيء مقاومًا للآخر ولِما به يتأبّى عن التأثّر. وقوة الانفعال قد تكون مقصورةً لتهيّؤٍ نحو شيءٍ واحدٍ كقوة الفلك على قبول الحركة فقط، وقد تكون للقبول دون الحفظ[9] كقوة الماء على قبول التشكّل[10] فقط. والمُوم فيه قوةُ قبولٍ[11] وحفظٍ، وفيه قوة قبول المتضادَّين كالحرارة والبرودة. والهيولى فيها قوة قبولِ سايرِ الأشياء وإن كان يتخصّص قبولُها لبعض الأشياء دون بعضٍ بتوسّطِ أمورٍ[12] فيها، كما

---

(١) الموجود RUL: الموجودات G.

(٢) بها RL: به GU.

(٣) ما به GRU: ـ L.

(٤) ان يصح GR: ـ UL.

(٥) يثبتها GUL: يبينها R.

(٦) بسهولة RUL: بسهولته G.

(٧) للصورة GRU: لصورة L.

(٨) برودته L: برودتها GRU.

(٩) ولما به يتأبى عن التأثر وقوة الانفعال قد تكون مقصورة (مقصورًا GRU). . . للقبول دون الحفظ GRU: ولما به يتأتى كقوة الفلك على قبول الحركة فقط وقد يكون للقبول دون الحفظ عن التأثر وقوة الانفعال قد تكون مقصورة التهيؤ نحو شيء كقوة الماء L.

(١٠) التشكل GR: الشكل UL.

(١١) قوة قبول RL: قبول GU.

(١٢) أمور GUL: أمر R.

تستعدّ بواسطة الرطوبة لسهولةِ[1] الانفصال.

(٨٠) **والإمكان** الذي هو قسيم الواجب والممتنعِ غيرُ الاستعدادِ القريب، فإنّ الاستعداد القريب فيه ترجّحٌ ما لوجود الشيء بخلاف طبيعة الإمكان. ومن الاستعداد قريبٌ غاية القرب، ومنه متوسّطٌ، ومنه بعيد، والإمكان الذي هو قسيم ضرورة الوجودِ والعدمِ ليس فيه ـ من حيث هو هو ـ قربٌ وبُعدٌ بالنسبة إلى وقوع الشيء وعدمِه. وإمكان الوجودِ والعدمِ معًا ويكون بجهةٍ واحدةٍ، ويجوز أن يكون شيءٌ واحدٌ بجهةٍ واحدةٍ يمكن عليه بالإمكانِ الخاصّ أشياءُ كثيرةٌ كالهيولى، فإنّها يمكن عليها من حيث ذاتها أشياء كثيرة، وليس أنّ كلّ ممكنٍ إنما يمكن عليها بالإمكان الخاصّ باعتبار شرطٍ، فإنّ ما يمكن بشرطٍ لولا ذلك الشرط إمّا أن يكون في ذاته ممتنعًا أو واجبًا، ومحالٌ أن يكون الممتنعُ بذاته أو الواجبُ بذاته يصير ممكنًا بغيره، وإن كان دون ذلك الشرط غيرَ ضروريِّ الوجودِ والعدم لذات القابل فهو ممكن لها في ذاتها، فالشرط لتحقيقِ الوجود لا لتحقيقِ الإمكان. وأمّا الاستعداد الرُجحانيّ لأشياء كثيرةٍ متباينةٍ لا يحصل إلاّ بشروطٍ مختلفةٍ.

(٨١) **والقوة** على الفعل قد تكون على شيءٍ واحدٍ دون مقابله[2] ـ كقوة النار على التسخين لا على التبريد ـ، وقد تكون على أشياءَ كثيرةٍ وهي الاختياريّة. والاختياريّة تخصّ باسم القدرة، وإذا جزمت الإرادة واقترن بها ما ينبغي أن يقترب بها في تحصيل الفعل وانتفى ما لا ينبغي وجب حصولُ الشيء عنها، ومن حيث المجموع يكون قوة على شيءٍ واحدٍ. ومن الأفعال الاختياريّة ما هي[3] على سياقٍ واحدٍ ثابتة[4] لثباتِ الإرادةِ، ومنها ما يختلف لاختلاف[5] الإرادة، ولو كانت إرادتُنا ممّا يثبت على جهةٍ واحدةٍ لثبتت آثارُها، ولكنّه في حقّ النوع البشريّ ممتنعٌ.

ويصحّ أن يقال باعتبارٍ ما أنّ للأفلاك قوةً على الترك بمعنًى أنّها ـ من حيث ذاتها دون اعتبار شرايط أُخَر ممّا يُوجِب الحركةَ ـ قادرةٌ على الترك[6] بحيث لو

---

(١) لسهولة RL: بسهولة GU.
(٢) مقابله RU: مقابلة GL.
(٣) ما هي GRU: ما هو L.
(٤) ثابتة GRU: ثابت L.
(٥) لاختلاف RUL: اختلاف G.
(٦) على الترك: أي على ترك الحركة الدايمة.

شاءتْ ما فعلتْ، وليست حركاتُها كالحركات الطبيعيّة[١]، فإنّ الإنسان الذي وقع من السطح ليس أنّه لو شاء ما تحرّك بل تحرّك. واختلاف الإرادات على النفس وعلى ذي النفس ليس بممتنعٍ مِن قِبَل النفس والماهيّة بل بإمورٍ أخرى، فلو شاء الدايمُ فعلَه أن لا يفعلَ لَما فَعَلَ، وقد فَعَلَ، فما شاء الدايم فعلَه أن لا يفعلَ، وليس من شرط القادر على كلّ شيءٍ أن يشاء كلَّ شيءٍ ويفعلَ كلّ شيءٍ، فإنّ هذا باتّفاق الجماهير ممتنعٌ، والعجز في متغيّر الإرادةِ، فإنّ التغيّر مّما يتمّ بضعف المتغيّر عن معاوقة ما يغشاه. والقادر التامّ ما لا يقسرخ اضطرابُ[٢] الإرادات، وهو دايم[٣] الإرادة الشديد القوة التي لا يؤثر فيها[٤] شيءٌ، وكلّ[٥] متغيّر الأثر ففيه ضعفٌ ما. والقوة الشديدة إذا اشتدّ تأثيرُها يشتدّ امتناعُها عن التأثّر، فالشمس لا يتأثّر بأنوار الكواكب كما يتأثّر الكواكب بنورها، وكلّ متأثّرٍ يقصر ـ من حيث تأثّره[٦] ـ عن قوةِ ما يؤثّر فيه. والأفلاك وإن كانت متأثّرةً فإنّ تأثّرها عن أمرٍ أشرفَ منها وأقوى، ولا يتسلّط عليها الدواعي الكثيرةُ المغيّرةُ بخلاف الحيوانات الأُخرى التي تتأثّر[٧] بِأَقَلِّ الدواعي.

(٨٢) وقد ظنّ قومٌ أنّ القوة لا تتقدّم على الفعل، وكأنّ العاقل عند الاستكشاف لا يتمكّن من المنازعة. أَمّا عوامّ الزمان[٨] ـ وما يقرب من هذا الزمان مِمّن من شأنه أن يتحدّث[٩] ـ فإنّهم ربما يعلّلون بأنّ العرض لا يبقى زمانَين، ولهم في هذه المواقف كلماتٌ حرام على العاقل أن يلتفت إليها التفاتًا ما! وهي لا تستحقّ الردّ عليهم[١٠]. وعندهم القدرة والفعل معًا بحيث لا يتأخّر الأثرُ عن المؤثّر بوجهٍ. وربما يقولون: إنّ القدرة حاصلةٌ مع الفعل، إلاّ أنّ من القُدَر ما لا يصحّ أن يكون لها أثر بوجهٍ من الوجوه، وهوشاتُهم كثيرةٌ. والإنسان الذي له الفطرة السليمة لا ينكر أن يكون[١١] في حالة القيام قادرًا[١٢] على القعود، إلاّ أن يجعلَ جاعلٌ المشيئةَ

---

(١) كالحركات الطبيعية GUL: كحركات الطبيعة R.
(٢) اضطراب RUL: الاضطراب G.
(٣) الإرادات وهو دايم GRU: ـ L.
(٤) فيها: فيه GRUL.
(٥) وكل GU: فكل RL.
(٦) تأثره GRU: تأثر L.
(٧) تتأصر GRU: يتأثرها L.
(٨) عوام الزمان GUL: عوام الناس R.
(٩) ممن من شأنه أن يتحدث GRU: فمن شأنهم أن يتحدثوا L.
(١٠) الرد عليهم R: الرد GUL.
(١١) أن يكون R: أنه GUL.
(١٢) قادرًا R: قادر GUL.

الجازمةَ أيضًا داخلةً في مفهومِ القدرة. وأمّا قوةٌ لا يُتصوّر أن يكون لها أثرٌ فليس بقوةٍ، أو يكون لها أثرٌ ولا تتقدّم عليه <لا بالزمان> ولا بالذات ـ كما يزعمون ـ بل هما معًا من جميع الوجوه، فليس القوة مبدأ له، ولا قوةَ أصلاً إلاّ بحسب ما يصحّ أن يكون لها أثرٌ. ثمّ إذا كان لا أثرٌ لها في الفعل فوجودها بعد الفعل كوجودها قبلَه ومعه[١]. والاشتغال بمثل هذه الأشياء تضييع للوقت[٢].

والقوة على الشخص المنتشر قد تكون بحيث أيّ شخصٍ اتّفق[٣] مصادفتها له[٤] يبقى القوة بعده، وقد تكون بحيث يستوي نسبتها إلى أيّ واحدٍ كان من الأشخاص[٥]، إلاّ أنّها إذا صادفت واحدًا من الجملة تخور ولا تبقى[٦] بعده. والقوة إذا أُخذت مختصّةً[٧] بشيءٍ واحدٍ لِسببٍ[٨] يخصّصها به في الفرض أو في الأعيان فإذا وقع ذلك الشخص بطلت القوةُ عليه، لا أن[٩] القوة بطلتْ عن حاملها بل عن كونها قوةً على ذلك الشخص من حيث هو[١٠] ذلك الشخص.

والقدماء إذا قالوا «لا يصحّ وجودُ قوةٍ بالفعل خاليةً عن الأثر» فإنّما يعنون بذلك القوةَ الميليّةَ التي تُوجِب الحركةَ في المتحرّك، فإنّها عند التسكين قد تعاوق، والمعاوقة أيضًا أثرُ القوة حتى إذا بطلتِ الحركةُ والمعاوقة بالكلية لا يمكن أن يكون الميل قد بقي، وليست القوة الميلية هي المعاوقة بل علّتها.

(٨٣) وممّا ينقسم[١١] إليه الموجود أنّ كلّ موجود إمّا حادث وإمّا[١٢] غير حادث. وقد تَحَذْلَقَ بعض المتأخّرين، فقال «الحادث إذا قيل إنّ له أوّلَ يعنون به أنّه لزمانِ وجودهِ أوّل، والقديم هو الذي ليس لزمان وجوده أوّل» وهو[١٣] غيرُ متينٍ. فإنّ من القديم ما ليس لوجوده زمانٌ، بل بالحقيقة القديم ليس[١٤] وجوده زمانيًّا[١٥]. وأمّا القديم العُرفيّ ـ وهو ما يستطال مدّته ـ فإنّه في الحقيقة حادثٌ

(١) ومعه: وبعده GRUL.
(٢) للوقت L: الوقت GRU.
(٣) اتفق RL: يتفق GU.
(٤) له GRU: ـ L.
(٥) الأشخاص RL: أشخاص GU.
(٦) ولا تبقى R: أو لا تبقى GUL.
(٧) مختصة R: متخصصة GUL.
(٨) لسبب GUL: بسبب R.
(٩) لا أن GRL: لأن U.
(١٠) هو GUL: ـ R.
(١١) ينقسم R: يقسم GUL.
(١٢) وأما RUL: أو G.
(١٣) وهو RL: ـ GU.
(١٤) ليس RU: هو الذي ليس GL.
(١٥) زمانيًا RL: زماني GU.

ولزمانِ وجودِهِ أوّلُ. وقد أشرنا إلى أنّ[1] القديم إذا عُني به واجبُ الوجود فلا قديم إلاّ واحد، وما سواه حادثٌ وهو كلُّ ممكنٍ، وإن عُني به ما يسبقه[2] العدمُ[3] الزمانيُّ، فمقابله[4] الدايم الوجود، ومن[5] الأشياء التي هي غير واجب[6] الوجود ما ليس بحادث هذا الحدوث. وعلى الاصطلاحات كلّها لا يخرج الشيء[7] من القدم والحدث.

(٨٤) ومن مشهورات القوم أنّ كلّ حادث يسبقه إمكانُ وجودٍ وموضوعٌ لذلك الإمكان، والحجّة في ذلك أنّ الحادث قبل حصوله[8] ممكنُ الوجود، وليس إمكانُه العدمَ البحتَ ـ فإنّ الممتنع أيضًا ممكن[9]! ـ وإمكانُه يجتمع مع وجوده لما تبيّن[10] إنّ الإمكان لا ينافي الوجودَ، والعدم ينافي الوجود. وليس إمكانه هو لوجوهٍ: منها أنّ الإمكان يقع بمعنًى واحدٍ على ما يخالف هويّته وحقيقته. ـ وثانيًا أنّه قد يُعقَل[11] الشيء، ثمّ يُعقَل بعده أنّه ممكنٌ. ـ وثالثًا أنّ إمكان الشيء الحادثِ حاصلٌ قبلَ حدوثِهِ، وهويّتُه ليست حادثةً قبل الوجود. وليس الإمكان هو نفس قدرة القادر عليه، فإنّه لا بدَّ وأن يمكن حتى يقدر عليه، ويصحّ أن يقال «شيء كذا غيرُ مقدورٍ لأنّه غيرُ ممكنٍ» ولو كان معنى الإمكان والمقدوريّةِ[12] واحدًا كان القولُ غيرَ صحيحٍ، فكأنّه قيل[13] «غير مقدورٍ لأنّه غير مقدورٍ». وإذا كان الحادث ممكنًا قبل الحدوث فإمكانُه حاصلٌ. وليس الإمكان طبيعةً تقوم بذاتها، ولو كان كذا ما اتّصف بها شيءٌ، وما كان اتّصافُ بعضِ الأشياء بإمكانٍ واحدٍ قايمٍ بنفسه أولَى من غيره. ولا يصحّ أن يقوم بنفسه ثمّ يحدث محلّه فيحلّ فيه، لِما بُرهِن مِن قبلُ أنّ المستغنى لا يُتصوّر أن يحلّ أبدًا. فلا بدَّ لإمكان الحادث الذي سبقه أن يكون في شيءٍ، ولا

---

(١) إلى أن GUL: أن R.
(٢) يسبقه GRU: سبقه L.
(٣) العدم GRU: العديم L.
(٤) فمقابله RU: فمقابلة GL.
(٥) ومن GRU: من L.
(٦) واجب GRU: واجبة L.
(٧) الشيء GRU: شيء R.
(٨) حصوله RUL: معقوله G.
(٩) فإن الممتنع أيضًا ممكن GRU: وإلاّ كان الممتنع أيضًا ممكنًا L.
(١٠) تبين GRU: بين L.
(١١) قد يعقل R: يعقل GUL.
(١٢) والمقدورية RL: ـ U (مطموس في G).
(١٣) قيل GRL: ـ U.

يكون ما فيه إمكانُ الحادث[1] أمرًا[2] لا يتعلّق بالحادث بوجهٍ، فإنّه ليس كونُه إمكانًا للحادث حينئذٍ أَولَى من أن يكون لغيرِهِ، فكلّ حادثٍ يسبقه إمكانُ وجودٍ وهيولى.

(٨٥) والهيولى لا يصحّ حدوثها، وإلاّ كان يسبقها هيولى وإمكانٌ، فيصير الهيولى هيئةً فيه، فلا يكون هيولى وهو محالٌ، فلا يحدث إلاّ ما له قوة وجود في هيولى[3]. وذلك إمّا أن يكون مع المادّة أو عن[4] المادّة أو في المادّة، والحادث يحتاج إلى المادّة من وجهَين: أحدهما[5] لأنّ استعداد المادّة شرطٌ في وجوده، فإنّه إذا كان الفاعل ممّا لا يتغيّر فحدوث الحادث لِتغيّر القابل ـ أو ما[6] في حكم القابل ـ واستعدادِهِ لِحصوله بعد أن كان غيرَ مستعدٍّ، وإلاّ لم يترجّح وجوده على عدمه في وقتٍ مخصوصٍ. والثاني لحاجتهِ إلى المادّة في قوامه. أمّا النفس الناطقة ـ التي هي مع المادّة لا في المادّة ـ فلا تحتاج إلاّ من وجهٍ واحدٍ ـ وهو ترجيح الحدوث لاستعدادها ـ وإن كان يحتاج النفسُ إلى المادّة من وجهِ آخر ـ وهو اكتساب كمالاتها بتوسّط علاقة المادّة ـ وأمّا في القوام فلا حاجةَ لها إلى المادّة. والحادث عن المادّة وفي المادّة يحتاجان إلى المادّة من كِلَى الوجهَين: لِترجّحِ الحدوث بحسب الاستعداد ولِتقوّم[7]. أمّا ما في المادّة: ففي تقوّم الوجود يحتاج إلى المادّة لا في تقوّم الماهيّة. وأمّا ما عن المادّة: ففي تقوّم الحقيقة، فإنّ المادّة جزءٌ من الأنواع الحاصلةِ منها كالماء والهواء، إذ ليس الماء مجرّد صورة المائيّة بل الصورة مع المادّة، والماء لا يُعقَل إلاّ بالجسم. والهيولى جزءٌ للجسم على رأي المشّائين، وعند الأقدمين هو نفس الجسم، فعَلى جميع الوجوه الحادثُ عن المادّة يتقوّم حقيقته بالمادّة. وهيولى الكاينات الفاسدةِ واحدةٌ، وإلاّ إن كان[8] الفاسد فسد مع مادّته[9] والكاين حدث مع مادّته لَحدَثَ الحادثُ[10] دون استعدادٍ سابقٍ ولَتأدّى إلى تغيّر الفاعل.

---

(١) الذي سبقه... إمكان الحادث RUL: ـ G.

(٢) أمرًا L: أمر GRU.

(٣) في هيولى GRU: في الهيولى L.

(٤) أو عن RUL: أو غير G.

(٥) أحدهما RUL: ـ G.

(٦) أو ما RUL: أما G.

(٧) وللتقوم RL: والتقوم GU.

(٨) وإلاّ إن كان U: وإلاّ كان RL (مطموس في G).

(٩) فسد مع مادته RU: قد مع المادة L (مطموس في G).

(١٠) لحدث الحادث U (وفي G: لحدث، والكلمة الأخرى مطموسة): فحدث الحادثان L لحدوث الحادثات R.

(٨٦) **والموجود**[١] ينقسم إلى ما هو بالفعل من جميع الوجوه بحيث لا يقارنه قوةٌ وإن فُرض انتفاء جميع ما سواه، وهذا شأن الأوّل. ـ وإلى ما لا يقارنه القوة[٢] أصلاً[٣] في الأعيان ولكن الذهن يلاحظ فيه صحّة انتفاءٍ عند رفع غيرهِ، وهذا ليس في تنزّه الأوّل، وذلك شأن العقول المفارقة من جميع الوجوه[٤]. ـ وإلى ما يقارنه القوة لا في ذاته ولا في ما يقوم ذاته بل في هيئةٍ[٥] من الهيئات، وهذا شأن الأفلاك ونفوسها، فإنّها من حيث الحركات المتجدّدة والإراداتِ المتجدّدةِ بالقوة، وأمّا جواهرها فهي بالفعل أبدًا، وكذا[٦] هيئاتها الدايمة. ـ وإلى ما هو بالفعل مِن قِبَل وجودِهِ أبدًا ويقارنه قوة وجودِ أشياء كثيرةٍ ممّا يجعله بالفعل نوعًا معيّنًا كالهيولى المشتركة، فإنّها موجودةٌ أبدًا بالفعل وهي بالقوة من جهة صُوَرِها وهيئاتِها التي تجعلها نوعًا معيّنًا محصَّلاً. ـ وإلى ما هو بالفعل مِن قِبَلِ أنّ حقيقته نوعٌ متحصّلٌ وفعلٌ ما ولكن قد يكون وجوده بالقوة كالصور والأنواع، فإنّ ماهيّاتها بالفعل[٧] وهي محصّلة النوعيّة لا كالهيولى الصايرةِ نوعًا محصّلاً بأُمورٍ أُخرى. ـ وإذا أُخذ ممكن الوجود مطلقًا في العقل فينقسم إلى ما هو بالفعل، وإلى ما هو بالقوة، وإلى ما ليس بالقوة ولا بالفعل ـ وهو ما وقع وبطل ـ فإنّ جماعة من الناس يظنّون أنّه بالقوة والاستعداد موجودٌ وهو مُحال الحصول ثانيًا، وإن كان الإمكان يُضاف إلى ماهيّته[٨] باعتبارٍ واحدٍ لا غير، ولا يخرج عدمُ إمكانِ وجودِهِ ثانيًا عن كونه بحيث إذا عُقِلَ غيرَ واجبِ الوجود في ذاته ولا ممتنعَ الوجود.

---

(١) والموجود RUL: والوجود G.

(٢) القوة RL: قوة U (مطموس في G).

(٣) أصلاً UL: ـ R (مطموس في G).

(٤) وهذا ليس... من جميع الوجوه GRU: وهذا ينزه عنه الأول ولكن العقول المفارقة من جميع الوجوه كلها كذلك L.

(٥) بل في هيئة GRL: بل هي في هيئة U.

(٦) أبدًا وكذا RL: كذا وكذا GU.

(٧) بالفعل: فعل GRUL.

(٨) إلى ماهيته RL: إلى ماهية GU.

5.

فصل

في الكلّيّ والجزئيّ وما يذكر فيه

(٨٧) وممّا ينقسم إليه الموجود هو الكلّي والجزئيّ، وقد عرفتَ في المنطق أحوالهما والاصطلاحات المختلفةَ فيهما. ومن المشهور في الكتب أنّ الماهيّة ـ بما هي ماهيّة ـ لا واحدةٌ ولا كثيرةٌ ولا عامّةٌ ولا خاصّةٌ. وإذا وُجِدَتِ الماهيّة الإنسانيّة متشخّصةً[١] جزئيّةً فتعلم أنّه ليس اقتضاء الماهيّة الإنسانيّة أن تكون كلّيّةً، وإذا عُقلتِ الماهيّة كلّيّةً وعامّةً عُلِمَ أنّه ليس من شرط طبيعتها أن تكون جزئيّةً. وليس إذا كانت الإنسانيّة لا تخلو من وحدةٍ أو كثرةٍ[٢] أو عمومٍ أو خصوصٍ[٣] تكون ـ من حيث أنّها إنسانيّة ـ واحدةً أو كثيرةً أو عامّةً أو خاصّةً.

وأمّا الحجّة[٤] التي تحكي عن بعض القدماء ـ أنّ الإنسانيّة لو لم تقتض[٥] الوحدةَ اقتضت اللاّوَحدةَ وهي[٦] الكثرة، فما صحّ وجودُ إنسانٍ واحدٍ، ولمّا لم يصحّ اقتضاء اللاّوَحدةِ فلا بدّ لها من اقتضاء الوحدة، ـ فليست بصحيحةٍ. فإنّه ليس نقيضُ اقتضاءِ الشيءِ اقتضاءَ اللاّشيء بل لا اقتضاء الشيء. وهذا كما يقول قايلٌ «إنّ الجسم لذاته يقتضي[٧] التشفّف، إذ لو لم يقتضِ التشفّف يقتضي اللاّتشفّف، وكان لا يصحّ وجودُ جسمٍ شفّافٍ، بل كانت الأجسام كلّها متلوّنةً، وإذ ليس كذا فالجسم يقتضي التشفّف». ـ بل الجسم إذا لم يصدق فيه أنّه يقتضي التشفّفَ يصدق فيه أنّه لا يقتضي التشفّفَ لا أنّه يقتضي اللاّتشفّف، وكلّ أمرَين متقابلَين لا يخلو عنهما الشيء فطبيعة الشيء لا تقتضي كونَه و <لا> لا كونَه، لا أنّها تقتضي كونَه ولا كونَه. ولا يُتصوّر أن يكون ماهيّةٌ[٨] تقتضي الكثرة أي تقتضي أن لا تُوجَد غيرَ كثيرةٍ، فإنّه لا يوجَد منها واحدٌ أصلاً، وإذ لا يُوجَد منها واحدٌ فلا يُوجَد فيها كثرةٌ لأنّ الكثرة من الآحاد تحصل. وليس هذا[٩] بحثًا في أنّ الواحد من ماهيّةٍ هل يجوز

---

(١) متشخصة R: متخصصة GUL.
(٢) أو كثرة R: وكثرة GUL.
(٣) أو خصوص R: وخصوص GUL.
(٤) الحجة: في إثبات المثل الأفلاطونية.
(٥) تقتض GRL: تقتضي U.
(٦) وهي: وهو RUL (مطموس في G).
(٧) يقتض GRL: يقتضي U.
(٨) ماهية GRU: ماهيته L.
(٩) هذا GUL: ـ R.

أن يكون علّةً لكثرةٍ من نوعِه بواسطةٍ أو غيرِ واسطةٍ كحركةٍ تكون بوجهٍ ما علّةً لحركاتٍ بعدها، أو حرارةٍ تكون علّةً لحرارةٍ[١]، فإنّ ذلك أمرٌ آخر وفيه تفصيلٌ، بل غرضُنا أنّ ماهيّة تكون الكثرةُ من لوازمِ ذاتها ـ وقد عُلِمَ من حال اللازم للماهيّة أنّه لا ينفكّ من جزئيّات الماهيّة ولا يخلو عنه شيءٌ منها[٢] ـ فكلّ جزئيٍّ من جزئيّات الماهيّة ـ التي الكثرة لازمٌ ذاتَها ـ ينبغي أن يكون «كثيرًا» حتى إن وُجِدَ منها «واحدٌ» فقد تحقّقتِ الماهيّةُ دون لازمِها، وإذا لا يُتصوّر فيها[٣] واحدٌ فلا يُتصوّر فيها كثيرةٌ[٤]، ولا يصحّ[٥] تعقّلُ هذه الماهيّة فضلاً عن تحقّقها.

وليس أنّ الإنسانيّة الكلّيّة إنسانيّةٌ واحدةٌ بالعدد موجودةٌ في كثيرين، فإنّ الشيء الواحد لا يُتصوّر أن يكون في محالٍّ كثيرةٍ، ولو كانت إنسانيّةٌ واحدةٌ في جميع الناس لكانت الإنسانيّةُ الموجودة في زيد بعينها موجودةً في عمرو، واحدهما أبيضُ وعالِمٌ والثاني أسودُ وجاهلٌ، فكان شيءٌ واحد عمرًا وزيدًا عالِمًا جَاهلاً[٦] أبيضَ أسودَ! ثمّ لكلّ واحدٍ إنسانيّةٌ تامّةٌ بحَدِّها لا يُخلّ بإنسانيّته[٧] عدمُ غيرِه.

وليس نسبة المعنَى الكلّيّ إلى جزئيّاته نسبةَ أبٍ واحدٍ إلى أولادٍ كثيرين كلُّهم ينتسبون إليه، بل المعنَى الذي يعرض له أنّه كلّيٌّ في الذهن يُوجَد في كلٍّ واحدٍ، وليس كلُّ واحدٍ إنسانًا بمجرّد نسبتهِ إلى إنسانيّةٍ تُفرَض مستقلّةً مُنحازةً عن الكلّ؛ بل لكلِّ واحدٍ إنسانيّةٌ أُخرى هي بالعدد غيرُ ما للآخر. وأمّا المعنى المشترَك فهو في الذهن لا غير. والكلّيّ ـ على الاصطلاح[٨] الذي معناه أنّه يحتمل الشركة فيه[٩] أو لا يمنع الشركة ـ لا يصحّ وقوعُه في الأعيان. فإنّه لو وقع في الأعيان حصلتْ له هوّيّةٌ متشخّصةٌ غيرُ مثاليّة هي نفسها متخصّصةٌ لا يصحّ فيها الشركة.

(٨٨) مباحثة[١٠] ولك أن تقول: إنّ[١١] الطبيعة التي هي في الذهن لها أيضًا

---

(١) لحرارة GRU: لحرارات L.
(٢) عنه شيء منها: منه شيء عنها GRUL.
(٣) فيها GRU: منها L.
(٤) كثيرة GRU: كثير L.
(٥) ولا يصح GRU: فلا يصح L.
(٦) عمرًا وزيدًا عالـمًا جاهلاً RL: زيد وعمرو عالم جاهل GU.
(٧) بإنسانيته GRU: بإنسانية L.
(٨) على الاصطلاح GRL: عن الاصطلاح U.
(٩) الشركة فيه RL: فيه الشركة GR.
(١٠) مباحثة RL: فصل G، ـ U.
(١١) تقول إن UL: تقول R (مطموس في G).

هويّةٌ لأنّها موجودٌ[1] من جملة الموجودات، ولها تخصّصُ أيضًا بأمورٍ: منها أنّها منطبعةٌ في الذهن، ومنها أنّها لا يشار إليها، ولا يصحّ عليها الانقسام، وليس بموجودةٍ بذاتها في كثيرين، فلا شركة للكثيرين فيها باعتبار وجودها فيهم. وليس معنى الشركة إلاّ المطابقة، فإن كانت الذهنيّةُ كلّيّتُها باعتبار المطابقة فالجزئيّات تطابق بعضُها بعضًا، فيجب أن يكون الجزئيّاتُ كلّيّةً أيضًا. ـ وإن قلتم «إنّ[2] كون الجزئيّات متشخّصةٌ[3] مَنَعها عن مطابقة الكثيرين»، فكون[4] الماهيّة الذهنيّة منطبعةً[5] متخصّصةً بالانطباع في الذهن والتجرّدِ عن المقدار والوضعِ خصّصها، فإنّ الإنسانيّة كما لا تقتضي المقدار الخاصّ والوضعَ الخاصَّ لا تقتضي التجرّدَ عنهما[6]، وإلاّ ما صحّ وجود الإنسانيّة المقترنة بهذه العوارض الغريبة» فحينئذٍ[7] نقول: هويّة الأمر الخارج ليست هويّةَ حصولُها لإدراكِ مُدرِكٍ، والصورة الذهنيّة وإن كانت ذاتَ هويّة ـ وهي من حيث تعيّنها في الذهن وأنّها عرضٌ متشخّصٌ ممتازةً عن صُورٍ[8] أُخرى لنوعِها تحصل في ذلك الذهن أو ذهنٍ آخر، فهي جزئيّةٌ من جملة الجزئيّات ـ إلاّ أنّها ذاتٌ مثاليّةٌ ليست متأصّلةً في الوجود لتكون ماهيّةً بنفسها أصليّةً[9] بل مثاليّةٌ[10]، ولا كلُّ مثالٍ بل مثالٌ إدراكيٌّ لِما وقع[11] أو سيقع: فمن حيث إنّها مثالٌ إدراكيٌّ لأمرٍ خارجيٍّ ـ أو لِما هو بصدد الحصول من جميع الوجوه أو من وجهٍ واحدٍ ـ ويصحّ مطابقتُه لكثرةٍ تُسمّى كلّيّةً، وذاتها إنّما حصلتْ لمطابقة كثرةٍ وللمثاليّة. وأمّا الخارجيّ فليس ذاته أنّه مثالٌ لشيء آخر. وليس من شرط مثالِ الشيءِ أن يماثل من جميع الوجوه.

(٨٩) ومن الكلّيّ ما يتقدّم على الجزئيّات الواقعةِ في الأعيان، كتصوّرات المبادئ لمعلولاتِها[12]. ـ ومنها كلّيّاتٌ مستفادةٌ من الخارج كعلومِنا الكلّيّة المتنزعة من الجزئيّات الخارجيّة[13]. ـ والأوّل[14] قد يُسمّى «ما قبلَ الكثرةِ» والثاني «ما بعد

---

(١) موجود GRU: موجودة L.
(٢) قلتم إن GUL: قلتم R.
(٣) متشخصة R: متخصصة GUL.
(٤) فكون GR: فيكون U يكون L.
(٥) منطبعة R: ـ GUL.
(٦) عنهما GUL: عنها R.
(٧) فحينئذ: وحينئذ GRUL.
(٨) عن صور R: عن صورة GUL.
(٩) أصلية RL: الأصلية GU.
(١٠) مثالية R: مثال UL مثالي G.
(١١) وقع RUL: يقع G.
(١٢) لمعلولاتها GRUL: لمعلوماتها Rt.
(١٣) الخارجية RL: الخارجية GU.
(١٤) والأول RL: والأولى GU.

الكثرة». وعلى التقديراتِ الصورةُ الإدراكيّةُ ـ بما هي صورة[1] إدراكيّة ـ مثالٌ سواء لِما سيكون، أو لما[2] كان، أو تقدّمتْ على الكثرة، أو تأخّرتْ. وممّا يُحقّق معنَى هذه المطابقة في ما بعد الكثرة: أنّك إذا رأيتَ زيدًا حصل منه في ذهنك صورةٌ للإنسانيّة المبرأةِ عن العوارض، ثمّ إذا بصرتَ عمروًا لا يقع منه صورةٌ أُخرى ولا يحتاج إلى صورةٍ أُخرى. وليس معنى هذا الكلام أنّ زيدًا إذا رأيتَه ـ وحصل منه في نفسك صورةٌ ثمَّ غابت الصورةُ ـ ورأيتَ عمروًا في حالة رؤيته لا يجوز أن يحصل لك صورةٌ أُخرى، بل إنّه إذا[3] كانت الصورةُ الأُولَى باقيةً لا يحتاج إلى[4] حصول صورةٍ أُخرى للإنسانيّة من عمرو لتُطابقَ عمروًا، فإنّ الصورة الأُولَى لا تخالف الصورَةَ التي كانت تحصل إنْ لو تقدّم رؤيةُ عمرو على رؤية زيدٍ. ومثالُه: قابلُ رسمٍ من طوابعَ جسمانيّةٍ متماثلةٍ يقبل رسمًا[5] من الأوّل ولا يختلف بورود أشباهِه عَليه.
والطبيعة الكلّيّة لا يصحّ وقوعها متكثّرةً في الأعيان إلاّ بمميّزٍ، فالسوادان أو البياضان مثلاً يجب أن يمتاز أحدهما عن الآخر بأمرٍ وراءَ السواديّة من محلٍّ[6] وغيره، وإن لم يمتز أحدُهما عن الآخر[7] فالكثرة بذات السواد أو البياض، فكانت ماهيّة السواد تقتضي أن تكون كثيرةً بذاتها، وقد سبق البرهان على استحالة تحقّقِ ماهيّةٍ تقتضي الكثرة لذاتها. وأيضًا هذا السواد إن كان ممتازًا عن السواد مطلقًا فقد[8] حصل معه ما يميّزه، والتمييز بأمرٍ زايدٍ على السواديّة. وإن كان سوادًا[9] مطلقًا وذاك السواد أيضًا كذا، فهذا السواد بعينه ذاك السواد.

(٩٠) وكلّ ماهيّة وقع من نوعها عددٌ لا بدَّ وأن يصحّ تجرّدُ[10] إشارةٍ إلى واحدٍ منها[11] إشارةً حسّيّةً أو وهميّةً أو عقليّةً ويشعرَ المشيرُ بذلك وأنّه غيرُ الآخر، وإذا عرف[12] أنّ أحدهما غير الآخر فقد ميّزَه عنه، فعرفَ فيه شيئًا[13] يعرّفه به[14]

---

(١) صورة GUL: ـ R.
(٢) أو لما GUL: ولما R.
(٣) إذا GRL: ـ U.
(٤) إلى: في GRUL.
(٥) رسمًا RL: رشمًا GU.
(٦) بأمر وراء السوادية... عن الآخر GRL: ـ U.
(٧) محل GR: محله L.
(٨) فقد GRU: وقد L.
(٩) سوادًا GRU: ـ L.
(١٠) تجرد GRU: تجردها L.
(١١) منها RUL: مثلها G.
(١٢) عرف GRtUL: عرفت R.
(١٣) شيئًا L: شيء GRU.
(١٤) به GRU: ـ L.

ويميّزه عن الآخر، وذلك زايدٌ على الماهيّة المشترَكة. ولا حاجة إلى هذا، فإنّ المشتركَين في أمرٍ واحدٍ من حيث الإثنينيّة مفترقانِ، ولا يصحّ أن يكون الافتراق بعين ما به الاشتراك، فيجب أن يكون بأمرٍ[1] آخر. والمشتركان في أمرٍ كلّيٍّ يفترقان بأحد أمور أربعة: فإن كان الاشتراك في عرضيٍّ لا غير[2] فيفترقان بنفس الماهيّة. ـ وإن لم يكن الشركة في عرضيٍّ خارجٍ فيفترقان بفصلٍ ـ إن كانت الشركةُ في معنًى جنسيٍّ ـ أو بعرضيٍّ[3] غيرِ لازمٍ للماهيّة ـ إن كانت الشركة في معنًى نوعيٍّ ـ فإنّ لازم الماهيّة يتّفق في أعدادها وإن كان يجوز أن يكون المميّزُ لازمَ الشخصِ لا لازم النوع. ـ والرابع من الوجوه التي تميّز المشتركات الاتمّيّةُ والنقصُ[4]، فإنّك عرفتَ ضعفَ طريقةِ المشّائين في وجوب اختلاف حقيقة التامّ والناقصِ ممّا سبق. فيجب أن يكون المميّزُ بين المقدار التامّ والناقصِ ـ من حيث هما كذلك ـ الكماليّة والنقص لما علمتَ أنّه ما زاد أحدهما على الآخر إلاّ بالمقدار. فمن المميّزات الكماليّةُ والنقصُ، فإن[5] سمّى مسمٌّ[6] الكماليّةَ والنقصَ فصلاً، فيجب أن يعتقد أنّ فصليّتهما تخالف في المعنى سايرَ الفصول، إذ لا يكون فصلٌ من جوهر ما يخصّصه.

(٩١) وعلم أنّه إذا قيل في الكتب «إنّ الكلّيّ إذا وقع في الأعيان أو إذا[7] أُشيرَ إليه يكون كذا» فإنّما يعنون به الطبيعةَ التي يعرض لها أن تكون كلّيّةً. وقال بعض أهل العلم: إنّ الشخص نفسُ تصوّرِه تمنع الشركةَ، وليس ذلك بسبب مقوّماته ـ فإنّ المقوّمات لذاتها[8] لا تمنع الشركةَ، ـ ولا بسبب لازمٍ ـ فإنّه متّفقٌ ولا يمنع الشركةَ، ـ ولا بسبب عارضٍ مفارقٍ ـ فإنّه أيضًا لا يمنع الشركةَ، ـ فتعيّن[9] أن يكون بسبب المادّة.

(٩٢) **بحث وتعقّب**[10] وهذا فاسدٌ لوجهَين: أحدهما إنّ من الهيئات والصُوَرِ من نوعٍ واحدٍ ما يقع في مادّةٍ واحدةٍ في زمانَين منه شخصانِ، وامتاز أحدُهما عن

---

(١) بأمر GRL: أمر U.
(٢) لا غير GRUL: خارج Rt.
(٣) بعرضي GUL: عرضي R.
(٤) والنقص GRtUL: والأنقصية R.
(٥) فإن RL: وإن GU.
(٦) مسم R: مسمى GUL.
(٧) أو إذا GUL: وإذا R.
(٨) لذاتها GRU: لذاته L.
(٩) فتعين RU: فيتعين GL.
(١٠) وتعقب RL: ـ GU.

الآخر لا بالمادّة بل بالزمان. ـ وثانيًا أنّ الهيولى ـ التي هي[1] المشخّصة[2] والمانعة عن الشركة ـ حالُها في منع الشركة حالُ غيرِها، فإنّ الهيولى نفس تصوّرها لا تمنع الشركةَ أيضًا، ويقع الهيولى بمعنًى واحدٍ على كثيرين، وإذا كان كلُّ واحدٍ من صفات الشيء لا يمنع الشركةَ والهيولى نفسُ تصوّرِها لا تمنع الشركةَ ومجموعُ الكليّاتِ كلّيٌّ، فلا ينفع ما يقوله بعد ذلك.

(٩٣) وإذا عرفتَ هذا فاعلم أنّ المميّز غيرُ المشخِّص وأنّه ليس منعُ الشركةِ في الماهيّات[3] العينيّةِ بسبب المميّز ـ وقد أشرنا في أوايل المنطق إلى طرفٍ من هذا ـ بل الهيولى هويّتها العينيّة مانعةٌ للشركة[4] لأنّها هويّةٌ عينيّةٌ، وكذلك السواد والبياض. وقد بيّنّا أنّ الشركة في الحقيقة لا معنًى لها إلاّ مطابقة، ولا كلّ مطابقةٍ بل مطابقة أمرٍ ذاتُه وحقيقتُه أن يكون مثالاً إدراكيًا لغيرِه لا هويّةً عينيّةً متأصلّةً. فالأشياء تمنع الشركةَ بهويّاتها[5] العينيّة، وامتيازُها بمخصّصاتها. وتشخُّصُ الشيءِ إنّما هو في نفسه، وتمايزُه إنّما هو بالقياس إلى المشاركات في معنًى عامٍّ واعتبارِ كثرةٍ حتى إن كان شيءٌ[6] عديمَ مشاركٍ لا يحتاج إلى مميّزٍ زايدٍ مع أنّ له تشخّصًا. ولو لم يكن كذا كان مجموعُ ما آحاده لا تمنع الشركةَ غيرَ مانعٍ للشركةِ، فكانت[7] الجزئيّات كلّها كلّيّةً. والشيئان يجوز أن يمتاز كلٌّ واحدٍ بصاحبه[8].

سؤال قالوا: إنّ الهيوليّات تمتاز بما يحلّها من الصُوَرِ والإعراضِ. ثمّ الصور والإعراض يمتاز بعضُها عن بعضٍ في المتّفقات في نوعٍ واحدٍ بالهيوليّات، والصفات أيضًا يميّز بعضُها عن بعضٍ، فامتازت الهيئات والصور بعضُها ببعضٍ وبالهيوليّات، وامتازت والهيوليّاتُ بالصور والإعراض، وقد اعترفتم بأنّه يجوز أن يمتاز كلٌّ واحدٍ من الشيئَين بصاحبه، فهو دور؟

جواب توقّفُ امتياز (ج) على (ب) وامتياز (ب) على (ج) ليس بدورٍ، وإنّما التوقّف الممتنع هو توقّف (ج) على (ب) و(ب) على (ج) بحيث يتقدّم كلٌّ منها على الآخر، أو توقّف امتياز (ج) على امتيازِ (ب) وامتيازِ (ب) على امتياز (ج). أمّا

---

(١) التي هي GUL: هي R.
(٢) المشخصة GRU: الشخصية L.
(٣) الماهيات GUL: الماهية R.
(٤) للشركة GRU: الشركة L.
(٥) بهوياتها GUL: هوياتها R.
(٦) حتى إن كان شيء GRU: حتى شيئًا L.
(٧) فكانت RL: وكانت GU.
(٨) بصاحبه GRL: صاحبه U.

توقّف امتيازِ (ج) على نفسِ الباء وامتيازِ الباء على نفس الجيم لا يلزمِ منه شيء من المحالات، بل يحصل ذاتُ (ج) و(ب) مثلاً[١] معًا، وحصل امتيازُ كلٍّ واحدٍ منهما بالآخر بالقياس إلى مشاركاته المتفرّقة لا لكلٍّ واحدٍ منهما بالآخر[٢] بالنسبة[٣] إلى الآخر. وقد أشرنا في ما سبق أن بنوّة الابن موقوفةٌ على ذات الأب وأُبوّة الأبِ موقوفةٌ على ذاتِ الابن، وما لزم الدورُ، فإنّ ذاتَيهما ما توقّف واحدٌ منهما على الآخر ولا نفسُ الأُبوّةِ والبنوّة، بل لمّا حصل ذاتُ الابن وُجدتِ الأبوّة والبنوّةُ معًا.

(٩٤) **وإذا علمتَ** أنّ المميّز هو الفارق بين الشيئَين ـ لا أنَ يجعل الطبيعة جزئيّةً ـ فاعلم أنّ الجسميّة المتخصّصة بالحيوان ليست نفسَ الحيوانيّةِ بل لها ذاتٌ متعيّنةٌ، وتلك الذات متخصّصةٌ بفصل الحيوان، واعتبارُ تلك الذاتِ وحدها ـ وإن كانت متخصّصةً بفصل الحيوان ـ غيرُ اعتبار مجموعِ تلك الذات مع الفصل، فليس الجسمُ المخصّصُ بفصل الحيوان هو الحيوانَ بل جزء الحيوان، ومجموعُ ذلك والفصل هو الحيوان، وكذا الإنسان: فإنّه هو ما هو بأنّه إنسان، وإن كان الإنسان ممتازًا بالسواد والبياض فليس السواد والبياض وغيرهما من الإعراض المميّزةِ جزءًا للإنسان المتعيّنِ المتخصّصِ[٤]، بل هو[٥] جزءٌ لما يؤخَذ من الإنسان وتلك الإعراضِ مجموعًا. والنوع الواحد من الهيئات يمتاز أعدادُه[٦] إمّا لتعدّد المحلّ أو بالزمان إن اتّحد المحلّ. وأمّا أمر[٧] الكماليّة والنقص فذلك أيضًا مميّزٌ، وسنذكرك[٨] أمره في ما سيأتي.

(٩٥) **بحث وتذكير**[٩]: وبعض اتباع المشّائين ـ لمّا سلّم أنّا إذا رأينا الشيء وشَبْحَه الذي يتراءى في المرآة أنّ صورتَيهما[١٠] في موضوعٍ واحدٍ[١١] وامتازًا[١٢] باعتبار نسبةِ الصورتَين إلى مَبْدَئِهما فإنّ إحداهما[١٣] من حاملِ الصورةِ والثانية

---

(١) مثلاً GRU: ـ L.
(٢) بالقياس... بالآخر GRL: ـ U.
(٣) بالنسبة GRU: بل بالنسبة L.
(٤) المتخصص R: المخصص GUL.
(٥) هو GRU: هي L.
(٦) إعداده GRU: إعدادها L.
(٧) أمر GUL: ـ R.
(٨) وسنذكرك GUL: وسنذكر R.
(٩) وتذكير RL: ـ GU.
(١٠) صورتيهما: صورتاهما GRU: صورتهما L.
(١١) واحد GRL: ـ U R.
(١٢) وامتازا RU: وامتاز GL.
(١٣) إحداهما: أحدهما GRU: أحديهما L.

بتوسّط المرآة ـ نلزمه أن يعترف في أشياء كثيرة اجتماعَ أعدادٍ من نوعٍ واحدٍ في محلٍّ واحدٍ مختلفةٍ بالنسبة[1] إلى المبادئ والمؤثّرات، وحينئذٍ لا يصحّ احتجاجُه في إثبات أنّ النفس غيرُ آليّةٍ بأنّها لو كانت في آلةٍ وعقلتْ آلتَها بحصول صورةٍ غيرِ الصورةِ التي للحامل في ذاته فكان[2] يحصل في مادّةٍ واحدةٍ من نوعٍ واحدٍ صورتانِ. فيقال: اختلفت[3] الصورتان، فإنّ إحداهما[4] في نفس الشيء لا يتوسّط القوة، والثانية مثاليّةٌ حصلت بتوسّط القوةِ.

(٩٦) بحث[5] آخر: سؤال قلتم إنّ هيئتَين من نوعٍ واحدٍ يمتاز إحداهما[6] عن الأُخرى[7] ـ إن اتّحد المحلّ ـ بالزمان، فالزمان نفسه إذا كان مقدارَ الحركة ـ وهي ما للفلك ـ ففي محلٍّ واحدٍ بما يمتاز جزء منه من جزء؟

جواب أُجيبَ عن هذا بأنّ أجزاء الزمان يمتاز بعضُها عن بعض بذواتها. وهذا غير مُبينٍ[8]، فإنّه إن جاز هذا، جاز أن يقال في كلّ شيئَين من نوعٍ واحدٍ إنّهما يمتازان بذاتهما دون مميّز، وأجزاء الزمان اشتركت في الماهيّة والمحلّ، فلا بدّ من مميّزٍ. ـ وأُجيبَ عن هذا بأنّ الزمان ليس واحدًا بالنوع فقط بل بالشخص، فإنّه أمرٌ متّصلٌ واحدٌ. وهذا أيضًا لا يصلح أن يكون جوابًا، فإنّ الزمان وإن كان واحدًا متّصلاً يُجزّأ إلى أجزاء متمايزة. وأمّا الحقّ: هو أنّ أجزاء الزمان لا يجتمع بعضُها مع بعض ليمتاز شيءٌ منها عن شيءٍ تمييزًا في الأعيان. وأمّا[9] بحسب التصوّر والتعقّل: فإنّه يمتاز بعضُ أجزائه عن بعض بالتقدّم والتأخّر، والقرب ممّا[10] يُؤخذ في التوهّم مبدأ والبعد عنه، وأيضًا يمتاز بنسبٍ في الأجرام المختلفة السماويّة كالكواكب من مقابلاتها ومقارناتها ومناسباتٍ تحدث فيما بينها.

سؤال قلتم إن من المميّز بين الهيئتَين اللتَين اتّحد محلُّهما الزمانُ، فيجوز

---

(١) بالنسبة GRL: بالنسبة U.
(٢) فكان GRU: لكان L.
(٣) اختلفت GRL: اختلف U.
(٤) أحداهما R: أحدهما GU أحديهما L.
(٥) بحث آخر RL: بحث، U ـ G.
(٦) احداهما: أحدهما GRUL.
(٧) الأخرى: الآخر GRUL.
(٨) مبين U: متين L مسن R: (مطموس في G).
(٩) وأما GR: فأما U أما L.
(١٠) مما GRL: ما U.

اجتماعهما في محلٍّ واحدٍ بأن يحدث إحداهما[1] في زمان والأُخرى[2] في زمانٍ ثانٍ[3]، فتبقيان[4] معًا وتختلفان بزمان الحدوث.

جواب إذا[5] بطل زمانُ حدوثِ كلّ واحدٍ فلم يبق نسبتُه[6] إليه، فلا يقع التميز باعتبار نسبةٍ إلى زمانٍ بطلت ببطلانه، والمميّز بين الشيئَين ينبغي أن يكون حاصلاً في حالة وجودهما وتميّزهما.

(٩٧) **بحث آخر**: وممّا[7] يذكر ههنا ما أورد بعضُ الناس: أنّه ليس شيءٌ في المقولات يتشخّص بذاته إلاّ الوضع، والأين لا يتشخّص بذاته دون الوضع. ـ وهذا غلط، فإنّ الوضع ليس ممّا يفارق حالُه[8] حال المقولات إذ لا مانع عن كون جسمَين على وضعٍ واحدٍ في زمان واحد وأن يكونا[9] ـ أو يكون[10] جسم واحد ـ على وضع واحدٍ في أينٍ واحدٍ في زمانَين، فما في الزمان الواحد يمتاز الوضعان بالمحلَّين[11] والأينَين، وما في الأين الواحد يمتاز بالزمانَين[12] أيضًا، والتشخّص بمعنًى منع الشركة للوضع فيه سويّةُ الكلّ على ما بيّنّا مِن قبلُ. ـ وقد ذُكر في الكتب الشخصُ المنتشرُ على معنَيَين: أحدهما بحسب ما يُؤخَذ في التصوّر شخصًا واحدًا من نوعٍ ينسب إليه غير متعيّن كرجلٍ واحد، وقد يذكر في مَعرضِ أمرٍ كقول القايل «هاتِ ماءً!» وغرضُه ماءٌ واحدٌ أيّ ماءٍ يتّفق. ويُذكر في غيره، وهذا قد فصّلنا القولَ فيه في المنطق. ـ والثاني أن يتراءى للإنسان شخصٌ على بُعدٍ ولم يعلم أنّه زيد أو عمرو، وهذا في الحقيقة ليس أيّ شخص يتّفق بل هو في نفسه شخصٌ واحدٌ متعيّنٌ التبس على الإنسان، ويسمّون هذا بحسب عدم التعيّن شخصًا منتشرًا بالنسبة إليه وبالحقيقة الشخص المنتشر هو الأوّل لا غير.

---

(١) إحداهما: احدهما GRUL.
(٢) والأخرى: والآخر GRUL.
(٣) ثان RU: يأتي GL.
(٤) فتبقيان GRL.
(٥) فيتفقان U.
(٦) إذا GRU: إذ L.
(٧) نسبته R: نسبة GUL.
(٨) ومما GRUL: ربما Rt.
(٩) حاله GRL: حالة U.
(١٠) وأن يكونا GRU: ـ L.
(١١) يكون GRL: يكونوا U.
(١٢) بالمحلين GRL: بمحلين U.
(١٣) بالزمانين GUL: بالزمان R.

6.

فصل[١]

< في الاعتبارات العقليّة >

(٩٨) **وقد علمتَ** نسبة الفصل إلى الجنس، وكلُّ كلّيٍّ له نوعيّةٌ بحسبه. ومن مشهورات كلامهم أنّ الجسم له اعتبارٌ به يكون نوعًا واعتبارٌ به يكون جنسًا واعتبارٌ به يكون مادّةً. فإذا اعتُبر من حيث ماهيّته قابلاً لجميع الأمور الزايدة عليها ـ ملحوظًا[٢] أنّها فيه ـ فهو مادّة. وإذا أُخذ ماهيّةُ الجسم غيرَ مشروطةٍ بالتقييد بالزايد[٣] وغير مشروطةٍ بالتقييد بل لحوقِ الزايد ـ بحيث لا ينافي التغذّي والنموّ وخلافهما ـ فهو جنس.

قالوا: وإن[٤] أُضيف إلى الجسم تمامُ المعنى حتى يدخل فيه ما يمكن أن يدخل صار نوعًا. ـ وهذا الكلام الأخير على طريقتهم لا يتمشّى أيضًا، فإنّ الجسم ليس نفسه بإضافة النفس والحسّاسيّةِ[٥] والمتحرّكيّةِ نوعًا[٦]، بل الجسم مع هذه الأشياء نوعٌ واحدٌ، وليس الجسمُ المتخصّصُ نوعًا بل الجسم مع هذه الأمور، فالجسم جزءٌ للنوع لا أنّه نوعٌ، بل يصحّ أن يقال «الجسم في ذاته مع قطعِ النظرِ عن أمورٍ مختلفةٍ في نفسه حقيقةٌ نوعيّةٌ[٧]» على ما ذكرنا في أوايل المنطق ـ وتفصيل هذه الأشياء[٨] لا يتبيّن إلاّ من القسطاس في مقاوَماتٍ نذكرها، ـ والمادّةُ جزءٌ للشيء الحاصل عنها.

قالوا: والحسّاس أيضًا[٩] إذا أُخذ في الحدّ لا يُؤخَذ على أنّه جزءٌ بل على أنّه بحيث لا مانع له في مفهومه عن الاقتران بأيِّ شيءٍ كان، وإن كان يستحيل الاقتران بغير الجسم ولكن ليس الاستحالةُ في المفهوم، وبهذا الاعتبار فصلٌ، والجنس والفصل جزءًا[١٠] الحدِّ ولا يُحمَلان عن الحدّ ويُحمَلان على المحدود وليسا بجزءَي المحدود.

---

(١) فصل RL: ـ GU.
(٢) ملحوظًا RL: .
(٣) الزايد GR: الزوايد UL.
(٤) وإن GRU: فإن L.
(٥) والحساسية GRL: والحاسية U.
(٦) نوعًا L: نوع GRU.
(٧) نوعية GRL: النوعية U.
(٨) الأشياء GRU: ـ L.
(٩) أيضًا GUL: ـ R.
(١٠) جزءًا RU: جزء GL.

وممّا يذكرونه أنّ فصل الجوهر جوهرٌ ولا يُؤخَذ في حدّهِ الجوهرُ، وفصل الكيف كيفٌ ولا يُؤخَذ في حدّه الكيف. وهذا فيه تفصيل.

(٩٩) بحث وتنقيح أمّا الذي ذكر في معناه بعضُ المتأخّرين «أنّ الناطق مفهومُه أنّه شيء ذو نطقٍ وتخصّصه بالطبيعة الجنسيّة يُعلَم من خارجٍ» ـ ليجعلَ هذا طريقًا إلى أنّ فصل الجوهر يلحقه الجوهريّةُ من خارجٍ ـ غيرُ صحيحٍ وإن كان قوله «إنّ الناطق[١] شيءٌ له النطق» صحيحًا، بل إذا كان الجسم جوهرًا هب أنّ الجسم لا يدخل[٢] في مفهوم ذي النفسِ ولا جوهريّةُ الجسم، فلا بدّ وأن يدخل في مفهومه النفسُ ويدخل في حقيقة النفس جوهريّتُها، فإنّ لها جوهريّةً غيرَ جوهريّةِ الجسم، فتكون داخلةً في حدّ الفصل. ـ وأيضًا إذا فُرض فصلُ الجوهر جوهرًا فجوهريّته إمّا أن تكون جوهريّةَ الجنسِ أو غيرها: فإن كانت جوهريّةَ الجنس فهو في نفس غيرُ الجنس، فلا يصير جوهرًا بجوهريّة الجنس، فهو في ذاته ـ إذا لم يكن جوهرًا ـ عرضٌ. وإن كانت[٣] له جوهريّةٌ أُخرى غيرُ جوهريّة الجنس ـ والجوهريّةُ طبيعةٌ جنسيّةٌ[٤] لا بدّ لها من خصوصٍ بشيءٍ[٥] ما ـ فإذا كانت جوهريّة الفصلِ زايدةً على جوهريّة الجنس فهي متخصّصةٌ به وداخلةٌ في حقيقته، فتكون جزءًا من حَدّها. وإن رجعوا إلى أنّ الفصل ليس له في الأعيان طبيعةٌ وزايدةٌ على طبيعة الجنس، بل في الأعيان النوعُ شيءٌ واحدٌ، فذلك حديثٌ آخر وسيأتي في ما بعدُ التحقيق فيه. ـ وإذا كان النوع في الأعيان شيئًا واحدًا[٦] فالطبيعة الجنسيّة بعينها حالُها حالُ الطبيعة الفصليّة، فلا يحتاج أن يذكر «أنّ فصل الجوهر جوهرٌ بحسب ما في الأعيان»، بل هو أمرٌ واحدٌ، والتفصيل الذهنيّ سنشرحه.

(١٠٠) نكتة واعلم أنّه لا يصحّ أن يكون طبيعةٌ تحصل جنسًا في موضعٍ وتحصل نوعًا في موضع آخر، وفي الجملة لا يتصوّر أن يكون ماهيّةٌ تحتاج إلى اقتران فصل بها في بعض المواضع وتستغني عن الفصل في بعضِها، فإنّ افتقارها في تقرّرِ ذاتها إلى الفصل ـ إن كان لذاتها ولأنّ تلك الطبيعة لا تقرّر لها إلاّ بالفصل ـ فلا يصحّ حصولُها دون الفصل، فإنّ ذلك يستدعي استغناءَها بحسب الماهيّة، وقد

---

(١) النطق GRU: الناطق L.
(٢) لا يدخل GRU: غير داخل L.
(٣) كانت GRL: كان U.
(٤) جنسية GRL: لها + U.
(٥) بشيء ما R: بشيء GUL.
(٦) شيئًا واحدًا R: شيء واحد GUL.

فُرض الافتقارُ لنفس الماهيّة. ـ وإن كان افتقارُها لمعنًى زايدٍ ـ إن كان عرضيًا لاحقًا غيرَ فصليّ ـ فيجوز زوالُهُ عنها، فيجوز زوال الفصل وبقاءُ الطبيعة الجنسيّة دونه[١]، وكان المفروضُ فصلاً غيرَ فصلٍ، فإنّ الحقايق البسيطة يستحيل أن يزول فصلُها عن طبيعة جنسها إلى بدلٍ[٢] بل يبطل معها الطبيعةُ المخصّصةُ، فإذا زال الافتقار إلى الفصل ـ فتبقى الطبيعةُ محصّلةً دونه ـ فما كانت جنسيّةً. فصحّ أنّ طبيعة واحدة لا تكون جنسًا ونوعًا غيرَ جنسٍ في موضعَين، فإنّه[٣] لا يمتاز أحدُ الشيئَين عن الآخر بفصلٍ ويمتاز عنه الآخر بعدم ذلك[٤] الفصلِ فحسب، فإنّ الفصل يُقوّم طبيعةَ الجنسِ المخصَّصةَ به، وإنّما يقوّم وجودَ الطبيعةِ المخصّصةِ من الجنس إذا كانت مفتقرةً إليه، ولا شكّ أنّ الافتقار لذاتها لا لأمرٍ يعود الكلام إليه، فالآخر لا يستغني أيضًا عمّا يقوّم وجودَه. وعدم الفصل ليس امرًا يقوّم الشيءَ، وليس الحاجةُ إلى الفصل لمجرّد[٥] التمييز[٦] فحسب، بل لتحقيق الطبايع الجنسيّة إذ[٧] التمييز يحصل بالعوارض[٨]. فيُعلَم من هذا أنّه لا يصحّ أن يكون سلبُ فصل شيءٍ فصلاً لشيءٍ آخر.

(١٠١) بحث[٩] في تفصيل القسطاسِ المذكور في كتابنا الموسوم بالتلويحات. ـ اعلم أنّ كثيرًا من الناس قد تشوّشت عليهم الاعتباراتُ والجهاتُ العقليّةُ، وأنّ قومًا يأخذون الوجود من حيث مفهومه والإمكانَ والوحدةَ أمورًا زايدةً على الأشياء واقعةً في الأعيان. وبإزاءِ هؤلاء قومٌ يعترفون بأنّ هذه الأشياء أُمورٌ[١٠] في مفهومها زايدةٌ على الماهيّات إلاّ أنّها لا صورَ لها في الأعيان، فهؤلاء هم المعتبرون من أهل النظر أعني[١١] الفريقَين، وإن كانت طايفةٌ من العوامّ ممّا يتحدّثون يقولون[١٢] إنّ الإمكان والوجود ونحوهما لا تزيد على الماهيّات التي تُضاف إليها لا ذهنًا ولا عينًا، وهؤلاء ليسوا من جملة أهل المخاطبة. وأنت تعلم أنّك إذا قلتَ «إنّ الفرس ممكن الوجود»

(١) دونه: دونها GRUL.
(٢) بدل GRU: ـ L.
(٣) فإنه R: وإنه GU ولأنه L.
(٤) ذلك GRL: تلك U.
(٥) لمجرد GR: بمجرد U المجرد L.
(٦) التمييز GRU: للتمييز L.
(٧) إذ GRL: إذا U.
(٨) بالعوارض GRL: العوارض U.
(٩) بحث GRTU: بحث وتحصيل RL، راجع كتاب التلويحات ههنا ٤، ٢١ وكتاب المقاومات ١٠، ١٦٢.
(١٠) أمور GRU: أمورًا L.
(١١) أعني GRU: أعين L.
(١٢) يقولون GRU: ويقولون L.

و«الإنسان ممكن الوجود» لا تعني بإمكان الوجود في الفرس نفسَ الفرس وفي الإنسان نفسَ الإنسان، بل تقول بمعنًى واحدٍ على الإنسان والفرس، ولو كان معنى إمكان الوجودِ[1] الفرسيّة[2] وقيل الإمكانُ بالمعنى الذي قيل[3] على الموصوفات بالفرسيّةِ على الإنسان فكان الإنسان فرسًا! فمثل الإمكان والوجود وإذا قيل بمعنى واحدٍ على حقيقةٍ وغيرها من[4] مختلفاتِ الحقايقِ فليس هي أو واحدةً[5] منها بل أمرٌ يعمُّها[6]. ـ والعجب أنّ هؤلاء يوافقون أبناء الحقيقة في الاحتجاج على وجود الصانع بأن[7] العالَم ممكنٌ وكلّ ممكنٍ يحتاج إلى مرجِّحٍ. ثمّ إذا باحثوا في الإمكان يقولون «هو نفس الشيء الذي يضاف إليه» فيكون كأنّه قال «العالم عالَمٌ»، وهكذا حالُ غيرِ الإمكانِ، وكلامهم أخسُّ من أن يستأهل للبحث.

(١٠٢) وأمّا الذين يقولون إنّ الإمكان والوجود والوحدة ونحوها أمورٌ لها هويّاتٌ زايدةٌ على الماهيّة التي لَحقها في الأعيان احتجّوا بحججٍ منها قولهم:

< **الحجّة الأولى** > أنّا إذا قلنا «الشيء موجودٌ في الأعيان» أو «ممكنٌ في الأعيان» أو «واحدٌ كذا» نُدرِك تفرقةً بين هذا وبين ما نحكم «أنّه ممكنٌ في الذهن» أو «واحدٌ» أو «موجودٌ». فليس إلاّ أنّ الممكن العينيّ إمكانُه في الأعيان، وكذا الوجود والوحدة، فإنّه ممكنٌ وموجودٌ في الأعيان لا أنّه ممكنٌ وموجودٌ في الذهن فحسب.

الحجّة الثانية لهم[8]: هو[9] أنه إن لم يكن ممكنًا في الأعيان لكان في الأعيان ممتنعًا أو واجبًا، ولو لم يكن واحدًا لكان كثيرًا، ولو لم يكن موجودًا لكان معدومًا، إذ لا يخرج الشيءُ عن كلِّ متقابلَين من هذه، فيلزم أن يكون المحكومُ عليه بأنّه موجودٌ[10] أو ممكنٌ أو واحدٌ في الأعيان معدومًا أو ضروريَّ وجودٍ أو عدمٍ أو كثيرًا[11]، وهو محال.

---

(١) الوجود RUL: وجود G.
(٢) الفرسية: GRU: للفرسية L.
(٣) قيل GRU: ـ L.
(٤) من GRL: ـ U.
(٥) واحدة: واحد GRUL.
(٦) منها... يعمها GRL: منهما... يعمهما U.
(٧) بأن RUL: فإن G.
(٨) لهم GRU: ـ L.
(٩) هو GRU: وهو L.
(١٠) موجود GR: موجودًا UL.
(١١) كثيرًا RL: كثير GU.

الحجّة الثالثة لهم، قالوا: لو كان هذه الأشياء محمولاتٍ عقليّةً لا أمورًا[1] في ذوات الحقايق كان للذهن أن يلحقها بأيّ ماهيّةٍ اتفقت، فكان كلُّ أمرٍ يقرن الذهنُ به[2] أنّه موجودٌ في الأعيان قد حصل في الأعيان موجودًا، وكذلك[3] الواحد والإمكان، وليس هكذا.

الحجّة الرابعة مختصّة بالوجود لهم، قالوا: إنَّ[4] الماهيّة ـ التي كانت معدومةً فحصلت ـ إن لم يفِدها الفاعلُ شيئًا به تتحقّق، فهي على العدم كما كانت، وإن أفادها الفاعل شيئًا حينَ[5] صارت موجودةً فليس إلاّ الوجود إذ لا تصير الماهيةُ موجودةً[6] بغير الوجود.

الحجّة الخامسة مختصّة بالإمكان، وهو أنّ كلّ حادثٍ يجب أن يسبقه الإمكانُ ولا يُوجِده الفاعلُ إلاّ لأنه ممكنٌ في الأعيان[7] لا لأنّه ممكنٌ في الذهن فحسب، وإلاّ ما حصل له تحقّقٌ إلاّ في الذهن، فما تحقّق في الأعيان، فلا بدّ من كون الإمكان في الأعيان[8]. ـ وهذه الحجج أقربُ ما يذكره هؤلاء.

(١٠٣) **وأمّا خصومهم** فإنّ ما يصلح عمدةً في المباحثة لهم أن يكون الكلام ينقسم إلى دفع حججِ هؤلاءِ وإلى إثباتِ دعاويهم بحججٍ يذكرونها. فقالوا: المسلَّمُ[9] هو أنّ الوجود والإمكان ونحوهما أمورٌ زايدةٌ[10] على الحقايق التي أُضيفت إليها. وأمّا أنّ هذه الأمور الزايدة لها صورٌ في الأعيان، فغير مسلَّمٍ.

وقولكم في الحجّة الأولى[11] ـ إنّه ممكن في الأعيان أو موجود في الأعيان فيستدعي أن يكون إمكانه أو وجوده في الأعيان ـ غيرُ صحيحٍ، إذ لا يلزم من صحّة حكمِنا عليه أنّه ممكنٌ في الأعيان أن يكون إمكانُه واقعًا[12] في الأعيان، بل هو محكومٌ عليه من قِبَلِ الذهن أنّه في الأعيان ممكنٌ، ومحكومٌ[13] عليه أيضًا أنّه في

---

(١) أمورًا RL: أمور GU.
(٢) به GRU: له L.
(٣) وكذلك RL: وكذا GU.
(٤) قالوا إن GUL: قوالو R.
(٥) حين GUL: حتى R.
(٦) موجودة GRU: ماهية موجودة L.
(٧) ممكن في الأعيان (في الأعيان R: ـ GU) لا لأنه GRU: ـ L.
(٨) فلا بد من كون (كون RU: ـ G) الإمكان في الأعيان GRU: ـ L.
(٩) المسلم هو RUL: هو المسلم G.
(١٠) زايدة RUL: زايد G.
(١١) الأولى RL: ـ GU.
(١٢) واقعًا RL: واقع GU.
(١٣) عليه من قبل الذهن... ومحكوم GRU: ـ L.

الذهن ممكنٌ، فالإمكان صفةٌ ذهنيّةٌ يضيفها الذهنُ تارةً إلى ما هو الذهن وتارةً إلى ما في العين، وتارةً يحكم حكمًا مطلقًا متساويَ النسبة إلى الذهن والعين. ـ قالوا: ويبطل هذا النمطُ من احتجاجكم في الإمكان والوحدةِ والوجودِ ونحوِها بما يقال «إنّ شيء كذا ممتنع الوجود في الأعيان». ـ وليس معنًى قولِنا «ممتنع الوجود في الأعيان» أنّ للامتناع صورة في الأعيان[1]، ولا يتأتّى لأحدٍ أن يزعم أنّ الممتنع إن لم يكن له امتناعٌ في الأعيان واجبًا أو ممكنًا على ما ذكرتم في الحجّة الثانية.

و < **الحجّة الثانية** > التحقيق أنّ الصفات تنقسم إلى صفاتٍ لها وجودٌ في الذهن والعينِ ـ كالبياض ـ، وإلى صفاتٍ تُوصَف بها الماهيّاتُ وليس لها وجودٌ إلاّ في الذهن ووجودُها العينيُّ هو أنّها[2] في الذهن ـ كالنوعيّة المحمولةِ على الإنسان والجزئيّةِ المحمولةِ على زيدٍ ـ فإنّ قولنا «زيدٌ جزئيٌّ في الأعيان» ليس معناه أنّ الجزئيّة لها صورةٌ في الأعيان قايمةٌ بزيدٍ، وكذلك الشيئيّة كما يسلّمها كثيرٌ منهم أنّها من[3] المقولات الثواني، ومع هذا يصحّ أن يقال «إنّ جيم شيءٌ في الأعيان» والإمكان والوجود والوجوب والوحدة ونحوها من هذا القبيل. فكما لا يلزم من كون شيءٍ[4] جزئيًا في الأعيان أو ممتنعًا في الأعيان أن يكون للجزئيّة صورةٌ وماهيةٌ زايدةٌ على الشيء في الأعيان ـ وكذا الامتناع ـ فلا يلزم من كون شيءٍ ممكنًا أو موجودًا في الأعيان أن يكون إمكانه أو وجودُه في الأعيان، وكما أنّ هذه الأشياء ليس في الأعيان لها صورةٌ[5] فكذلك مقابلاتها، فلا يلزم من لا كونِ إمكانِ شيءٍ في الأعيان أن يكون ممتنعًا في الأعيان، بل الامتناع والوجوب والإمكان حالُها واحدٌ[6] في أنّ شيئًا[7] منها لا يُتصوّر أن يكون له تحقّقٌ في غير الذهن. فبطلتْ حُجّتُكم الأولَى والثانيةُ.

وأمّا الحجّة الثالثة ـ وهي قولكم[8] «إنّ هذه إن كانت ذهنيّةً كان للذهن أن يلحقها بأيّ ماهيّةٍ اتّفقت وكانت تصدق عليه» ـ باطلةٌ، فإنه ليس من شرط الأمر

---

(١) إن للإمتناع صورة في الأعيان GRL: ـ U.

(٢) هو أنها GRL: وأنها U.

(٣) أنها من RL: من أنها GU.

(٤) شيء RUL: الشيء G.

(٥) لها صورة RL: لها صور GU.

(٦) واحد GRU: واحدة L.

(٧) شيئًا GRL: شيء U.

(٨) قولكم GUL: قولهم R.

الذهنيّ أنّ يكون متساويَ النسبة إلى جميع الماهيّات، أليس[1] كونُ الشيء جزئيًا أمرًا ذهنيًا[2]؟ وليس لنا أن نلحقه بكلّ ماهيّةٍ شئنا، بل ببعض الماهيّات التي يصدق عليها بخصوصها ذلك، وكذلك الجنسيّة والنوعيّة والامتناع وما يشبه ذلك، والاعتبارات لا يلحقها الذهنُ إلاّ بما يلاحظ صلوحَها له لخصوصٍ للماهيّات.

وأمّا الحجّة الرابعة ـ وهي قولهم «إن الماهيّة التي كانت معدومةً إن لم يفدها الفاعلُ شيئًا فهي بعدُ على العدم» ـ فيها غلطٌ رديءٌ إذا الماهيّة[3] ـ إذا كانت معدومةً ـ لا يصحّ أن يُقال «يفيدها الفاعلُ شيئًا فتصير به موجودةً»، فإنّ الذي يفيده أمرٌ شيئًا ليصير به بحالٍ ينبغي أن يكون له هويّةٌ أوّلاً حتى[4] يضافَ إليها أنّها يفيدها الفاعلُ أمرًا. ثمّ هذا الكلام ينقلب عليه بنفس الوجود: فإنّه في حالة عدم الماهيّةِ منتفٍ، فالفاعل هل أعطاه عند التحصيل شيئًا به يتحقّق أو لم يفده شيئًا[5]؟ فإن أعطاه أمرًا به يصير متحقّقًا فهو الوجود، فللوجود وجودٌ يعود إليه الكلام. وإن لم يفده، فهو على العدم كما ذكر في الماهيّات[6]. ـ أجاب بعضُهم بأنّ الفاعل إذا أوجَد يعطي حقيقةَ الوجودِ لا وجود الوجودِ. عارضه الخصمُ بأنّ[7] الفاعل إذا أوجَد شيئًا أعطى نفسَ حقيقتِه لا شيئًا آخر، فإنّ هؤلاء يرون أنّ الماهيّات نفسَها من مُبدِعها، فيقولون في أصلِ الماهيّة ما قالوا في الوجود، ويجيبون عن هذه الحجّة الرابعة في الماهيّة بعينِ ما يجيب هو عنها في الوجود، فإنّ القضيّة كالقضيّة في ما يرجع إلى هذه الحجّة. ـ وبعضهم احتالَ فقال: الفاعل إذا أوجَد أفادَ الوجوبَ للوجود[8] لا غير. فأعاد الخصمُ كلامَه إلى نفس الوجوب فقال: حجّتك الرابعة عايدةٌ إلى نفس الوجوب، فإنّ فاعله إن لم يفده[9] شيئًا فهو على العدم كما قلتَ، وإن أفاده أمرًا يعود إليه الكلام، ونقول في أصل الماهيّة ما نقول في الوجود نفسه أو الوجوبِ.

وأمّا الحجّة الخامسة المختصّة بالإمكان ـ المبنيّةُ على أن كلّ حادثٍ يسبقه

(١) أليس GRL: ـ U.
(٢) أمرًا ذهنيًا: أمر ذهني GRUL.
(٣) إذا الماهية RU: إذ الماهية GL.
(٤) أولا حتى GRU: أو حتى L.
(٥) يفده شيئًا GUL: يفده R.
(٦) في الماهيات R: في الماهية GUL.
(٧) بأن RUL: أن G.
(٨) الوجوب للوجود GRU: وجوب الوجود L.
(٩) يفده RUL: يفد G.

إمكانٌ[1] ـ لم يسلّم الخصمُ صحّتَها ويقول: سبقُ الإمكانِ أيضًا بحسب اعتبارٍ ذهنيٍّ وملاحظةٍ عقليّةٍ حتى إن الحادث ـ وإن كان واقعًا في زمانٍ سابق ـ تصوّر العقلُ حالةَ لا كونِه وسبقَ إمكانٍ زمانيٍّ عليه. وأمّا أنّه لا يتصوّر أن يكون لكلِّ حادثٍ في الأعيان إمكانٌ متقدّمٌ هو أنّ الممكنات غيرُ متناهية، وفي المستقبل من الحوادث ما لا يتناهى[2] الذي هو بسبيل الحصول شيئًا[3] بعدَ شيءٍ. فإمّا أنّ يكون لكلّ واحدٍ منها إمكانٌ في الهيولى أو لم يكن، فإن لم يكن لبعضِها إمكانٌ، فيكون من الحوادث ما لا يسبقها إمكانٌ، فيكون ممتنعًا على طريقتكم ومُوجَبِ حجّتكم[4] ـ ونسبةُ الحجّةِ إلى الكلّ كنسبتِها إلى البعضِ ـ، والدالّ على سبقِ الإمكان كان هو الحدوثَ، وقد وُجد في جميع الحوادث، فلا بدّ من الاعتراف بأن يكون لكلّ حادثٍ من الممكناتِ الغيرِ المتناهيةِ[5] إمكانٌ يخصّه، فيحصل في المادّة إمكاناتٌ غيرُ متناهية.

(١٠٤) وبعضُهم اقتصر في فسخ الحجّة المذكورة على أنّه يلزم منه إمكاناتٌ غيرُ متناهيّة[6]، وهو محال، ولم يُبيّن تقريرَ الاستحالة، والخصم ربّما يرتكب حصول إمكاناتٍ غير متناهية! ثُمَّ نقول: هي غيرُ متسلسلة بل متكافئة، لكلّ حادث إمكانٌ يخصّه. ونريد أن نبيّن أنّ هذه الإمكانات اجتماعُها محالٌ من وجهين: أحدهما أنّ الإمكان من حيث طبيعة الإمكان غيرُ مختلف[7]، ومن حيث الهيولى ـ التي هي حاملة الإمكانات الغير المتناهية ـ لم يختلف أيضًا، فليس اختلاف الإمكانات الغير المتناهية إلاّ لاختلافِ ما هي إمكاناتُه وهي الحوادث المعدومة بعدُ الغيرُ المتناهية، ويستحيل أن يمتاز الإمكانات[8] بالإضافة إلى أشياء معدومةٍ، فإنّ ما لا ذات له لا يميّز شيئًا عن شيءٍ ولا يجعل الشيءَ بصدد التحصيل.

ولا يكفي أن يقال «إنّا[9] إذا عقلنا تلك الأمورَ الغيرَ المتناهية يقع إضافةُ الإمكاناتِ الغيرِ المتناهيةِ إليها» من وجهَين: أحدهما إنّا لا يمكننا تحصيل أمورٍ غيرِ

---

(١) إمكان RUL: الإمكان G.
(٢) لا يتناهى GRU: يتناهى L.
(٣) شيئًا: شيء RUL (مطموس في G).
(٤) حجتكم GRUL: بحثكم Rt.
(٥) الغير المتناهية GRL: الغير متناهية U.
(٦) وبعضهم اقتصر... غير متناهية GRL: ـ U.
(٧) غير مختلف GUL: غير مختلفة R.
(٨) الإمكانات GRU: الإمكان L.
(٩) إنا GUL: إن R.

متناهيةِ العدد بالفعل في الذهن متمايزةً مفصّلةً ليقع إضافة الإمكانات الغير المتناهية إليها، بل ربّما يخطر بالبال إجمالاً إمكاناتٌ غير متناهية، وفرق بين ما يخطر ببال الإنسان العددُ الغيرُ المتناهي مطلقًا وبين أن يحصّل في نفسه اعدادًا[(١)] غيرَ متناهية بالفعل مفصّلةً ـ فإنّ هذا ممتنعٌ ـ، وإذا أخطرنا[(٢)] بالبال حوادث غير متناهية مطلقًا لا يمتاز به الإمكانات الغير المتناهية الأعداد بالفعل، فإنّ نسبة هذا الإجمال إلى الكلّ سواءٌ. ـ والوجه الثاني أنّ الأمر الواقع في الأعيان يجب أن يمتاز في الأعيان عن غيره وتعقّلُنا لامتيازِه[(٣)] في الأعيان تابعٌ لنفس امتيازه.

والوجه الثاني من أصل الاحتجاج على دفع الحجّة المذكورة: أنّ الهيولى ـ التي هي حاملة الإمكانات الغير المتناهية ـ إذا قطعناها بنصفَين، فهل بقي في كلّ[(٤)] واحدٍ إمكاناتٌ غيرُ متناهية هي بعينها الإمكانات الأُولَى؟ أو يحدث لها إمكاناتٌ غيرُ متناهية في تلك الحال، أو يبقى في كلّ واحد إمكاناتٌ متناهيةٌ؟ والأقسام كلّها باطلةٌ. وأمّا أنّه لا يُتصوّر أن تكون الهيولى إذا قُطعت بنصفَين وكان قبل القطع فيها إمكاناتٌ فبعد[(٥)] القطع تبقى تلك الإمكانات بعينها قايمةً بكل واحد، فإنه[(٦)] يلزم أن يكون شيءٌ واحد بعينه موجودًا في حالةٍ واحدةٍ[(٧)] في محلَّين وهو محال. ـ وإن حدث في كلٍّ واحد إمكاناتٌ أُخرى غيرُ متناهية، فالإمكانات أيضًا من الحوادث، فيسبقها إمكانات أُخرى، ثم إن كانت حادثةً تحتاج إلى إمكاناتٍ أُخرى حادثةٍ[(٨)]، فلا يحصّلُ الفاعلُ طبقةً منها إلاّ وقد حصّل قبلها[(٩)] ـ في حالة القطع ـ طبقات غير متناهيةٍ، والمتوقّف في حالةٍ واحدةٍ على ما لا يتناهى مترتّبًا بتقدّم وتأخّرٍ يستحيل وقوعُه. ثم هذه الأشياء ـ التي هي هذه[(١٠)] الإمكانات الحادثة ـ إمكاناتُها قبل حدوثِ هذه الإمكاناتِ كانت ممتنعةً، فإنّ ما ليس له إمكان في الأعيان يجب أن يكون ممتنعًا على طريقتهم. ـ وإن بقي في كلٍّ واحدٍ من الجزءَين

---

(١) اعدادًا GUL: اعداد R.
(٢) أخطرنا RUL: خطر G.
(٣) لامتيازه في الأعيان RL: لامتيازه GU.
(٤) في كل GRL: لكل U.
(٥) فبعد UL: وبعد R (مطموس في G).
(٦) فإنه يلزم GUL: فيلزم R.
(٧) في حالة واحدة RL: في حال واحد U (مطموس في G).
(٨) حادثة GRL: حاصلة U.
(٩) قبلها: قبله RU: قبلة L (مطموس في G).
(١٠) التي هي هذه L: التي هذه GR التي هي U.

قدرٌ متناهٍ[١] وفي مجموع الهيولى مجموعُهما[٢]، فيكون مجموع المتناهيَين متناهيًا، فيتناهى الإمكانات في مادّة واحدة وممكناتُ الحوادثِ في كلّ[٣] واحدٍ لا تتناهى!

ولا يصحّ أن يُفرَض أنّ في كلّ واحدٍ من الجزءَين إمكاناتٍ غيرَ متناهيةٍ ليست بحادثة، بل هي نصفُ مَبْلغِ الغيرِ المتناهي الذي كان في الكلّ، فإنّ القسمة في الجسم[٤] غيرُ متناهية، فعند كلّ قطعٍ يجب ما وجب في القطع[٥] الأوّل. وليست الإمكانات تحدث بالقطع في هذا الوضع المفروض، فإذن[٦] قبل القطع يجب أن يكون الإمكاناتُ متمايزةَ المحالِّ ليبقى[٧] بعد القطعِ عددٌ منها في جزءٍ وعددٌ في جزءٍ آخر إذ لا تنتقل، وقد فُرضت غيرَ حادثةٍ. فإذا كانت متمايزةَ المحالِّ وهي غيرُ متناهية العددِ بالفعل، ففي[٨] الجسم محالّ غيرُ متناهية متمايزةٌ بالفعل بإعراضِها التي هي الإمكانات، فيلزم إمّا أجزاء لا تتجزّى ـ وهو محال فإنّها قد بُرهن على إبطالها ـ أو يكون لها محالّ كثيرةٌ[٩] متمايزةُ الذواتِ، فالمحالّ المتمايزة بالإمكاناتِ الغيرُ المتناهية التي لها مقدارٌ إذا كانت غيرَ متناهيةِ العدد فهي غير متناهية المقدار، وقد بُرهن على استحالة تركّبِ الجسم من أجزاء لا تتجزّى غيرُ متناهيةِ العددِ[١٠] بالفعل يحصرها حواصرُ نهاياتهِ على أنّ الكلام يعود إلى كلّ واحدٍ بحسب إمكانِ[١١] قسمتهِ؟ وجميع هذا محال.

(١٠٥) **وأمّا الذي** أجاب صاحب البصاير <عمر بن سهلان الساوي> في بعضِ مواضعِه ومَن قبلَه أيضًا في دفع إمكاناتٍ غير متناهية ـ أنّ الإمكان في الهيولى إنّما هو للأنواع لا لآحادِ جزئيّاتها ـ غيرُ سديدٍ، فإنّ الحوادث هي الآحاد[١٢]، والطبيعةُ النوعيّةُ من حيث إنّها طبيعةٌ نوعيّةٌ لا يصحّ وقوعُها في الأعيان، فيلزم أن يكون ما له في الأعيان إمكانُ الوجودِ ممتنعَ الوجودِ وهو النوع الكلّيّ، وما هو ممكنُ الوقوعِ وهو جزئيّات الحوادث ليس لها في الأعيان إمكانٌ، فكانت الحجّة

---

(١) قدر متناه L: قدرًا متناهيًا GRU.
(٢) مجموعهما RL: مجموعها GU.
(٣) كل GRU: ـ L.
(٤) الجسم GRL: الجنس U.
(٥) القطع RUL: قطع G.
(٦) فإذن GU: فإذا RL.
(٧) ليبقى GRtUL: فيبقى R.
(٨) ففي GRL: فهي U.
(٩) كثيرة R: ـ GUL.
(١٠) العدد GRU: المقدار L.
(١١) إمكان GRU: إمكانته L.
(١٢) الآحاد GRL: الأجساد U.

على الحادث الذي يقع لا على غيرها[1]. ـ ثم كان دعوى القوم أنّ كلّ حادثٍ يسبقه إمكانٌ، وقد عُرف في المقول على الكلّ حالُ هذا السور وهذه القضية. ثم تحقّق عليه الكلام في حادثٍ معيَّنٍ أو حادثَين مُعيَّنَين[2] في محلٍّ واحدٍ، فيقال: هذا بعينه كان ممكنًا قبل الوقوع من حيث هو هذا[3] أم[4] لم يكن ممكنًا، فإن منع إمكانَ هذا من حيث هو هذا، فيلزم أن يكون هذا قبل حدوثِهِ ممتنعًا على طريقته. وإن كان ممكنًا من حيث هو هذا، فله إمكانٌ يسبقه، وليس إمكانُ هذا من حيث هو هذا إمكانَ ذاك من حيث هو ذاك[5]، وإلاّ كان هذا بعينه ذاك، وعلى هذا حالُ جميع الجزئيّاتِ الغير المتناهيةِ. وإذا كان هذا من حيث هو هذا ممكنًا ـ وهذا ليس هو نفسَ الماهيّةِ النوعيّةِ ـ فالإمكان لهذا ولجزئيّاتٍ[6] نحوه لا للماهيّة[7] المطلقةِ، ويلزم ما قلنا.

(١٠٦) وممّا يردّ[8] عليهم من الإشكال أنّ إمكانَ الحادثِ السابقَ عليه بالضرورة هو إمكانٌ يلزمه إضافةٌ إليه[9]، ولا إضافةَ إلى المعدوم. وأُجيبَ[10] عن هذا بما قيل: إنّ إمكان الحادث ينضاف إلى ما يُعقَل، أيْ إنّا إذا تصوّرنا الحادثَ وَجدنا في المادّة إمكانًا مضافًا إليه. وهذا جوابٌ غيرُ مستقيمٍ لوجوهٍ: منها أنّه إذا[11] كان مضافًا إلى ما في ذهننا بأنّه[12] إمكانٌ لحصولِه بشَخصه فمحالٌ أن يحصل ما في أذهاننا بعينه خارجَ الذهن، فإنّ العرض مستحيل النقل. وإن كان إمكانًا لا لنفس ما في أذهاننا بل لأمرٍ يطابقه ما في أذهاننا، فإضافتُه ليس إلى ما في الذهن بل إلى ما يطابق ما في الذهن وهو معدومٌ، فيكون إضافته إلى المعدوم وهو محال. ـ ثمّ ما في الأعيان من الإمكان لا يحدث عند إخطارنا الحادثَ بالبال، بل هو موجودٌ مع إخطارنا ودون إخطارنا. ـ وليس إخطارنا دايمًا[13] ليدوم الإضافةُ إليه، فلا بدّ من أنّ[14] يكون الموجودُ مضافًا إلى المعدوم، والوجوه التي سبقت

(١) غيرها: أي غير جزئيات الحوادث.
(٢) معينين GUL: متعينين R.
(٣) هو هذا GRU: هو L.
(٤) يم RUL: أو G.
(٥) من حيث هو ذاك GRL: ـ U.
(٦) والجزئيات GUL: وللجزئيات R.
(٧) لا للماهية GRL: للماهية U.
(٨) يرد GRU: يورد L.
(٩) إضافة إليه GRU: إضافته إليه L.
(١٠) وأجيب R: أجيب GUL.
(١١) إذا R: إن GUL.
(١٢) بأنه إمكان GRL: بأنه إن كان U.
(١٣) دايمًا RL: دايم U، ـ G.
(١٤) فلا بد من أن GRtUL: فلا بد وأن R.

أبْيَنُ. ـ هذا كلامُ[١] هؤلاءِ على حجج أولئك فسخًا[٢] لحججهم، وقد ذكرنا لك مِن قبلُ أنّه لا يلزم من بطلان حجّةِ الخصمِ صحّةُ مَذهَبِك، بل لا بدّ لك من برهانٍ يثبت به قواعدُك.

(١٠٧) **فمن جملة الحجج التي فيها وهنٌ لِهؤلاءِ** ما ذكره صاحب البصاير في بعض المواضع وحاصلها إنّ الماهيّة التي هي[٣] في الأعيان وجودُها إمّا أن يكون أمرًا متحصّل الذات أو لم يكن، فإن لم يكن وجودها متحصَّل الذات[٤] فهي معدومة. وإن كان وجودها حاصلاً، فلوجودها وجودٌ ويتسلسل إلى غير النهاية. ـ وهذا ليس[٥] فيه غيرُ تبديل لفظ الوجود بالحصول، فإنّ الحصول نفس الوجود، فكأنّه قال: هل وجودها موجود؟ ـ فمنهم من يقول: الوجود ليس بموجود، فإنّه لا يوصَف الشيء بنفسه، كما لا يقال: البياض أبيض. ـ ومنهم من يقول: الوجود موجود وكونه وجودًا بعينه كونه موجودًا وهو موجوديّة الشيء في الأعيان، لا أنّ له وجودًا آخر بل هو الموجود من حيث هو موجود[٦]، والذي يكون لغيره منه ـ وهو أن[٧] يُوصَف بأنّه موجودٌ ـ له في ذاته وهو نفسُ ذاته. وهذا[٨] عمدة كلام هؤلاء في هذه المواقف وأشهرُ ما يدفعون به حججَ الخصوم. فبلفظ الحصول ما صارت الحجّةُ حجّةً أُخرى. والعجب أنّه يستهزئ بهذه الحجّة في موضع آخر، فإذا بدل لفظ الوجود بالحصول أعجبتْه وهي بعينها هي.

(١٠٨) **وأقوى ما يُورَد** ههنا ما نذكره وهو أن يُتسامح معهم في أنّ الموجوديّة نفس الوجود وإن كنّا نعود إليه بعد هذا. فنقول: الوحدة والوجود والإمكان حالُها واحدٌ في أنّها ينبغي أن تكون في الأعيان عندكم وأنّها اعتباراتٌ عند غيركم[٩]، وحججكم[١٠] وحجج خصومِكم في الكلّ متساويةٌ. وهبْ[١١] أنّكم منعتم السلسلةَ الغيرَ المتناهية في الوجود بأنّه هو الموجوديّة، فلا شكّ أنّ الوحدة والوجود

---

(١) كلام RUL: الكلام G.
(٢) فسخًا RL: وفسخًا GU.
(٣) هي GUL: ـ R.
(٤) فإن لم يكن. . . الذات GRU: ـ L.
(٥) وهذا ليس RL: وليس هذا GU.
(٦) موجود GRtU: وجود RL.
(٧) وهو أن GRL: وهو U.
(٨) وهذا GRL: وهذه U.
(٩) عند غيركم GRU: عندكم L.
(١٠) وحججكم GRL: وحجتكم U.
(١١) وهب R: هب GUL.

والإمكان مفهوماتُها مختلفةٌ، ويُعقَل أحدُها دون الآخر، فلا يرجع أبدًا معنى الإمكان إلى الوجود ولا معنى الوحدة إلى أحدهما. ـ فنقول: إذا كان الوجود زايدًا على الماهيّة في الأعيان فلا شكّ أنّهما اثنان إذ لو كانا[1] واحدًا: إن كان الوجود وحدَه فلا ماهيّةَ، وإن كانت الماهيّةُ فلا وجودَ. فإذا كانا اثنَين[2] فللوجود[3] وحدة وللماهيّة وحدة أُخرى، إذ يستحيل حصول الأثنينيّة دون وحدتَين. فإذًا كان للوجود وحدةٌ ولتلك الوحدة وجودٌ، إذ لو لم يكن لها وجود تكون الوحدةُ غيرَ موجودة في الأعيان، ولوجودِ وحدةِ الوجودِ وحدةٌ أُخرى، فإنّ الوحدة والوجود ـ الذي هي صفتُها ـ هما اثنان لا شيء واحد، ويلزم بالضرورة سلسلةٌ مترتّبةٌ غيرُ متناهيةٍ من وجودِ وحدةٍ ووحدةِ وجودٍ.

سؤال هبْ أنّه يلزم من ذلك التسلسلُ إلى غير النهاية، فَلِمَ قلتم إنّ مِثل هذه السلاسل اللاّنهايةُ فيها ممتنعةٌ؟

جواب لأنّ هذه السلسلة آحادها مجتمعةٌ في الوجود إذ[4] الكلام في ذلك، وفيها ترتيب لأنّها من صفاتٍ وموصوفاتٍ. فكلٌّ[5] صفةٍ لها تعلّقٌ بالموصوفات[6] وفيها ترتيب، إذ صفة الصفة أقربُ إليها من صفةِ صفةِ الصفةِ. ويتأتّى فيه الحذف من الوسط ووجود الماهيّة طرفٌ لهذه السلسلة، وقد ذكرنا في برهان وجوب النهاية في الأبعاد أنّه[7] كيف ينقل إلى الصفات والموصوفاتِ والعللِ والمعلولاتِ[8]. فإذا وجب النهايةُ في كلّ عددٍ مجتمعِ الآحاد مترتّبٍ، فيستحيل ذهابُ هذه السلسلة إلى غير النهاية، وإذا كان الوجود والوحدة زايدَين على ما يوصَف بهما، يلزم هذه السلسلة ضرورةً. ـ ولا يكفي أن يقال: إنّ وحدة الوجود هو، أو وجود الوحدة هي، فإنّ مفهوم الوجود غيرُ مفهوم الوحدة، ولا يكون شيئان شيئًا واحدًا في نفسه.

(١٠٩) وسلسلة ثانية تتولّد من الإمكان والوحدة، فإنّ إمكانات الماهيّات كثيرةٌ، فللإمكان وحدة، ومفهوم الوحدة غير مفهوم الإمكان، إذ يقال الوحدة على غير الإمكان. والوحدة إذا كانت زايدةً على الإمكان ـ وهي مضافة إليه ـ ليست

---

(١) كانا GRL: كان U.
(٢) اثنين RL: اثنان GU.
(٣) فللوجود GRU: فالوجود L.
(٤) إذ GRL: إذا U.
(٥) فكل GRL: وكل U.
(٦) بالموصوفات RL: بالموصوف GU.
(٧) إنه RU: ـ L (مطموس في G).
(٨) والمعلولات GRU: ـ L.

واجبةَ الوجود بذاتها، وإلاّ ما احتاجت إلى موضوعٍ، فهي ممكنة ولها إمكانٌ ولا مكانها وحدةٌ، ويذهب إمكان الوحدة ووحدةُ الإمكانِ إلى غير النهاية، فيحصل سلسلةٌ مجتمعةُ الآحاد مترتّبةٌ[1] من صفةٍ وصفةِ صفةٍ إلى غير النهاية. ـ وسلسلة ثالثة تتولّد من الوجود والإمكان، فإنّ الوجود الممكن إذا كان له إمكانٌ فللإمكان وجودٌ وللوجود إمكانٌ، فإنّ الوجود[2] ليس بواجبٍ لذاته وإلاّ ما احتاج إلى موضوعٍ كما يقولون، ولا يكون «الوجودُ في موضوعٍ» يُعنَى عن الإمكان ولا الإمكان عن الوجود لاختلاف المفهومَين، فيذهب سلسلةٌ مجتمعةُ <الآحاد> إلى غير النهاية. ويلزم في مثلِ هذه السلسلة أيضًا توقُّف الشيء على إعدادِ أشياءَ ذاهبةٍ إلى غير النهاية، فإنّ الفاعل لا يحصّل الوجود إلاّ أن يسبقه الإمكانُ، ولا يُوجِد الإمكانَ إلاّ بوجود الإمكان ولا وجودَ الإمكانِ إلاّ بسبقِ إمكانٍ لذلك الوجود. فلا يحصل الشيء[3] إلاّ بعد حصول ما لا يتناهى قبله ممّا يتوقّف الشيء عليه، وهو محال. ـ وسلسلةٌ أُخرى تتولّد من الوجوب والإمكانِ، فإنّ وجوب وجودِ السماءِ أو العقلِ أو حادثٍ من الحوادث بغيره إذا كان معنًى زايدًا على وجوده وماهيّتهِ في الأعيان، فلا شكّ أنّ وجوب الحادث حصل بعد إن لم يحصل، فيكون ذلك الوجوب ممكنًا. ثمّ الإمكان نفسه ليس بواجب الوجود، فإنّه عرضٌ في الماهيّات، فيكون ممكنًا ولا يقع إلاّ بوجوبه بغيره، وذلك الوجوب يكون ممكنًا. وللأمور الدايمة أيضًا الوجوبُ بغيرها إذا كان شيئًا في الأعيان وهو صفةٌ لغيره يتوقّف حصولُه عليه، فيمكن. والإمكان أيضًا يجب[4] بغيره، فلوجوبه إمكانٌ، ويحصل سلسلةٌ غيرُ متناهيةٍ ممّا بُرهَن على استحالته. وأيضًا يتوقّف الشيءُ على حصول وجوبٍ له إمكانٌ يسبقه، وذلك الإمكان يسبقه وجوبٌ، فيتوقّف على حصول ما لا يتناهى قبلَه حالُ وجودِه، وهو محال. ـ ويحصل سلسلةٌ أُخرى من وحدة الوجوب ووجوبِ الوحدةِ. ويحدث[5] سلسلةٌ أُخرى من وجوب الوجود ووجوبِ الوجوب. وأُخرى من إمكان الإمكان، فإنّه لو كان واجب الوجود ما كان قيامه بغيرِه، وليس إمكانُه هو، فإنّ إمكان الشيء يتقدّم على نفسه ويستحيل تقدّمُ الشيء على نفسه. وسلسلةٌ

(١) مترتبة L: مرتبة GRU.
(٢) الوجود GRL: الموجود U.
(٣) الشيء R: شيء GUL.
(٤) أيضًا يجب GRL: يجب أيضًا U.
(٥) ويحدث GUL: ويحصل R.

أُخرى من محض الوحدة ووحدةِ الوحدةِ. فإنّ الوحدة إذا كانت زايدةً في الأعيان على موضوعها، فإمّا أن تكون هي وموضوعها واحدًا أو اثنين. فإن كانا واحدًا: فإن كانت وحدةٌ فلا ماهيّةَ يعرض لها الوحدة. وإن كانت الماهيّةُ التي وُصفت بالوحدة فلا وحدةَ. ـ وإن كانا اثنَين ـ وهو المتعيّن على هذا الوضع ـ فللوحدة وحدةٌ ولموضوعِها دون الوحدة وحدةٌ أُخرى، فإنّهما إذا كانا اثنَين فالوحدة ـ إذا أُخذت في العدّ ثانيةَ الماهيّة ـ للماهيّة دونها وحدةٌ أُخرى ويعود الكلام إليها. وإذا كانت الوحدةُ عقليّةً فالعدد أيضًا لا يصحّ أن يكون[1] غيرَ اعتباريّ لأنّ العدد لا يحصل إلاّ من الآحاد، وإذا[2] أخذتَ المشرقيَّ مع المغربيّ اثنَين ليس في الأعيان اثنينيّة قايمة بهما، بل هي بحسب ملاحظةٍ عقليّةٍ. وسلاسل أُخرى تلزم من تكرّرِ هذه ونسبتِها إلى موضوعاتِها، فإنّ الوجود إذا[3] كان زايدًا على الماهيّة، فله نسبة إلى الماهيّة، وإذا اقتضى حكمُنا بأنّ الشيء موجود في الأعيان أن يكون وجوده في الأعيان حاصلاً، فكون وجوده له نسبة إلى الماهيّة يقتضي أن يكون النسبة[4] أيضًا في الأعيان، وللنسبة وجودٌ ثانٍ وللوجود الثاني نسبةٌ أُخرى، وهكذا إلى غير النهاية. وهكذا الإمكان[5] له نسبةٌ والنسبة ليست واجبةَ الوجود بذاتها ـ فإنّها هيئةٌ والهيئات كلّها ممكنة[6] لتوقّفها على موضوعاتها ـ فللنسبة إمكانٌ ولإمكانها نسبة أُخرى، هكذا إلى غير النهاية. وهكذا الوجوب ونسبته. وهكذا الوحدة ونسبتها. وهذه كلّها سلاسل آحادُها مجتمعةٌ مترتّبةٌ غيرُ متناهيةٍ لزمت من أخذِ الاعتبارات الذهنيّةِ أمورًا عينيّةً. ـ وربما تقول لهم: الشيء إذا كان معدومًا هل وجوده معدومٌ أو حاصلٌ؟ ومحالٌ أن يكون الشيء معدومًا ووجودُه ثابتٌ، فيجب أن يكون معدومًا. فإذا عُقِلَ وجودُ الشيء مع الحكم بأنّه معدوم بالضرورة، يلزم أن لا يكون موجوديّةُ الوجودِ هو نفسَ الوجود، وإلاّ ما تُصوّر تعقّلُه مع الحكم عليه بأنّه معدوم في الأعيان. فلا بدّ من كونه موجودًا بأمرٍ يحصل عند تحقّقِ الماهيّة وتحقّقِ وجودها، فيلزم للوجود وجودٌ ويتسلسل إلى غير النهاية.

---

(١) أن يكون: أن لا يكون RUL أن أكون (؟) G.

(٢) وإذا GRL: فإذا U.

(٣) إذا GUL: أن R.

(٤) النسبة GUL: ـ R.

(٥) وهكذا الإمكان R: وكذا الإمكان GUL.

(٦) ممكنة GRU: ممكنًا L.

(١١٠) وممّا[١] تزلزلت قواعدُهم به ما ورد عليهم وصاروا به مباهتين وهو أنّ المعلول الأوّل ممكن الوجود، فلا بدّ وأن يمكن أوّلاً ثم يُوجَد، فيتقدّم الإمكان عليه وإلاّ يلزم أن يُوجَد أوّلاً ثمّ يمكن، وهو محال، فإنّ ترجّح الوجود بالغير لا يُتصوّر إلاّ بعد كون الشيء ممكنًا في نفسه. ثمّ إذا تقدّم الإمكانُ عليه فإمّا أن يكون واجبَ الوجود بذاته أو ممكن الوجود، فإن كان واجب الوجود بذاته يلزم أن يكون في الوجود واجبانِ، وقد بُرهن على أنّ[٢] لا واجب في الوجود إلاّ واحد. ثم كيف يكون ما هو صفةٌ للشيء واجبَ الوجود بذاته ووجوده متوقّفٌ على غيره؟ وإن كان ممكنًا فلا بدّ له من مرجِّحٍ وعلّةٍ، فإن كان مرجّحُه واجب الوجود بذاته فيلزم منه مُحالان: أحدهما كون الواحد بحيث يحصل منه الشيء وإمكانُه، وحصول شيئَين[٣] من شيء يستدعي جهتَين فيه[٤]، وهذا محال في الوحدانيّ. والثاني أن يكون الإمكان بعلّةٍ خارجةٍ فيكون الشيء في نفسه غيرَ ممكنٍ، فيكون في ذاته إمّا ممتنعًا أو واجبًا، ومحال أن يصير واجبُ الوجود بذاته أو الممتنعُ بذاته ممكنًا. ولا يمكنهم أن يقولوا «لا يتقدّم الإمكان على المعلول الأوّل والأزليّات» فإنّه يلزم أن يكون الإمكان إنّما يحصل بعد أن يُوجَد الشيء. وقد اعترفوا بأنّ[٥] الممكنات لها حدثٌ ذاتيٌّ، فإنّ إمكانها متقدّمٌ على وجوبها بغيرها إذ الوجوب بالغير مشروطٌ بإمكان الشيء في نفسه. فقالوا «فإذن[٦] لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود» ويلزم ما قلنا.

ولا يكفيهم ما قد يعتذرون به وهو ما ذكره صاحب الشفاء <أبو علي ابن سينا> في بقايا مُسَوَّدَةٍ له تُسمَّى بـ «الإنصاف والانتصاف»[٧] إنّ وجود الحقّ الأوّل

---

(١) ومما GRL: وما L.
(٢) على أن RUL: أن G.
(٣) شيئين RUL: الشيئين G.
(٤) فيه RL: منه GU.
(٥) بان GRL: أن U.
(٦) فإذن: فإن GRUL. وقال ابن سينا في النمط الخامس من القسم الثالث من كتاب الإشارات: «أنت تعلم أن حال الشيء ـ الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متخليًا عن غيره ـ قبل حاله من غيره قبلية بالذات، وكل موجود عن غيره يستحق العدم لو انفرد، أو لا يكون له وجود لو انفرد، بل إنما يكون له الوجود عن غيره، فإذن لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود وهو الحدوث الذاتي (طبع طهران ١٣٠٥، ٣/٢٨).
(٧) بالإنصاف والانتصاف (بالإنصاف والانتصاف R) GRtUL: راجع في هذا =

لا يمكّن المعلولات من تقدّم الإمكان عليها، فإنّ الكلام ليس في التقدّم الزمانيّ، إنّما[1] الكلام في التقدّم الذات أو بالطبع، ولا شكّ أنّه إذا كان الإمكانُ أمرًا في العين والوجودُ بالغير مشروطٌ بالإمكان في نفسه، وما للشيء من ذاته يتقدّم على ما له من غيره ـ سيّما إذا كان ما له من غيره مشروطًا بما له من ذاته ـ فليس ما ذكره بمتوجّهٍ. ـ ولا يصحّ ما يقال: إنّ إمكان الأزليّات له معنًى آخر غيرُ الإمكان في غيرها، فإنّ الإمكان الحقيقيّ الذي هو قسيم الواجب والممتنع لا يخلو عنه شيءٌ، وإن لم يكن المعلولاتُ الدايمةُ ممكنةً في ذاتها بهذا الإمكان كانت ممتنعةً بذاتها أو واجبةً بذاتها، وليس كذا. ويحتالون كثيرًا في دفع هذه المعضلة.

(١١١) **وليس لهم إلى دفعِها سبيلٌ،** وهذه الأشياء التي أوردناها لا حِيلَةَ لهم فيها[2]، والباحث المستبصر يتيقّن[3] أنّ الذي ذكروه من التكلّفات ضايعٌ، وغرضُهم تضييع الوقت بلا فايدةٍ. ويظهور مِثل هذه المباحث انقطعتِ الحكمةُ واندرست علومُ السلوك القدسيّ، وانسدّ السبيل إلى الملكوت. وبقيت أَسْطُرٌ من أقاويل واغترّ المتشبّهةُ بالحكماء بها ظنًّا منهم أنّ الإنسان يصير من أهل الحكمة بمجرَّدِ قراءةِ كتابٍ[4] دون أن يسلك سبيلَ القدس ويشاهدَ الأنوارَ[5] الروحانيّةَ. وقد حرّرنا ما فتح اللّه علينا من هذه العلوم الشريفة خاصّةً وما أُوتِيَ مَن قَبْلَنا إجمالَه، وأُوتِينا بسطَه. وبيانُه في كتابِنا الموسومِ بحكمة الإشراق، ووضعنا له خطًّا[6] خاصًّا لئلاّ يطلع عليه إلاّ مَن يريد قيّمُ الكتابَ بعد أن يَجد فيه الشرايط ﴿وَمَن لم يجعل اللّه له نورًا فما له من نورٍ﴾ (٢٤/ ٤٠). فكما أنّ السالك إذا لم يكن له قوةٌ بحثيّةٌ هو ناقصٌ، فكذا الباحث إذا لم يكن معه مشاهدةُ آياتٍ من الملكوت يكون ناقصًا غيرَ معتبرٍ ولا مستنطق من القدس. ـ هذا في الوجود ونحوه.

(١١٢) **وتعلم أنّك إذا قلتَ «ذات الشيء» أو «حقيقته» أو «ماهيّته»** فمفهوم الماهيّة من حيث إنّها ماهيّة أو حقيقة أو ذات ـ لا من حيث إنّها إنسان أو فرس ـ

= الكتاب لابن سينا Paul Kraus, Plotin chez les Arabes (Extrait du Bulletin de l'Institut D'Egypte, t. XXIII) le Caire 1971, pp. 272 - 274.

(١) إنما GRL: أما U.

(٢) فيها GRU: في دفعها L.

(٣) يتيقن RUL: متيقن G.

(٤) كتاب RUL: الكتاب G.

(٥) الأنوار RUL: أنوار G.

(٦) خطاً GRtU: قلما Lt، ـ RL.

أيضًا اعتباراتٌ ذهنيّةٌ ومن ثواني المعقولات. ـ وقد سبق أنّ الحقيقة إنّما تقال على الشيء بشرط الوجود. وعرّفوا الحقيقة بأنّها «خصوصيّة وجود الشيء الثابتِ له» وإن كان قد يقال الحقيقة على دلالة اللفظ على معناه الذي وُضِعَ بإزائه، وفي مقابلة «الحقيقة» بهذا الاعتبار «المجاز». وقد يقال الحقيقة بإزاءِ صدقِ القول وهو مطابقته للأمر في نفسه. ـ والماهيّة عرّفوها بأنّها «هي ما به الشيء هو ما هو» وقد تستعمل مرادفةً لاسمِ الحقيقة، وقد تخصّ بما وراءَ الوجود من الأشياء التي يعرض لها الوجود، وبهذا الاعتبار يقال «المبدأ الأوّل لا ماهيّةَ له» وأمّا بالاعتبار الأوّل فله ماهيّة، بل نفس الوجود المضاف إلى الماهيّات له ماهيّةٌ أيضًا. ـ وأمّا الذات فقد تقال ويُعنَى بها[1] الماهيّةُ الواقعةُ في الأعيان حتى إنّ الذي في الذهن على هذا الاصطلاح لا يُسمَّى ذاتًا وإن كان يُسمَّى ماهيّةً، وعند وقوعه في الأعيان يُسمَّى الذي[2] في العقل منه حقيقةً أيضًا، ولا يقال الذات إلاّ لِما هو في الأعيان نفسه. وقد يُعنَى بالذات الأمرُ القايمُ لا في محلٍّ، فيقال «ذاتٌ وصفاتُها». فعلى هذا الاصطلاح الصفات ليست بذاتٍ، وعلى الاصطلاح المتقدّم يقال للصفات إنّها لها ذات أيضًا. والذات قد تُقال قولاً مرادفًا للماهيّة، وبهذا الاعتبار نُسبتِ[3] الأشياء الداخلة في الماهيّة على أنّها ذاتيّة.

(١١٣) بحث وتعقّب وأمّا ما قاله بعض الناس من أنّ الأمور البسيطة ذواتُها ماهيّاتُها إذ ليس هنالك شيءٌ قابلٌ لِذاته وذاتُه صورتُه[4]، وأمّا المركّب فليس ذاتُه صورتَه لأنّ الصورة جزءُ ذاته، ثم أورد بعد ذلك «إنّ الذات من لوازم المركّب» فأنت[5] تعلم أنّ الذات إذا قيلت بمعنًى واحدٍ على أشياءَ مختلفةِ الأنواع ـ كما يقال ذات الفرس وذات الإنسان المعيَّنَين[6] وذات نفسٍ وذات عقلٍ ـ فليس مفهومُ الذات في النفس هو عينَ النفسُ وإلاّ ما صحّ أن يقال بمعنًى واحد عليها[7] وعلى العقل. وكذا على آحاد العقول وواجبِ الوجودِ، وكذا في المركّبات، فليس مفهوم الذات إلاّ من الأمور الاعتباريّة، وهي من لوازم البسايط والمركّبات كيف كانت، ولم

---

(١) بها UL: به GR.
(٢) يسمى الذي GRU: الذي L.
(٣) نسبت GRU: نسبة L.
(٤) صورته L: صورة GRU.
(٥) فأنت: وأنت GRUL.
(٦) المعينين GRU: بمعنيين L.
(٧) عليها: عليه GRUL.

يختلف البسيط والمركّب في أنّ لكلّ واحدٍ ذاتًا[1] كما لم يختلفا من حيث أنّ لكلّ واحد ماهيّةً إلاّ أنّ ماهيّة البسيط لا جزءَ لها والمركّب له أجزاء. ـ وأمّا ما قال «إنّ البسيط ذاتُه صورتُه[2] والمركّب ذاتُه ليست بمجرَّد الصورةِ بل الصورة مع المادّة» فليس بمستقيمٍ، فإنّ اسم الصورة أخذها في الموضعَين بالاشتراك: فإنّ الصورة قد تقال على الماهيّة النوعيّة ـ وحينئذ المركّب لا يكون[3] صورتُه جزءَ ماهيّته بل مجموع صورتهِ ومادّتهِ ـ، وقد يقال الصورة على الشيء الحالّ في محلٍّ[4] الذي لا يستغني عنه المحلّ في قوامه، وبهذا[5] المعنى لا يصحّ أن يقال للمفارق صورةٌ بوجهٍ من الوجوه، وهذا المعنى هو الذي يصحّ أن يكون جزءًا في المركّبات.

والعجب أنّه قد ذكر أنّ صورة الشيء «هي ماهيّته التي بها هو ما هو» ثم يقول عقيبَه «ومادّته هي حاملُ[6] صورته» وهذا أيضًا خطأٌ، فإنّ الصورة بالمعنى الذي يصحّ أن يحملها[7] الهيولى ليست الصورةَ التي هي بمعنى الماهيّة، فإنّ هذه الصورة هي مجموعُ المادّةِ والصورةِ في المركّب لا ما يحمله المادّةُ نفسه. ـ وقد يُعمَّم الصورة باستعمال[8] بحسب اصطلاحٍ أعمّ، فيقولون «الصورة» ويعنون[9] بها[10] «ما يستكمل به نوعٌ من الأنواع في ذاته»، والنفس بهذا المعنى أيضًا صورةٌ، والفصول[11] باعتبارٍ ما أيضًا. والمفارق من جميع الوجوه لا يصحّ أن يقال له «صورةٌ» بهذا المعنى[12] ولا «المعنى الجنسيّ» ولا «الحقيقة النوعيّة» من حيث هي مُعتبرَةٌ حقيقةً نوعيّةً إلاّ أن تُعتبَر من حيث إن بها يستكمل نوعٌ من الأنواع في ذاته لا إنّها نوعٌ في ذاتها. ـ وغرضُنا أنّ[13] قول القايل «إنّ البسيط ذاتُه صورته[14] والمركّب صورتُه ليست ذاتَه بل جزء ذاته» غيرُ مستقيمٍ، فإنّ الصورة ليست بمعنًى واحد في الموضعَين.

---

(1) ذاتًا RL: ذات GU.
(2) صورته UL: صورة GR.
(3) المركب لا يكون GUL: لا يكون المركب R.
(4) في محل RL: في المحل GU.
(5) وبهذا: : وهذا L.
(6) حامل GRU: حاملة L.
(7) يحملها: يحمله GRUL.
(8) باستعمال R: في استعمال GUL.
(9) ويعنون RUL: ويعني G.
(10) بها: به GRUL.
(11) والفصول GRU: والعقول L.
(12) بهذا المعنى R: بهذا المفهوم GUL.
(13) وغرضنا أن GRL: وغرضنا U.
(14) صورته: صورة GRUL.

وأمّا الطبيعة فقد تقال ويُعنَى بها[١] حقيقةُ الشيء، وقد تقال ويُعنَى بها[٢] مبدأ كلٍّ[٣] تغيّرٍ وثباتٍ ذاتيٍّ للجسمِ، وهي بعينها[٤] الصورة التي تُقوِّم نوعيّتَه إلاّ أنّها باعتبار كونِها مبدءاً للآثار تُسمَّى طبيعةً وباعتبار تقويم وجود المادّة وتحقيقِ حقيقةِ النوعِ تُسمّى صورةً.

وفي الجملة كون الشيء ـ الذي يقال عليه إنّه «صورة» ـ صورةً ومفهوم الذات والحقيقةِ والماهيّةِ والعرضيّةِ كلّها أوصافٌ اعتباريةٌ، وجميع ما يُشبهها وكلُّ ما يقتضي وقوعُه تكرّر نوعِه عليه وكلُّ ما يقتضي وقوعَ تكرّرِ شيءٍ واحدٍ عليه مرارًا بلا نهايةٍ، فإنّ جميع هذا من الصفات والعقليّة التي لا صورةَ لها في الأعيان.

7.

فصل[٥]

< تتمّة البيان في الاعتبارات العقليّة والأمور الذهنيّة >

(١١٤) وقد[٦] سبق حكايةٌ مِن اعتراف القوم بأنّ المتّصل الذي هو فصل الكمّ ليس في الأعيان زايدًا على الكمّ، بل هو شيءٌ واحدٌ وإن كانت الكمّيّة تُوجَد مع الانفصال.

بحث وتحصيل: وإذا علمتَ هذا فلا يمكنهم أن يرجعوا ويثبتوا في الأعيان طبيعةً للحيوانيّة وطبيعةً[٧] للناطقيّة[٨] وهما اثنانِ، وكان هذا ممّا[٩] يعترف به المتميّزون من أهل العلم، ولهذا قالوا: لا يصحّ أن يقال «يجعل حيوانًا ثمّ يجعل بعد ذلك ناطقًا» بل جعلُه حيوانًا هو[١٠] بعينه جعلُه إنسانًا[١١]، فلو كانا في الأعيان موجودَين وللحيوانيّة وجودٌ غيرُ وجودِ الفصلِ وليست من حيث حيوانيّة[١٢] مشروطةً بفصلٍ واحدٍ ـ وإلاّ ما[١٣] صحّت الحيوانيّة حاصلةً مع فصلٍ آخر غيرِ ذلك الفصل،

---

(١) بها GRUL: به Rt.
(٢) بها: به GRUL.
(٣) كل GUL: لكل R.
(٤) بعينها GRU: نفسها L.
(٥) فصل RL: ـ GU.
(٦) وقد RUL: كما G.
(٧) وطبيعة GRL: فطبيعة U.
(٨) للناطقية GR: للناطقة U الناطقة L.
(٩) مما RL: ما GU.
(١٠) هو R: ـ GUL.
(١١) إنسانًا GRtUL: ناطقًا R.
(١٢) حيوانية L: حيوانيتها GRU.
(١٣) ما GUL: ـ R.

وإذ[1] لم تكن مشروطةً بأخذِ الفصول ولها وجودٌ في الأعيان ـ كان يصحّ فرضُ حيوانيّةٍ[2] يتبدّل الفصولُ عليها وهي هي بعينها كما في الهيولى المشتركة، وأيّ خصوصٍ يُفرَض مانعًا يعود الكلام إليه فإنّ الماهيّة نفسها لم تشترط به، وهبْ أنّه ما كان يقع في الأعيان لِمانعٍ أو لأمرٍ خارجٍ كان لنا أن يُفرَض ـ ومحالٌ فرضهُ ـ فليس للحيوانيّة وجودٌ ولفصلها وجودٌ آخر. ثم الهيولى والصورة إذا كانا جوهرَين فالجوهر[3] جنسٌ لهما، وقد سبق أنّ المعنى الجنسيّ لا بدَّ له من فصلٍ، فذلك الفصل لا يكون جوهرًا بجوهريّة[4] المعنى الجنسيّ، فإنّه إذا[5] كان غيرَ الجنس وليس[6] بجوهرٍ في نفسه فيكون عرضًا.

(١١٥) ومن المشهور أنّ فصل الجوهر جوهرٌ[7]، وإذا كان جوهرًا يشارك الجواهر في الجوهريّة ويحتاج إلى فصلٍ آخر، وكذا الحال في الحيوانيّة مع الناطقيّة. فكلّ فصلٍ جوهريٍّ يشارك الأجناس في الجوهريّة ويشارك الجواهر الأخرى. فيلزم لها فصولٌ ويعود الكلام إلى غير النهائي، ويلزم منه السلسلة الغير المتناهية الممتنعة وهو محال. ثم لو كانت[8] اللونيّة وفصل السواد موجودَين في الأعيان ـ وظاهر أنّه ليس ولا واحدٌ منهما بجوهرٍ ـ فلا بدّ من القيام[9] بمحلٍّ: فإمّا أن يكون كِلاهما هيئَتين قايمتَين[10] بمحلّ السواد، فالسواد عرضانِ لا عرضٌ واحدٌ. وإمّا أن يكون الفصل هيئةً في اللون أو اللون هيئةً في الفصل، وعلى جميع التقديرات يلزم أن يكون الفصل واللون عرضَين مستقلَّين[11] لا واحدًا[12]. ثمّ العرضانِ يقعانِ تحت مقولةٍ ويعود الكلام إلى المعنَى الجنسيّ والمعنَى الفصليّ في كلٍّ واحدٍ منهما، فيلزم السلسلة الممتنعة. ويلزم أيضًا أن لا يكون في الوجود عرضٌ واحدٌ، فيكون كثرةً لم تتركّب من الآحاد، وجميع هذه اللوازم ممتنع. فالحقّ أنّ المعنى الجنسيّ من حيث مفهومه ليس في الأعيان ولا الفصليّ[13] البسيط،

---

(١) وإذ RL: وإذا GU.
(٢) حيوانية GL: حيوانيته RU.
(٣) فالجوهر G: والجوهر RUL.
(٤) بجوهرية GR: لجوهرية UL.
(٥) فإنه إذا GRL: فإذا U.
(٦) وليس GRL: ولو U.
(٧) جوهر RUL: ـ G.
(٨) كانت GR: كان UL.
(٩) القيام GRU: القايم L.
(١٠) هيئتين قايمتين: هيئتان قايمتان GRUL.
(١١) عرضين مستقلين RL: عرضان مستقلان GU.
(١٢) واحدًا RL: واحد GU.
(١٣) الفصلي GUL: الفصل R.

وليس في الأعيان إلاّ النوع الوحدانيّ، فإن[1] كان مركّبًا فالأجزاء التي[2] يركّب منها موجودةٌ فيه. ومن جملة المركّبات الحيوان الحاصلُ من نفسٍ وبدنٍ، وليس في الحقيقة أحدُهما جنسًا[3] والآخر فصلاً[4]، والجسميّة للحيوان قد أشرنا مِن قبلُ إلى أنّ حالها ليس كحال اللونيّة. وليس بصحيح قولهم «إنّ الحيوان إذا مات صار الجسمُ الذي كان مع النفس غيرَ[5] ما بقي بعد الموت»، بل في الحقيقة الجسم من حيث جسميّته باقٍ كما كان، بل ربّما لا يُسمَّى بدنًا أو جسمًا بدنيًّا أو حيوانيًّا، فبطل[6] تخصّصُه بعلاقة النفس. أمّا أنّ الهويّة ليست تلك الهويّة فكلامٌ مختلٌ[7]، وهو قريب من تحكّمات المتكلّمين كرأيهم في استحالة بقاءِ الإعراض والتفكيك والطفرة وغير ذلك.

سؤال المعنى الجنسيّ والفصليّ لحقيقةٍ بسيطةٍ كالسواد إذا فصّلناهما في الذهن، فإمّا أن يطابق كلُّ واحدٍ منهما نفسَ السواد الخارجيّ، أو أحدهما يطابق منه شيئًا[8] والآخر يطابق[9] شيئًا آخر، فإن طابق كلّ واحد منهما نفسَ السواد فلا فرق بينهما ولا فرق بين أحدِهما وصورةِ السواد في العقل، فإنّ صورة السواد تطابق الخارجيّ نفسه، وكذا الفصل وحده، وكذا الجنس وحده على هذا التقدير. ـ ثمّ اللونيّة إذا وضعتَ أنّها تطابق نفسَ السواد وهي بعينها تطابق[10] نفسَ البياض، فيلزم أن يكون صورة السواد تطابق صورة البياض، وهو محالٌ. ـ وإن كان كلّ واحد منهما يطابق شيئًا من السواد فالسواد فيه شيئان: شيء يطابقه المعنى الجنسيّ، والآخر المعنى الفصليّ. فصحّ أنّ المعنى الجنسيّ والفصليّ لهما صورة في الأعيان. وكذا إن قلتم إنّ السواد يطابق من وجهٍ المعنَى الجنسيَّ ومن وجهٍ آخر المعنَى الفصليَّ، فإنّه بالضرورة يلزم فيه جهةٌ جنسيّةٌ وأُخرى فصليّةٌ.

جواب أَمّا أنّ[11] السواد في الأعيان إن كان فيه شيئان ـ حصّةُ لونيّةٍ وحصّةٌ

---

(١) فإن R: وإن GUL.
(٢) التي GRU: التي هي L.
(٣) جنسًا L: جنس GRU.
(٤) فصلاً L: فصل GRU.
(٥) غير GUL: ـ R.
(٦) فبطل R: فيبطل GUL.
(٧) مختل GRU: محتمل L.
(٨) شيئًا GRL: شيء U.
(٩) يطابق R: ـ GUL.
(١٠) بعينها تطابق GRL: بعينها أنها تطابق U.
(١١) أما أن GRU: أن L.

فصليّةٌ ـ فهما موجودانِ، ويلزم أن يكونا هيئتَين[1] إذ لا بدَّ لكلّ واحدٍ من المحلّ، ويلزم المحالات المذكورة. وأمّا ما ذكرتَ في السؤال من أمر المطابقة أيضًا صحيحٌ، ولكن ليس كلّ ما يُحمَل على الشيء يُحمَل لأجلِ مطابقة صورةٍ عينيّةٍ[2]، فإنّ الجزئيّة تُحمَل على زيدٍ وكذا[3] مفهومُ الحقيقة ـ من حيث هي حقيقة ـ وليستا بصورتَين لذاته ولا لصفةٍ من صفاتِه، بل هما صفتاه اللتان لا تحصلان في غير الذهن، وإنّما[4] يُعتبر المطابقة في صفاتٍ لها وجودٌ في الذهن وفي العين أيضًا ـ كالسواد والبياض ـ ففي الحقيقة اللونيّة وصفٌ اعتباريٌّ، وكذا الأجناس والفصول، فالسواد[5] حقيقةٌ واحدةٌ وجودُها في النفس كما هو في الأعيان، فلا[6] ذاتيّ له بوجهٍ من الوجوه أي لا جزءَ له.

والذي بسطنا القول[7] فيه في الذاتيّ والعرضيّ والألفاظ الخمسة إنّما كان على الطريقة المشهورة وعلى سبيل التساهل، إذ لو كان اللون جزءًا للماهيّة لكان جزءًا في الأعيان، ولو كان جزءًا في الأعيان فكان الفصل أيضًا[8] جزءًا آخر، وكانا موجودَين إذ ليس أحدُ الجزءَين هو الآخر ولا المجموعَ، فكان السواد مجموعَ عرضَين لا عرضٌ واحدٌ ولزم ما قلنا. واللونيّة إن أُخذت عبارةً عن هيئةٍ ينفعل عنها البصر من حيث إنّها ينفعل عنها البصر[9]، فانفعال البصر عرضيٌّ لِما ينفعل عنه البصر، ويُعقَل السواد أوّلاً ثُمَّ يُعقَل أنه ينفعل عنه البصر، وإن كانت اللونيّة أمرًا آخر يعقل السواد مع الجهل بها، فليست داخلةً في مفهوم السواد. والحقّ أنّ السواد والبياض لا جزءَ لحقيقتهما[10]، وليس للسواد[11] فصلٌ مجهولٌ كما يفرضه المشّاؤون، بل السواد معلومٌ كما هو، والمحسوسات من الأمور من حيث كونها محسوسةً تصوّرُها فطريٌّ[12]. وتعريف السواد بأنّه «لونٌ جامعٌ للبصر» تعريفٌ بما

---

(١) هيئتين RL: هيئتان GU.
(٢) صورة عينية R: صورته العينية UL صورة العينية G.
(٣) وكذا RUL: ـ G.
(٤) وإنما RL: فإنما GU.
(٥) فالسواد R: والسواد GUL.
(٦) فلا RUL: ولا G.
(٧) القول GRL: من القول U.
(٨) أيضًا RL: ـ GU.
(٩) من حيث إنها ينفعل عنها البصر GUL: ـ R.
(١٠) لحقيقتهما GRL: لحقيقتها U.
(١١) للسواد GRL: السواد U.
(١٢) فطري RL: فطرية GU.

هو أَخفى من السواد، والمشاهدات هي المبادئ ـ التي يجب أن ينتهي إليها الفطريّاتُ ـ ولا تعريفَ لها.

وإذا كان[١] كذا فالأجناس والفصول للأمور البسيطة لا تكون إلاّ باعتبار ما يؤخَذ من جهةٍ عقليّةٍ اعتباريّةٍ اعتبارًا لا يبعد عن جوهر الذات بحيث يتعدّى إلى الأنواع ما يجب على طبايعها مع[٢] قطع النظر عن كونها ذهنيّةً، كما تَجدُ من وجوب العرضيّة على اللون وجوبَها[٣] على السواد، ومن وجوب الجسميّة على الحيوانيّة وجوبَها على الإنسان، واختلاف حقيقة السواد والبياضِ معرفتُه فطريّة[٤]. وقد عرّفناك أنّ الضابط في اختلاف الأنواع اختلافُ الحقايق. وعرّفناك أنّ الذي يقال من تقوّمِ وجود المتخصّص بما يخصّصه[٥] ـ كيف حاله في الصور وغير[٦] الصور ـ وأنّ الذي قيل «إنّ المخصّص إن كان بحيث يُرفَع يرتفع[٧] المتخصّص فهو فصل» مفسوخٌ كونُه ضابطًا بالسواد[٨] المتخصّص بالفرس، فيُسمّى باعتبار هذا التخصيص[٩] (ج) مثلاً، ولا يلزم أن يكون (ج) نوعًا وإن كانت النسبةُ إلى الفرس إذا رفعناها بطل السواد. وايساغوجي أكثره معلّقٌ[١٠] لا يثبت على البحث المستقصى.

(١١٦) فايدة: والذي يقال في الطبايع العامّة إنّه[١١] «إن وجب تخصّصُها بأحد الجزئيّات فلا يُوجَد لغيرِها، وإن أمكن فلحوقُها به لعلّةٍ» إنّما يصحّ أن يقال هذا إذا كانت الطبيعةُ ـ التي يعرض لها العموم ـ لها صورةٌ في الأعيان وليست لازمةً معلولةً لكلِّ واحدٍ، والطبيعة التي بها الخصوص أيضًا، أَمّا مِثلُ[١٢] العدديّة للثلثة والأربعة فلا يقال «إنّها إن اقتضت التخصّصَ بأحدِهما فلا تُوجَد للآخر، وإن لم تقتضِ التخصّصَ بأحدِهما فممكنٌ لحوقُها بكلٍّ واحدٍ»، وإنما لا يصحّ في العدد لأنّ العدديّة أيضًا من الأمور الاعتباريّة لِما ذكرنا، وليس في الأعيان للعدديّة ـ من حيث

---

(١) كان GRL: كانت U.
(٢) مع GRL: عن U.
(٣) وجوبها: وجوبه GRUL.
(٤) فرية RL: فطري GU.
(٥) يخصصه GRtUL: يخصه R.
(٦) وغير RUL: أو غير G.
(٧) يرفع يرتفع GUL: يرتفع يرفع R.
(٨) بالسواد GRU: فالسواد L.
(٩) التخصيص GRU: التخصص L.
(١٠) مطلق GRtUL: معلول R.
(١١) إنه GRU: وانه L.
(١٢) أما مثل GUL: مثل R.

إنّها عدديّة فحسب ـ صورةٌ حتى يكون لحوقُها واجبًا أو ممكنًا في الأعيان. والجوهر والعرض يلزمهما إمكانُ الوجود، ولا يقتضي طبيعةُ إمكان الوجودِ تخصّصًا[1] بأحدِهما، ولا لحوقُها[2] به ممكنٌ[3] بل هو لازمٌ لكلٍّ واحدٍ، ويصحّ أن يكون لازمُ أمرَين مختلفين في الحقيقة واحدًا بالنوع[4]، وكذا الزوجيّة للستّة والأربعة.

وما يقال إنّ للطبيعة الجنسيّة استعدادَ لحقوقِ جميعِ الفصولِ بها، ففي الحقايق البسيطة قد عرفتَ جهةَ الامتناع وأنّها في الأعيان شيءٌ واحدٌ. وأمّا الأمور الاعتباريّة فحالُها شيءٌ آخر، بلى إذا كانت طبيعةٌ ـ كالجسميّة أو الهيولى أو نحوها ـ لها تحقّقٌ في الأعيان، فتخصّصُها بالمائيّة أو السمائيّة أو بعضِ الهيئات لو كان لذاتها ما صحّ وجود جسميّةٍ غير متخصّصةٍ بتلك النوع أو الصورةِ والهيئة[5]، فلا بدّ من مخصِّصٍ وعلّةٍ للتخصيص[6] في الأعيان، فإنّ نسبة الجسميّة إلى جميع هيئاتها ولواحقِها إمكانيّةٌ، ولا مانع من فرضِ بقاء هيولى أو جسميّةٍ وتبدّل صُوَر أو اعراض[7] عليهما. افهمْ غرضَ هذا الفصل وما قبلَه، فإنّها مباحث مهمّة!

8.

فصل

< في قارّ الذات وغير قارّها >

(١١٧) الموجود ينقسم إلى قارّ الذات وغير قارّ الذات، ومن هذا التقسيم يخرج بحثُ الحركة في العلم الكلّيّ. وأمّا الذين زعموا أنّ الهيئات لا يُتصوّر بقاؤُها زمانَين بناءً على حجّةٍ لهم فاسدةٍ ـ ذكرناها في المغالطات ـ فقد غلطوا، وقد ذكرنا جهة الغلط فيها، وإنّما غلطوا من الحركة. ثمّ السواد ان استحال ثباته فهو نفسه الحركة. ثمّ إذا بقي زمانًا ـ والزمان ليس له جزء لا يتجزّى ـ فقد استمرّ وجودُه زمانَين لأنّه ينقسم[8] إلى أجزاء زمانيّة. ثم السواد له ماهيّة ممكنة، لا يصير ممتنعًا

(١) تخصصًا GRU: تخصصها L.
(٢) ولا لحوقها GRU: ـ L.
(٣) ممكن GUL: ـ R.
(٤) واحدًا بالنوع GRL: ـ U.
(٥) والهيئة GRU: أو الهيئة L.
(٦) للتخصيص RUL: التخصص G.
(٧) أو اعراض GRL: واعارض U.
(٨) لأنه ينقسم GRL: لا ينقسم U.

لذاته بعد الوجود[١]، بل[٢] يبقى ممكنًا في ذاته، والزمان الأوّل كالثاني، فيمكن ثباتُه فيه وإلاّ يمتنع[٣] لذاته بعد الإمكان، وهو محال.

9.
فصل
< في ما يمكن عليه التناهي وما لا يمكن >

(١١٨) **الموجود** ينقسم إلى ما يصحّ عليه التناهي وإلى ما لا يصحّ، ومن ههنا يخرج بحثُ تناهي الأبعاد وآثارِ القوى في العلم الكلّيّ.

10.
فصل
< في ما يمكن تجزئته وما لا يمكن >

(١١٩) **الموجود** ينقسم إلى ما يصحّ عليه التجزئة وإلى ما[٤] لا يصحّ، ويخرج من ههنا بحثٌ في النفس والجوهر الفردِ وغيرهما وقد سبق.

11.
فصل
< في ما يصحّ أن يكون جزءًا لحقيقة أُخرى وما ليس كذلك >

(١٢٠) **والموجود** ينقسم إلى ما هو جزء لحقيقةٍ أُخرى وإلى ما ليس بجزءٍ لحقيقةٍ أُخرى. والأوّل هو الذي يُؤخَذ مع اعتبار مادّيّ أو صوريّ أو جنسيّ أو فصليّ، والثاني ما هو نوعٌ أو شخصٌ منه إمّا مركّب أو بسيط لا يصير جزءًا لحقيقةٍ أُخرى كالمفارق من جميع الوجوه، وإن كان السواد أيضًا ليس بجزءٍ لحقيقةٍ أصليّةٍ بل للأسود[٥] من حيث هو أسود.

---

(١) الوجود GRU: ـ L.
(٢) بل GRL: بلى U.
(٣) يمتنع RL: ممتنع GU.
(٤) وإلى ما RL: وما GU.
(٥) للأسود GRU: الأسود L.

12.

فصل

< في ما يصحّ عليه الحركة وما لا يصحّ >

(١٢١) **والموجود** ينقسم إلى ما يتصوّر عليه الحركة كالجسم وإلى ما لا يتصوّر عليه الحركة. والذي لا يتصوّر عليه الحركة بوجهٍ من الوجوه المفارقُ من جميع الوجوه، فإنّه لا يتحرّك بالذات ولا بالعرض. وأمّا النفس فقد جوّزوا[١] فيها حركةً في الكيف كما أشرنا إلى طريقة القوم فيها. وأمّا الصور والأعراض فإنّها لا تتحرّك بالذات أصلاً وإن كانت تتحرّك بالعرض. وقد ذكر في الكتب بيان أنّ الإعراض والصور لا تنتقل بحجّةٍ، وهي أنّها كما أنّ وجوب وجودِها بالمعنى العامّ في مادّةٍ عامّةٍ فكذلك وجوب وجودها الخاصّ في مادّةٍ خاصّةٍ، إذ لو لم يجب وجودها الخاصُّ في مادّةٍ خاصّةٍ فما حصلت فيها. فإذا كان وجوب وجودها فيها فلا يصحّ أن يكون في غيرها، إذ يكون حينئذ تخصّصها بأحدهما ممكنًا لا واجبًا[٢].

(١٢٢) **بحث وانتقاد** وهذا فيه غلطٌ وتضييعُ اعتبارات ولا مانع أن يكون للشيء وجوبُ وجودٍ في وقتٍ ما بأمرٍ ويتبدّل إلى خلفٍ[٣] ينوب في أن يكون وجوب وجوده به[٤] كما في الهيولى التي يبقى وجوبُ وجودِها بصُوَرٍ على سبيل البدل. وعسى أن يقول قايلٌ[٥]: إنّ وجوب وجودها العامّ ـ أي الهيولى ـ بالصورة العامّة، فوجوبُ[٦] وجودِها الخاصّ بصورةٍ خاصّةٍ، وإلاّ ما صحّ حصولها معها[٧]. وإذا كان وجوب وجودها بها فلا يصحّ أن يحصل وجوب وجودها بغيرها، وإلاّ كانت نسبتها إليها ممكنةً. فإن منع أنّ الهيولى وجوبُ وجودِها الخاصُّ بالصورة الخاصّة، فيمنع الخصم في الصورة أنّ وجوب وجودِها الخاصَّ بالمادّة الخاصّة، بل الصورة على مذهبه المادّةُ إليها أَحْوَجُ منها إلى المادّة، فيكون الزامُ الخصم أشدَّ. ـ وإن قال: المادّة ليس لها وجوبُ وجودٍ خاصٌّ بل وجوبُ وجودٍ واحدٍ يتقوّم[٨]

---

(١) جوزوا R: جوز GUL.

(٢) ممكنًا لا واجبًا GRtU: واجبًا لا ممكنًا RL.

(٣) خلف RUL: خلفه G.

(٤) به RUL: ـ G.

(٥) قايل RUL: القايل G.

(٦) فوجوب RL: ووجوب GU.

(٧) معها GUL: معًا R.

(٨) يتقوم GRU: يقوم L.

بالصور[١] على سبيل البدل، ـ فيقول المثبت لنقلِ الصور[٢] مثل هذا!

ويقول قايلٌ أيضًا: البيت[٣] وجوبُ وجودِه العامّ بالبناءِ العامّ فوجوب وجودِه[٤] الخاصّ بالبناء الخاصّ، وإلاّ ما حصل به، فلا يتحقّق دونه، وإلاّ أمكن نسبتُه إلى البناء وقد فُرض واجبًا. وكذا النفس وجوب وجودِها الخاصّ بالبدن الخاصّ، وإلاّ ما حصلت معه، فلا تتحقّق دونه، وإلاّ كان التخصيص[٥] بالبدن ممكنًا وكان واجبًا! والغلط في الكلّ متساوٍ في أنّه لا يلزم من وجوب وجود أمرٍ بشيءٍ في حالٍ ما أن لا يجب في غير تلك الحال ببدلٍ له أو لا يستغنى عنه وعن بدله[٦] في حالٍ آخر.

وأقربُ ما يقال ههنا الطريقة العتيقة، وهي أنّ الصورة والعرض لو صحّ عليهما الانتقال من محلٍّ إلى محلٍّ آخر لاستقلاّ بالحركة الأينيّة، فإنّه لا يحصل[٧] التحرّك إلاّ على استقامةٍ[٨] من جسم[٩] إلى آخر سواءٌ كان[١٠] من محيط إلى محاط وبالعكس أو من متيامن إلى متياسر. وإذا[١١] استقلّت بالحركة فاستقلّت بالجهات، فكان الذي منها إلى صوبٍ غيرَ الذي منها إلى صوبٍ آخر[١٢]، فيلزم لها طول وعرض وعمقٌ ما، فهي جسم متحرّك وقد فُرضت هيئةً، هذا محال. ـ وإنْ[١٣] فرضتَ أنّها تنعدم عن أحدِ[١٤] المحلَّين وتحصل في[١٥] المحلّ الثاني فما انتقلت، وقد بُرهَن على استحالة عودِ ما انعدم في ماسبق. ولا بدَّ للحصول في المحلّ الثاني من الحركة المستقيمة إليه، ثمّ إذا فُرض السواد متحرّكًا إلى محلٍّ آخر وبين المحلَّين المقابلَين هواءٌ إمّا أن ينتقل إلى الهواء أوّلاً، فحينئذ يجب أن يسودّ الهواءُ عند انعدام عرضٍ عن محلٍّ ـ إذ لا بدّ من العبور على[١٦] الهواء المحيطِ بذلك المحلّ ـ أو جزءٌ من ذلك الهواء، وليس كذا، أو كان[١٧] يحصل في المحلّ الثاني دفعةً والذات تلك

---

(١) بالصور GRL: بالصورة U.
(٢) لنقل الصور GRU: أقول في الصور L.
(٣) البيت RUL: الثبت G.
(٤) وجوده R: الوجود GL وجود U.
(٥) التخصيص RU: التخصص GL.
(٦) بدله GRU: بدنه L.
(٧) لا يحصل GU: لا يصح RL.
(٨) استقامة GRU: الإستقامة L.
(٩) من جسم RUL: من الجسم G.
(١٠) سواء كان GRL: سواء أن كان U.
(١١) وإذا R: فإذا GUL.
(١٢) صوب آخر R: الآخر GUL.
(١٣) وإن GRL: فإن U.
(١٤) أحد GRL: إحدى U.
(١٥) في RUL: ـ G.
(١٦) على RUL: إلى G.
(١٧) أو كان L: وكان GRU.

الذات دون انتقال، وهو محال. ثمَّ آنُ مفارقتِه عن محلٍّ غيرُ آنِ حصولهِ في محلٍّ آخر قابلٍ له، وبين الاثنَين زمانٌ هو زمان قيامِه بنفسه، وهو محال.

(١٢٣) **والموجود** ينقسم إلى ما يصحّ عليه الحركة والسكون بالفعل، وإلى ما يصحّ عليه الحركة ويمتنع عليه[١] السكون، وإلى ما يمتنعانِ عليه. أمّا الذي يمتنعان عليه فهو المفارق، فإنّ السكون عدمٌ مقابلٌ للحركة، فلا يصحّ أن يُقال في ما لا[٢] يُتصوّر عليه الحركة. وليس السكون عبارةً عن انتفاء كلِّ[٣] ما يسمّيه المشّاؤون حركةً بل الحركتان المعتبرتان ـ وهما ما بحسب الوضع والأين، وقد سبق بيان حال كون ما سواهما حركة أو غير حركة ـ والإعراض شاركت المفارقات في استحالة الحركة والسكون عليهما، وكذا الصور إلاّ أنّ الهيئات لها حركة وسكون بالعرض بخلاف المفارق. وأمّا الذي يصحّ عليه الحركة ولا يصحّ عليه السكون فهو الجرم الفلكيّ. والذي علّل حركة الفلك بمجرَّد أنّ الكُريّ ليس كونُه على وضعٍ أَوْلَى من كونه على وضعٍ آخر، فليس هذا التعليل أَوْلَى من أن يقول: السكون بالفَلك أَوْلَى لأنّ حركته إلى جانبٍ ليست وُلْيَا منها[٤] إلى جانبٍ، فدون نفسٍ محرِّكةٍ وإرادةٍ متعيّنةٍ لا يتعيّن لها وضعُ حركةٍ وسكون.

ومَن أعَطى تقاسيمَ الموجود في العلم الكلّيّ حقَّها يمكنه أن يأتي على جميع قواعد الطبيعيّ والإلٰهيّ في تقاسيم العلم الكلّيّ بحيث يصير الكلُّ علمًا واحدًا إلاّ أنّ التفصيل أَلْيَقُ[٥].

---

(١) ويمتنع عليه R: ويمتنع GUL.

(٢) في ما لا RL: إلاّ في ما GU.

(٣) عن انتفاء كل GRU: عن انتفاء الحركة ولا الحركة كل L.

(٤) ليست وليسا منها: ليس أولى منه GRUL.

(٥) التفصيل أليق: أورد هذا الموضع شمس الدين الشهرزوري في شرحه على كتاب التلويحات (في المقدمة للعمل الثالث) كذا «إن من أعطى تقاسيم الوجود حقها أمكنه الإتيان على جميع العلم الطبيعي والرياضي والإلهي والخلقي حتى يصير العلوم علمًا واحدًا كما كان في قديم الدهر قبل ظهور المعلم الأول المفصل والمميّز بعضها عن البعض، فإنه أسهل للتعليم وأليق في التفهيم».

13.

فصل

< في العلّة والمعلول >

(١٢٤) وممّا قُسم إليه الموجود العلّة والمعلول، فإنّ الموجود لا يخرج[١] من العلّيّة[٢] والمعلوليّة. وقد ذكر بعض أهل العلم أنّ العلّة هي ما يحصل منه وجود شيء آخر ولم يحصل وجوده من ذلك الآخر، وهذا فيه ما لا ينبغي، بل يكفي أن يقال: إنّ العلّة على أحد مفهومَيها هي ما يجب به وجودِ شيء آخر، أو ما يحصل به وجود شيء آخر[٣]. وهذا القدر كافٍ. ثمّ يلزم ذلك أن لا يكون وجودُه من ذلك الآخر، وليس علّيّته لأنّه «ليس وجودُه من الآخر» بل لأنّ «وجود الآخر[٤] منه» حتى إن كان وجودُه من الآخر وكان[٥] وجودُ الآخر منه ـ وما استحال هذا ـ كان كلُّ واحدٍ علّةً ومعلولاً للآخر وما كان يُخِلُّ بمفهوم العلّيّة، بل الاستحالة في أنّ شيئًا واحدًا لا يمكن أن يكون علّةً لأمرٍ واحدٍ ومعلولاً له، وليس للأكونِ وجودِ المفروضِ[٦] علّةً للمأخوذِ معلولاً له مَدخلٌ في علّيّته. والعلّة قد يقال ويُعنَى بها ما يتوقّف وجودُ الشيء عليه، وهذا إمّا أن يكون كلَّ ما يجب به وجودُ الشيء أو جزءَ ما يجب به وجود الشيء[٧]، فإنّ المعلول يتوقّف على جزء العلّة وعلى كلّها. والذي ظنّ أنّ المعلول لا يتوقّف إلاّ على العلّة المتعيّنة، أمّا إذا كان للشيء مطلقًا عللٌ فلا يتوقّف وجودُه[٨] على أحدها، لم يعلم أنّ العلّة إنّما هي علّة بحسب الوقوع في الأعيان، والشيء الجزئيّ ليس له علّتانِ على ما سنذكر، ولا يقع الجزئيّ إلاّ بعلّةٍ واحدةٍ حتى إن فُرض وقوعُ[٩] علّةٍ أُخرى حصل منها جزئيٌّ آخر غيرُه فهو من حيث ذاته وشخصيّته موقوفٌ على علّته المتعيّنة لا غير. وأمّا الكلّيّ فسنذكر حالَه.

---

(١) لا يخرج GRL: ـ U.

(٢) العلية GRU: العلة L.

(٣) أو ما يحصل... آخر GRL: ـ U.

(٤) بل لأن وجود الآخر GRU: ـ L.

(٥) وكان GRL: فكان U.

(٦) المفروض GRtUL: ما يفرض R.

(٧) أو جزء... وجود الشيء GRL: ـ U.

(٨) وجوده RL: وجودها GU.

(٩) فرض وقوع RUL: وقع G.

(١٢٥) والعلّة[١] بالمعنى الثاني تنقسم إلى علّةٍ تامّة وهي المجموع، وإنما تُسمّى علّةً تامّةً على الاصطلاح الثاني، أمّا على الاصطلاح الأوّل فلا علّة غيرها. وأمّا الغير التامّة[٢] من العلّة بالاصطلاح الثاني تنقسم إلى الفاعليّة[٣] والغائيّة والصوريّة والمادّيّة. ومن ظنّ أنّ اسم العلّة على هذه الأربعة بالاشتراك أخطأ خطأً[٤] فاحشًا. ثم العجَب أنّه يذكر أنّ العلّة تنقسم إلى كذا وكذا، ثم يقول «لفظ[٥] العلّة عليها بالاشتراك»، وكيف يُقسَم اللفظُ المشترَك؟ بل الحقّ أنها على الكلّ بالمعنى الثاني وهو ما يتوقّف عليه وجود الشيء.

ويقولون: إنّ العلّة إمّا أن تكون جزءًا للشيء، وهذا ينقسم إلى ما يكون به الشيء[٦] بالفعل ـ وهي[٧] الصوريّة ـ وإلى ما به[٨] يصحّ أن يكون الشيء بالقوة ـ وهي المادّيّة. ـ والذي ليس بجزءٍ إمّا أن يكون ما لأجلِه الشيء ـ وهي[٩] الغائيّة ـ أو ما[١٠] يكون به الشيء وهو خارجٌ عنه وهو العلّة الفاعليّة، ويقال ما منه الشيء وهو مباينٌ أيضًا للفاعليّة. وأمّا المادّيّة فلها اعتبار العلّيّة إلى ما منها وإلى ما فيها. فأمّا ما منها: فهي العلّة العنصريّة له[١١] كالنوع العنصريّ من الماء والهواء وغيرهما. وأمّا ما فيها فكالهيئات[١٢]، وربّما تقال علّةً قابليّةً لها، وربّما تُجمعَ بالنسبة إلى ما منها وفيها في اسم العلّةِ المادّيّة. فتكون العللُ أربعًا[١٣]، وربّما تُفصَّل فتكون خمساً. والصورة أيضًا يختلف اعتبارُ تقويمها للمادّة وللمجموع منهما، وأمر هذا قريبٌ.

ومن الموجودات ما ليس لها[١٤] غيرُ علةٍ فاعليّةٍ[١٥] كالعقول، فإنّها ما حصلتْ لوجودِ غيرِها، ولا مادّة لها ولا صورة. ـ ومنها ما لها[١٦] علّة فاعليّة وصوريّة ومادّيّة ولكن لا علّة غائيّة لها على رأي غير المشّائين، كالأفلاك فإنّ لها مادّة

---

(١) والعلة R: فالعلة GUL.
(٢) الغير النامة GRL: الغير تامة U.
(٣) الفاعلية GRU: الفاعلة L.
(٤) خطأً RUL: ـ G.
(٥) لفظ GRU: لفظة L.
(٦) به الشيء R: الشيء به GUL.
(٧) وهي R: وهو GUL.
(٨) به RUL: ـ G.
(٩) وهي R: وهو GUL.
(١٠) ما GRL: ـ U.
(١١) له GUL: ـ R.
(١٢) فكالهيئات GRU: كالهيئات L.
(١٣) أربعًا GRL: أربع U.
(١٤) لها GUL: له R.
(١٥) فاعلة R: الفاعلية GUL.
(١٦) ما لها GRL: ما له U.

وصورة، وأمّا أمر الغاية[1] فسنذكرها عند كلامنا فيها.

(١٢٦) والعلّة الفاعليّة قد تكون قريبةً وقد تكون بعيدةً، وقد تكون عامّة وخاصّة، وكلّيّة[2] وجزئيّة، وتُؤخَذَ بالذات وبالعرض على ما ذكروا. وكذا غيرها من العلل الأربع[3]: فالصانع للبيت علّة عامّة[4]، والبناء علّة خاصّة له[5] بالنسبة إلى الصانع ولكنّه كلّيّ، وإذا[6] قيل «هذا البناء» صار جزئيًّا، وقبلَ الشروعِ فاعلٌ بالقوة، فإذا شرع صار بالفعل، وآمِرُ البناء ومستعمِله بانٍ[7] بالعرض وسبب بعيد، وكلّ سببٍ بعيدٍ لا يخلو نسبةُ الفعلِ إليه عن كونه بالعرض.

والأمر الجزئيّ الواقع لا يصحّ أن يكون له عللٌ[8] تامّة كثيرةٌ، ويجوز أن يكون له عللٌ غيرُ تامّةٍ كما ذكرنا من الصورة والغاية وغيرهما. وتبيينُ امتناع عللٍ كثيرةٍ تامّةٍ لشيءٍ واحدٍ جزئيٍّ أنّ تلك الكثرة إمّا أن يكون لكلّ واحدٍ مَدخلٌ في وجود المعلول وله[9] توقّفٌ عليه، أو فيها ما لا مدخل له ولا يتوقّف عليه. فإن كان لكلّ واحدٍ مَدخلٌ وتوقّف[10]، عليه الشيءُ وما حصل به وحدَه، فهو جزء العلّةِ والمجموعُ علّةٌ واحدةٌ. وإن كان فيها ما لا مدخل له في تحصيل الشيء فحصل الشيء دونه، فليس بعلّةٍ ولا جزء علّةٍ.

وأمّا الأمر الكلّيّ كالحرارة المطلقة[11]، يجوز أن يقال بوجهٍ ما إنّ لها عللاً[12] كثيرةً، لا بأنّ الكلّيّ المطلق يقع في الأعيان ولا بأنّ الواقع في الأعيان له علل كثيرة كاملة، بل لأنّه لا يتعيّن لوقوعِ جزئيّاتهِ واحدٌ من الجملة موقوفًا عليه لا غير، كالحرارة: فإنّها يجوز أن يقع جزئيّاتٌ منها بسبب الحركةِ، وأُخرى بسبب الشعاع، وأُخرى بسبب ملاقاة النار.

ويجوز أن يكون للأشياء الكثيرةِ لازمٌ واحدٌ بالنوع وعرضيّ مفارقٌ واحدٌ أيضًا بالنوع، وأشياءُ كثيرةٌ هي عرضيّة غيرُ لازمةٍ لشيءٍ واحدٍ أيضًا باعتبارات. وأمّا الشيء

---

(١) الغاية GRU: الغائية L.
(٢) وكلية GRL: وقد تكون كلية U.
(٣) الأربع RL: الأربعة GU.
(٤) عامة GRL: تامة U.
(٥) له GRL: ـ U.
(٦) وإذا GRL: فإذا U.
(٧) بان R: باني GUL.
(٨) علل GRU: علة L.
(٩) له RUL: ـ G.
(١٠) وتوقف GRL: ويتوقف U.
(١١) المطلقة GUL: مطلقة R.
(١٢) عللا L: علل GRU.

الواحد من حيث وحدته لا يُتصوّر أن يكون له[1] لوازم كثيرة، والعلّة الواحدة من جميع الوجوه لا يصحّ أن يكون لها معلولات كثيرة، بلى يجوز أن يكون العلة الفاعليّة واحدةً ويختلف الأثرُ باختلاف القوابل، مثاله: الشمس وحصول الألوان المختلفة بشعاعها وتبييضها لثوبِ القصّار وتسويدها لوجهِه[2]. ويجوز أن يكون العلّة القابليّة واحدةً وتختلف الآثار فيها لاختلاف الفاعلين كجسمٍ واحدٍ يتسخّن من الحارّ ويتبرّد من البارد. ويجوز أن يكون الفاعل واحدًا والقابل واحدًا ويختلف الأثرُ باقتران أمورٍ مختلفةٍ تنضمّ إلى الفاعل أو القابلِ كنجّارٍ واحدٍ يتّخذ من خشبٍ واحدٍ أشياءَ مختلفةً لاختلاف الإرادات[3] والدواعي.

(١٢٧) والمؤثّر الطبيعيّ إذا وُجد القابلُ لأثرِه ولا عايق يجب أثرُه فيه. والمؤثّر الإراديّ أيضًا إذا حصلت معه الإرادة مع حضور ما ينبغي وانتفاءِ ما لا ينبغي، يجب أثره وكلّ ما لا يتوقّف على غيره شيءٍ إذا وُجد ذلك الشيء يجب وجوده به، وإلاّ توقّف[4] على غيره وقد وُضع أنّه ما توقّف على غيره. ووجود المعلول يتعلّق بالعلّة من حيث هي علّة[5] على الجهات التي تكون بها علّةً من إرادةٍ أو معاونٍ أو أمرٍ ينبغي أو انتفاءِ أمرٍ لا ينبغي. فإذا حصل الجميع فيجب، وإذا انتفى الجميع بانتفاء جميع الأجزاء أو انتفاءِ البعض فينتفي المعلول، وإن دام المرجّح دام الترجيح، وإن دام انتفاءُ المرجّح دام انتفاء الترجيح.

والمرجّح وزوال المانع له مَدخلٌ في العلّيّة، فإنّ العلّة يُعنَى بها ما يجب به وجود الشيء[6]، والشيء الذي له مانع لا يجب وجوده إلاّ بزوال المانع. ـ وما يقال «إنّ السبب في هويّ للسقفِ طبعُه والمانع كان قد منعه»، فإذا لم يجب وجود الهويّ بمجرّد الطبع وكانت الطبيعة حاصلةً وما وجب الهويّ فليس إلاّ أنّ المانع يجب أوّلاً أن يرتفع ليهوي، فوجب[7] الهويُّ بالطبع والارتفاعِ. ولا نعني بالعلّة إلاّ ما يكون بتحقّقه وجوب الشيء بتّة بحيث لا يبقى النسبةُ الإمكانيّة العريّة عن

---

(١) له GU: لها RL.
(٢) لوجهه RUL: لوجهة G.
(٣) الإرادات GRU: الإرادة L.
(٤) والا توقف GRU: والا يتوقف.
(٥) هي علة R: هي GUL.
(٦) به وجود الشيء R: وجود الشيء به GUL.
(٧) فوجب GUL: فوجوب R.

الترجيح[١]. ـ وما يقال «إنّ الموجبَ الطبعُ لولا المانع» اعتراف بأنّ الوجوب موقوفٌ على ارتفاع المانع. وتعلم أنّ طبيعة[٢] الماء ليست مقتضيةً[٣] للبرد بذاتها إذ لا يجب البرد إلاّ بالطبيعة وزوالِ المانع، ألم ترَ أنّ المثلّث لما كان موجبًا لزواياه لذاته ما تأتّى لمانعٍ أن يمنعَ لحوقَ الزوايا الثلثة به إلاّ بإبطال ذاته؟ ولسنا نقول إنّ العدم يُعطِي وجودَ شيءٍ إذ العدم لا ذات له، بل نعني أنّ ترجّح وجودِ الشيء على عدمه[٤] ووجوبَه ما حصل إلاّ بذاتٍ[٥] مشروطٍ معها عدمُ المانع. ونفس العلّيّة وصفٌ اعتباريٌّ، وعدم المانع له مفهوم في الذهن، فيأخذ الذهن جملةً ويحكم عليه بالعلّيّة. ـ وهذا النزاع لفظيّ أيْ قولهم «إنّ زوال المانع له[٦] مَدخلٌ في العلّيّة أم لا؟» فإذا اعتبر حال الوجوب ينكشف الحال. وما يقال «إنّ المانع علّة عدم الشيء» لا حاصل[٧] له، فإنّ العدم لا ذات له فلا تحصيل له، بل علّة العدم عدمُ العلّة للوجود[٨]، والعدم ذاته ليس بمقدور ولا معلولٍ.

14.

فصل[٩]

في ما ذُكر في الغاية

(١٢٨) قالوا: الغاية قد تكون في نفس الفاعل ـ كالفرح والغلبة ـ وقد تكون خارجَ الفاعل ـ كوجود صورة الكرسيّ في الخشب ـ وقد تكون في ثالثٍ كما يفعل الإنسان[١٠] لرضاءِ غيره ـ. ورُسم الاتّفاقيّ بأنّه غاية عرضيّة لأمر إراديّ أو طبيعيّ أو قسريٍّ، والقسريّ ينتهي إلى طبيعيٍّ أو إراديٍّ فالطبيعة والإرادة متقدّمة على الاتفاق، وإنّما[١١] يكون غايةً بالعرض[١٢] إذا كانت غايةٌ بالذات، فالأمور الطبيعيّة والإراديّة

---

(١) الترجيح GRU: الترجح L.

(٢) طبيعة R: ـ GUL.

(٣) مقتضية للبرد (للتبرد R) GR: مقتضاة البرد U طبيعة مقتضية للبرد L.

(٤) على عدمه GUL: ـ R.

(٥) بذات RUL: بالذات G.

(٦) له GRL: ـ U.

(٧) حاصل GRU: حصل L.

(٨) عدم العلة للوجود R: عدم علة الوجود GUL.

(٩) فصل RUL: تحصيل G.

(١٠) الإنسان R: إنسان GUL.

(١١) وإنما GRL: فإنما U.

(١٢) غاية بالعرض GRU: علة بالعرض L.

غاياتٌ بالذات[1] والاتفاقيّة غاياتٌ بالعرض: فالخارج إلى السوق لِشرَى سِلْعَة إذا لقي غريمَه من دون أن كان قبلَ ذلك عارفًا بأنّه سيجده جاعلاً[2] الخروجَ لأجله، فظفرُه بالغريم اتفاقٌ وشِرَى السلعةِ غايةٌ ذاتيّةٌ، والسبب الاتفاقيّ قد يتأدّى[3] إلى غايته الذاتيّةِ كالحجر الهابط إذا شجّ ثم هبط إلى مَهْبِطِه[4] الذي هو الغاية الذاتيّة، ويُسمّى بالقياس إلى الغاية الطبيعيّة سببًا ذاتيًا وبالقياس إلى الغاية العرضيّة سببًا اتفاقيًا. وربّما لا يتأدّى إلى الغاية الذاتيّة بل اقتصر على الاتفاقيّ[5] كالحجر الهابط إذا شجّ ووقف، ويُسمّى بالقياس إلى الغاية الذاتيّة باطلاً.

(١٢٩) قالوا: وليس من شرط الغاية الرَوِيّة، فإنّ الرَوِيّة لا تجعل الفعلَ ذا غايةٍ بل ربّما تخصّصه ببعض جهاتٍ جايزةِ الوقوع، وأصحاب ملكات الصناعات < لا يتفكّرون عند الخوض فيها > كالعوّاد الماهر لا يتفكر في كلّ[6] نَقْرةٍ. وللطبيعة غاياتٌ مع عدم إرادةٍ ورَوِيّةٍ. ـ قالوا: وقد يكون الغاية نفسَ ما ارتُسم في التخيّل من الصورة وينتهي إليه الحركة ـ كالذي اختار مقامًا للملالة[7] عن مقامٍ كان فيه ـ وقد يكون الغاية غيرَ نفسِ[8] ما ينتهي إليه الحركة ـ كَمن يقصد مكانًا لِلقاءِ صديقٍ. ـ قالوا: ومبدأ الحركة إن كان تشوّقًا تخيّليًا وحدَه فهو الجزاف ـ كالعبث باللحية ـ وإن كان التشوّقَ التخيّليَّ مع مزاجٍ أو طبيعةٍ ـ مثل التنفّس أو حركةِ المريض ـ يُسمّى قصدًا ضروريًا، أو <إن كان> تخيّلاً[9] مع ملكةٍ نفسانيّةٍ داعيةٍ غير محوجةٍ إلى رَوِيّة يُسمّى عادةً. وإن كان مبدأ الحركة شوقًا تخيّليًا ورَوِيّةً وتأدّى[10] إلى الغاية فليس بعبثٍ. ولا بدّ في هذه الأشياء كلّها من شوقٍ وتخيّلٍ حتى العابث[11] باللحية والساهي والنايمُ يفعل فعلاً ما ولا يخلو عن تخيّل لذّةٍ أو زوالِ حالةٍ[12] مملولةٍ، والتخيّل شيءٌ والشعور بالتخيّل شيءٌ، وبقاء ذلك الشعور بالتخيّل في الذكر شيءٌ آخر. فلا ينبغي أن ينكر التخيّل لعدمِ انحفاظه في الذكر.

---

(١) فالأمور . . . غايات الذات GRL: ـ U.
(٢) جاعلاً GRL: عاجلاً U.
(٣) يتأدى GRU: يتأتى L.
(٤) مهبطه GRU: مهبطة L.
(٥) الاتفاقي GRU: اتفاقي L.
(٦) كل GRL: ـ U.
(٧) للملالة R: بملالة GU لملاله L.
(٨) نفس GUL: ـ R.
(٩) تخيلاً: تخيل GRUL.
(١٠) وتأدى GRL: ويؤدي U.
(١١) العابث: العبث GRUL.
(١٢) حالة GRL: حال U.

وقسموا الضروريّ ـ الذي هو أحد[١] الغاياتِ بالعرض ـ إلى ثلاثة أقسام: إمّا أمر لا بدّ من وجوده حتى يُوجَد الغاية على[٢] أنّه علّة لها ـ مثل صلابة الحديد ليتمّ القطع ـ وإمّا أمر لا بدّ من وجوده حتى يُوجَد الغاية على أنّه لازمٌ للعلّة[٣] ـ كالدكنة للحديد ـ وإمّا أمر لازم للغاية ـ كحبّ الولد اللازم للغاية في التزوّج وهو التناسل وكحدوث الحادثاتِ[٤] العنصريّة عن حركة الأفلاك وغايةُ الحركة الفلكيّة ما فوقها. ـ قالوا: والموت غايةٌ نافعةٌ لنظام النوع وللنفس أيضًا، وهو من القسم الضروريّ. ـ قالوا: وكون أشخاص النوع[٥] غيرَ متناهيةٍ ليس بغايةٍ ذاتيّةٍ، بل الغاية وجودُ الإنسان مثلاً ولمّا امتنع إلاّ على سبيل اللانّهاية فاللاّتناهي[٦] من القسم الضروريّ ومن القسم الأوّل. ـ قالوا: والأكثريّ لا يُسمّى اتفاقيًّا، وإذا لم يقع الأكثريّ فإنّما يكون عدمُ قوعِه[٧] لمانعٍ. والاتفاق إذا عُني به وقوعُ الأمر[٨] من دون أن يجب وجودُه بعلّةٍ مرجّحةٍ فهو محال، وما لا يجب لا يكون. ـ والعلّة الغائيّة هي علّة فاعليّة لِعلّيّة العلّةِ[٩] الفاعليّةِ، وليست علّةً لوجود العلّة الفاعليّة. والعلّة الفاعليّة علّة لوجود العلّة الغائيّة[١٠]، وليست علّةً لعلّيّةِ العلّة الغائيّةِ بل هي علّة لذاتها[١١]، والغائيّة بالحقيقة ما هي متمثّلة في نفس الفاعل، وهي التي تكون علّةً. وأمّا الواقع في الأعيان فهو معلول الفعلِ لا علّتُه[١٢].

(١٣٠) **بحث وتحصيل** هذا مُلخَّص كلامهم، وفيه صحيح وفيه أمور وتقسيمات متزلزلة: كتقسيمهم الغاية إلى ما يكون في نفس الفاعل ـ كالفرح ـ وإلى ما يكون في القابل، وإلى ما يكون في ثالثٍ ـ كرضاءِ إنسانٍ[١٣] ـ فإنّ القسمَين الآخرَين في الحقيقة اشتركا في القسم الأوّل وهو ما يكون في نفس الفاعل، فإنّ الباني لا يبني ـ والمحصِّل كرضاءِ[١٤] إنسانٍ بفعلٍ لا يُحصِّل ـ إلاّ لطلبِ أَوْلَوِيّةٍ

---

(١) أحد GRU: أحاد L.
(٢) على GRL: ـ U.
(٣) لازم للعلة GRL: علة لها U.
(٤) الحادثات GRU: ـ L.
(٥) النوع GRL: للنوع U.
(٦) فاللاتناهى GRU: صار ما لا يتناهى L.
(٧) عدم وقوعه R: لا وقوعه GUL.
(٨) الأمر R: أمر GUL.
(٩) لعلية العلة GL: للعلة R العلة U.
(١٠) لوجود العلة الغائية R: لوجود الغاية GUL.
(١١) لذاتها GRU: لذاته L.
(١٢) لا علته RU: لا علة L لا عليه G.
(١٣) إنسان GUL: الإنسان R.
(١٤) كرضاء G: لرضاء RUL.

تعود إلى نفسه. وكذا ما ذكروا في التقسيم الآخر: إنّه قد يكون الغاية نفسَ ما ينتهي إليه الحركة، وقد يكون أمرًا آخر كما ذكرنا من طلبِ مكانٍ للملالة عن غيره أو للقاءِ صديقٍ، ولولا أَوْلَوِيَّة وطلبُ فرحٍ أو انتفاعٍ يعود إلى نفس الإنسانِ ـ أو أيِّ طالبٍ يُفرَض ـ ما فعل، والباني للاستقرار والانتفاعِ العايدِ إلى نفسه يبني، وإلاّ ما بنى. فجميع الغاية لما يفعله[1] علّة غائيّة إنما هي عايدة إلى نفس حصولِ ما هو أَوْلَى له، بلى[2] الصورة في القابل وغيرها ـ من حصول الدار ونحوها ـ هي نهاية الفعل وهي غاية[3] بمعنى النهاية، أمّا بمعنى أن تكون هي العلّة الغائيّة التي هي أقصى ما يُطلَب الشيء لأجله فلا، وتتمّة الكلام في الغاية ستأتي في مابعد.

15.

فصل

< في أثر الأمر الوحدانيّ >

(١٣١) واعلم أنّ الأمر الوحدانيّ أثره وحدانيّ، فإنّ الواحد من جميع الوجوه إن صدر عنه اثنان فلا بدّ من اختلافٍ ما بين اثنَين إمّا بالحقيقة وإمّا بعرضيٍّ، وإذا اختلف المعلول بالعرضيّ فيكون هو قد أفاد العرضيَّ الغيرَ المتّفقِ في الاثنَين، وقد أفاد ذاتَ كلٍّ واحدٍ والعرضيَّ الذي فيه، وهما بالضرورة مختلفا الحقيقة، ففي الجملة لا بدّ وأن يصدر منه مختلفَا الحقيقةِ، وإن لم يكن اختلافُ الحقيقة إلاّ في مميّزي المشتركَين أو المخصّصِ والمتخصّصِ. وإذا[4] اختلف المقتضى اختلف الاقتضاء، وإذا اختلف الاقتضاء اختلف جهة[5] الاقتضاء، وإذا كان كذا اختلف في ذاته جهتانِ، وقد كان وحدانيًّا، هذا محال. وممّا يُذكر ههنا أنّ اقتضاء أحدِهما غيرُ اقتضاء الآخر، فكيف يكون بجهةٍ واحدةٍ يقتضي شيئًا ولا يقتضيه؟ وربّما يمكنك أن تستبصر أنّك بإرادةٍ واحدةٍ لا تتفرّع إلى إراداتٍ كثيرةٍ لا يمكن أن تفعل أفاعيلَ كثيرةً، كيف والفاعل الواحد في مادّةٍ واحدةٍ بشرايط متّفقةٍ لا يجوز أن يفعل فعلاً وخلافَ ذلك الفعل!

---

(١) يفعله R: أفعله UL: لفعله G.
(٢) بلى GRL: بل U.
(٣) غاية GRU: علة L.
(٤) وإذا GUL: فإذا R.
(٥) اختلف جهة GUL: اختلفت جهة R.

المشرع الرابع
في الإشارة إلى واجب الوجود[١]

1.
فصل
في مباحث ممّا هو مذكور قبله[٢]

(١٣٢) وممّا ينقسم[٣] إليه الموجود الواجب والممكن، والممكن لمّا كان لذاته لا يترجّح وجودهُ على عدمه فلا بدّ له من مرجّحٍ، ولو ترجّح بذاته فكان ترجّحهُ واجبًا لذاته فكان[٤] واجبَ الوجود بذاته، وكذا العدم. وواجب الوجود لا بدّ من وجوده، فإنّ الموجودات حاصلة، فإن فُرضت واجبةً فقد وقع الاعتراف بالواجب، وإن[٥] كانت ممكنةً فتحتاج إلى مرجّحٍ، وكلّ واحدٍ من[٦] الممكنات ممكنٌ، فالمجموع ممكن لا بناءً في[٧] حكم الجميع على حكم كلٍّ واحدٍ - واقتصارًا على هذا القدر وزعمًا لاطرادِ حكم كلٍّ واحدٍ في الكلّ - بل لأنّ المجموع معلول الآحاد، وإذا كانت العلل ممكنةً فالمعلول أَوْلَى بالإمكان. فالجميع إذا كان ممكنًا محتاجًا[٨] إلى مرجّحٍ فليس مرجّحُه بممكنٍ، وإلاّ كان من تلك الجملة، فيجب أن يكون غيرَ ممكنٍ. وإذا[٩] لم يمتنع يجب[١٠] أن يكون واجبَ الوجود بذاته. وإذا كان كذا فهو منتهى العلل إذ لو كان له علّة لكان ممكنًا لا واجبًا[١١]، فتبيّن[١٢] به نهاية العلل. وبهذا الطريق يتبيّن نهاية سلسلة العلل والمعلولاتِ، ولكن في طرف الصعود، أمّا[١٣] في طرف النزول فلا يتبيّن به بل

---

(١) المشرع الرابع. . . واجب الوجود R: المشعر (!) الرابع في الإشارة إلى واجب الوجود وصفاته والممكن Gt، ـ GU (بقي مكان هذا العنوان خاليًا في L).
(٢) في مباحث. . . قبله G: ـ RUL.
(٣) ينقسم GRU: يقسم L.
(٤) واجبًا لذاته فكان GRtUL: ـ R.
(٥) وإن GRL: فإن U.
(٦) وكل واحد من L: ومجموع GRU.
(٧) لا بناء في RL: لا ينافي (؟) GU.
(٨) محتاجًا RU: محتاج L (مطموس في G).
(٩) وإذا GR: وإذ UL.
(١٠) يجب GRU: فيجب L.
(١١) لا واجبًا GRU: واجبًا L.
(١٢) فتبين GR: فبين UL.
(١٣) أما RL: وأما GU.

يحتاج إلى الرجوع إلى بعضِ براهين نهاية السلاسل المترتّبة المجتمعة الآحاد ممّا أشرنا إليه في ما سبق.

(١٣٣) **وفي إثبات الوجود الواجبيّ طريقتان**[١]: طريقة يتبيّن بها وجوده ـ ثمّ بعد ذلك يثبت وحدته ـ وطريقة يثبت بها أنّ واجب الوجود يجب أن يكون واحدًا، ثمّ بعد ذلك يثبتون[٢] أنّ الأجسام وهيئاتها كثيرةٌ، فليس شيء منها واجبًا، فتعيّن إمكانها واحتياجها إلى مرجّحٍ واجبيٍّ أو ما ينتهي إلى المرجّح الواجبيّ.

فمن الطرايق: إثبات إمكان العالَم الجسمانيّ، وإن الأجسام النوعيّة التركيبُ فيها ظاهرٌ سواءٌ اعترف الباحث بهيولى هي أَبْسَطُ من الجسم أو لم يعترف، وسواءٌ اعترف بالصور التي تختصّ[٣] بالمشّائين أو لم يعترف، فإنّه لا بدّ له من الاعتراف بوجود هيئاتٍ زايدةٍ على الأجسام بها امتازتِ الأجسامُ وتعيّنت، وأن تلك الهيئات ليست واجبةَ الوجود بذاتها، وإلاّ ما[٤] افتقرت إلى موضوع، وأنّه ليس يقتضيها الجسم لذاته وإلاّ تشابهت[٥]، والأجسام أيضًا مفتقرة إلى مميّزاتٍ ضربًا من الافتقار: إمّا على طريقة المشّائين ـ فإلى الصُوَرِ ـ وإمّا على طريقة غيرهم ـ فجميع الهيئات المميّزة كيف كانت ـ. وعلى جميع القواعد يلزم[٦] أن يكون الأجسام المفتقرة في كثرتها إلى مميّزٍ ليست واجبةَ[٧] الوجود، بل هي ممكنة، ولولا المميّز[٨] ما صحّ إلاّ ذات واحدة منها، فالذوات الواقعة تحت الكثرة مُقرِّرُ كثرتِها مُقرِّرُ وجودها إذ لولا الكثرة ما صحّ ذاتُ كلٍّ واحدٍ منها، ولولا مقرِّر الكثرة ما تقرّرت الآحاد. فإذا كانتِ الأجسام وهيئاتُها ممكنةَ الوجود وليس كلٌّ واحدٍ منهما مرجِّحًا[٩] للآخر[١٠] ـ وإلاّ لزم تقدم[١١] الشيء على ما يتقدّم[١٢] على نفسه وعلى نفسه وهو محال ـ فإمكانها يحوج إلى مرجّح، ولا بدّ من الانتهاء إلى واجب الوجود.

---

(١) طريقتان UL: طريقان GR.
(٢) يثبتون GRU: يبينون L.
(٣) تختص GRtUL: تخص R.
(٤) وإلا ما GUL: وإلاّ لما R.
(٥) تشابهت GUL: لتشابهت R.
(٦) يلزم GRU: هي يلزم L.
(٧) واجبة RL: واجب GU.
(٨) المميز GRU: مميز L.
(٩) مرجحًا R: مرجح GUL.
(١٠) للآخر GRU: الآخر L.
(١١) تقدم GRL: مقدم U.
(١٢) يتقدم GUL: تقدم R.

(١٣٤) **والطريقة الثانية** استدلاليّة من الحركات. وقد عُلم أنّ المتحرّك لا يُوجِب حركةَ نفسه بل يحتاج إلى محرّك، والأجسام الفلكيّة تبيّن أنّ حركاتها[١] نفسانيّةٌ لا طبيعيّةٌ والمباشر للحركة نفسٌ، ولا بدّ له من غاية، وإذا بُيّن أنه ليس[٢] غايتَها ما تحتها ولا حال لبعضها مع بعض، وإذ ليست للأجسام[٣] التي تحتها أو فوقها ولا لنفوسٍ ما تحتها أو فوقها على ما تبيّن، فتعيّن[٤] أن تكون لأمرٍ غيرِ جسمانيّ ولا ذي علاقةٍ مع المادّة، فإن وجب وجوده فهو المراد، وإن أمكن فيحتاج إلى مرجّح وينتهي إلى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب. ـ وهذه الطريقة في أوّل النظر < لا > يترجّح عليها غيرُها من الطرايق، والفطرة السليمة عند استقصاء حال غيرها يختارها على باقي طرايق المشّائين لأنّ فيها شوبًا حدسيًّا[٥]، وهي التي اعتمدها أرسطاطاليس. فإنّ الأمور الزايلة إمكانُها ظاهرٌ وانفعالُ العنصريّات عن الأمور السماويّة، وليس الموجودات متكافئةً، فإنّ الأجرام السماويّة قاهرةٌ للعنصريّات، والكواكب أشرف ما في السماء، والشمس أَظهرُ وأَقهرُ ما في السماويّات[٦]، وما[٧] وقع توهّمٌ للقاصرين[٨] إلاّ بحسب الغلط في السماويّات[٩]، وهذه الطريقة تنفي كونَها الغايةَ الأقصَى وتثبت وراءها ما هو أكملُ منها، وهو محرّكٌ لها لا[١٠] على سبيل مُباشرةٍ وتغيّرٍ، بل على سبيل عشقٍ وإمدادِ نورٍ، فرفعت الحركاتُ هذا التوهّم.

(١٣٥) **ومن المسالك** القريبة التي للمتأخّرين أنّهم يثبتون أنّ الذي وجوده زايد[١١] على الماهيّة يجب أن يكون معلولاً لأنّ الوجود لو كان واجبًا في ذاته[١٢] ما عرض لماهيّة غيرِه، وكلّ عرضيّ معلّل إمّا بالماهيّة ـ كالزوايا الثلثة للمثلّث ـ وإمّا بخارجٍ، وبالجملة[١٣] لا يجب بذاته[١٤] وإلاّ ما كان عارضًا لغيره[١٥]. ـ قالوا: ولا

---

(١) حركاتها BUL: حركتها G.
(٢) ليس R: ليست GUL.
(٣) للأجسام UL: الأجسام R (مطموس في G).
(٤) فتعين GRU: فيتعين L.
(٥) شوبًا حدسيًا RL: شوب حدسي GU.
(٦) السماويات GUL: السموات L.
(٧) وما GRL: ولما U.
(٨) للقاصرين GRU: القاصرين L.
(٩) السماويات GRU: السموات L.
(١٠) لا GR: ـ UL.
(١١) زايد GRU: زايدًا L.
(١٢) في ذاته GRtUL: لذاته R.
(١٣) وبالجملة R: وفي الجملة GUL.
(١٤) بذاته GRUL: في ذاته Rt.
(١٥) لغيره R: بغيره GUL.

يمكن أن يكون الماهيّة علّةً لوجود نفسها، فإنّه يلزم أن تكون قبلَ الوجود موجودةً لأنّه يلزم أن يكون العلّة متقدّمةً على المعلول بالوجود، وتقدّمُ الماهيّة على الوجود بالوجود ممتنعٌ. ـ ولمّا كانت الأجسام وأعراضها وجودُها زايدًا[١] على الماهيّة ـ وكلّ ما وجوده زايد على الماهيّة فهو ممكن ـ فجميع الأجسام والأعراض ممكنةٌ، فيحتاج في وجودها إلى واجب الوجود، وواجب الوجود آنيّتُه ماهيّتُه، وإلاّ إنّ زاد وجوده على ماهيّته لكان ممكنًا. ـ ثم يثبتون أنّ الذي وجوده ماهيّته لا يتعدّد، فإنّه إن كان شيئان وجودهما عين الماهيّة فلا يختلفان بالحقيقة ـ فإنّ حقيقتهما واحدةٌ وهي[٢] الوجود المحض ـ ولازم الماهيّة لا يختلف فيهما، فلا يقع الامتياز به[٣]، والعرضيّ الغير اللازم ليس اقتضاءً[٤] لماهيّةٍ واحدٍ منهما وإلاّ كان لازمًا متّفقًا في كِلَيهما، فلا بدّ من مخصّصٍ خارجٍ عنه تخصّصه به[٥] ويتعيّن هويّته بذلك التخصيص[٦]، فيكون ممكنًا. وإذا كان كِلاهما كذا فكِلاهما ممكن، فيحتاجان[٧] إلى مرجّحٍ وقد فرضنا[٨] واجبين، هذا محال. فبهذه الطريقة تبيّن إمكان العالَم ووحدانيّةُ واجبِ الوجود بذاته.

(١٣٦) **بحث وتخلّص**[٩] وهذا[١٠] إنّما يتمشّى إذا ثبت أنّ الوجود الزايد على الماهيّات له صورة في الأعيان ليُبنى[١١] عليه الكلامُ من أنّه إذا كان زايدًا ليس بواجب في ذاته وإلاّ ما قام بغيره، والماهيّة لا تكون مُوجِبةً لوجودِ نفسِها. وأمّا إذا أُخذ الوجود أمرًا[١٢] اعتباريًّا فلا هويّةَ له في الأعيان، فلا علّةَ له في الأعيان، فلا يتقرّر هذه الطريقة. ـ ثم قوله «إنّ الوجود العرضيّ لو كان واجبًا بذاته ما عرض للماهيّة» فإذا قيل «لِمَ قلتَ إنّه لا يعرض للماهيّة؟» فيقول «لأنّه[١٣] إذا عرض فيكون قيامُه بالماهيّة»، ومعنى قيامِه بالماهيّة أنّ الوجود وجوده في الماهيّة، فَفيه اعترافٌ ما

---

(١) زايدًا RL: زايد GU.
(٢) وهي GRL: وهو U.
(٣) به GRU: ـ L.
(٤) اقتضاء GRU: مقتضى L.
(٥) به GRL: ـ U.
(٦) التخصيص GUL: التخصص R.
(٧) فيحتاجان GRU: محتاجان L.
(٨) فرضنا GRU: فرضًا L.
(٩) بحث ويخلص (وتخليص U) RUL: تعقب G.
(١٠) وهذا R: وهذه GUL.
(١١) ليبني RUL: ليتني G.
(١٢) أمرًا GRU: ـ L.
(١٣) لأنه GRL: إنه U.

بأنّ للوجود قيامًا أي وجودًا[١] ويؤدّي إلى السلسلة الممتنعة[٢].

ومَن أراد أن يقرّر هذه الطريقة أَقرَبَ من هذا ربّما يتأتّى له أن يقول: إنّ الوجود إذا كان زايدًا على الماهيّة يقع الماهيّةُ تحت مقولةٍ على ما سبق من الحصر المذكور، وهبْ أنّ الإعراض لا تنحصر في مقولةٍ، أليست[٣] قايمةً بغيرها على أيّ عددٍ كان معلومٍ أو مجهول؟ وكلّ مقولةٍ يُتصوجر الشركة فيها. ثمّ مقولات الإعراض قيامُها بغيرها، وأَمّا الجواهر[٤] فمحتاجةٌ إلى المخصِّصات، أو أنّ بعضها يحتاج[٥] إلى المخصِّصات. وإذا صحّ الإمكان على ما تحت الجنس[٦]، صحّ على الجنس لطبيعته، إذ لو امتنع الإمكان على طبيعة الجنس ـ وما يمتنع على طبيعة الجنس يمتنع على طبيعة النوع[٧] ـ فكان لا يُتصوّر ممكنٌ من ذلك النوع[٨]، وإن أُخذتِ الطبيعةُ الجنسيّةُ أيضًا اعتباريّةً، فإنّ الحيوانيّة عند مَن يأخذها اعتباريّةً لمّا استحال عليها الحجريّة تستحيل على الأنواع التي تحتها، والممتنع على الجنس ـ وكذا الواجب عليه إذا كان للطبيعة لا لأجلِ عروضٍ بسبب كونه ذهنيًا ـ يتعدّى إلى الأنواع. فإذا احتاجت مقولاتٌ من الاعراض وأنواعٌ تحت مقولةِ الجوهرِ إلى غيرها ولزم الإمكان على بعضٍ ما يقع تحت الجوهر وعلى جميع المقولات الباقية، فلو دخل واجبُ الوجود تحت مقولةٍ للزم فيه جهةٌ إمكانيّةٌ باعتبار الجنس، فما كان واجبًا بل كان ممكنًا، وهو محال. وإذ لم يدخل تحت مقولةٍ فلا ينبغي أن يكون له ماهيّةٌ ووجودٌ بل يجب أن يكون وجودُه ماهيّتَه[٩]. والأجسام كلُها وهيئاتها ليست كذا، فإنّ وجوداتها زايدةٌ على الماهيّة، وإن أُخذت أيضًا اعتباراتٍ، فتلك الماهيّات الزايدة على الوجود ـ سواءٌ كان الوجود اعتباريًا أو غيرَ اعتباريّ ـ ممكنةٌ لصحّةِ[١٠] الإمكان على الجنس من المقولات كلّها ـ سيّما على الحصر الذي ذكرناه ـ ويحتاج

---

(١) قيامًا أي وجودًا L: قيام أي وجود GRU.
(٢) إلى السلسلة الممتنعة GRUL: إلى التسلسل الممتنع R.
(٣) أليست GRL: ليست U.
(٤) الجواهر RUL: الجوهر G.
(٥) يحتاج R: محتاجه GU محتاج L.
(٦) تحت الجنس R: تحت جنس GUL.
(٧) إذ لو امتنع... على طبيعة النوع GRU: إذ لو امتنع على الجنس لامتنع على طبيعة النوع L.
(٨) من ذلك النوع GRU: عن ذلك الجنس L.
(٩) ماهيته GRU: ماهية L.
(١٠) لصحة GRU: بصحة L.

إلى مرجّح. وأمّا واجب الوجود فماهيّته[1] على الطريقة المشهورة للمشّائين هي الوجود[2]، فالذي هو صفةٌ اعتباريّةٌ أو غيرُ اعتباريّةٍ لغيرِه فهو له ماهيّةٌ في نفسه، فلا وجودَ عين الهويّة لغيره إلاّ له ـ كان الوجود اعتباريًا أو غير اعتباريّ ـ، ولا[3] وجودَ متحصّل في الأعيان إلاّ هو على طريقة أصحاب الاعتبارات.

(١٣٧) وإذا تقرّرتْ هذه القاعدةُ فيتأتّى من ههنا إثبات أن ليس في الوجود شيئان هما واجبَا الوجود، فإنه إذا[4] كان الوجود نفسَ الماهيّة لهما، ولازم النوع يتّفق والعارض الغريب يُوجِب المخصِّصَ الخارجيَّ، ولا يصحّ أن يخصِّص كلُّ واحدٍ منهما نفسَه بشيءٍ ـ فيتقدّم تخصّصه على تخصّصه ـ ولا أن يخصِّص كلُّ واحدٍ منهما الآخر بشيء ـ فيتقدّم تخصّص كلّ واحدٍ على تخصّص مخصِّصه ـ فيتقدّم تعيّنُه[5] على تعيّن نفسه، وهو محال. ـ ولا يتأتّى أن يُفرَض بين واجبَي الوجودِ المتّفقيِّ الماهيّةِ الامتيازُ لكماليّةٍ[6] ونقصٍ على الطريقة المذكورة مِن قبلُ، فإنّ الماهيّة المتّفقة إن كان الكمال لها ليس بعلّةٍ فيجب أن يكون وقوعُها ناقصًا لعلّةٍ من مَرتبةِ فاعلٍ أو قابلٍ أو شيءٍ من المخصِّصات، فلا يكون واجب الوجود إلاّ الكامل، والآخر ممكن، فهذه حجّةٌ على الوجود والوحدةِ لواجب الوجود.

وأمّا الذي يطول في الكتب من البرهان على وحدة واجب الوجود ـ وحاصلُه أنّه لو كان واجبانِ ما صحّ الاشتراك من جميع الوجوه وإلاّ كانَا واحدًا، ولا الافتراق من جيمع الوجوه فإنّهما اشتركا في وجوب الوجود، فإن اشتركَا من وجهٍ[7] وافترقَا من وجهٍ[8] فيصير الذي به الاشتراك متوقّفًا على المميّز فيمكن في نفسه ـ إنّما يتقرّر[9] إذا بيّن أنّ الوجود لا يصحّ أن يكون اعتباريًا لواجب الوجود ولا زايدًا على الماهيّة، وإن لم يتبيّن هذا فيقول القايل: يشتركان في وجوب الوجود، وهو اعتباريّ لا وجود له في الأعيان، فليس ممّا يحتاج إلى علّةٍ.

(١٣٨) ومَن يذكر[10] من المتأخّرين: أنّ ماهيّة الأوّل أَعْلَى من وجوب

---

(١) فماهيته GRU: فهو ماهيته L.
(٢) هي الوجود R: هو الوجود GUL.
(٣) ولا RL: فلا GU.
(٤) إذا GRU: ان L.
(٥) تعينه RUL: بعينه G.
(٦) لكمالية GU: بكمالية RL.
(٧) من وجه GUL: في وجه R.
(٨) من وجه GRtUL: في وجه R.
(٩) يتقرر GRU: يتصور L.
(١٠) يذكر GRL: ذكر U.

الوجود، بل هي ماهيّةٌ لا اسم لها إذا عُقلتْ[1] يلزمها في العقل أنّها واجبة الوجود، ـ يجب أن يؤوّل كلامه فيكونَ قوله «إنّها أَعْلَى من وجوب الوجود ويلزمها في العقل هذا» معناه: أنّا لا يمكننا تصوّرُ وجوبِ الوجودِ إلاّ مع تركيبٍ، فيكون للوجود مفهومٌ للوجوب آخر، فأمّا الوجود الذي وجوبُه كماليّةُ وجودِه وهو بسيط فلا اسم دالّ عندنا على ما يليق بكماليّته وبساطتِه، وهذا التركيب المأخوذ بحسب مفهوم هذا اللفظ المركّبِ إنّما هو لازمٌ من لوازمه[2]. ـ وإن لم يكن تأويله هكذا، فلا يبقى له حجّةٌ على وحدانيّة واجبِ الوجودِ: لا المبنية على أنّ[3] ما أنّيّتُه ماهيّتُه لا يتعدّد، ولا على هذه الحجّة المذكورةِ آنفًا، فإنّ وجوب الوجود إذا جُعل[4] لازمًا ـ وهو الذي اشتركا فيه وهو لازم عقليّ ـ يجوز أن يكون للمختلفات لازمٌ واحدٌ كما سبق سيّما لازم عقليّ.

(١٣٩) **بحث وتعقب**[5] وأمّا الذي يقتصر عليه بعض مَن لا تحصيل له من المتأخّرين: إنّ الواجبَين إذا اشتركا في الوجود فلا بدّ من مفارقٍ، فقال «لا يكون الفارقُ العرضيَّ فإنّه يحصل بعد الذات، ولا بالذاتيّات[6] فإنّ الذاتيّات إن كانت ذاتيّةً لواجب الوجود من حيث هو واجب الوجود فلا يتكثّر بها، وإن كان لغيرِ ذلك فيحتاج إلى علّةٍ». ـ فقوله «لا يكون الفارق عرضيًّا لأنّه يحصل بعد الذات» هذا التعليل من أسخف ما يقال. أليس نوع الإنسان أشخاصُه تمايز بعضها عن بعضٍ[7] بأمورٍ عرضيّةٍ؟ فوُجد من الفارق[8] عرضيًّا[9]. فقوله «لأنّه يحصل بعد الذات» ـ أيّ مَدخل له في امتناع التمييز بين الأشياء بالعرضيّات؟ إنّما امتنع إن لو كان العرضيُّ بعد تميّز[10] الذات، وليس ذلك بصحيحٍ ممّا يتبيّن من مميّزات أشخاص[11] الأنواع، وفيه خللٌ آخر يُعرَف ممّا سبق. ـ ثمّ قوله «فالذاتيّات[12] إن كانت ذاتيّةً لواجب الوجود من حيث هو واجب الوجود فلا يتكثّر بها، وإن كان لغيرِ ذلك

---

(١) عقلت RUL: عقل G.
(٢) لازم من لوازمه GUL: لازمه R.
(٣) على أن GRU: أن L.
(٤) إذا جعل RL: إذ جعل GU.
(٥) بحث وتعقب RUL: فصل G.
(٦) ولا بالذاتيات RUL: ولا بالذات G.
(٧) بعض GUL: البعض R.
(٨) الفارق RUL: المفارق G.
(٩) عرضيًا GRU: عرضي L.
(١٠) تميز RL: تمييز GU.
(١١) أشخاص L: ـ GRU.
(١٢) فالذاتيات R: الذاتيات GU بالذاتيات L.

فيحتاج إلى علّةٍ» مختلٌّ لأنّه يقول الخصم: وجوب الوجود لازمٌ اعتباريٌّ، ولكلّ واحدٍ منهما[١] ذاتٌ وحدانيّةٌ، وعلى تقدير النزول: لكلّ واحدٍ منهما ذاتيّاتٌ كما يكون للحقايقِ البسيطةِ لا التركيبيّةِ. ولا يشتركان في ذاتيٍّ أصلاً. ووجوب الوجود عرضيٌّ لازمٌ في التعقّل، فلا يلزم أن يكون لكلّ واحدٍ مخصّصٌ، وعلى تقدير تسليم الاشتراك في ذاتيٍّ لا يصحّ أن يقال «إنّ اللونيّة تخصّصُها في الأعيان بالسواد لعلّةٍ» إذ لو كان كذا كان لحوقُ فصلِ السواد بها[٢] ممكنًا، فكان يجوز حصولُ ذاتها بعينها مع فصل البياض، وهو محال، بل مِثل هذا إنّما يقال إذا كانت أجزاءٌ موجودة لكلٍّ واحدٍ منها[٣] وجودٌ مستقلٌّ، أمّا ذاتيّات الأمورِ البسيطةِ فلا، فحجّة هذا الفُضُوليّ لغوٌ. بلى[٤] إنّما يتأتّى إذا بُيّن أنّ الوجود في واجب الوجود خاصّةً ليس باعتباريٍّ وإن وُضع اعتباريًّا في غيره، وإنّ ماهيّته عينُ الوجود، فيتمشّى توجيهٌ أنّه يلزم الاشتراك في الماهيّة والافتراق بأمرٍ آخر على ما ذكرناه مِن قبلُ، لا غير.

وأمّا الحجّة الإقناعيّة في إثبات الوحدانيّة المبنيةُ على العربدة بين الصانعَين، فذلك كلام آخر يُذكَر[٥] في كتب الخطابيّات[٦]. ـ وإذا تبيّن أنّ واجب الوجود واحدٌ فالكثرة ممكنةٌ معلولةٌ مفتقرةٌ في الوجود إليه.

(١٤٠) وواجب الوجود كما لا يقبل قسمةَ العامّ منه إلى الجزئيّات فلا يقبل القسمة الكمّيّة لأنّها مستدعية للجسميّة، وقد بُرهن تركّبُ الجسم وافتقارُه إلى أمور كثيرة وكون عامّه[٧] منقسمًا[٨] إلى الجزئيّات فهو ممكن من وجوهٍ شتّى. وواجب الوجود ليس فيه تركيب من أجزاء[٩] فإنّه يكون معلولَ أجزائه، فيكون ممكنًا. ثمّ أجزاؤه لا يصحّ أن تكون واجبةً إذ لا تعدّد في واجب الوجود أصلاً. وتبيّن لك أنّ واجب الوجود ليس بجسمٍ ولا عرضٍ، ولا يدخل[١٠] تحت مقولة الجوهر ولا تحت مقولات الإعراض، وفي الجملة ليس ممّا يحلّ محلاً. وإذ لم يشارك الأشياء

---

(١) منهما GRL: منها R.
(٢) بها GRU: لها L.
(٣) منها GRU: منهما L.
(٤) بلى R: بل GUL.
(٥) يذكر GRL: ـ U.
(٦) في كتب الخطابيات (الخطابات L) GRL: في الخطابات U.
(٧) عامه RUL: عام G.
(٨) منقسمًا GRL: منقسمة U.
(٩) أجزاء GRU: الأجزاء L.
(١٠) ولا يدخل GRU: فلا يدخل L.

في معنًى جنسيٍّ فلا يفارقها بفصلٍ، فلا حدّ له تعريفيًّا. وإذ لا كمّيّة له بوجهٍ ما فلا حدّ له مقداريًّا. وإذ لا واجب غيره فلا ندّ له. وإذ لا موضوع له[1] ولا مساوِي له في القوة ممانعًا، فلا ضدّ له باصطلاح العامّة والخاصّة.

(١٤١) بحث وتحصيل وأمّا الشكّ الذي اضطربوا في حلّة ـ وهو أنّ واجب الوجود شارك وجوداتِ الماهيّات في مفهوم الوجود فلا بدّ ممّا يميّزه عن الوجودات[2] فيصير ذاتُه معلولَ المميّز ـ فأمرُه بعد معرفة القوانين المتقدّمة سهلٌ. ـ وأمّا ما أُجيبَ به عنه ـ من أنّ وجوبه ليس إلاّ سلب العلّة عنه فمعنى كونه واجبَ الوجود هو أنّه لا علّة له ـ جواب غير صحيح. أمّا أوّلاً: فلأنّ كونه لا علّة له إنّما هو تابعٌ لوجوب الوجود لا نفس وجوب الوجود. ثمّ لقايلٍ أن يقول: لمّا كان وجود[3] واجب الوجود شارك الوجودات في مفهوم الوجود، فكونه «لا علّة له» هل كان لنفس مفهوم الوجود أو لأمرٍ زايدٍ عليه؟ فإن كان لنفس[4] مفهوم الوجود، فيجب أن لا يكون لوجودٍ ما علّةٌ. وإن كان لأمرٍ زايدٍ عليه[5] ـ سواءٌ كان ذلك الزايدُ الوجوبَ أو غيرَه ـ فيلزم كثرةٌ في ذاته، وهو محال.

ليس ههنا جوابٌ ولا دفعٌ للشكّ[6] بوجهٍ من الوجوه إلاّ[7] في الاعتراف بأنّ من المتميّز بين الشيئين الكماليّة والنقص كما ذكرنا في ما سلف. والكماليّة في الأعيان ليست زايدةً على الشيء، ومعنى وجوبِ الوجودِ كماليّةُ الوجود لا غير. ـ والذي يُقال إنّ الوجود لا يختلف بالشدّة والضعفِ ولكن يختلف بثلاثة أشياء: الوجوب والإمكان، والتقدّم والتأخّر، والعلّيّة والمعلوليّة، ـ لا يقدح في ما ذكرنا[8] من لزوم الاختلاف بالكماليّة التي أثبتنا الامتياز بها في أشياء، بل إذا بحثتَ[9] عن معنى الوجوب في واجب الوجود لا تجد إلاّ ما ذكرنا.

سؤال طبيعة الوجود العامّة لو اقتضت التخصّص[10] بواجب الوجود فما كان

---

(١) وإذ لا موضوع له GUL: ـ R.
(٢) الوجودات GRL: الموجودات U.
(٣) وجود GRL: وجوب U.
(٤) لنفس RUL: نفس G.
(٥) عليه R: ـ GUL.
(٦) للشك GRL: الشك U.
(٧) ألا RUL: ولا G.
(٨) في ما ذكرنا RtL: فيه ما ذكرنا GRU.
(٩) بحثت GRU: بحث L.
(١٠) التخصص GRU: التخصيص L.

غيرُه يوصف بالوجود، وإن لم يقتضِ[1] التخصّصَ به فتخصّصه به ممكنٌ، فيفتقر إلى علّةٍ.

جواب قد بيّنّا من قبلُ أنّ هذا النمط إنّما يتوجّه في ذواتٍ فيها الطبايع ـ التي يعرض لها العموم ـ واقعة محصّلة. وكذا الأمور التي بها التمايز. فأمّا[2] الأمور العامّة إذا كانت اعتباريّةً ـ وفي الجملة ما لا يكون في الأعيان لها ذوات[3] محصّلة ـ فلا يلزم هذا الكلام، لأنّها لا وجود لها في الأعيان حتى يقال «التخصّص إنّما[4] يلحقها لعلّةٍ» بل الواقع في الأعيان شيء واحد. وأمّا الأمر الذهنيّ فحاجته إلى المخصِّص ـ أو المحلِّ أو أشياءَ[5] كثيرةٍ ـ لا تخلّ باستغناء الخارجيّ. وارجع إلى تفصيل القسطاس[6] في تحقيق هذا المعنى.

(١٤٢) ولمّا علمتَ أنّ الوحدة اعتباريّة فلا[7] يلزم من وصفِنا واجبَ الوجود بأنّه واحدٌ أن تزيد الوحدةُ[8] على ذاته، وقد[9] علمتَ هذا في تفصيل القسطاس أيضًا. ـ والذي قيل في الكتب في حلّ شكّ الوحدة ـ إنّ «وحدة واجب الوجود سلبية» معناها سلبُ القسمةِ عنه[10] ـ غيرُ مستقيم لدفعِ الشكّ، فإنّه قد تبيّن[11] أنّ الوحدة التي هي مبدأ العدد لا يجوز أن تكون سلبيّة، والوحدة التي هي مبدأ العدد مقولةٌ عليه: فإنّه وإن كان متعاليًا عن مشاركة الممكنات إلاّ أنّ الذهن[12] يمكن أن يعدّه في الموجودات ويأخذه واحدًا ثانيه العقل الأوّل وثالثُه[13] العقل الثاني ـ أي بحسب الوجود ـ فليس إلاّ ما ذكرنا.

سؤال أليس هو الموجود لا في موضوع؟ فيدخل تحت الجوهر؟

جواب إذا تأمّلتَ ما ذكرنا في حصر المقولات استغنيتَ عن الجواب[14] ههنا. ـ والذي يُذكَر في الكتب: إنّا إذا قلنا للجوهر إنّه «موجود لا في موضوع» لا

---

(١) يقتض R: يقتضي GUL.
(٢) فأما الأمور RL: فالأمور GU.
(٣) لها ذوات GUL: لها ذات R.
(٤) إنما R: بما GUL.
(٥) أو المحل أو أشياء RL: والمحل وأشياء GU.
(٦) إلى تفصيل القسطاس: راجع ههنا ص ٣٤٣.
(٧) فلا GRN: ولا L.
(٨) الوحدة GRtUL: وحدته R.
(٩) وقد GRL: فلا U.
(١٠) عنه GUL: ـ R.
(١١) تبين R: بين GUL.
(١٢) الذهن RL: للذهن GU.
(١٣) وثالثه GRL: ثالثه U.
(١٤) الجواب RUL: جواب G.

نعني[1] به الوجود[2] بالفعل حتى كان الذي يعلم أنّ العنقاء جوهرٌ يعلم أنّه موجودٌ، بل يعني به أنّه ماهيّة إذا وُجدت تكون لا في موضوع. وواجب الوجود لا يصحّ أن يقال إنّ له ماهيّة إذا وُجدت تكون لا في موضوعٍ[3]، بل واجب الوجود لا ماهيّة له ـ أي الأمر الذي يزيد عليه الوجود ـ بل ماهيّتُه هو الوجود ـ أي الذي هو به ما هو الوجود ـ ومفهوم الماهيّة التي تُسلَب عنه غيرُ مفهوم الماهيّة التي تُثبَت عليه، وقد علمتَ هذا من فصلٍ سابقٍ. ولو كان الوجود بالفعل داخلاً في حقيقة الجوهر لكان واجبُ التجوهر[4] واجبَ الوجود، فما كان الجسمُ ممكنَ الوجود لأنّه واجب الجوهريّة. فإذا لم يكن لواجب الوجود وجودٌ وماهيّةٌ لا يصحّ أن يُقال في حقّه إنّه ماهيّة إذا وُجدت تكون لا في موضوع، فإنّ هذا لا يصحّ أن يقال إلاّ في ما يزيد وجودهُ على الماهيّة، وإن[5] كان الوجود عرضيًّا للماهيّات فبمجرّد انضيافِ سلبِ الموضوعِ إليه لا يكون جنسًا.

(١٤٣) وواجب الوجود أحقُّ الأشياء بالوحدة وبالحقيقة[6] على جميع مفهوماتِ الحقّ المذكورةِ، وله الكمال المطلق، كيف[7] وكلّ كمالٍ مستفادٌ عنه! وواجب الوجود لا يجوز أن ينعدم لأنّه إن انعدم فهو ممكن أن لا يكون < بالإمكان > الخاصّ، وكلٌّ ممكنُ أن لا يكون ممكنُ أن يكون، وقد كان واجبًا. ثم لا حاجة إلى هذا، فإنّ واجب الوجود لذاته[8] ممتنعُ العدم. ـ ولا يجوز أن يكون له صفةٌ متقرّرةٌ في ذاته، فإنّ الصفة ليست بواجبة[9] الوجود إذ الصفات كلّها مفتقرةٌ[10] إلى ما تقوم به، وكلّ ما قيامُه بأمر ليس هو نفسَه فوجوب وجوده متعلّقٌ به، وكلّ ما يتعلّق وجوبُ وجودِه بشيءٍ ليس هو ذاتَه فهو ممكنٌ في نفسه، فالصفات كلّها ـ كيف كانت ـ ممكنةٌ في نفسها، كيف وقد تبيّن أنّ لا واجبَين[11] في الوجود!

---

(١) لا نعني RUL: ولا نعني G.
(٢) الوجود GRL: الموجود U.
(٣) وواجب الوجود... لا في موضوع GRU: ـ L.
(٤) التجوهر RU: الجوهر GL.
(٥) وإن R: وإذا GUL.
(٦) وبالحقيقة GRU: ـ L.
(٧) كيف GRU: وكيف L.
(٨) لذاته GUL: ـ R.
(٩) بواجبة GRL: بواجب U.
(١٠) مفتقرة GRL: متقررة U.
(١١) واجبين GRU: واجبان L.

وأمّا أنه هل يجوز عليه صفةٌ ممكنةٌ؟ فنقول: الصفة المتقرّرة في ذاته الممكنةُ أيضًا محالٌ. أمّا أوّلاً: فلأنّ[1] الجهة الفاعليّة بالضرورة غيرُ الجهةِ القابليّة، لأنّ الفعل للفاعل قد يكون في غيره ـ ولا مانع عن ذلك ويُسلِّم الخصم ـ والقبول للقابل يستحيل أن يكون في غيره، وقد عُلم من ضابط الشكل الثاني أنّ الشيئين اللذَين يمتنع على أحدهما ما يمكن على الثاني ـ بالإمكان العامّ أو الخاصّ ـ فبالضرورة يتباينان. ـ وثانيًا: إنّ الجهة القابليّة لا تقتضي التحصيل بالفعل[2]، والفاعليّة هي المخرجة[3] إلى التحصيل، فاختلف الجهتان. ـ وثالثًا: إنه لو كانت الفاعليّة عينَ القابليّة لَقَبِلَ كلُّ ما فَعَلَ بنفسه وفَعَلَ كلّ ما قَبِلَ بنفسه. ـ واضبط ما يُذكَر في الضابط المشهور أنّ الاثنَين أبدًا لا يصيران واحدًا إلاّ بما يُفرَض من اتّصال وامتزاجٍ، فإنّهما إن بقي كلاهما فلا اتّحاد، وإن بطل أحدهما أو كلاهما فلا اتّحاد أيضًا. والضابط الثاني أنّ الواحد أبدًا لا يصير اثنَين إلاّ بتفصيلِ مركَّبٍ أو بتفريقِ أجزاءِ مركّبٍ واحدٍ[4]، فإنه إن بقي هو ـ وهو واحد ـ فما صار اثنَين[5]، بل ربّما حصل شيءٌ آخر يكون ثانيًا[6] له. وإن بطل هو وحصل شيءٌ آخر فما صار اثنَين أيضًا، وأبدًا لا يصير المفهومان مفهومًا واحدًا، ولا الاعتباران اعتبارًا واحدًا. ـ فإذا كانت جهةُ القبول غيرَ جهة الفعل في نفسها فلا يُتصوّر أن يكون في شيءٍ واحدٍ من جميع الوجوه جهتان مختلفتا[7] الاقتضاءِ، وإذا فُرِضَ في واجب الوجود جهةُ فعلٍ وجهةُ قبول[8] ـ فيلزمَ الجهتان في ذاته ـ محصّلتان[9] ليختلف اقتضاؤهما، فيتركّب وهو محال هذا.

وأمّا الصفات التي تُتصوّر عليه فهي إمّا سلبيّة كالقدوسيّة والفرديّة، وإمّا إضافيّة[10] كالمبدَئيّة والمُبدِعيّة والعلّيّة، فإنّ الإضافات غير متقرّرة في ذوات الأشياء، فيتبدّل ما على يمينك ويصير إلى شمالك ولم يتغيّر في ذاتك شيءٌ ممّا يتعلّق بفعل وانفعال، وإمّا اعتباريّة كالشيئيّة والوحدة والحقّيّة، فيجوز عليه بل يجب

---

(١) فلان GRL: فإن U.
(٢) بالفعل R: بالفعلية GUL.
(٣) المخرجة GRU: المحوجة L.
(٤) مركب واحد GRU: مركب واحدًا L.
(٥) اثنين RL: اثنان GU.
(٦) ثانيًا له GUL: له ثانيًا R.
(٧) مختلفتا GUL: مختلفًا R.
(٨) قبول: اقتضاء GRUL.
(٩) محصلتان GRU: المختلفتان L.
(١٠) إضافية RUL: الإضافية G.

له صفات من هذا القبيل، وإنما يصحّ عليه نفس الإضافة لا صفة يلزمها الإضافة.

(١٤٤) ضابط وكلّ كمال للوجود من حيث هو وجود ولا يُوجِب التكثّر والتركّبَ بوجهٍ من الوجوه فلا يمتنع على واجب الوجود، وما لا يمتنع عليه يجب له إذ لا قوة إمكانيّة فيه. فإذا بيّن أنّ الإدراك من حيث هو إدراك كذا، وكذا الحياة[١] ونحوهما، فيجب له. والكلام في علمه طويلٌ أخّرناه إلى بحث في الإدراكات. هذا غاية ما يتأتّى أن يتقرّر به طريقة المشّائين. ـ وأما الخطب العظيم الكريم الذي يشتمل عليه مرموزاتُ كتابنا الموسومِ بحكمة الإشراق، فلا نباحث فيه إلاّ مع أصحابنا الإشراقيّين، إذ ليس غرضَنا فيه ذَبٌّ تعصّبيٌّ أو مجادلةُ خصمٍ بل تحقيقٌ ورَصَدٌ روحانيٌّ ومباحثُ قدسيّةٌ وتجاربُ صحيحةٌ وطرايقُ خلعٍ وتجريدٍ. وما[٢] وقع لنا ولغيرنا كتابٌ يقرب منه[٣] في العلم الإلٰهيّ، بل لو قلتَ «ما صُنِّفَ في الإلٰهيّ غيرُه» لصدقتَ! مع أنّ قواعد علوم أُخرى لا تُوجَد في كتابٍ أعجب منه. ورتّبنا له خطًّا آخر وسطرناه به تأييدًا[٤] من اللّه وإلهامًا[٥] منه، لا حول إلاّ حوله ولا قوة إلاّ قوته، سبحانه إليه[٦] يرجع الأمر كلّه!

(١٤٥) ولنرجع إلى ما يليق بطريقة المشّائين، فنقول: وممّا يجب عليهم أن يستحكموا به القواعد طريقةٌ أُخرى تبتني على النفس وهي محكمةٌ تبتني على حدوث النفس، فنقول: قام البرهان على أنّ النفس لم تكن قبلَ البدن بامتناع التمايز واستحالةِ التناسخ ـ بامتناع مطابقة ما منه وما إليه على ما سنذكر ـ وإنّها حادثةٌ فهي ممكنة، فتفتقر[٧] إلى مرجّحٍ، ومرجّحها[٨] لا يكون جسمًا. ولا يجوز أن يُقتصر في بيان أنّ الجسم لا يفيد وجودَ النفس على قولهم «إنّ الجسم لا يجوز أن يُوجِد ما ليس منه على جهة وليس بينه وبينه علاقةٌ وضعيّةٌ»، فإنّ الخصم أو الوهم ربّما يعارض، فيقول: كما جاز عندكم حصول الجسم من المفارق بالكلّيّة مع عدم العلاقة الوضعيّة والنسبة الحيّزيّةِ فكذلك جوّزوا حصول مفارقٍ عن الجسم من دون علاقة وضعيّة ونسبةٍ جسميّةٍ. ـ بل يجب الرجوع إلى قاعدة أُخرى: وهي أنّ الشيء

---

(١) الحياة GRU: الحيوة L.
(٢) وما GRL: ما U.
(٣) يقرب منه GRU: أصح منه L.
(٤) تأييدًا R: بأيد GU بتأييد L.
(٥) وإلهامًا R: وإلهام GUL.
(٦) إليه GRL: ـ U.
(٧) فتفتقر R: مفتقرة GUL.
(٨) ومرجحها L: ومرجحه GRU.

لا يُوجِد ما هو أشرف منه، فإنّ وجود المعلول تابعٌ[1] لوجود العلّة ومستفادٌ عنه، فلا يصحّ أن يساويه فضلاً عن أن يكون أشرف منه. وهذا على طريقة مَن يأخذ الوجود اعتباريًّا أظهرُ، فإنّ عنده الشيء[2] له[3] من الفاعل ماهيّتُه، فإذا كانت الماهيّة نفسها من الفاعل وهي كظلٍّ له، فلا يصحّ أن يكون الظلّ أتمَّ وأكملَ وأشرفَ من ذي الظلّ. وإذا كانت النفس مفتقرةً إلى مرجّحٍ وليس مرجّحُها جسمًا وجسمانيًّا[4]، فينبغي أن يكون أمرًا غيرَ جسميٍّ: فإن كان واجبًا فهو المطلوب وإن كان ممكنًا فيحتاج إلى مرجّحٍ، وينتهي[5] إلى واجب الوجود بذاته. وهذا برهانٌ على وجود واجب الوجود سهل المأخذ مُحكَم بعد معرفة النفس وحدوثِها، وعند الاستبصار يترجّح على كثير ممّا سبق، ولهذا قيل في الكلام العتيق[6] «يا إنسان! اعرفْ نفسَك تعرْف ربَّك».

(١٤٦) وربّما يتأتّى البرهان من هذا المأخذ على وحدانيّة واجب الوجود وحياتِه بطريقٍ قريبٍ ـ وإن كان يقع فيه قليل حَيدٍ[7] عن بعضِ قواعدَ فرعيّةٍ[8] للمشّائين نذكرها إجمالاً ـ ينفع[9] لِمَن استبصر، وهو أن يرجع الإنسان إلى ذاته، وقد عرف أنّ الكلّ لا يُعقَل ولا يقع الشعور به إلاّ بأجزائه. فكما استمرّ شعورُه بذاته مع نسيان أجزاء بدنِه ـ من القلب والدماغ ـ فكذلك استمرّ شعوره بذاته مع نسيان ما يُفرَض فصلاً للنفس[10] مجهولاً[11]، ولا يجوز أن يكون الإنسان شاعرًا بذاته لصورةٍ تحصل من ذاته لذاته، فإنّ صورة تحصل في المدرك المشيرِ إلى ذاته بـ «أنا» غيرُه بل هي شيء[12] بالنسبة إليه «هو»، وهو مدرِكٌ لأنانيّته[13] لا لشيءٍ هو بالنسبة إليه «هو». فإذن ليس إدراكُه لذاته بالصورة ولا بأمرٍ زايدٍ على ذاته كيف كان[14].

---

(١) تابع RUL: ـ G.
(٢) الشيء GUL: إن الشيء R.
(٣) له GRL: ـ U.
(٤) جسمًا وجسمانيًا L: جسم وجسماني GRU.
(٥) وينتهي R: ينتهى GUL.
(٦) العتيق GRU: القديم L.
(٧) حيد GRtUL: حتف R.
(٨) فرعية GRU: عرفية L.
(٩) ينفع GRL: فتنفع U.
(١٠) للنفس GRtUL: للإنسان R.
(١١) مجهولاً GRU: ومجهولاً L.
(١٢) بل هي شيء Rt: بل هي GRUL.
(١٣) لأنانيته: لأنانيته GRUL، أما رواية «الأنانية فأوردها واحتفظ بها قطب الدين الشيرازي ـ في شرحه على كتاب حكمة الإشراق ـ عن نسخة مكتوبة من نسخة مقروءة على المصنف.
(١٤) فإذن ليس... كيف كان RUL: ـ G.

فإذن إدراكُه لذاته لا يفضل على ذاته بأن يكون بصورةٍ أو بأمرٍ[1] وجوديّ. أمّا السلبيّ فسيأتي فيه البحث. ثمّ السلب ليس بجزءٍ لماهيّة شيءٍ[2]، وأمر الإدراك والعلم سيأتي مفصّلاً. فالإنسان عندما يشعر بذاته وعندما يشير إلى ذاته لا يجد في ذاته إلاّ أمرًا[3] يدرك ذاته، وما يُفرَض من سلبِ موضوعٍ أو محلٍّ أو إضافةٍ بدنٍ كلّها عرضيّاتٌ خارجةٌ. ولا[4] يصحّ أن يكون له فصلٌ مجهولٌ، فإنّ إدراكه لذاته ليس بصورة، وذاتُه كما هي غيرُ غايبةٍ عنه، فلا يبقى فيها أمرٌ مجهولٌ مع شعور الذات، فإذا كانت هي على هذه البساطة وهي مفتقرة إلى مرجّحٍ والمرجّحُ يجب أن يكون أشرفَ منه، فينبغي أن يكون عالمًا حيًّا[5]. وليس له فصلٌ، فيلزم أن يكون مُبدِعُه أشرفَ وأبسطَ وأقلَّ تركّبًا وأبعدَ عن المعلوليّة منه[6]. فإذا كان في الوجود واجبانِ، فلا يكونان أنقصَ مَرتبةً من النفس، فإن كانا متمايزَين ولَهما من الشعور الغيرِ الزايدِ ما للنفس وهما مختلفا الحقيقة ففيهما تركيبٌ معنويٌّ والنفوسُ المعلولة أبسطُ منهما[7] وأشرفُ. وإن كانا متّفقَي[8] الحقيقة فلازمُ النوع يتّفق فيهما، والمميّز العرضيّ يحوج[9] إلى المخصِّص على ما سبق. والكمال والنقص أيضًا قد تبيّن[10] حالُهما من أنّ الكمال إذا لم يكن لعلّةٍ فالنقص في النوع لمرجّحٍ ولمرتَبةِ العلّيّة والمعلوليّةِ، فيكون الناقص معلولاً وقد فُرض واجبًا، هذا محالٌ. وإذ لا يصحّ التمايز فمبدأ الأنّيّات كلها أنّيّةٌ حَيّةٌ درّاكةٌ هي أتمُّ الموجودات لا ثانِيَ لها. ـ وهذه الطريقة[11] حايدة قليلاً عن طريقة المشّائين، إلاّ أنّا أوردناها احتياطًا في هذا الموقف، فإنّ إثبات وجود واجب الوجود[12] ووحدانيّتِه أهمُّ المطالب، وإن كان العلمُ بوجوده يشهد به الفطرُ، وهو ممّا يكاد[13] يكفي فيه التنبيه.

---

(1) بأمر RU: أمر GL.
(2) شيء RUL: لشيء G.
(3) امرًا RL: أمر GU.
(4) ولا GRU: فلا L.
(5) عالمًا حيًا R: حيًا عالمًا GUL.
(6) منه: عنه GRUL.
(7) ففيهما... منهما: ففيها... منها GRUL.
(8) متفقي L: متفقًا RU متفقة G.
(9) يحوج GUL: يخرج U.
(10) تبين GRL: بين U.
(11) الطريقة GUL: طريقة R.
(12) واجب الوجود R: الواجب GUL.
(13) يكاد GRL: كاد U.

المشرع الخامس
في فعله ومعنى الإبداع

1.

فصل

< في المعلول الدايم والمعلول الغير الدايم وفي الدايم المعلول والدايم الغير المعلول >

(١٤٧) لمّا قُسّم الموجود[١] إلى علّة ومعلول فقد[٢] يُقسَّم المعلول إلى دايم وغير دايم، ولمّا قُسّم الموجود إلى دايم[٣] وغير دايم فقد[٤] يقسّم الدايم إلى معلول وغير معلول. وجماعة من العوامّ يأخذون في مفهوم الفعل سبق العدم وكونَه صادرًا عن إرادةٍ، وإذا شرطوا في مفهومه الإرادة فيجب أن يمتنعوا عن قولهم «فعل شيء كذا بالإرادة» لأنّها داخلة[٥] في مفهوم الفعل، وإذا[٦] صُرّحتْ في تقييد الفعل بها فيكون كما قيل «إنسان حيوان»، ويجب أن يمتنعوا عن قولهم «فعل كذا بالطبع» فإنّ الإرادة إذا كانت داخلةً في مفهومه ينافي الطبعَ مفهومُ الفعل، فيكون كما يقال «إنسان جماد». وسبق العدم للحادث ليس بفعل الفاعل، فإنّه لو أراد أن يفعل الحادثَ الزمانيَّ من غير سبقِ عدمٍ[٧] لا يُتصوّر، ولو فُرض أنّه كان يقدر أن يفعلَه دون سبق العدمِ، فقد اعترف بدوام الفعل، فإذن العدم السابق ليس بفعل الفاعل، فيعلّق الحادث بفاعله من جهة وجوده الجايز[٨] لا من قِبَل سبق العدم[٩]. ومفهوم وجوب الوجود بالغير لا يمنع وجوبَ الوجود به وقتًا ما ودايمًا. وإن امتنع الدوام على مذهب الخصم، فذلك ليس لمفهومه. والشيئان اللذان يُحمَل عليهما محمولٌ واحدٌ ولأحدِهما دايمًا[١٠] وللآخر وقتاً ما[١١]، ولا يُوجَد لِما هو له وقتًا ما إلاّ وقد

---

(١) الموجود GRL: الوجود U.
(٢) فقد GUL: وقد R.
(٣) ولما قسم... وغير دائم GUL: ـ R.
(٤) فقد GUL: وقد R.
(٥) داخلة RUL: داخل G.
(٦) وإذا R: فإذا GUL.
(٧) عدم GUL: العدم R.
(٨) الجايز (أي الممكن) GRtUL: الخاص R.
(٩) سبق العدم GUL: العدم السابق R.
(١٠) دايمًا L: دايم GRU.
(١١) وللآخر وقتًا ما L: وللآخر وقت ما GRU.

وُجد لِما هو له دايمًا، ويصحّ أن يقال على ما هو له دايمًا إنّه له وقتًا ما ولا يصحّ أن يقال على ما هو له وقتًا ما إنّه له دايمًا: فالذي هو له دايمًا أَحقُّ بحملِهِ عليه. فالمعلوليّة والوجوب بالغير على ما هو معلولٌ[1] ودايمُ الوجودِ بالغير أَحقُّ. وإن امتنع إنسانٌ عن أن يسمّى دايمَ الوجود بالغير مفعولاً بناءً على اصطلاحه ـ إنّه لا يسمّى الشيء فعلاً دون سبق العدم بعد أن يعلم أنّ سبق العدم ليس من الفاعل بل إفادة الوجود[2] الممكن منه ـ فلا مشاحّة معه في اصطلاح، فليصطلح على هذا القسم بالمبدع.

(١٤٨) وممّا يقع لهم فيه الغلط قولهم «إنّ الموجود بوجوده يستغني عن الفاعل» وما رأوا أن البناء يبقى بعد البنّاء، فحملهم ذلك على اعتقاد أنّ تعلّق المعلول بالعلّة ليس في دوام الفعل بل حالةَ الإفادةِ والإحداثِ، وإذا كان دايمَ الوجود فليس له حالةُ إيجادٍ وإبداعٍ، فيكون مستغنيًا دايمًا بوجوده عن غيره إذ[3] لا يُوجَد الموجود. فأمّا قولهم «إنّ الموجود يستغني بوجوده عن الفاعل» وقولهم «إنّ الأمر[4] في الدوام غير محتاج إلى العلّة» ـ فلا حاصل له، فإنّ الشيء الممكن بذاته لا يصير واجب الوجود بذاته ولا[5] يُخرجه الوجود عن الإمكان كما أشرنا إليه، فإذا فُرض موجودًا فلا بدّ من ترجّحِ وجودِه بغيره، وإذا فُرض انتفاء المرجّح فلا يخلو: إمّا أن يبقى وجودُه راجحًا على عدمه أو لا يترجّح. فإن بقي وجوده راجحًا على عدمه وكان ذلك الرجحان لذاته وماهيّته، فماهيّته مقتضية لوجوب الوجود، فلا يفتقر في إفادة الوجود إلى غيره، فيجب أن لا يكون له علّة ولا في ما مضى فإنّه واجب الوجود بذاته، وقد فُرض ممكنًا وواجبًا بغيره، هذا محال. ـ وإن لم يترجّح وجودُه بذاته وهو موجود فالترجّح بغيره، فإذا انتفى ذلك الغير فينتفي الترجيح والترجّح به[6]، فلم يبقَ الوجودُ الممكنُ له مترجّحًا[7]، فيترجّح[8] عدمُه لانتفاء المرجّح للوجود، فلا يبقى موجودًا.

ولا حاصل لِما قد يقال «إنّ الوجود في الزمان الأوّل يرجّح الوجودَ في الزمان

(١) معلول GRU: معلوم L.
(٢) الوجود RUL: وجود G.
(٣) إذ RUL: وإذ G.
(٤) الأمر GRL: الأمور U.
(٥) ولا GUL: فلا R.
(٦) به GUL: ـ R.
(٧) مترجحًا GUL: مرجحًا R.
(٨) فيترجح GRU: فرجح L.

الثاني» - فإنّ الزمان الأوّل قد بطل، والترجّح بحسبه - إذا فُرض - يبطل معه، فلا ترجّحَ البتّةَ بما انعدم. ولا ما قد يتوهّمه الضعفاء أنّ الفاعل يعطيه قوةً بها يبقى بعد عدمه، فإنّ تلك القوة لها وجود وهي ممكنة ولا بدّ لها من مرجّحٍ، والكلام في بقاء تلك القوة مع انتفاء المرجّحِ كالكلام في الشيء الذي عرضت له تلك القوة. وإذ[1] لم يجب وجود الممكن بذاته ولا يستغني عن المرجّح، فلا بدّ له في الدوام من المرجّح. وإن عُني بقولهم «إنّ الموجود لا يُوجَد» - أيْ لا يُعطَى له وجودٌ آخر - فهو صحيح إلاّ أنّ الوجود الواحد الذي له مفتقرٌ إلى[2] الترجّح بغيره ما دام موجودًا[3]. وأمّا مثال البناء والبنّاء، فليعلم أنّ الحادث قد يكون له علّةُ حدوثٍ وعلّةُ ثباتٍ - كالبيت فإنّه علّة حدوثه حركةُ البنّاء وعلّة ثباته يبسُ العنصر[4] الحافظ لتشكّله[5] وتماسك أجزائه فيترجّح بعلّة الثبات - وقد يكون علّةُ حدوث الشيء وثباتِه امرًا واحدًا - كالقالب[6] المشكّل للماء - وعلى جميع التقديرات لا بدّ من المرجّح في حالة الثبات، وإذا انتفت علّة الحدوث وليس للشيء علّةُ ثباتٍ يبقى به فيستحيل بقاء الشيء.

2.

فصل

في أسباب الحوادث والكلام في الاتفاقات والإرادات وبحث في الدوام

(١٤٩) **قد أشرنا** إلى أنّ كلّ حادث ممكنٌ، فلا[7] بدّ له من مرجّحٍ، ومرجّح الحادث ليس بدايم، وإلاّ لَدام[8] الترجيح[9] فما كان المعلول حادثًا. ولا يصحّ أن يكون المرجّح من جميع الوجوه حاصلاً مستمرَّ الوجود زمانًا ثم يحصل الحادث بعد زمانٍ، فإنّه إن لم يقترن وجود المعلول بوجوده في الزمان فليس هو المرجّح التامّ، بل بعدُ فيه أمرٌ منتظرٌ ممّا يتمّ الترجّح به، وقد فُرض أنّه المرجّح التامّ للشيء

(١) وإذ R: وإذا GU وإنه L.
(٢) إلى: في GRUL.
(٣) موجودًا RL: موجود GU.
(٤) يبس العنصر GU: يبس العناصر R من العنصر L.
(٥) لتشكله RL: لشكله GU.
(٦) كالقالب GRU: كالقلب L.
(٧) فلا RU: ولا GL.
(٨) لدام GUL: دام R.
(٩) الترجيح RL: الترجح GU.

الحادث الذي لم يتوقّف على غيره، فصحّ أنّ الحادث له مرجّحٌ حادثٌ غيرُ خليٍّ عن اقتران المعلول الحادث به زمانًا، والكلام في المرجّح الحادث من جهة حدوثه وافتقاره إلى مرجّحٍ حادثٍ كالكلام في الحادث الأوّل، فلا بدّ للمرجّح الحادث من مرجّح آخر له[1]، ولا يزال الكلام عايدًا ولا ينقطع عند حادثٍ هو أوّل الحادثات، لأنّ الكلام فيه كما في غيره. فلا بدّ من عللٍ متسلسلةٍ غيرِ متناهيةٍ، ولمّا بُرهن على تناهي سلسلة العلل الثابتة المجتمعة فيجب أن يكون العلل الحادثة الغير المتناهية ممّا لا يجتمع. ولمّا لم يُتصوّر الانقطاع والخلل عند حدٍّ ـ فإنّ ذلك الحدّ الحادث يستدعي مرجّحًا حادثًا غيرَ خاليٍ عنه زمانًا وكذا مرجّحه ـ فلا خلل ولا انقطاع. فيلزم أن يكون العلل الغير المتناهية الممتنعة الاجتماع ـ التي[2] لا تصوّر لثباتها ولا إمكان لخللٍ من انقطاعٍ أو ثباتٍ فيها ـ هي الحركات[3]، وجميع الحركات لها انقطاع إلاّ الحركة الدوريّة الفلكيّة، فهي علّة[4] حدوث الحادثات وعلّةُ عدمِ الحادثات أيضًا، فإنّ العدم في الوقت المعيّن أيضًا لا بدّ له من مرجّح في ذلك الوقت: أمّا وجود ما لا ينبغي الذي عدمُه شرطٌ في وجود ذلك الحادث، أو عدم ما ينبغي الذي وجوده شرطٌ لوجود الحادث.

سؤال إذا أمكن وجود عللٍ غير متناهيةٍ لا تجتمع، فلا حاجة إلى الانتهاء إلى علّةٍ ثابتةٍ هي واجبة الوجود.

جواب العلل الحادثة لا تغني عن الحاجة إلى واجب الوجود، فإنّ الحركات حاملُها الذي هو جرمُها المتحرّك الثابتُ والنفسُ المحرّكةُ وغيرهما من أمورٍ ثابتةٍ من الممكنات يحوج إلى مرجّحٍ ثابتٍ لا يتغيّر هو واجب الوجود، ولا شكّ أن في العالم العنصريّ أمورًا[5] ثابتةً وإن لم يكن إلاّ الهيولى والجوهر المدرِك لذاته الذي لا يتبدّل في الإنسان. ثمّ كلّ حادثٍ ممّا[6] وراء الحركة آنُ حدوثِه غيرُ آن بطلانه، وبين الآنَين زمانٌ هو زمان ثباتِه، وعلل الثبات مجتمعةٌ إذ لا يثبت الشيء مع زوال مُثبِته، وقد بُرهن على وجوب نهاية سلسلة العلل الحادثة وأنّها تنتهي إلى واجب الوجود بذاته، وهو علّة وجود جميع الموجودات وعلّةُ ثباتها إذ ما سواه من

---

(١) له GUL: ـ R.
(٢) التي RUL: ـ G.
(٣) هي الحركات GUL: هي الحركة R.
(٤) فهي علة R: فهي علل GUL.
(٥) أمورًا RL: أمور GU.
(٦) مما RUL: بما G.

الثابت[1] وغيرِ الثابت ممكنٌ، ومجموع الممكنات مفتقرٌ إليه فهو علّة الوجود والثباتِ للمجموع.

سؤال الحركات الفلكيّة أيضًا حوادث، فلا بدّ لها من مرجّحاتٍ حادثةٍ. ولا يجوز أن يكون حركةُ فلكٍ علّةً لحركةٍ أُخرى له، إذ لا يحصل الحركة الثانية إلاّ بعد بطلان الحركة الأولى، والحركة في دوامها مفتقرة إلى علّة، فكيف يكون علّتها ما قَبْلَها الباطلُ عند وجودها من الحركات؟ فلا بدّ من عللٍ أُخرى للحركات، فإن كانت حركاتٍ لفلكٍ آخر يعود الكلام إليه، فلا بدّ من نهاية المتحرّكات لنهاية الأجسام، وحركة المتحرّك الأعلى يعود إليها الكلام، فيستدعي طبقات من العلل والمعلولات لذوات متغيّرة مترتّبة غير متناهية مجتمعة، وهو محال.

جواب لا يجوز أن يقال: إنّ الحركة المتقدّمة هي علّة مطلقة لحركةٍ متأخّرةٍ، بل كلّ فلكٍ له إرادةٌ كلّيّةٌ ثابتةٌ لحركةٍ كلّيّةٍ. وتعلم أنّ الذي قصدُه الحركةُ إلى موضعٍ يلزم من ضرورة[2] إرادته[3] لتلك الحركةِ وإجماعُه إرادات حركات جزئيّة متعيّنة من الموضع[4] الذي هو فيه، وإرادةُ[5] كلّ خطوةٍ في تضاعيفِ المشيِ وتعيّنُ الحركةِ من تلك الخطوة إنّما هي معلّلةٌ بالخطوةِ التي قبلَها من حيث لولا وصوله إلى موضعِ تلك الخطوةِ ما وصلت النوبة إليها، فالفلك[6] له إرادةٌ كلّيّةٌ ثابتةٌ لحركةٍ مطلقةٍ[7]، ثمّ تلك الإرادة الكلّيّة مع الوصولِ إلى نقطةٍ تُوجِب إرادةً جزئيّةً للحركة من تلك النقطة إلى نقطةٍ أُخرى، وتلك الحركة تكون علةَ الوصولِ إلى النقطة الأُخرى، ثمّ الوصول إلى تلك النقطة مع الإرادة الكلّيّة علّةٌ لإرادةٍ جزئيّةٍ وحركةٍ جزئيّةٍ، فلا زالت الإرادةُ الكلّيّةُ مع الوصول إلى نقطةٍ علّةً لإرادةٍ جزئيّةٍ لحركةٍ جزئيّةٍ والحركةُ الجزئيّةُ علّةٌ للوصول إلى نقطةٍ أُخرى، هكذا إلى غير النهاية. ولا يتوقّف حركةٌ على إرادةٍ توقّفتْ نفسُها على تلك الحركة، بل[8] على حركة أُخرى من نوعها، ولا وصول نقطةٍ مثلاً يتوقّف على حركةٍ توقّفت نفسُها عليه، بل على أُخرى

(١) من الثابت RUL: من الثابتة G.
(٢) من ضرورة GRUL: من صورة Rt.
(٣) إرادته RUL: إرادية G.
(٤) من الموضع GRL: من الموضوع U.
(٥) وإرادة GUR: إرادة L.
(٦) فالفلك RUL: فلك G.
(٧) مطلقة R: مطلقًا GUL.
(٨) بل GRL: بلا U.

من نوعها[١]، فلا يلزم منه دور ممتنع.

(١٥٠) ولولا أنّ للأفلاك إرادة كلّيّة مَا وجب تجدّدُ الإرادات والحركاتِ الجزئيّةِ على الدوام، فإنّه ما كان يلزم من الحركة[٢] إلى نقطةٍ وجودُ إرادةٍ جزئيّةٍ عن تلك النقطة إلى غيرها على تقدير عدم الإرادةِ الكلّيّة، وإذا كان لا يلزم من الوصول إلى نقطةِ الحركةُ عنها فكان لتجدّدِ إرادةٍ أُخرى سببٌ ممّا[٣] فوقها، ولا بدّ من تغيّرِ ما فوقها حتى كان يجب عن تغيّرِ[٤] حالهِ تغيّرُ حالِ هذا، فإنّ الثابت لا يكون علّةً بذاته لأمورٍ غيرِ ثابتةٍ إلاّ بتوسّط أمرٍ غيرِ ثابتٍ ويعود الكلام إليه. ولمّا استحال ذهاب الأمور المتغيّرة الثابتة الذات إلى غير النهاية مترتّبة[٥] في مراتب التأثير والعلّيّة فلا بدّ من دورٍ في شيء ممّا يكون ممكنًا، ولا بدّ وأن يجب استمرار ذلك الدور في الأشخاص المنتشرة على سبيل التبدّل والتعاقبِ بأمرٍ ثابتٍ وهو الإرادة الكلّيّة. فلِحَركة الفلك علةٌ لها جزءٌ ثابتٌ[٦] هي الإرادة[٧] الكلّيّة، وآخر غيرُ ثابتٍ وهي الإرادات الجزئية التي تلزم عن إراداتٍ كلّيّةٍ بسبب الوصول إلى نقطة جزئيّة. فالحركة الدايمة علّةُ حدوث الحادثات بأشخاصٍ ما تُفرَض أجزاءً لها وعلّةُ ثباتِ نسبتها إلى علل الثبات بمدّةٍ[٨] صنفية، وتلك المدى التي هي مدّة الثبات بعينها تقرب من انعقاد سبب الزوال. أما[٩] ترى أنّ حركة أَوجَبتْ حدوث إنسانٍ وامتدّ عمره مدّةً، وتلك المدّة بعينها مُوجِبة لقربه من الحركة المُوجِبةِ لزوال الحياة[١٠] عن بدنه؟

(١٥١) وقد انحلّ[١١] بهذا الكلام شكٌ، وهو أنّ الحادث ـ إذا كان له ثباتٌ ـ فلا بدّ له من علّةِ ثباتٍ ونسبةٍ له إلى علّةِ ثباتٍ، وتلك النسبة حادثةٌ لحدوثه. ثم تلك النسبة ثابتة، فلها سببُ حدوثٍ وثباتٍ ونسبةٌ أُخرى إلى علّة ثباتها، فلكلٍّ[١٢]

---

(١) من نوعها GRL: ـ U.

(٢) من الحركة GRU: من الحركات L.

(٣) مما GRU: ما L.

(٤) ما فوقها... عن تغير GRU: ـ L.

(٥) مترتبة GUL: مرتبة R.

(٦) وهو الإرادة الكلية... لها جزء ثابت R: ـ GUL.

(٧) هي الإرادة R: وهي الإرادة GU وهي الإرادات L.

(٨) بمدة RUL: بهذه G.

(٩) أما RUL: لها G.

(١٠) الحياة GUL: الحيوة R.

(١١) انحل R: حل GU جعل L.

(١٢) فلكل GRU: فكان L.

نسبةٍ إلى علّةِ ثباتٍ علّةُ ثباتٍ ونسبةٌ إلى تلك علّة الثبات[1]، وحال تلك النسبة تارةً أُخرى حال الأُولَى، ويذهب عللُ الثبات إلى غير النهاية. ـ فهذا الشكّ حَلُّوه بالحركة المديمة[2] لنسبة الثبات بصنفها، المقرّبَةِ لعلّةِ زواله، المتبدِّلِة بما يُفرَض لها أجزاءً شخصيّةً، المستغنيةِ[3] في ثبات ذلك الصنف عن علّةٍ أُخرى مثبِّتةٍ.

(١٥٢) **بحث وتحصيل** والحقّ أنّ هذا الشكّ لا يجب أن يدفع بهذا، فإنّه يعود بعينه في الأمور الغير الحادثة من الأزليّات، فإنّ عللها ثابتةٌ ولها نسبةٌ، والنسبة شيء ما ممكنٌ، فيحتاج إلى علّةٍ ما كيف كانت، فلها نسبة إلى علّتها، والنسبة الثانية أيضًا ممكنة محتاجة إلى علّةٍ، ولها نسبة أُخرى ويذهب إلى غير النهاية. وأمّا إذا أُخذتْ هذه الأشياء اعتباراتٍ ذهنيّةً لا يحتاج إلى هذا التكلّف[4]، أو يُمنَع أنّ للنسبة نسبةً كما هو مشهور في الكتب، إلاّ أنّ المشهور ربّما يُورَد عليه أنّ النسبة التي بين الشيئين لا يغني ذاتُها عن نسبة نفسها ـ من حيث إمكانها ـ إلى علّةٍ مرجّحةٍ لوجودها، وتلك النسبة ـ بحسب العلّيّة والثبات ـ ليست كون النسبة واقعةً بين أمرَين ـ لا بحسب النظر إلى العلّيّة وثبات الوجود ـ، وفي الجملة[5] ليس حلّ هذا الكلام إلاّ بمنعِ إنّ للنسبة نسبة محوجة[6] إلى علّةٍ خارجيّةٍ[7]، ومن القسطاس ينحلّ أمثال هذا على ما ذكرناه.

(١٥٣) **وإذا عرفتَ هذا** فاعلم أنّ الحركة قد تكون علّةً لحركةٍ أُخرى على وجهَين: أحدهما بأن تُعدَّ القوةَ المحرّكة لتحصيل حركةٍ ثانيةٍ لتغيّرِ حالٍ عليها، كما فعلتْ[8] في ما ذكرنا من الاتصال إلى نُقطةٍ، فوَجَبَ[9] تحريك النفس عنها[10] إلى غيرها، وبمثل[11] هذا الطريق يصحّ أن يكون علّةٌ متقدّمةٌ فانيةٌ[12] علّةً لحركةٍ لاحقةٍ، وفي موضوع نفسها لا تُتصوّر[13] إلاّ كذا. ـ والثاني أن يكون حركتَا شيئَين ـ العلّة والمعلول ـ معًا بالزمان ويتقدّم الحركة التي هي العلّة على الحركة التي هي

---

(١) تلك علة الثبات: كذا في الأصول كلها.
(٢) المديمة RL: الدايمة GU.
(٣) المستغنية GRL: المتعينة U.
(٤) هذا التكلف R: هذه الكلف GUL.
(٥) وفي الجملة R: في الجملة GUL.
(٦) محوجة GRL: مخرجة U.
(٧) خارجية GUL: خارجة R.
(٨) فعلت GRU: فعلنا L.
(٩) فوجب GRU: وجب l.
(١٠) عنها GRL: منها U.
(١١) ويمثل R: ممثل GUL.
(١٢) فانية GRU: ثانية L.
(١٣) لا تتصور: أي علية الحركة.

المعلولة[1] بالذات أو بالطبع، كحركة الإصبع والخاتم وكما يُتوهّم من حركة الشمس وحركة الشعاع.

سؤال أوجبتم للفلك إراداتٍ جزئيّةً من نقطةٍ جزئيّةٍ إلى مثلها، وليس حال الفلك كحالنا: فإنّ لنا خطواتٍ، يتعيّن إرادتُنا[2] الجزئيّة بالخطوات وما يجري مجراها، والفلك أوضاعه[3] متشابهةٌ، فليس ما يُفرَض منتهى حركةٍ جزئيّةٍ من نقطةٍ أَوْلَى من غيره.

جواب هذا النقطة لا يعني بها النقطة التي عرفتَ حالَها والبحثَ عليها، والأفلاك[4] وإن كانت أجرامها[5] متساويةً نسبةُ ما يُفرَض لها أجزاءَ أوضاعٍ تختلف بمقابلةِ ما تحتها، ولو لم يكن إلاّ مقابلات وتربيعات وتسديسات وغيرها من المناسبات الكوكبيّة لَكفى اختلافَ الإرادات الجزئيّة عليها وتعيُّنَها بها.

(١٥٤) تمهيد وبحث وإذا علمتَ أنّ كلّ حادثٍ يستدعي عللاً حادثةً غير متناهية، فاعلم أنّا قد نسمّي في كتبنا اقتداءً بالقدماء أمورًا «اتفاقيّة» ولا نعني بها أنّها واقعةٌ في الوجود[6] دون مرجّح، بل نعني بها كلّ ما يلحق بماهيّةٍ[7] لا لذاتها ممّا يختلف به أشخاصُها. وتعلم أنّ الأشخاص المشتركة في ماهيّةٍ نوعيّةٍ إذا اختلفتْ[8] بأمورٍ خارجيّةٍ[9] ليست تلك الأمورُ مُقتضَى ذاتِها وإلاّ اتّفق. والعلل الثابتة إذا كان مستويًا نسبةُ الأشخاص إليها ليس بعضُ الأشخاص ـ بحسب الماهيّة النوعيّة ـ أَوْلَى بعارضٍ من غيرها، فإن كان الفاعل واحدًا والماهيّة النوعيّة واحدةً لا يتخصّص البعض منه[10] بأمرٍ دون البعض، فكلّ أمرٍ اتفاقيٍّ له أسباب غير متناهية ـ أي الذي يلحق أشخاصَ الماهيّة القابلةَ للكون والفسادِ وما يتعلّق بها من الحادثات ـ وتميّز بعضها عن[11] بعضٍ لا بدّ له من عللٍ غير متناهية سماويةٍ، وإذا كان المرجّحُ الوقتَ فالاتفاقيّات كلّها واقعةٌ تحت الزمان، وكلّ لاحقٍ مميّزٍ لأشخاصٍ كثيرةٍ من نوعٍ

---

(١) المعلولة GRU: المعلول L.
(٢) إراداتنا RL: إرادتنا GU.
(٣) أوضاعه GRU: أوضاعها L.
(٤) والأفلاك RL: وللأفلاك GU.
(٥) أجرامها GRL: أجزائها U.
(٦) في الوجود R: ـ GUL.
(٧) بماهية R: ماهية GUL.
(٨) اختلفت RUL: اختلف G.
(٩) خارجية GUL: خارجة R.
(١٠) منه GUL: ـ R.
(١١) عن GRL: من U.

واحدٍ عنصريٍّ يجب أن يكون حادثًا حدوثًا زمانيًا، ولا ينبغي أن يقال ـ كما قد يقال ـ «إنَّ كلّ لاحق بماهيّة فعَن ابتداء زمانيٍّ» إلاّ أن يُعنَى باللاّحق الحادثُ الزمانيُّ، وحينئذٍ يستغني عن الحجّة. بل ولا يستحسن أيضًا أن يقال «كلّ حادث زمانيٍّ فله ابتداءٌ زمانيٌّ» فإنّه شيء واحد وأمّا إذا[1] عُني باللّاحق ما يُوجَد للماهيّة لا بناءً على اقتضاء ذاتِها وماهيّتها ـ وهو المتعيّن في قولهم «إنَّ الموجود الذي ماهيّته آنّيّتُه ان يكثر[2] لا يمتاز جزئيٌّ منه عن آخر إلاّ بلاحقٍ وكلّ لاحقٍ فعن ابتداءٍ زمانيٍّ» ـ ففي كلّ موضعٍ مِثل هذا لا يعنون به[3] إلاّ كلّ ما يوجد للماهيّة بسببٍ خارجٍ[4] ولا يلزم، فإنّ التصوّرات الكلّيّة للنفوس الفلكيّة وللعقول كلّها أمورٌ زايدةٌ على ماهيّاتها واجبة بأسبابٍ خارجةٍ[5]، بل المقدار للفلك على ما قرّر في الكتب ـ أنّه لو كان مقدارُ شيءٍ مُقتضَى ذاتِه لكان لجزئه مقدارُ كلّه وهو محال ـ ومع أنّ له سببًا[6] هو عارضٌ للماهيّة غيرُ لازمٍ عنها لذاتها دايمٌ، وكذلك[7] وجوب وجود العقول على قاعدتهم المشهورة، وكذلك اختصاص الكواكب[8] بموضعٍ من الفلك متعيّن[9] سيّما الثوابت بمواضعَ من فلكٍ واحدٍ متشابهٍ، بل يجب أن يذكر كما ذكرنا.

(١٥٥) وتعلم أيضًا أنّ إرادتنا[10] قد تحصل لِدَواعٍ[11] تحصل ثم يتأخّر[12] حصولُ ذلك الفعل مع حصول إرادةٍ ما وعزيمةٍ وقيامِ الداعي، ثم يجزم الإرادةُ بَغْتَةً مِن تِلقاء أنفسنا في كثير من الأوقات من دون وجود سببٍ طبيعيٍّ أو مددٍ لداعِيه، فحصول ذلك الجزم في الإرادة ـ بعد سبقِ إرادةٍ ودَواعٍ[13] وأسبابٍ أرضيّةٍ[14] وكانت خليّةً عن تعقّب الفعل ـ لا بدّ وأن يكون له سببٌ حادثٌ يعود إليه الكلام، وليس أيضًا إلاّ من أمرٍ سماويٍّ، وكذلك جميع إراداتنا وإقداماتنا وإحجاماتنا. فإذًا ظهر أنّ أفعالنا مرتبطةٌ بإراداتنا وإراداتُنا ليست مرتبطةً بإراداتِنا، فجميع الأشياء من أفعالنا مرتبطةٌ بالأمر العالي، فمقدوراتُنا ـ من حيث توقّفها على أشواق وإرادات

---

(١) وأما إذا RL: وإذا G.
(٢) أن يكثر GRtUL: لا يكثر R.
(٣) به R: ـ GUL.
(٤) خارج GRU: خارجي L.
(٥) خارجة GRU: خارجية L.
(٦) سببًا L: سبب GRU.
(٧) وكذلك GRU: فكذلك L.
(٨) الكواكب RL: الكوكب GU.
(٩) متعين GL: معين RU.
(١٠) إرادتنا GRU: إراداتنا L.
(١١) لدواع: لدواعي GRUL.
(١٢) يتأخر GRL: يتأخره U.
(١٣) ودواع R: ودواعي GU: وداعي L.
(١٤) أرضية GRtUL: عرضية R.

وجوازم اتفاقيّة ـ معلّلةٌ[1] بالسماويّات[2] من وجهٍ ليست مقدورةً لنا، أي لا تقع تحت قدرنا إلاّ بانعقاد أسبابٍ سماويّةٍ.

3.

فصل

< في أنّ العقل يحرّك الفلك بالتشويق >

(١٥٦) وإذا عُلم أنّ للفلك إرادات جزئيّة وتحريكات جزئيّة وأنّ الرأي الكلّيّ لا ينبعث عنه إراداتٌ جزئيّةٌ إلاّ لأسبابٍ خارجةٍ، فالعقل لا يحرّك الفلك تحريكًا على سبيل المباشرة، كيف والحركة الجزئيّة محتاجة إلى إرادةٍ جزئيّةٍ وحدودٍ جزئيّةٍ! والحركة من (ج) إلى (ب) غير الحركة من (ب) إلى (د)، فلا بدّ من تخيّل حدود جزئيّة. ثم العقل إذا عُني به الذات المجرّدة عن المادّة وعلايقِها وتدابيراتِها فلا يصحّ أن يحرّك مباشرةً وتصريفًا من نقطةٍ إلى نقطةٍ بإراداتٍ جزئيّةٍ، فإنّه حينئذ لا يكون عقلاً. فهذا الجوهر إذا كان محرّكًا يجب أن يكون تحريكُه بالتشويق.

4.

فصل

< في أبحاث تتعلّق بالحدوث الذاتيّ والحدوث الزمانيّ >

(١٥٧) قال المحصّلون: إنّ واجب الوجود إذا كان مرجّحًا لوجود ما سواه ولا يتقدّم على جميع الممكنات غيرُ ذاته أو ما يُفرَض صفةً لذاته ـ على ما يتوهم العامّة من أنّ له صفات واجبة الوجود ـ والمرجّح دايمٌ فيدوم الترجيح. وإن حصل هو وما يُفرَض معه من الصفات الدايمة ولم يحصل الشيء فليس هو موجبًا[3] لوجود الممكنات بحيث لم يتوقّف على غيره، بل لا بدّ من أمر يتجدّد ـ أيّ شيء كان ـ. وكلامنا في ما قَبْلَ جميعِ الحادثات، وليس[4] غير ذاته، فإن لم يرجّح دايمًا لا يرجّح أبدًا، فما كان يحصل منه شيءٌ أبدًا. ولمّا حصل ولم يتقدّم على جميع

---

(١) معللة GRU: معللاً L.
(٢) بالسماويات RL: بالسماوية GU.
(٣) موجبًا R: موجب GUL.
(٤) وليس GRL: فليس U.

الموجودات الممكنة غيرُه، فلا يتوقّف على غيره. وإذ[1] لم يتوقّف على غيره فيجب به نفسه، وهو دايم، فيدوم الترجيح.

وظنّ بعض الناس أنّه إذا فُرض أنّ واجب الوجود يفعل بالإرادة يندفع البرهان، ولم[2] يعلم أنّ الإرادة أو ألف[3] صفةٍ تفرض دايمة واجبة الوجود كلّها، فمَهْما كانت دايمةً ولا يتوقّف الأمر على غيرها فيدوم الترجيح بدوامِها. وإن فُرض أمرٌ ما حادثٌ من إرادة أو قدرةٍ أو وقتٍ، فيعود الكلام إلى حدوثِ ما يجدّد وجوده وارتفاعِ ما ينبغي أن يرتفع، كيف والإرادة والقدرة الحادثة هي مأخوذة في هذا البيان من جملة الممكنات التي لا يتقدّمها إلاّ[4] واجب الوجود! وهو دايم فيدوم الترجيح[5].

وظنّ هذا المتوهّم أنّ الحكماء إنّما يطلقون تقدّم الشيء بالذات إذا كان عريًّا عن الصفات، بل علّة الشيء التامّة وإن كانت مركّبةً من أجزاء كثيرة ـ من إرادةٍ وداعيةٍ وآلةٍ وغيرها ـ مجموعِ تلك العلّة إذا تمّت يجب بها المعلول ولا يتقدّم إلاّ بالذات، وأمرُ الصفات مسئلةٌ أُخرى، وهذه لا تعلّق لها[6] بتلك المسئلة. ـ والذي حكى هذا البرهان عن الحكماء ـ على أنّ[7] وقوع الأشياء منه في حال ليس أَوْلَى من حالٍ ـ سها في النقل إذ لا حال في ما يُفرَض قبلَ جميعِ الممكنات، بل جميع الأحوال من الممكنات التي لا يتقدّمها إلاّ واجب الوجود. ولا حاجة في هذا البرهان إلى الرجوع إلى الأولويّة، بل يكفي أنه إذا لم يتقدّم على جميع الممكنات إلاّ هو فلا يتوقّف على غيره، وإذا دام ما لا يتوقّف الشيء على غيره فيدوم ذلك الشيء.

(١٥٨) **وأمّا الذي يعتصم به المخالفون لهذه القاعدة فحججٌ[8] منها قولهم: «إنّ الماضي انتهى إلى الآن وما تناهى[9]، فقد انتهى»** ـ وهذه[10] بيّنة الخلل، فإنّ الماضي ما انتهى إلى الآن بحيث إنّه نهايته التي لا نهاية بعدها. ثم الكلام في أوّل

---

(١) وإذ GRU: وذا L.
(٢) ولم RUL: ولو لم G.
(٣) أو ألف GRL: وألف U.
(٤) إلاّ R: غير GUL.
(٥) الترجيح RUL: الترجح G.
(٦) لها GRU: ـ L.
(٧) على أن GUL: عن أن R.
(٨) فحجج L: حجج GRU.
(٩) تناهى GRU: يتناهى L.
(١٠) وهذه GRU: هذه L.

الماضي لا في آخره، كما أنّ المستقبل يُؤخَذ الآن مبدأه ولا آخر له، فالماضي يُتوهّم الآن آخره، ولا أوّل له، وربّما فرقوا بين الماضي والمستقبل بأشياء ركيكة يجب أن يستحي من حكايتها: منها إنّ القايل إذا قال «لا أعطيك درهمًا إلاّ وأعطيك قبلَه آخر[١]» إنه لا يتأتى الإيتاء[٢] بخلاف ما يقول «لا أعطيك درهماً إلاّ وأعطيك بعد آخر[٣]»، فإنه يصحّ[٤] الإيتاء[٥]. وهذا يشبه تعليلَ مانعِ الفرس عن المستعير «بأنّه كُمَيْت فلا يستعارا» ومن شأنهم التعليل في الجمع والفرقِ بأمور لا مَدخل لها، فأيّ تعلّق لحديث الدرهم[٦] بالنهاية واللاّنهاية؟ ثم إنّ[٧] امتناع «ما لا يُعطَى إلاّ وأُعطِي[٨] قبلَه» حيث[٩] امتنع إنّما هو للدور لا للماضي ولا للمستقبل[١٠]، ثمّ الرجوع إلى مسألة الطلاق في المسألة الحقيقيّة[١١] التي هي الخطب الأصمّ[١٢] الذي ﴿يجعل[١٣] الوِلْدانَ شِيبًا﴾ (١٧/٧٣) هل هو إلاّ قَرع الرأس بالحديد؟

ومن جملة[١٤] ما يحتجّون به قولهم «إنّ الحركات آحادها حادثةٌ مسبوقة العدم[١٥]، فيكون الكلّ كذا» ـ وهذا ـ مع أنّ فيه أَخْذَ كلّ واحدٍ مكانَ الكلّ وهو غلط عرّفناك في ما سبق ـ يُبتنى[١٦] على كلٍّ مجموعيٍّ لشيء[١٧] يستحيل أن يكون له كلٌّ وهو الحركات، وقد سبق فصل في < ما يصحّ > التناهي واللاّتناهي عليه.

وممّا يحتجّون به قولهم «لو صحّت اللاّنهاية في الحوادث الماضية لتوقّف كلُّ حادثٍ على ما لا يتناهى وهو محال» ـ وليست بصحيحةٍ أيضًا، فإنّ الممتنع من التوقّف على الغير المتناهي ما يكون الشيء متوقّفًا على ما لا يتناهى ولم يحصل بعدُ، وظاهرٌ[١٨] أنّ الذي لا يكون إلاّ بعدَ وجودِ[١٩] ما لا يتناهى في المستقبل لا

---

(١) آخر GRU: آخره L.
(٢) الإيتاء GRtUL: الإعطاء R.
(٣) آخر GRU: آخره.
(٤) يصح RUL: لا يصح G.
(٥) الإيتاء GRtUL: الإعطاء R.
(٦) الدرهم GRL: للدرهم U.
(٧) ثم أن GRU: ثم L.
(٨) إلاّ وأعطى GRU: وإلاّ أعطى L.
(٩) حيث RUL: وحيث G.
(١٠) ولا للمستقبل R: وللمستقبل GUL.
(١١) الحقيقية GRU: الحقيقة L.
(١٢) الأصم GRtUL: الأعظم R.
(١٣) الذي يجعل GUL: التي تجعل R.
(١٤) جملة GRU: ـ L.
(١٥) العدم: ـ U.
(١٦) يبتنى GRU: ويبتنى L.
(١٧) لشيء RL: ـ GU.
(١٨) وظاهر GRL: فظاهر U.
(١٩) وجود GRL: موجود U.

يصحّ وقوعه. وأمّا[1] في الماضي، فلم يكن حالةٌ كان فيها الغير المتناهي ـ الذي يتوقّف عليه حادثٌ ـ معدومًا فحصل بعد ذلك وحصل بعده الحادث، إذ ما من وقتٍ يُفرَض إلاّ وكان مسبوقًا بما لا يتناهى، ولا يأتي[2] بعده ممّا يتوقّف على حركات إلاّ ويتوقّف على ما يتناهى لا على ما[3] لا يتناهى. وإن عُني بهذا التوقّف أنّه لا يقع شيء من الحوادث إلاّ بعد ما لا يتناهى فهو نفس محلّ النزاع! فإنّ الحكيم[4] مذهبه أنّه لا يقع حادثٌ إلاّ ويسبقه حوادث لا تتناهى، ولا يصحّ وقوعه إلاّ كذا، فكيف يجعل محلّ النزاع حجّةً يثبت نفسه؟

وممّا يحتّجون به ما أخذوا من برهان تناهي الأبعاد: أنّا نجمع الماضي ونضمّ إليه سنةً من المستقبل، فنأخذه على جهته مبلغًا ومع[5] الزيادة مبلغًا آخر، ونقابل بينهما، فلا بدّ من التفاوت، فيزيد أحدُ المبلغَين على الآخر بقدرٍ متناهٍ، وما زاد على الشيء بمتناهٍ فهو متناهٍ. ـ وإذا علمتَ أنّ الحركات لا كلّ لها وأنّها يستحيل اجتماعها فكلّ ما يُبتنى على اجتماعها المستحيل لا يصحّ، وإنما صحّت اللاّنهاية في الحركات لاستحالة اجتماعها، فكيف يصحّ فرضُ وقوع اجتماعها المستحيل ليمتنع ـ بوقوع الاجتماع المستحيل ـ اللاّنهاية التي كانت[6] صحّتها لاستحالته؟ فهو فرضٌ يُبتنى على المستحيل من جهة استحالته، ولا يصحّ ذلك كما أشرنا إليه.

(١٥٩) ومن جملة ما يحتجون به ضمّ مبلغ إلى النفوس الناطقة ويتمّمون العمل على ما ذكرنا في الحركة، وقد إشرنا في فصل التناهي واللاّتناهي ما فيه كفاية في حلّ هوساتِهم. ـ وممّا يتأتّى لهم أن يفطّنوا له الاحتجاج به أنّ النفوس الناطقة الماضية مجموعُها يجب أن يكون مسبوقَ العدم لأنّ المجموع معلول الآحاد والآحاد مسبوقة العدم ـ إذ ليس في النفوس الناطقة الماضية إلاّ حادثٌ حدوثًا زمانيًا ـ وإذا كانت العللُ مسبوقة العدم سبقًا زمانيًا فكذلك المعلول الذي هو المجموع. ـ وهذا وإن كان أقربَ[7] ممّا سبق وليس اقتصارًا على مجرّد تعديةِ حكم كلٍّ واحدٍ على الكلّ بل احتجاج بحدوث العلّة على حدوث المعلول[8]، إلاّ أنّه لا

---

(١) وأما GUL: فأما R.
(٢) يأتي GRU: يتأتى L.
(٣) يتناهى لا على ما GRU: ـ L.
(٤) الحكيم GRUL: الخصم Rt.
(٥) ومع GRU: وقع L.
(٦) كانت RL: كان GU.
(٧) أقرب GRU: مما أقرب L.
(٨) على حدوث المعلول GRU: ـ L.

ينتجز غرضه من هذا. فإنّ النفوس الناطقة إذا أُخذ من آحادها مجموعٌ[1]، فكلَّ وقتٍ يزداد فيها واحدٌ يحدث معه مجموعٌ آخر غيرُ الذي كان قبله، فإنّ أشياء إذا أُخذت مع شيء يكون المجموعُ الذي معه غيرَ المجموع الذي دونه. فإذا[2] تبدّل المجموع بحدوث كلّ واحدٍ فكلَّ وقتٍ يحدث للنفوس مجموعٌ آخر ـ حدوثًا زمانيًا ـ لم يكن ذلك المجموع قبله لحدوثِ واحدٍ حصل المجموعُ الآخر بحدوثه. ولا يلزم من حدوث مجموعٍ كلَّ وقتٍ أن يكون وقتٌ ما كان منها فيه[3] شيء واقعًا[4] أصلاً، بل كلّ[5] مجموع منها يُوجَد وقتٌ[6] ما كان ذلك المجموع بعينه موجودًا فيه، وذلك قبلَ وجود الواحد الذي حصل بحدوثه[7] ذلك المجموع، ولا يدلّ ذلك على نهاية أعدادِها. وهذه النفوس لا ربط لبعضها ببعضٍ، فلا مجموع لها حقيقيًا، وليس للذهن عدُّها، فلا مجموع أصلاً، فبطلت الحجّة.

واعلم أنّه إذا كان العدد اعتباريًا لا وجود له بالفعل في الأعيان فكلّ ما لا يعدّه العادّ بالفعل ليس بمعدودٍ، والنفوس الناطقة يستحيل أن يعدّها عادّ، فلا يصحّ أن يقال إنّها محصورة في عدد بوجهٍ من الوجوه وهي بحيث لو عدّها عادّ أبدَ الدهرِ ما انتهى تعديدُه لها بحيث يكون آتيًا على الكلّ، وقد سبق هذا أيضًا. ثم هب أنهم أثبتوا أنّ النفوس الناطقة الماضية متناهية العدد، وأنّه كان زمانٌ لم يُوجَد فيه نفسٌ نطقيّةٌ ولا إنسانٌ، فلِماذا يدلّ هذا على حدوث العالم؟ فإنّ القوم يجوّزون أن يأتي دورٌ يحدث فيه من الحيوانات ما لم يكن قطّ ولا يكون بعده أبدًا، والإنسان يكون من تلك الجملة.

(١٦٠) وممّا يحتجّ به بعضُ المتقدّمين ـ ممّن يموّه على النصارى ـ أنّ العالم متناهي القوة، وكلّ متناهي القوة متناهي البقاء وكل متناهي البقاء يستحيل أن يكون أزليًا، فالعالم يستحيل أن يكون أزليًا، وتقرّر أنّ العالم متناهي قوة البقاء بأنّ العالم مجموع الأجسام المتناهية، وقد بُيّن أنّ قوى الأجسام متناهية الأثر.

وهذه الحجّة ليست بصحيحة، ومن جملة وجوه فسادها: إنّه يجوز أن يكون

---

(١) مجموع R: مجموعًا GUL.
(٢) فإذا GRtUL: فإنه إذا R.
(٣) فيه GRU: فيها L.
(٤) واقعًا R: واقع GUL.
(٥) بل كل GUL: بل كان R.
(٦) وقت GUL: وقتًا R.
(٧) بحدوثه GRL: بحدوث U.

شيء متناهي[١] القوة وغير متناهي البقاء لا لذاته ولا لقوتِه[٢] بل لأنّ علّة ذاتِه دايمةٌ، وهو يمدّها بالقوة الغير المتناهيةِ للآثار والحركاتِ وغيرها. وأيضًا العنصريّات إذا كانت متناهيةَ القوى وليس في قوتها الدوامُ كانت قابلةً للفساد، وأمّا الأجرام السماويّة فقواها المدبّرة نفوسُها، وسنبرهن على أنّها ناطقة مجرّدة. ـ والحجّة التي يذكرها المشّاؤون ويعتمدها هذا القايل مبنيةٌ على قسمة الجسم على ما أشرنا إليها، وذلك لا يصحّ توجّهها في النفوس الناطقة المدبّرة للسماويّات. والجواب الأوّل هو العمدة.

(١٦١) وإذا علمتَ ما سبق فاعلم أنّ قولهم «العالم لا يخلو عن الحوادث، وكلّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو لا يسبق الحوادث[٣]، وكلّ ما لا يسبق الحوادث فهو حادث، فالعلم حادث» ـ في مقدّماته أصنافٌ من الخلل. ـ أمّا المقدّمة الأُولَى ـ وهي قولهم «العالم لا يخلو عن الحوادث» ـ صحيحةٌ إذا عنوا بالعالم مجموعَ الأجسام، فإنّه لا يخلو عن حركات[٤] وغيرها. وإن عنوا ـ كما يقولون ـ ما سوى واجب الوجود ففي الموجودات أمورٌ قام البرهان على وجودها ـ وهي العقول ـ لا تتغيّر أصلاً، فيكون المقدّمة الأُولى أيضًا باطلة منقوضة.

وأمّا المقدّمة الثانية ـ وهو أن «ما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها» ـ ففيها خلل، فإنّه إن عُني به أن ما لا يسبق آحادَ الحوادث لا يسبق واحدًا واحدًا منها فهو لغوٌ، فإنّ معناهما واحدٌ، والعالم لا يصحّ فيه أن يُقال إنّه لا يسبق الآحاد[٥]، فإنّ من البيّن أنّه متقدّم على كلّ واحدٍ واحدٍ[٦] من الحوادث بالضرورة. وإن عُنى به أنّه[٧] لا يسبق جميعَ الحوادث، فالحوادث لا جميعَ لها أصلاً حتى يسبقها شيءٌ! ثم إذا سُلّمت هذه فقوله في المقدّمة الأُخرى إن «ما لا يسبق الحوادث فهو حادثٌ» هو نفس[٨] محلّ النزاع، فإنّه[٩] ـ على مذهب الخصم ـ لا يصحّ خلوّ الأجرام الفلكيّة

---

(١) متناهي: متناه GRUL (في كل موضع).
(٢) لقوته GRU: بقوته L.
(٣) فهو لا يسبق الحوادث R: فلا يسبقها GUL.
(٤) عن حركات RL: عن الحركات GU.
(٥) الآحاد RL: آحاد G.
(٦) على كل واحد واحد R: على واحد واحد G على واحد L.
(٧) لا يسبق... وإن عني به أنه GRL: ـ U.
(٨) نفس GRU: بعين L.
(٩) فإنه: فإن GRUL.

عن الحركات أصلاً ولا تسبقها سبقًا زمانيًا، أي ما خلتْ عن الحركة قطّ، وإن كان المتحرّز يتقدّم على الحركة تقدّمًا ذاتيًا فيحتاجون ههنا إلى الرجوع إلى إثبات نهاية الحوادث، وقد سبق المباحثة فيه.

(١٦٢) وربّما أنّ حُقّق عليهم يصعب لهم[١] الأعراب عن مذهبهم وعن محلّ الخلاف، فإنّهم إن قالوا «العالم حادثٌ» فخصمهم يسلّم ذلك، فإنّ العالم عنده حادثٌ حدوثًا ذاتيًا، أي: لا استحقاقُ وجودِه متقدّمٌ[٢] عقلاً على استحقاق وجوده، فإنّ استحقاق الوجود[٣] الممكن من غيره، وهو مشروط باللاّاستحقاق من نفسه، وما للشيء[٤] من ذاته يتقدّم على ما له من غيره، فـ «أن لا يكونَ له وجودٌ» متقدّمٌ عقلاً على «أن يكونَ له وجودٌ»[٥]، وهو الحدث الذاتيّ. ـ وإن عنى به الحدث الزمانيّ ـ بمعنى أنه يسبقه عدمٌ زمانيٌّ ـ فالقايلون بالحدث لا يمكنهم أن يقولوا ذلك، لأنّ عندهم العالَم جملةُ ما سوى البارئ، والزمان من جملة العالم، فلا يتقدّم على العالَم ليكون سبق العدم على العالم زمانيًا. فليس إلاّ سبق غير زمانيّ، والفلاسفة قايلون بهذا ويثبتون[٦] له. ـ وإن أبى عن مذهبه بأنّ العالم ليس بقديم، فيقول الفيلسوف أيضًا[٧] إنّه ليس بقديم لأنّه ليس بواجب الوجود في ذاته، فإنّ معنى القِدَم عنده ذلك.

وإن قال «إنّ[٨] العالم ليس بدايم» فيقال «ماذا تعني بالدايم؟» فإنّ الدايم قد يُعنَى به مستمرّ الوجود زمانًا طويلاً، ودوام العالم بهذا المعنى لا نزاع فيه. وإن قال «عنيتُ أنّه كان وقتٌ لم يكن فيه العالم» ـ فهو مخالف لمذهبه، إذ ليس قبل العالَم وقتٌ لم يكن فيه العالم، وإن قال «أعني أنّه ليس بأزليّ» ـ يستفسر الأزليّ أيضًا كما سبق في الدايم، فإنّ الأزليّ إذا عُني به واجب الوجود فلا أزليّ إلاّ واحد. وإن قال «أعني أنّ حوادثه في الماضي متناهية» ـ فليس بالاتّفاق لها مجموعٌ ليكون متناهيًا أو غيرَ متناهٍ. فإن قال «الذي في الذهن متناهٍ» يُسلّم له أنّ القدر الذي حصل في ذهنه

---

(١) لهم GRL: عليهم U.
(٢) متقدم GRL: يتقدم U.
(٣) الوجود GUL: وجود R.
(٤) للشيء GRL: لشيء U.
(٥) متقدم عقلاً... له وجود GRU: ـ L.
(٦) ويثبتون RU: ومثبتون GL.
(٧) أيضًا GUL: ـ R.
(٨) إن GRL: بأن U.

من أعداد الحركات متناهٍ، ولكن لا يلزم من ذلك[١] توقّف وجودِ العالَم على غير ذاتِ الباري. ثم إذا فُرض لها مجموعٌ ما فهي ـ من حيث إمكانها ـ متناهية إلى علّتها، وهو معنى كلام أفلاطون، والحكماء قايلون به كلّهم.

وإن قال «أعني بالحدوث أنّه كان معدومًا فوُجِد» ـ فيقال «كان زمانٌ[٢] أو سبق غيرُ زمانيٍّ؟» فإن استروح إلى السبق الزمانيّ، فهو مخالف[٣] مذهبه. وإن استروح[٤] إلى السبق الغير الزمانيّ، فالخصم قايل به. فإنّ الفيلسوف معترف[٥] بأنّ[٦] عدم الممكن متقدّمٌ تقدّمًا ما على وجوده. وإن قال «أعني بأنّ الباري متقدّم على العالَم بحيث[٧] بينه وبين العالم زمانٌ» فليس هذا مذهبه، إذ ليس قبل جميع العالم شيء عنده أيضًا غير الباري، وهو مذهب الحكيم[٨]. والباري متقدّم على العالم، وليس بتقدّمٍ زمانيٍّ، فيتعيّن التقدّم الحقيقيّ الذي هو في الحقيقة تقدّم، وهو التقدّم العلّيّ، وهو مذهب الحكماء. فلا يتعيّن النزاع ههنا إلاّ بأن يقول أحدُ الخصمَين «إنّه توقّف العالَم على غير الباري ولم يكفِ في وجوده ذاتُه وصفاتُه» ـ ويقول الآخر «يكفي» وحينئذ يتبيّن المشرِك من غير المشرك!

(١٦٣) ومسألة إبطال التعطيل وإثبات تفرّد الباري بالإبداع دون سانح حادث هو من أعظم أُمّهات المسائل والعلوم[٩]، حتى إذا علم الإنسانُ هذه وعلم تجرّدَ النفس عن المادّة وبقاءها بعد البدن ووجودَ مفارقاتٍ ما بعد معرفة واجب الوجود ووحدانيّته فقد حصّل من العلم أمرًا كبيرًا[١٠]، ولا يبالي بما يفوته من العلوم ومسائلها، ولم يبق له إلاّ التمسّك بطرايق التجريد ليشاهدَ أمورًا حقّيّة[١١] روحانيّةً[١٢]. وهذه المسألة إذا أُحكِمتْ وعُلم أسباب حدوثِ الحادثات فقد تمهّدتْ قواعدُ العلوم الحقيقيّة أشدَّ تمهيدًا بأَوْضَحِ طريقةٍ. فإنّ الناس كانوا يتحيّرون في أنّ

---

(١) من ذلك RL: ذلك GU.
(٢) زمان R: زمانًا GUL.
(٣) مخالف RU: يخالف G.
(٤) إلى السبق... وإن استروح GRU: ـ L.
(٥) معترف GUL: يعترف R.
(٦) بأن GRU: به L.
(٧) بحيث GRL: بحيث أن U.
(٨) الحكيم GRUL: الخصم Rt.
(٩) المسائل والعلوم R: العلوم GUL.
(١٠) كبيرًا GRU: كثيرًا L.
(١١) حقية L: ـ GRU.
(١٢) روحانية RUL: روحانيات G.

واجب الوجود إذا لم يتغيّر فكيف يحصل الحوادث؟ حتى أتى على تحقيقها[١] الحكيم أرسطاطاليس وباحَثَ فيها أتمّ بحثٍ، وبقيت بحيث تكاد تسبق الفطريّاتِ لوضوحِها. وإن كان[٢] أصل المسألة موروثة من الأقدمين وإجمالاتٍ لهم، ولكنّ هذا التفصيل منه أُخِذَ. ولا يكون الإنسان باحثًا حتّى يتيقّن[٣] هذه المسألة وأخَواتها، وإذا ثبتت[٤] هذه المسألةُ صحّ البحث، وإن ارتفعت ارتفع البحث. فإنّ[٥] القدرة العبثيّة لا يبقى معها كلام[٦]، ولا يأمن الإنسان إن يُخلَق جزافًا[٧] فيه أمورٌ تدفع النظرَ، وكلَّ وقتٍ يخلَق أمورٌ لا تُعلَّل فلا[٨] يبقى معها أمرٌ معقولٌ، وربّما يُخلَق فيه معنًى يُرِي الشيءَ على خلاف ما هو عليه، وإذا مكنتِ القدرة العبثيّة ارتفع الاعتمادُ عن المحسوسات أيضًا. وبهذه المسألة يتبيّن أنّ الأجرام الفلكيّة[٩] العلويّة ثابتة متأبيّة عن الكون والفساد لدوام الحركات، وحال أبديّة الوجود[١٠] لعدم التغيّر[١١] كحال الأزليّة لعدم التغيّر. وهذا القدر كافٍ في هذا الباب.

المشرع السادس
في الجود والغِنَى وإشارة إلى مبادئ الوجود وحركات[١٢] الأفلاك وترتيب الوجود والخير والشرّ

1.
فصل
< في بيان أنّ واجب الوجود لا يكون لفعله علّة غائيّة >

(١٦٤) **وممّا قُسم إليه الوجود**[١٣] أنّ الموجود إمّا أن يكون غنيًّا أو فقيرًا. والغَنِيّ المطلق ما لا يحتاج إلى غيره في ذاته ولا كمالٍ لذاته كيف كان، وإنّ

---

(١) تحقيقها RL: تحققها GU.
(٢) كان RL: كانت GU.
(٣) يتيقن RUL: تيقن G.
(٤) ثبتت GUL: ثبت R.
(٥) فإن GRUL: كأن Rt.
(٦) كلام GRU: الكلام L.
(٧) أن يخلق جزافًا: أي أن يكون إيجاد العالم من غير علة تقتضي وجوده وهو «العبث».
(٨) فلا R: ولا GRU.
(٩) الفلكية R: ـ GUL.
(١٠) الوجود RUL: الجود G.
(١١) التغير GRUL: تغير Rt.
(١٢) مبادئ الوجود وحركات GRL: مبادئ حركات U.
(١٣) الوجود GRU: الموجود L.

الفقير[1] هو الذي يتوقّف منه على غيره إمّا ذاتُه وإمّا كمالٌ لذاته. وإنّ كلّ عادمِ كمالٍ فقيرٌ، والمَلِك الحقّ هو الذي له ذاتُ كلِّ شيءٍ من جميع الوجوه، ويلزم من ذلك[2] أن لا يكون ذاتُه لشيءٍ حتى إن كان ذاتُه لشيءٍ فليس ذاتُ جميع الأشياء له مطلقًا[3]، والذي يَملِك ذاتَه من جهة ما يَملِك ليس مملوكٍ له، فالملك المطلق لا يصحّ أن يكون ذاتُه لشيءٍ، ولا يصحّ أن يكون غَنِيٌّ مطلقٌ إلاّ ما هو مَلِكٌ مطلقٌ لجميع الأشياء، حتى لو ساواه غيرُه في الغِنَى كان افتقارُه إلى ذلك الغَنِيّ أَوْلَى لذلك الغَنيّ وأتمّ، وإذا لم يفتقر إليه يكون ذلك الغَنِيُّ عادمَ كمالٍ ما فلا يكون غَنِيًّا مطلقًا. فإن كان في الوجود غَنِيٌّ مطلقٌ أو مَلِكٌ مطلقٌ فيجب أن يكون واحدًا[4] وهو واجب الوجود، وغيره ممكنٌ.

ومن ضرورة قسمة الوجود إلى واجب وممكنٍ اقتسم إلى علّة ومعلول، فاقتسم[5] إلى مالك ومملوكٍ، وغنيٍّ وفقيرٍ، وحاصل الغِنَى يرجع[6] إلى وجوب الوجود من جميع الجهات، وحاصل الفقر[7] إلى الإمكان أو ما يصحّحه الإمكان.

والجود إفادة ما ينبغي لشيءٍ لا لغرضٍ، فالواهب لِما لا يليق ولا ينتفع به الموهوبُ له ليس بجوَادٍ، والواهب لما ينبغي إذا طلب عوضَه ـ حمدًا أو ثناءً[8] أو تخلّصًا من مذمّةٍ ـ فهو معاملٌ مستعيضٌ غيرُ جوادٍ لأنّه أعطى شيئًا ليتحصّل على ما هو أطيَبُ له وألَذّ. ومَن كان الأَوْلَى به فعلُ شيءٍ فإذا لم يفعل فكان عادمَ كمالٍ، فلا بدّ من فعله حتى يحصل له ذلك الأَوْلَى. وكلّ ما هو أَوْلَى لشيءٍ[9] فهو كماله، وكلّ ما يتوقّف كماله على أمرٍ ما[10] فهو فقير[11]. وكلّ مريد ومختارٍ لأحدِ طرفَي نقيضٍ لا بدّ وأن يترجّح أحدُهما عنده، فإنّه إن لم يترجّح فنسبة الشيء إليه إمكانيّة، ولا يقع الممكن دون ترجّحٍ ما، والشيء وإن فُرض خيرًا في نفسه ما لم يكن فعلُه أَوْلَى بالمختار لا يختاره.

---

(١) وإن الفقير GUL: والفقير R.
(٢) من ذلك GRU: ـ L.
(٣) له مطلقًا GRL: مطلقًا U.
(٤) واحدًا GRL: واحد U.
(٥) فاقتسم GUL: واقتسم R.
(٦) يرجع GUL: ـ R.
(٧) الفقر GRL: الفقير U.
(٨) أو ثناء L: وثناء GRU.
(٩) لشيء RUL: بشيء G.
(١٠) أمر ما R: أمر GUL.
(١١) فهو فقير GUL: فهو مفتقر وفقير R.

(١٦٥) **والذي يقال** «إنّ الإرادة تخصيص[١] أحد الجانبَين المتساويَين بالوقوع لا بناءً على أَوْلَوِيّة بل لأنّ[٢] من خاصّيّة[٣] الإرادة تخصيص أحدِ المثلَين من دون الحاجة إلى ترجّح، ولا يسأل عن اللّمّيّة فإنّ[٤] لوازم الماهيّات لا تُعلَّل» ـ كلام لا حاصل له: فإنّ الإرادة إذا كان الجانبان بالنسبة إليها سواءً لا تتخصّص بأحد الجانبَين إلاّ بمرجّح إذ لا يقع الممكن إلاّ بمرجّح. وأمّا الخاصّيّة التي[٥] يقولونها فهو هَوَسٌ، أليس لو اختارت الجانب الآخر ـ الذي فُرض مساويًا لهذا[٦] الجانب ـ كانت تحصل هذه الخاصّيّة؟ ثمّ تعلُّق الإرادة بشيءٍ ـ مع أنّ النسبة كانت على الجانبَين سواءً ـ هذيانٌ، فإنّ الإرادة ما حصلت أولاً إرادةً لا لشيءٍ، ثم تعلّقت بشيءٍ[٧]. فإنّ المريد لا يُريد أيَّ شيءٍ يتّفق، ولا يكون له إرادة غير مضافة إلى شيءٍ أصلاً، ثمّ قد يعرض لتلك الإرادة التخصّصُ[٨] ببعض جهات الإمكان، بل إذا وقع التصوّر وحصل إدراكُ ترجّحِ أحدِ الجانبَين يحصل إرادةٌ متخصّصةٌ بأحدهما، فالترجّح متقدّم على الإرادة. وإذا علمتَ أنّ كلّ مختار لا بدّ في اختياره[٩] أحدَ طرفي وجودِ شيءٍ من ترجّح، وأن يكون ذلك الراجح راجحًا عنده وأَوْلَى به، فيجب أن يكون فعلُ الغنيّ المطلق أعلى من أن يكون بإرادةٍ، إذ لا يُتصوّر أن يكون أمرٌ أَوْلَى بالغنيّ ويتعلّق بشيءٍ، فيكون الغنيّ المطلق فقيرًا ـ في حصول الأَوْلَى له ـ إلى ذلك الشيء، فليس بغنيّ حقًّا.

(١٦٦) **بحث وتحصيل** وإذا ثبت هذا فاعلم أنّ مَن يسلّم هذه القاعدة ليس له أن يرجع بعدها فيقول «إنّ واجب الوجود لِفعله غايةٌ» إلاّ أن يعني بالغاية ما ينتهي إليه الفعل أو أشرف[١٠] ما ينتهي إليه الفعل، وذلك ليس بعلّةٍ غائيّةٍ لِفعله. وفي الجملة ليس للمعترف بهذه القاعدة أن يستروح إلى أنّ طبقات الاعين أَوجدَها البارئ للأبصار والرِّجلَ للمشي على إن كان المشيء علّةً غائيّةً وتصوّرُها كان علّةً لعلّيّةِ

---

(١) تخصيص L: تخصص GRU.
(٢) لان GRL: لين U.
(٣) من خاصية GRU: خاصية L.
(٤) فإن GUL: وإن R.
(٥) التي GRL: الذي U.
(٦) لهذا GRL: لهذه U.
(٧) بشيء GUL: ـ R.
(٨) التخصص GRU: التخصيص L.
(٩) اختياره GRU: اختيار L.
(١٠) أو أشرف GRL: وأشرف U.

الفاعلِ[١] لذلك الأمر، فإنّ الكلام الأوّل يعود إلى أنّ واجب الوجود لمّا جعل الطواحن[٢] من الأضراس عريضةً لأجلِ الطحن هل كان الأَوْلَى[٣] به حصولَ هذا الطحن أو لم يكن؟ فإن لم يكن الأولى به فلِماذا اختار تعريض الطواحن[٤]؟ وإن كان الأولى به فلِفعله غرضٌ وتوقّف الأولى به على غيره. فإن قال: ما جعل[٥] الطواحن عريضةً لأنّ حصول الطحن أَوْلَى بالخالق بل بالمخلوق، ـ يقال له: تحصيل هذا الأولى للمخلوق هل كان أَوْلَى بالخالق[٦] أو لم[٧] يكن؟ فإن لم يكن فلِمَ فعله؟ وإن كان أَوْلَى فتوقّف كماله على غيره.

فإن قال: فعله لأنّه جواد، ـ فيقال: ما حصل جواديّته إلاّ بهذا[٨] أو كان جوادًا[٩] دونه ولزم هذا عن الجود. فإن كان جواديّته لم تحصل إلاّ بهذه الأشياء ـ ففعل ليحصل له الجواديّة والجواديّة أولى به ـ فتعلّق ما هو الأَوْلَى به على غيره، وإن لم تكن أَوْلَى به فلا يفعل لحصولها فعلاً[١٠]. ـ وإن كان جوادًا دونها ففعلَ (ج) لأجل (ب) اقتضاءً[١١] لجودِه على أنّه لزم عنه (ج) لا على قصدٍ منه، ثمّ لزم من ذلك أن يكون (ج) صالحًا[١٢] لمصالح (ب)، فمثل هذا ليس بغايةٍ تجعل[١٣] الفاعلَ فاعلاً ـ فيتصوّر الغاية أوّلاً ثم يفعل لأجلِه[١٤] الفعل ـ بل هذا انتهاءٌ للفعل[١٥] إلى مَصلحةِ[١٦] شيءٍ، وإن سُمّي غايةً بهذا المعنى جاز. وإن قيل إنّها كانت غايةً على أنّه تصوّرَ أو أدركَ[١٧] ـ بأيّ إدراكٍ يُفرَض ـ (ب) ثمَّ أَوجَب وجودَ (ج) لأجله حتّى حصل الأولَى (لِب) ـ وما كفى[١٨] في ذلك انتهاءُ الفعل إليه لذاته ـ فههنا يلزم أن يكون واجبُ الوجود جعلتْه[١٩] الغايةُ ـ التي هي حصول ما هو

---

(١) الفاعل RUL: ـ G.
(٢) الطواحن GRL: الطواحين U.
(٣) الأولى RUL: أولى G.
(٤) الطواحن GRL: الطواحين U.
(٥) جعل RL: حصل GU.
(٦) بل بالمخلوق... أولى بالخلق GRU: ـ L.
(٧) أو لم GRU: أم لم L.
(٨) بهذا GRU: لهذا L.
(٩) جوادًا RL: جواد GU.
(١٠) فعلا: فعل GRUL.
(١١) اقتضاء GRL: اقتضى U.
(١٢) صالحًا RUL: حاصلاً G.
(١٣) تجعل GRL: فجعل U.
(١٤) لأجله: أي لأجل التصور.
(١٥) للفعل GRL: الفعل U.
(١٦) مصلحة GRL: مصلح U.
(١٧) أدرك GU: إدراك RL.
(١٨) كفى GRL: كفا U.
(١٩) جعلته GRU: جعل L.

الأولى (لِب) ـ فاعلاً للجيم. فيقال: إن لم يكن أَوْلَى[1] بواجب[2] الوجود حصولُ الأَوْلَوِيّة (لِبّ) ما خصّص الجيمَ بالوقوع لأجلِه وما ترجّح عنده حصولُ مَصلحةِ[3] (ب) على لا وقوعها. فإذا كان الأَوْلَى به ذلك فتوقّف الأَوْلَى به على غيره. وإذا كان جودُه إنّما يقع بحصول[4] الفعل عنه وإنّما يجعله الغايةُ فاعلاً، ففاعليّته لأشياء موقوفةٌ على الغاية، والغاية علّة لها، فالغاية علّة لجوده[5]، والجود أَوْلَى به، فتوقّف ما هو الأَوْلَى به وكمالُه على غيره، وليس أنّ الجود اقتضى حصولَ (ج) لمَصلحةِ (ب) بأن حصل الجودُ أوّلاً، بل الجود فعلُه وإضافتُه إلى حصول الفعل عنه والغاية علّة للفاعليّة، فهي علّة للجود[6] وهي التي جعلتْه جوادًا بالفعل. فما صحّ القسم المذكور «إنّ الجود كان مبدأً للغاية غيرَ متوقّفٍ عليها بوجهٍ من الوجوه». ـ وإن[7] أثبت له غاية على أنّها ليست بعلّةٍ غائيّةٍ لِفعله فيجوز، فإنّ هذه الغاية نهايةٌ ما ـ لا غير ـ لفعلٍ من الأفعال.

(١٦٧) **وإنّما وقع لهم الغلط** من اشتراك لفظ «الغاية». ومن ظنّهم أنّ غاية واحدٍ مِنّا قد تكون أمرًا في غيره ـ كما يمثّلون[8] به[9] من[10] حصول صورة الدار في موادّ قابلةٍ لها ـ وذلك ليس بغاية أَوْلَويّة[11]، بل الغاية انتفاع أو حصول كمالٍ ما ولذّةٍ للفاعل، وتمام الكلام في الغاية إنما يأتي من بعدُ.

فالذي يجب أن تعلم من ههنا أنّ واجب الوجود إن كان غنيًّا من جميع الوجوه فليس لِفعله علّة غائيّة وليس لِفعله لِميّة مصلحيّة[12]، ولكن ذاته ذات لا تحصل منها الأشياء إلاّ على أتمّ الوجوه لمرتبة ذاته، وفاعليّته لا لقصده إلى حفظ المصالح. وليس كون المعلول الأوّل مؤدّيًا إلى وجود العقل الذي هو دونه ومعلولُه لأنّ المعلول الأوّل علّتُه الغائيّة المعلولُ الثاني، وكان يلزم من هذا[13] أن يكون ما هو

---

(١) أولى R: الأولى GUL.
(٢) بواجب GRL: لواجب U.
(٣) مصلحة GRL: مصلح U.
(٤) بحصول GU: لحصول RL.
(٥) لجوده GRU: لوجوده L.
(٦) للجود GR: الوجود U للوجود L.
(٧) وإن GRUL: فإن Rt.
(٨) يمثلون GRUL: يتمثلون Rt.
(٩) به GRL: ـ U.
(١٠) من RUL: ـ G.
(١١) أولوية RL: أولية GU.
(١٢) مصلحية GRU: مصلحة L.
(١٣) من هذا GUL: هذا R.

أقصى وأبعد عن واجب الوجود أشرف ـ فإنّ الغاية[1] الأقصى لا تحصل[2] إلاّ بعد جميع ما هُيِّئ لحصولها ـ ووجب أن يكون الهيولى المشتركةُ أشرفَ من السماويّات والسماوياتُ أشرف من العقول الفعّالة. وكلامنا ههنا في العلّة الغائيّة لا الغاية التي هي نهاية الفعل، فإنه يصحّ أن يقال «انتهى سلسلة الأمور الدايمة إلى الهيولى المشتركة أو نحو» ويصحّ بوجهٍ ما أن يقال «للأفعال انتهاءٌ» ولا يصحّ بوجهٍ آخر، فإنّ الجود لا نهايةَ له مّا يحصل متحدّدًا على أبد الأبد[3].

(١٦٨) وأمّا الذي نُسِب إلى انباذقلس ـ وأنه قايل بالاتفاق والبخت وأنه ليس بمعترف بالغايات ـ فأكثره مُزوّر ومختلف[4]. والرجل إنّما أنكر العلّة الغائيّة في فعل واجب الوجود لا غير، وهو معترف بأنّ ما لا يجب لا يكون، بلى قد يُسمِّي هو وغيرُه الأمورَ اللاحقةَ بالماهيّات لا لذاتها بل لغيرها «اتفاقيّةً»، وحينئذٍ يصحّ أن يقال «وجود العالَم اتفاقيٌّ» لا بمعنى أنّه يصير موجودًا من نفسه كَلاّ أو يفعله البارئ جزافًا، بل إنّ وجوده ليس لاحقًا به من ذاته بل هو من غيره. والاصطلاحات وطبايع اللغات مختلفة، وهذا الرجل تصفّحنا[5] كلامَه: القدر الذي وجدناه دل[6] على قوّةِ سلوكهِ وذوقهِ ومشاهداتٍ له قدسيّةٍ رفيعةٍ[7]، وأكثر ما نُسب إليه افتراءٌ محضٌ، بل القدماء لهم ألغازٌ ورموزٌ وأغراضٌ، ومَن بعدهم يردّ على ظواهر رموزِهم إمّا لغفلته[8] أو تعمّدًا لِما يطلب من الرئاسة.

2.

فصل

< في كون واجب الوجود غاية جميع الموجودات >

(١٦٩) ويجب عليك أن تعتقد أنّ العلّة الغائيّة وإن كانت منفيّةً عن واجب الوجود ليس بمنفيّ عنه إنه غاية جميع[9] الموجودات، وإنّ جميعها بحسب ما لها

(١) الغاية GRU: الغائية L.
(٢) لا تحصل GRL: ما تحصل U.
(٣) الأبد GUL: الآباد R.
(٤) مزور ومختلف GUL: مرموز مختلف R.
(٥) تصفحنا RL: تفصحنا U تصحفنا G.
(٦) دل GRU: ودل L.
(٧) رفيعة GRU: رفعية L.
(٨) لغفلته R: لغفله GU لغلبة L.
(٩) جميع RUL: لجميع G.

من الكمالات طالبةٌ لكمالاتها ومتشبّهةٌ ـ في تحصيل ذلك الكمال بحسب ما يُتصوّر في حقّها ـ به من جهة ما يكون على كمال لايق بها، وإنّ لكلّ نوع من الأنواع المفارقة والأثريّةِ والعنصريّةِ كمالاً ما وعشقًا[1] إلى ذلك الكمال، وإن تصوّر فَقْد ذلك الكمال فشوقٌ: إراديٌّ لِما له حياة[2] أو طبيعيٌّ لِما ليس له ذلك. وستعلم أنّه لولا العشق والشوق[3] إليه ما حدث حادثٌ[4]، ولا تكوّن كاين أصلاً.

3.

فصل

< في قاعدة الإمكان الأشرف >

(١٧٠) وممّا[5] ينبغي أن تعلم أنّ من جملة[6] ما حمل القدماء على اعتقاد الأشرف والأكرم في الأمور السماويّة وغيرها شهادة الفِطَر بوقوع الأشرف فالأشرف[7]. ولمّا علمتَ أنّ الواحد لا يجب به ما ليس بواحدٍ[8]، فإذا وقع الأخسّ بواجب الوجود وفي الإمكان أشرف منه، فإذا فُرض وقوع الممكن الأشرف فلا يقع بواجب الوجود لأنّه وحدانيّ الذات وحصل به الأخسّ، فيستدعي فرضُ الأشرف جهةً أشرفَ ممّا عليها واجب الوجود، ومحالٌ تصوّر جهةٍ أشرف من واجب الوجود، فمحالٌ أن[9] لا يأتي وجوده[10] على ممكن أشرف، ومحالٌ أن يُعقَل أشرفُ ممّا حصل منه. ولمّا لم يُتصوّر أن يحصل الأشرف والأخسّ منه معًا ـ إذ لا جهتان فيه ولا اختلاف فيه سيّما بخسّةٍ وشرفٍ ـ وجاز للأشرف أن يكون مبدأً لِما هو دونه في الشرف ولا يجوز للأخسّ أن يكون مبدأً لِما هو أشرف منه[11]، فالوسايط

---

(١) كمالاً ما وعشقًا L: كمال ما وعشق GRU.

(٢) حياة U: حيوة GRL.

(٣) والشوق GRU: والتشوق L.

(٤) حادث GRL: حدث U.

(٥) ومما GUL: ومن جملة ما R.

(٦) من جملة R: من جهة GUL.

(٧) فالأشرف GUL: ـ R.

(٨) لا يجب به ما ليس بواحد: قال المصنف في كتاب اللمحات (في اللمحة الثامنة من المورد الثالث من العلم الثالث) «واجب الوجود واحد لا يصدر عنه الكثرة دون واسطة، فليس إلاّ من العقول وهي ملايكة الله الكروبيون.».

(٩) أن GRL: لأن U.

(١٠) جوده GRUL: وجوده Rt.

(١١) أشرف منه GUL: الأشرف R.

بينه وبين الأخسّ الأشرفُ فالأشرف، ويجب أن يكون الأشرف أقرب إليه. ـ ويصحّ أن يكون في الأمور الكاينة الفاسدة شخصٌ ما ممنوعٌ ممّا[1] هو أشرف وأكمل له لممانعةِ أسباب سماويّة ولمصاكّةِ أسباب طبيعيّة أيضًا تابعةٍ للسماويّات. ويجوز أن يعطى الشيء الواحد شريفًا وخسيسًا لا لذاته بل لاعتبار استعداد القابل الواجب بأسباب لا تتناهى من الحوادث. أمّا الأمور الدايمة فلا يصحّ أن يختلف شرفها وخسّتها[2] إلاّ لاختلاف الفاعل أو لاختلاف[3] جهاتٍ فيه، فيفعل بالأشرف أشرف وبالأخسّ أخسّ. ومحالٌ أن يستوي الفاعلان في الشرف ولا يتوقّف فعلاهما على غيرهما ثمّ يقتضي أحدُها فعلاً أخسَّ من فعل الآخر، وهكذا إذا استوى الفاعلان وقابلا فعلِهما وشرايط الفعلين في الشرف والكمال.

فإذا عرفتَ هذه القواعد فَلك أن تعلم أنّ الأمور الدايمة لا تحصل إلاّ على أشرف ما يُتصوّر أن يكون عليه، ولا يمنعها عن ذلك استعدادٌ أو حادثٌ غريبٌ أو أمرٌ اتفاقيّ، فيجب عليك أن تعتقد في السماويّات والعوالم القدسيّة ما هو أتمّ وأكمل، وأنّ كلّ ما تتصوّر من كمال واجب الوجود والأمور العقليّة والسماويّة فإنّها أَرفَعُ في نفسها وأشرف ممّا تصوّرتَه. وإذا كان الجوهر العقليّ أشرف من النفس يجب أن يكون قبلَها[4]، ولمّا كانت الأثريّات أشرف من العنصريّات يجب أن تكون حاصلةً قبلَها ـ بضربٍ من العلّيّة[5] على ما نذكره. ـ وهذا تفصيلٌ فصّلناه، وإجمالُه لإمام الباحثين أرسطو[6] من إشارةٍ أشار إليها في كتاب «السماء والعالم» ما معناه أنّه يجب أن يعتقد في العلويّات ما هو الأكرم لها والأشرف.

4.

فصل

< في إبطال قاعدةٍ لأبي البركات وفي سبب انطماس الحكمة >

(١٧١) وممّن يشرع في ما لا يعنيه من المتأخّرين ويريد أن يذبّ على مذاهب

---

(١) مما GRU: بما L.
(٢) وخستها RUL: أو خستها G.
(٣) أو لاخلاف GRL: ولاختلاف U.
(٤) قبلها R: قبله GUL.
(٥) العلية GRU: العلمية L.
(٦) أرسطو R: أرسطوا GUI.

لا يعرفها ولا يحيط بحججِ أهلِها إنسانٌ يُسمَّى[١] بأبي البَرَكات المتفلّسف، أثبت على واجب الوجود إراداتٍ متجدّدةً[٢] غيرَ متناهيةٍ سابقةً ولاحقةً، وزعم أنّه يفعل شيئًا ثم يريد بعده شيئًا آخر، فيفعل ويريد، ثم يريد فيفعل، وله إرادة ثابتة أزليّة وإرادات متجدّدة لا تتناهى. ـ وخالق في هذا البرهان، وخالف من الناس كلّ من له في النظر أقلّ رتبة، وخالف مذهب[٣] اليهوديّة أيضًا الذي كان يراه والإسلاميّة التي انتقل إليها، «فلا عقل ولا قرآن» كما يقال، إلاّ أنّه ظنّ أنّ هذه الملل ربّما تقتضي هذرًا[٤]، وتوهّم أنّ هذه الشرايع أوجبتْ إرادات حادثة غير متناهية في ذات البارئ. وهذا ما قاله أحدٌ من أهل < هذه > الملل أصلاً، فإنّ الذي < يجتمعون > عليه أهلُ هذه الملل أنّ العالَم إنّما عُرف حدوثُه لوجوب تناهي الحوادث، فكيف يجوّزون حوادث غير متناهية في ذات البارئ؟ فيلزم منه[٥] حدوث البارئ كما لزم حدوث العالَم عندهم. ثمّ إن كان ينتسب إلى العلوم الحكميّة[٦] فكان يجب عليه أن يطالعها أوّلاً ويضبط معَانيها، فإنّه إذا فُرض في البارئ أمورٌ حادثةٌ وهي غير متناهية ـ مع ما يلزم أن يكون في ذاته جهة فاعليّة و< جهة > قابليّة وبُرهن على امتناعهما فيه ـ يلزم أن يكون له مغيّر ومحرّك إلى الأشياء. ولا يُتصوّر أن يثبت فيه حادثٌ زمانًا، فإنه إن كان مُوجِبُه ذاته فكان يجب أن يثبت دايمًا، وإن[٧] كان مُبطِلُ وجودِه أيضًا ذاتَه فما كان يصحّ حصوله. فإذا حدث وثبت ثمّ بَطُلَ فلحدوثه علّة ولبطلانه علّة أُخرى حادثةٌ، وعلّة الحدوث لا تتخلّى عن الحدوث وعلّةُ البطلان[٨] لا تتخلّى عن البطلان أيضًا، ويعود الكلام إلى حدوث العلّتَين، فلا بدّ من علّتَين مقترنتَين أيضًا بالمعلولَين، فيجب أن لا ينقطع عن ذاته تجدّدُ الحوادث زمانًا أصلاً. وإن فُرِض في ذاته حادثٌ زمانًا، فيجب أن يكون في ذاته حوادث أُخرى غير متجدّدةٍ مع

---

(١) يسمى GUL: يعرف R.

(٢) أثبت... إرادات متجددة: إشارة إلى قسم الإلهيات من كتاب المعتبر لأبي البركات وخصوصًا الفصل السابع والفصل التاسع من المقالة الأولى والفصل الخامس من المقالة الثانية، Lâleli 2553, fol. 268 b-276a, 282 a-289 a, 397 a-402 a. قابل أيضًا الترجمة المختصرة إلى التركية M. Serefeddin [Yaltkay], Ilâhiyat... Istanbul, 1932.

(٣) مذهب GRU: المذهب L.

(٤) هذرًا R: هذا GUL.

(٥) منه GUL: عنه R.

(٦) الحكمية GRL: ـ U.

(٧) وإن GRL: فإن U.

(٨) أخرى... وعلة البطلان RUL: ـ G.

ثباته حتى يؤدّي ذلك الثابت إلى البطلان. فيلزمُ[١] من ضرورة وجوب التجدّد الغير المنصرم أن يكون فيه متجدّدٌ لا يصحّ[٢] أن ينصرم بوجهٍ، وقد بيّنّا أنّ ما هذا شأنه هو الحركة، وأنّ كلّ حركةٍ ما سِوَى الوضعيّة منصرمةٌ لِما تبيّن[٣] في باب الحركات، فيجب أن يكون له حركة وضعيّة، فيكون إلَهُ العالَمين جسمًا متحرّكًا على الدور، وهذا تعطيل وجهل وتجاسُر على مُبدع العالَمين، أو يجب أن يقال: المغيّر له على الدوام أمر متجدّد على الدوام، فينفعل عن[٤] الأفلاك انفعالاً دايمًا وهو من معلولات الأفلاك ومن المتأثّرات عنه[٥]، وهو محال لِما سبق.

(١٧٢) وإنّما تأتّي[٦] لِمثل هذا المجنونِ القذَر الإتيانُ بمثل[٧] هذه الهذيانات القبيحة لأنّه لم يكن للحكمة في الأرض سياسةٌ قايمةٌ، وفي ما قد مضى[٨] من الزمان كان لها سياسة،وكان القوم الذين يتكلّمون فيها أكثر عنايتهم بالمشاهدات الروحانيّة والأمورِ العلويّةِ الرفيعةِ، وما كان يتمكّن من الكلام فيها والتصرّف إلاّ لِمَن ظهر تأييده من آثار الأنوار القدسيّة وتجرّد. عن محبّة الرئاسات الدنيويّة. وسبب انقلاع الحكمة عن الأرض أكثرُه كان ظهورَ طايفةٍ من المتفلّسفة وتطويلَهم في الأقاويل التي اشتغل[٩] الناسُ بها عن الحكمة وقدحَهم في مَن كان أفضلَ منهم وأعلَمَ من الأقدمين. وسَعَى جماعةٌ في قلع العلوم عن بابل وفارس وغيرهما من النواحي، فأصلحوا أشياء حسنةً مهمّةً، وأفسدوا ما هو أحسن منها لأمرٍ قدّره[١٠] اللّٰه سبحانه وتعالى! فأصْبَحَ المتنسبون إلى الحكمة غافلِين عن أسرارها، وانقطع النور عنهم. وإذا انقطع[١١] النور عن طايفةٍ بالكلّيّة يزول هيبتُهم وسلطانُهم ويستذلُهم النفوس. أما ترى آثار القدماء وهيبتَهم في النفوس وإطّلاعَهم على عجايب الأشياء ـ من الطلسمات ولطايف طرايق السلوك وآثار النفوس وغيرها ـ بقوّةِ سلوكِهم وضُعفَ هؤلاءِ وعَجْزَهم والصَغَارَ الذي عليهم واشتغالَهم بمَلاذِّ الدنيا؟

---

(١) فيلزم GRU: فمعلوم L.
(٢) لا يصح GUL: لا يصلح R.
(٣) تبين GRU: بين L.
(٤) عن RUL: على G.
(٥) عنه GRL: ـ U.
(٦) تأتي GU: يتأتى R يأتي L.
(٧) بمثل GRL: لمثل U.
(٨) قد مضى GUL: قدم R.
(٩) اشتغل GRL: أشغل U.
(١٠) قدره GR: قدر UL.
(١١) النور عنهم وإذا انقطع GRU: ـ L.

ومتى يَصِفوا الفكرة لِمُحِبّ الدنيا؟ ومتى يستأهل للعلوم المَخفِيّة وهَدايا الملكوت[١] وهو في ظلمات شواغل الدنيا حَيْران؟ فهؤلاء طردَهُم اللّه من بابه. ولا تظنَّنَّ أنّه يصل إلى المحلّ الأعلى إنسانٌ وليس[٢] له ملكة شروق الأنوار[٣] العلويّة. وما وراء هؤلاء إن كانوا أخيارًا فمن المتوسّطين، وإلاّ فمن الأشقياء. ولولا جسارة[٤] الرجل المذكور وشدّة إقدامِه في حقّ البارئ على مِثل هذه الأشياء وفي أُمّهاتِ المسائل على خلاف البرهانِ ومذهبِ التوحيد للخاصّة والعامّةِ ما قدحنا فيه هذا القدح، فإنّ المُباحث[٥] بعدَ أن كان بشريًّا ليس بعجِبٍ منه الخطأُ، وأمّا رفض الحقّ الصريح بالوسواس[٦] فلا يُعذَر عليه!

5.

فصل

< في تحريكات الأفلاك وفي أحوال نفوسها >

(١٧٣) ولنرجع إلى ما كنّا فيه. قد سبق[٧] الكلام في أنّ المتحرّك بحركةٍ وضعيّةٍ ليس حركتُه طبيعيّةً، وتبيّن أنّ حركة السماء إراديّةٌ. ولا بدّ للمتحرّك الإراديّ من مَقصدٍ، فإنّه إن لم يترجّح عنده الحركة لا يتحرّك. والحركة نفسها ليست من الكمالات الحسّيّة والعقليّة، وليس نفس الفلك تقتضي الحركة لذاتها ـ فإنّ الثابت لا يقتضي الغير الثابت على ما سبق ـ وليس مطلوبها أمرًا جزئيًّا ـ وإلاّ لوقفتْ سواءٌ نالتْ أو قنطتْ ـ فمطلوبُها أمرٌ كلّيٌّ متجدّدُ الأشخاص الجزئيّة. وقد تبيّن أنّ لها إرادة كلّيّة، ولولا الإرادة الكلّيّة ما وجب تجدّ الإرادات الجزئيّة التي تنبعث منها الحركاتُ الجزئيّة على ما قرّرناه قبل هذه الفصول. وإذا كان لها إرادة كلّيّة، فيجب أن يكون لها إدراك كلّيّ، ويجب أن يكون لها نفوس ناطقة، فإنّ الإدراك الكلّيّ ـ كما علمتَ ـ لا يصحّ إلاّ على أمر مجرّدٍ عن المادّة. وإذا علمتَ هذا فاعلم أنّ مطلوبها ليس أمرًا شهوانيًّا ولا غضبيًّا، كيف وهي لا تنمو[٨]! فإنّ النموّ لا بدّ له من

---

(١) الملكوت GRtUL: الملوك R.
(٢) وليس GRL: ليس U.
(٣) الأنوار GRU: الأنواع L.
(٤) جسارة GUL: خسارة R.
(٥) فإن المباحث GUL: في المباحث R.
(٦) بالوسواس GUL: بالوساوس R.
(٧) قد سبق GRU: وسبق L.
(٨) تنمو R: تمنوا GUL.

خرقٍ وحركةٍ مستقيمةٍ وتغذٍّ[1]، ولا بدّ وأن يكون جوهر الشيء قابلاً للاستحالة والفساد، وكلّ ما يمكن اتّصال شيء[2] به يصحّ انفصال شيء عنه، وكلّ ما يصحّ الزيادة فيه يصحّ النقصان عنه. وقد علمتَ أيضًا أنّ كل كاينٍ فاسدٌ، وإذ لا تغذّيَ لها ولا نموَّ[3] لها ولا اتّصالَ بها ولا انفصالَ عنها فليس مَطلَبُها أمرًا شهوانيًا، وإذ لا مزاحم لها وتفرُّقَ لاتّصالها[4] ولا فسادَ لصورها فلا غضب لها[5] ولا خوف[6]، وإذ ليس غرضها شهوانيًا ولا غضبيًا[7] فيتعيّن[8] أن يكون عقليًا.

(١٧٤) وممّا يذكر ههنا أنّه ليس غرضُها ثناءَ السافل وحمدَه[9]، فإنّه كمالٌ مظنونٌ غيرُ واجب الدوام، فلا يبتني عليه أمر واجب الدوام. ومن قريب ما يحكم به الحدث أنّه لو كان غرضُها السافلَ ما كانت[10] الفضايل مندرسةً في الأزمنة المتطاولة، ولَمَا سقَت[11] المُنكِرَ لفضايلها الجاهلَ بالأمور العالية الكافرَ باللّه لجحودِ مراتبها المُثبِتَ للجماديّة عليها[12] قطرةَ ماءٍ، ولَمَا جرى أكثرُ ما يجري من الأمور الخارجة عن السياسات الإلٰهيّة، كيف وتصوّراتُها وما ترى هي[13] الأوْلَى يجب وقوعه؟ وليس أنّ النظام لا يتمّ في العالَم إلاّ بعبادة ابنِ امرأةٍ أو مَدَراتٍ[14] ليقول قايلٌ «إنَّ النظام الكلّيّ كان موقوفًا على هذه الاعتقادات الفاسدة»، بل الحقّ إنّ هذه لوازمُ حركاتٍ لِمن ليس له التفاتٌ إليها وقصدٌ إلى رعاية أحوالها وإن كانت لا تغيب[15] عن شعور[16] لوازمِ حركاتِه.

ومن الحجج المشهورة: إنّ الفلك لو كان حركته لِما تحته كان مستكملاً بمعلوله[17]، ومن الممتنع استكمالُ العلّة بمعلولها وخروجُ كمالِ الشيء من القوة إلى الفعل بما خرج به من القوة إلى الفعل. ولا ينفسخ هذا بالطبيب الذي يعالج

---

(١) وتغذ L: وتغذى GRU.
(٢) اتصال شيء GRU: اتصال الشيء L.
(٣) نمو GRL: نموًا U.
(٤) لاتصالها RUL: اتصالها G.
(٥) لها GRL: ـ U.
(٦) خوف GRU: خرق L.
(٧) شهوانيًا ولا غضبيًا: شهواني ولا غضبي GRUL.
(٨) فيتعين UL: فتعين GR.
(٩) وحمده RUL: وحمدها G.
(١٠) ما كانت RUL: لما كانت G.
(١١) سقت GRU: سبقت L.
(١٢) للجمادية عليها: : لجماديتها R.
(١٣) ترى هي GRU: يرى هو L.
(١٤) مدرات GRU: مدارات L.
(١٥) كانت لا تغيب R: كان لا يغيب GUL.
(١٦) شعور GRU: شعوره L.
(١٧) بمعلوله GRL: لمعلوله U.

نفسه، فإن المعالج نفسُه والمتعالج بدنُه، ثمّ واهب الصِحّة مبدأ أشرفُ منهما وهو المفارق.

(١٧٥) وممّا يذكر ههنا أنّه إذا لم يكن حركاتُها[١] لأمرٍ سفليٍّ وليست[٢] لأمرٍ تنالُه دفعةً كيف كان، فهي[٣] لتشبّهٍ بمعشوقٍ. قالوا: وليس معشوق جميع الأفلاك واحدًا، ولا بعضُها معشوقٌ للبعض لا النفوس ولا الأجسام، فإنّه[٤] على جميع هذه التقديرات كان يلزم أن يكون حركاتُها متشابهةً، وليست بمتشابهة سيّما في السرعة والبطء. ولا يُتوهّم أنّ حركة الشمس و < حركة > الزُهرة ـ وإن كان قطعُهما في زمانٍ متقاربٍ ـ متساويتان[٥] في السرعة والبطءِ، فإنّ فلك الشمس أكبر من فلك الزهرة بكثيرٍ، فيجب أن يكون حركةُ فلك الشمس أسرعَ بكثيرٍ حتى يتمّ حركتُه في زمانٍ قريبٍ من إتمام حركة فلك الزهرة. ولا يصحّ ما يتوهّم بعضُ الضعفاء: أنّ حركات الأفلاك كلّها متساويةٌ في السرعة واختلاف القطع إنّما هو للكبر[٦] والصغر، فإنّه لو كان كذا كان يجب أن يكون الفلك الأعلى يتمّ دورته[٧] أبطأ من دورات الكلّ، وليس كذا بل حركته أسرعُ حركات الجميع. وإذ[٨] لم يكن مَطْلَبُها السافلَ وليس بعضها معشوقًا[٩] للبعض لا النفوس ولا الأجسام، فيجب أن يكون معشوقها أمرًا[١٠] غيرَ جسمانيّ وغير ذي علاقةٍ مع الأجسام، وهو العقل، وليس عقل واحد، بل لكلّ واحدٍ معشوق يخصّه. فاستدلّوا بتعدّد حركاتها على كثرةٍ من العقول المفارقة.

(١٧٦) قالوا: ولمّا كانت العقول بالفعل والأفلاك جميعُ الأشياء[١١] فيها بالفعل إلاّ الوضع، ولو بقيت على وضعٍ واحدٍ لَدَامتْ قوةً باقي الأوضاع فيها[١٢]، وكان غير ممكنٍ[١٣] الجمعُ بين الأوضاعِ معًا، فأخرجت < الأوضاع > إلى الفعل

---

(١) حركاتها RUL: حركتها G.
(٢) وليست: وليس GRUL.
(٣) فهي: فهو GRUL.
(٤) فإنه: فإن GRUL.
(٥) متساويتان L: متساويان GRU.
(٦) للكبر GRL: الكبر U.
(٧) دورته GRU: دورية L.
(٨) وإذ RU: وإذا GL.
(٩) معشوقًا R: معشوق GUL.
(١٠) أمرًا RL: أمر GU.
(١١) الأشياء GRU: ما L.
(١٢) لدامت قوة... فيها: أي لزم بقاء باقي الأوضاع فيها بالقوة.
(١٣) وكان غير ممكن GUL: وغير ممكن R.

بما يمكن من التعاقب المستحفظِ لنوعٍ ما يستحيل بقاءُ شخصِه من الأوضاع بشخصٍ منتشرٍ، وتبع لذلك[1] رشحُ الخيرِ الدايم من حيث هو تشبُّهٌ بالعالي لا من حيث هو قصدٌ إلى نفع السافل.

قالوا: وليس كما يقال إنّ المتشبَّه به واحدٌ والحركات إنّما اختلفت لنفعِ السافل جمعًا بين مطلوبها وبين نفعِ السافل[2] لاستواءِ الجهات بالنسبة إليها، فإنّها لو جاز أن تطلب بجهة الحركة نفعَ السافلِ[3] جاز أن يُطلَب بأصل الحركة، فإنّها لا يلحقها التعب وسوء المزاج من الحركة، وكان لقايلٍ أن يقول: لمّا استوى حركتُها وسكونُها اختارتِ الحركةَ لأجلِ السافل. ـ وليس كما يُتوهّم أيضًا أنّ المعشوق واحد واختلاف الحركات إنّما هو لِعَدم مطاوعة طبايعها للموافقة، فإنّ الجرم الكريّ أوضاعُه متساوية ليس بعضها أَوْلَى بمطاوعة الطبيعة من بعضٍ، إلاّ أنّه[4] يجب أن تعلم أنّ الذي يحتجّ في اختلاف أنواع الأفلاك بأنّها ما اختلفت حركاتُها إلاّ لأنّها مختلفةُ الطبايع ـ وهو قد اعترف بأنّ اختلاف الحركات إنّما هو لاختلاف المعشوقات ـ فلا يتمشّى له ذلك الاحتجاج، فإنّه إذا كانت الأغراض مختلفةً ـ والحركات إنّما هي لتلك الأغراض المختلفة ـ لا يلزم منه اختلاف النوع، فإنّ النوع الواحد يجوز أن يختلف أغراضه، إلاّ أن يُرجَع إلى مسلكٍ آخر سنذكره.

قالوا: وكما أنّ لكلّ واحد معشوقًا[5] يخصّه فللجميع[6] معشوق مشتَرَك، فاشتركت الحركاتُ في دوريّتها[7] للمعشوق المشترك، واختلفت[8] جهاتُ الحركات الدوريّة وأحوالها لاختلافِ المعشوقات ـ هذا ما يقولون[9].

(١٧٧) وأمّا أنتَ إن أردتَ[10] أن تكون عالِمًا إلهيًّا مِن دون أن تتعبَ وتداومَ على الأمور المقرِّبة إلى القدس فقد حدّثتَ نفسَك بالممتنع أو شبيهِ الممتنع. والناس يجتهدون في طلب باطل غايةَ الاجتهاد، وأيضًا رهابين الأُمَم وزُهّادُهم قد يرتكبون الأمورَ الشاقّةَ وترك المألوفات لا لَغرضٍ شريفٍ بل لمطالبَ خسيسةٍ. فقبيح بطالبٍ

---

(١) لذلك R: ذلك GUL.
(٢) السافل جمعًا GUL: للسافل جمعًا R.
(٣) لو جاز... السافل GRL: ـ U.
(٤) أنه GRU: ـ L.
(٥) معشوقًا R: معشوق GUL.
(٦) فللجميع GRL: وللجميع U.
(٧) في دوريتها GRL: في دورتها U.
(٨) واختلفت RUL: واختلف G.
(٩) يقولون GRU: يقوله L.
(١٠) إن أردت GRtU: إذا أردت R.

الحكمة أن لا يجتهد ولا يطلب الطُرُق الموصِلة! فإن طلبتَ واجتهدتَ لا تلبث زمانًا طويلاً إلاّ ويأتيك البارقةُ النورانيّة[1]، وسترتقي[2] إلى السكينة الإلٰهيّة الثابتة فما فوقها إنْ كان لك مُرشِد، وإن لم يتيسّر لك الارتقاء إلى الملكة الطامسة فلا أقلّ من ملَكة البروق.

فإذا علمتَ أنّ فيك نورًا شارقًا لذيذًا[3] فَلك أن تعلم أنّ الأفلاك التي ليست لها شهوة ولا غضب[4] ونُزوع حيوانيّ وشاغل عن الحقّ ـ عزّ جاره ـ أَوْلَى باللّذات الروحانيّة والأنوارِ الشارقةِ، وتعلمَ أنّ حركاتها ليست لمجرّد[5] تشبّهٍ في إخراج الأوضاع إلى الفعل من القوة، فإنّه لو كان كذا ما دام دَوَرَانها على قطبَين ثابتَين، فإنّه يبقى مع ثباتِ حركتها[6] على القطبَين أوضاعٌ من قِبَلِ ثباتِ القطبَين بالقوة أبدًا، بل[7] هي تنال أنوارًا[8] لامعةً قدسيّةً، فتنبعث عنها حركات، ثم تُعِدّ تلك الحركاتُ لإشراقٍ آخر، فلا تزال[9] الإشراقات موجِبةً للحركات والحركاتُ مُعِدّةً للإشراقات كما قيل:

إذا تــغــيّــبــتُ بَــدا وإن بَـدا غـيّـبـنـي[10].

وقد يتّفق لك طربٌ يتحرّك فيه بدنُك، فإنّ البدن منفعل عن أحوال النفس والنفس منفعلة عن أحوال البدن. وتعلم أنّ البارقات تَرِدُ على النفس وتؤدّي إلى حركة في داخل البدن، بل قد تؤدّي إلى انزعاجٍ في البدن، فلا تتعجّب من انبعاث حركات الأفلاك عن أنوار تأتيها من الأُفق الأعلى. وأنت إذا ارتقيتَ إلى مقام ارفعَ فسَتَتَّصِل بها وما فوقها وتطّلع على كثير من الأنباءِ، وتدرك أكثر الحقايق بالرصد الروحانيّ إذا كان لك مُرشِد مُطّلع على حقايق[11] خفيّات الطرايق والأسرار، وإن لم تفعل فأنتَ في الحكمة كالأكمه في سياحة الأرض أو الزَمِنِ في أن يكونَ فيجًا[12]!

---

(١) النورانية GRU: النورية L.

(٢) وسترتقي RUL: وسترقى G.

(٣) نورًا شارقًا لذيذًا RL: نور شارق لذيذ GU.

(٤) ولا غضب R: وغضب GUL.

(٥) لمجرد GR: بمجرد UL.

(٦) حركتها RU: حركاتها GL.

(٧) بل GRL: بلى U.

(٨) أنوارًا GRU: الأنوار L.

(٩) تزال R: زال GUL.

(١٠) غيبني GRU: غيبتي L.

(١١) حقايق R: ـ GUL.

(١٢) فيجا: أي پيک في الفارسية.

6.

فصل

< في أنّ المِمِدّ للأفلاك هو جوهر عقليّ >

(١٧٨) وإذا[١] ذكروا الحجّة على أنّ الأفلاك قواها متناهيةُ الأثر وحركاتها غيرُ متناهية، قالوا: يجب أن يكون المُمِدّ لها جوهرًا عقليًا. والممتنعُ على الأجسام وقواها الفعلُ الغيرُ المتناهي على سبيل المبدَئيّة لا على سبيل الوساطة[٢]، وليس بممتنعٍ على الأجسام الانفعالُ الغيرُ المتناهي. وقد ذكرنا ما ذكروا من البرهان على تناهي القوى في الطبيعيّات، وعرفتَ أحوال ذلك.

7.

فصل

< في بيان أنّ الجسم لا يجوز أن يكون علّة للجسم >

(١٧٩) وممّا يجب عليك أن تعلمه قبل الشروع في ترتيب الوجود أنّ الجسم لا يفيد وجودَ جسمٍ آخر، ويذكرون في الكتب حججًا: منها أنّ الجسم الحاوِيَ لا يصحّ أن يكون علّةً للمحويّ، فإنّه لو كان علّة للمحويّ، فكان[٣] مع وجوب الحاوي إمكانُ المحويّ ـ لأنّ وجوب المحويّ[٤] بعد وجوبه ـ فكان مع إمكان المحويّ إمكانُ لاكونهِ، ويقارن إمكانُ لاكونهِ إمكانَ الخلاء، وقيل إنّ الخلاء ممتنع لذاته.

(١٨٠) بحث وتحصيل وقد سبق القول في حال أمثال هذه الحجّة في مواضع متعدّدة من هذا الكتاب، ونذكر ههنا وجهًا آخر، فنقول: إن صحّت هذه الحجّة فكان لقايلٍ أن يقول «المحويّ ممكن الوجود الآن ـ إذ الوجود والدوام لا يخرجان[٥] الشيءَ عن الإمكان ـ فكلّ ممكن الوجود ممكنُ العدم، وإن لم يخرج إمكانُ العدم إلى الفعل فلِمانعٍ، ومع إمكان عدم المحويّ مع بقاء الحاوِي إمكانُ الخلاء، وقد قيل إنّ الخلاء ممتنع لذاته».

---

(١) وإذا GUL: فإذا R.

(٢) الوساطة GRU: الوسايط L.

(٣) فكان GL: وكان RU.

(٤) لأن وجوب المحوى GRU: ـ L.

(٥) يخرجان: يخرج GRUL.

فإن قيل: مع وجود الحاوي يستحيل لاكونُ المحويّ ـ لئلاّ يلزم الخلاء، ـ فيقال: الإمكان قايمٌ من ذاته وإمكانُ اللاّكون مع إمكانِ الكون، والخلاء إنّما هو مقارنٌ[1] إمكانُه لإمكانِ لاكونِ المحويّ، وليس إمكانُ لاكونِ المحويّ يختلف[2] بحالٍ دون حالٍ، فكلّ ما يعتذر به ههنا يعتذر به في ما إذا كان العلّةُ هو الحاوِيَ. فإن كان الحاوي يمنع ههنا إمكانَ لاكونِ المحويّ، فكذلك هنالك على أنّ الإمكان لا مانع عنه أصلاً. وإن لم يمنع الإمكان ولكن يمنع وقوع العدم له، فكذلك يقال في ما إذا كان الحاوي علّةً، وعليه[3] كلام يُعلَم ممّا سبق ممّا حللْنا به الحجّةَ المذكورة لأصحاب الخلاء: من أن حركة الهواء عند مفارقة جسم مكانَه إنّما وجبت[4] بسبب حركة ذلك الجسم، وحركة ذلك الجسم تتقدّم ضرورةً، فيكون مع وجوبها إمكانُ حركة الهواء لأنّ وجوبها بعد وجوبها[5]، ومع إمكان حركة الهواءِ إمكانُ لاكونها، ويلزم إمكان الخلاء.

(١٨١) وممّا احتجّ به بعضهم في أنّ الجسم لا يجوز أن يكون علّة للجسم: إنّ الجسم لا يفعل إلاّ بواسطة[6] مادّته[7]، والنفس والصور أيضًا لا تؤثّر إلاّ بتوسّط الهيولى، والهيولى عدم، فيستحيل أن تكون واسطةً.

بحث وتعقّب وهذا ليس بصحيح، فإنّ قوله «الهيولى عدم» كلام فاسد قد أشرنا إليه في ما سبق. عسى أن تقال «عدميّة»، وليس معنى كونها «عدميّةً» أنّ جوهرها يدخل في مفهومه العدمُ ـ فإنّ العدم لا يدخل في مفهوم جوهريّةِ شيءٍ ـ بل ربّما يُؤخَذ كونُها عدميّةً على قاعدة مَن يرى وجودها وهي جزء للجسم أنّها لا تصير بالفعل إلاّ بالصور. وليس كلّ ما لا يصير بالفعل موجودًا[8] إلاّ بغيره عدميًّا[9] بحيث إنّه لا يصحّ أن يكون واسطةً لأمرٍ. فيكون حاصل هذا الاحتجاج أنّ الهيولى لا تصلح[10] أن تكون واسطةً لأنّها لا تصير بالفعل إلاّ بالصور.

---

(١) هو مقارن GRU: يقارن L.
(٢) يختلف GRtUL: يختل R.
(٣) وعليه RL: وعلية Gوعلته U.
(٤) وجبت: وجب GRUL.
(٥) وجوبها (في المواضع الثلث): وجوبه GRUL.
(٦) بوساطة GUL: بواسطة R.
(٧) مادته RUL: مادية G.
(٨) موجودًا L: موجود GU، ـ R.
(٩) عدميًا R: عدمي FUL.
(١٠) تصلح GRU: يصح L.

فيقول القايل: لستُ أفرضها فاعلةً وهي خالية عن الصور بل مع الصور. ثم قولكم «إنّ الهيولى يجب أن تكون واسطةً في الفعل» لا بدّ لَكُم من تعيين معنى الواسطة، فإنّه قد يقال للفاعل الأقرب «واسطة»[1] وللآلات أيضًا «واسطة»[2]، ولا يسلّم الخصم لكم أنّ الهيولى إذا لم يُتصوّر الفعل دونها فذلك يُوجِب أن تكون هي فاعلاً قريبًا[3] أو آلةً لتحصيل الشيء، بل عسى أن[4] يحتاج إليها لتعيّن[5] وضعِ الصورة أو لتشخّصها[6]، وقد حصل لها ذلك سواءٌ أوجدتْ جسمًا أو لم تُوجد. فإذا تعيّن بها[7] للصورة[8] هويّةٌ وتشخّصٌ ووضعٌ، فيكون الصورة[9] فاعلةً على وضعها وتشخّصِها الذي[10] حصل لها بواسطة المادّة لا أن[11] تكون المادّة الفاعلةَ القريبةَ، ثم أليس العقل يفعل شيئًا بواسطة الإمكان والإمكانُ عدميّ؟

(١٨٢) **وهذا القايل** وجماعةٌ ممّن استحسنوا طريقتَه أرادوا أن يأخذوا طريقةَ أساطين الأقدمين ولم يعلموا كيفيّة التبيين، فقالوا ما حاصله: إنّ الذي هو بالقوة لا يفيد وجودًا أصلاً، فإنّه لو أفاد وجودًا فيكون للعدم ـ الذي هو القوة ـ اشتراطٌ[12] في إخراج شيءٍ من القوة إلى الفعل، فيكون العدم جزءًا للعلّة[13]، وهو محال. قالوا: فلا يصحّ إفادة الوجود إلاّ لِمَن هو بريّ من القوة من جميع الوجوه وهو الواجب وجوده.

وهذا القايل تمسّك في إثبات هذا المطلوب الشريف بأضعف الحجج ممّا يناقض رأيه: فإنّه يثبت[14] أنّ الواحد لا يصدر عنه[15] ما ليس بواحد، ثمّ هب أنّه يفعل بعد صدور الواحد شيئًا ثانيًا، لا بدّ من وساطة ذلك المعلول على هذه القاعدة، ولا بدّ وأن يكون لإمكانه مَدخلٌ كما ذكر، فأين المخلِّص من وساطة الإمكان؟ ـ وليس له أن يقول «يفعل ثانيًا لا بوساطة[16] المعلول الأوّل» فإنّه ينتقض

---

(١) واسطة GRU: ـ L.
(٢) واسطة R: ـ GUL
(٣) فاعلاً قريبًا: فاعل قريب GRUL.
(٤) عسى أن R: عسى GUL.
(٥) لتعين GR: لتعيين UL.
(٦) لتشخصها R: تشخصها GUL.
(٧) تعين بها GUL: تعين لها U.
(٨) للصورة RUL: بالصورة G.
(٩) الصورة U: الصور GRL.
(١٠) الذي R: التي GUL.
(١١) لا أن GUL: لا لأن R.
(١٢) اشتراط GRU: اشتراطا L.
(١٣) جزءًا للعلة GUL: جزء العلة R.
(١٤) يثبت GRtUL: يبين R.
(١٥) عنه R: منه GUL.
(١٦) بوساطة GU: بواسطة RL.

به[1] القاعدة التي يعترف بصحّتها ـ من أنّ الواحد لا يقتضي غير واحد[2] ـ. ثمّ العجب أنّ هذا القايل إذا توجّه عليه إشكالٌ[3] سنذكره ـ في بعض المواضع التي سَتَتّصِل إليها ـ يرجع وينفي القوة عن العقول[4] المفارقة ونحوها.

(١٨٣) وربما احتجّوا في أنّ الجسم لا يفيد وجودَ جسم آخر بأنّه لو كان علّةً لَتقدّم هيولى ذلك الجسم الذي هو العلّة على جسميّته[5]، وهيولى المعلول مشاركة[6] في النوع لهيولى العلّة، ولا يقع الهيولويّة عليهما بالتشكّك[7] بل بالتواطؤ، فيلزم أن يكون هيولى المعلول متقدّمةً على جسميّة العلّة، فيتقدّم المعلول على العلّة وهو محال.

ومن الحجج التي يتأتّى أن تذكر ههنا أنّ الجسم لو كان علّةً لما صحّ أن يكون المحويّ علّةً للحاوي، فإنّه لا يُتصوّر أن يُوجِد الشيء ما هو أعظم منه وأكمل، ولا يُتصوّر أن يكون الحاوي هو[8] العلّةَ[9] للمحويّ، فإنّه لا يصحّ حصول شيءٍ منه دون تعيّنِ هويّتِه، ولا يتعيّن هويتُه إلاّ بوضعِه وحيّزِه، ولا يتعيّن وضعه وحيّزه إلاّ بما تحته، فيجب أن يحصل معلولُه أوّلاً قبل فاعليّته[10] وهو محال.

حجّة أُخرى حدسيّة ـ هي[11] مِن أهمّ[12] ما يحصل من إثبات هذا المطلوب ـ أَن يُعلَم أنّ الأجسام الكثيرة محتاجة إلى عللٍ كثيرةٍ عقليّةٍ، وقد عُلم من أحوال السماويّات[13] أنّ[14] العالي أكبر جسمًا من السافل[15]، ومن السافل ما هو أكبر كوكبًا وأشرف، كالحال ما بين الشمس وما فوقها، فإنّ فلك ما فوقها أكبر، وجرم الشمس نفسها أكبر من الكواكب[16] العالية[17] ونوريّتها أتمّ، فلو كان العالي من الأفلاك علّةً للسافل ما صحّ أن يكون الشمس أعظمَ جرمًا وأتمّ نوريّةً ممّا فوقها، وما

---

(١) به GRU: ـ L.
(٢) غير واحد GUL: غير الواحد R.
(٣) إشكال GRU: ما L.
(٤) العقول RL: العقل GU.
(٥) جسميته GRU: جسمية L.
(٦) مشاركة RL: مشارك GU.
(٧) بالتشكك RUL: بالتشكيك G.
(٨) هو R: ـ GUL.
(٩) العلة RU: علة GL.
(١٠) فاعليته GRU: فاعله L.
(١١) هي GUL: هو R.
(١٢) من أهم UL: إن من أهم GR.
(١٣) السماويات R: السمائيات GUL.
(١٤) أن GRU: إلى L.
(١٥) جسمًا من السافل R: جسمًا GUL.
(١٦) الكواكب GU: الكوكب RL.
(١٧) العالية: العالي GRUL.

صحّ أن يكون المشتري جرمُه[١] أكبر من جرم زُحَل، وإن كان زحل أكبرَ فلكًا من فلك المشتري. فالأجسام الفلكيّة إذا كانت متكافئةً من وجوهٍ مختلفةٍ فليس بعضها علّةً للبعض، فعللها أمور خارجة عن الأجرام ونفوسِها، ولا يكون نفس بعضها علّةً لجسم الآخر[٢] ونفسِه لمِثل[٣] ما ذُكر من امتناع علّيّةِ بعضٍ لبعضٍ. والأجسام العنصريّة لمّا وُجد بينها التغالب وانقلاب بعضها إلى البعض[٤] ـ بحسب غلبة[٥] كيفيّاتها ـ عُلم أنّها متكافئةٌ ولها علل من خارجٍ.

8.

فصل

< في صدور الكثرة عن الواحد عند المشّائين وعند الإشراقيّين >

(١٨٤) ولمّا بيّن أنّ واجب الوجود واحد وأنّ الواحد من جميع الوجوه لا يصحّ أن يكون مبدأ للكثرة، فلا يصحّ أن يكون مبدأ لجسمٍ لأنّ الجسم لا بدّ له من مادّة وصورةٍ[٦]، فيجب أن يكون الذي يحصل منه بغير واسطةٍ جوهرًا مجرّدًا[٧] عن المادّة من جميع الوجوه، وهو العقل. ثمّ العقل الذي هو المعلول الأوّل لا يجوز أن يحصل منه جسمٌ فحسبُ، فإنّه يقف الوجود عنده إذ ليس الجسم علّةً للجسم، وإن استمرّت السلسلة في اقتضاء واحدٍ لواحدٍ لا ينتهي إلى وجود الأجسام. فقال المشّاؤون: ليس إلاّ أنّ العقل له وجوبٌ بعلّته وإمكانٌ في نفسه، فلِتعقّله[٨] لوجوبه يحصل منه شيء أشرف وهو عقلٌ آخر، وبإمكانه جسم فلكيّ، وهكذا الثاني والثالث حتى يتمّ تسعةٌ من الأفلاك، ويكون العقل التاسع بواسطة تعقّل الوجوب أفاد عقلاً عاشرًا، وبواسطة تعقّل الإمكان فلكَ القمر. ثمّ العقل العاشر بمعاونة السماويّات يحصل منه هيولى العناصر وصُوَرُها. فبهجة تعقّلِ الوجوب تحصل النفوسُ الناطقة البشريّة، وبجهة الإمكان الهيولى المشتركة. ولمّا كان ما يحصل منه

---

(١) جرمه R: جرمها GL جرمًا U.
(٢) الآخر GUL: آخر R.
(٣) لمثل GRU: بمثل L.
(٤) إلى البعض GUL: إلى بعض R.
(٥) غلبة GRL: غلب U.
(٦) وصورة GR: وصور UL.
(٧) جوهرًا مجردًا R: جوهر مجرد GUL.
(٨) فلتعقله GRU: فلتعلقه L.

إنّما يحصل بتوسّط معاونةِ حركاتَ أجرامٍ سماويّةٍ صحّ وجودُ كثرةٍ وافرةٍ منه[١]، وقد سبق أنه يجوز أن يصدر من الواحد ـ لاختلافِ استعدادات القوابل[٢] ـ أشياء كثيرة، ويجوز أن يحصل من غير المتغيّر أمورٌ متجدّدة لا لتغيّره بل لتغيّر استعدادات القوابل. والعقول لا يصحّ عليها التغيّر ـ فإنّه لا علاقة لها مع الأجسام ـ فلو تغيّرت تأدّى تغيّرها[٣] إلى تغيّر واجب الوجود، وهو محال.

(١٨٥) **بحث وإشارة** فأمّا أنّ[٤] العالَم العقليّ موجودٌ فلا كلام فيه لمُباحِثٍ صحيحِ البحثِ ولا لصاحب شهادةٍ عقلّيةٍ[٥] علويّةٍ. وأمّا أنّ لها كثرة وافرة فليس فيها كلام، وعلى ذلك طرايق من البراهين. وأمّا أنّ هذا الحصر ـ الذي ذكر في عشرة وعشرين ـ غير صحيح أمرٌ ظاهرٌ، فإنّ فلك الثوابت فيه آلاف من الكواكب، إمّا أن تُؤخَذ مختلفةَ الأنواع أو تُؤخَذَ متّفقةَ الأنواع مختلفةَ اللواحق[٦] المميّزة بعضها لبعضٍ، فلا بدّ من آثارٍ مختلفةٍ كثيرةٍ لا تحصى. فإن كانت مختلفةَ الحقايق فظاهرٌ أنّها لا تحصل بجهةٍ واحدةٍ ولا بجهاتٍ[٧] معدودةٍ، وإنّ[٨] كانت[٩] متّفقةَ الحقايق فمميّزاتها[١٠] ـ من الأوضاع والأعراض والمخصّصات من الأحياز ـ فيها كثرةٌ واختلافٌ يَستدعى أيضًا كثرةَ جهاتٍ[١١] خارجةٍ عن الحصر، كيف والزعم باطل في قولهم مطلقًا «إنّ كلّ لاحقٍ بماهيّةٍ فَعن ابتداءٍ زمانيٍّ»! فإنّه إذا كان النوع واحدًا والأشخاص مختلفةً بالعدد فلها لواحق تمتاز بها[١٢]، وكذلك إذا كانت مختلفةً. والفلك الذي هي فيه جسمٌ واحدٌ بسيطٌ، فتخصّص كلّ كوكبٍ بموضعٍ[١٣] منه لاحق به ليس بذاتيٍّ ـ أي[١٤] لذلك الجسم ـ وليس بلازم له لماهيّته، وإلاّ كان تخصّص جميع مواضعه بذلك الكوكب، وهو محال. فإذن لا بدّ من كثرة في علل تلك الكواكب، والجهات الثلاث في المعلول الثاني غيرُ وافيةٍ بجميع ذلك. ثمّ في

---

(١) منه GRU: ـ L.
(٢) استعدادات القوابل RL: استعداد القوابل G: استعداد القابل U.
(٣) تغيرها GRU: تغيره L.
(٤) أن GRU: ـ L.
(٥) عقلية R: ـ GUL.
(٦) مختلفة اللواحق GRU: ومختلفة اللواحق L.
(٧) ولا بجهات R: ولا جهات GUL.
(٨) وإن GRL: فإن U.
(٩) كانت GU: كان L، ـ R.
(١٠) فمميزاتها GRL: مميزاتها U.
(١١) كثرة جهات R: جهات كثيرة GUL.
(١٢) بها: به GRUL.
(١٣) بموضع GUL: بوضع R.
(١٤) أي GRU: ـ L.

كلّ[1] فلكٍ لكوكبٍ من السبعة[2] أفلاكٌ محيطةٌ وغيرُ محيطةٍ: منها ما مركزه مركز العالَم، ومنها ما ليس كذلك. فالجهات الثلاث كيف تحصل منها أفلاكٌ كثيرةٌ بصُوَرِها وموادّها ومقاديرها وأشكالها والكوكب والنفس المدبّرة لها؟ ثمّ ما بالُ الشمسِ أكبر الكواكب وفلكها أصغر من جميع الأفلاك التي فوقها، والأعلى من الأفلاك عنده يحصل من أَعَلى العلل من جملة العقول، والأدنَى من الأدنى؟ وبالحقيقة لا ينحلّ هذه الأشياء إلاّ على طريقة حكمة الإشراق. فلْيتأمّل الطالبُ منها إذا أعطى الرياضةَ[3] المشروطةَ حقَّها، فإنّ للروحانيّات أرصادًا[4] كأرصادِ الجسمانيّات، ولا يدخل في زمرة الحكماء مَن ليس له سُلَّم الارتقاء أو ملكة نورانيّة[5]، إلاّ أنّ الذي ليس فيه من النَهْضة ما يترك ملاذّ الدنيا ويشتغل بالعلوم الشريفة، فلْيعتقد[6] أنّ في العقول كثرةً وافرةً، وأنّه لا يأخذ الأفلاكُ في الترتيب في أوّلِ ما يأخذ العقولُ في الترتيب، بل العقول يحصل منه[7] مَبلَغٌ على الترتيب الطُوليّ، ويحصل من تلك الطبقة على نِسَبٍ بينها طبقةٌ أُخرى من العقول يجري الطُوليّاتُ منها مجرَى الأُمّهات والحاصلاتُ منها على نسبها مجرى الفروعِ، ويجوز أن يحصل من مجموع أشياء ما لا يحصل من الأفراد. ثمّ يحصل من الفروع الأجسامُ: من الأشرف الأشرفُ، ومن النازل النازل، ومن المتوسّط المتوسّط. فمنها متكافئة، ومنها غير متكافئة: فالغير المتكافئات من الشرف الطُوليّ العادِي إلى المراتب الفرعيّة، والمتكافئات[8] من النسبِ بين الطُوليّات المُوجِبةِ تكافؤَ الحاصلاتِ منها من الثواني، وعدد الفريقَين كثيرٌ كما قيل ﴿وما يَعلَمُ جُنُودَ ربِّك إلاّ هو﴾ (٧٤/ ٣١)، وبين العقول وهيئاتها النورانيّة اللاهوتيّة نسب عدديّة، كما قال الحكيم الفاضل فيثاغورس المتألّه «إنّ مبادئ الموجودات العدد». ولا يعني به أن العدد أمر قايم بذاته فعّالٌ، بل يعني أنّ في الملكوت ذواتٍ نورانيّةً قايمةً لا في جهاتٍ هي آنّيّاتٌ قدسيّةٌ فعّالةٌ، لا تزيد وحداتُها[9] على ذواتها، هي أبسط ما في

---

(١) في كل RUL: لكل G.
(٢) لكوكب من السبعة GRU: الكواكب السبعة L.
(٣) الرياضة GRU: الرياضية L.
(٤) إرصادًا RL: إرصاد GU.
(٥) أو ملكة نورانية GRU: _ L.
(٦) فليعتقد GRL: فليعقد U.
(٧) منه: أي من الأول لها.
(٨) والمتكافئات GRL: فالمتكافئات U.
(٩) وحداتها RU: وحدتها GL.

الموجودات وأشرافها، وبينها من النسب العدديّة عجايب يحصل منها في الأجسام عجايب. هكذا يجب أن يعتقد مَن ليس له قوة الارتقاء إلى ما ظهر لنا[١] بتأييد[٢] اللّه في حكمة الإشراق، ومَن ارتقى أدرك فيه أمورًا شريفةً، فإنّ فيه عبرةً للعالِمين وبلاغًا للفاضلين[٣] لِمَن أبصر واستبصر وتفكّر.

9.

فصل

< في إثبات العقول التي هي أرباب الأنواع >

(١٨٦) ولنرجع إلى بعض أحوال الوجود. ـ والموجود[٤] ينقسم إلى مُؤثّرٍ ومتأثّر وأثر[٥]، والمؤثّر ينقسم إلى مؤثّرٍ غير متأثرٍ ولا أثرٍ[٦] بوجهٍ من الوجوه، وهو واجب الوجود، ـ وإلى مؤثّر ومتأثّر يتأثّر عمّا فوقه ويؤثّر في ما تحته وهو في نفسه أثر بوجهٍ ما كالمفارقات، ولا نعني بتأثّر المفارقات من جميع الوجوه أنّها تتغيّر ـ فإنّه يلزم من تغيّرها تغيّر واجب الوجود وهو محال ـ بل نعنى أنّها قابلة كمالاتها عمّا فوقها، فكلّ عقلٍ ذاتُه أثرُ علّته، ومتأثّرٌ عن علّته بكمالاته[٧]، ومؤثّر في ما تحته، فهي أثر باعتبارٍ ومؤثّرة باعتبارٍ ومتأثّرة باعتبارٍ. ـ والمتأثّر ينقسم إلى متأثّر غير مؤثّر أصلاً[٨]، وهي الهيولى[٩]، وهي في ذاتها[١٠] أثرٌ أي معلولُ علّةٍ ومتأثّرةٌ عن عللٍ ولا تؤثّر في شيءٍ إذ ليس فيها إلاّ جهة قبولٍ. ـ والأثر ينقسم إلى أثرٍ مؤثّرٍ ومتأثّرٍ ـ وهو ما ذكرنا ـ وإلى أثرٍ متأثرٍ غير مؤثّر ـ كالهيولى ـ وإلى أثرٍ غيرِ مؤثّرٍ ولا متأثّر أصلاً، مثل بعض الأعراض فإنّه ليس كلُّ عرضٍ قابلاً لعرضٍ آخر، ولا الاعراض لها أعراض إلى غير النهاية، فباعتراف جميع الناس من الاعراض أعراضٌ

---

(١) لنا GRU: ـ L.

(٢) بتأييد GRL: بتأيد U.

(٣) للفاضلين GUL: للعالمين الفاضلين R.

(٤) والموجود GRU: الموجود L.

(٥) ومتأثر وأثر R: وأثر ومتأثر GUL.

(٦) ولا أثر GRL: والأثر U.

(٧) بكمالاته R: لكمالاتها G لكمالاته بكماله L.

(٨) إلى متأثر غير مؤثر أصلاً: يتضمن ههنا قسم أول وهو قسم المتأثر إلى متأثر ومؤثر أيضًا، إلاّ أن التصريح بلا فايدة إذ يرجع هذا القسم إلى القسيم الثاني من القسم السابق.

(٩) وهي الهيول R: وهو الهيولى GUL.

(١٠) في ذاتها RL: في ذاته GU.

لا أعراض لها، فهي أثر للفاعل ـ أي معلولة له ـ ولا تتأثّر ـ أي لا تقبل أمرًا وجوديًا تنفعل به، ـ أمّا الأوصاف الاعتباريّة فهي كلام آخر. وأمّا الأجسام فعلى ما هو مشهور من محقِقي طريقة المشّائين لا تُفيد وجودَ عرضٍ، فالشيء إذا تسخّن من النار حصلت الحرارةُ فيه من واهب الصور، وليس أنّ حرارة[1] انتقلت من النار إلى الشيء ـ فإنّ الاعراض يستحيل نقلها ـ بل يُعِدّ النارُ الشيءَ لأن تحصل فيه الحرارة من واهب الصور. وكذا الشمس تُعِدّ ما قابلُها[2] لحصول شعاع[3] فيه من واهب الصور[4]. فالأجسام تُعِدّ لا غير هذا.

(١٨٧) وأمّا البحث فيه طويل، إلاّ أنّ القاعدة أمرُها سهل. وقوم يجوّزون الأثر من الأجسام على وجهٍ مخصوصٍ. وهؤلاء يزعمون أنّ المثلّث باعتبار ذاته صار علّةً لزواياه[5]، وليس لحوقُ الزوايا لفاعلٍ خارجٍ، فإنّه لو كان كذا لكان ممكن اللحوق واللاّلحوق[6]، فكان[7] يصحّ تصوّر مثلّثٍ دون زواياه. فقالوا: كما يجوز وجوب الزوايا بمجموع الأضلاع، يجوز أن يكون أجسامٌ ـ إذا وُجدت قابلاً ـ يحصل من المجموع أثرٌ واجبٌ بها[8]، والأمر سهل. ـ وتحريكات النفس كلّها هي مستقلّة بإيجاب[9] وجودِها باعتبار[10] الإرادات الخارجة والشرايط. وأمّا القوى النفسانيّة فإنّ المشّائين يقولون: إنَّ لها أفاعيلاً[11] ما، والأقدمون ومَن يرى رأيَهم يرون أنّ الأفاعيل لغيرها[12] ـ أعني المحقّقين[13] منهم.

(١٨٨) بحث ومقاومة وقد أُورِد على المشّائين أنّ هذه القوى ـ كالغاذية والنامية والمولّدة ـ عند مَن يثبتها أعراضٌ، وكيف يكون للعرض قوةُ إفادةِ الصُوَرِ؟ ولِماذا يستحقّ أن يُسمّى قوةً فعّالةً؟ واحتجّوا بأنّ قاعدتكم ـ إذا أخذناها بالتسلّم[14]

---

(١) حرارة RL: الحرارة GU.
(٢) ما قابلها R: بما قابلها U ما قبلها L.
(٣) وكذا الشمس... من واهب الصور RUL: ـ G.
(٤) شعاع UL: الشعاع R.
(٥) لزواياه RUL: لزوايا G.
(٦) اللحوق واللالحوق R: اللالحوق GUL.
(٧) فكان RL: وكان GU.
(٨) بها GRU: لها L.
(٩) بإيجاب GRL: بإيجاد U.
(١٠) باعتبار الإرادات GRU: باعتبارات الإرادة L.
(١١) أفاعيلاً ما GRU: أفاعيل ما L (وهو الصحيح).
(١٢) لغيرها GRU: بغيرها L.
(١٣) المحققين RL: المحققون GU.
(١٤) بالتسلم GRU: بالتسليم L.

على تقدير النزول ـ أنّ الجوهر «هو الموجود لا في موضوع»، فالقوى موجودة في موضوع إذ محلّها يستغنى عنها، فإنّ صورة العناصر كافيةٌ على قاعدتكم أيضًا في تقويم وجود الهيولى، ولولا أنّها كافيةٌ ما صحّ وجود العناصر، والممتزجات عندكم فيها صورُ العناصر موجودةٌ بحالّها وهي مستغنية في قوامها عمّا يحلّ فيها، فما فرضتموه قوًى هي أعراض.

أجاب المشّاؤون بأنّ العناصر وإن كانت مستغنيةً عن صورة أُخرى، إلاّ أن المجموع غير الأفراد، والمجموع جوهر، والقوى مقوِّمة وجودِ المجموع، فتكون جوهرًا.

فعاود خصمهم وقال: أَمّا قولكم «إنَّ المجموع جوهر فيكون مقوّمُ وجودِه جوهرًا[1]» لا حاصل له، فإنّ المجموع ـ إذا نظرنا إلى مفهومه من حيث إنّه مجموع ـ وجدناه أشياء مع اجتماع، وتلك الأشياء هي العناصرُ الباقيةُ الصورِ على قاعدتكم، فالعناصر باقية بحالّها والاجتماع عرضٌ، والقوى إن كانت تقوّم وجودًا فليست مقوّمةً للعناصر، بل تقوّم اجتماعَها والاجتماع عرضٌ، ومقوّمُ وجودِ عرضٍ يجوز أن يكون عرضًا. قالوا: وهذا كما يقول قايل «إنَّ الحايط مجموع لِبناتٍ وطينٍ وهي جواهر، فيكون المجموع جوهرًا[2]. واليبس مقوّمٌ لوجود هذا المجموع، ومقوّم وجودِ الجوهر جوهرٌ، فاليبس جوهر!» ـ قالوا: وغرضنا من هذا ليس أنّ اجتماع العناصر كاجتماع اللبنات أو ليس[3]، بل غرضُنا أنّ الاقتصار على أنّ «شيء كذا حافِظٌ لمجموعٍ[4] جواهر كيف كان، فيلزم أن يكون جوهرًا[5] لأنّ المجموع لا يستغنى عنه» ـ فاقدٌ. ثمَّ إنَّ الأركان الأربعة إذا اجتمعت ليس اجتماعُها هو التداخل ـ فإنّه قد عُرف استحالته ـ بل العناصر باقية على ما قلتم، وكلٌّ منها منفردٌ[6] بحيّزٍ لا يجتمع اثنان منها في حيّز أحدِهما. فإذا كانت الصورُ باقيةً والأحيازُ بحسب اختلاف الصور متعدّدةً، والكيفيّات المتشابهة[7] ـ التي حصلت من التفاعل ـ في كلّ عنصرٍ منها حصّة والقوى ـ التي فرضتموها ـ في كلّ واحدٍ من

---

(١) جوهرًا RL: جوهر GU.
(٢) جوهرًا RL: جواهر U جواهرًا G.
(٣) أو ليس GRU: أو اليبس L.
(٤) لمجموع GRU: مجموع L.
(٥) جوهرًا RL: جواهر GU.
(٦) منفرد RL: متفرد GU.
(٧) المتشابهة GRU: المتشابهات L.

الاسطقسات[1] منها شيءٌ غير ما في الآخر، والأربعة وإن كان حصل منها شيءٌ واحدٌ ليس لأنّ الصور المختلفة بطلت: فإذا كانت الصورُ باقيةً وليس شيءٌ منها هو الآخر فهيئة كلِّ واحدٍ منها[2] ـ سواءٌ كانت قوةً أو غيرَ قوةٍ ـ غير هيئة الآخر، فإنّه لا يحصل في محالّ مختلفةٍ في ذاتها هيئةٌ واحدةٌ، والحصّة التي في كلِّ واحدٍ من الأركان يستغنى عنها محلُّها[3] وهو الاسطقس الذي هي[4] فيه، فإنه تامّ[5] النوع بذاته، وقد وُجد دون تلك القوة نوعُه. قالوا: فصحّ أنّ المفروض قوًى أعراضٌ.

ثم قالوا: كيف[6] يتأتّى على قاعدتكم أن يقال إنّ القوة النامية جوهرٌ بمعنى أنّها «موجود لا في موضوع»؟ فإنّها تبطل[7] عندكم والماهيّةُ الإنسانيّةُ والكبد الذي فيه سلطانُها لا يبطلان[8]، فإنّه إذاً[9] لم يبطل الكبد ولا الشخصُ فحملُها مستغنٍ[10] عنها، فهي عرضٌ. وكذا قوة البصر والسمع، وكذا القوة الحافظة[11]، وكذا القوة المولّدة. وإن[12] استدللتم على[13] جوهريّتها بأنّها ذواتُ آثارٍ، فللأعراض أيضًا آثار ـ كالحرارة والبرودة ـ فليس كلُّ ذي أثرٍ بجوهرٍ. فإن قلتم «إنّ الحرارة لا تؤثّر بل تُعِدّ» فهكذا القوى[14]، فإنّ الإحالة إلى شبيهِ جوهر المغتذي لا يصحّ إلاّ من واهب الصور، وكذا التوليد والتصوير. ثم عليها مقاومات قد ذكرت في الصور مِن قبلُ.

(١٨٩) فلمّا انتهى كلام الفريقَين إلى هذا الموقف قال مَن يرى طريقة القدماء: إنّ مِن الظاهر أنّ الروح الذي هو حامل القوى لا يزال يتبدّل، ومن الظاهر أنّ الذي يُفرَض من القوى فيه تبطل بتلاشيه، وأنّ الأعضاء كلّها في التحلّل وما من عضوٍ إلاّ وللتحلّلِ إليه سبيل. فالحافظ للمزاج غير ما يبطل إذ[15] الذي بطل لا يحفظ شيئًا

---

(١) الاسطقسات GRL: الاستقصات U.
(٢) فهيئة كل واحد منها: أي الهيئة التي لكل واحد من تلك العناصر.
(٣) عنها محلها: عنه محله GRUL.
(٤) هي: هو GRUL.
(٥) تام GRU: قام L.
(٦) كيف GUL: وكيف R.
(٧) فإنها تبطل GRL: فإنه يبطل U.
(٨) يبطلان: يبطل GRUL.
(٩) فإنه إذا R: فإذا GUL.
(١٠) مستغن R: مستغني GUL.
(١١) القوة الحافظة GRL: قوة الحافظة U.
(١٢) وأن GRL: وإذ U.
(١٣) على GRL: على أن U.
(١٤) القوى R: القوة GUL.
(١٥) إذ GUL: إذا R.

ببدلٍ، فالمفروض قوًى[1] ليست في الروح ولا في ما يتحلّل ويتبدّل. ثمّ إنّ النبات فيه[2] تحلّلٌ ما ـ وكذا غيره[3] ـ وأجزاؤهُ متبدّلة، وليس فيه شيء ثابت، وليس بعضُ أجزائه أَوْلَى بالثبات في جميع زمانِ بقائِه والبعضُ بالتبدّل من العكس. والذي يتبدّل لا يكون فيه قوةُ الحفظ للمزاج والنظام، فإذن هذه القوة ليست[4] في المتحلّل ولا المتجدّد ولا في جزءٍ من أجزائه ولا في عضوٍ من أعضاء الحيوان.

ثمّ بالغ ثانيًا في القول، فقال: ألستُم اعترفتم بأنّ القوة الواحدة بذاتها لا تقتضي الحركةَ إلى جهاتٍ مختلفةٍ ولا يصدر منها أفاعيل مختلفة؟ ولا شكّ أنّ القوة النامية إذا أتت بالوارد لا بدّ[5] وأن تحدث خللاً في المورود عليه، فتحتاج إلى حركاتٍ إحداها[6] تحريك الوارد، والثانية[7] تحريك المورود عليه بإحداثِ خللٍ، وهو في الحقيقة خرق، فيتضمّن الخرق نفسه إلى[8] حركات أجزاء مختلفة في الجهات. ثمَّ حركات الوارد ليست إلى جهة واحدة بل إلى جهات مختلفة بحسب الأعضاء، ثمَّ في كلّ عضوٍ إلى أصواب في الطول والعرض والعمق، فليست هذه[9] الحركات ممّا يصحّ صدورها عن قوةٍ واحدةٍ متشابهةِ الحال. وكذا الحال في الغاذية عند سدّ ما يتحلّل وإلصاقها بالأجزاء المختلفة[10]. ـ قالوا: وفي الجملة[11] الفاعل لهذا ليست قوة واحدانيّة متشابهة التحريكات، فليست قوةً من جملة ما ذكرتم. وإذ لم يكن في النبات شيء ثابت، فله قوة مدبِّرة لا في جرمه غير منطبعةٍ.

(١٩٠) وليس كما وقع لبعض المتأخّرين: لمّا تفطّن أنَّ قوة النبات غير منطبعة، ظنّ أنَّ لكلّ نبات نفسًا[12] مجرّدةً عن المادّة، ويلزم أن تكون ضايعةً متعطّلةً ممنوعةً من الكمال أبدًا. والنبات أيضًا حيّ، قال هؤلاء: يجب أن يكون لكلّ نوعٍ من أنواع النبات شيء واحد مُدرِكٌ مجرَّدٌ عن المادّة معتنٍ[13] في حقّه، وسمّوه «صاحب النوع القايم». قالوا: ولا يصحّ هذه الالصاقات والتحريكات

(١) قوى GRL: ـ U.
(٢) النبات فيه GRU: الهيئات فيها L.
(٣) غيره GRU: غيرها L.
(٤) ليست R: ليس GUL.
(٥) لا بد RL: ـ GU.
(٦) احداها: احديها L احدها GRU.
(٧) والثانية L: والثاني GRU.
(٨) إلى GUL: R.
(٩) هذه GRU: ـ L.
(١٠) المختلفة GRUL: الأجرام + Rt.
(١١) وفي الجملة RUL: في الجملة G.
(١٢) نفسًا L: نفس GRU.
(١٣) معتن R: معتنى GUL.

المختلفة إلاّ بإدراكٍ، فإنَّ الفاعل بالطبع لا يختلف تحريكاته، وليس في الإنسان حاصلاً من نفسه الناطقةِ، فإنَّ النفس غافلة عن هذه التدبيرات المُتْقِنَة ذواتِ النظام. فإذن كلّها من ربّ النوع القايم الفيّاض بعنصره على ما هو كصنم وظلٍّ[1] له صادرٍ عن إدراكٍ وإحاطةٍ. قالوا: والنبات لأنواعه أصحابُ أنواعٍ[2] مجرّدةٌ مدبِّرةٌ، وللحيوانات أصحابُ أنواعٍ ونفوسٌ حيوانيّةٌ أيضًا، وللإنسان صاحبُ نوعٍ ـ وهو عقله الفيّاض عليه ـ وله نفسٌ ناطقة، لأنّ مزاجه أتمّ وأكمل، فصاحب[3] نوعه أيضًا أقوى وأشرف.

وقالوا: نسبة صاحب نوع الإنسان إلى أصحاب ساير أنواع الحيوان والنبات كنسبة النوع إلى النوع، فكما أنَّ صاحب[4] النوع الأنسيّ أعلى[5] كان له وسايطُ أكثرُ: من النفس النطقيّة[6] والروحِ الحيوانيِّ وغيرها، وكلّما كان النوع أشدَّ نزولاً وربّ النوع أشدَّ نزولاً قلّتِ الوسايطُ حتى يصير صاحبُ النوع كنفسٍ لها. ـ قالوا: وليس صاحب النوع النفسَ، فإنّ النفوس لا بدَّ وأن تقبل الضَرَر[7] وتتألّم بتألّم أبدانها، وصاحب النوع لا يتألّم بتألّم نوعه، وللنفس علاقة ببدنٍ واحدٍ، وصاحب النوع عنايتُه بجميع أبدان نوعه.

قالوا: وانجذاب الدهن إلى النار ـ لمّا تبيّن أنّه ليس لضرورة عدم الخلاء على ما ذكرنا، ولا لجذب[8] النار بخاصّيّته[9] ـ فهو أيضًا لتدبيرٍ متعلّقٍ بصاحب النوع الحافظِ للصنوبرة ولغيرها، وهذا[10] صاحب النوع للنار هو الذي[11] سمّاه الفُرس «أَرديبهشت». فإنَّ الفُرس كانوا أشدَّ مبالغةٍ في أرباب الأنواع، حتّى إنَّ النبتة التي يسمّونها «هُوَم» ـ التي تدخل في أوضاع نواميسهم ـ يقدّسون لصاحب نوعها ويسمّونه[12] «هُومَ ايزاد»[13]. وكذا لجميع الأنواع. وهرمس وأغاثاذيمون[14] وأفلاطون لا يذكرون الحجّة على إثباتها، بل يدّعون فيها المشاهدة. وإذا فعلوا هذا

(١) وظل GRU: ظل L.
(٢) أصحاب أنواع L: أصحاب GRU.
(٣) فصاحب R: وصاحب GRL.
(٤) صاحب GRL: أصحاب U.
(٥) أعلى GRL: أعلا U.
(٦) النطقية RUL: الناطقية G.
(٧) تقبل الضرر GRU: تتصور L.
(٨) لجذب GU: يجذب RL.
(٩) بخاصيته RU: بخاصية GL.
(١٠) وهذا RUL: وهكذا G.
(١١) هو الذي RUL: وهو الذي G.
(١٢) ويسمونه GUL: ويسمونها R.
(١٣) هوم ايزاد RU: هوم ايزد GL.
(١٤) واغاثاذيمون GUL: واغثاتيمون R.

ليس لنا أن نناظرهم. وإذا كان المشاؤون في علم الهيئة لا يناظرون بطليموس وغيرَه حتى إنّ أرسطو يعوّل[١] على أرصاد بابل، فَفُضَلاء بابل ويونان وغيرُهم كلُّهم ادّعوا المشاهدة في هذه الأشياء، فالرصد كالرصد، والأخبار كالأخبار، وتأتّي التوسّل بالرصد الجسمانيّ كتأتّي التوسّل[٢] بالرصد الروحانيّ، والندرة كالندرة[٣].

(١٩١) وهؤلاء يتعجّبون من قول مَن يقول: إنَّ الألوان العجيبة في ريشة من رياش الطاووس[٤] إنّما كان لاختلافِ أمزجةٍ في تلك[٥] الريشة اختلفت فيها إلى هذا الحدّ من غير قانونٍ مضبوطٍ وربّ نوعٍ[٦] حافظٍ ـ فهؤلاء قومٌ. وهؤلاء لا يقول المحقّقون منهم أنّ لكلّ عرضٍ من الأعراض صاحبَ نوعٍ قايمًا[٧]، بل للأنواع الجوهريّة، ولا يقولون إنّ أصحاب الأنواع[٨] إنّما حصلت ليكونوا مثالاً لِما تحتها[٩] وكقالبٍ، فإنّ عندهم الأنواع الجسمانيّة أصنامٌ وظلالٌ لها ولا نسبة بينهما في الشرف، وكيف يحتاج المبدِع الحقّ في إيجاد الأشياء إلى مُثُلٍ ليكونوا[١٠] دستوراتٍ لصَنعِهِ؟ ولو احتاج لاَحتاج المُثُل إلى مُثُلٍ إلى غير النهاية. وما يتّخذ له القالبُ والمثال يجب أن يكون أشرف لأنّه الغاية، ولا يصحّ في العقول هذا.

(١٩٢) وأمّا بعض المتشبّهة من المتأخّرين أراد أن يذكر مَذهبَهم، فزعم أنّ ما وراء واجب الوجود لا يصحّ أن يكون بريًّا عن علاقة الموادّ، فإنَّ الإمكان مانع عن ذلك. وهو خطأ، ولم يعلم مذهبَهم، فيتكلّم[١١] فيه وأنكر الفرق بين العقل والنفس، فإنّه إذا[١٢] كان للإنسان صاحبُ نوعٍ وله[١٣] نفس ناطقة، لا شكّ أنّ للنفس تدبيرًا[١٤] ليس لصاحب النوع وعلاقة ليست[١٥] له، وهي[١٦] تتأثّر بتأثّر

---

(١) يعول RUL: يعود G.
(٢) كتأتي التوسل GUL: كتأتي التوصل R.
(٣) والندرة كالندرة GRU: والقدرة كالقدرة L.
(٤) الطاؤوس R: طاؤوس GUL.
(٥) في تلك RUL: من تلك G.
(٦) ورب نوع RUL: ورب النوع G.
(٧) قايمًا: قايم GRUL.
(٨) أصحاب الأنواع (النوع GRU) إنما حصلت ليكونوا GRU: صاحب النوع إنما حصل ليكون L.
(٩) تحتها GRU: تحته L.
(١٠) ليكونوا R: لتكون GUL.
(١١) فيتكلم RUL: فتكلم G.
(١٢) فإنه إذا GUL: وإذا R.
(١٣) وله RUL: فله G.
(١٤) تدبيرًا RL: تدبير GU.
(١٥) ليست R: ليس GUL.
(١٦) وهي G: وهو RUL.

البدن وتتألّم بتألّمه وتتلذّذ بتلذّذه، وليس صاحب النوع كذا. والنفس يحصل منها ومن البدن الذي تتصرّف فيه حيوانٌ واحدٌ هو نوع[١] واحد، وربّ النوع ليس كذا على مذهب الحكماء الأُول، ثمّ ربّ النوع إذا كان فيّاضًا لِنوعه، فلا يكون محتاجًا إلى الاستكمال به بخلاف النفس، فإنها مفتقرة إلى الاستكمال به، وما حاجةُ مَن له رتبةُ الإبداع إلى تصرّف جسمٍ على وجهٍ يصير كمالاً له ويحصل منهما[٢] نوع واحد وشخص واحد؟ وعلاقة الأجسام إنّما هي لِنقصٍ في جوهر ذي العلاقة ليستكمل بالعلاقة، ومن له رتبة الإبداع لِجسمٍ لا يقهره علاقةُ ذلك الجسم حتى يصير بحيث لا يصدر فعلٌ عنه إلاّ بتوسّط جسمه ويكون كمالاً له. ومِن الظاهر أنّ كمال المفارق في التشبّه بمبدَئِه، فالعلاقة[٣] الجسميّة[٤] نقصٌ له، فالذي يبدع الجوهرَ كيف ينحصر بعلاقة عرضيّة؟ ولو كان من شرط المتصرّف في بدنٍ أن يكون مبدِعًا له، أو مِن شرط المبدِع لجسمِه أن يكون متصرّفًا فيه، لكانت نفوسُنا مبدِعةَ أجسامِنا، وهذا من المحال البيّن. ولو كان هذا هكذا ما كان عَمِيَ الذي ينسب إلى الحكماء هذا الرأيَ أو يراه من نفسه، ولكان ـ إذا عمى ـ يخلق له بدنًا آخر لنفسه غيرَ أعمى! وكلّ هذا ظاهر لِمن له أقلُّ حدسٍ.

وربما ظنّ ضربٌ ممّن وقع[٥] له ما وقع لهذا الرجل أن لا مميّز غير الجسمِ أو علاقةِ الجسم، ولم يعلم أنّ في المميّزات كثرةً: فالطعم والرايحة محلُّها واحد، وامتاز أحدهما عن الآخر بحقيقته[٦]. فمن المميّزات الفصل لِمَن كان له فصلٌ، ومن المميّزات صفات عرضيّة غيرُ لازمةٍ للماهيّة، وغير ذلك ممّا عددناه مِن قبلُ .ـ ولو كان صاحب نوع النبات نفسَه هو مدرِكٌ لذاته، لكان لم يقع له من تصرّفِ أجسامِ النبات إلاّ ألمُ قطعٍ وقلعٍ وعاهاتٍ وغيرِها[٧] على الدَّوام. وكذا صاحب نوع النار وغيرهما. ـ ومَن يتأمّل الحجّة أو يتأمّل كلام الأقدمين ويفهم، يعلم أنّهم لا يرون هذه الأشياء التي يذكرها هذا الرجل وأشباهُهُ، بل الكلّ متّفقون على أنّ الذي هو غيرُ جسمٍ وجسمانيٌ ينقسم إلى ما له علاقةٌ مع الأجسام وهو النفس، وإلى ما

---

(١) هو نوع GRU: ونوع L.
(٢) منهما GRL: منها U.
(٣) فالعلاقة RL: والعلاقة GU.
(٤) الجسمية GUL: الجسمانية R.
(٥) ممن وقع RUL: ممن يقع G.
(٦) بحقيقته GUL: لحقيقته R.
(٧) غيرها GUL: وغيرها R.

ليس له علاقة مع الأجسام أصلاً وهو العقل.

(١٩٣) وربّ النوع وإن كان له عنايةٌ بالنوع على رأي الأقدمين ليست عنايتُه عنايةَ تعلّقٍ بحيث يصير منه ومن بدنٍ شخصٌ واحدٌ ونوعٌ واحدٌ، بل هو نوع بذاته. فالعقول عندهم تنقسم إلى الأُمّهات في السلسلة الطُوليّةِ التي هي[١] الأصول، وإلى الثواني الذين هم[٢] أرباب الأنواع. والنفس الناطقة تنقسم إلى نفسٍ دايمةِ العلاقة كنفس الفلك، وإلى نفسٍ غيرِ دايمةِ العلاقة كنفس الإنسان. وربّما سمّوا ربَّ كلِّ نوعٍ باسم ذلك النوع، ويسمّونه «كُلِّيَّ ذلك الشيء» ولا يعنون به الكلّيْ الذي نفس تصوّر معناه ولا يمنع الشركة، ولا أنّا[٣] إذا عقلْنا الكلّيَّ فمعقولُنا نفسُ ذلك الشيءِ الذي هو صاحب النوع، ولا أنّ لصاحب النوع يدَين ورجلَين وأنفًا[٤]، بل يعنون به أنّه ذات روحانيّة، والنوع الجسمانيّ ظلُّها وكصنمٍ لها، والنسب الجسمانيّة في النوع الجسمانيّ إنّما هي كظلالِ نسبٍ روحانيّةٍ وهيئاتٍ نوريّةٍ في ذاته. ولمّا لم يصحّ له حفظُ صنمِه في شخصٍ معيّنٍ لضرورة الوقوع تحت[٥] الكون والفساد، فيحفظه بشخص منتشر، فهو كلّيّ بمعنى أنّه «أمّ النوع»، ونسبته إلى الكلّ سواءٌ بأنّه صاحبه ومُمِدٌّ كمالاتِه وحافظ النوع بالأشخاص التي لا تتناهى.

فإذا سمعتَ أنباذقلس وأغاثاذيمون وغيرَهما يشيرون إلى أصحاب الأنواع فافهمْ غرضَهم! ولا تظنّنّ أنّهم يقولون إنّ صاحب النوع جسمٌ أو جسمانيٌّ أو له رأس ورجلان. وإذا وجدتَ هرمس يقول: «إنّ ذاتًا روحانيّةً ألقت إليّ المعارفَ، فقلتُ لها: مَن أنتِ؟ فقالت[٦]: أنا طباعُك التامّة[٧]» فلا تحمله على أنّها مِثلنا. وكلّ ما نُسب إليهم في هذا الباب ليس بصحيح ويدلّ عليه لطايف كلماتهم، ولكنّ السهو وقع[٨] للنقلة ولطبايعِ[٩] اللّغات ولانتسابِ مَن لا يفهم كلامَهم إليهم[١٠] ـ فأراد

---

(١) التي هي R: التي هم GUL.

(٢) الذين هم L: التي هم R الذي هم GU.

(٣) ولا أنا RL: ولأنا GU.

(٤) يدين ورجلين وأنفًا L: يدان ورجلان وأنف GRU.

(٥) تحت GRU: بحسب L.

(٦) فقالت RUL: فقال G.

(٧) طباعك التامة: قابل H.Ritter, Picatrix (Vorträge der Bibliothek Warburg 1921-1922). Leipzig, 1923, S. 120-124.

(٨) ولكن السهو وقع GRL: وكل ما وقع السهو U.

(٩) ولطبايع RUL: ولطباع G.

(١٠) إليهم GRU: إليه L.

إثباتَها مع شوبٍ[١] فضولٍ له ـ ولتحامُلِ مَن أراد الردّ عليهم حُبًّا للرئاسة. وأمّا أنّ ربّ النوع ـ على تقدير أن يكون ـ كيف يكون له إدراكٌ بالجزئيّات وكيف يتصرّف فيها؟ فربّما يُلاحَظ[٢] ممّا سيأتي مِن بعدُ.

10.

فصل

< في انطواء الوجود كلّه في قهر نور الأنوار >

(١٩٤) ولك أن تعلم ـ إذا حقّقتَ أنّ كلّ حادثٍ مفتقرٌ إلى سبق حوادث مسلوبةِ[٣] النهاية ـ أنّه لولا حركات الأفلاك وحصول الاستعدادات شيئًا بعد شيءٍ ما صحّتِ اللاّنهاية في الممكنات[٤]، فإنّ الأجسام متناهية والعلل والمعلولات واجبة النهاية، ولا يحصل من المتناهي والجهاتِ المتناهيةِ فيه إلاّ أمور متناهية. فلولا الحركات كان يحصل من العلل أمورٌ متناهيةٌ، وكان يثبت الوجود على ذلك المَبلَغ واقفًا عنده من غير زيادة ولا نقصان، وبقي الإمكان على غير النهاية التي ما كان يصحّ خروجُ شيءٍ منها إلى الفعل. فلمّا كان الجود[٥] الإلٰهيّ غيرَ قاصرٍ في إفادة الوجود على قدرٍ متناهٍ وله القوة الغير المتناهية، كان من لوازم ذاته هيولى مستعدّةٌ للقبول إلى غير النهاية، وما كان يتمّ حدوث الحادثات إلاّ بمتحرّكات لشوقٍ أزليٍّ يتبع حركاتها حوادثٌ، فوجدت السماويّات.

فكان الذي نوريّته غير متناهية الشدّة ـ وهو نور الأنوار واجب الوجود ـ نظم الوجودَ ورتّبه[٦] وحفظ نظامَه باللاّنهاية. ولسنا نشير إلى الغرض، بل إلى أنّه ذاتٌ حصل منها الوجود على أتمّ النظام. ومعنى قول الأقدمين «إنّ اللاّنهاية هي الباريء» معناه أنّ اللاّنهاية من جميع الوجوه لا يصحّ إلاّ عليه، فإنّ جميع الموجودات متناهية إلى عللها وعللها متناهية إليه كما يقولون «إنّ العقل[٧] نهاية النفس وواجبُ الوجود نهاية العقل ولا ينتهي هو إلى شيء آخر». فليس له نهاية كمّيّة، وليس له نهاية

---

(١) شوب GR: ثبوت UL.

(٢) يلاحظ: يلحظ GRUL.

(٣) مسلوبة GRU: مساوية L.

(٤) الممكنات GRU: الإمكان L.

(٥) الجود RUL: الوجود G.

(٦) ورتبه R: ورتب GUL.

(٧) إن العقل U: العقل GRL.

ثبات، وليس له نهاية معلوليّة، وهو ذاتُه نوريّةٌ لا أنَّ[1] النوريّة زايدة على ذاته، ثمّ شدّة نوريّته كماليّتها، وتلك الشدّة ـ التي هي الكماليّة ـ غير متناهية، أي لا يصحّ أن يدرك مدرك أتمّ منها وأكمل، ولا يصحّ أن يكون بجهةٍ من الجهات تماميّةٌ وراءَه. وشدّة نوريّته بحيث يصحّ أن يكون مبدأ لِما لا يتناهى من الأنوار المدرِكة، وهو قاهرٌ بنوريّته جميعَ الأنوار، وشدّة نوريّته حجابٌ لنوريّته: فاختفاؤه عنّا لِشدّة ظهوره، كيف والشمس مع جرميّتها احتجبتْ بظهورها عن الأبصار! فالوجود كلّه منطَوٍ في قهره: فالأجرام انطوتْ في قهر النفوس، والنفوس منطوية في قهر نوريّة العقول، والعقول منطوية في قهر نوريّة المعلول الأوّل، وهو منطوٍ[2] في قهر نوريّة القيّوم نور الأنوار. ونوريّة العقول لا تزيد على ذاتها وإن كان فيها[3] أنوارٌ أُخرى زايدةٌ لِتجلّي العالي على السافل تجلّيًا سرمديًا ديموميًّا يعلمه العلماء المشاهدون دون الظاهرين[4] الذين يقلّدون الزبرَ ولا يرتقون إلى المشاهدة. والنفوس في ماهيّاتها أيضًا أنوارٌ مجرّدةٌ وقابلةٌ لأنوارٍ قدسيّةٍ على ما يرى الحكماء الخسروانيّون. وممّا يذكر المتأخّرون أيضًا أنّ التامّ هو الذي يكون حاصلاً له جميع ما ينبغي له منتفيًا عنه جميعُ ما لا ينبغي له بحيث لا يُتصوّر أن يكون ذاتُه ونوعُه أتمَّ ممّا[5] هو عليه، ولا يصحّ له شوقٌ إلى أمرٍ منتظر. وهذا حال العقول. وفوق التامّ ما[6] لا يتوقّف شيءٌ منه ـ لا ذاتُه ولا كماليّةُ ذاته ـ على غيره، ووجود جميع ما هو غيره فاضل عن وجوده، ولا يدخل التوهّم ولا الوجود أتمَّ منه ولا ما يقرب منه، وهو واجب الوجود. والمكتفي هو الذي أُعطِي ما به[7] يحصل كمالُ نفسِه وإن كان على سبيل تجدّدٍ ودوامِ شوقٍ[8]، والناقص ما دونه.

---

(١) لا أن GRL: لأن U.

(٢) منطو R: منطوى GUL (في الموضعين).

(٣) فيها RUL: منها G.

(٤) الظاهرين GRU: الناظرين L.

(٥) مما GRL: ما U.

(٦) ما GUL: هو ما R.

(٧) ما به RUL: بأنه G.

(٨) شوق GRL: وشوق U.

11.

فصل

< في الشرّ وفي كيفيّة صدور الفعل عن العلّة >

(١٩٥) ومن ضرورة اللاّنهاية أن يكون في عالم الكون والفسادِ تضادٌّ، وكون الحرارة والبرودة متضادَّين[١] ليس بفعل فاعلٍ بل التضادّ من لوازم ماهيّتهما. فلولا التضادّ ما صحّ الكون والفساد، ولولا الكون والفساد ما صحّ وجود أشخاص غير متناهية. والأنواع العنصريّة لا يصحّ حصولُها إلاّ بتفاعلٍ، ومن ضرورة التفاعل تضادٌّ ما، فصحّ أنّه لولا التضادّ ما صحّ دوام الفيض على التجدّد المستمرّ، ولم يحصل[٢] من النفوس الناطقة المَبْلَغ الغير المتناهي، ولَتعطّل العالم العنصريّ عن الحيوة وبقي على العدم البحتِ أكثرُ ما يمكن. فالذي يُوجَد شرًّا بحسب شخصٍ إذا وقع النظر إلى النظام الكلّيّ، فهو خير من حيث إنّه ما صحّ الوجود[٣] مشتملاً على الخير والنظام أَبْلَغَ ممّا هو عليه ومن الممكنات ما هو بريّ من[٤] الشرّ والفناء ـ وهي[٥] العقول ونحوها ـ ومنه ما فيه خير كثيرٌ ويلزمه شرّ قليل، وظاهرٌ إنَّ ترك خيرٍ كثيرٍ لشرٍّ قليلٍ شرٌّ كثير. ولا يصحّ أن يقال «لِـمَ[٦] ما جعل هذا القسم بريًّا عن الشرّ؟» فإنَّه محال إذ لا يصحّ أن يجعل الشيء غيرَ نفسه، فإن لم يجعل هذا القسم كان وقع الاقتصار على القسم الأوّل، ولم يحصل هذا القسم. ومن المستحيل أن يجعل الماء غيرَ الماء والنار غير النار. ومن الممتنع أن يكون نارٌ تمسّ ثوبًا ولا مانع عن الحرق ولا تحرقه. فإذا نظرتَ إلى حال الذي احترق ثوبُه بالنار وكمّيّةِ تضرّره به وكمّيّةِ انتفاعه بالنار في عُمره[٧]، لم تجد بينهما نسبةً. هذا في ذلك الشخص، فكيف لو انتفع النوعُ ولم يكن لذلك الشخص إلاّ التضرّر فحسب؟ كان حسنًا بالقياس إلى نظام النوع، كما يُقطع عضوٌ لصلاحِ بدنٍ، وإذا نظرتَ إلى النظام الكلّيّ فلا شرّ.

(١٩٦) وإنّما يطوّل الحديثَ في هذا مَن يتوهّم أنّ العالم ما خُلِقَ إلاّ لِأجل الإنسان، ولو كان له عقل ونظر في هذا ـ الذي يطوّل الحديثَ فيه ـ لَدرى أنّه لو

---

(١) متضادين RL: متضادان GU.
(٢) يحصل GRU: حصل L.
(٣) الوجود GRU: الموجود L.
(٤) من GUL: عن R.
(٥) وهي GUL: وهو R.
(٦) لم GRU: ثم L.
(٧) في عمره GR: في عسره U في غيره L.

كانت إراداتٌ[1] جزافيّةٌ ولم يكن هناك قوانينُ كلّيّةٌ مضبوطةٌ أزلاً وأبدًا ما كان أمور الإنسان والحيواناتِ وغيرِها كذا. وما أقدر القادر ـ الذي إراداته[2] متجدّدةٌ لمصالح كما يتوهّم العامّةُ والمتطبّبُ المتشبّه بالحكماء[3] ـ على أن لا يعمى إنسانٌ فيحفظ مزاجه، ولا يُهمَلَ أرمَلَةٌ، ولا يُهتَكَ بالفقر كثيرٌ[4] من أرباب الستر، ولا يُرفَضَ أيتام صغار[5] عن حضانة مرضعة فيبتليها ويبتليهم، ولا يرسلَ العاهات الكثيرة، ولا يمكنَ الأديان الفاسدة معتقَداتها وسَبْيها ونَهْبها. ومَن قدر أن لا يفعل وإرادتُه متجدّدةٌ ـ كما قال هو «يريد فيكون ويكون فيريد[6]» ـ فَلِـمَ ما أراد مَصلحةَ هذا الشخص؟ وإذا كانت الإرادات كذا فليس بمهمٍّ[7] عمَى زيدٍ وزمانةُ عمرو في النظام الكلّيّ!

فإن قيل: إنّ التقدير الأزليّ منعه عن ذلك، ـ فيقال: كون ذلك التقدير الأزليّ عنه واجب أو ممكن. فإن كان ممكنًا واختار أحدَ طرفَيه فلا بدّ من مرجِّحٍ، وترجيحُ الخيرِ[8] العامِّ كان أَوْلَى إذ لا مصلحة للجاهل في جهله وللشقي في شقاوته. وإن

---

(١) إرادات GUL: إرادة R.

(٢) إراداته R: إرادته GUL.

(٣) المتشبه بالحكماء: يعني أبا البركات.

(٤) كثير GUL: كثيرًا R.

(٥) أيتام صغار GUL: أيتامًا صغارًا R.

(٦) ويكون فيريد: الذي في الإلهيات من كتاب المعتبر لأبي البركات نصه كذا: «فإن الإرادة الأولى قبل المخلوقات بأسرها قبلية بالذات، وهو تلك الإرادة الأولى المعقولة المرضية الصادرة عن ذات المريد بذاته علة للوجود بأسره على طريق الجملة والعموم وعلة لموجود هو أول الموجودات المخلوقات المعلولة، فهو ملك في تسمية المتبوعين وأجل الملايكة وأشرفها وأقواها وأقدرها وأقربها إلى ربه وأعلاها، ثم إن اللهتعالى يخلق غير ذلك الخلق الأزلي والأفعال الزمنية بإرادات سابقة ولاحقة قديمة وحديثة دايمة ومتبدلة، يريد فيكون ويكون فيريد شيئًا لأجل ذاته وشيئا لأجل شيء، هيولى لأجل صورة، وصورة لأجل فعل، وفعلاً لأجل صورة، والسبب القريب الموجب لوجود كل موجود هو تصوره في العلم الأول الذي هو علم الأول وإرادة كونه وجوده لا غير، فإذا تصوّر ذلك الشيء وتصور معه إرادة وجوده كأنه كان قد قال: كن، فكان» (المقالة الثانية، الفصل الخامس، Laleli 2553 fol. 403 a) قابل ههنا ـ في هذا المشرع السادس ـ الفصل ٤.

(٧) بمهم GRU: بمهتم L.

(٨) الخير GRL: الغير U.

كان ذلك التقدير واجبًا ـ بحيث ما كان يصحّ الوجود إلاّ كما هو عليه ـ فصحّ اللزوم.

فإن قال: إنّه فعل ما يشاء ولا يسأل[١] عن «لِـمَ؟» ـ فيقال: لا يسأل عن «لِـمَ؟» لأنّه يُحرق[٢] اللسان أو النظر حرام، أو لأنّه لا ينتهي الحجّة إليه، والأقسام كلّها باطلة. وإذا[٣] فُتح باب «لا يسأل عن لِـمَ» في المعقولات فكلّ ما يراد الحجّة عليه ـ حتّى كون العالَم مفتقرًا في تخصّص جهات إمكانه[٤]، وفي صفات البارئ < كونها > نفيًا أو إثباتًا وغيرها ـ يقول الخصم «لا يسأل عن لِـمَ». ومن أشدّ[٥] ما يُراد < الحجّة عليه > إثباته[٦] إرادة واحدة لمراداتٍ كثيرةٍ ـ كما هو مذهب بعض العامّة ـ وبالضرورة لا مراديّةُ بعضٍ منها لا تنافي مراديّةَ الآخر، إلاّ أنّا لا نطوّل فيه الكلام لما بيّنّا من استحالة الصفات على الأوّل وفيه اكتفاء. فلِـمَ ما اختار في حقّ شخصٍ مبتلًى ما هو الأصلح له مع إمكان الطرفَين؟

سؤال لو لم يختر[٧] العمى لزم أن يكون شيء إراديّ[٨] منه.

جواب أيكون لذات ذلك[٩] النوع أو لإرادةِ الفاعل؟ فإن كان لماهيّة الشخص فللبارئ[١٠] أشياء يحملها[١١] على الأمور ضرورةً، وصحّ اللزوم، وليس ذلك اللزوم بإرادته ـ لعود[١٢] الكلام إليه ـ وليس لماهيّةِ الشخص، فإنّ النوع متّفق الماهيّة، فكان[١٣] يطّرد في الكلّ، ولا أَوْلَويّةَ في أشخاص نوعٍ. ثم إنّ للبارئ[١٤] ـ على زعمه ـ أمرًا قاسرًا ضروريًّا[١٥] يحمله على الأشياء.

سؤال إنما فعل لمثوبةٍ.

جواب فَلِمَ جمع بين المثوبة والسلامة لغيره والماهيّة النوعيّة متساوية؟ ولِـمَ

---

(١) يسأل GRU: يسئل L (في الموضعين).
(٢) يحرق GRL: يخرق U.
(٣) وإذا GU: وإن R فإذا L.
(٤) إمكانه RUL: مكان G.
(٥) ومن أشد GRL: فإن أشد U.
(٦) إثباته GRL: إثبات U.
(٧) يختر L: يختار GRU.
(٨) إرادي GU: أردى RL.
(٩) لذات ذلك GUL: لذلك R.
(١٠) فللبارئ RUL: فالبارئ G.
(١١) يحملها: يحمله GRUL.
(١٢) لعود GRU: ويعود L.
(١٣) فكان R: لكان GU وكان L.
(١٤) للبارئ RUL: البارئ G.
(١٥) أمرًا قاسرًا ضروريًا L: أمر قاسر ضروري GRU.

خصَّ البعض بالحسن والجمال، والبعض بالقبح والآفةِ والماهيّةُ واحدةٌ ولا أَوْلَوِيّةَ؟ ولِـمَ أشقى البعض ومن مصالحه[1] أن لا يشقى؟

(١٩٧) ومن القايلين بالإرادة مَن لا يقول بالمصلحة، بل يقتصر على أنّه «أراد ففعل لا لغرضٍ». ويقع عليه أنّ الإرادة ممكنة النسبة إلى[2] تخصيص أحدِ الطرفَين وتخصيصِ السلامةِ بزيد والعاهةِ بعمرو، فتخصّصتْ دون مرجِّحٍ، وتخصّص الممكن بالوقوع لذاته محال. ـ ولا يصحّ أن يقال[3]: من خاصّيّة الإرادة ترجيح[4] أحدِ المثلَين مع استواء النسبة، فإنّها لو تخصّصتْ بالطرف الآخر حصلت هذه الخاصّيّة، وكلّ ما يُفرَض مرجّحًا لتخصّصِ الإرادة يعود إليه الكلام إلى أن يقع العود إلى أمرٍ ضروريٍّ في الماهيّات وفي فاعلها.

ويقال لهم: إنّ البارئ هل قدر على أن يفعل أشرفَ وأكملَ من هذا العالم الموجود أو لم يقدر؟ فإن أجابوا بِلا، ـ فلزمهم ما احترزوا عنه من اللوازم، واختلّ كثيرٌ من مطالبهم. ـ وإن قدر ولم يفعل، فاعراضه عن الممكن الأشرف واختياره للأخسّ[5] كان مع استواء أو ترجّحٍ. فإن كان مع استواء، فيحتاج إلى مخصّص. ـ وإن امتنعتم عن القول بالمخصّص عند الاستواء، فلا يبقى لكم حجّةٌ على وجود البارئ أصلاً. وكلّما التجأتم إلى خاصّيّة الإرادة، يتأتّى مِثله من الالتجاء[6] إلى خواصّ الماهيّات، حتى يقول قايل: إنه كان الوجود والعدم بالنسبة إلى هذه الماهيّة الفُلانيّة سواءً إلاّ أنّ من خاصّيّتها وجودَ نفسها إمّا دايمًا أو بعد إن لم تكن. فإذا قلتم «هذا لا يصحّ في غير الإرادة» نوزعتم وعُورضتم. ـ وأنحسُ[7] هذه المذاهب[8] ما وقع على العَمياء لهذا المجنون المتطبّب <أبي البركات> من إثبات إراداتٍ حادثةٍ غيرِ متناهيةٍ في ذاتِه.

(١٩٨) وأمّا ما يقال ـ إنّ الفعل إمّا أن يكون صادرًا عن العلّة باعتبار إرادةٍ أو طبعٍ أو مجموعِهما[9] ـ فليس بحصرٍ صحيحٍ، إلاّ أن يصطلح مصطلحٌ على أن يسمّى

---

(١) مصالحه GRU: مصلحة L.
(٢) إلى R: في GUL.
(٣) يقال RU: يقول GL.
(٤) ترجيح RL: ترجح GU.
(٥) للأخس GUL: الأخس R.
(٦) من الالتجاء RL: الالتجاء GU.
(٧) وأنحس GRU: وأخس L.
(٨) هذه المذاهب RUL: هذا المذهب G.
(٩) مجموعهما RUL: مجموعها G.

ما وراء الإراديّ طبيعيًا، فيكون اصطلاحًا من نفسه. أمّا التقسيم الصحيح هو أن يقال[1]: إنَّ كلّ فعلٍ إمّا أن يصدر عمّن له شعور وإدراك، أو يصدر عمّن ليس له شعور به وإدراك. والأوّل ينقسم إلى ما يصدر بإرادة، وإلى ما يصدر عن الذات الشاعرة من حيث إنّها ذات شاعرة دون[2] غيبتها عنه من غير الحاجة إلى الإرادة. والثاني ـ وهو ما يصدر دون شعورٍ ما هو صادرٌ عنه[3] ـ يجوز أن يخصّ بالطبيعيّ، ولا بدّ للطبيعيّ من كونه صادرًا عن الجسم المتخصّص بأمرٍ زايدٍ على الجسميّة، والمفارق من جميع الوجوه ليس كذا. ويجوز أن يكون الفعل صادرًا بالطبع والإرادة، ولكن من جهتَين لا من جهةٍ واحدةٍ، ففعلُ واجب الوجود أعلى من الإرادة والطبع.

(١٩٩) **ومن المذكور** في الكتب أنَّ الشرّ لا ذات له، بل الشرّ[4] عدميّ فهو عدمُ شيءٍ أو عدم كمالِ شيءٍ. وما يُفرَض من الجوديّات شرًّا فإنّما يكون بسبب تأدّيه إلى عدميٍّ[5] ما حتى إن كان موجودٌ[6] لا يؤدّي إلى عدم كمالٍ لشيءٍ[7] فلا يكون وجوده شرًّا لنفسه ولا شرًّا لغيره.

وهذا القايل لا ينبغي أن يستروح إلى أنّ الجهل المركّب يُوجِب[8] زيادةَ ألمٍ في الآخرة، والجهل المركّب والألمُ الحاصل منه وجوديٌّ وهو شرّ، وإن كان كونه شرًّا لأجلِ عدمِ كمالٍ ـ وهو العلم والملكات الجَيِّدة ـ فالجهل المركّب لا يزداد به ـ من حيث كونه مركّبًا ـ ألمٌ.

(٢٠٠) **والحاصل** أنّه لا حاجة إلى مِثل هذه الأشياء، بل امتنع الوجود إلاّ على ما هو عليه، ولا يُتصوّر له نظام أتمُّ منه. والشرّ إذا أُخذ قايمًا[9] يكون بحسب ما لا يلايم شخصًا واحدًا. وأمّا بالنسبة إلى ما عليه الكلّ، فهو حسنٌ لطيفٌ. وقد تأدّت الحركات والمصاكّات إلى غيرِ ملايم لأشخاص، وليس الشخص الواحد وجودُه معتبرًا[10]، بل النظام محفوظ بما لا يتناهى على أقسام لا تنحصر ولا تُعَدّ، ويقع من اللوازم حرقُ ثوبِ فقيرٍ، وقد يكون في مفسدة جزئيّة مصالحُ كلّيّةٌ. وكون النظام

(١) أن يقال RL: ـ GU.
(٢) دون GUL: من دون R.
(٣) عنه RL: عنها GU.
(٤) بل الشر GRU: بل من الشر L.
(٥) عدمي GRU: عدم L.
(٦) موجود GRU: موجودًا L.
(٧) لشيء R: الشيء GUL.
(٨) يوجب RUL: أوجب G.
(٩) قايمًا RU: فإنما GL.
(١٠) معتبرًا: معتبر GRUL.

في أشياء لازمٌ لماهيّاتها لا بفعل فاعل، كما أنّه لا يُتصوّر لفاعل أن يجعل أشكالاً كريّةً بحيث تصير مع كرّيتها متراصّةً دون خَلَلٍ في ما بينها، بل في المسدّسات إمكان تراصّ، ونظام في ذلك يمكن عليها لماهيّتها ويمتنع على المستديرات مِثله لماهيّتها. فالأشياء وإن كانت معلولةً لغيرها منه هويّاتُها ووجوداتُها، إلاّ أنّ كونها[١] بحيث يحصل من اجتماعها[٢] نظامٌ أوّلاً يحصل لماهيّاتِها. وبهذا يُعلَم فسادُ قولِ مَن يقول «لِـمَ كانت الأفلاك تسعة والسيّارات سبعة؟» أو «الفلك لِـمَ تعيّن فيه[٣] نقطتان للقطبيّة؟» فإنّ ذلك لولا الترجّح[٤] بسببٍ ما وقع.

وللأعداد خواصّ لماهيّاتِها، وللذوات ـ التي يعرض لها العدد ـ خواصّ لماهيّاتها وخواصّ باعتبار العدد، والفلك وإن كان أوضاعُه متساوية إلاّ أنّها تختلف بما تحتها من الإضافات[٥]. وعدم اطّلاع البشر على تفصيل أمرٍ لا يدلّ على عدم وثاقةِ علمِهم بأشياء أُخرى[٦]. فيعلم أن ما لا يجب لا يكون، وأنّ هذه الأشياء الواقعة لها بجهاتٍ وقوعِها مخصّصات. وليس ـ إن لو كان بالإرادة تعيّنَ الممكنُ دون المخصِّص أو يتعيّن[٧] بالإرادة شيءٌ دون شيء ـ إلاّ لِترجّحٍ عند الفاعل. فعلى جميع التقديرات عللها فيها ترجّح باعتبارٍ[٨]، ولها تعيّن أن يكونَ منها النظام[٩] دون غيرها باعتبار ماهيّاتها.

واعلم أنّ السعادة أكثر من الشقاوة، وأنّ مراتب الناس في الآخرة كمراتبهم في الدنيا، وأنّ للسعادات والشقاوات مراتب. وإذا عُلم ما سبق فلا يتّجه لقايل أن يقول «إن كان الكلّ بالقدر فلماذا العقاب؟» فإنّ الملكات الرديئة والهيئات المبعدة هي بنفسها الموجَبة للألم لا لِسطوةِ منتقمٍ خارجيٍّ[١٠]. والمريض إذا قُصر في الحمية ونالته الأوصاب ليس ذلك بأنّ الطبيبَ المحذِّر انتقم منه، بل هو[١١] من لوازم ما ساق إليه القدر من النَهْمَةِ.

---

(١) إلاّ أن كونها GRU: إلاّ أن يكون كونها L.
(٢) اجتماعها GUL: اجتماعهما R.
(٣) فيه GRU: به L.
(٤) الترجح GRU: الترجيح L.
(٥) الإضافات GRUL: الأوصاف Rt.
(٦) أخرى RL: آخر GU.
(٧) أو يتعين GRU: أو تعين L.
(٨) عللها فيها ترجح باعتبار Rt: فيها ترجح باعتبار عللها GRUL.
(٩) منها النظام GUL: النظام منها R.
(١٠) خارجي GUL: خارج R.
(١١) هو GRU: لما هو L.

المشرع السابع
في الإدراك وعلم واجب الوجود والمفارقات
وبقاء النفس والسعادة وما يتعلّق به

1.
فصل
في الإدراك والعلم

(٢٠١) **إنّ جماعة** من الناس ظنّوا أنّ إدراكَ ما من شأنه أن يُدرِك أمرًا هو أن يصير هو نفسه[١] صورةَ ذلك الشيء، وأنتَ تعلم بطلان هذا ممّا[٢] قد سبقت[٣] إليه إشارة[٤] من أنّ شيئًا لا يصير بعينه شيئًا آخر، فإنّه إن بقي الأوّل مع حصول الثاني فهما اثنان، وإن بطل الأوّل وحصل الثاني ـ أو بقي الأوّل ولم يحصل الثاني ـ فما صار أحدهما الآخر. بلى قد يقال: صار الأسود أبيض والماء هواء، وليس أنّ الأسود من حيث هو أسود يصير أبيض ـ أو الماء وهو ماء يصير هواء ـ بل الحامل لصورة المائيّة زال عنه تلك الصورة وحصلت فيه صورة الهوائية، والجسم الذي وُصف بالأسوديّة زال عنه السواد وحصل فيه البياض، والمحلّ[٥] في الحالتَين واحدٌ. فإن حصلت الصورة ولا نفس ـ أو بقيتِ النفس ولا صورة ـ فلا إدراك، وإن بقيَا فهما اثنان. ثم الجوهر الشاعر بذاته منك ليس ممّا يتجدّد كلَّ وقتٍ، بل هو شيء واحد ثابت قبل الصورة ومعها وبعدها، والصورة أمر يحصل مع بقائه، فإنّك أنت أنت مع الإدراك ودون الإدراك، فلا معنى للاتّحاد.

(٢٠٢) **وإنّ قومًا** كانوا[٦] قد ظنّوا أنّ نفوسنا إذا أدركت شيئًا فإنّما إدراكها اتّحادها[٧] بالعقل الفعّال حتى تصير هي هو، وهو باطل. فإنّا قد بيّنّا أنّ شيئَين لا يصيران واحدًا إلاّ باتّصال أو امتزاج[٨] أو أَخذِ تركيبٍ مجموعيٍّ لا غير. ونحن

---

(١) هو نفسه GRL: نفسه U.
(٢) مما RUL: ـ G.
(٣) سبقت RL: سبق GU.
(٤) إشارة GRU: الإشارة L.
(٥) والمحل GRU: والمجمل L.
(٦) كانوا GUL: ـ R.
(٧) ادراكها اتحادها GUL: أدركها باتحادها R.
(٨) أو امتزاج GRL: وامتزاج U.

سنذكر معنَى الاتّحاد في المفارقات، مع أنّهم يلزمهم إمَّا القولُ بتجزّؤ العقل الفعّال، حتّى[1] يتَّصل النفس منه بجزءٍ دون جزءٍ ـ فتدرك شيئًا[2] دون شيءٍ ـ، أو إنّ النفس إذا أدركت شيئًا واحدًا واتّحدت تدركُ معه سايرَ الأشياء[3]. والقسمان باطلان.

وقومٌ ـ هم أشدّ بحثًا من هؤلاء ـ قدّموا على مسئلة العلم مقدّمةً. فأثبتوا قاعدة ـ في أنَّ المفارق يجب أن يكون مدرِكًا لذاته ـ وهي أنّ كلّ ما يُعقَل وله ذات قايمة كان[4] وجودُها في خارج الذهن كوجودها في الذهن، أيْ مجرّدة عن المادّة. فإنّه إذا عُقل صحّ على صورته مقارنةُ معقولٍ آخر في النفس، فإنّه يتأتّى أن يُعقَل مع شيء آخر. وإذا[5] كان ذاته كصورته غيرَ محفوفٍ بالعوارض المادّيّة، فيصحّ عليه لماهيّتِه مقارنةُ صورةٍ عقليّةٍ، فيصحّ عليه جعلُها معقولةً، فإنَّ الجوهر لو امتنع عليه التعقّل ـ والممتنع على الجنس لطبيعته[6] ممتنع على النوع ـ فما صحّ على جوهرٍ ما إدراكُ ذاتِه، وليس كذا. وإذا لم يمتنع عليه تعقّلُ صورةٍ عقليّةٍ، فعند تعقّل تلك الصورة يلزم أن يَعقِل ذاتَه: فإنَّ ما يعقل شيئًا له أن يَعقِلَ أنّه هو الذي يَعقِل فإذا كان هذا الشيء مما هو بالفعل من جميع الوجوه، فما لا يمتنع عليه لا يمكن عليه إمكاناً غيرَ واقعٍ بل يجب أن يكون له وجوباً[7] بذاته أو بغيره في بعض الأشياء[8]، كالعقول. فكل ما يُعقل وله ذات مجرّدة عن المادة قايمة بنفسها فله أن يعقِل ذاتَه وغيرَه.

وأورد على نفسه شكًّا وهو أنّه قد يقال: إنّ الشيء الخارجيّ متمايز الذات عن[9] الصورة المنطبعة، فقد يصحّ على الصورة الإدراكيّة ما لا يصحّ على الخارجيّ باعتبار ما امتاز أحدهما عن الآخر. ـ فأجاب: إنَّ استعداد المقارنة لتلك الصورة ليس بعد وقوعها، فإنَّ الشيء لا يقع ثم يستعدّ، بل يستعدّ أوّلاً ثمّ يقع. فإذا كان الاستعداد متقدّمًا فهو للماهيّة، فللماهيّة مطلقًا استعداد المقارنة كيف كانت.

(٢٠٣) بحث وتعقّب وهذا النمط غير مستقيم. أمَّا أوّلاً: فلانّ الوسط ـ في

(١) حتى GRU: حين L.
(٢) فتدرك شيئًا GRL: فيدرك شيء U.
(٣) تدرك معه ساير الأشياء GRtUL: فتدرك جميع الأشياء R.
(٤) كان R: ـ GRU.
(٥) وإذا GRU: فإذا L.
(٦) لطبيعته GRL: لطبيعة U.
(٧) وجوبًا GRU: وجوب L.
(٨) الأشياء GRL: للأشياء U.
(٩) عن RUL: على G.

«أنّ ما يُعقَل يجب أن يَعقِل» ـ مقارنة الصورة، وواجب الوجود لا يصحّ عليه مقارنة[1] صورةٍ أصلاً لِما[2] بُرهن عليه. فلا[3] يصحّ إثبات علمِ واجب الوجود به. ـ وثانيًا: إنّ مقارنة الصورتَين في النفس ليس إلاّ حصولهما وانطباعهما[4] في جوهرٍ واحدٍ أو باعتبار[5] انطباعهما في جوهرٍ واحدٍ، وفي الجملة لا يلزم أن يكون ما يصحّ على الصورة التي في الذهن يصحّ على الصورة الخارجيّة. ولهذا صحّ على الصورة المنطبعة في الذهن الانطباع في المحلّ ـ بل وجب! ـ وما هي صورتُه ـ أيْ الجوهر[6] الخارجيّ[7] ـ لا يصحّ بوجهٍ أن ينطبع في شيءٍ. ولا ينفع الاعتذار بالاستعداد الذي ذكر. فإنّه[8] ليس لقايلٍ أن يقول «صورة الجوهرِ الخارجيّ الحاصلةُ في الذهن ـ التي حصلت فيه بعد أن لم تكن ـ لها استعداد الحصول في الذهن، ولم يكن استعدادها للانطباع بعد الحصول بل كان قبلَ الحصول، فالاستعداد للماهيّة مطلقًا»، فيصحّ على الخارجيّ الجوهريّ الذات القايم بنفسه أن ينطبع في محلٍّ وأن يصيرَ عرضًا! ومن المحال صيرورةُ الجوهر عرضًا بوجهٍ من الوجوه. فهذا النمط قد أشرنا إليه من قبلُ أنّه[9] فاسدٌ، وأنّ كلّ ما يلحق الطبيعةَ باعتبار أنّها ذهنيّة لا يتعدّى إلى الخارجيّ. وههنا وجوه أخرى لا نطوّل بها الكلام.

(٢٠٤) وكانوا يسلكون في كيفيّة ما يجب أن يُعتقد في علم[10] واجب الوجود مسلكًا، وكان غرضُهم فيه صحيحًا، إلاّ أنّ الذي كان يقرّر جماعةٌ به ذلك كان لا يخلو من مساهلةٍ. وحاصل ما كانوا يقولون إنّ واجب الوجود له ذات مجرّدة عن المادّة، وهو غير غايب عن ذاته، وقد بيّن أنّ ما هذا شأنه فهو معقولٌ ـ لذاتِه لا بأن يعمل به عملاً[11] ليصير معقولاً كتجريد النفس لصورةِ الإنسانيّة والطيريّة ـ، وإذا كان هذا التجرّد له لذاته فهو معقول لذاته، ويلزم من كونه معقولاً لذاته بالضرورة أن يكون عاقلاً لذاته، إذ لا يصحّ المعقوليّة دون العاقليّة. وإذا كان يرجع معقوليّته

---

(١) مقارنة GRU: بمقارنة L.
(٢) لما GRU: فما L.
(٣) فلا GRU: لا L.
(٤) وانطباعهما RL: أو انطباعهما GU.
(٥) أو باعتبار GUL: وباعتبار R.
(٦) الجوهر RL: من الجوهر GU.
(٧) الخارجي RUL: الخارج G.
(٨) فإنه GRL: فإن U.
(٩) إنه GRU: ـ L.
(١٠) في علم R: علم GUL.
(١١) عملاً GRU: عمل L.

وعاقليّته إلى تجرّدِ ذاته عن المادّة وعدمِ غيبته عنها، ففي الأعيان عاقليّتُه نفسُ معقوليّته: فهو عقلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ وهو في نفسه شيءٌ واحدٌ، لا تعدُّدَ فيه وإن كان في الاعتبار الذهنيّ يُوجَد فيه تفصيلاً[1]. وأيضًا عدمُ الغيبة والتجرّدِ سلبيٌّ.

ثمَّ بعد ذلك جاؤوا إلى كيفيّة تعقّله للأشياء، فقالوا: إذا كان عاقلاً لذاته يلزم أن يكون عاقلاً بلوازم ذاته، وتعقّله للوازم ذاته منطوٍ[2] في تعقّل ذاته، فإنّا إذا عقلنا الإنسانيّة ينطوي في تعقّلنا لها تعقّلُنا للوازمها. وربّما أوردوا مثالاً تفصيليًا[3]، وفرّقوا بين كون العلوم حاصلةً مفصّلةً وكونها بالقوة[4] مع قدرة[5] الاستحضار ـ فتكون ملكةً ولا تكون الصورُ[6] حاصلةً ـ وكون حالةٍ أُخرى هي كما يُورَد على الإنسان مسائل كثيرة دفعةً، فيحصل له علمٌ إجماليٌّ بجواب الكلّ. ثمَّ يأخذ بعده في التفصيل حتى يمتلئ منه الأسماع والأوراق. فالعلم الإجماليّ علمٌ[7] واحدٌ بأشياء كثيرةٍ. قالوا: وليس علمًا بالقوة، فإنّ الإنسان يجد تفرقة من نفسه بأنّ علمه حينئذ ليس كما كان ـ عند القوة ـ قبل السؤال. قالوا: فعلمُ واجب الوجود بالأشياء وانطواءُ الكلّ في علمه على هذا الطريق.

(٢٠٥) **ولمّا وَجد المتأخّرون** بعد أبحاثهم هذه الطريقةَ مبنيةً على المساهلة مِثل إثبات معقوليّة الشيء لكونه مجرّدًا عن المادّة فحسب، ورأوا كأنّه قياسٌ من مُوجِبَتَينِ في الثاني[8] ـ وهو: أنَّ الذات القايمة الغير الجسميّة مجرّدةٌ عن المادّة والمعقولُ[9] بالفعل ذاتٌ مجرّدةٌ عن المادّة فحُكِمَ بأنَّ الذات القايمةَ الغيرَ الجسميّة معقولةٌ بالفعل ـ ومُوجِبَتَا الثاني عُرف امتناعُ إنتاجِهما، ولا يلزم هذا ـ فإنّ المعقول مع التجرّد إنّما هو معقولٌ للانطباعِ في جوهرٍ عاقلٍ على رأيهم، والمجرَّد الجوهريّ الخارج يستحيل عليه الانطباع، فليس معقولاً بالفعل، وإن[10] سُمّي معقولاً باعتبار أنّه يطابقه[11] ما في جوهرٍ عاقلٍ أيْ ما في جوهرٍ عاقلٍ[12] من الصور: يجوز، ولكن

(١) تفصيلاً GRU: تفصيل L.
(٢) منطو R: منطوى GUL.
(٣) تفصيليًا GRU: تفصيلاً L.
(٤) بالقوة GRL: بالقدرة U.
(٥) مع قدرة RUL: مع قوة G.
(٦) الصور GL: الصورة R للصور U.
(٧) علم RL: ـ GU.
(٨) موجبتين في الثاني RU: موجبتي الثاني GL (أي في الشكل الثاني من القياس).
(٩) والمعقول (من الصورة + L) بالفعل ذات مجردة عن المادة GRL: ـ U.
(١٠) وإن GRL: وإنما U.
(١١) يطابقه GRtUL: يطابق R.
(١٢) أي ما في جوهر عاقل R: ـ GUL.

لم يلزم أن يكون هو معقولاً في نفسه لنفسه، ـ فيحتاج إلى بيان آخر.

ثمّ نظروا[1] إلى أنّ علمه إن كان عبارةً عن ذاته مع التجرّد عن المادّة وعدمِ الغيبة عن ذاته لا غير، فلا يصحّ أن يكون هذا السلب علمًا بأشياء كثيرةٍ غيرِ ذاته. فإنّ علمه بالأشياء يحتاج إلى إضافاتٍ إليها بالضرورة، وسلبُ المادّة عنه ـ أو عدمُ غيبته عن ذاته ـ لا يلزمه[2] الإضافاتُ إلى أشياء كثيرةٍ، وليس مفهوم كون الشيءِ مجرّدًا عن المادّة مفهومَ كونه عالِمًا بأشياء كثيرةٍ من لوازم ذاته، ولا كونُه غيرَ غايبٍ عن ذاته مفهومه <مفهوم> كونه عالمًا بأشياء كثيرة[3]، ويجب لكونه عالمًا بأشياء كثيرة بالضرورة إضافاتٌ لا تلزم السلبَين.

ثمّ قول القايل «ينطوي علمُه بلازمه في علمه بذاته» فيه مساهلة، فإنّه[4] لقايل[5] أن يقول «هل يعلم ذاته ولازمَه جميعًا أم لا؟» فإن لم يعلم فذلك حديث آخر ـ وهو مستحيل، ـ وإن علم ذاته ولازمَ ذاته ـ وذاته ليس لازمه ـ فعلمُه بذاته غيرُ علمِه بلازمِه، فيتعدّد العلم. ثم لازمه تابعٌ لذاته، فيجب أن يكون علمُه بلازمه تبعًا لعلمِه بذاته، فيتعدّد.

وأمّا مثال[6] الإجمال المذكور في الأمثلة الثلثة فيمنع الخصمُ أنّ المسائل يصحّ إيرادُها دفعةً، بل تُورَد واحدة بعد واحدة، فيحصل لكلّ مسئلةٍ إجمالٌ عقيبُها. وثانيًا: هو أنّه قبل التفصيل لم يجد من نفسه إلاّ قوة قريبة على التخصيص، والفرق ظاهر بين القوتَين ـ أعني ما قبل السؤال وما بعده ـ فأحدهما قوةٌ قريبةٌ والثانية أقربُ، فإنّ القوة لوجود الشيء لها مراتب.

(٢٠٦) **فأخذوا** طريقةً أخرى ـ أعني المتأخّرين[7] ـ بعد أن أطنبوا في هذه الطريقة المذكورة[8] من قبلُ ودوّنوها، فرجعوا عنها إلى غيرها. والذي عدلوا إليه فاسدٌ بالكلّيّة، فإنّ الطريقة الأُولى إجمالُها صحيحٌ وإنّما شوّشوها بتفصيلات لهم مِن تِلقَاء أنفسهم. ثم الطريقة التي عدلوا إليها ما أمكنهم التصريح بها[9] إلاّ في قليل من

(١) نظروا GRU: نظرنا L.
(٢) يلزمه GRU: يلزم L.
(٣) من لوازم ذاته... بأشياء كثيرة GRU: ـ L.
(٤) فإنه: فإن GRUL.
(٥) لقايل GRU: القايل L.
(٦) مثال RUL: المثال G.
(٧) المتأخرين RL: المتأخرون GU.
(٨) المذكورة GRL: ـ U.
(٩) بها RUL: ـ G.

المواضع المتفرّقة، وهي أنّهم ارتكبوا أنّ واجبَ الوجود يعلم الأشياء بالصُوَرِ وذاته فيها[1] صورُ جميعِ الموجوداتِ. قالوا: وهذه الصورة اللازمة إنّما هي خارجة عن ذاته، فهي كثرة تابعة لا داخلة في الذات، فلا تخلّ بمعنى الوحدة[2]. وأخذوا يشيرون إلى هذا المنهج إشارات، حتّى إنَّ أكثر[3] شيعتِهم يقرأونها في كتبهم ولا يتفطّنون لها، ولا يطّلع عليه إلاّ مَن له قريحة وَقَّادَة وتتبّع كثير.

وربّما آتوا في بعض المواضع التي يشيرون إليها إشاراتٍ خفيّةً، فيقولون: واجب الوجود إذا عقل ذاتَه يعقل لوازمَ ذاتِه، واللوازم التي هي معقولاته وإن كانت أعراضًا موجودةً في ذاته، فليس ممّا يتّصف بها أو ينفعل عنها. ويذكرون كثيرًا أنّه لا يمتنع أن يكون ذاتُه محلاً لأعراض[4] ولكن لا تنفعل عنها. وربّما مثلوا بقولهم: إنَّ نسبة[5] المعقولات إليه نسبةُ بيتٍ تتصوّره أنت ثم تبني البيت بحسبه، إلاّ أنّك تحتاج إلى استعمال الآلات، وهناك يكفي التصوّر.

(٢٠٧) **بحث وتعقّب**: وقولهم «إنَّ ذاته محلٌّ لأعراض كثيرة ولكن لا تنفعل عنها» إنّما نذكره ليظنّ الجاهل أنّ فيه معنًى، فإنه يوهم أنّ الانفعال لا يُقال إلاّ[6] عند تجدّدٍ كما يفهم من مقولة «أن ينفعل»، وهذا لا يُغنِيه فإنّه[7] وإن لم يلزم الانفعالُ التجدّديُّ من وجودِ عرضٍ ولكن يلزم بالضرورة تعدّدُ جهةِ الاقتضاءِ والقبولِ، كما سبق أنّ الفعل بجهةٍ والقبول بأُخرى. ثمّ كيف يصدّق عاقلٌ بأنّ ذاتًا تكون محلاً لأعراضٍ، ولا تكون تتّصف[8] تلك الذاتُ بإعراضِها التي تقرّرتْ فيها؟ وهل كان اتّصافُ الماهيّات بصفاتٍ فيها إلاّ لأنّها كانت محلاًّ لها؟

ولا[9] يتّجه أن يقال «يجوز في الأوّل فعلٌ وقبولٌ بأن يكون ذاتُه مع سلب المادّة علّةً لإدارك ذاته، ثمَّ ذاته مع الإدراك لذاته علّةً لإدراك لازم ذاته، فالذات مقتضية للصُوَرِ باعتبار سلب المادّة، وباعتبار إدارك كلّ علّةٍ لإدراكِ معلولِها» ـ فإنَّ

---

(١) وذاته فيها GRU: وفيها L.

(٢) الوحدة GRU: الواحدة L.

(٣) أكثر GRL: تكثر U.

(٤) لأعراض GRL: للأعراض U.

(٥) إن نسبة GRU: إن نسب L.

(٦) إلاّ GRL: ـ U.

(٧) فإنه GRL: لأنه U.

(٨) ولا تكون تتصف R: ولا تتصف GUL.

(٩) ولا GRU: بل ولا L.

إدراكه لذاته إمّا أن يكون بصورةٍ[١] لذاته في ذاته، أو صفةً زايدةً، أو ليس إلاّ أنّه ذات مجرّدة عن المادّة غير غايب عن ذاته على ما يقولون. وقد أشرنا في ما سلف أنّه لا يصحّ أن يكون الشيء مدرِكًا لذاته باعتبار صورةٍ أو صفةٍ زايدةٍ، وسنعود إليه عن قريبٍ. وإذ لم يكن تعقّلُه زايدًا على ذاته وليس إلاّ ذاتَه وسلبَ المادّةِ ـ كما يعترفون به ـ وكونَه غيرَ غايبٍ عن ذاته، فكونه مبدأ لصورةٍ في ذاته إمّا أن يكون على ما يقال «إنّه إذا علم ذاتَه يجب أن يعلم لازمَ ذاته» بحيث يكون العلمُ تابعًا لكونه لازمًا عن ماهيّته، فيتقدّم اللزومُ على العلم باللزوم، فعلمُه بلازمه متوقّفٌ على لزوم لازمِه، فبطل قولهم «إنّ علمه بالأشياء سببٌ لحصول الأشياء عنه»، بل علمه بالصور، والصور على هذا الوضع إنّما هي[٢] معلولةٌ للزوم اللازم عنه. ويلزم أيضًا أن يكون ذاتُه فيها جهةُ الاقتضاء وجهةُ قبولِ صورةٍ تتبع الاقتضاءَ، فيلزم في ذاته جهتان وهو ممتنع لما سبق. ـ وإمّا أن يُقال «إنّ حصول صورة في ذاته[٣] متقدّمةٌ على لزوم ما يلزم[٤] بالعلّيّة» بحيث لولا تلك الصورة المقارنة ما وُجِدَ اللازمُ المباينِ فحينئذٍ ليست ذاتُ واجبِ الوجود على تجردها مفيدة للوازم المباينة بل هي مع صُوَرٍ[٥]. ثمّ إنّ الصورة الأولَى ـ سواءٌ تقدّمت على اللازم المباين أو كانت غير متقدّمة عليه ولا متأخّرة ـ لمّا حصلت في ذاته تستدعي جهتَين في ذاته. ولا يصحّ العود إلى أنّه لمّا عقل ذاتَه عقل لازمَ ذاتِه ـ أي المباينَ ـ بل كان لزومُ المباين في هذا القسم بسببِ التعقّل بصورةٍ زايدةٍ. ولا يصحّ أن يكون سلبُ المادّة سببًا لخروج واجب الوجود إلى الفعل من الإمكان الغير المترجّح لحصول صورةٍ فيه حتى يكون قابلُ الصورةِ ذاتَه وفاعلُ الصورةِ السلبَ وحدَه أو السلبَ مع ذاته، فيكون ذاته على الانفراد قابلةً، وذاته مع السلب مرجّحةً لوجود الصورة. فإنّه يلزم أن يكون السلبُ أشرفَ من ذاته، إذ[٦] كان الذات ليس لها إلاّ القبول، فالسلب[٧] يرجّح الحصول والفعل. ومحالٌ أن يكون الجهة السلبيّة أشرفَ من الذات الواجبيّة، فهذا القسم ممتنع.

---

(١) بصورة GRU: تصوره L.
(٢) إنما هي GRU: إذا هي L.
(٣) جهتان... صورة في ذاته GRU: ـ L.
(٤) ما يلزم GRU: ما لا يلزم L.
(٥) صور GRU: صورة L.
(٦) إذ GRU: إذا L.
(٧) فالسلب GRU: والسلب L.

وأيضًا الصورة الأُولَى إن[1] كانت مع ذات الأوّل علّةً لحصول اللازم المباين ـ التي هي صورته ـ وتكون مع ذلك علّةً لحصول صورةٍ أُخرى في ذات الأوّل، فيلزم أن يكون الأوّل باعتبار صورةٍ واحدةٍ وجهةٍ واحدةٍ يفعل فعلَين مختلفَين، وهو ممتنع. ثمَّ يكون منفعلاً عن الصورة الأُولَى، وهي[2] علّة لاستكماله بحصول صورةٍ ثانيةٍ. والصور ـ وإن اعتذروا بأنّها وإن كانت في ذاته فليست[3] كمالاً له ـ فيلزمهم الاعتراف بأنّها من حيث كونها ممكنةَ الوجود في ذاته لا يكون[4] حصولُها بالفعل، وانتفاء القوة عنه بوجودها يكون كمالاً له، كيف وعندهم ليست الصور[5] مُوجِبةً لنقص فيه! فإذا[6] لم يكن وجودُها نقصًا[7] ـ ولو كانت منتفية[8] كان كونها بالقوة نقصًا ـ ومُزيل[9] النقص مُكمِلٌ، فالصور الأوايل ـ التي هي علّة لحصول ثواني الصور ـ مُكمِلةٌ وذاتُه مستكملةٌ. وكلّ مكملٍ من جهة ما هو مكمل أشرفُ من المستكمل من حيث هو مستكمل. وفي الجملة إثبات الصور في واجب الوجود قولٌ فاسدٌ ومعتقَدٌ[10] رديءٌ، ويُوجِب أن يكون الذي يفيده الصورَ ليس ذاتَه بل شيء أشرف من ذاته، وهو ممتنع. وإن التزموا بأنّ ذاتًا واحدةً بجهة واحدة يجوز أن تقبل وتفعل، فينهدم بذلك قواعدُ كثيرةٌ مهمّةٌ لهم، ويكون التزامًا بمحالاتٍ كثيرةٍ. ـ هذا ما يراه هؤلاء.

(٢٠٨) وأمّا الذي أعتقدُه أنا في هذه المسئلة فهو مذكورٌ في كتابي المسمّى بـ «حكمة الإشراق». ولا يتأتّى أن أذكره ههنا صريحًا، فإنّ غرضي في هذا الكتاب المباحثةُ بحيث لا تبعد عن مأخذ المشّائين كلَّ البُعد، على أنّ هذا الكتاب إذا فُتّش لا يخلو من قُرّة أعيُن وكنوزٍ أُخفِيتْ تحت سترٍ رقيقٍ، فإن لم يجدها البليدُ فما لنا ذَنبٌ! وأمَّا المشتغل المُباحث فيلتقط منه المحكمات ويظفر منه بما لم يطمع منه وما أطمعناه[11] فيه. وأجودُ ما يعتمده فيه الباحثُ قبلَ البحث عن حكمة الإشراق

---

(١) إن R: إذ U إذا GL.
(٢) وهي GRU: فهي L.
(٣) فليست GRU: ليست L.
(٤) لا يكون R: يكون GUL.
(٥) الصور GRU: الصورة U.
(٦) فإذا GUL: وإذا R.
(٧) نقصًا L: نقص GRU.
(٨) منتفية GRL: متفية U.
(٩) ومزيل GRL: ومزيد U.
(١٠) ومعتقد GRL: ومعقد U.
(١١) أطمعناه GRL: أطعمنا (ا) U.

الطريقةُ التي ذكرناها في التلويحات[١] ـ ممّا جرى بيني وبين الحكيم إمام الباحثين أرسطاطاليس في مقام «جابرصَ» حينَ تكلّم معي شبحُه ـ وهو أن يبحث الإنسانُ أوّلاً في علمِه بذاته، ثمّ يرتقي إلى ما هو أعلى.

فنقول: إنّ نفوسنا إذا أدركت ذاتَها ليس إدراكُها لها بصورةٍ لوجوهٍ: أحدها أنّ الصورة التي هي في النفس ليست بعينها هي هي، والمدرِك لذاته مدرِك لعين ما به أنائيّته[٢] لا لأمرٍ يطابقه، وكلّ صورةٍ هي في المدرِك زايدةٌ على ذاته هي بالنسبة إليه «هو» لا أن تكون له «أنا»، فليس الإدراك بالصورة. ـ وثانيًا: إنّ إدراك النفس لذاتها إن كان بالصورة فكلّ[٣] صورةٍ تحصل في النفس فهي كلّيّة ولا يمتنع[٤] مطابقتها لكثرةٍ، وإن أُخذت أيضًا مجموعَ كلّيّاتٍ تختصّ جملتُها[٥] بشخصٍ واحدٍ من النفوس لا تخرج عن كونها كلّيّةً. وكلّ إنسان يدرك ذاتَه على وجهٍ يمتنع فيه الشركة، فتعقّله لذاته الجزئيّة لا يصحّ أن يكون بصورةٍ أصلاً. ثمّ إنّ النفس تدرك بدنَها وتدرك وهمَها وخيالَها، فإن كانت تدرك هذه الأشياء بصورةٍ في ذاتها ـ وتلك الصورة هي كلّيّة ـ فالنفس محرّكةٌ لبدنٍ كلّيٍّ ومستعملة لقوةٍ كلّيّةٍ، وليس لها إدراك بدنها ولا إدراك قوى بدنها. وليس هذا بمستقيم، كيف والوهم ينكر نفسَه وينكر القوَى الباطنةَ أيضًا! وإن كان قد لا يجحد آثارَها. فإذ[٦] لم يدرك الوهمُ هذه القُوى، والقوى الجرميّة لا يدرك شيءٌ منها نفسَه، والنفس لا تُدرك غيرَ الكلّيّات، فكان يجب أن لا يدرك الإنسانُ بدنَه ووهمَه وخيالَه التي تختصّ به جزئيّةً. وليس كذا، فإنّه ما من إنسانٍ إلاّ ويدرك بدنَه الجزئيَّ الحاضرَ وقواه[٧] الجزئيّةَ الحاضرةَ ويستعمل قوة جزئيّة، فالإنسان مُدركٌ لنفسه[٨] لا بصورةٍ، وقواه جملةً ما لا بصورةٍ[٩]، ولبدنه جملةً ما لا بصورةٍ.

وممّا يُؤكّد أن لنا إدراكات لا يحتاج فيها إلى صورةٍ أُخرى غير حضورِ ذات

(١) في التلويحات: راجع ههنا كتاب التلويحات، الفصل ٥٥.

(٢) أنائيته: أنانيته GRUL (راجع فوق p. 403, 13).

(٣) فكل RL: وكل GU.

(٤) يمتنع GRU: يمنع L.

(٥) جملتها RUL: ـ G.

(٦) فإذ GRU: فإذا L.

(٧) وقواه GRL: قواه U.

(٨) لنفسه GRtUL: لذاته ونفسه R.

(٩) جملة ما لا بصورة GRL: جملة ما لا بتصور U.

المدرك: إنّ الإنسان يتألّم بتفريق الاتّصال في عضوٍ له ويشعر به، وليس بأنّ تفريق الاتّصال يحصل له صورة أُخرى في ذلك العضو أو في غيره، بل المدرَك نفسُ ذلك التفرّق[١]، وهو المحسوس وبذاته[٢] الألمُ لا بصورةٍ تحصل منه. فدلّ[٣] على أنّ من الأشياء المدركة ما يكفي في الإدراك حصولُ ذاتِها للنفس أو لأمر له تعلّقٌ حضوريٌّ خاصٌّ بالنفس.

وممّا يلزم فرقة المشّائين الاعتراف بهذا: إنّهم يسلّمون أنّ الصورة قد تحصل في آلة البصر ولا يشعر بها[٤] الإنسانُ ـ إذا استغرق في فكره أو ما يورده حاسّةٌ[٥] أُخرى ـ فلا بدّ من التفاتِ النفس إلى تلك الصورة، فالإدراك ليس إلاّ بالتفات النفس عندما ترى مشاهدةً، والمشاهدة ليست بصورة كلّيّة بل المشاهدة بصورة جزئيّة، فلا بدّ وأن يكون للنفس علمٌ إشراقيٌّ حضوريٌّ ليس بصورةٍ[٦].

(٢٠٩) ومَن أبطَلَ أنَّ الرؤية بالشعاع فإمّا أن يلتزم بالانطباع الشبحيّ، أو لا يلتزم. فإن التزم بانطباع الشبح ورد عليه الاشكال بأنّ صورة ما يشاهد من المقادير العظيمة كيف يصحّ أن تنطبع في الجلديّة أو نحوها؟ ولا يكفيه الاعتذار بأنّ كِلَيهما[٧] يقبلان القسمة إلى غير النهاية، فإنَّ الكفّ لا يسع الجبل وإن كان كِلاهما يقبلان القسمة الوهميّة[٨] إلى غير النهاية، فإنَّ الجبل فيه من الأجزاء بقدر الكفّ ممّا يصعب إحصاؤه. ـ وإن التجأ هذا القايل بانطباع الشبح إلى ما قال بعضُ المتأخّرين «إنّ النفس تدرك مقدارَ الشيء بتمامه استدلالاً» ـ فهذا استدلال[٩] يرى الشيء بتمامه مشاهدةً، والمشاهدة ليست لأمرٍ كلّيٍّ بل لأمرٍ جزئيٍّ مقداريٍّ لا يجوّز هذا القايلُ انطباعَه في النفس. فقد اعترف بمشاهدةٍ إشراقيّةٍ للنفس على كمال مقدار الشيء دون الحاجة إلى صورةٍ لتماميّةِ مقداره، ـ على أنّ هذا الرأي قد أبطلناه في ما سبق.

وَمَن لم يلتزم بانطباع الشبح ولا بخروج الشعاع وبالجملة لا بدخولِ شيءٍ من البصر ولا بخروجه عنه ولا بتكيّف من البصر، فإنّه يلزمه أن يعترف بأنّ الإبصار

---

(١) التفرق GRL: التفريق U.
(٢) وبذاته GRU: فبذاته L.
(٣) فدل GRU: فيدل L.
(٤) بها GUL: به R.
(٥) حاسة: GRU: جانب L.
(٦) بصورة R: لصورة GUL.
(٧) كليهما RL: كلاهما GU.
(٨) الوهمية GRL: ـ U.
(٩) فهذا استدلال GUL: فهذا الاستدلال R.

مجرَّدُ مقابلةِ المستنير للعضوِ الباصر، فيقع به إشراقٌ حضوريٌّ للنفس لا غير. فإذن على جميع التقديرات يجب الالتزام بعلمٍ إشراقيٍّ حضوريٍّ للنفس[1].

وقد سبق أنّ كلّ كمالٍ مطلقٍ للموجود من حيث هو موجود لا يمتنع على واجب الوجود، فيجب له. ومعنًى قولنا «كمال مطلق» أي لا يكون كمالاً من وجهٍ ونقصًا[2] من وجهٍ من جهةِ مَا يجب له من تكثّر وتركّبٍ وجسميّةٍ ونحوها. وإذا صحّ العلم الإشراقيّ لا بصورةٍ وأثرٍ بل بمجرّد إضافةٍ خاصّةٍ هو حضور الشيء حضورًا إشراقيًّا كما للنفس، ففي واجب الوجود أَوْلَى وأتمّ. فيدرك ذاتَه لا بأمرٍ زايدٍ على ذاته ـ كما سبق في النفس ـ ويعلم الأشياء بالعلم الإشراقيّ الحضوريّ.

(٢١٠) والناهج مِنهَج المشّائين يجمع الكلّ في أنّ العلم أو التعقّل هو عدم غيبة الشيء عن الذات المجرّدة عن المادّة: فإن كان تعقّل الشيء لذاته فهو بأنّه لم يغب عن ذاته، وإن كان للوازم ذاته فهو لكونه غيرَ غايبٍ عنها لكونها حاضرةً. ونحن إنّما احتجنا إلى الصورة في بعض الأشياء ـ كالسماء والكواكب ـ لأنّ ذواتها كانت غايبةً عنّا. فاستحضرنا صُوَرَها حتى لو كانت هي حاضرةً ـ كحضور أمورٍ سبقت الإشارة إليها ـ لَما احتجنا إلى صورةٍ. فجميع ما يدركها النفس يجب أن تُقسَّم إلى أقسام: أمّا الكلّيّات، فبحضور الصورة لانطباعها في ذاتها. وأمّا الجزئيّات: فإمّا بحضور ذواتها وإشراقٍ للنفس، وإمّا بحصول صورتها في شيءٍ حاضرٍ للنفس يقع للنفس عليها إشراقٌ، فيدرك النفس الجزئيّات إمّا بحضورها لها أو بحضورها في أمرٍ حاضرٍ لها، كالصور الخياليّة. وإن كان فيها بحثٌ لا نَبُوحُ به إلاّ مع طايفةٍ من جملة الإشراق. ويجمع الكلّ أنّها غير غايبة عنه، فواجب الوجود مستغنٍ عن الصُوَر، وله الإشراق والتسلّط المطلق فلا يعزب عنه شيء، والأمور الماضية والمستقبلة ـ ممّا صورها تثبت عند المدبّرات السماويّة ـ حاضرةٌ له لأنّ له الإحاطة والإشراق على حامل تلك الصور، وكذا للمبادئ العقليّة. فـ «لا يعزُبُ» عن علمه ﴿مِثقالِ ذَرّةٍ في السّمٰوات ولا في الأرض[3]﴾ (٣٤/ ٣).

وإذا كان علمُه حضوريًّا إشراقيًّا لا بصورةٍ في ذاته، فإذا بطل[4] الشيء مثلاً

(١) لا غير... للنفس GRL: ـ U.
(٢) ونقصًا RUL: ونقص G.
(٣) ولا في الأرض: والأرض GRUL.
(٤) فإذا بطل: وبطل GRU: فبطل L.

وبطلت الإضافة، لا يلزم تغيّرُه في نفسه، كما أنّه إذا كان زيدٌ موجودًا وهو مبدأ له، فإذا لم يبق زيدٌ موجودًا وما بقيت إضافةُ المبدَئيّةِ لا يلزم منه تغيّرٌ في ذاته. وأنت تعلم أنّ ما على يمينك إذا انتقل إلى يسارك فبتغيّر[1] الإضافة لا بتغيّرٍ في ذاتك. والعلم الزمانيّ على وجهٍ يُوجِب التغيّر ممتنعٌ في حقّ واجب الوجود، ومَن علم أنّ[2] زيدًا «سيجيء»، فإذا جاء إن بقي عنده أنّه «سيجيء» فهو جاهل. وإن علم أنّه جاء ويطل عنه علمُه الأوّل، فتغيّر. وهذا في العلم الصوريّ يتوجّه. وأمّا العلم الإشراقيّ الحضوريّ لذوات الأشياء ولصورها التي في المدركات السماويّة الغير الممتنع عليها التغيّر ـ التي هي حاضرةٌ بصورها وتغيّراتِها للأوّل من دون تغيّره ـ فلا يلزم منه هذا.

(٢١١) وفي الجملة الأوّل محيطٌ بجميع الأشياء من دون حاجةٍ له إلى صورةٍ وفكرةٍ وتغيّرٍ، وحضورُ رسومِ المدركات عنده لحضورِ[3] ذواتها، وإدراكه بذاته حياته، ولا تزيد حياتُه على ذاته، وعلمُه وبصرُه شيءٌ واحدٌ. والصفات التي هي صفاتُ كمالٍ[4] كلُّها راجعةٌ إلى ذاته، وله صفاتٌ سلبيّةٌ وإضافيّةٌ، وأمّا التكثير[5] في ذاته فممتنعٌ. هذا ما يتأتّى أن يُحفَظ به قاعدةُ المشّائين وليس فيه مخالفةٌ للحقّ. فأمّا البيان وإعطاء اللِميّة التّامّة، فلا يمكن إلاّ في قواعد كتابنا الموسومِ بـ «حكمة الإشراق»، فليطلب منه.

سؤال إذا علم مدرِكٌ ما شيئًا[6] إن لم يحصل فيه شيء فما أدركه، وإن حصل فلا بدّ من المطابقة.

جواب العلم الصوريّ[7] يجب أن يكون كذا. وأمّا العلوم الإشراقيّة المذكورة، فإذا حصلت بعدَ أَن لم تكن، فيحصل للمدرِك شيءٌ ما لم يكن: وهو الإضافة[8] الإشراقيّة لا غير، ولا يحتاج إلى المطابقة.

سؤال أليسوا قسموا العلم إلى تصوّر وتصديق؟

---

(١) فبتغير L: بتغير GRU.
(٢) ومن علم أن GRL: ومن علم U.
(٣) لحضور RUL: كحضور G.
(٤) كمال GRU: كماله L.
(٥) التكثير GUL: التكثر R.
(٦) شيئًا RUL: أشياء G.
(٧) الصوري GUL: الحضوري (!) R.
(٨) الإضافة GRL: الإضافية U.

جواب يجب أن يقيّد العلوم(١) بعلومنا التي هي غير علومِنا بذواتنا والأمورِ التي يكفيها الحضور الإشراقيّ، وأمّا ما سوى ذلك من علم الأوّل وعلوم(٢) المدرِكات بذواتها فليست من التصوّر والتصديق بالحقيقة. والمتخشّف الذي(٣) يتهوّر في المعقولات جُزافًا من غير فكرةٍ صحيحةٍ ولا مشاهدةٍ، قد ذكرنا فسادَ ما يراه في أنّ الإدراك هو أن ينال ذاتُ المدرِك ذات المدرَك، وما يراه من المذاهب الجاهليّة من انتقاش واجب الوجود بالصور وجواز تغيّره من صورة إلى صورة وهيئةٍ إلى هيئةٍ فليطلب(٤) ممّا سبق.

2.

فصل

في إدراك النفوس السماويّة وإدراكات أُخرى مختلفة

(٢١٢) اعلم أنّه لمّا تبيّن أنّ للسماويّات نفوسًا(٥) محرِّكة عن مبدإٍ تعقّليٍّ فلها شعورٌ بحركاتها ولوازم حركاتها وعلومٌ بما فوقَها وما تحتها. وإذا جرّب(٦) صحّة إنذاراتٍ إمّا السالكُ ـ فمن نفسه يقظةً ونومًا ـ وإمّا الكافّة ـ فبمناماتٍ يرونها أو يعهدونها(٧) من غيرِهم ـ، وإنذارات كذا بحيث تُلزِمهم الاعترافَ بأنّ في الوجود أمرًا مطّلعًا(٨) على الجزئيّات الماضية والمستقبلةِ ـ وهو الذي يُفيد لنفوسنا الإدراكَ بالمغيّبات إمّا في النوم أو في اليقظة ـ، ولا يمكن أن يفيد النفسَ(٩) إدراكًا مَن لا إدراك له، فمُنذِر نفوسِنا بالمغيَّبات(١٠) له اطّلاع عليها(١١). وأمّا السالك فلا يحتاج إلى توسّطٍ(١٢)، فإنّه إن كان(١٣) ممّن يأخذ بملكةٍ فتبيّن له أنّ للمغيّب مُلقِيًا ذا حياةٍ(١٤)، وإنّ له مظاهر ـ وإن كان قلّ ما يتشابه له مَظهَرانِ(١٥) ـ ويشاهد من

---

(١) العلوم RL: ـ GU.
(٢) وعلوم GRU: وعلم L.
(٣) الذي GRL: التي U.
(٤) فليطلب R: فيطلب GUL.
(٥) نفوسًا RL: نفوس GU.
(٦) جرب GRU: جربت RtL.
(٧) يعهدونها RUL: يعتمدونها G.
(٨) أمرًا مطلعًا L: أمر مطلع GRU.
(٩) النفس GRU: للنفس L.
(١٠) بالمغيبات R: بالغايات GUL.
(١١) اطلاع عليها R: عليها اطلاع GUL.
(١٢) توسط R: توسيط GUL.
(١٣) إن كان RUL: إذ كان G.
(١٤) ملقيًا ذا حياة L: ملقى GU) ذو حياة GRU.
(١٥) مظهران GRtUL: مظاهر R.

العجايب ما لا يفتقر معها إلى كثير من الحجج. وأمّا مَن ليس له ذلك وليس له همّة السلوك، فليقتصر في تأمّلِ حال المنامات. وإنّ الأمور التي قد يقع في النوم عليها اطّلاع ليس إلاّ لِقلّةِ شواغل النفس، وليس ذلك الاطّلاع عن فكرةٍ، فإنّ الإنسان يعلم أنّ فكره قاصرٌ[1] عن تحصيله ـ إذ الإنسان في حال اليقظة أمكن من الفكر ـ، فليس إلاّ لاتّصال النفس أي ارتفاع شواغلها أو قلّة شواغلها لينتقش[2] فيها بعضُ ما هو مرتسمٌ في غيرها. وأمّا الذي ليس له منام صادق ولا إنذار صحيح فهو ميّتٌ، فلا يستأهل الحكمة ولا المخاطبةَ[3]، وإن كان له أن يشاهد من غيره من صحّة منامات الغير وإلهاماته. وفي الجملة الغرض أنّه لا بدّ من وجود أمرٍ مطّلعٍ على الغيب والكايناتِ[4] المتعلّقةُ بالأزمنة الثلثة[5].

(٢١٣) وقد ذكرنا أيضًا أنّ نفوس السماويّات يجب أن يكون لها على حركاتها ولوازمِ حركاتها اطّلاعٌ. فنقول: إنَّ المطّلعات على الأمور الواقعة في الماضي والمستقبل إمّا أن يكون لها علومٌ غيرُ متناهيةٍ لكايناتٍ في أزمنةٍ لا نهاية لها مترتّبة شيئًا[6] بعد شيءٍ بحسب ترتّب الأزمنة، وإمّا[7] أن يكون علمُها ينتهي إلى جهل، وإمّا أن يكون عندها علومٌ كلّيّةٌ هي ضوابط وقوانين للحوادث واجبة التكرار.

فنقول: لا يُتصوّر القسم الأوّل وهو أن يكون عندها علومٌ غيرُ متناهيةٍ مترتّبةٌ ترتُّبَ الأزمنة لكلِّ زمانٍ مقتضاه، لأنَّ الحوادث الغير المتناهية ـ وإن كانت غير مجتمعة ـ إذا اجتمعت العلومُ بها مترتّبةً في ذاتٍ مدرِكةٍ فيُوجَد سلسلةٌ من أمور مترتّبة هي غير متناهية. فإنَّ الزمان الثاني كما أنّه لا يُوجَد إلاّ بعد زمانٍ يتقدّمه، فكذلك ينبغي أن يدركه[8] المدرك[9] للحوادث. وقد بُرهن أنّ السلسلة ذات الترتيب يستحيل اجتماع آحادِها الغير المتناهية.

والوجه الآخر هو أنّ المدرِك[10] للحادثات التي هي مختصّة بما سيأتي في

---

(١) فكره قاصر GRU: فكرة قاصرة L.
(٢) لينتقش RUL: فليتقش G.
(٣) الحكمة ولا المخاطبة R: للحكمة ولا للمخاطبة GUL.
(٤) الغيب والكاينات R: الكاينات GUL.
(٥) الثلثة GRU: ـ L.
(٦) مترتبة شيئًا RUL: مرتبة شيء G.
(٧) وأما GRU: فأما L.
(٨) يدركه GRL: يدرك U.
(٩) المدرك GRU: المدركة L.
(١٠) هو أن المدرك GUL: هو أن يكون المدرك R.

المستقبل إِمَّا أن يكون في مدرَكاته ـ التي تقع في المستقبل ـ ما لا يقع أبدًا، أو ليس فيها ما لا يقع أبدًا[١]، أو ليس فيها إلاّ ما يقع[٢] وقتًا ما بَتَّةً. فإن كان فيها ما[٣] لا يقع أبدًا، فليس من المدرَكات التي ستكون في المستقبل، وقد فُرضت أنها ستكون في المستقبل، هذا محال. ـ وإن لم يكن إلاّ ما يقع وقتًا ما، فيأتي وقتٌ وقع فيه الكلّ، فإنّه إن لم يأتِ وقتٌ وقع فيه الكلّ، ففيها ما لا يقع أبدًا ـ وقد بيّن أنه محال .ـ وإذا أتى وقتٌ وقع فيه الكلّ، فلم يبق لها علمٌ بعدَه بما سيأتي، وهو ممتنع، وأيضًا تناهت علومها، وقد فُرضت غيرَ متناهية. وإن فُرض أنّها تستفيد العلم من شيءٍ فوقها، يعود الكلام بعينه إلى ذلك الغير.

ووجه آخر هو أنّه إن كان أمرٌ ما مدرِكًا[٤] لأمور غير متناهية مترتّبة ترتّب الأزمنة، فلا يختصّ علمُه بالمستقبل بل عنده الماضي، كيف والصاير من الحادثات ماضيًا كان مستقبلاً! فحصل في علمه صورُ الحوادث الماضية الغير المتناهية مجتمعةً في إحاطته[٥]. وليست[٦] القرون معًا والأدوار بل هي مترتّبة، فبالضرورة إذا أحاط بالكلّ ـ ففصّله[٧] بحيث أحصى الكلّ ـ وجب نهايتها، وقد فُرضت غيرَ متناهية، هذا محال.

وإذ لا بدّ من انتهاء العلوم بالحوادث، فليس إلاّ أن يقال: المُلقِي للمغيّبات المطّلعُ سيصير جاهلاً لانتهاء العلوم الزمانيّة للحادثات. وهذا أيضًا محال، كيف ولو صحّ هذا لَوقع في الأدوار الغير المتناهية، فانقرضت علومُها، فما صحّ إنذار[٨] غيبيّ ولا منام يتعلّق بالمستقبل بعدها! وأمّا أن يقال: إنّها عندما ينقضي منها علوم يُخلَق في أنفسها علومٌ أُخرى ـ، فإنّ الشيءَ لا يخرج نفسه من القوة إلى الفعل بالعلوم، وإن فُرض لها مُخرِجٌ آخر من القوة إلى الفعل، يعود الكلام إليه. فليس إلاّ لأنّ[٩] الحوادث لها ضوابطُ كلّيّةٌ واجبةُ التكرار، أي أنّ الأمور تعود إلى شبيه ما كان، لا أنّ المعدوم يُعاد بل يُعاد شبيهه. فيكون عندها مثلاً[١٠] أحكامٌ لحوادث يقع

---

(١) أو ليس فيها ما لا يقع أبدًا R: ـ GUL.
(٢) إلاّ ما يقع GUL: ما لا يقع R.
(٣) فيها ما GRU: منها ما L.
(٤) هو أنه إن كان أمر ما مدركًا GRU: هو أنه كان أمر المدركات L.
(٥) إحاطته GRU: إحاطة L.
(٦) وليست GUL: وليس R.
(٧) ففصله GRU: مفصلة L.
(٨) إنذار GRL: اعتبار U.
(٩) إلاّ لأن GRU: إلاّ أن L.
(١٠) مثلاً GUL: ـ R.

جملتُها في كلّ مَبلغٍ من الآلاف الجمّة[١] مضبوطة سنةً بعد سنةٍ ودورًا[٢] بعد دورٍ، ثمّ يعود الحركات بعد عبور تلك المدّة إلى شبيهِ أوّلها. ولا يكون عندها مضبوطًا إنّ هذه الضوابط كَم تكرّر مقتضاها في العالَم ـ فإنّ الغير المتناهي لا ينضبط ـ وإن كان وصولُها إلى النقطة وإدراكُ ما يقتضيها هي يُشبه استثناءَ كلّيّاتٍ شرطيّةٍ عندها.

(٢١٤) والحجّة وإن كانت لنا إلاّ أنّ المذهب[٣] للقدماء من البابليّين[٤] والحكماء[٥] الخسروانيّين والهند وجميع الأقدمين من مصر ويونان وغيرهما. وبهذا تبيّن[٦] أنّ كلّ كاينٍ فاسدٌ، وكلّ فاسدٍ كاينٌ، وكثيرٌ من المطالب. وأمّا ما يتوهّم أنّ الشخص بعينه يعود أو هيئة سماويّة بعينها تعود، فإنّ[٧] هذا من المستحيل، وقد سبقت[٨] براهين على استحالة هذا. وسنبيّن أيضًا أنّ مذهب التناسخ باطل.

3.

فصل

< في كيفيّة ظهور المغيّبات >

(٢١٥) ولنفوسنا الانتقاش بعلومها[٩] لولا العايق البدنيّ. وقد تطّلع النفوسُ[١٠] على الأمر الغيبيّ في المنام أو في اليقظة لقوةِ نفسٍ فطريّةٍ، أو مكتسبةٍ بملكةِ الأنوار العلويّة، أو لِضعفٍ طبيعيٍّ في العايق كما للمصروعين والممرورين، أو بضربٍ من كسبٍ كما يفعل المستنطقون المشغلون[١١] للصبيان بأمور مترقرقة وبأمور مُدِهشة محيّرة، وكلّ مَن في قواه ضعف أو قلّة علاقة مع رطوبةٍ في الدماغ قابلةٍ.

وَأمّا الفضلاء فرياضاتهم وعلومهم مرموزةٌ، وربّما تُوجَد في حكمة الإشراق إن كان الطالبُ له فطرةٌ تامّةٌ، أو يساعده[١٢] المطّلع الموقّف، وما وراء المؤيّدين[١٣]

---

(١) الجمة GRU: الخمسة L.
(٢) ودورًا R: ودور RUL.
(٣) المذهب GRL: المذاهب U.
(٤) من البابليين GRU: البابليين L.
(٥) والحكماء RUL: والقدماء G.
(٦) تبيين R: يتبين GUL.
(٧) فإن GRL: وإن U.
(٨) سبقت RL: سبق GU.
(٩) بعلومها: أي بعلوم نفوس الأفلاك.
(١٠) النفوس GRL: للنفوس U.
(١١) المشغلون U: المشتغلون R المشغلين G الشاغلون L.
(١٢) يساعده RUL: يشاهده G.
(١٣) المؤيدين GRU: المردين L.

أربابِ الآلاف يحتاج إلى مُوقِّفٍ، على أنّ للحكمة خميرةً ما انقطعت عن العالَم أبدًا. ـ والتلقّي للأمر الغيبيّ قد يكون بقراءةٍ[١] من مسطورٍ[٢]، وقد يكون بسماع صوتٍ من دون أن يُرى المخاطبُ، وقد يكون المخاطبة[٣] بصوتٍ طيّبٍ أو مَهِيبٍ، وقد يكون شبيه همسٍ، وقد يكون المخاطب يتراءى في صورة إمّا سماويّةٍ <أو> في صورةِ سادةٍ من السادات العلويّةِ، وفيشجاه[٤] الخلسات المعتبرة في عالم «هورقليا» للسيّد[٥] العظيم «هورخش» الأعظم في المتجسّدين المبجَّل الذي هو وجهة[٦] اللّه العليا[٧] على لسان الإشراق، فإنّه القايم على الفكرة بالتنوير وهو شاهدها، وللسادات الباقية أيضًا إلقاء وعنايات. وقد يكون الإلقاء بظهور بعضِ السادات في مظاهر تليق بوقت[٨] الظهور للفاضل الفريد، وقد يكون للنفوس الماضية أيضًا تنبيهات، وقد يكون الشبح عنها على صورة أنسيّة، أو هيئة كوكبيّة، أو صورة[٩] صناعيّة مجسَّدة تنطق، أو صورة صناعيّة صبغيّة ـ تُشبِه[١٠] صورَ البِيَعِ[١١] ـ تتكلّم. وقد يكون الظهور في صورةٍ بعد الخطفة النوريّة، وقد يكون بعد الصورة النوريّة، والمتألّق[١٢] النوريّ إذا تمكّن أبطل الصورة، وارتفعتِ الأشباحُ، وأبطل الإلقاء الجزئيّ، فعُلم أنّ الطامس من محلٍّ أعلَى.

(٢١٦) **وأمّا الصور**[١٣] التي ترى فعند المشّائين أنّها في الحسّ المشترك. فقد يسري[١٤] من معدن التخيّل إليه، كما كان يسري من الحسّ المشترك إلى التخيّل. والمانع عن انتقاش الحسّ المشترك عن الخيال أمرانِ: عقليٌّ باطنٌ يشغل المتخيّلة في الأفكار، ـ وحسّيٌّ ظاهرٌ يشغله بإيراد الإدراكات من خارجٍ. فإذا فتر أحدُ الحافظَين: العقليُّ ـ كما إذا استولى على بعض الأعضاء الرئيسة مرضٌ فينجذب النفس إلى جانب المرض ومعاونةِ الطبيعة ـ، والحسّيُّ ـ كما يجد بعض مَن[١٥]

---

(١) بقراءة GUL: بقراءات R.
(٢) مسطور GRU: مسطورة L.
(٣) المخاطبة RL: المخاطب GU.
(٤) وفيشجاه RUL: فيشجاه G (في الفارسيكة «پيشگاه»).
(٥) للسيد RL: السيد GU.
(٦) وجهة G: وجه RUL.
(٧) العليا GUL: الأعلى R.
(٨) بوقت GRU: فوقت L.
(٩) صورة GU: صور RL.
(١٠) تشبه RUL: بشبيه G.
(١١) صور البيع GUL: صنع البيع R.
(١٢) والمتألق GRU: والمنال L.
(١٣) الصور GRL: الصورة U.
(١٤) فقد يسرى GRU: فقد يشرى L.
(١٥) بعض من GRU: من بعض من L.

يطول[١] عليه زمان الغموض، وأمّا حالة النوم فيجب أن يكون على قاعدتهم لأعراضِ الحافظَين جميعًا، فإنّ الإحساس لا يبقى والنفسُ أيضًا تُعرِض عن التصرّف الظاهريّ إلى معاونة القوى الطبيعيّة ـ فالنقش[٢] الذي يحصل في الحسّ المشتركَ إن كان من تلقاء المتخيّلة، فيكون أمرًا شيطانيًّا كاذبًا. وإن كان من تلقاء النفس ـ ممّا يرتسم فيها من القدس ـ فيتعدّى إلى التخيّل والحسّ المشترك، فهو أمر صادق. وقد ينضبط[٣] ما يحصل في النفس بعينه، وقد ينتقل المتخيّلة منه إلى شبيهه أو ضدّه: فيحتاج إلى تعبير أو تأويلٍ. والغول والجنّ يأخذونه أيضًا من صُوَر[٤] الحسّ المشترك.

وأمّا الكلام في الصور والأمور التي تتراءى لأرباب المشاهدات فلا نسلّم للمشّائين الكلام فيها، فإنّه لم يسلك منهم إلاّ القليل، والذي سلك[٥] منهم كان سلوكه ضعيفًا. ومَن سلك عن أُستاذٍ متألّهٍ أو بتأييدٍ قدسيٍّ غريبٍ ـ وإن كان قَلَّ ما يقع ـ فسيعرف أنّ المشّائين غفلوا عن عالَمَين عظيمَين ـ ولم يدخلا[٦] في أبحاثهم قط ـ وإنّ وراء ما ذكروا أشياء أُخَرى.

4.

فصل

< في مَطلَب بقاء النفس >

(٢١٧) والنفس باقية بعد البدن، ومن أقرب[٧] ما يحتجّ به: إنَّ النفس[٨] جوهر غير منطبعٍ مباينٌ عن البدن، وعلّته الفيّاضة باقية، وليس له مع البدن إلاّ علاقة شوقيّة، والعلاقة[٩] إضافيّة، ومن أضعف الأعراض الإضافة. فإذا بطل البدن ينقطع تلك العلاقة، فلو بطلت النفس ببطلان الإضافة لكان الجوهر يتقوّم وجوده بأضعف الأعراض التي هي الإضافة، وهو محال. ثم النفس إذا[١٠] كان المُعطِي

---

(١) يطول RUL: يطل G.

(٢) فالنقش R: والنقش UL والنفس G.

(٣) وقد ينضبط GRL: ينضبط U.

(٤) صور GUL: ـ R.

(٥) والذي سلك GRU: والذي يسلك L.

(٦) يدخلا: يدخل GRUL.

(٧) ومن أقرب GUL: وأقرب R.

(٨) إن النفس GRL: النفس U.

(٩) والعلاقة GRU: وعلاقة L.

(١٠) إذا GRtUL: إن R.

لوجودها باقيًا[1]، وليس لها مكان ومحلّ ليكون لها مضادّ[2] ومزاحمٌ يبطلها بضربٍ من تضادٍّ، والجوهر المباين[3] ـ الذي ليس بعلّةٍ فاعليّة مطلقة للشيء تفيض وجودَه ـ لا يلزم من بطلانه بطلان جوهر آخر[4]، < فالنفس باقية > .

وممّا يحتجّ به أنّ كلّ شيء يبطل فلا بدّ وأن يكون له قوة بطلان، ولا يكون قوة بطلان الشيء البسيط فيه ـ فإنه بالفعل من جهة ذاته ـ ولا يُتصوّر أن يكون شيء واحد وهو فعلاً[5] في ذاته وهو بالقوة. فإذن قوة بطلانه يجب أن يكون في قابلٍ له فيه قوةُ وجودِه وقوةُ عدمِه كما للصور والاعراض في حواملها. والنفس لمّا كانت مجرّدة لا قابل لها، وهي وحدانيّة وبالفعل من قِبلِ ذاتها، فلا يُتصوّر أن يكون لها قوة بطلان أصلاً: لا في ذاتها ولا في غيرها، فلا تنعدم أصلاً. وهذا بعينه يتوجّه في كلّ بسيطٍ لا قابلَ له، كالهيولى والعقل.

وههنا شكّ وهو ما قيل: أليست المفارقات ممكنة الوجود؟ وكلّ ممكن الوجود ممكن العدم، فلها قوة وجودٍ وعدم. وقد قلتم إنّ البسيط الذي لا قابل له ليس له قوة وجودٍ وعدمٍ. ـ وأجاب بعض المتأخّرين فقال: إنّ العقول الفعّالة إنّما إمكاناتها بالقياس إلى وجوداتها، بمعنى أنّه متى عدمت العلّةُ عدمت هي بخلاف ما نحن فيه، فإنّ ما نحن فيه هو ما[6] يمكن أن ينعدم مع بقاء علّته، وإنّما يكون ذلك بفسادٍ يعرض في جوهره.

(٢١٨) **بحث وتحصيل**[7] وهذا الجواب غير مستقيم: أمّا الإمكان ـ الذي هو قسيم ضرورة الوجود والعدم ـ فإنّه في المفارق وغير المفارق بمعنًى واحدٍ. وأمّا قوله «إنّ معنى الإمكان في المفارقات هو أنها تنعدم لو انعدم عِلَلُها» فليس بمستقيم، بل هذا المعنى تابعٌ للإمكان لا نفسُ الإمكان، سيّما على قاعدته: فإنّ الافتقار إلى العلّة والحصول بحضورها والانعدام بعدمها إنّما يكون تابعًا لإمكان الشيء في نفسه، وهكذا في الأمور الكاينة الفاسدة. وقوله «إنّه[8] في الكاينة الفاسدة يمكن أن ينعدم الشيء مع بقاء علّته» خطأٌ، فإنّ الشيء ما دام علّةُ وجوده ـ وهو الأمر الذي به

---

(١) باقيًا L: باق GRU.
(٢) مضاد RL: مصاك GRtU.
(٣) المباين: أي المباين للنفس.
(٤) بطلان جوهر آخر: أي بطلان النفس.
(٥) فعلاً: فعل GRUL.
(٦) هو ما RU: ما هو G، ـ L.
(٧) بحث وتحصيل RUL: فصل G.
(٨) إنه: إن GRUL.

يجب وجوده ـ موجودًا[1] يجب وجوده، ويستحيل عدمه بشرطِ دَوامِ العلّة. ومن جملة ما يجب به وجوده انتفاءُ المانع. والعلّة المركّبة ـ في أن يجب بها وجودُ معلولِها ـ كالعلّة البسيطة الدايمة، ولو دامِت المركّبةُ التي للكاينات الفاسدات لَدام المعلولُ، فالعلّة من حيث إنها[2] يجب بها وجودُ المعلول حالُها واحدٌ في الفاسدات وغيرِ الفاسدات، وإن كان اختلاف فهو في أمرٍ آخر خارجٍ عن نفس العلّيّة والمعلوليّة. ثم الاشكال في النفس باقٍ، فإنه قد اعترف بأنّ إمكان وجودها في الهيولى.

وأصلح ما يجب به ههنا أنّ القوة في الكاينات الفاسدات[3] ليس معناها الإمكانَ الذي هو قسيمٌ ضروريِّ الوجودِ والعدمِ ـ وإن كان[4] هذا الإمكان بمعنًى واحدٍ يقع على الدايم وغير الدايم ـ بل هذه هي القوة الاستعداديّة التي لا تجتمع مع وجود الشيء، والأمور الدايمة لا يتقدّمها استعداد أصلاً. وأمَّا النفس الناطقة فإنّها وإن كان لها استعدادٌ في المادّة ـ التي تُرجّح وجودَها على عدمها باعتبار ذلك الاستعداد ـ فإنّها لا يلزم أن يكون لها استعدادُ عدمٍ فيها.

(٢١٩) **وهذا المطلب** وإن كان غامضًا يتبيّن[5] بما أقُولُه، وهو أنّ البدن لمّا استعدّ لوجود[6] نفسٍ مدبّرةٍ له ويلزم من وجود نفس له أن يكون في نفسه موجودًا، فكان في البدن[7] استعداد أن يكون له نفسٌ لا استعداد أن يكون نفس[8] خاصّة، والجوهر المباين يلزم من وجوده لشيءٍ أن يكون في نفسه موجودًا ولا يلزم من انتفائه لشيءٍ أن يكون في ذاته منتفيًا بخلاف العرض، فإنه يلزم من وجوده لمحلّهِ أن يكون في نفسه موجودًا ويلزم من انتفائه لمحلّهِ أن يكون في ذاته منتفيًا، لأنّ وجوده وعدمه في نفسه هو وجوده وعدمه في حامله. وأمَّا الجوهر المباين فاللزوم في طرفٍ واحدٍ، وهو أنّه يلزم من وجوده لشيءٍ وجوده في نفسه ـ فإنّه لا يكون لغيره ما لم يكن موجودًا في نفسه ـ، ولكن لا يلزم من انتفائه لغيره انتفاؤه في نفسه،

---

(١) موجودًا GRL: موجود U.
(٢) أنها R: ـ GUL.
(٣) الفاسدات R: الفاسدة GUL.
(٤) كان GRL: كانت U.
(٥) يتبين RL: تبين GU.
(٦) لوجود GRU: بوجود L.
(٧) في البدن RUL: للبدن G.
(٨) نفس GRU: نفسًا L.

فكون الفرس لك[١] يلزم أن يكون له كونٌ في نفسه، ولكن لا يلزم من لا كونه لك لا كونُه في نفسه، فالبدن فيه استعداد أن يكون له نفسٌ وفيه استعداد أن لا يكون له نفس كما عند الأجل. لستُ أقول إنّ فيها استعداد وجودِ نفسٍ واستعداد عدمِها، ولكن لمّا كان النفس جوهرًا مباينًا عن البدن فلزم من استعداد البدن أن يكون له نفسٌ وجودُ نفسٍ في ذاتها، ولا يلزم من استعداد البدن لأن لا يكون له[٢] نفسٌ أن ينتفي النفس، فإنّ الجوهر المباين لا يكفيه في انتفائه انتفاؤه لغيره واستعدادُ انتفائهِ لغيره. ولا يصحّ أن يكون استعداد الانتفاء[٣] في ذاته، فيبقى[٤] ببقاء علّته الفيّاضة. ولا يلزم من كون شيءٍ له مَدخل في وجود أمرٍ أن يكون لانتفائه مَدخلٌ في انتفائه، واعتبر بآلة النجّار، فإنّ لها مَدخلاً[٥] في وجود الكرسيّ، وينتفي الآلة مع بقاء الكرسيّ.

5.

فصل

< في امتناع التناسخ >

(٢٢٠) وممّا يُذكَر في امتناع التناسخ أنّ البدن لمزاجه يستعدّ لنفسٍ من الواهب[٦]، فإذا انتقلت إليه علاقة المستنسخة فيحصل لحيوانٍ واحدٍ نفسانِ: مستجدّة ومستنسخة متصادمة متدافعة، وهو محال. وأيضًا: فإنّ النقل إن كان بالنزول عن الإنسان، فظاهرٌ إنّ أعداد الحيوانات تزيد على الإنسان والنبات على الحيوان بشيءٍ لا يتقايس، فيفضل ذواتُ النفوس على النفوس، وهو محال. وإن كان بالصعود إلى الإنسان فالنفوس المنتقلة تفضل على الأبدان فتتمانع، ومن الحيوانات الصغار أنواعٌ يزيد عددُ نوعٍ واحدٍ على جميع الحيوانات الكبار، وكذا في النبات، فلا يصحّ ما ذكروا[٧] وههنا تفصيل، اطلبْ[٨] من بعض مواضع لنا.

---

(١) لك GRU: لكان L.
(٢) له RUL: ـ G.
(٣) الانتفاء GRL: للانتفاء U.
(٤) فيبقى GRU: فبقي L.
(٥) مدخلاً GRL: مدخل U.
(٦) يستعد لنفس (لنفسه L) من الواهب GRUL: يستعد من الواهب نفسًا R.
(٧) ذكروا RL: ذكر GU.
(٨) اطلب GU: يطلب RL.

6.

فصل

< في سلوك الحكماء المتألّهين >

(٢٢١) كلّ لذّة فإنّما هي بإدراك ما هو كمال واصل إلى الشيء حتى إن كان وصولٌ دون إدراكٍ فلا يلتذّ، وينبغي أن لا يكون مانعٌ عن كون الواصل كمالاً في حالة الوصول، أو عن إدراك ذلك وإن كان كمالاً. وكلّ[١] ألم فبإدراك[٢] شرٍّ وآفة واصل إلى الشيء على ما ذكر، وقد يصل ولا يتألّم به الشيء لعدم الشعور، واعتبر بالسكران: إذا ضُرب أو زاره المعشوق وهو طافح، فإنّه لا يتألّم - أي بالأوّل[٣] - ولا يلتذّ - أي بالثاني -. ولكلّ من المدركات لذّة وألم بحسبه، حتّى إنَّ اللَّذة الشمّيّة أو الذوقّية لا تتعلّق بالبصر والسمع. والنفس كمالُها في استكمال قوى - نظريّة وعمليّة - لها. أمّا النظريّة فبإدراك المعقولات، وأمّا العمليّة باستعلاء النفس على البدن وبتوسّط في جميع ما تُدبِّره[٤] <من> القوى بحيث لا يخرج إلى إفراط وتفريطٍ. فإذا وصل إليها كمالها فتلتذّ، وإذا انتفى[٥] كمالها أو حصل مع ذلك ما يضادّ الكمال - كالجهل المركّب وهو عدم اعتقاد الحقّ مع اعتقاد نقيضه - فتتألّم. ولا يدلّ عدمُ تألّم الجاهل أو عدمُ تلذّذ العالِم ههنا أن لا يكون له بعد المفارقة لذّة وألم. وكما أنّ المدرِك والمدرَك والإدراك للروحانيّ أتمّ وأشرف، من الثلثة التي للقوى الجسمانيّة، فكذلك لا نسبة بين اللذّتَين بوجهٍ من الوجوه. والمُنكر لِلّذّات الروحانيّة[٦] كالعنين إذا أنكر لذّة الوقاع. وأشدّ لاذٍّ وملتذٍّ هو الأوّل، لأنّه أشدّ الأشياء إدراكًا لأعظمِ مدرِكٍ ومدرَكٍ، فهو عاشقٌ لذاته ومعشوقٌ لذاته ومعشوق لجميع الموجودات، وليس عاشقًا لغير ذاته. ثمّ العقول. ثمّ المدبّرات السماويّة. وأمّا أصحاب السلوك فإنّهم جرّبوا في أنفسهم أنوارًا مُلذّةً غاية اللذّة، وهُم في حياتهم[٧] الدُنياويّة: فللمُبتدئ[٨] نورٌ خاطفٌ، وللمتوسّط نورٌ

---

(١) وكل GRU: فكل L.

(٢) فبإدراك RUL: بإدراك G.

(٣) أي بالأول RUL: أي لا بالأول G.

(٤) ما تدبره R: ما تدبره به GUL.

(٥) انتفى GRL: انتفا U.

(٦) للذات الروحانية U: للذات روحانية GRL.

(٧) في حياتهم GU: في حيوتهم RL.

(٨) فللمبتدئ GRL: وللمبتدئ U.

ثابت، وللفاضل نورٌ طامسٌ ومشاهدةٌ علويّةٌ.

(٢٢٢) وظنّ بعض الناس أنّ هذه الأنوار إنّما عنينا بها[١] اتّصالَ النفس واتّحادَها بالمبدِع، وقد بُرهن أنّ الاتّحاد محالٌ إلاّ أن يُعنى بالاتّحاد حالة روحانيّة تليق بالمفارقات لا يُفهَم منها اتّصالٌ جرميٌّ وامتزاجٌ ولا بطلانُ إحدَى[٢] الهويّتَين، فحينئذ لا مُشاحّة. وتوهّمُ الحلولِ نقصٌ، بلى لا مانع عن أمرٍ أقُولُه: وهو أنّ النفس وإن لم تكن «في» البدن ولكن لمّا كان بينها وبين البدن علاقةٌ شديدةٌ اشارت إلى البدن بـ «أنا» حتى أكثر النفوس نَسِيَت أنفسَها وظنّت أنّ هويّاتها هي البدن. فكذلك لا مانع عن أن[٣] يحصل للنفس مع المبادئ[٤] علاقةٌ شوقيّةٌ نوريّةٌ لاهوتيّةٌ يحكم عليها شعاعٌ قيّوميٌّ طامسٌ يمحو عنها الالتفاتَ إلى شيءٍ بحيث تُشير إلى مبدَئِها بـ«أنا» إشارةً روحانيّةً. فستغرق الأنّيّات في النور الأقهر الغير المتناهي.

وظنّ بعض الناس أنّ البارقة علمٌ أو لذّةٌ بعلمٍ، وهو خطأٌ. وهذا القايل ما وجد البارقةَ وأنّها تأتي مع قطع النظر عن كلِّ علمٍ، ويكون العلم حاصلاً دون بارقةٍ. والبارقة المستوعِبة، والبارقة النزّاعة، والبارقة المسبِتة، والبارقة الكادّة، والبارقة التي تندفع إلى مقدَّم الدماغ ـ وهي التي قد تُسمَّى[٥] البارزة[٦] ـ كلُّها ظاهرٌ فيها أنّها نورٌ سارٍ[٧]. فإذا[٨] حصل العمل دون لذّةٍ وامتنع حصول نورٍ قدسيٍّ دون لذّة[٩]، فاللذّة الروحانيّة دايرة مع النور[١٠].

(٢٢٣) وَأمّا النور الطامس الذي يجرّ إلى الموت الأصغر، فآخِرُ[١١] مَن صحّ أخباره عنه[١٢] من طبقة يونان الحكيمُ المعظَّم أفلاطون، ومِن عظماء مَن انضبط عنه وبقي اسمه في التواريخ: هرمس. وفي الفهلويّين: مالكُ الطين المسمّى بكيومرث[١٣]، وكذا من شيعته: أفريدون وكيخسرو. وأمّا أنوار السلوك في هذه

---

(١) عنينا بها R: غشيانها GUL.
(٢) إحدى L: أحد GRU.
(٣) عن أن GUL: أن R.
(٤) مع المبادئ GUL: مع البارئ R.
(٥) قد تسمى GUL: تسمى R.
(٦) البارزة GL: البادرة RU.
(٧) سار R: سارى GUL.
(٨) فإذا R: وإذا GUL.
(٩) وامتنع... دون لذة GRU: ـ L.
(١٠) دايرة مع النور RL: داير مع النور G دايرة معه النور U.
(١١) فآخر GRL: فأخبر U.
(١٢) عنه GRU: رسمه L.
(١٣) بكيومرث UL: بكيومرد R بكيمورث G.

الأزمنة القريبة: فخميرة الفيثاغوريّين وقعتْ إلى أخي إخميم[١]، ومنه[٢] نزلت إلى سيّار تُسْتَر[٣] وشيعتِه. وأمّا خميرة الخسروانيّين في السلوك: فهي نازلة إلى سيّار بسطام[٤]، ومن بعده إلى فتى بيضاء[٥]، ومن بعدهم إلى سيّار آمُل وخَرَّقان[٦]. ومن الخسروانيّين خميرةٌ وقعت إلى ما امتزجت به طريقةٌ من خماير آل[٧] فيثاغورس وأنباذاقلس وسقلبيوس[٨] على لسان حافظي الكلمة من الجانب الغربيّ والشرقيّ، ووقعت إلى قومٍ تكلّموا بالسكينة يُعرَفون[٩] في دواوين القاصّة[١٠].

وفي الجملة الحكيم المتألّه هو الذي يصير بدنُه كقميصٍ يخلعه تارةً[١١] ويلبسه أُخرى. ولا يُعَدّ الإنسان في[١٢] الحكماء ما لم يطّلع على الخميرة المقدّسة، وما لم يخلع ويلبس. فإن شاء عرج إلى النور، وإن شاء ظهر في أيّ صورةٍ أراد. وأمّا القدرة فإنّها[١٣] تحصل له بالنور الشارق عليه، ألم تَرَ أنّ الحديدة الحامية إذا أثّرت فيها النارُ تتشبّه بالنار وتستضيء وتحرق؟ فالنفس من جوهر القدس، إذا انفعلتْ بالنور واكتستْ لباسَ الشروق أثّرتْ وفعلتْ: فتُومِئ فيحصل الشيء بإيمائها[١٤]، وتتصوّر فيقع على حسب تصوّرها. فالدَّجّالون يحتالون بالمخارق، والمستنير الفاضل المُحِبُّ للنظام البريّ[١٥] من[١٦] الشرّ يؤثّر بتأييد النور لأنّه وليد القدس.

---

(١) أخي أخميم GtRtUL: أخي أخيم R أخي الخميم G، كان يعني ذا النون المصري، راجع كتاب الفهرست لابن النديم (Flügel) I, 353; 11, 190, 25. وقابل J.Ruska, Tabula Smaragdina, Heidelberg, 1926, S. 63.

(٢) ومنه GRL: منه U.

(٣) سيار تستر: يعني أبا سهل التستري، راجع L. Massignon, Recueil de textes, Paris, 1929, p. 29 - 42.

(٤) سيار بسطام: يعني أبا يزيد البسطامي Brock, GAL, I, 199 et Suppl. I, 353.

(٥) فتى بيضاء: يعني الحسين بن منصور الحلاج الذي وُلِد في مدينة البيضاء، راجع L. Massignon, La Passion d'al - Hallâj, Paris, 1922, p. 14.

(٦) سيار آمل وخرقان: يعني أبا الحسن الخرقاني، راجع R. Nicholson, THe Mathnawî of Jalâluddîn Rûmî VIII, p. 171.

(٧) آل RUL: إلى G.

(٨) وسقلبيوس R (Asklepioe): وسقلباذس G وسقلينادس U وسقلبياذس L.

(٩) يعرفون GRU: يغرقون L.

(١٠) القاصة RUL: القاصية G.

(١١) تارة GRU: مرة L.

(١٢) في GRL: من U.

(١٣) فإنها RU: فإنه GL.

(١٤) بإيمائها GU: بإيمانها R بإيمامها L.

(١٥) البري RUL: النيري G.

(١٦) من GUL: عن R.

(٢٢٤) ثمَّ إن كان الغالبُ على جوهر النفس الأمرَ القهريَّ، فيقع الشروق على وجهٍ يغلب فيه حصّةُ[١] الأمور القهريّة من السماويّات وأرباب طلسماتها[٢]: فيكون المعنى الذي يُسمّيه الفهلويّة «خُرّه» ممّا يأتي في[٣] الشهب النورانيّة أثرُه في القهر، فيصير صاحبُه شُجاعًا قاهرًا غلابًا. ـ وإن كان الشروق الذي[٤] يأتي في الشهب القدسيّة من الأنوار الروحانيّة بحسب استعداد النفس من جهةٍ عشقيّةٍ ومحبّيّةٍ، فيكون «الخرّه» الساري أثرُه في إسعاد صاحبه بأمورٍ لطيفةٍ وميلِ النفوس وعشقها إليه وتعظيمِ الأمم له، لأنّ الألق الساري إليه[٥] من أرباب طلسماتٍ سعديّةٍ معظّمةٍ معشوقةٍ. ـ وإن اعتدل وكثر فيه حصّة هيئات النور بوساطة السيّد النيّر الأعظم[٦]، فيكون مليكًا[٧] معظّمًا صاحب هيبةٍ وعلمٍ وفضيلةٍ وإقبالٍ، وهذا[٨] وحده يُسمَّى «كَيان خُرّه»[٩]. وإذا تمّ هذا كان من أشرف الأقسام لما فيه من الاعتدال النوريّ مع أنّ النيّر الأعظم فيشجاه[١٠] جميع الخلسات الكبيرة.

---

(١) حصة GtRL: جهة G جهته U.
(٢) طلسماتها GRtUL: الطلسمات R.
(٣) في GR: من L، ـ U.
(٤) الذي GR: التي UL.
(٥) إليه GRU: له L.
(٦) الأعظم RL: ـ GU.
(٧) مليكًا GtRU: ملكًا GL.
(٨) وهذا GUL: فهذا R.
(٩) كيان خره: قال المصنف في رسالة «پرتو نامه» ما نصه: «وأين بروق وأنوار نه ـ علم أست يا صورتي عقلي، بلك شعاعيست قدسي، وعالم قدسي، وعالم قدس همهٔ نورهاي اند مجرد از مادت، وروان پاكان از آن روشنائي نصيب يابند، ونور واجب الوجود وعقل را نهايت نيست در شد وروشن، وروانانرا در آخرت أين ظاهر تر از محسوسات بصر بينند وروشن تر از همهٔ روشنائيها. ونور مفارقات زايد بر ماهيات ايشان نيست، بلك ايشان نورهاء مجرد اند از مادت هم چنانك حكيمان نوراني گفتند از سر مشاهدت، وهر پادشاهي [Ft: وهرك F] حكمت بداند وبزمايش وتقديس نور الأنوار مداومت نمايذ ـ چنانك گفتيم ـ أورا «خرهٔ كباني» بدهند و«فر نوراني» ببخشند، وبارق إلٰهي أورا كسوت هيبت وبها بپوشانذ، ورئيس طبيعي شوذ عالم را، واورا از عالم أعلى نصرت رسذ، وخواب وإلهام أو بكمال رسذ» (در پايان فصل دهم، Fatih 5426, fol. 79 a).
(١٠) فيشجاه: أي پيشاه.

وأمّا المشي على الماء والهواء والوصولُ إلى السماء وطَيُّ الأرض فإنّما يكون لجمعةٍ من السالكين بشرطِ أن يكون النور الواصلُ إليهم على العمود[(١)] في مُدُنٍ في الشرق الأوسط[(٢)]، وإنّما يكون على طريق[(٣)] السالكين، وينتهي إليه المتوسّطون[(٤)] من السلاّك، وأمّا[(٥)] الفضلاء فلا يلتفتون إليه. ولا نعلم في شيعة المشّائين مَن له قدمٌ راسخٌ في الحكمة الإلٰهيّة، أعني فِقْهَ[(٦)] الأنوار.

7.
< وصيّة المصنّف >

(٢٢٥) ولولا انقطاع السير إلى اللّٰه في هذا الزمان ما كنّا نغتمّ ونتأسّف هذا التأسّفَ، وهو ذا قد بلغ سِنّي إلى قربٍ من ثلاثين سنةً، وأكثر عُمري في الأسفار والاستخبار والتفحّصِ[(٧)] عن مُشاركٍ مطّلعٍ، ولم أجد[(٨)] مَنْ عنده خبر عن العلوم الشريفة ولا مَن يُؤمِن بها[(٩)]!

أوصِيكم إخواني بالانقطاع إلى اللّٰه والمداومةِ على التجريد. ومفتاح هذه الأشياء مستودعٌ في كتابي[(١٠)] «حكمة الإشراق»، ولم نذكره في موضعٍ على ما ذكرناه هنالك، وقد رتّبنا له خطًّا يخصّه حذرًا لإذاعتِه، على أنّ هذا الكتابَ وإن لم يعرف المبتدئ قدرَه يعرف الباحثُ المستبصر أنّي ما سُبِقتُ إلى مثله، وفيه مواقف مَخْفيّة.

وآخِر وصيّتي[(١١)] الاعتصامُ بحبل التوحيد والإشراق. والحمد للّٰه ربّ العالمين والصلوة[(١٢)] على المصطفين، وعلى إخوان التجريد التسليم والتحيّة.

---

(١) على العمود GRL: على العامود U (قابل ههنا كتاب التلويحات ص. ١٠٨، الفصل ٨٣).
(٢) مدن في الشرق الأوسط: يشير إلى جابلقا وجابر صا وهورقليا، قابل مقدمتنا الفرنساوية pp. LII ss.
(٣) طريق GRU: ـ L.
(٤) المتوسطون Gtr: المتوسط GUL.
(٥) وأما R: فأما GUL.
(٦) أعني فقه GRU: أغير قوة (؟) L.
(٧) والتفحص GRU: والفحص L.
(٨) ولم أجد: سقط الورق الآخر من هذا الموضع في L.
(٩) بها RU: ـ G.
(١٠) كتابي R: ـ GU.
(١١) وصيتي R: الوصية GU.
(١٢) والصلوة GR: والصلاة U.

يا أيّها الواجدون أنوارَ السُبُحات عن أُفق الجلال، والسايرون على مطايا الشوق إلى عالم العزّ والكمال، المطّلعون على الأسرار الإلٰهيَّة، الصاعدون بالمعارج القدسيّة، الفضلاء المتألّهون، والطالبون المخلّصون المتبعون لهم بالصدق!

السّلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته.

تمّ كتاب المشارع

والمطارحات

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأعلام والأماكن

المحتويات

كتاب التلويحات اللوحية والعرشيّة

المورد الأوّل
في واجب الوجود وما يليق بجلاله وكيفيّة فعله

المورد الثاني

في المبادئ والغايات والترتيب وحال جميع الموجودات

المورد الثالث

في كلام في التجرّد عن المادّة والإدراك والعناية

والقضاء والقدر والسعادة

المورد الرابع

في النبوّات والآيات والمنامات ونحوها

كتاب المقاومات

كتاب المشارع والمطارحات

المشرع الأوّل

في بعض أمور يجب معرفتها والبحثُ عنها قبل العلم الكلّي ممّا وقع فيه سهو بعض الناس

المشرع الثاني

في المقولات وإثبات عرضيّة بعضها وجوهرية بعضٍ وأبحاث تتعلّق بها

المشرع الثالث

في كلام في تقاسيم الوجود

المشرع الرابع
في الإشارة إلى واجب الوجود

المشرع الخامس
في فعله ومعنى الإبداع

المشرع السادس
في الجود والغِنَى وإشارة إلى مبادئ الوجود وحركات الأفلاك وترتيب الوجود والخير والشرّ

المشرع السابع
في الإدراك وعلم واجب الوجود والمفارقات وبقاء النفس والسعادة وما يتعلّق به

هذا الكتاب

وقد رتّبتُ لكم قبل هذا الكتاب وفي أثنايه عند معاوقة القواطع عنه كتبًا على طريقة المشّائين ولخّصتُ فيها قواعدهم، ومن جملتها المختصر الموسوم بـ «التلويحات اللوحيّة والعرشيّة» المشتمل على قواعد كثيرة ولخّصتُ فيها القواعد مع صغر حجمه، ودونه «اللمحات». وصنّفتُ غيرهما، ومنها ما رتّبتُه في أيّام الصبى. وهذا سياقٌ آخر وطريق أقرب من تلك الطريقة وأنظم وأضبط وأقلّ أتعابًا في التحصيل، ولم يحصل لِي أوّلاً بالفكر، بل كان حصوله بأمرٍ آخر. ثمّ طلبتُ عليه الحجّة حتّى لو قطعتُ النظر عن الحجّة مثلاً، ما كان يشكّكني فيه مُشكِّكٌ.

